معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب

لعلي بن محمّد بن سليمان بن هطيل

المتوفى سنة ٨١٢هـ

دراسة وتحقيق

رسالة تقدّم بها

علي قائد عبده سنان

إلى مجلس كلية التربية(ابن رشد) بجامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في اللغة العربيّة وآدابها/ لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

قيس إسماعيل الأوسي

١٤٢٣هـ **٢٠٠٢م**



صدق الله العظيم

سورة طه (١١٤)

إلى والديَّ الكريمين بِرًّا ووفاءً

إلى رفيقتي في غربتي وبناتي: أسماء وشيماء وعيناء وغيداء.

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء احترامًا وتقديرًا

إلى كل من ينبضُ قلبه بحب العربيّة والدفاع عنها

أهدي ثمرة جهدي هذا

علي

إقرار المشرف

أشـهد أنَّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـ(معونـة الطالـب علـى الكافيـة فـي نحـو ابـن الحاجب–لابن هطيل اليمني/ دراسة وتحقيق) جرى بإشرافي في قسم اللغة العربيّة بكليّة التربية–ابن رشد/جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها.

التوقيع
الاسم: الأستاذ الدكتور قيس إسماعيل الأوسي
التاريخ: / /٢٠٠٢م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
الأسم: أ.م.د. ناهي إبراهيم العبيدي.
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ / /٢٠٠٢م.

قرار لجنة المناقشة

نشـهد، نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة، أننـا اطلعنـا علـى هـذه الرسـالة الموسـومة بـ **(معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب- لابن هطيل/ دراسة وتحقيق)**، وقد ناقشنا الطالب **(علي قائد عبده سنان)** في محتوياتها وفيما له علاقة بها. ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في آداب اللغة العربية/ لغة بتقدير (   ).

التوقيع:
الاسم: أ. د. **محمد صالح التكريتي**
(رئيس اللجنة)
التاريخ: /١٠/ ٢٠٠٢م

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. **نهاد حسوبي صالح**
(عضواً)
التاريخ: /١٠/ ٢٠٠٢م

التوقيع:
الاسم: م.د. **علاوي سادر جازع**
(عضواً)
التاريخ: /١٠/ ٢٠٠٢م

التوقيع:
الاسم: أ.د. **قيس إسماعيل الأوسي**
(مشرفاً)
التاريخ: /١٠/ ٢٠٠٢م

تصديق مجلس الكلية

صدّق مجلس كلية التربية- ابن رشد- قرار لجنة المناقشة

التوقيع:
الاسم: أ.د. **نزار عبد اللطيف الحديثي**
(عميد كلية التربية/ ابن رشد)
/١٠/٢٠٠٢م

القسم الأول

الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّدٍ سيِّد الأوَّلين والآخرين، وعلى آلِهِ الطيبينَ الطاهرينَ، وصحابتِهِ أجمعينَ، والتابعينَ وتابِعيهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ التراثَ مصدرُ إشعاعٍ لحاضِرِ الأمَّةِ ومستقبلها، تستمدُّ منه القوّة في بقائها، وتتميَّزُ بهِ على غيرها من الأممِ. وقَدْ أنجبَتْ أمَّةُ الإسلام عَدَدًا من العلماء في كلِّ عصْرٍ ومصرٍ من أمْصَارِ المسلمينَ، حافظوا على لغةِ التنزيلِ من اللحْنِ والتحريفِ، وخلَّفُوا كُنُوزًا من التراثِ اللغويِّ والنحويِّ، تُعِينُ الأجيالَ التي تلِيهمْ على فَهْمِ كتابِ اللهِ وسنةِ رَسُوله ﷺ، وفَهمِ نُصُوصِ اللغةِ عامَّةً، وحفظِها ممَّا يطرأ عليها من تغييرٍ أو فَسَادٍ.

وقد أسْهَمَ علماءُ اليمنِ في هذا التراثِ العظيمِ، وشاركوا في الإبداعِ الحضَاريِّ للأمَّةِ، وبرزَ كثيرٌ مِنهُمْ في العُلُومِ المختلفةِ، إلاَّ أنَّ جهودَ كثيرٍ منهم ما تزال مغمورةً، وما تزالُ مؤلفاتُهم راقِدةً على رفوفِ المكتبات العَامَّة والخاصَّة، وهي بحاجةٍ، إلى مَنْ يحفظها من الضَّيَاعِ والهَلاكِ والتَّلَفِ، أو من السَّرِقَةِ والتّهريبِ.

من هنا جاءتْ رغبتِي، في أنْ يكونَ موضوعُ رسالتي التي أتقدّمُ بها لنيلِ درجة الماجستير، تحقيقًا لمخطوطٍ في علم النحوِ، وذلك خدمَةً للغةِ الضاد، لغةِ القرآن الكريم.

وقد شَجَّعني أساتذتي الأفَاضلُ في القِسْمِ على السير في طريقِ الاتصالِ بالتراثِ، ليكون عملي تحقيقًا لكتابٍ يتَّصِلُ بعالمٍ يمَنِيٍّ. وقَدْ وَقَعَ اختياري على هذا الكتاب (معونة الطالب على الكافيةِ في نحوِ ابنِ الحاجب)، وهُوَ مصنَّفٌ في الدراساتِ النحويَّة، كان شاملا لأهم مسائلِ علمِ النحوِ، بأسلوبٍ اعتَمَدَ فيه المؤلِّف على الإيجازِ والسهولة والتيسيرِ، ومؤلِّفُهُ علي بن محمّد بن هُطَيل، المتوفَّ سنة (٨١٢هـ)، هو أحدُ علماء اليمن الذينَ ذاعَ صيتُهم في القرن التاسع الهجري، ولكنّه ما زال مغمورًا لدى الدّارسين والباحثين. وقد آثرتُ أنْ يكونَ

هذا الكتاب موضوعًا لرسالتي، لنيل درجة الماجستير، دراسةً وتحقيقًا، وكنت إلى ذلك مدفوعًا بأمورٍ أهمُّها:

١- الإسهام في الحفاظ على هذا الكتاب وإحيائه من خلال دراسته وتحقيقه.

٢- الرغبة في الوقوف على شخصية ابن هطيل.

٣- الوقوف على جزءٍ من الجانب النحوي لدى ابن هطيل.

٤- الوقوف على الأثر الذي خلّفه ابن الحاجَب في نحو اليمنيين، ومنهم ابن هطيل.

وقد جاء اختياري لهذا الموضوع بعد بحثٍ طويل في فهارس المكتبات اليمنيَّة العامَّة والخاصَّة، وكذلك فهارس المكتبات والمتاحف العالميَّة.

وبعد أنْ تأكّد لي أنّه لا يوجدُ من هذا الكتاب إلاَّ نسخةٌ فريدةٌ في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، وأنّه لم يقُمْ أحَدٌ على دراسته، عرضتُ الموضوع على اللجنة العلميّة في القِسم التي تفضّلت مشكورةً بقبوله والموافقةِ عليه، وبعدَ أنْ أُقِرَّ الموضوع بعد الفصل الثاني من السنة التحضيريَّة، بدأتُ متوكِّلاً على الله، وشمّرتُ عن ساعدِ الجدِّ، لانجاز تحقيق هذا الكتاب ودراستهِ.

وكنتُ عَلى أملٍ أن أعثُرَ على نسخةٍ ثانيةٍ لهذا الكتاب، ولاسيما في المكتبات اليمنيّة العامّة، التي تهتمُّ باقتناء المخطوطات وجمعها من المناطق اليمنية المختلفة، ومكتباتها الخاصَّة، فعاودتُ البحثَ في فهارس هذه المكتبات، فوقفتُ في الفهارس الجديدة لمكتبة الهيأة العامّة للآثار بصنعاء على عنوان (معونة الطالب على كافية ابن الحاجب)، فاستبشرتُ خيرًا، وحمدت الله، لتوفّر نسخة ثانية للكتاب، تساعدني في عملية التحقيق، ولكن عندما وقفتُ على نسخةِ الهيأة العامّة للآثار هذه، وجدتُ عنوانها مكتوبًا بخطِّ حَديثٍ من المسؤولين على المكتبة، وهي في الأصل من غير عنوان، واكتفى ناسخها بوضع البسملة، بخطٍّ بارزٍ، في أعلى صحيفة العنوان، ولكنّه لم يُثبِتْ عنوانًا لهذه النسخة، ولا اسمًا لمؤلِّفها، وإنّما هُناك في صحيفةِ العنوان نفسها، في زاويتها اليمنى من أعلى، دُوِّنَ بخطٍّ صغيرٍ جدًّا يخالف خطّ ناسخِ المتن، عبارةُ (طيُّ هذا شرح ابن هطيل على الكافية).

وعندما استفسرتُ المسؤولين عن هذه المكتبة، عن سبب إثباتهم عنوان (معونة الطالب على كافية ابن الحاجب) بخطِّ أيديهم، أجابوا: لانّه قد علمنا أنّ لابن هطيل شرحًا على الكافية في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، بهذا العنوان، وبالمقابلةِ بين نسخة مكتبة الأوقاف بصنعاء (معونة الطالب على الكافية في نحوِ ابن الحاجب)، ونسخة مكتبة الهيأة العامّة للآثار بصنعاء، وجدتُ بينهما فرقًا كبيرًا، مع وجودِ شبهٍ بينهما في كثيرٍ من التعليقات، وقد أوقعني ذلك في حرجٍ شديدٍ، إذ لمْ أستطع أن أتبيّن أيُّهما الأصل، ومن ثَمّ لم استطع أن أتبين حقيقة نسخة مكتبة الهيأة العامة للآثار.

وقد استشرتُ في ذلك أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور قيس إسماعيل الأوسي وأستاذي الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش، فأشارا عليَّ مشكورَين بضرورةِ دراسة نسخة مكتبة الهيأة العامّة للآثار بصنعاء، دراسةً جادّةً وعميقةً، وقد أخذ مني هذا وقتًا وجهدًا كبيرَين حتّى استطعتُ معرفةَ أنّها ليستْ لابن هطيل، لأدلّةٍ وقرائن ذكرتُها في الفصل الخاص بالموازنة بين النسختين، كما اتّضح لي أنّها لعالمٍ آخر من علماء اليمنِ المهتمين بكافية ابن الحاجب، وعند تصنيفه لهذا الكتاب كانَ من مصادره الرئيسة التي اعتمدَ عليها، ومن غير تصريحٍ، كتاب (معونة الطالب) لابن هطيلٍ، لذا وقَعَ الشبه بين النسختين، في كثيرٍ من النصوص، ومِنْ ثَمَّ وقَعَ الوهمُ في نسبةِ نسخة مكتبة الهيأة العامّة للآثار إلى ابن هطيلٍ. ويبقى هناك سؤالٌ لم أستطع الجزم في الإجابةِ عنه، وهو: لِمَ لَمْ يضع ناسخ هذه النسخة عنوانًا لها أو اسمًا لمصنّفها؟!، مع أنّه ترك صحيفة العنوان فارغةً مُثبتًا في أعلاها البسملةَ فقط.

وحتى يمكنني الاستعانة بهذه النسخة واتخاذها نسخةً مساعدةً في عملية التحقيق، فقد أرشدني أستاذي المشرف مشكورًا إلى حصر نصوص هذه النسخة التي تتطابق أو تتشابه مع نصوص كتاب (معونة الطالب) وجعلها بين أقواس، ممّا سهل عليّ الاستفادة من هذه النسخة، التي رمزت لها بالحرف (ث)، من ناحيتين،(إحداهما) الاعتماد على نص ابن هطيل في تحقيق النسخة الأصلية. (والأخرى) الانتفاع بالشرح لزيادة الفائدة في الهوامش.

وقدِ اقتضَتْ طبيعة هذه الرسالة أنْ تأتي في قسمين: أولُهما للدراسة، وثانيهما للنَّصِّ المحقَّقِ، وتلى القسمينِ الفَهارسُ الفنيَّةُ.

وانقسَمَتِ الدراسَة على ستّةِ فُصُولٍ سَبَقَتْهَا مقدِّمَةٌ، وتَلَتْها خاتمةٌ، واختصَّ الفصلُ الاوَّلُ منها بالحديث عن عصر ابن هطيلٍ وحياته، فَجَاءَ في ثلاثةِ مباحث، تحدثتُ في المبحثِ الأول منها عن عصر ابن هطيلٍ سياسيًّا وفكريًّا، بصورة موجزة، وتحدّثتُ في المبحثِ الثاني عن حياةِ ابن هطيلٍ، العامّة والعلميّة، وفي المبحث الثالثِ تحدّثتُ عن مصنفاته ومعاصريه في اليمن.

واختصَّ الفَصْلُ الثاني منها بالحديثِ عن كتاب (معونة الطالب) وموقف ابن هطيلٍ النحوي، وانقَسَمَ هذا الفصل على أربعة مباحث، ذكرتُ في المبحث الأوّل تعريف بابن الحاجب وكتاب (الكافية) وبعض شروحه، وذكرت في المبحث الثاني أثر الكافيةِ في الدرس النحوي في اليمن، وأفردْتُ المبحث الثالث لاسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، والغرض من تأليفه، ومنهجه، ومصادره، وقيمته العلميَّةَ، وختمت ذلك بمآخذ سجلتها على الكتاب، وكان المبحث الرابع عن موقف ابن هطيلٍ من المذهبين النحويّين (البصري و الكوفي)، وختمتُ ذلك بالحديث عن موقفِ ابن هطيل من النحويينَ أفرادًا.

واختصَّ الفصلُ الثالثُ بالحديثِ عن موقف ابن هطيل من أصولِ النحوِ، وقد ضَمَّ ثلاثةَ مباحثٍ، الأولُ للحديث عن موقفِ ابن هطيل من السماع، والثاني للحديث عن موقفِهِ من القياس، والثالث للحديث عن موقفِه من العِلَّةِ.

وعقدتُ في الفصل الرابع من الدراسة موازنَةً بين كتاب (معونة الطالب) و (شرح ابن الحاجب)، من خلالِ السمات التي اتفقا فيها أو افترقا، وقد ضمَّ أربعةَ مباحث، الأول للحديث عن منهج ابن هطيل في الاختصار، والثاني للحديث عن السمات التي اتفقا فيها، والثالث للحديث عن السمات التي تميَّز بها (شرح ابن الحاجب)، والرابع للحديث عن السمات التي تميَّز بها كتاب (معونة الطالب).

وعقدت في الفصل الخامسِ موازنةً بين كتاب (معونة الطالب) والشرح (ث)، وقد ضَمَّ ثلاثة مباحث، أولها للأدلَّة والقرائن التي تنفي صلة ابن هطيلٍ بالشرح (ث)، وثانيها للحديث عن كيفية ورود نصّ (معونة الطالب) في الشرح (ث)، وفي المبحث الثالث تحدثتُ عن المادة النحويَّة في الشرح (ث) وزياداته على كتاب (معونة الطالب).

وتكلّمتُ في الفصل السادس على نسخة الكتاب الخطيَّة (الأصل)، ونسخة الشرح (ث)، ومنهج التحقيق، وقد ضَمَّ مبحثين: أوَّلهما للحديثِ عنْ نسخةِ الكتابِ الخطِّيَّة (الأصل)، ونسخة الشرح (ث)، وهي نسخة الشرح المنسوب خطأً إلى ابن هطيلٍ، وثانيهما لبيانِ منهج التحقيقِ الذي اتّبَعْتُهُ، وختمتُ ذلك بخاتمةٍ سجَّلتُ فيها أهمّ النتائج التي استخلصتُها من هذا العمل.

وضَمَّ القِسمُ الثاني من الرسالة النَّصَّ المحقَّقَ من كتاب (معونة الطالب على الكافية في نحوِ ابن الحاجب).

وختامًا أقول: هذا عملٌ بذلت فيه قصارى جهدي، وقد أخلصت فيه النية، وادخرت ثوابته عند الله، وإنَّ صدري رحبٌ لكلّ من يقوّم فيه معوجًّا أو يسد فيه خللاً وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، المشرف على الرسالة، الذي تعهّدها بالرعاية حتى استوت على سوقها، وظهرت في حُلّتها هذه، إذ كان يقوّمها كلمةً كلمة صرفيًّا ونحويًّا وأسلوبيًّا وعلميًّا، وأسأل العلي القدير أن يمنَّ عليه بالخير والبركة، ويمدَّ في عمره، ويسدد خطاه لخدمة العربية.

وأتقدّم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش، الذي اهتديت بسديد رأيه في كثيرٍ من القضايا التي تخص هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأجزل له في العطاء، ووقاه من كل بلاء.

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى الدكتور شريف النجار[1]، الذي تفضل باعطائي صورة من نسخة المخطوط الأصلية، ولم يبخل عليّ بوقته ومكتبته العامرة في عمّان.

واتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعانني في سبيل إنجاز هذه الرسالة، وأسأل الله أن أكون قد وفقت في تقديم هذا العمل المتواضع، خدمةً للعربية، فإن قَصَّرْتُ، وهذا دأبُ البّشَرِ، فحَسْبِي أني بذلتُ فيه قصارى جهدِي.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين

الباحث

على قائد عبده سنان

[1] أردنيٌّ، يعمل الآن في إحدى الجامعات السعودية.

الفصل الأوَّل
عصر ابن هطيل وحياته

المبحث الأوَّل: الحياة السياسيَّة والفكريَّة في عصر ابن هطيلٍ.

- الحياة السياسيَّة.
- الحياة الفكريَّة.

المبحث الثاني: حياة ابن هطيل.

- حياته العامَّة.
- حياته العلميَّة.

المبحث الثالث: مصنّفاتُه ومعاصِروه في اليمن.

- مصنّفاتُه.
- معاصِروه في اليمن.

المبحث الأوّل

الحياة السياسيَّة والفكريَّة في عصر ابن هطيل

(أولاً): الحياة السياسيَّة.

عاش ابنُ هُطَيل في عصرِ الدولةِ الرسوليَّة، التي قامتْ إثرَ انتهاءِ حُكمِ الدولة الأيوبيَّة لليمن سنة (٦٢٦هـ)،على يدِ مؤسِّسِها الملك المنصورِ نورِ الدِّينِ عمر بن علي بن رسول[١] (ت٦٤٧هـ)، وامتدت سيطرتُها على اليمن أكثر من قرنينِ من الزَّمانِ، ثمَّ انحسرَ مدُّها وضَعُفَ سلطانها سنة (٨٥٨ هـ)، حين تولّى الحُكمَ إثرَها بنو طاهر، وأقاموا دولتهم الطّاهريّةَ.

ومن الأسبابِ التي ساعدت على قيام الدولةِ الرسوليَّة في اليمن ذلك التنافسُ بين أفراد البيتِ الأيُّوبيِّ على الزعامةِ في مصر، وعدم انسجامهم مع طبيعة البلاد التي يحكمونَها، وبُعْدُ المسافةِ بين الدولة المركزيَّةِ في مصرِ وبلاد اليمنِ التي تختلِفُ عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ.[٢]

ويعودُ نسبُ بني رسول إلى محمّد بن هارون الغسَّانيِّ[٣]، الذي كان أثيرًا عند الخليفة العباسيِّ المقتفي لأمر الله (ت ٥٥٥هـ)، وأرسلهُ عدة مراتٍ إلى سلاطين الأيوبيِّينَ بمصر، فأُطلِقَ عليه لقبُ (رسول)[٤].

وقد عاصر ابن هطيل أربعةً من ملوك الدولة الرسولية، هم[٥]:

---

(١) ينظر: العقود اللؤلؤيَّة ١/ ٤٦- ٤٧.

(٢) ينظر: حياة الأدب اليمني ١٧.

(٣) ينظر: قُرّة العيون ٢٩٩، والمقتطف من تاريخ اليمن ١٣٣.

(٤) ينظر: العقود اللؤلؤية ١/٢٧١، وقرة العيون ٣٠٠، والدولة الرسولية في اليمن ٣٣.

(٥) ينظر: حياة الأدب اليمني ٢٠- ٢١، والمقتطف من تاريخ اليمن ٩٢.

١- الملك المجاهدُ عليٌّ بن داود بن يوسف، الذي تولّى الحكم من سنة (٧٢١ هـ) إلى أن توفي بمرض الطاعون، في عدن سنة (٧٦٤ هـ).

٢- الملك الأفضل بن الملك المجاهد، الذي تولّى الحكمَ من سنة (٧٦٤ هـ) إلى أَنْ توفي في زبيد سنة (٧٧٨ هـ).

٣- الملك الأشرف إسماعيلُ بن الملك الأفضل، الذي تولّى الحكم من سنة (٧٧٨هـ) إلى أن توفي في تعز سنة (٨٠٣هـ).

٤- الملك الناصر أحمد بن إسماعيل، الذي تولّى الحُكمَ من سنة (٨٠٣ هـ)، إلى أن توفي في حِصنِ قوارير[1]، ثُمَّ أخذ إلى تَعز، وقبر فيها سنة (٨٢٧ هـ).

وقد استطاع بنو رسول السيطرة على بلاد اليمن ما عدا صنعاءَ والمناطق المجاورة لها، التي كانت تحت سيطرة الأئمةِ الزيدية[2]، ولم يكن لبني رسول عليها أيُّ نفوذ سياسيٍّ، وكان بين الطرفين صراعٌ استمر حتى نهاية الدولة الرسولية.

وقد عاصر ابن هطيل من الأئمة الزيديَّةِ كُلاًّ من:

١- الإمام علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين (ت٧٣٠هـ).

٢- الإمام المؤيَّد بالله يحيى بن حمزة (ت٧٤٧هـ).

٣- الإمام أحمد بن علي بن أبي الفتح (ت٧٥٠هـ).

٤- الإمام الواثق بالله المطهَّر بن الإمام محمّد بن المطهّر بن يحيى (ت بعد ٧٨٠هـ).

ففي سنة (٧٣٠هـ) استقلّ كلٌّ واحدٍ من هؤلاء الأئمة الأربعة بإمامته،

---

(١) قوارير: حصنٌ في وصابِ السافلِ، ويُعرفُ الآن باسم (المكعَل). ينظر: مجموع بلدان اليمن ٤/ ٦٥٨.

(٢) الزَّيدِيَّة: فرقةٌ تنسب إلى زيد بن على بن الحسين(رضي الله عنهم) وهي: اسمٌ يُطلَقُ على أئمة الآل، ومَن تابعَهم في العَدْل والتوحيد، والقول بإمامة زيد، ووجوب الخروج على الظَّلمة. ينظر: الزيدية، نشأتها ومعتقداتها ٢٢.

فظهر عليٌّ بن صلاح في بلاد شَظَب[1]، وظهر الإمام يحيى بن حمزة في جهاتِ صنعاءَ، وبلغَتْ دعوتُه بلاد الظاهرِ[2] وصعدة، وظهر أحمد بن علي بن أبي الفتح في بلاد سفيان[3]، وظهر الإمام الواثق بالله بعد وفاة أبيه الإمام محمد بن المطهّر في صنعاء[4].

٥- الإمام المهدي لدين الله علي بن محمّد(ت٧٧٣هـ).

ففي سنة (٧٥٠ هـ)قام الإمام المهدي لدين الله، وكانت دعوتُه في ثُلا[5]، فاجتمع إليه كثيرٌ من علماءِ الهَدَويَّةِ وبايعوهُ، وتنحّى الإمام الواثق بالله المطهّر بن محمّد، وصرَّحَ بموالاتهِ للمهديِّ في رسالةٍ بليغةٍ، واستطاع المهديُّ دخول صعدة، في سنة مبايعتهِ[6].

٦- الإمام الناصر صلاحُ الدين محمّد بن علي(ت٧٩٣هـ).

ففي سنة(٧٧٣ هـ) تولّى الإمام الناصر الإمامة بعد أبيه الإمام المهدي، ثم اتَّسَعَ صيتُهُ، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونِهِ، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسارَ إلى زبيد[7][8].

---

[1] شظب: بلدة قرب السودة، وإليه تنسب (سُودة شظب). ينظر: مجموع بلدان اليمن ٣/ ٤٥٢، ومعجم المدن والقبائل اليمنية ٢٣٣.

[2] الظاهر: اسمٌ مشتركٌ لكثيرٍ من المناطق اليمنية، والمراد به هنا: تُسَيعٌ من أتساع صريم في حاشد، وهو يشمل مدينة خَمِر والوادي ويشيع والعقيلي وغير ذلك. ينظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ٢٦٧.

[3] ينظر: غاية الأماني ٢/ ٥١١ .

و(بلاد سفيان): تبعد عن صنعاء مسيرة يومين من الشمال الشرقي. ينظر: مجموع بلدان اليمن ٣/ ٤٢٤.

(٤) ينظر: البدر الطالع٢/٣١١.

[5] ثُلا: بلدة مشهورة من نواحي صنعاء. ينظر: مجموع بلدان اليمن ١/ ١٦٦، ومعجم المدن والقبائل اليمنية ٧٤.

[6] ينظر: غاية الأماني ٢/ ٥١٥.

[7] ينظر: المقتطف من تاريخ اليمن ١٩٥.

[8] زَبيد: مدينةٌ سميتْ باسم وادٍ يصبُّ في تهامة ثم البحر الأحمر. ينظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ١٨٩.

وبعد وفاة الإمام الناصر صلاح الدين اختلف أعيانُ دولتهِ فيمن يخلفُه، ففريقٌ مالَ إلى ولدهِ عليٍّ بن صلاح الدين، وآخر رأى أنّ المهدي أحمد بن يحيى المرتضى أحقُّ منه بالأمرِ، فبادرَ هذا الفريق إلى مبايعته في صنعاء، ولما علم الفريق الأول بالأمر بايع بدورِهِ عليَّ بن صلاح الدين، ومن هُنا بدأت المناوشاتُ تكبرُ حتّى بعد هروب الإمام أحمد بن يحيى المرتضى من سجن الإمام علي بن صلاح الدين في صنعاء إلى منطقة حَجّة[1]، واستقراره فيها تاركًا أمورَ الإمامة وهمومها، ولكنَّ القدرَ لم يمهله طويلاً، فمات متأثِّرًا بوباء الطاعون سنة (٨٤٠ هـ)وهي السنة التي توفي فيها الإمامُ علي بن صلاح[2] (تلميذ ابن هطيل).

(ثانيًا): الحياة الفكرية.

لقد شهدتِ اليمنُ في عهدِ الدولة الرسولية نهضةً علميّةً واسعةً، إذ شجّع بنو رسولٍ العلم والعلماء، فبنوا دورَ العِلمِ، وأكرموا العُلماءَ، وأجروا عليهم الرواتب، وشاركوا بأنفسِهِم في طلبهِ ونشرِهِ.

والقارئُ المتتبِّعُ لتاريخ دولة بني رسولٍ يتبيّن مدى مساهمَة بني رسول في بناءِ دُور العِلمِ، واقتناء الكُتُبِ، وإنشاءِ المكتبات التي ضمَّتْ آلافَ الكُتب النَّفيسة في شتَّى العُلوم.

ومن مظاهرِ ذلك الاهتمامِ إنشاءُ المدارس العِلميَّة التي عَمَّتْ أغلبَ المدن والقرى اليمنيّة، وكان لهذه المدارس دور آخر، غير التعليم، هو إيواء الغرَباءِ والتُّجار عند أَوَّل نزولهم[3]، ومن تلك المدارس[1]: المنصوريَّة، والوزيريَّة، والعَوْمانيَّة، والنظاميَّة، والمظفريَّة، والشاهل، والتاجيَّة، والقُرّاء والحديث، والأشرفيَّة، وغيرها من المدارس.

---

[1] حجة: مدينة كبيرة في الشمال الغربي من صنعاء. ينظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ١١٠.

[2] ينظر المقتطف من تاريخ اليمن ١٩٦، وغاية الأماني ٥٧٣.

[3] ينظر: حياة الأدب اليمني ٧١.

وقد بلغَ حرصُ ملوك الدولة الرسولية على العِلْمِ أنّهم تفرَّغوا للدراسة على فقهاء اليمن، فقد قال الخزرجي في حديثهِ عن الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤ هـ): "وكان رحمه الله مشغولاً بالعلمِ أخذَ من كلِّ فنٍّ بطرفٍ، قرأ الفقهَ على الفقيهِ محمَّدِ بن إسماعيل الحضرمي وغيره، والحديث على الفقيه محمَّد بن إبراهيم الفشلي، وعلى الفقيه محبِّ الدين أحمد بن عبد الله الطبريِّ، وقرأ النحوَ واللغة على الشيخِ ابنِ يحيى إبراهيم العمك"[٢].

وقد ألَّف ملوك الدولة الرسولية عددًا من المؤلفات، وكانَ تركيزُهم في الموضوعاتِ العمليَّةِ التطبيقيَّةِ كالفَلَك، والطبِّ، والزراعةِ، والبيطرةِ،فألّف الملكُ المظفَّرُ يوسفُ بن عمر الكتب الآتية[٣]:

١. تيسير المطالب في تيسير الكواكب.
٢. العقد النفيس في مفاكهة الجليس.
٣. المخترع في فنون الصنع.

وألّف الملك الأشرف عمر بن يوسف (ت ٦٩٦ هـ) الكتب الآتية[٤]:

١- التبصرة في علم النجوم.
٢- التفاحة في علم الفلاحة.
٣- الجامع في الطب.
٤- طرفة الأصحاب وتحفة الآداب في الأنساب.
٥- كتاب في الاسطرلاب.

---

(١) ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن ٣٨، ٤٦، ٦٥، ٩٧، ١٠٤، ١٣٥، ١٧٦، ١٠٨، ١٨٤.
(٢) العقود اللؤلؤية ١/ ٢٧٧.
(٣) ينظر: قرة العيون ٣٧٥، وحياة الأدب اليمني ٦٠.
(٤) ينظر: حياة الأدب اليمني ٦٠.

٦-المعتمد في الأدوية.

٧-المغني في البيطرة.

واهتمَّ الملك الأفضل بن الملك المجاهد (ت ٧٧٨ هـ) بالتاريخ والأنساب، فصنفّ في هذا المجال الكتب الآتية[١]:

١-بغية ذوي الهِمم في أنساب العرب والعجم.

٢-العطايا السنية في المناقب اليمنيّة.

٣-مختصر تاريخ ابن خلكان.

٤-نزهة الأبصار في اختصار كنز الأخبار.

٥-نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون.

أمّا الأئمة الزيدية الذين عاصروا بني رسول فقد اهتمُّوا بالعلوم الفقهيَّةِ والتاريخيَّةِ واللغويَّةِ، فقدْ عُرِفَ منهم الإمام المهدي محمّد بن المطهر (ت ٧٢٨ هـ)، الذي ألف عدداً من الكتب، منها[٢]:

١-السراج الوهاج في حصر مسائل المنهاج.

٢-عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن.

٣-الكواكب الدريّة شرح الأبيات البدريّة.

٤- المنهاج الجلي في شرح مجموع الإمام زيد بن علي.

---

[١] ينظر: قرة العيون ٣٧٥.

[٢] ينظر: البدر الطالع٢/٢٧١، والمقتطف من تاريخ اليمن ١٩٣.

وقد عُرِفَ منهم الإمُامُ يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ) بسعةِ اطّلاعهِ، فقد صَنَّفَ في الفقه، والأصولِ، والبلاغةِ، والنحوِ[١]، كما عُرِفَ الإمامُ المهديُّ أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠ هـ)، الذي صَنَّف في العلوم المختلفة، وأرفدَ المكتبة اليمنية بكثير من المؤلفَات[٢]. وسيأتي التعريف بهذين الإمامين عند الحديث عن معاصري ابن هطيل.

وقد زخر العصر الذي عاشه ابن هطيل بالكثير من العلماء –غير ما ذُكِرَ– تركوا مؤلفاتٍ في شتَّى العلومِ والفنونِ، ولذا يرى البعضُ أنّ "عهد الرسوليين كان عهدًا أكثرَ تميُّزًا بالنسبة للقرون الوسطى المتطورة في اليمن، كما كان المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والمعيشية، الموصوفة في المؤلفاتِ المحليَّةِ العديدةِ، تكادُ لا تختلفُ عما نقرأه بصددِ القاهرة ودمشق وبغداد"[٣]

---

[١] ينظر: البدر الطالع ٢/ ٣٣١، ومصادر الفكر ٦١٦- ٦٢٢.

[٢] ينظر: البدر الطالع ١/ ١٢٢، ومصادر الفكر ٦٣٤- ٦٤٧.

[٣] اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى ٥٨.

المبحث الثاني

حياة ابن هطيل[١]

(أولاً): حياته العَامَّة.

اسمه ولقبه:

هو جمالُ الدين عليُّ بن محمَّد بن سليمان بن أحمد، تفرَّد بذكر اسمهِ كاملاً ناسخُ كتابهِ (التاج المكلل بجواهر الآداب على كتابِ المفصَّل في صنعةِ الإعراب)[٢]، بينما اكتفى ناسخ كتابيهِ (معونة الطالب علي الكافية في نحو ابن الحاجب) و(عمدة ذوي الهِمَمِ على المحسبَةِ في علمي اللسانِ والقلمِ)، بإيراد اسمه ثلاثيًّا، فحذفَ جدَّه (أحمد)[٣]، وأكثر المظان التي ترجمت له اكتفت بذكر اسمه ثنائيًّا (عليّ بن محمّد)[٤]، وتفرَّدَ صاحبُ (الجامع الوجيز) بتسميته: (عليّ بن محمّد بن محمّد)[٥]، وهو مردودٌ بما جاء على صحائفِ العنواناتِ لكتبِ ابن هطيلٍ نفسهِ، فهي أقدمُ وأقربُ إلى حياته وعصرهِ.

وقد اشتهر بـ(ابن هطيل النجريِّ اليمنيّ الصنعانيّ)[٦]، و(هُطَيلٌ) لقَبُ جَدِّه، صَرَّحَ بذلك ناسخُ كتابيهِ (معونة الطالب) و(عمدة ذوي الهممِ)، فذكرَ في صحيفةِ عنوانِ الأوّل: "نُبِزَجدُّه بـ(هطيل)"، وذكرَ في صحيفةِ عنوانِ الثاني: "عُرِفَ جَدُّه

---

(١) سبقني إلى الكتابة عن حياة ابن هطيل الباحث شريف النجار. ينظر: ابن هطيل وجهوده النحوية ٢٧.

(٢) ينظر: التاج المكلل(مخطوط) او

(٣) ينظر: معونة الطالب ١، وعمدة ذوي الهمم(مخطوط) او.

(٤) ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣، ومجمع البحور (مخطوط) ٣/ ٧٥و، وطبقات الزيدية (مخطوط) ٣٠٩و، وهدية العارفين ١/ ٧٢٩.

(٥) الجامع الوجيز (مخطوط) ١٠٣ و.

(٦) ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣.

بـ(هطيلٍ)". ولعلَّه نُسِبَ إلى جدِّه ليُعْرَفَ، لكثرةِ من يسمّون بـ(علي بن محمّد) في مناطق اليمن.

و(هُطَيْل) تصغير (هطل)، وتتصلُ بهذه المادةِ معانٍ عِدّةٌ، فـ(الهَطْلُ): المطرُ الضَّعيفُ الدَّائمُ، والإعياء، و(الهَطَلُ): المطرُ المتفرِّقُ. و(الهِطْلُ): المعيي، والذئبُ، واللّصُّ، والرّجُلُ الأحمقُ، و(ناقةٌ هِطْلٌ): تمشي رُويدًا[1].

الملاحظُ في أكثر هذه المعاني أنَّها تدلُّ على الخفّة والضعفِ، ومن هنا قد يتبادر إلى أذهاننا أنْ جدَّه كان ضعيفًا في بِنيتهِ أو في ذكائه، أو ما شابه ذلك، ولكنّني لا أستطيع الجزم بذلك، لأنَّ المظان التي ترجمت لابن هطيل، لم تُشِرْ إلى سبب هذا اللقب.

و(النجريّ) نسبةٌ إلى نجرَةَ، وهي بلدةٌ من ناحية الشغادرة وأعمال محافظة حجة[2]، وقد خرج منها عددٌ من العلماء غير ابن هطيلٍ، منهم: علي بن محمّد بن أبي القاسم النجريّ[3](ت٨٣٩هـ)، الذي برع في التفسير والنحو.

و(اليمني) نسبةٌ إلى وطنِهِ (اليمن)، و(الصنعاني) نسبةٌ –على غير القياس– إلى (صنعاء) التي سكَنَ ودرسَ فيها.

وقد لُقِّبَ بـ(جمال الدين)[4]، ولا غرو في ذلك، لأنَّ من عادات أهل اليمن القديمة أنّهم يُطلقون لقب (الجمالي) أو(جمال الدين) على من اسمه (علي)[5]، وكذلك

---

(١) ينظر: لسان العرب، والقاموس المحيط (هطل).

(٢) ينظر: مجموع بلدان اليمن ٤/ ٧٣٨.

(٣) ينظر:مصادر الفكر٤٢٢.

(٤) ينظر: معونة الطالب ا، وعمدة ذوي الهمم او.

(٥) ينظر: تاريخ اليمن، للواسعي ١٢٦.

لُقِّبِ بـ(جمال الإسلام)[1] و(شمس الإسلام)[2]، إلاَّ أنّ الأوّلَ (جمال الدين) هو أكثر ألقابه استعمالاً.

مولده ونشأته:

وُلِدَ (ابنُ هطيل) باليمن، ولكن الذين ترجموا له لم يهتمّوا بسنة ولادتِهِ، واكتفى بعضُهم بذكر سنة وفاتِه، إذْ كانت سنة اثنتي عشرة وثمانمائة (٨١٢ هـ).

ولم تُسعِفْنا المصادرُ التي ترجمت له بأخبار شافية عنه، وعن نشأتِهِ، إذ لا نعرف شيئًا عن طفولته، سوى أنّه نشأ وتعلَّمَ في حُوث[3]، ويبدو أنّه تلقَّى تعليمَه الأولَ فيها، ثمَّ أنّ الإقامةَ لم تَرُقْ له، فرحلَ عنها متوجِّهًا إلى صنعاء.

وقد رُويتْ في أسبابِ رحيله حكاياتٌ غريبةٌ، قال ابنُ أبي الرجال (ت ١٠٩٢ هـ): "وعند النَّاسِ حكاياتٌ لم أثق بشيءٍ منها"[4].

ويبدو أنّه رحلَ عن حُوثِ غاضِبًا، لأمرٍ جرى بينهُ وبين أهلها، إذ هجا هذه المدينة وأهلها عند رحيلِهِ بقصيدةٍ تدلُّ على غضبِهِ وسُخطِهِ، مطلَعُها: [من الكامل]

قَوِّضْ خيامَكَ راحِلاً عن حُوثِ   حُوثِ الخبيثِ مَحَلِّ كلِّ خبيثِ. [5]

إقامته:

---

[1] ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥ و.

[2] ينظر: التاج المكلل او.

[3] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٤، ومجمع البحور ٣/ ٧٥و، والأعلام ٥/ ١٥٩.

و(حُوث): بلدة مشهورة من بلاد حاشد. ينظر: مجموع بلدان اليمن ٢/ ٣٠٠، ومعجم المدن والقبائل اليمنية ١٣٢.

[4] ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥و، وابن هطيل وجهوده النحوية ٢٤.

[5] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٤.

بعد رحيلِ ابنِ هطيل من حُوث، استقرَّ به المقامُ في صنعاء مُدَّةً من الزمن، وفيها تتلمذ لعددٍ من العلماء، منهم شيخه إبراهيم بن عطيّة.

وقد ذكرتْ بعضُ المظانِ أنَّه سكَنَ في صنعاء[1]، وأخرى ذكرت أنه سكن في بلاد عيَّان[2]. ويبدو أنّ ابن هطيلٍ بعد أنْ سكن في صنعاء، وأقام فيها مدةً من الزمنِ، انتقل إلى بلاد عيَّان، وفيها سكن حتى تُوفِّي في إحدى مناطقها من جهاتِ السُّودةِ، وهذه المنطقةُ قُرب (بلاد شظب)[3]، التي ظهرَ فيها الإمام المنصورُ علي بن صلاح[4] (ت ٨٤٠ هـ)، الذي صنّف له ابن هطيل شرحه على المقدمة المحسبة لابن بابشاذ[5]، وسمَّاه (عمدة ذوي الهمم على المحْسِبَةِ في علمي اللسانِ والقلم).

شهرته:

لقد ذاع صيتُ ابنِ هطيل في الآفاق، واشتهر عند علماء الأمصار الإسلامية آنذاك، ومما يدلُّ على شهرتِهِ ما رواه الشوكاني: "أنّه دخلَ مكّةَ للحجِّ، فأُخبِرَ أنَّ قاضي المحمل الشامي من أكابر العلماء، فتلقّاه إلى الطريق، ووجدَه في محملٍ، فناداه، وقال: مسألة أيُّها القاضي، فكشفَ عن المحملِ، وقال: قُلْ، فسأله كذلك، وأجاب بجوابٍ حسنٍ، ثم سأله بمسألةٍ ثانية كذلك، وأجاب بجواب أحسنَ، وقال له: (لعلَّك من اليمن)، قال:(نعمْ) قال:(أنت من صنعاء)، قال:(نعم). قال:(أنت ابن هطيل)، قال:(نعم). قال:(قد ألّفتَ كذا وكذا). قال:(نعمْ، وما يدريكَ بهذا؟، فإنَّ جيرانَ داري

---

[1] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣، والأعلام ٥/ ١٥٩.

[2] ينظر: طبقات الزيدية ٣/ ٣٠٩و، والجامع الوجيز ١٠٣و.

(عيّان): من قرى بلاد سفيان، التي تبعد عن صنعاء مسيرة يومين في الشمال الشرقي. ينظر: مجموع بلدان اليمن ٣/ ٤٢٤، ٦١٨، ومعجم المدن والقبائل اليمنية ٣٠٣.

[3] ينظر: مجموع بلدان اليمن ٢/ ٤٥٢.

[4] ينظر: المقتطف من تاريخ اليمن ١٩٣– ١٩٤.

[5] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣.

لعلَّهم لا يعرفون ذلك)، فقال له:(أنتم يا علماء صنعاءَ وضَعْتُمْ أنفسَكم بالسّكونِ فيها في مضيعةٍ)"[١].

مذهبه الدِّيني:

لقد عرفَ ابنُ هطيلٍ من خلال كتُبِهِ النحويَّة، وليس له مولفاتٌ في علمٍ غير النحو، لذا يصعبُ علينا أنْ نعرفَ مذهبه الدّيني من خلال كتُبِهِ.

وقد ذكرتْ بعضُ المظمانِ أنّه من علماء الزَّيدية[٢]، وأنّ كتابه (التاج المكلل) هوَ المعتمدُ عندهم[٣]، كما قد ترجم له صاحبُ (طبقات الزيدية)[٤]، وصاحب (المستطاب في تاريخ علماء الزيديَّة الأطياب)[٥]، وذكر ابنُ أبي الرِّجالِ أنهَّ قد ترجمَ له بعضُ الشَّافِعيَّة.[٦]

والذي أراه أنّه زيديٌّ، ويؤيّدُ ذلك ما يأتي:

١- أنَّ إقامتهَ كانت في صنعاء ثمَّ في بلاد عيّان، وهي من المناطق التي سيطر عليها الأئمة الزيدية آنذاك، ثُمَّ أنّه لم يُشر أحدٌ إلى أنّه تتلمذَ لشيوخ زبيد، موطن الشافعية آنذاك.

٢- كانت له علاقة بالإمام المنصورِ علي بن صلاح، وهو أحدُ أئمة الزيديَّة، وله صَنَّفَ كتابه (عُمدة ذوي الهِمَمِ)، بينما لم يذكر أحدٌ أنّ له علاقةً بأحدٍ من ملوكِ بني رسولٍ، الذين كانوا يُجِلُّون علماء الشافعيَّة أيّما إجلالٍ، كما كان بينهم وبين الأئمة

---

[١] البدر الطالع ١/٤٩٤.

[٢] ينظر: هدية العارفين ١/ ٧٢٩، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٣٥.

[٣] ينظر: المستطاب ٨٣و، وابن هطيل وجهوده النحوية ٢٩.

[٤] ينظر: طبقات الزيدية ٣/٣٠٩و.

[٥] ينظر: المستطاب ٨٣و.

[٦] ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥و.

الزيديَّة صراعٌ شديدٌ، منهم الإمام المنصور عليُّ بن صلاح، ثم أنّه ليس من المعقولِ أنْ يؤلِّفَ ابنُ هطيلٍ لإمامٍ زيديٍّ وهو شافعيٌّ.

شعره:

لقد وصل إلينا القليل من شعر ابن هطيلٍ، وهو لا يعدو محاولاتٍ لا تُفصحُ عن قلب شاعرٍ وعاطفتهِ، بل تُفْصِحُ في أكثرها عن عقلِ فقيهٍ وتصورهِ. من ذلك ما قاله في ذم أهل حوث، إذ ذكرَ الشوكاني أنَّه قالَ في ذلك قصيدةً، ولكنَّه لم يذكرْ سوى مطلعِها، وهو: [من الكامل]

قَوِّضْ خيامك راحِلاً عن حُوثِ   حُوثِ الخبيثِ مَحَلِّ كلِّ خبيثِ[1].

وله قصيدةٌ يمدحُ بها علم النحوِ ومُعلِّمه، ويُعلي من شأنِ الزمخشري (جار الله) وكتابيه: (المفصّل) و(الكشّاف)، إذ يقولُ: [من الطويل]

هل النحوُ إلاَّ بحرُ عِلْمٍ يخوضُه   صَبُورٌ على درسِ الدَّفاترِ مُقْبِلُ
له فِطنَةٌ وقّادةٌ لا مُكسِلُ   عنِ البحثِ والتدقيقِ إنْ عنَّ مُشْكِلُ
أديبٌ لبيبٌ لو ذعيٌّ مُهَذَّبٌ   قليلُ التَّواني ظاهرُ الفَهْمِ مَنصَلُ
له سيمياء الفَضلِ لا مُتكلِّفٌ   فيعزى إلى خُرْق ولا هو يَعجَلُ
فإنْ سئلَ التبيينَ عن مُبْهَمٍ جلا   غياهبُهُ عنه ولا يتقوَّلُ
تراه بأقوالِ المُحقِّقِ آخِذًا   ولا يزدري قولَ الأخيرِ فَيذهَلُ
ويرعَى لجارِ الله حُرمَةَ فضلِهِ   وهلْ مثلُ جارِ اللهِ إلاَّ يُفضَّلُ
ألم ترَ أنَّ الناسَ في كلِّ مُشكِلٍ   بأقوالِهِ في حَلِّه تتوصَّلُ[2]
وكَمْ صنَّفُوا في كُلِّ فنٍّ ليرتقوا   إلى ما ارتقى لم ينزلوا حيثُ ينزِلُ

---

[1] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٤.

[2] في الجامع الوجيز: تتوصلوا.

علا فضلُهُ، الكشافُ أكبُر شاهدٍ ... ولم يغوَ من النظّارِ إلاَّ المفصَّلُ

فيا طالبَ الفنّ الشريفِ موفَّقًا ... إلى كلّ خيرٍ بالتَّصبُّرِ تُوصَلُ

عليكَ بإقبالِ المجدِ ولا تكُنْ ... ملولاً إذا جاءَ العَويصةَ مُكْسِلُ

وواظِبْ على حِفظِ الأصولِ وضَبْطِها ... ولم ينلِ التحقيقَ مَنْ ليس ينقُلُ

وقَسِّمْ لأوقاتِ النهارِ ولا تَدعْ ... من الليلِ إلاَّ قَدْرَ ما تتنفَّلُ

وكنْ قاصِدًا في كُلِّ أمرٍ رضا الذي ... عليك عطاء المنِّ منه تَوسَّلُ

وصلِّ إلهي كُلَّ حينٍ وساعةٍ ... على أحمدَ والآلِ ما هَبَّ شمأَلُ[1]

كما أنّ له قصيدةً في الاعتذار عن المصنّفين، ولكنَّ صاحبَ (الجامع الوجيز) لم يذكر سوى ثلاثة أبياتٍ منها، هي: [من الطويل]

أخا العِلْمِ لا تعجلْ لعيبِ مُصَنِّفٍ ... ولَمْ تتبيَّنْ زَلَّةً منه تَعْرِفُ

فكَمْ أفسدَ الرَّاوي كلامًا برأيهِ ... وكم حَرَّفَ المنقول قومٌ وصحَّفوا

وكَمْ ناسخٍ أضحَى لمعنًى مُغَيِّرًا ... وجاءَ بشيءٍ لم يرِدْهُ المصنِّفُ[2].

وفاته:

ذكرَ أصحابُ التراجمِ، اعتمادًا على ما كتبهُ أحدُ تلاميذ ابن هطيل على نسخةٍ من شرح الرضي على الكافية، وهو (صارم الدِّين إبراهيم بن محمد بن يوسف بن إبراهيم الحميري)[3]، أنَّ وفاة ابن هطيل كانت يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر ذي الحجَّة، سنة (٨١٢ هـ)[4].

---

(١) ينظر: الجامع الوجيز ١٠٣ و.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٣) ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥و. لم أقف له على ترجمة.

(٤) ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥ و، وطبقات الزيدية ٣/ ٣٠٩ و، والبدر الطالع ١/ ٤٩٤.

وذكرَ بعضُهمْ أنّ ابن هطيل تُوفي بصنعاء[1]، والراجح عندي أنّ وفاته كانت بجهاتِ السُّودة[2]، ذَلك أنَّ قبرَهُ كما ذكر صاحِبُ (الجامع الوجيز) موجودٌ في موضع يقالُ له (مَرْقَص) [3]، وهو من جهاتِ السُّودةِ.

(ثانيًا): حياتُه العلمِيَّة:

مكانته العلمِيَّة:

عليّ بن محمّد بن سليمان بن هطيل من أبرز نحاة اليمن، وقد طارَ صيته في الآفاقِ، وقد وصفَه صاحبُ(طبقاتِ الزيديَّة) بقوله: "أشهرُ من شمس النهار في علومِهِ وفضائله، أتقنَ النحو إتقانًا عجيبًا وبرزَ فيه، وألحقَ الأصاغرَ بالأكابرِ، وجمع وفرَّقَ وعلَّل وتكلَّم عن ملكةٍ راسخةٍ في أصولِ النحوِ وفروعِه، وهو حريٌّ بأنْ يُسمَّى (سيبويه اليمن)"[4].

شيوخه:

وعلى الرغم من أهمّيّةِ هذه الشخصيةِ ودورها في النحو، لا نجدُ ترجمةً وافيةً لها، سوى بضعةِ سطورٍ، لا تكشِفُ عن كثيرٍ من جوانب حياة هذه الشخصية، العامَّة والعلميَّة، وما سبقَ ذكرهُ عند الحديثِ عن حياتهِ العامّة وبيانِ بعضِ جوانبها كانَ خَيرَ دليل على ذلك، ولعلَّ هذا الإهمالَ الذي لَقِيَهُ ابنُ هُطيلٍ يرجعُ إلى بُعدِه عن أصحابِ السُّلطانِ من الشافعِيَّة، ممّا حالَ دونَ ظهوره في دولتهم، ثمَّ أنَّه ليس من الأئمة الزيدية حتى يحتفل به علماؤهم، بلْ إنَّه قد بَرَزَ في عصرِهِ أفذاذٌ مشاهيرُ من أئمةِ الزيديَّة في

---

[1] ينظر: مجمع البحور ٣/ ٧٥ و، والبدر الطالع ١/ ٤٩٤.

[2] السُّودة: مدينة شهيرة بالشمال الغربي من (عَمْرانَ)، وتُعرفُ بـ(سودة شظب)، و(سودة المعافا). ينظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ٢١٦.

[3] ينظر: الجامع الوجيز ١٠٣و.

[4] طبقات الزيدية ٣/ ٣٠٩و.

علومِ اللُّغةِ والفقهِ وغيرها، كالإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ)، والإمام المهدي (ت ٨٤٠ هـ).

لذا يصعب أنْ نهتدي إلى شيوخِهِ الذين تتلمذَ لهم، ونتعرفُ شؤونهم وجوانبَ حياتهم، وقد ذكرتْ بعض المظانِ التي ترجمت لابن هطيل أنَّ شيخَهُ الذي أخذ عنه وتأثَّر به هو (إبراهيم بن عطيَّة بن محمد بن أحمد الحارثي النجراني المدائني)[1]. وقدْ حاولتُ أنْ أعرفَ شيئًا عن هذا الشيخ فلم أُفلحْ، إلا أنّ صاحب (طبقات الزيديّة) حينَ أراد أن يترجمَ لهذا الشيخ قال: "يُنْظَرُ هل له روايةٌ عن أبيه، وهل روى عنه ولدهُ عبدُ الله"[2]. ويُفهَمُ من هذا النَّصِّ أنّ أباه وابنه عالمان، فهو من أسرةٍ عِلْمِيَّةٍ، ولم تُشرْ كُتبُ التراجم إلى أيّ علاقةٍ بين ابن هطيل وشيخه سوى التعلم.

وهناك مِن العلماء والمشايخ الذين تأثَّرَ بهم ابنُ هطيل سوى أنَّه لم يشافههم، وإنَّما أُعْجِبَ بكتبِهم، وكان مُديمًا على مطالعتها، وأبرز هؤلاء:

١- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ).

يعدُّ شيخَ ابن هطيلٍ الحقيقيَّ، إذكان معجبًا بكافيته، وشرحِهِ لها، وشرحِه للمفصَّل، كما كان معجبًا بعللِهِ وتحليله للمسائل النحوية، ويبدو هذا واضحًا لقارئ كتب ابن هطيل؛ ففي (التاج المكلل)، و(عمدة ذوي الهمم) لا يكاد يمرُّ موضوعٌ إلاّ ويستعين فيه بقولٍ أو رأيٍ أو تعليلٍ لابن الحاجب، وأمّا (معونة الطالب) فقد جاءَ إشارةً واضحةً إلى مدى تأثُّرُ ابن هطيل بابنِ الحاجبِ، لأنّه أخذ منه أكثر مادته.

٢- رضي الدِّين الا ستربادي (ت ٦٨٦ هـ)

ويأتي بعد ابن الحاجب في مدى تأثيره في ابن هطيل، وقد أشار الشوكاني إلى ملازمة ابن هطيلٍ لشرحِ الرضي على الكافية، فقال: "وكانَ مُدِيمًا لمطالعةِ شرحِ الرضي

[1] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣، والجامع الوجيز ١٠٣ و.

[2] طبقات الزيدية ٣/٥، وابن هطيل وجهوده النحوية ٢٩.

على كافيةِ ابن الحاجبِ، لا يفارقُهُ في غالبِ أوقاتِهِ، ويُحكى أنّه لما حضرته الوفاةُ أمرَ أنْ يُدْفَعَ إليه شرحُ الرَّضي، فَدُفِعَ إليه، فوضَعَهُ على صدرِهِ، ثمَّ أنشدَ:

تمتَّعْ من شميمِ عَرارِ نَجْدٍ فما بَعدَ العشيَّةِ من عَرارِ" [1][2].

ويبدو واضحًا تأثّرُ ابن هطيل بالرضي في كتابه (التاج المكلل)، إذ نقلَ عنه كثيرًا، بتصريحٍ، ومن غير تصريحٍ، وأشارَ إلى آرائه وترجيحاته في كثير من المسائل، بينما لا يظهرُ هذا التأثُّرُ في كتابيه (معونَة الطالب) و(عمدة ذوي الهِمم)، إذ لم أجد ابنَ هطيلٍ يُصرِّحُ فيهما بالنقلِ عنه أبدًا، بل نقلَ عنه قليلاً من غير تصريحٍ.

تلاميذه:

لقد أخذَ عن ابن هطيل عددٌ من التلاميذ، منهم من ذاعَ صيتُهُ واشتهرَ، ومنهم من ظلَّ ذكرُهُ مغمورًا، وأهمُّ من أخذ عنه:

١- الرصَّاص[3]

هو أحمد بن محمّد الرصّاص، صاحب كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، وهو من علماءِ القرن التاسع، ولم تشِرْ كتب التراجم إلى أنّه تتلمذَ له مباشرةً، وإنّما دلَّنا على ذلك أنَّهُ حينما كان ينقلُ عنه يسبقُ أيّ نَقْلٍ بقوله: "قال سيدنا"[4]. وهذا يدلُّ على أنَّ الرصاص كانَ يُجِلُّ شيخَه، وإلاَّ لقال: (قال السَّيدُ)، وكانت نقوله عن ابن هطيلٍ بالتصريح وبغيره، وأغلبُ ما صرَّح به كان من (معونةِ الطالب) و(عمدة ذوي الهِمَم).

---

[1] البدر الطالع ٤٩٣/١.

[2] البيت من الوافر، للصمَّة القشيري، في: لسان العرب (عرر).

[3] ينظر: مصادر الفكر ٤٢٢- ٤٢٣.

[4] منهاج الطالب (رسالة ماجستير) ٣٤٣، ٣٨٢، ٤١١، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٦١، ٥٩٩.

٢- صارم الدين إبراهيم بن محمد بن يوسف بن إبراهيم الحميري[١].

ذكره ابن أبي الرجال، ولم يترجم له.

٣- المرتَضى بن الهادي بن إبراهيم.[٢]

ذكره الشوكاني، ولم يترجمْ له.

٤-الشَّظَبِيُّ، حَسَنُ بن محمّد بن سعيد[٣].

هو أبو محمّد وعلي الشظبيُّ اليمنيُّ الفقيهُ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٨٤ هـ)، وأخذَ عن السيد محمّد بن إبراهيم بصنعاء، وتلاَ بها السبع على بعض القراءِ، كما أنّه سكن تعز، وأخذَ عن بعض مشايخها، وفيها تفقَّهَ، وحَصَّل كتبًا جَمَّةً، وأقامَ ببعض مدارسها يُدرِّسُ ويُفِيدُ، وكان فقيهًا نحويًّا مُقرِئًا مُحدِّثًا، ماتَ بتعز في أوائِل جمادى الآخرة سنة (٨٣٤ هـ)، من مؤلفاته: كتاب (تبصرة أولي الألباب في النحوِ)، وكتاب (الزرازي المسفرة نظم الدُّرَّة في القراءات).

٥-الإمام المنصورُ علي بن صلاح[٤](ت٨٤٠هـ).

تولَّى الإمامةَ بعد أبيهِ، و نازَع الإمامَ المهدي في إمامتِهِ، و أسرَهُ، وسَجَنَهُ، ثم نشأ نزاعٌ آخرُ بينَه وبينَ بني رسولٍ، وكان ابن هطيل قد وضع كتابه (عُمْدة ذوي الهمم) بناءً على طلبهِ.

المبحث الثالث

مصنَّفَاته ومعاصروه في اليمن

(أولاً): مصنَّفاته

---

[١] ينظر: مجمع البحور ٣/٧٥و.

[٢] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣

[٣] ينظر: الضوء اللامع ٣/ ١٢٤، ومصادر الفكر ٢٠.

[٤] ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣.

لقد صَنَّفَ ابنُ هطيلٍ عددًا من الكتبِ النحويةِ، ولم يصنِّفْ في غيرِ علمِ النحو، وجاءتْ مؤلفاتُه شروحًا لمختصراتٍ نحويَّةٍ أخذت شهرتها في مصر والعراق والشام، ثمَّ انتقلت إلى اليمنِ، فاهتمَّ علماءُ اليمن- ومنهم ابنُ هطيل- بهذه المختصراتِ اهتمامًا كبيرًا، وتسابقوا إلى شرحها، وتَأثَّروا بمناهجها ومادَّتها.

ومصنفاتُ ابن هطيل هي:

١- التاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعةِ الإعراب.

وهذا الكتاب شرحٌ على المفصَّل للزمخشري، وقد توسَّع فيه ابن هطيل في الشرح والتعليق، وقد ذُكِرَ في نهايته أنّ ابن هطيل أكمل تأليفه سنة (٨٠٥ هـ)، ولهذا الكتاب عددٌ من النسخ المخطوطة، منها:

أ- نسخة المتحف البريطاني، ذكرها بروكلمان[(١)]، وهي برقم (٣٧٢٠).

ب- نسخة مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء[(٢)]، وتقع في مجلَّدٍ واحدٍ يحمل الرقم (١٧٦٨)، وهي في (٤٩٢) صحيفة، وهي بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ.

وقد قُسِّمَ هذا الكتاب على خمس رسائل ماجستير في كلية اللغة العربية، في جامعة الأزهر.

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧.

(٢) ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٤٥٠.

٢- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم.

وقد جاء هذا الكتاب شرحًا مختصرًا على (المقدِّمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، وكان ابن هطيل قد ألَّفه تلبيةً لطلب الإمام المنصور علي بن صلاح[1]، وله عددٌ من النسخ المخطوطةِ هي:

أ- نسخة الأمبروزيانا، ذكرها بروكلمان[2]، وهي برقم (١٠٣ ف).

ب- نسخة برلين، ذكرها بروكلمان[3]، وهي برقم (٤/ ٦٤٧٣).

ت- نسخةُ الفاتيكان، ذكرها بروكلمان[4]، وهي برقم (١١٦٢).

ث- نسخة مكتبة الأوقاف، بالجامع الكبير بصنعاء[5]، في مجلَّدٍ يحملُ الرقم (١٧٩٤)، وبحوزتي مُصوَّرةٌ منها، وهي بخطٍ نسخِي واضحٍ.

جـ- نسخةٌ أخرى بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء،[6] في مجلَّدٍ يحملُ الرقمَ (١٧٩٦).

وقد سُجِّلَ هذا الكتابُ رسالة ماجستير في الجامعة اليمنيَّة بصنعاء.

٣- معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب.

وهو موضوع دراستي.

---

(١) ينظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٣، والأعلام ٥/ ١٥٩.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٠٣.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(٤) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(٥) ينظر:فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٤٨٦.

(٦) ينظر:المرجع نفسه، الموضع نفسه.

١- شرح جمل الزجاجي.

نُسبَ هذا الكتاب إلى ابن هطيل في كتابِ (المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب)[١] وذُكِرَ فيه أنّ هذا الشرح يقعُ في مجلَّدٍ واحدٍ، وقد حاولت معرفةَ شيءٍ عن هذا الكتاب في مكتبات المخطوطاتِ وفهارسها المختلفة، لكنَّي لم أُفْلِحْ.

والراجحُ لديَّ استبعادُ أنْ يكون لابن هطيل شرحٌ على جمل الزجاجي، لأنِّي لم أجد في كُتُب ابن هطيل الموجودة إشارةً إلى أنّه ينقلُ عن الجُمَلِ، أو أنَّه متأثّرٌ بآراء الزجاجي في جُملهِ.

(ثانيًا): مُعاصروه في اليمن.

لعلَّ أخصبَ عصر نَعِمَتْ فيه بلاد اليمن بالعلم والعلماء هو عصرُ بني رسولٍ، فقد أغدق بنو رسول على علماءِ الشافعيَّةِ الأموالَ الوفيرةَ، والأعطياتِ السخيّةَ، وكانت زبيدُ موطن العلماءِ، ومقصدَ أصحاب الحِجَا، وعلى الطرفِ الآخر كانت المنافسةُ على أشدِّها لدى علماء الزيدية؛ فقدْ بَرَزَ فيهم علماءٌ أفذاذٌ خدموا العلومَ العقليّةَ والنقليّةَ، كما أسهموا في علوم العربيّة.ومن العلماء الذين ذاعَ صيتهم في عصر ابن هطيل نذكر:

١- ابن بُصَيبِص[٢] (ت ٧٦٨هـ)

هو أبو العباس أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بُصيبص، عالم النحو والعروض، ولد بمدينة زبيد، وانتهت إليه رئاسة هذا الفن بمدينتهِ، ورحَلَ إليه الطلبةُ من أماكنَ بعيدةٍ. له شرح على المقدمة المحسبةِ.

٣- الشَّرْجي[١] (ت ٨٠٢ هـ)

---

[١] ينظر:المستطاب ٨٣و، ومصادر الفكر ٤٢١.

[٢] ينظر: شذرات الذهب٦/٢١٠، هدية العارفين ١/١١٢، ومصادر الفكر ٤١٨.

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشّرْجي، ولدَ بقرية الشرجة، بين حيس وزبيد سنة (٧٤٠ هـ)، ورحل إلى زبيد لتلقي العلم على ابن بصيبص، حتى برعَ في علم النحوِ. وله مجموعةٌ من المؤلفات النحوية هي:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.
- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.
- شرح ملحة الإعراب.
- مختصر المحرّر في النحو.
- مقدمة في علم النحو.
- نظم مختصر ابن عباد.
- نظم مقدمة ابن بابشاذ.

٤- الشيرازي[٢] (ت ٨١٧ هـ)

العلاّمة اللغوي الكبير مجدُ الدين محمّد بن يعقوب بن محمّد الشيرازي، صاحب (القاموس المحيط)، نزيلُ اليمنِ، وصاحبُ الملكِ الأشرفِ، صنَّفَ للأشرفِ كتابًا يبدأ كلُّ سطرٍ منه بحرف الألِفِ، فاستعظمَ السلطانُ ذلك، وعدّه عملاً فريدًا.

٥- ابن المقري[٣] (ت ٨٣٧ هـ)

إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقري، كان فقيهًا محقِّقًا باحثًا مدقِّقًا مشاركًا في كثير من العلوم، ومشتغلاً بالمنثور والمنظوم، كان غاية في الذكاءِ والفَهْمِ، من أشهر كتبه (عنوان الشرف الوافي).

٦- ابن الوزير[١] (ت٨٤٠ هـ)

---

[١] ينظر: بغية الوعاة ١٠٧/٢، ومصادر الفكر ٤٢٠.

[٢] ينظر: الضوء اللامع ٧٩/١٠.

[٣] ينظر: مصادر الفكر ٤٦٩، ودراسات في التراث اليمني ٢٧- ٣٩.

الإمام المجَدِّدُ محمّد بن إبراهيم الوزير، أبو النزعات التحرُّرية في اليمن، كان مصدرَ إشعاعٍ لدعاةِ السلفيَّةِ في اليمن، ونبراسًا يَهتدِي به دعاةُ التحرُّرِ في العالم الإسلامي. من مؤلفاته: العواصم في الذبِّ عن سنّة أبي القاسم، والرَّوض الباسم في الذبِّ عن سُنّة أبي القاسم (مختصر كتابه العواصم)، والحُسَامُ المشهور في الرَّدِّ على الخوارج.

ومن الأئمة الزيديَّة الذين ذاع صيتهم في عصر ابن هطيل:

١- الإمام يحيى بن حمزة[٢] (ت ٧٤٧ هـ)

الإمام المؤيَّد بالله يحيى بن حمزة العلوي، بويع بالإمامة في صعدة سنة (٧٣٠ هـ)، ثم نهض إلى صنعاء، وكان هذا الإمام عظيمَ الوَرَعِ، جمَّ الفضائلِ، واسعَ الاطلاعِ، كثير التأليفِ في الفقه وأصوله، والبلاغة، والنحو، ومن تلك المؤلفات:

- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية.
- الإيجاز في المعاني والبيان.
- الحاصر لفوائد المقدِّمة في علم حقائق الإعراب.
- الطراز في علوم البلاغة والإعجاز.
- المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل.
- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي.

٢- الإمام المهدي[١] (ت ٨٤٠ هـ)

---

[١] ينظر: مصادر الفكر ١٣٠- ١٣١، ودراسات في التراث اليمني ٤٥- ٥٥.

[٢] ينظر: البدر الطالع ٢/ ٣٣١، وهدية العارفين ٢/ ٥٢٦.

أحمد بن يحيى بن المرتضى، يتَّصِلُ نسبُهُ بالحسن بن علي بن أبي طالب، (رضي الله عنهما)، أخذ العلم على عددٍ من الشيوخِ وأئمةِ اليمنِ، منهم والدُه الشريفُ يحيى بن المرتضى، له كثيرٌ من التصانيفِ في العقيدةِ والفقهِ والأصولِ والتاريخِ والسَّيَرِ وعلومِ العربيَّةِ، ومن مؤلفاته النحويّة:

- إكليل التاج وجوهره الوهَّاج.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب.
- الشافية في شرح معاني الكافية.
- الكوكب الزاهر في شرح مقدّمة طاهر.
- المكلَّل بفرائد معاني المفصّل.

(1) ينظر البدر الطالع ١/ ١٢٢، ومصادر الفكر ٦٣٤- ٦٤٧.

الفصل الثاني
الكتاب وموقف ابن هطيل النحوي

المبحث الأول: ابن الحاجب وكتاب (الكافية).

المبحث الثاني: أثر الكافية في الدرس النحوي في اليمن.

المبحث الثالث: كتاب (معونة الطالب).

المبحث الرابع: موقف ابن هطيل النحوي.

المبحث الأول
ابن الحاجب وكتاب (الكافية)

(أولاً): ابن الحاجب

اسمُهُ ونَسَبُهُ:

هو أبو عمرو، عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي، جمال الدين الدُّوَنِي[(١)]، كان والده حَاجِبًا للأمير موسك الصّلاحي[(٢)]، وقدْ قيل: إنّ أباه لم يكُنْ حاجبًا وإنّما كان يصْحَبُ بعض الأمراء، فلمّا تُوفيَّ كان ابنه عثمان صَغيراً، فربّاه الحاجِبُ فعُرِفَ بهِ[(٣)]، وما جاء في أغلب الكتب التي تعني بالتّراجم أنّ والده كانَ حاجبًا للأمير مَوْسَك، وَهُوَ الأَرْجَحُ.

مولده ونشأته

وُلِدَ ابنُ الحاجب في مدينة إِسْنا مِنْ صعيد مصر سنة (٥٧٠هـ)[(٤)]، ثُمّ انتقل به والده، وهو صغيرٌ، إلى القَاهرة ليتَعَلّمَ في معاهدها، فاشتغل بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك (رضي الله عنه)، ثُمَّ بالعربيَّة والقراءات، وبرع في ذلك وأتقنه غاية الإتقان[(٥)]، ثم رحل إلى دمشق، فأقام فيها، واشتغل مدرساً في جامعها لعلمي العربية والقراءات، ثم رحل إلى الكَرْك سنة (٦٣٣هـ)، واشتغل فيها مدرساً للملك

---

(١) نسبة إلى (دُوَيْن)، وهي بلدة مِنْ نواحي (أرَّان) في آخر حدود (أَذَرْبيجان) بقرب مِنْ (تفليس). ينظر: معجم البلدان ٢/ ٤٩١.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨.

(٣) ينظر: الطالع السعيد ٣٥٦.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠، والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٠.

(٥) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤.

النّاصر[(١)]، ثُمَ خَرَجَ منها بصحبة عِز الدين بن عبد السلام سنة (٦٣٨هـ) بأمر صاحب دمشق الصالح إسماعيل، لإنكارهما عليه تَقَاعُسَهُ عَنْ قِتال الصّلبيينَ، وصلحه معهم[(٢)].

وكان ابن الحاجب إمَامًا في الفقه والأصول والعربيّة والقراءات، تتلمذ لمشاهير العلماء في عصره، ومن أبرز شيوخه: القاسم بن فِيّرَة الشاطبي[(٣)](ت ٥٩٠هـ)، وأبو الفَضْل الغزنوني[(٤)](ت ٥٩٩هـ)، وأبو الجود اللّخمي[(٥)](ت ٦٠٥هـ)، وأبو الحَسن الابياري[(٦)](ت ٦٢٨هـ). كما تتلمذ له عددٌ من التلاميذ، ومن أبرَز تلاميذه: الرّضي القَسَنْطِيني[(٧)] (ت ٦٩٥هـ)، وابن العماد[(٨)] (ت٧٠٠ هـ)، وجمال الدين بن مالك[(٩)] (ت ٦٧٢هـ).

وفاته:

كانت وفاة ابن الحاجب على أصح الأقوال في الاسكندريّة نهار الخميس السادس والعشرين من شَوّال سنة ٦٤٦هـ[(١٠)].

مصنفاته:

لقد رحل ابن الحاجب مخلّفًا وراءه مصنّفات شتّى لكلِّ علم من العُلومِ التي اشتغل بها، وكان لعلم العربيَّة النَّصِيب الأوفر من تلك العلوم، وأبرز هذه المصنَّفَات هي[(١١)]:

---

(١) هو الملك الناصر داود بن الملك المعظم، ملك دمشق بعد أبيه، ثم انتزعها منه عمه، واقتصر على الكرك ونابلس، ثم تنقل بين البلدان، وجرت به خطوب حتى توفي سنة (٦٥٥هـ). ينظر : البداية والنهاية ١٣/١٩٨.

(٢) ينظر: الذيل على الرّوضتين ١٨٢.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٤/٧١-٧٣، وغاية النهاية ١/٥٠٨.

(٤) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٦٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢/٤.

(٦) ينظر: الديباج المذهب ٢١٣.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/٤٧١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه ١/١٠٣.

(٩) ينظر: المصدر نفسه ١/١٣٠-١٣١، وفح الطيب ٧/٢٥٧.

(١٠) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

(١١) ينظر: ابن الحاجب النحوي ٤٩-٥١. وقد شكك د. طارق الجنابي في الكتب التي نسبت إلى ابن الحاجب وهي مفقودةٌ.

١. الأمالي النحويّة. (مطبوع)
٢. الإيضاح في شرح المفصّل. (مطبوع)
٣. جامع الأمّهات في الفقه المالكي. (مخطوط)
٤. جمال العرب في علم الأدب. (مفقود)
٥. رسالة في العشر، طُبع مع (الأمالي النحوية) في نهاية الجزء الرابع.
٦. الشّافية (مطبوع).
٧. شرح الشافية (مفقود).
٨. شرح الكافية (مطبوع).
٩. شرح كتاب سيبويه (مفقُود).
١٠. شرح المقدّمة الجزوليّة (مخطوط).
١١. شرح الوافية نظم الكافية (مطبوع).
١٢. عقيدة ابن الحاجب (مخطوط).
١٣. القصيدة الموشّحَة بالأسماء المؤنثة السماعيّة (مطبوع).
١٤. الكافية في النحو (مطبوع).
١٥. مختصر المنتهي الأصولي (مطبوع).
١٦. المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي (مفقود).
١٧. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصُول والجدل (مطبوع).
١٨. مَنْظومة المقْصَد الجليل إلى علم الخليل (مطبوع).
١٩. الوافية نظم الكافية (مخطوط).

(**ثانيًا**): كتاب (الكافية)

لقد جاءت الكافية خُلاصةً نحويةً موجزةً، ولكنَّها مع إيجازها الشديد، وانبهامِ بعض عباراتها، تبقى بوجهٍ عامٍّ، مُشرِقةَ الديباجة، ولولا هذا الإيجازُ لجاءت أكثرَ نصاعةً ووضوحًا.(١)

(١) ينظر: ابن الحاجب النحوي ٥٦.

وقد انتظمتِ المسائل النحويةُ في (الكافية) انتظامًا جيدًا، فأعجبَ بها الناسُ أيَّما إعجابٍ، حتى صارت محطَّ أنظارِ النحويينَ المعاصرينَ لابن الحاجب والمتأخرينَ عنه، فكثُرت الشروحُ والتعليقاتُ عليها، حتى أصبحت تربو على مائةٍ واثنين وسبعين شرحًا[1]، لذا نستطيع القول: إنّ الكافية هي المقدِّمةُ النحويَّةُ التي سطعَ نجمُها، وذاعَ صيتُها في القرن السابع الهجري، وغَطَّت على غيرها من المختصرات.

وقد بلغَ من اهتمامِ الناس بها، وإقبالِهِمْ عليها، أن شغفَ بها الملكُ الناصرُ داودُ (ت ٦٥٥ هـ)، فدرسَها على يدِ ابن الحاجبِ، وطلبَ منه نَظْمَها، ثمَّ أن يشرحَ له نظمَها[2].

ومن مظاهرِ إعجابِ علماءِ النحوِ آنذاكَ بهذه المقدِّمةِ ثناؤهم عليها، من ذلك ما قالَهُ بعضهم:

ما أبْصَرتْ عينٌ بمِثْلِ الكافيةْ ***مجموعةً تدْري المآربَ شافيةْ***
يا طالبًا للنحوِ إلزَمْ حِفْظَها ***واعلَمْ يقينًا أنَّها لكَ كافيةْ.***[3]

(ثالثًا): شروح الكافية:

لقد سبقتِ الإشارة إلى كثرة شروح الكافية وتعليقاتها التي تربو على مائه واثنين وسبعين شرحًا، وفيما يأتي أذكرُ أهم هذه الشروح(غير شروح أهل اليمن):

١. شرح ابن الحاجب(شرح المقدمة الكافية)، وهو مطبوع في استانبول سنة ١٣١١هـ، ونسخهُ نادرة.

٢. شرح أحمد بن الحسين المعروف بشمس الدين بن الخباز الموصلي(ت ٦٣٨هـ) أسماه (النهاية في شرح الكافية). منه نسخة في مكتبة جامعة برنستن في الولايات المتحدة [4].

---

[1] ينظر: الكافية ٣٠- ٤٨ (المقدمة).

[2] ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٤.

[3] البيتان من الكامل، لم أعرف قائلهما، وقد دُوِّنا على لوحة العنوان من شرح ابن الحاجب على الكافيةِ.

[4] ينظر: ابن الحاجب النحوي ٥٨.

٣. شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي(ت ٦٤٣هـ)[١].

٤. شرح جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، بعنون (البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية)، منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة[٢].

٥. النجم الزاهر لنجم الدين أبي القاسم العلوي العراقي (ت ٦٨٤هـ). منه نسخ عديدة في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء[٣].

٦. شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، وهو أكبر الشروح، وأعظمها، وأجملها لمسائل النحو، طبع عدة طبعات، أخرها بتحقيق د. إميل بديع يعقوب.

٧. شرح ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، وهو تقريرات لوالده على الكافية جمعها وأضافَ إليها شيئًا من عنده. منه نسخة في الاسكوريال برقم (٢٠٠)[٤].

٨. الهادية إلى حل الكافية لعبد الله علي بن محمد المعروف بفلك العُلا التبريزي (ت بعد ٧٠٠هـ). حققه زكي فهمي الألوسي، ونال درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، عام ١٩٧٨.

٩. الشرح الكبير لركن الدين الاسترابادى (ت ٨١٧هـ) المسمَّى بالبسيط. وقد حققه حازم سليمان مرزة الحلي، ونال به درجة الدكتوراه، من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٨٣م.

١٠. الشرح المتوسط لركن الدين الاسترابادى المسمَّى بالوافية في شرح الكافية. وقد حقّقه محمد علي هادي الحسني، ونال درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد، عام ١٩٧٢م. وطُبع في سلطنة عُمان بتحقيق عبد الحفيظ شلبي، عام ١٩٨٣م.

١١. شرح الإمام ركن الدين الحديثي[١](ت ٧١٥هـ).

---

[١] ينظر: خزانة الأدب ٣/٦٣٥.

[٢] ينظر: ابن الحاجب النحوي ٥٨.

[٣] ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/١٥٥٠-١٥٥٤.

[٤] ينظر: فهرس الأوسكوريال ١/١١٨.

١٢. شرح جلال الدين أحمد بن علي محمد الغجدواني (ت ٧٢٠هـ). منه نسخة في مكتبة الاسكندرية برقم ٢٨١٥ نحو، وأخرى برقم ٣٠٥٣ نحو[٢].

١٣. شرح نجم الدين محمد بن مكي بن ياسين القمولي (ت ٧٢٧هـ)، أسماه (تحفة الطالب)[٣].

١٤. شرح المولى أحمد الجيلي، منه نسخة في مكتبة الاسكندرية برقم ٤٣٠٧ نحو[٤].

١٥. شرح الإمام تاج الدين أبي محمد علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي ثم التبريزي (ت ٧٤٦هـ)، وسمّاه: (مبسوط الكلام فيما يتعلق بالكلم والكلام). منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٥٦/٢[٥].

١٦. شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)[٦].

١٧. شرح تاج الدين أبي أحمد عبد القادر المعروف بابن مكتوم القيسي الحنفي (٧٤٩هـ)[٧].

١٨. شرح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، سمّاه: (البرود الضافية والعقود الصافية لكافية بالمعاني الثمانية)، منه نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٤١٥/٢٠[٨].

١٩. شرح أحمد بن الزبيري الاسكندري المالكي (ت ٨٠١هـ)[٩].

٢٠. شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)[١٠].

---

(١) ينظر: كشف الظنون ٧٦/٢.
(٢) ينظر: فهرس مكتبة الاسكندرية ٢٦.
(٣) ينظر: كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٤) ينظر: فهرس مكتبة الاسكندرية ٢٦.
(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٣٢٤/٥.
(٦) ينظر: كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٧) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٨) ينظر: الكافية ٣٨ (المقدمة).
(٩) ينظر: كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(١٠) ينظر: ابن الحاجب النحوي ٦٠.

٢١. شرح الشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ الشريف الجرجاني (٨٦٣هـ)[١].

٢٢. شرح نور الدين الجامي (ت ٨٩٨هـ)، سمّاه: (الفوائد الضيائية)، حققه الدكتور أسامة طه الرفاعي، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة بالعراق عام ١٩٨٣م.

٢٣. الشرح السعيدي لنجم الدين العجمي، وهو شرح كبير جعله المؤلف شرحًا للمتن ولشرح ابن الحاجب نفسه. منه نسخة في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء برقم ٦٣ نحو[٢]، وأخرى في الاسكوريال رقمها (٨٧)[٣].

٢٤. شرح تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي، سمّاه: (التحفة الوافية). منه نسخة بمكتبة السليمانية باستنبول برقم (١٠٧٨)[٤].

٢٥. شرح عماد الدين بن حمزة، سمّاه: (الأزهار الشافية)، منه نسخة في ليدن برقم (١٨٦)[٥].

٢٦. شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري (١١١٢ هـ)، منه نسخة بدار الكتب المصريّة برقم ١٦٣٤[٦].

٢٧. شرح نور الدين بن شرف بن نور الله الشوشتري. منه نسخٌ في بريل ورانبور[٧].

٢٨. شرح محمد عبد الحق العمري الخير آبادي، من علماء القرن ١٣هـ، سمّاه: (تسهيل الكافية). منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٧٨)[٨].

---

(١) ينظر: كشف الظنون ٢/١٣٧٥.

(٢) ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار ١/٤٩٤.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٣٢٢.

(٤) ينظر: فهرس مكتبة السليمانية ٧٥.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١/٥٣٣.

(٦) ينظر: فهرس دار الكتب ٢/١٥.

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١/٥٣٣.

(٨) ينظر: فهرس دار الكتب ٢/٨٦.

المبحث الثاني

أثر الكافية في الدرس النحوي في اليمن

لقد نالتْ الكافيةُ في اليمنِ ما نالته من شهرةٍ في غيره من البلدان، فأصبحتْ شغلَ علماءِ اليمنِ، إذ استولتْ على اهتمامِهم، فأقبلوا عليها يشرحونها، ويلخِّصُونها، ويُعرِبونها، ويشرَحُون شروحَها، حتى يغلب على الظنِّ أنّ العالِمَ في اليمنِ كان لا يُجازُ ويُعدُّ من ذوي العِلْمِ ما لم يأخذْ نصَّ الكافيةِ بالتحليلِ والشرحِ والتوضيح.

وقد بلغتْ شروح علماء اليمن لكافية ابن الحاجب أكثر من خمسة وعشرين شرحًا، فيما يأتي هذه الشروح التي استطعتُ الوقوف عليها:

١- المسالك شرح كافية ابن الحاجب، لمحمّد بن حمزة بن أبي النجم (ت بعد ٦٥٦ هـ)[(١)].

٢- شرح الكافية، لتقي الدِّين منصور بن فلاح اليمني، صاحب المغني (ت ٦٨٠ هـ)، وقد حقَّقه محمد الطيب الإبراهيم، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، عام ١٩٨٨م.

٣- الموشَّح في شرح الكافية، لشمس الدين محمّد بن أبي بكر الخبيصي(ت ٧٣١ هـ)، وقدْ حقَّقه محمد أمين عوَّاد الكبيسي، ونَال به درجة الماجستير، من كلية الآداب، بجامعة بغداد، عام ١٩٨٩ م.

٤- الأزهار الصّافية في شرح المقدِّمة الكافية، للإمام المؤيَّد بالله يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ)، ويقع في جزئين، حقَّقَ جزءه الثّاني عبد الحميد مصطفى السيِّد، ونالَ به درجة الدكتوراه، في كلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، عام ١٩٧٩ م، وحقَّقَ جزءه الأوَّل محمّدُ علي سالم العطاونة، ونالَ به درجة الدكتوراه، في الكلية نفسها، عام ١٩٨٢م.

---

(١) مصادر الفكر ٤١٦.

٥- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح المقدمة الكافية، لإبراهيم بن عطية النجراني(ت ٧٩٤ هـ). منه نسخة في دار الكتب المصريَّة رقمها ٢١ نحو [١]، وأخرى بمكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء[٢]، وبحوزتي مصورةٌ منها.

٦- المناهل الصَّافية في حلِّ الكافية، لمحمّد بن محمّد الأسدي القدسي (ت ٨٠٨ هـ)[٣].

٧- معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، لابن هطيل(ت ٨١٢ هـ).وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.

٨- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمّد بن علي الرصّاص، من علماء القرن التاسع، فرغ من تأليف كتابه هذا سنة (٨٢٥ هـ). وقد حققتْهُ فطوم علي حسن الأهدل، ونالت به درجة الماجستير، من كلية الآداب، بجامعة صنعاء، عام ١٩٩٦ م.

٩- نتائج الألفيَّة في شرح الكافية البديعيَّة، لإسماعيل بن أبي بكر المقري (ت ٨٣٧ هـ)[٤].

١٠- البرود الصافية والعقود الضافية شرح الكافية، لعلي بن محمّد بن أبي القاسم (ت ٨٣٧ هـ)، منه نسخة في الأمبروزيانا بإيطاليا، برقم(٦٩).[٥]

١١- النجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن أبي القاسم(ت ٨٤٩ هـ). منه نسخة في الأمبروزيانا بإيطاليا، برقم (٦٩)[٦]، وأخرى في مكتبة أوقاف السليمانية بالعراق، برقم (١٦٣)[٧].

---

[١] ينظر: فهرس دار الكتب ٢/ ٧٥.

[٢] ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار (٢)، تحت الإعداد.

[٣] ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧١.

[٤] ينظر: مصادر الفكر ٤٢٢.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[٦] ينظر: الكافية ٣٧ (المقدمة).

[٧] ينظر: فهرس أوقاف السليمانية ٤٢٥.

١٢- شرح كافية ابن الحاجب، للحسن بن حميد المقرائي(ت ٨٥٠ هـ).[١]

١٣- بغية الطالب الراغب في مقدِّمةِ ابن الحاجب، لأحمد بن محمّد الخالدي (ت ٨٨٠ هـ)، منه نسخة في مكتبة الأوقاف، بالجامع الكبير بصنعاء، برقم (١٨٢٩ نحو)[٢]، وأخرى في مكتبة الهيأة العامَّة للآثار بصنعاء.[٣]

١٤- إيضاح المعاني السَّنية من ألفاظِ الحاجبيَّة لمنْ أتقَنَ معانيها الزبرجديَّة، للقاسم بن يوسف بن معوضة، منه نسخة في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، كُتِبَتْ سنة (٨٩٧ هـ)[٤]، وأخرى في مكتبة الهيأة العامَّة للآثار بصنعاء[٥]، ونسخة ثالثة في باتنه، برقم (١٥٢٤)[٦].

١٥- شرح الكافية، لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري(ت ٩٢٠ هـ)[٧].

١٦- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب، لمحمّد بن عز الدين بن صلاح المفتي(ت ٩٧٣ هـ)، وقدْ عُرِفَ هذا الشرح بـ (حاشية السيِّد)، ونُسَخُهُ كثيرةٌ، منها سبْعَ عشرةَ نسخة في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء،[٨] وعشرُ نسخ في مكتبة الهيأة العامَّة للآثار بصنعاء[٩]، ونسخة في في المتحف العِراقي، برقم (٣٨١٨)[١٠] وأخرى في المكتبة الأزهريَّة برقم (٨١٩)[١١]، ونسخة في مكتبة الهيأة العامّة للآثار بصنعاء، باسم (منهاج الطالب

---

[١] ينظر: مصادر الفكر ٤٢٣.

[٢] ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٤٤٨.

[٣] ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار ١/ ٤٧٩.

[٤] ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٤٤٨.

[٥] ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامّة للآثار (٢)، تحت الإعداد.

[٦] ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٢٥.

[٧] ينظر: مصادر الفكر ٤٢٤.

[٨] ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٥١٦- ١٥٢١.

[٩] ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار ٤٧٩/١، ٤٨١، ٤٩٨، ٤٩٩.

[١٠] ينظر: المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ٤٨.

[١١] ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٢٥.

الراغب الى كافية ابن الحاجب)،[1] وبموازنتي بينها وبين (مصباح الراغبِ) اتَّضحَ أنَّها النسخةُ نفسُها.

١٧- طرفة الراغب في الإعراب عن مقدِّمة ابن الحاجب، للإمام المنصُور بالله القاسم بن محمّد، (ت ١٠٢٩ هـ). منه نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء، برقم (١٨١٣)[2].

١٨- شرح الكافية، للطف بن محمّد الغياث الظفيري، (ت١٠٣٥ هـ)، لكنَّ هذا الشرح لم يستكملْ.[3]

١٩- تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب، لمحمّد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داود(ت ١٠٦٢ هـ)[4]، منه نسخة في مكتبة الهيأة العامة للآثار للآثار بصنعاء.[5]

٢٠- شرح الحاجبيَّة، لحسين بن علي العبالي(ت ١٠٨٠)[6].

٢١- المواهب الوافية بمرادات طالب الكافية، للحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤ هـ)، منه نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء[7].

٢٢- شرح الكافية، لعبد الرحمن بن حسين بن أبي بكر النزيلي (ت ق١١هـ)[8].

٢٣- شرح الحاجبية، ليحيى بن إبراهيم جحاف(ت ١١٠٣ هـ)[9].

---

(١) ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار (٢)، تحت الاعداد

(٢) ينظر: فهرس مكتبة لأوقاف ٣/ ١٤٨٤- ١٤٨٥.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ٤٢٨.

(٤) ينظر: المرجع نفسه ٤٢٩.

(٥) ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار (٢)، تحت الإعداد.

(٦) ينظر: مصادر الفكر ٤٣٠.

(٧) ينظر:فهرس مكتبة الاوقاف١٥٣٩/٣، ومصادر الفكر٤٣٠.

(٨) ينظر: المرجع نفسه٤٣١.

(٩) ينظر: المرجع نفسه ٤٣٢.

٢٤- الموضَّح في تبيين أسرار معاني الموشح، لأحمد بن محمد بن أحمد العيَّاني (ت ١١٣٦ هـ)، هو شرح على (الموشح) للخبيصي. منه نسخة في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، برقم (١١٠ نحو)،[١] وقد حقَّقه يوسف جمعة عاشور، ونال به درجة الدكتوراه، في جامعة القرآن الكريم، بالسودان، عام١٩٩٩ م.

٢٥- حاشية علي عصام الدين على شرح الجامي، لعبد القادر بن أحمد بن عبد القادر(ت١٢٠٧هـ).[٢]

٢٦- عُدة المرشّح لتحقيق الموشح على شرح الخبيصي، لمحسن بن عبد الكريم بن أحمد(ت ١٢٦٦ هـ).[٣]

٢٧- شرح كافية ابن الحاجب، لحمود بن محمّد بن شرف الدين(ت١٣٣٨ هـ).[٤]

---

[١] ينظر: فهرس مكتبة الهيأة العامة للآثار (٢)، تحت الإعداد.

[٢] ينظر: المرجع نفسه.

[٣] ينظر: مصادر الفكر ٤٣٧.

[٤] ينظر: المرجع نفسه٤٣٩.

المبحث الثالث

كتاب (معونة الطالب)

(أولاً): اسم الكِتاب.

١- جاءَ اسمُ الكتابِ على صحيفةِ العنوان من نسختِهِ الخطِّيَّةِ، المحفوظة في مكتبة الأوقافِ[١]، بالجامع الكبيرِ بصنعاء، هكذا: (كتابُ معونةِ الطالب على الكافية في نحوِ ابن الحاجبِ).

وهُناك نسخةٌ خطيَّةٌ أخرى محفوظة في مكتبة الهيأة العامّة للآثار بصنعاء[٢]، نُسِبَتْ إلى ابن هطيل- وقدْ أثْبَتُّ بالأدلّةِ والقرائن نفيَ صلتِها بابنِ هُطيلٍ[٣]- كُتِبَ على صحيفةِ العنوان منها، في زاويتها اليمنى من أعلى، بخطٍّ صغيرٍ يُخالِف خطَّ الناسخِ، عبارة: (طيٌّ هذا شرحُ ابن هُطيل على الكافية).

٢- جاء اسمُ الكتاب في فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، هكذا: (معونة الطالب على كافية ابن الحاجب)[٤].

وإنني لأطمئنُّ إلى اختيار اسم الكتاب الذي وردَ على نُسْختِهِ الخطِّيَّة لأسبابٍ أهمها:

١- أنَّ هذه النسخة هي نسخةُ الكتابِ الخطيَّة الفريدة التي وقفتُ عليها، ولا يحقُّ لي تجاوزها.

٢- أنَّ اسم الكتاب الذي وردَ على هذه النسخة ينسَجِمُ تمامًا مع الغرض الذي لأجلهِ وضع ابنُ هطيلٍ هذا الكتاب، إذ ذكر في مُقدِّمتهِ الموجزة: "فهذه مذاكرةٌ على الكافيةِ لابن الحاجب، انتزعتُها من شرحِهِ لها، ليتيسّرَ على الطالبِ الوصولُ إلى تحقيقهما معًا".

---

[١] وتُعْرَفُ بـ(المكتبة الشرقيَّة).

[٢] وتعرفُ بـ(المكتبة الغربيَّة).

[٣] ينظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة.

[٤] ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف ٣/ ١٥٢٢.

فغرَضُ ابن هطيل من وضع هذا الكتاب أن يتيسَّرَ على الطالب الوصولُ إلى تحقيق كلٍّ من (الكافية) و(شرح ابن الحاجب) لها، لذا جمعَ في العنوان (الكافيةَ) و(نحو ابن الحاجب)، فسمَّاه (معونة الطالب على الكافية في نحوِ ابنِ الحاجب).

وأما ما وردَ على صحيفة العنوان من النسخةِ المنسوبة إلى ابن هطيل، فلا يمكن اعتمادُه أو الاطمئنانُ إليه بحالٍ من الأحوالِ، لما ثبت من نفي صلتِها بابنِ هطيلٍ، وكذلك لا يمكنُ اعتماد ما ورَدَ في فهارس مخطوطات مكتبتي الأوقاف والهيأة العامة للآثار بصنعاء، لأنّها فهارسُ حديثة تفتقِرُ إلى الدِّقة أحيانًا، ولا سيّما في تطابقِ أسماء الكتبِ المسجَّلَةِ فيها مع عنواناتها الأصليَّةِ المدوَّنةِ على النّسخِ الخطّيّة، فهاهُنا مثلاً نجدُ نسخة الكتاب الخطّيّةَ المحفوظةَ في مكتبةِ الأوقافِ تحمل عنوان (كتاب معونة الطالب على الكافية في نحوِ ابن الحاجب)، وفي فهارس المكتبة نفسها نجدُ العنوان (معونة الطالب على كافية ابن الحاجب)، وفي العُنوانينِ فرقٌ واضحٌ.

(ثانيًا): توثيق نسبة الكتاب إلى ابن هطيل.

من الشواهدِ التي تؤكِّدُ أنّ هذا الكتاب هو مِنْ تأليفِ ابن هطيل ما يأتي:

١- أنَّ نسخة الكتابِ الخطّيّةَ، المحفوظةَ في مكتبةِ الأوقافِ، بالجامع الكبير بصنعاء، جاءتْ موسومةً بالعنوانِ ومنسوبةً إلى ابن هطيلٍ، هكذا: "كتاب معونة الطَّالب على الكافية في نحو ابن الحاجبِ، اختصرَها من شرحِهِ سيِّدُنا المقَامُ العلاَّمةُ .... عليُّ بن محمّد بن سليمان، عُرِف جدُّه بـ(هُطَيل)".

٢- جاءت نسبةُ شرحٍ على الكافيةِ لابن هطيل في بعض كُتبِ التراجمِ، منها (طبقات الزيديَّة)[1]، و(الجامع الوجيز)[2]، ووصفَهُ صاحب(طبقات الزيديَّة) بأنَّه "شرح صغيرٌ على الكافية".

[1] ينظر: طبقات الزيديَّة ٣/ ٣٠٩و.

[2] ينظر: الجامع الوجيز ١٠٣و.

٣- نقل بعضُ العلماءِ عن ابن هطيل، منهم الرَّصَّاص(ت ق ٩ هـ)في كتابه (مِنْهاج الطالب إلى تحقيقِ كافية ابن الحاجبِ)، ومعظمُ ما صرَّحَ به من النقل عنه هو من نصِّ (معونة الطالب)[١].

٤- إنّ ناسخَ هذا الكتاب معاصِرٌ لابن هطيلٍ، وقد نسخَ الكتابَ ليكونَ من أملاكِه، وكونهُ من أملاكه يؤكِّدُ حرصَ الناسخِ على أن تكونَ نسبةُ الكتاب صحيحةً.

(ثالثًا): الغَرَض من تأليف كتاب (معونة الطالب)

قال ابن هطيل في مقدِّمة (معونة الطالب): "فهذه مُذاكرةٌ على الكافيةِ لابن الحاجبِ، انتزَعْتُها من شرحه لها ليتيسَّرَ على الطالب الوصُولُ إلى تحقيقهما معًا".

يستفادُ من هذا القول عددٌ من الفوائدِ:

أ- أنّ كتابَ (معونة الطالب) كتابٌ تعليميٌّ أعدَّه ابن هطيل، ليعينَ الطلبةَ على فَهْمَ (الكافيةِ)، وفَهمِ (شرحِ ابن الحاجبِ) لها.

ب- لما كانَ كتابُ (معونة الطالب) كتابًا تعليميًّا، فإنَّه ينبغي أن يكونَ موجزًا، ويجمعُ في هذا الإيجاز خُلاصَةَ قول ابن الحاجب في شرحِهِ، ويستدركُ عليه ما غَفل عنه بكلامٍ موجزٍ أيضًا، وهذا الإيجازْ يُستفادُ من قولهِ: "مُذاكرةٌ"، إذ مدلولُها يوحي بشيءٍ من الإيجازِ، وهي نفسُ الكلمةِ التي استخدمها في مُوجَزِهِ (عُمْدة ذوي الهِمَمِ)[٢]

ت- يُستفادُ من قوله: "انتزعتُها" أنَّ هذا الكِتابَ مُختصرٌ لشرح ابن الحاجب على الكافية.

ث- يُستفادُ من قوله: "ليتيسَّرَ على الطلبة الوصول إلى تحقيقهما معًا" أنّ ابن هطيل قد يأتي بكلام من خارج(شرح ابن الحاجب)، إذ إنَّ تحقيق (شرحِ ابن الحاجبِ) قد يكونُ من خلال الاختصارِ، لكنّ تحقيقَ (الكافيةِ) يكونُ في تحقيق الشرحِ

[١] ينظر: منهاج الطالب ٣١، ١٢١، ٤١١، ٥٢٦، ٥٦١، ٥٩٩.

[٢] ينظر: عمدة ذوي الهمم ١ ظ.

وغيره، ولذلك كانَ البَابُ مفتوحًا، فيُمكنُ لابن هطيلٍ أن يزيدَ على شرح ابن الحاجبِ كلامًا منه أو من غيره، وهذا ما قام به ابن هطيل في كثيرٍ من المواضع.

(**رابعًا**): **منهجُ ابن هطيل في الشرح والتعليق.**

لقد سارَ ابنُ هطيل في (معونة الطالب) على الطريقةِ التي سار عليها ابنُ الحاجب في شرحه على الكافية، إذ يَعْمَدُ إلى نقلِ عبارةٍ مجزوءةٍ من نصِّ الكافية، تامَّة المعنى غالبًا، مسبوقةً بكلمة (قوله)، ثُمَّ يعلِّقُ عليها بما يراه مُناسبًا.

وفي (معونة الطالب) سِمَةٌ عامَّة لا تخطِئُها عينُ القارئ، وهي أنَّ ابن هطيلٍ ينحو فيه منْحَى الاختصارِ والإيجاز مع إيفاءٍ بالمطلوب، وتوضيح للغامض غالبًا، فهو لم يتوسّع في أيِّ مسألة من المسائل النحويّة التي تطرَّقَ لها، وقد جاءت عباراتُهُ قريبة المأخذِ، وجيزة اللفظِ، بسيطةَ المعنى، فليسَ فيها تعقيدٌ أو إسهابٌ.

والقارئ لكتابِ (معونة الطالب) يجد أنّ ابن هطيلٍ في شرحهِ وتعليقهِ قد تميَّزَ بسماتٍ بارزةٍ منها: الاهتمامُ بالحدودِ، واعتمادُ أسلوب التمثيل لتوضيح عبارات الكافية، والاهتمامُ بالعِلَّة النحويّة، وسأفصِّلُ القول في ذلك خلال الموازنة التي سأعقدُها بين كتابي (معونة الطالب) و(شرح ابن الحاجب).

(**خامسًا**): **مصادر الكتاب.**

لما كان كتاب (معونة الطالب) في غالب مادَّتهِ مُنتزَعًا من (شرح ابن الحاجب على الكافية) أوّلاً، ثم شرحًا موجزًا ثانيًا، جاءتْ مصادرُهُ قليلةً، ويمكن تقسيمُها على قسمينِ:

١- مصدر رئيس ويتمثَّلُ في (شرح ابن الحاجب)، الذي اختصرَهُ ابن هُطيلٍ، وأخذ أكثر مادَّةِ كتابِهِ منه.

٢- مصادر أخرى، ويأتي في مقدِّمتها مصدران، هُما:

(الأول): الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الاسترابادي.

وقد أخذ ابن هطيل من هذا المصدر(١٧) سبع عشرة مرة، مصرِّحًا باسم ركن الدين، وهُناك مواضع أخرى قليلةٌ أخذَ منه ابنُ هطيلٍ من غير التصريح باسمِهِ أو ذِكرِ مصدرِ النَّقلِ.

(والثاني): الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب.

لم ينقل ابنُ هطيلٍ كثيرًا من هذا المصدرِ، فهو لم يستعنْ بهِ إلا في (٣) ثلاثةِ مواضعَ مصرِّحًا فيها باسم (شرح المفصَّل).

وأمَّا ما وردَ في (معونة الطالب) من ذِكرٍ لآراء النحاة الأقدمينَ، كالخليل، ويونس، وسيبويه، والفراء، والكسائي، والأخفش،والمازني، والمبرد، فإنَّ ابن هُطَيلٍ قد نقلَ جُلَّ هذه الآراء من(شرح ابن الحاجب).

ولا شكَّ انَّ ابنَ هطيل قد رَجَعَ إلى كتُبٍ أُخرى، نقَلَ منها بعضَ الآراءِ والشواهدِ، أو غيرها ممّا لم يشر إليه ابنُ الحاجب في شرحِهِ، من ذلك كتابا الزمخشري: (المفَصَّل) و(الكشاف)، إذ صرَّح باسمِ الزمخشري مرتينِ، ومرَّةً واحدةً باسم (المفصَّل)، كما صرّح باسم (ابن مالك) مرّةً واحدةً.

(سادسًا): قيمة الكتاب العلميّة.

سبقتِ الإشارة إلى إعجاب الناس بكتاب (الكافية)، والشهرة التي حظي بها هذا الكتاب، ولا أكونُ مبالغًا إذا قلتُ: إنّه أصبح كتابَ الأمصارِ العربيَّة في مصر والشام والعِراق والحجاز واليمن، ويدلُّ على ذلك كثرةُ شروحِهِ التي تربو على مائةٍ واثنين وسبعين شرحًا، والتي تجاوزت إلى لغاتٍ غير عربيَّة كالفارسيّة والتركيّة[1].

هذا ما يتعلَّق بكتاب (الكافية)، وأمّا ما يتعلَّق بكتاب (معونة الطالب)، فإنِّه وإن كان كتابًا قائمًا على الإيجازِ وعدم الإطالةِ في الشرح والتعليق، إلاَّ أنَّه ذو قيمة علمِيَّةٍ لا يمكن تجاهُلُها، ويدلُّ على ذلك:

[1] ينظر: الكافية٤٧ (المقدمة).

١- كثرة نقول بعض العلماء عنه، كالرّصّاص في كتابهِ (منهاج الطالب) سواء أكان نقله عنه بالتصريح أم من غير تصريح.

٢- يُعدُّ كتابًا شاملاً- تقريبًا- لعامّةِ أبواب النحوِ، التي عرضتْ فيه عرضًا متميّزًا بالإيجاز والاختصار، الخالي من الاستطرادات.

٣- يمكنُ عدُّه مرجعًا في العِلَّةِ النحويَّة إلى جانب كتب ابن الحاجب وغيره من النحويين الذين ظهر واضحًا تأثُّرهم بالمنطقِ في كُتُبِهِمْ.

(سابعًا): مآخذ على الكتاب.

لا يَخْلو أيُّ كتابٍ من أخطاءٍ وأوهامٍ، وشأنُ أيِّ عملٍ بشريٍّ أنْ يكون محطَّ نظرٍ، وملاحظةٍ، إلاَّ كتابَ الله عز وجلَّ، فقد تنزَّه عن كل خطأٍ ووهمٍ. ومن المآخذ التي يمكن تسجيلها على كتاب (معونة الطالب)، والتي أرى أنّها لا تؤثّر في قيمته العلميّة، ما يأتي:

١- عَرَضَ ابنُ هطيلٍ آراءً نحويَّةً مختلِفَةً، كان يَرُدُّ بعضها ردًّا موجزًا مفيدًا، ولكنَّه أحيانًا يردها ردًّا قاصِرًا، فلا يذكُرُ وَجهَ الرَّدِّ أو علَّتَه، إنّما كان يكتفي في ردِّه بقوله: "وهو غيرُ مستقيمٍ"، كما فعَلَ في ردِّه رأيَ الكوفيّينَ في أنَّ المضارعَ بعد (حتَّ) و(لامِ كي) و(لامِ الجحودِ) و(الفاءِ) و(أو)، يكونُ منصوبًا بهذه الأحرفِ أنفُسِها[(١)]، وفي ردِّه رأي من يرى أنَّ العامل في (بسرًا) من قولهم: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطبًا)، هو اسم الإشارة (هذا)[(٢)].

٢- تابَعَ ابنُ هطيل ابنَ الحاجبِ في نسبةِ بعض الآراء النحويَّة خطأً، وبلا تمحِيصٍ، من ذلك: ما نُسِبَ إلى الفراء، أنَّه يُجيزُ العطف على معمولي عاملينِ مُختلفينِ مطلقًا[(٣)]، نحو:(مرّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ)، والصوابُ أنَّ المجيز لذلك هو الأخفشُ[(٤)]. وكذا

---

(١) ينظر: معونة الطالب ٢٢٥.

(٢) ينظر: معونة الطالب ٨٩.

(٣) ينظر: معونة الطالب ١٣٠.

(٤) ينظر: الأصول ٢/٦٩، ٧٣.

ما نُسِبَ إلى المبرد، أنَّه يجيزُ العطف على محلِّ اسم (إنَّ) قبلَ تمام الخبر، إذا كان اسمُها مبنيًّا، نحو: (إنك وزيدٌ ذاهبان)،[1] ويفهم من كلام المبرد أنّه يمنع ذلك[2].
وكذا ما نُسبَ إلى الكوفيِّين عمومًا، أنّهم لا يشترِطونَ مُضيّ الخبر في العطفِ على اسم (إنَّ)، فيُجيزونَ نحو: (إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ)[3]، والصوابُ أنَّ هذا رأي الكسائيِّ من الكوفيين فقط، ولم يستحبّه الفَرَّاءُ، فقالَ: "إنَّ ذلكَ غيرُ مُسْتَحَبٍّ عندي"[4].

٣- نقلَ ابن هطيل عبارات ابن الحاجِبِ في (الكافيةِ) وعَلَّقَ عليها، لكنَّه لم يُعقِّبْ عليه في بعض المواضع التي تحتملُ النظرَ وإبداء الرأي، من ذلك في (خبر كانَ وأخواتها) ذكرَ ابنُ الحاجب أنَّه يحذَفُ عامِلُه في نحوِ: (الناسُ مجزيُّون بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ) [5]، واكتفى ابن هطيلٍ بالتعليق على ذلك بقوله: "وذلك لفَهْمِهِ"[6]، مع أنّ في قول ابن الحاجب "ويحذف عاملُهُ" نَظرًا، لأنّه جعلَ ذلك مُطْلَقًا في عاملِ خبرِ كانَ وأخواتها، والمعلومُ أنَّه لا يحذَفُ من الأفعالِ الناقصةِ إلاَّ (كانَ) فقط، لذا كان عليه أن يخصّصَ الحذف هنا بـ(كانَ).

---

[1] ينظر: معونة الطالب ٢٧٨.

[2] ينظر: المقتضَب ٤/ ١١١- ١١٢.

[3] ينظر: معونة الطالب ٢٧٨.

[4] معاني القرآن، للفراء ٣١١/١.

[5] ينظر: الكافية١١٣.

[6] معونة الطالب ١٠٣.

المبحث الرابع
موقف ابن هطيل النحوي

(أولاً):موقفه من المذهب البصريِّ.

من الملاحظ في نحوِ ابن هطيلٍ أنَّه مُتشيِّعٌ للمذهبِ المبصريِّ، متابعٌ لآراءِ أصحابِهِ، قلَّما خَرَجَ عنها، شأنُه في ذلك شانُ كثيرٍ من النحويين، منهم شيخُهُ ابنُ الحاجب، إذْ نجدُ في (معونةِ الطالبِ) الكثيرَ من الآراءِ الَّتي أوردَها ابن هطيل جاءتْ مُوَافِقةً لمذهبِ البصريّينَ، تصريحًا أو ضمنًا، ومن تلك الآراء مايأتي[1]:

- الفِعلُ مشتقٌّ من المصْدَرِ[2].
- لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفِعْلِ[3].
- لا يجوزُ إقامَةُ غيرِ المفْعُولِ به مقامَ الفاعلِ مع وُجُوده[4].
- يُحذَفُ المبتدأُ وجوبًا في نحو: (لولا زيدٌ لكانَ كذا)[5].
- يُحْذَفُ المفعول بهِ وجوبًا سماعًا في نحو : ﴿**انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ**﴾[6]، ويكونُ التقديرُ: انتهوا عنِ التثليثِ واقصِدوا خيرًا لكم[7].
- لا يجوزُ ترخيمُ الاسمِ الثُّلاثيِّ[8].
- لا يجوزُ نُدْبَةُ النَّكِرَةِ[9].

---

[1] قَدْ تمَّ في حواشي التحقيق توثيقُ جُلِّ الآراء البصريَّة الآتي ذكرها.

[2] ينظر: معونة الطالب ١٥.

[3] ينظر: معونة الطالب ٣٢، ويقارن بـ(الإنصاف) ٦١٦/٢ (م ٨٥).

[4] ينظر: معونة الطالب ٤١.

[5] ينظر: معونة الطالب ٤٨.

[6] سورة النساء ١٧١/٤.

[7] ينظر: معونة الطالب ٥٨.

[8] ينظر: معونة الطالب ٦٧.

[9] ينظر: معونة الطالب ٧٠.

- لا يجوزُ حَذْفُ حرفِ النداءِ مع اسمِ الإشارةِ[١].
- المنادَى المفردُ المعرفةُ مبنيٌّ على ما يُرْفَعُ به[٢].
- لا يصِحُّ أنْ يكونَ المنصوبُ على شريطةِ التفسيرِ منصوبًا بالفِعْلِ بعده[٣].
- يُعْرَبُ (سِوَى، وسُوَى، وسواء) بالنَّصْبِ على الظرفِيّة، والكوفيّونَ يُجْرُونَها مُجرى (غير)[٤].
- لا يجوزُ دخولُ (أَلْ) على أوَّلِ العَدَدِ المضَافِ، خلافًا للكوفيين[٥].
- لا يجوزُ إضافةُ الصفةِ المعرَّفَةِ بـ(أَلْ) إلى العَلَمِ، فلا يقال: (الضاربُ زيدٍ)، خلافًا للفراء[٦].
- لا يجوزُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ، وإنِ اختَلَفَ اللفظانِ، وُيقدَّرُ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصّفة مُقَامَهُ[٧].
- إذا عُطِفَ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصِلِ أُكِّدَ بمنفَصِلٍ، وإذا وقَعَ فَصْلٌ فيجوز تركُهُ[٨].
- إذا عُطِفَ على المضمر المجرورِ أُعِيدَ الخافِضُ[٩].
- لا يجوزُ تثنيَةُ (أجمعَ) و(أكتعَ) و(أبصعَ) استغناءً بـ(كِلا)، خلافًا للكوفيين[١٠].
- إذا أُسْنِدَت إلى الضميرِ صفَةٌ جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له، وجبَ التأكيدُ بالضمير المنفصل، نحو: (هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي)، خلافًا للكوفيينَ، فهم يرونَ جوازَ تركِ الضمير المنْفَصلِ في الصِّفَةِ إنْ أُمِنَ اللبسُ[١١].

---

[١] ينظر: معونة الطالب ٧١.
[٢] ينظر: معونة الطالب ٥٩، ويقارن بـ (الإنصاف) ١/٣٦٦-٣٧٠ (م ٥٤).
[٣] ينظر: معونة الطالب ٧٢.
[٤] ينظر: معونة الطالب ١٠١.
[٥] ينظر: معونة الطالب ١١٣.
[٦] ينظر: معونة الطالب ١١٤.
[٧] ينظر: معونة الطالب ١١٧.
[٨] ينظر: معونة الطالب ١٢٩.
[٩] ينظر: معونة الطالب ١٢٩.
[١٠] ينظر: معونة الطالب ١٣٣.
[١١] ينظر: معونة الطالب ١٤٤.

- (أيّ) إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها فهي مبنِيَّةٌ[١].
- (مُذْ) و(مُنْذُ) مبتدأٌ، ما بعدهما يكونُ الخبرُ[٢].
- لا يجوزُ أنْ يُعَامَلَ جمعُ المذكَّرِ السالم معامَلَةَ المؤنَّث غير الحقيقيِّ، خلافًا للكوفيِّين، فهم يجوِّزون نحوَ: (الزيدونَ جاءتْ)[٣]
- اسمُ الجمع، نحو (رَكْب)، واسمُ الجنسِ، نحو(تَمْر)، ليسا بجْمعٍ، خلافًا للفراءِ[٤].
- اسم الفاعلِ إذا كانَ للماضي وَجَبتِ الإضافَةُ معنًى، خلافًا للكسائيِّ[٥].
- الصِّفَةُ المشبَّهَةُ المنكَّرةُ تُنْصَبُ على التمييزِ[٦].
- لا يُعرَبُ مِنَ الفِعْلِ غيرُ المضارع[٧].
- المضَارعُ مُعْرَبٌ لمشابهتِهِ الاسمَ[٨].
- إذا جاء جوابُ الشرط فعلاً مُضارعًا، والشرطُ ماضيًا، جاز الرفْعُ في جواب الشرطِ، خلافًا للكوفيين، فعندهم يجِبُ الرفعُ[٩]
- (نِعْمَ وبِئْسَ) فِعْلانِ لا اسمانِ[١٠].
- لا تجيءُ (مِنْ) زائدةً إلاَّ في غيرِ الموجَبِ[١١].
- (رُبَّ) حرفُ جَرٍّ، وليست اسمًا، خلافًا للكوفيين[١٢].

---

[١] ينظر: معونة الطالب ١٦٢.

[٢] ينظر: معونة الطالب ١٧٦.

[٣] ينظر: معونة الطالب ١٩١.

[٤] ينظر: معونة الطالب ١٩٤.

[٥] ينظر: معونة الطالب ٢٠٤.

[٦] ينظر: معونة الطالب ٢٠٩.

[٧] ينظر: معونة الطالب ٢٢٢.

[٨] ينظر: معونة الطالب ٢٢٢.

[٩] ينظر: معونة الطالب ٢٣٣.

[١٠] ينظر: معونة الطالب ٢٥٩.

[١١] ينظر: معونة الطالب ٢٦٥.

[١٢] ينظر: معونة الطالب ٢٦٨، ويقارنُ بـ(مغني اللبيب) ١٧٩/١

- إذا دخلتْ (رُبَّ) على مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيِّزٍ بنكرةٍ منصوبَةٍ، يكُونُ هذا الضميرُ مفردًا مذكَّرًا، خلافًا للكوفيينَ، فإنَّهُمْ يوجبونَ مطابقةَ الضميرِ للتمييزِ[1].
- يُشْتَرَطُ في العطفِ على اسمِ (إنَّ) مُضيُّ الخبرِ، خلافًا للكوفيين[2].
- يجوزُ إعمالُ (إنِ) المكسورة المخفَّفَةِ، خلافًا للكوفيِّينَ، فَهُمْ يوجِبُونَ المنعَ[3].

فأخذُهُ بهذه الآراء يُعْطِي صورةً واضحةً عن موقفه من عامَّةِ آراء البصريينَ، وهو في ذلك يتابِعُ ابنَ الحاجبِ في أخذِهِ بعمُوم أقوالِ البصريينَ، وسيتَّضِحُ تأييدُهُ للمذهبِ البصريِّ أيضًا عند بيانِ موقفه من المذهب الكوفي.

(ثانيًا): موقفه من المذهب الكوفي.

لقَدْ عَرَضَ ابنُ هُطَيلٍ عددًا قليلاً مِنْ آراءِ الكوفِيِّينَ صراحَةً، وهو في ذلك إمّا يَرُدُّ أَقْوَالَهم، وإمَّا يعرضُها إلى جوارِ آراء البصريينَ، ثُمَّ يختارُ رأيَ البصريِّينَ، أو يسْكُتُ عن الاختيارِ أو الترجيحِ.

فمِمَّا عرضَه ابن هطيلٍ من آراءِ الكوفيِّينَ، منْ غير أنْ يردَّها أو يؤيدَها، ما يأتي:

١- في (التنازع).

قَالَ ابنُ هُطَيلٍ: "قوله: "ويختارُ البصريُّون إعمالَ الثاني، والكوفيُّونَ إعمالَ الأوَّلِ". أمَّا البصريُّون فَقالُوا: للقُرْبِ والجوارِ، وأمَّا الكوفِيُّونَ فقالوا: لتقدُّمِهِ، والمتقدِّمُ أَهَمُّ"[4].

٢- في (الظُّروفِ)

قال ابن هطيلٍ: "قوله: "و(كيفَ) للحالِ استفهامًا". نقولُ: (كيف زيدٌ؟)، معناه: على أيِّ حالٍ هُوَ؟. وأمَّا استعمالهُا للشرط إذا دخلتْ عليها (مَا)، فَضَعِيفٌ عند البصريِّينَ، وجائزٌ عند الكوفيِّينَ"[5].

---

[1] ينظر: معونة الطالب ٢٦٩.
[2] ينظر: معونة الطالب ٢٧٧.
[3] ينظر: معونة الطالب ٢٨٠.
[4] معونة الطالب ٣٦.
[5] معونة الطالب ١٧٦.

٣- في حُرُوفِ الجرِّ: زيادَة (مِنْ).

قال ابنُ هطيل: "قوله: "وزائدةٌ في غيرِ الموجَبِ". وذلك نحو: (مَا جاءني مِنْ أَحَدٍ)... قوله: "خِلافًا للكوفيِّينَ والأخفشِ". أيْ: فإنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ زيادَتَها في الواجبِ"[(١)].

وهُنَاكَ مواضعُ قليلةٌ أخرى يَعْرِضُ فيها ابنُ هُطَيلٍ آراءً للكوفيينَ، ثُمَّ يَرُدُّها، ومن تلك المواضع:

١- في (الإضافةِ المعنويَّةِ).

يُشْتَرَطُ فيها تجريدُ المضافِ من التعريفِ، خِلافًا للكوفيينَ، فَهُمْ يجيزونَ (الثلاثةَ الأثوابِ)، وشبهه من العَدَدِ، قال ابنُ هطيلٍ: "قوله: "ومَا أجازه الكوفيُّونَ من (الثلاثةِ الأثواب)، وشبهِهِ مَنَ العَدَدِ، ضَعِيفٌ". وذلك لِمَا فيهِ مِنْ مخالفةِ القياسِ، واستعمالِ الفُصَحَاءِ..."[(٢)].

٢- في (نواصِبِ المضارعِ).

ذهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ النَّاصِبَ للفِعْلِ المضارعِ بعد (حَتَّى) و (لامِ كي) و(لامِ الجُحُودِ) و(الفاءِ) و(أَوْ)، هو (أَنْ) مُضْمَرةٌ، وعند الكوفيِّينَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ هذه الخمسَةِ بها أنفسِها. أشار ابنُ هطيل إلى ذلك، ثُمَّ رَدَّ رأيَ الكُوفيِّينَ بقوله: "وهو غيرُ مستقيمٍ"[(٣)].

٣- في فِعْلِ الأمْرِ.

ذكرَ ابنُ هُطَيل أنَّ فَعْلَ الأمْرِ، حُكمُهُ حُكْمُ المجزومِ في الصُّورةِ، وذلك لموافقتِهِ معنى ما فيه لامُ الأمرِ. وهو بذلك يرى رأي البصريينَ في أنَّ فِعْلَ الأمرِ مَبْنِيٌّ. وأمَّا

---

(١) معونة الطالب ٢٦٥.

(٢) معونة الطالب ١١٣.

(٣) معونة الطالب ٢٢٥.

الكوفيُّون فيرونَ أنَّهُ مضارعٌ مجزومٌ. وقَدْ رَدَّ عليهم ابنُ هطيلٍ ذلك فَقَال: "وعند الكوفيِّينَ أنَّه مجزُومٌ، وليْسَ بشيءٍ، لزوالِ مقتضِي الإعرابِ فيهِ، وهو حرفُ المضَارَعَةِ"[١].

٤- في (الحروفِ النَّاسخَةِ).

ذكرَ ابنُ هطيلٍ أنَّه يجوزُ دخولُ (أَنِ) المخفَّفةِ على فِعْلٍ من الأفْعَال الناسخة للابتداء، نحو: (إنْ كانَ زيدٌ لَقَائمٌ)، وذكر أنّ الكوفيين عَمَّمُوا جواز دخولها على الأفعَالِ، واحتَجُّوا بقوله الشاعرة:

باللهِ ربِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وجَبتْ عليكَ عُقُوبةُ المتعمِّدِ.

ورَدَّ ابنُ هُطَيلٍ عليهم ذلك، فقال: "وليْسَ بشيءٍ، لخروجِهِ عنِ القياسِ واستعمالِ الفُصَحَاءِ"[٢].

وَهُنَاك ثلاثةُ مواضع أَوَرَدَ فيها ابنُ هطيل آراءً للكوفِيِّينَ إلى جوارِ آراء البصريِّينَ، ثُمَّ بعد ذلك يَظْهَرُ اختيارُه لرأي البصريِّين، وذلك في:

١- (المبنيِّ)

ذكرَ ابنُ هُطَيل أنَّ ألقابَ (البناءِ) عند البصريِّينَ هي: ضمٌّ، وفَتْحٌ، وكَسْرٌ، ووقْفٌ. وأمَّا الكوفيُّونَ فلا يُفرِّقُونَ في التعبيرِ بَيْنَ رَفْعٍ وضَمٍّ، ولا بَيْنَ نَصْبٍ وفَتْحٍ، ولا بَيْنَ جَرٍّ وكَسْرٍ، ولا بينَ جَزْمٍ ووقْفٍ. ثُمَّ قال: "ولا يخْفَى أنَّ الأوَّلَ أَوْلَى"[٣].

٢- (ضميرِ الفصل)

ذكَرَ ابنُ هطيل أنَّه سُمِّيَ فَصْلاً، لأنَّه فَصَلَ بينَ كَوْنِ ما بعدَه خبرًا أو نعتًا. وهذا هو رأي البصريين، وإنْ لم يُصَرِّحْ به ابنُ هُطيلٍ. أمَّا الكوفيُّون فيُسَمُّونَه (عمادًا)، لأنَّه اعتُمِدَ عليه في هذا المعنى. وقَدْ أيّدَ ابنُ هطيل تسميةَ البصريينَ، معتمدًا على قول ابنِ الحاجبِ، إذْ قال:" قال الشيخ: و (الفصلُ) أخصُّ، فيكونُ أوْلى"[٤].

---

[١] معونة الطالب ٢٣٦.

[٢] معونة الطالب ٢٨٠.

[٣] معونة الطالب ١٣٩.

[٤] معونة الطالب ١٤٩.

٣- (الاسمِ الموصُولِ).

بعد أنْ ذَكَرَ مَوصوليَّةَ (ذا) مع (ما) للاستفهامِ، أشارَ إلى أنَّ الكوفيين يرونَ موصوليّة (ذا) من دونِ (ما)، وأنشدوا:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تحملين طليقُ.

ثُمَّ قال: "وهَذَا شاذٌّ عند البصريِّينَ"[1].

ولم أجِد ابنَ هطيل يُشِيرُ إلى رأيٍ من آراءِ الكوفيينَ، إلى جوار رأي البصريِّين، ثُمَّ يؤيِّدُ رأيَ الكوفيِّينَ، إلاَّ مَرَّةً واحِدَةً، وقد اعتمد في ذلك على موقف ابن الحاجب، ففي (حروف الجرِّ) ذَكَرَ أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) للابتداءِ في الزمانِ، مثل (مِنْ) في غيرِهِ، ثُمَّ قال: "وهَلْ تجيءُ (مِنْ) في الزَّمَانِ أوْ لا؟، أجازَهُ الكوفيُّونَ، ومنعَهُ البصريُّونَ، وتأوَّلوا (مِنْ) [في] نحوِ قولهِ تعالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[2]، بأنَّ المعنى: مِنْ تأسيسِ أوَّلِ يومٍ. قال الشيخُ: "ولا حاجَةَ إلى التَّأْويلِ""[3].

وهُناك آراءٌ قليلةٌ للكوفيِّينَ، تابعَهُمْ فيها كثيرٌ من النحويِّينَ، وتداولتها كتُبُهم النحويَّةُ، وشَاعَتْ بين الدَّارسينَ، ومِمَّا نجدُهُ من ذلك في (معونة الطالب):

١- جواز صرفِ الممنوعِ من الصرفِ، للضَّرورةِ[4].

٢- عامل الرفع في الفِعْلِ المضارعِ، هو كونُه مُجَرَّدًا عنِ العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ[5]، وهذا هو رأي الفرّاء.

مِمَّا سبقَ نستطيعُ القَوْلَ: إنَّ ابنَ هُطيلٍ بصريُّ المذهبِ، إلاَّ أنَّهُ لم يكنْ واقفًا موقِفَ الرَّفضِ مِنْ مذهب الكوفيِّينَ، بلْ له بعضُ الآراءِ المناصِرةِ لمذهبِ الكوفيِّينَ، وإنْ كانتْ قليلةً ونادِرَةً.

---

[1] معونة الطالب ١٥٧.

[2] سورة التوبة ١٠٨/٩

[3] معونة الطالب ٢٧٣-٢٧٤.

[4] ينظر: معونة الطالب ١٦.

[5] ينظر: معونة الطالب ٢٢٤.

(ثالثًا): موقفه من النحويين أفرادًا.

١- موقفُه من ابن الحاجب

لقد كانَ ابنُ هطيل مُعْجَبًا أيَّما إعجابٍ بنحوِ ابن الحاجبِ، في آرائِهِ، وتحليلاتِهِ، وتعليلاتِهِ، وحدودِهِ، فقلَّما ناقشَ ابنُ هطيلٍ عباراتِ ابن الحاجب وآراءَ هـ، أو اعترضَ عليها، على الرَّغمِ من أنَّه، كما قيل، كانَ مُديمًا على قراءةِ شرح الكافية، لرضي الدين الاستربادي[1]، الذي يحوي اعتراضاتٍ واستدراكاتٍ على ابن الحاجب، في (كافيته)، أو شرحه لها.

ولعلَّ ابن هطيل أرادَ أنْ يُقدِّمَ كتابًا تعليميًّا مُخْتَصَرًا، مُعينًا للطالبِ على فَهْمِ ما أُبْهِمَ من عباراتِ الكافيةِ من دون إسهابٍ، أو دخولٍ في اعتراضَاتٍ ومناقشاتٍ، ليسَ من السَّهْلِ أنْ يستوعِبَها الطالبُ المبتدئُ.

ومن الملاحَظِ في (معونة الطالبِ) أنَّ ابنَ هطيل كانَ مُهْتَمًّا ببيانِ مذهب ابنِ الحاجبِ واختياره، ولا سيما في المسائل التي يكثُرُ فيها الخلافُ بين النحويينَ، وهو في ذلك يستعملُ عبارةَ (قال الشيخُ)، أو (عند الشيخ)، أو (مذهبه)، والأُولى هي الأكثرُ استعمالاً عنده.

من أمثلةِ ذلك:

١- في الخلافِ في قولهم: (للهِ درُّه فارسًا)، قال ابنُ هطيل: "قوله: "واحتملتِ الحالَ" عند قومٍ أنَّ (فارسًا) ونحوه حالٌ، والمعنىَ التعجُّبُ منه في حالِ كونهِ فارسًا. قال الشيخُ: "والصحيحُ أنَّه تمييزٌ، لأنَّ المعنى على مدحِهِ بالفروسيَّةِ مطلقًا، وإذا جُعِلَ حالاً اختَصَّ""[2].

٢- في (كأنَّ) قال: "وقَدْ زعمَ بعضُهم أنَّها مركَّبَةٌ من (كافِ) التشبيهِ و(أنَّ)، وعند الشيخ أنَّها غيرُ مركَّبَةٍ. والله أعلمُ"[3].

[1] ينظر: البدر الطالع ١/٤٩٣.

[2] معونة الطالب ٩٥.

[3] معونة الطالب ٢٨١-٢٨٢.

٣- في (عطفِ البيانِ) قال: "وهَلْ يُشتَرَطُ فيه أنْ يكونَ أوضحَ من متبوعهِ؟، مذهبُهُ غيرُ لازمٍ"[١].

وأمّا استدراكاته على ابنِ الحاجب فلا تكاد تذكرُ، فقد كانَ يكتفي بالشرحِ والتعليقِ على عباراتِ الكافية من دونِ أنْ يَقدِّمَ اعتراضًا أو استدراكًا، ولم نقف على استدراكاتهِ على ابنِ الحاجبِ إلاّ في مواضعَ قليلةٍ، أهَمُّهَا:

(**الأول**): في (المفعول المطلقِ)، في موضعٍ من مواضعِ حَذْفِ عاملِ المصدرِ قياسًا، حينَ مَثَّلَ ابنُ الحاجب بـ(زيدٌ قائمٌ حَقًّا) لِمَا وقَعَ مضمون جملة لها محتملٌ غيرُهُ، استدرَكَ عليه ابن هطيل معتمدًا على قولِ ركنِ الدين، فقال: "واعلمْ أنَّ في عبارتِهِ تساهُلاً، لأنَّ مضمونَ الجُمْلَةِ إسنادُ (القيام) إلى (زيدٍ)، و(الحقُّ) لَيْسَ عبارةً عنه. قاله ركن الدين"[٢].

(**الثاني**): في نصب المستثنى بعد (ما خلا) و(ماعدا) و(ليس) و(لا يكونُ)، علَّل ذلك بأنَّ هذه أفعَالٌ مُضَمرٌ فاعِلوها، ثمَّ ذكرَ قولَ الشيخِ الذي يذهب فيهِ إلى أنَّ عامِلَ النصبِ فيما سوى ذلك هو الفعلُ بواسطةِ (إلاَّ)، فإنْ لم يكُنْ، فالعَامِلُ المسْتَثْنَى منه بواسطة الحرفِ، نحو: (الزيدونَ إلاَّ أخاك أصحابُك). ثم اَسْتَدرَكَ على ابن الحاجب رأيه هذا فقال: "وفي (شرح المفصّلِ) له: إنّ العامِلَ في المنقطِعِ (إلاّ)، لأنَّها بمَعْنَى: لكنَّ[٣]"

(**الثالثُ**): في باب (المضمرِ)، حينَ مَثَّلَ ابنُ الحاجب للضميرِ المنصُوبِ المتّصلِ بـ (ضربَني) إلى (ضربَهُنّ)، ولكنّه مثّل للضميرِ المجرورِ بـ (غلامي) و(لي) إلى (غلامهنّ) و(لهُنّ)، استدرك عليه ابن هطيل تمثيلَه الأوَّلَ، فقال: "وكرّرَ التمثيلَ [في الضمير المجرور] ليُريك أنّه يتصلُ بالاسم وبالحرفِ، وكانَ ينبغي أنْ يفعَلَ مِثلَهُ في الثالث [أي: في الضميرِ المنصوبِ المتّصلِ]، فيقول: (ضربني) و (إنّني) إلى (ضربَهُنّ) و(إنّهُنّ)"[٤].

---

[١] معونة الطالب ١٣٧.

[٢] معنونة الطالب ٥٧.

[٣] معونة الطالب ٩٨.

[٤] معونة الطالب ١٤٢.

٢– موقفه من النحويين الآخرين.

أ– صور عرضِهِ لآرائهم.

لقّدْ ذكَرَ ابنُ هُطَيلٍ آراء عَددٍ من النحويينَ وخلافاتهم، منها ما كانَ من متنِ (الكافية)، ومنْها ما ليس كذلك، وكان من أبرز النحويينَ المتقدِّمينَ الذين عَرَضَ لآرائهم: الخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء، والأخفش، والمازني، والمبرّد، وابن كيسان، والفارسي، ومن المتأخّرين: الزمخشريّ، وابن مالك، وركن الدين.

وقَدْ أَخَذَ عَرْضُهُ لآراء النحويين صُوَرًا مختلفةً هي:

١–أنْ يذكُرَ الرأيَ من دون حُجَّة مع نسبتِهِ إلى صاحبهِ.

٢– أنْ يذكُرَ الرأيَ مع الحُجَّةِ من دون رَدٍّ عليها.

٣– أنْ يذكرَ الرأيَ مع الحجَّةِ، ثم يَردّها.

٤–أنْ يذكرَ الرأيَ فَقط، ثم يردّه.

وفيما يأتي بيانُ هذه الصُّور، وعدد مرّات تكرارها، والعلماء الذين وردتْ معهم.

صُورُ عرضِ الآراء	عدد مرّات ورودها	العلماء الذين وردتْ معهم								
١- أنْ يـذكرَ الـرأي مـن دون حُجَّـة مـع نسـبتِهِ إلى صاحبِهِ.	١٩	الخليل[١]	يونس[٢]	سيبويه[٣]	الأخفش[٤]	المبرد[٥]	الزمخشري[٦]	ابن مالك[٧]		
٢- أن يـذكرَ الـرأي مـع الحُجَّةِ من دونِ رَدٍّ عليها.	٩	أبو عمرو[٨]	الخليل[٩]	سيبويه[١٠]	الفراء[١١]	الأخفش[١٢]	المازني[١٣]	المبرد[١٤]	ابن كيسان[١٥]	الفارسي[١٦]
٣- انْ يـذكرَ الـرأي مـع الحُجَّة، ثُمَّ يردّ عليها	٩	سيبويه[١٧]	الكسائي[١٨]	الفراء[١٩]	المازني[٢٠]	المبرد[٢١]				
٤- أن يـذكرَ الـرأي فقـط (من دون حجّة)، ثم يردّه	١٢	يونس[٢٢]	سيبويه[٢٣]	الكسائي[٢٤]	الفراء[٢٥]	الأخفش[٢٦]	المبرد[٢٧]	الزجاج[٢٨]		

(١) ينظر: معونة الطالب ١٤٧، ١٥٠.
(٢) ينظر: معونة الطالب ٧٠، ١٤٧.
(٣) ينظر: معونة الطالب ٧٣، ٧٧، ١٤٧، ١٦٥، ١٧٥، ٢٣١، ٢٩٦.
(٤) ينظر: معونة الطالب ١٤٧، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦٥.
(٥) ينظر: معونة الطالب ٧٧.
(٦) ينظر: معونة الطالب ٢٥٧، ٢٦٧.
(٧) ينظر: معونة الطالب ١٤٦.
(٨) ينظر: معونة الطالب ٦١.
(٩) ينظر: معونة الطالب ٦١.
(١٠) ينظر: معونة الطالب ٢٩-٣٠.
(١١) ينظر: معونة الطالب ١٣٠.
(١٢) ينظر: معونة الطالب ٢٩.
(١٣) ينظر: معونة الطالب ٢٥٦.
(١٤) ينظر: معونة الطالب ٦١.
(١٥) ينظر: معونة الطالب ٢٥١.
(١٦) ينظر: معونة الطالب ٢٨٤.
(١٧) ينظر: معونة الطالب ١٠٩.
(١٨) ينظر: معونة الطالب ٢٧٨.
(١٩) ينظر: معونة الطالب ٣٧، ٢٨٣.
(٢٠) ينظر: معونة الطالب ٩٦.
(٢١) ينظر: معونة الطالب ٩٦، ١٢١، ٢٦٦، ٢٧٨.
(٢٢) ينظر: معونة الطالب ٣٠٧.
(٢٣) ينظر: معونة الطالب ٢٥٧.
(٢٤) ينظر: معونة الطالب ٣٧، ٢٨٣،٢٣٥،٢٠٤
(٢٥) ينظر: معونة الطالب ٢٩٦.
(٢٦) ينظر: معونة الطالب ٢٠٤، ٢٥٧.
(٢٧) ينظر: معونة الطالب ١٤٧.
(٢٨) ينظر: معونة الطالب ٨٢، ١٧٧.

وما ذكرتُهُ آنفًا من صُوَرٍ إنَّما هو للآراءِ النحويَّةِ التي ذُكرتْ، وهي منسوبةٌ إلى أصحابِها، وهُناكَ آراءٌ كثيرةٌ ذكَرها ابنُ هطيلٍ من دونِ نسبةٍ، وعرضُهُ لها كعرضِ الصورِ السابقة، من أمثلة ذلك في الإعرابِ التقديريِّ في المضافِ إلى ياء المتكلِّمِ، نحو (غُلامي)، ذكرَ رَأيًا مُخَالِفًا، فقال: "وقيلَ: إنّهُ مَبْنِيٌّ، وهو غيرُ مستقيمٍ"[1]. فهنا نُلاحِظُ أَنَّ ابنَ هطيلٍ يُشِيرُ إلى رأيٍ يخالفُ ما ذكره ابنُ الحاجب، في حُكمِ المضافِ إلى ياء المتكلِّمِ، ثُمَّ رَدَّ هذا الرأيَ، من دونِ أنْ ينسبه، أو يذكُرَ عِلَّةَ رَدِّهِ.

وفي الخبرِ إذا وَقَعَ ظرفًا، قال: "قوله: "ومَا وقَعَ ظرفًا، فالأكثرُ أنَّه مقدَّرٌ بجملةٍ"[2]. ومثاله: (زيدٌ في الدَّارِ)، أي: استقَرَّ في الدَّار، لأنَّ أصلَ التعلُّقِ للأفْعَالِ. وقيلَ: يتعَلَّقُ بمُفْرَدٍ، نظرًا إلى أنَّ أصلَ الخبرِ الإفرَادُ".

وفي هذا النَّصِّ نلاحظ ابنَ هُطيلٍ يشيرُ إلى رأيٍ يخالفُ الرأيَ الأكثرَ في الخبر إذا وَقَع ظرفًا، ثم أنَّه يذكرُ هذا الرأيَ من دون نسبةٍ، مع حُجَّتِه، ولكنَّه لم يرجِّحْ أو يَرُدّ أَحَدَ الرأيينِ.

ب- موقفه من آراء النحويينَ.

إذا عَاوَدْنا التأمُّلَ في الصُّوَرِ التي اتخذَها ابنَ هطيلٍ في عرضِهِ لآراء النحويينَ، لوَجَدْنا أنَّه كانَ يذكرُها من دون أنْ يناقشها، ثُمَّ إنّه قَدْ رَدَّ أراءَ بعضِهم، وكانَ رَدُّه موجَزًا، فلا إطالة أو إسْهَاب. وفيما يأتي أذكرُ أهمَّ النحويينَ الذين رَدَّ بعضَ آرائهم:

١- سيبويه.

ابنُ هطيلٍ اليمني واحِدٌ من الذينَ اهتَمُّوا بآراءِ سيبويه وكتابِهِ، فقَدْ وردتْ في كُتُبِهِ كثيرٌ من النُّقُولِ عنِ (الكتَاب)، كما نَقَلَ كثيرًا من روايات سيبويه عن العرب، ونَسَبَ إليه كثيرًا من الآراء، ولاسيما في كتابهِ (التاج المكلَّل)، لتوسُّعِهِ فيه في الشرحِ والتعليقِ، ويِقلُّ هذا الأمْرُ في كتابيه: (عُمدة ذوي الهِمَمِ) و(معونة الطالب)، لالتزامه فيهما الاختصارَ والإيجازَ في الشرحِ والتعليقِ.

---

[1] معونة الطالب ١١.

[2] معونة الطالب ٤٥.

وفي (معونة الطالب) تبرُزُ موافقةُ ابنِ هطيلٍ الضِّمنيَّةُ لآراء سيبويه في كثيرٍ من المسائلِ، وأمَّا مَا جاءَ من ذِكْرٍ لآراء سيبويه صراحَةً فهو قليلٌ جدًّا، لاتزيدُ على خمسة عشرَ رأيًا، وقَدْ ردَّ عليهِ ابنُ هطيلٍ ثلاثةً منها، من ذلك:

أ- في (التعجب)، في نحو: (ما أحسنَ زيدًا)، اختلف النحويُّون، فمنهم مَنْ يرى أنَّ (ما) موصولةٌ، والخبرُ محذوفٌ، ومنهم مَنْ يرى أنَّها استفهاميَّةٌ، أمّا سيبويه[1] فقد ذهب إلى أنَّهَا ابتداءٌ نَكِرَةٌ، وَمَا بعدَها الخبرُ، فالأصلُ عنده: شيٌ حَسَّنَ زيدًا.

وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيل قائلاً: "ويَرِدُ عليهِ أنَّ استعمالَ (ما) بمعنى: شيءٍ، مبتدأً، لمْ يثبُتْ"[2].

ب- في (التعجب) أيضًا ذهب سيبويه[3] إلى أنَّ (بهِ) من (أَفْعِلْ بهِ) فاعِلٌ، فالأصلُ عنده: أحسنَ زيدٌ، أي: صارَ ذا حُسْنٍ.

وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيل، مُسْتَنِدًا إلى قولِ ابنِ الحاجب، فقال: "قال الشيخُ: "وفيه شُذُوذَانِ، (أحدُهما): استعمالُ الأمرِ بمعنى الماضي، و(الآخَرُ): زيادةُ الباءِ في الفاعِلِ" "[4].

٢-الأخفش

لقَدْ عُرِفَ الأخفش بمخالفِتِهِ لسيبويه في كثيرٍ منَ الآراء، وبموافقَتِهِ للكوفيين في جملةٍ مِن الآراء.

وفي (معونة الطالب) عُرِضَتْ له آراءٌ لا تزيد على ثمانيةٍ، وردتْ مَنْسُوبَةً إليه، وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيل رأيينِ منها، هما:

---

[1] ينظر: الكتاب ١/٧٢-٧٣.

[2] معونة الطالب ٢٥٦.

[3] ينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٤٧، ولم أقفْ عليه في الكِتاب.

[4] معونة الطالب ٢٥٧.

أ- في (اسم الفاعلِ) اشترطَ النحويُّونَ لعملهِ عملَ فعلِهِ أنْ يكونَ مُعْتَمِدًا على صاحبِهِ، أو الهمزة، أو (ما)، وخالفَهُمُ الأخفشُ[1]، فأجازَ نحوَ: (قائمٌ الزيدانِ) من غيرِ اعتمادٍ.

وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيلِ ذلكَ فَقَالَ: "وليسَ بمستقيمٍ، لمخالفَتِهِ القياسَ والاستعمالَ. أمَّا القياسُ فلأنَّ وُقُوعَ اسمِ الفاعِلِ بمعنى الفعلِ، على خلافِ القياسِ، إذ الأصلُ أنْ يُستعملَ كلُّ واحدٍ منهما في معناه. وأَمَّا الاستعمالُ فلأنَّ ذلك لمْ يُستعملْ في كلامٍ فَصِيحٍ"[2].

ب- في (التعجب) خالفَ الأخفشُ[3] سيبويه في (ما) التعجبيَّةِ، إذْ ذهَبَ إلى أنَّها موصُولةٌ، والخبرُ محذوفٌ، والأصلُ عنده: الذي حَسَّنَ زيدًا شيءٌ، فحذف الخبر.

وقد رَدَّ عليه ابنُ هطيلٍ ذلكَ فَقَالَ: "ويَرِدُ عليهِ أنَّ الحذفَ خلافُ الأَصْلِ"[4].

٣-المبرِّد.

عَرَضَ ابنُ هطيل للمبرِّدِ عددًا من الآراء، منسوبةً إليهِ، وهي قليلةٌ، لا تزيدُ على سبعةِ آراء، وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيلٍ خمسةً منها، مِنْ ذلك:

أ- في (التمييزِ) ذهبَ أكثرُ النحويينَ إلى عَدَمِ جوازِ تقديمِ التمييزِ على الفِعْلِ، وخالفَهُمْ المبردُ[5] والمازنيُّ، فأجازَا ذلك، واحتجَّا بقولِ الشاعِرِ:

أَتَهْجُرُ ليلَى للفراقِ حبيبَها   وما كانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ.

وقَدْ رَدَّ ابنُ هطيل عليهما هذه الحُجَّةَ، فقال: "ورُدَّ بأنَّ الرِّواية: وَمَا كانَ نَفْسِي"[6].

---

[1] ينظر: المقتصد ٥١٢/١

[2] معونة الطالب ٢٠٤.

[3] ينظر: معاني القرآن، له ٣٨/١.

[4] معونة الطالب ٢٥٧.

[5] ينظر: المقتضب ٣٦/٣

[6] معونة الطالب ٩٦.

ب- في (حَتَّى) الجارَّة، ذكرَ النحويُّون أنَّها تختصُّ بالظاهِرِ، وخالفَهم المبرِّدُ[1]، فأجازَ نحو (حَتَّاه)، مُحْتَجًّا بأنَّها حَرْفٌ ك(إلى)، فَدخَلَتْ على المضمرِ مثلَها. وقَدْ رَدَّ ابنُ هطيل عليه فقال: "والجوابُ ما تقدَّمَ"[2]، إشارةً إلى أنَّ (حتَّى) تختصُّ بالظَّاهِرِ، لأنَّهُ لم يُنْقَلْ عنِ العربِ خلافُهُ، ولو كان جائزًا لنُقِلَ. وهذا كلام قد تقدّم ذكره في تعليقه، فلم يشأ أن يكرِّرَهُ، لذا اكتفى بالإشارة إلى أنّه قَدْ تقدَّمَ، طلبًا للإيجازِ والاختصارِ.

ت- في العَطْفِ على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ تمامِ الخبرِ، وكان اسمُ (إنّ) مبنيًّا، ذهبَ النحويُّونَ إلى منعِ ذلك، ونُقِلَ أنَّ المبرِّدَ والكسائيَّ[3] أجازَا ذلك، في مثلِ: (إنَّكَ وزيدٌ ذَاهِبانِ)، وحُجَّتُهُمَا أنَّه قد سُمِعَ عنهم. وأمَّا ابنُ هُطَيلٍ فقَدْ رَدَّ عليهما ذلك، فقال: "وهُوَ مردودٌ لمخالفتِهِ القياسَ، واستعمالَ الفصحاءِ"[4]، ثُمَّ عَضَّدَ رَدَّه بقول سيبويه: إنَّه ممَّا يغْلَطُ فيهِ بَعْضُ العربِ[5]، وكأنَّه في ذلك يَعُدُّ قولَ سيبويه حُجَّةً أخرى في الرَّدِّ إلى جانبِ القياسِ واستعمالِ الفُصَحاءِ.

٤- الفَرَّاء

عَرَضَ ابنُ هُطيل آراء قليلةً للفرَّاءِ، لا تتجاوزُ أربعةَ آراءٍ، وَرَدَ أحدُها مُكَرَّرًا، وقَدْ رَدَّ عليه ابنُ هطيل ثلاثةً منها.

(الأوَّلُ): في (التنازع)، إذ يجوزُ نحو: (ضربني وضربتُ زيدًا) بإعمالِ الثَّاني، والفرّاءُ[6] يمنعَ هذه المسألةَ وأمثالَها لِمَا يلزَمُ من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ، أو حذفِ الفاعِلِ. وقد رَدَّ عليه ابنُ هطيل ذلك معتمدًا على السَّمَاع، فقال: "وهو مَرْدُودٌ، لأنَّه ثَبَتَ مثلُهُ عنِ العَرَبِ، قال الطفيلُ الغنويُّ:

---

(1) ينظر: شرح ابن يعيش ١٦/٨.

(2) معونة الطالب ٢٦٦.

(3) ينظر: الإنصاف ١٧٦/١ (م٢٢).

(4) معونة الطالب ٢٧٨.

(5) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(6) ينظر: جمل الزجاجي ١١٣.

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها جَرى فوقَها واسْتَشْعَرتْ لونَ مُذْهَبِ" [1]

(الثاني): في معنىَ (لو)، إذ تستعملُ في الدَّلالةِ على الماضي وإنْ دَخَلَتْ على المضارِعِ، نحو: (لو تكرمُنِي أُكْرِمُك). هذا هو المشهور عند النحويينَ. ويَرىَ الفرَّاءُ[2] أنَّها تستعملُ في الاستقبالِ كـ(إنْ) ، وإلى هذا أشارَ ابن هطيل معتمِدًا على قولِ ابن الحاجب وَرَدِّه، إذ قال: "قال الشيخُ: "وقَدْ زعَمَ الفرّاءُ أنَّها تستعملُ في الاستقبالِ كـ(إنْ)، وليس بواضِحٍ""[3].

(الثالث): في الحروف الناسخة، في (لَيْتَ)، فالنحويونَ يرونَ أنّ (لَيْتَ) تعملُ النصبَ في اسمِها، والرفعَ في خبرِها، كسائرِ أخواتها، إلاَّ أنَّ الفرّاء[4] أجازَ نحو: (ليتَ زيدًا قائمًا قائمًا) بنصب المعمولينِ، لأنَّها بمعنى: أتمنَّى. وقد رَدَّ عليه ابنُ هطيلٍ، فَقال: "ويلزمُهُ مثلُه في (كأنَّ) و(لعَلَّ)، ولا قائلَ بهِ"[5].

---

(1) معونة الطالب ٣٧.

(2) ينظر: المفصّل ٤٣٩.

(3) معونة الطالب ٢٩٦.

(4) ينظر: المفصل ٤٠٠.

(5) معونة الطالب ٢٨٣.

الفصل الثالث
موقف ابن هطيل من أصول النحو

المبحث الأول: موقف ابن هطيل من السماع.

المبحث الثاني: موقف ابن هطيل من القياس.

المبحث الثالث: موقف ابن هطيل من العلة

المبحث الأوَّل

موقف ابن هطيل من السَّماع

تمهيد

يُعَدُّ السَّماعُ أوّلَ أصولِ النحوِ، التي اعتمدَ عليها اللُّغويُّون والنحويُّون- البصريُّون والكوفيُّون- في استنباط القواعد، لذلك رحَلَ العلماء الأوائل إلى مواطن العربِ الخُلَّص في الجزيرة مِمَّن يُوثق بفصاحَتِهِمْ، ليشافِهُوهم ويأخذوا عنهم الشعرَ واللغةَ(١).

ولم يحتج العلماءُ بكلِّ مسموعٍ، وإنَّما اشترطوا فيه صحَّةَ النقلِ عَمَّنْ يحتجُّ بلسانِهم، فضلًا عن كثرتِهِ، ولهذا فقد حَدَّ أبو البركات الأنباريُّ المسموعَ، بأنَّه: "الكلامُ العربيُّ الفصيحُ، المنقولُ النقلَ الصحيحَ، الخارجُ عن حَدِّ القِلَّة إلى حَدِّ الكثرة"(٢)، وحَدَّه السيوطيُّ بأنَّهُ: "ما ثبتَ في كلامِ مَن يوثَقُ بفصاحتِهِ، فشَمِلَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآن، وكلامَ نبيّهِ ﷺ، وكلامَ العربِ، قبلَ بعثتِهِ، وفي زمنِهِ، وبعدَه، إلى أنْ فَسَدتِ الألسِنَةُ بكثرةِ المولَّدينَ، نظمًا ونثرًا، عن مُسلِمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ لابُدَّ في كلٍّ منها من الثُّبُوتِ"(٣).

والقرآنُ الكريمُ هو أفصحُ النُّصوصِ العَرِبيَّةِ، وأبلغُها، يليه الحديثُ الشريفُ، فكلامُ العربِ شعرًا ونثرًا.

أمّا موقف ابن هطيل من السماع فيتلخص بما يأتي:

لقَدْ عَوَّلَ ابنُ هطيلٍ على السَّماع، شأنُه شأن النحويين الآخرين، واعتمده أصلًا من أصول النحوِ، فكان دليلَه القويَّ الذي لا يُعارِضُهُ دليلٌ آخر، فاستشهَدَ بالقرآنِ الكريمِ، وقراءتِهِ، وبأشعارِ العربِ وأمثالِهم وأقوالِهم، وفيما يأتي توضيحُ ذلك:

---

(١) ينظر: المدارس النحويَّة، لشوقي ضيف ٤٦.

(٢) لمع الأدلّة ٨١.

(٣) الاقتراح ٣٦.

(أولًا): القرآن الكريم

القرآن الكريم هو النصُّ الوحيد الموثوقُ بِصحَّتِهِ، وهو يمثِّل أعلى درجاتِ الفصاحةِ والبلاغةِ، لذا جعله النحويُّونَ نُصْبَ أعينِهم، يستشهِدون بنصوصِهِ، لإثباتِ قواعدهم النحويَّة.

وقد استشهد ابنُ هطيل في (معونة الطالب) بالآياتِ القرآنية، وإن لم يكنْ مبالغًا في ذلك، إذ بلغتْ الآياتُ التي استشهَدَ بها (٦٤) أربع وستينَ آيةً فقط، وهذا حَصْرٌ للآياتِ التي في الشرحِ، أما التي في متنِ (الكافيةِ)، وعدَدُها (٢٢) اثنتانِ وعشرونَ آيةً، فلا تُعَدُّ منها.

وكان ابن هطيلٍ يستشهِدُ بالآياتِ القرآنية، في الغالب، لغرضِ توضيح الأحكام النحويَّة وتقويَة حُجَّتها، من ذلك:

١- استشهَدَ على جواز تقديم خبر (إنّ) إذا وقَعَ ظرفًا بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا**﴾[(١)]، و ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ**﴾[(٢)].

٢- استشهَدَ على مجيء (إذا) الفجائيّةِ موضع (الفاءِ) في جواب الشرط بقوله تعالى: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[(٣)]، بمعنى: فَهُم يقنَطُون.

٣- استشهَدَ على مجيءِ (كان) تامَّةً، بمعنى: ثَبَتَ، بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾[(٤)].

٤- استشهَدَ على أنَّ (الواوَ العاطفةَ) تُفيدُ الجمعَ، وليس الترتيب، بقوله تعالى: ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**﴾[(٦)]، إذ لو كانت للترتيبِ لتناقضَ.

(١) سورة المزمل ١٢/٧٣.

(٢) سورة الغاشية ٢٥/٨٨. وينظر: معونة الطالب ٥٠.

(٣) سورة الروم ٣٦/٣٠. وينظر: معونة الطالب ٢٣٥.

(٤) سورة البقرة ٢٨٠/٢. وينظر: معونة الطالب ٢٤٨.

(٥) سورة البقرة ٥٨/٢.

(٦) سورة الأعراف ١٦١/٧. وينظر: معونة الطالب ٢٨٤.

وقد يستشهدُ ابنُ هطيل بالآية الكريمةِ في ترجيح رأيٍ على آخر، كاستشهادِهِ في ترجيح رأي مَنْ يجيزُ تقديمَ خبر (ليس) عليها، على رأي مَنْ يمنع ذلك، بقوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾[1]، إذ تقدَّم معمولُ الخبرِ عليها، وإذ أجازَ تقديم معمولِ الخبرِ، فتقدُّمُ الخبرِ أَوْلى بالجوازِ.

(**ثانيًا**): **القراءات القُرآنيَّة**

لقد اختلفَ علماءُ النحوِ في الاحتجاجِ بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ، فمِنْهُم من يأخُذُ بها، ويعدُّها حُجَّةً، ويعتمِدُ عليها في استنباطِ القواعدِ، ومنهم مَنْ لَمْ يأخذْ بِها، ويَرُدُّها إذا خالفَتْ أصلًا من الأصُولِ النحويَّة[2].

وفي (معونة الطالب) نجدُ ابن هُطَيلٍ متابعًا لشيخِهِ ابنِ الحاجب في الأخذِ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ، وعدَّها حُجَّةً، وإنْ كانَ مُقِلًا في الاعتمادِ عليها، إذ بلغت القراءات عندَهُ (١٦) ستَّ عشرة قراءة، صرَّحَ بالقارئ في ثلاثٍ منها فقط، هي:

١- قراءة نافع: ﴿**ومحيايْ**﴾[3]، بإسكان الياءِ.

٢- قراءة أبي عمرو: ﴿**قلِ العفوُ**﴾[4]، بالرَّفعِ.

٣- قراءة حمزة: ﴿**إنْ تَضِل إحداهُما فتذكِّرُ إحداهُما الأُخرى**﴾[5]، بكسرِ همزةِ (إنْ) ورفعِ (فتذكِّرُ). وهو في القراءاتِ الثلاثِ، يستدلُّ بها لإثباتِ حُكمٍ نحويٍّ، ففي الأولى لمجيء ياء المتكلِّمِ ساكنًا، وفي الثَّانية لإثباتِ جواز الرَّفْعِ في جوابِ الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿**ويسألُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ**﴾[6]، وفي الثالثة لإثباتِ أن جوابَ الشرط الجازم إنْ كانَ مُضارِعًا مُثبَتًا يجوزُ ربْطُه بالفاءِ، ولكنَّه حَكَمَ بقلَّتِهِ.

---

[1] سورة هود ١١/٨. وينظر: معونة الطالب ٢٥١.

[2] ينظر: المنهاج ٨٢ (الدراسة).

[3] سورة الأنعام ٦/١٦٢. وينظر: معونة الطالب ١٢٠.

[4] سورة البقرة ٢/٢١٩. وينظر: معونة الطالب ١٦٣.

[5] سورة البقرة ٢/٢٨٢. وينظر: معونة الطالب ٢٣٤.

[6] سورة البقرة ٢/ ٢٨٢.

ومن ذلك استدلاله بقراءة: ﴿**وحَسِبُوا ألاّ تكونَ فِتْنَةً**﴾[1]، على جواز نَصب (تكونَ) ورفْعِهِ، على أنَّ (أَنْ) إذا وقَعَتْ بعد (الظَّنِّ)، جَازَ فيها الوجهانِ: النَّصبُ على أنَّ (أَنْ) مصدريَّةٌ، والرفعُ على أنَّها مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ.

وقَدْ يَستَدِلُّ بالقراءة لإثباتِ لغةٍ من لغاتِ العربِ، مثلُ استدلالِهِ على إثباتِ الرَّفعِ في الاسمِ الواقعِ بعد ضميرِ الفَصلِ. قال: "قوله: "وبَعضُ العَرَبِ يَجعلُهُ مبتدًا ما بعده خَبرُهُ". هذا واضِح، وعليه ما نُقِلَ في غيرِ السّبعةِ: ﴿**ولكنْ كانُوا هُمُ الظَّلمونَ**﴾[2]، وشِبْهُهُ نحو: ﴿**إنْ ترني أنا أقلُّ**﴾"[3].

ولم أجْدهُ يَرُدُّ قراءةً من القِراءاتِ، وإنّما حَكَمِ على بعضها بالشذوذِ، منها قراءةٌ سبعيَّةٌ، وهي: ﴿**فبذلك فَلتَفْرَحُوا**﴾[4]، بالتاء، وحَكَمَ بشذوذها، لأنَّ لامَ الأمرِ جاءتْ جاءتْ للمخاطبِ الفاعِلِ، وهذا ليس اختصاصَها، إذ خُصَّ المخاطب بصيغةِ الأمرِ (افْعَلْ).

(ثالثًا): الشواهد الشّعريَّة.

أمَّا الشواهدُ الشّعريَّةُ في (مَعونةِ الطَّالبِ) فتأتي في المرتَبَةِ الثَّانية بعد الشواهد القُرآنيَّة، إذ بلغَ عَدَدُها (٦٢) اثنين وستين شاهدًا، منها (٩) تسعة أرْجَاز، وهذا حَصْرٌ بعدَ حذفِ الشَّواهدِ الشّعريَّةِ التي في متن (الكافية)، وعدَدُها (١٢) اثنا عشر شاهِدًا.

ولمْ يكتف ابنُ هطيلٍ بأخذِ شواهِدِه الشعريَّة من شرح ابنِ الحاجبِ، بل أخَذَ منه ومِن غيرِهِ، لأنَّ شواهِدَ ابنِ الحاجبِ في شرحِهِ كانتْ قليلةً أصلًا، وجُملةُ ما أخذ منه (٢٨) ثمانية وعشرون شاهدًا فقط، وأضافَ إليْهَا (٢٤) أربعة وعشرين شاهِدًا.

ويلاحَظُ أنَّ ابنَ هُطيلٍ عند إيرادِهِ للشاهدِ الشعريِّ لم يكنْ كشيخِهِ ابنِ الحاجبِ يكتَفِي بذكرِ موطنِ الشاهدِ منه، أو يذكرُهُ ناقِصًا، إنَّما كانَ غالبًا ما يذكُرُ البيتَ كامِلًا،

[1] سورة المائدة ٧١/٥. وينظر: معونة الطالب ٢٢٥.

[2] سورة الزخرف ٧٦/٤٣.

[3] سورة الكهف ٣٩/١٨. وينظر: معونة الطالب ١٥٠.

[4] سورة يونس ٥٨/١٠، وينظر: معونة الطالب ٢٣٣.

ويأتي به مفردًا مستقلًا، فلا يذكرُ معه شاهدًا قرآنيًّا أو غيره، في أي موضعٍ من المواضع التي استشهد فيها بشواهد شعرية، وقد نَسَبَ منها (٥) خمسةً فقط إلى قائليها، وهم: امرؤ القيس، وذو الرُّمَّة، وطفيل الغنويّ، والفرزدق، والكميت.

وقَدْ جاءتِ الشواهدُ الشعريَّةُ في (معونة الطالب) من شعرِ شعراءِ الطَّبقاتِ الثلاثِ، ما عدا بيتًا واحدًا يُنسَبُ إلى الإمامِ الشَّافِعي (ت ٢٠٥هـ) وهو قوله:

أعِدْ ذِكر نُعْمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَه هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَه يَتضَوَّعُ

وقَدْ بلغَتِ الأبياتُ الَّتي لم يُعرَفْ قائلوها (٤) أربعة أبياتٍ فقط. وكان منهجُ ابنِ هطيل في الاستدلال يختلِفُ مِنْ شاهِدٍ إلى آخر، فقد يأتي به لتقوية حُكمٍ نحويٍّ أورده ابن الحاجب في (الكافية)، وهذا الغالِبُ، أو لبيانِ الضَّرورةِ، أو الشُّذوذِ، أو القِلَّةِ، أو كَحُجَّةٍ في رَدِّ بعضِ الآراء، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

أ- لتقوية حُكمٍ نحويٍّ

ومما أورده ابن هطيل في (معونة الطالب) لأجلِ ذلك ما يأتي:

١- استشهد على اختيار النَّصْب في (المنصوب على شريطةَ التفسير) بعد (إذا) الشرطيَّة، بقول ذي الرُّمَّة:

إذا ابن أبي موسَى بلالاً بلغتِهِ فقامَ بفأْسٍ بين وَصْلَيْكِ جازِرُ[1]

٢- استشهد على نَصْبِ المستثنَى حينما يتقَدَّمُ على المستثنى منه، بقول الكُميتِ بن زيد:

ومالي إلاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ومالي إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[2]

٣- استشهد على جوازِ العطفِ بالرفع على محلِّ اسمِ (لا) التي لنفي الجنس بقول الشاعر:

---

[1] ينظر: معونة الطالب ٧٤.

[2] ينظر: معونة الطالب ٩٨.

هذا وجَدِّكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[(١)]

٤- استشهد على جوازِ دُخُول (أنْ) في خبر (كَادَ) برجَزِ رُؤبة:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصحا[(٢)]

ب- الاستشهاد بالشَّاذِّ

المراد بـ (الشذوذِ): التَّفَرُّقُ والتفَرُّدُ، وهو أنواع[(٣)]:

- مُطَّرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال، نحو الماضي من (يذرُ) و (يَدعُ).

- مطَّرِدٌ في الاستعمال، شاذٌّ في القياس، مثل قولهم: (استصوبتُ الأمْرَ)، والقياسُ (استصبْتُ).

- شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا، وهذا النوع من الشَّاذِّ لا يسُوغُ القِياسُ عليهِ، ولا رَدُّ غيرِهِ إليه، مثل: (ما أشغلَهُ) و (أحبَسَهُ).

وقَدِ استشهدَ ابنُ هطيلٍ بأبياتٍ شاذَّةٍ منها:

١- في إضافةِ (حَيْثُ) إلى المفْرِدِ، استشهدَ بقول الفرزدقِ:

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ احتَبُوا بَعْدَ ضَرْبِهم ببيضِ المواضي حَيْثُ لَيِّ العَمَائمِ[(٤)]

ثم قال: "وهُوَ شاذٌّ".

٢- في إعمالِ الجرِّ بـ (لَعَلَّ) شُذُوذًا، استشهَدَ بقول كعبٍ بن سعد الغنويّ:

[فقلتُ ادعُ أخرى وارفَعِ الصوتَ دعوةً] لَعَلَّ أبي المغْوارِ مِنْكَ قريبُ[(٥)]

٣- استشهد على إعمالِ (أنِ) المخفَّفةِ في غير ضمير الشأنِ شذوذًا بقول الشاعر:

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتني فِراقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ[(٦)]

---

(١) ينظر: معونة الطالب ١٠٨.

(٢) ينظر: معونة الطالب ٢٥٣.

(٣) ينظر: المزهر ١/١٣٦، وظاهرة الشذوذ ١٨.

(٤) ينظر: معونة الطالب ١٧٤.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٢٨٣.

(٦) ينظر: معونة الطالب ٢٨١.

ت- استشهد بشواهد جاءتْ على جهةِ القِلَّةِ أوِ الضَّعْفِ.

فمِمَّا جاءَ على جهةِ القِلَّةِ ما يأتي:

١- استشهد على إعمال (ليْتَ) مع لحاق (ما) بها بقول النابغة:

قالتْ ألا ليْتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أوْ نصفَهُ فقَدِ[1]

إذِ الأفصَحُ أنْ تُلغى الحروفُ الناسخةُ إذا لَحِقَتْهَا (ما).

٢- استشهد على إعمالِ (كأنِ) المخفَّفةِ برجزِ رؤبة:

كأنْ وريدَيْهِ رشاءا خُلْبِ[2].

إذ الأفْصَحُ أنْ تُلغى (كأنْ) إذا خُفِّفتْ.

٣- استشهد على قِلَّةِ زيادة (أنْ) مع الكاف بقول الشاعر:

ويومًا تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيَةٍ تَعطُو إلى وارقِ السَّلَمْ[3]

ومِمَّا جاءَ على جهةِ الضَّعفِ ما يأتي:

١- استشهد على ضَعْفِ جعلِ (إلاَّ) صِفةً، إذا كان الموصُوفُ ليس جمعًا منكورًا غير محصُورٍ، بقول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لعمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرقَدانِ[4]

وذلك لأنَّ الاستثناء هاهُنا مُمْكنٌ.

٢- استشهد على ضَعفِ حذفِ ضمير الشأنِ، المنصُوبِ، بقول الأخطل:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يومًا يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِباءَ[5]

ثُمَّ قال: "لأنَّهُ لا دليلَ عليهِ".

ث- لبيان الضرورةِ.

(١) ينظر: معونة الطالب ٢٧٥.

(٢) ينظر: معونة الطالب ٢٨٢.

(٣) ينظر: معونة الطالب ٢٩٠.

(٤) ينظر: معونة الطالب ١٠٢.

(٥) ينظر: معونة الطالب ١٥٢.

من أمثلة ذلك:

استشهد على تنوينِ العَلَمِ الموصوفِ بـ (ابن) المضَافِ إلى عَلَمٍ، برجزِ الأغلب العجلي:

جارِيَةٌ مِنْ قيسٍ بن ثَعْلَبَةْ[1].

إذ الأصلُ حذفُ التنوين من العَلَمِ موصوفًا بـ (ابن) مضافًا إلى عَلَمٍ، لكنَّ الرَّاجزَ نَوَّنَهُ هُنا للضّرورةِ.

جـ- ومما استشهد به ابن هطيل كحُجَّةٍ في الرَّدِّ على بعضِ الآراء، ما جاءَ في رَدِّه على إجازةِ الكوفيين نحو: (الثلاثةِ الأثواب)، بإدخال (أل) التعريف في العَددِ المضافِ والمضافِ إليه، إذ استشهدَ بشاهدين: (الأوَّل) قول ذي الرُّمَّة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التسليمَ أو يُكشِفُ العَمى ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ

و (الآخر): قول الفرزدق:

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداه إزارَهُ فسَما فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشبارِ[2]

وقد يُوردُ ابنُ هُطيل البيتَ الشعري قاصِدًا منه أكثر من شاهدٍ، إبَانَةً عمَّا في متنِ (الكافيةِ) من أحكامٍ، وذلك من مُقْتَضَى الإيجازِ، وأبرزُ مثالٍ على ذلك استشهادُه على ترخيم المنادى جوازًا، وفي غيرِهِ ضرورةً بقول الشاعر:

وهذا ردائي عنده يستعيرُهُ ليسلُبَني نفسِي أمالِ بن حَنْظَلِ[3]

(رابعًا): أقوال العرب وأمثالهم.

تأتي أقوالُ العرب وأمثالُهم، من حيثُ الفَصاحةُ والبلاغةُ، بعد كلامِ اللهِ تعالى، وكلامِ رسولهِ ﷺ، ولذا فقدِ اهتمَّ اللغويُّونَ والنَّحويُّونَ بدارسَتِها، واستنباطِ قَواعِدهم وأصولهم.

---

[1] ينظر: معونة الطالب ٣٠٤.

[2] ينظر: معونة الطالب ١١٣.

[3] ينظر: معونة الطالب ٦٦.

وفي (معونة الطالب) نجد ابن هُطيل قدِ استشهَدَ بِعَددٍ من أمثَال العربِ وأقوالِهم، وكلُّها مشهورةٌ متداولةٌ في كُتبِ النحوِ، وهي قليلةٌ عنده، إذ بلغَتِ الأمثالُ أربعة أمثالٍ فقط، والأقوالُ سِتَّةَ عَشَرَ قولًا. فمِنْ الأمثالِ ما يأتي:

١- (شَرٌّ أهَرَّ ذا نَابٍ)[١]. ورَدَ في الاستدلالِ على جوازِ الابتداءِ بالنَّكِرةِ، لأنَّ النكرةَ تَخَصَّصَتْ بشَبَهِ الفاعِلِ، إذ مَعْنَاه: ما أهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ، فالوجْهُ الَّذي جوَّزَ أنْ يكونَ الفَاعلُ نكرةً حاصِلٌ له.

٢- (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً)[٢]. استدلَّ به على رأي سيبويه في منعه العطفَ على عامِلَينِ مطلقًا، ووجهُ الاستدلال به أنَّه يكونُ على حذفِ المضافِ، وتبقيةِ المضافِ إليهِ على إعرابهِ قبلَ الحذفِ، والتقديرُ: ولا كلُّ بيضاءَ.

وأمَّا أقوالُ العربِ التي استَدَلَّ بها ابن هطيلٍ، فمِنْها:

١- استدلاله على مجيءِ (إنَّ) حرفَ إيجابٍ بمعنى: نَعَمْ، بقول عبد الله بن الزبير، لمنْ قالَ له: (لعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليْكَ): (إنَّ وصاحبَها)[٣].

٢- استدلَّ بقولِ العربِ: (لَمْ يوجَدْ كانَ مِثلُهُمْ)، على مجيءِ (كانَ) زائدةً[٤].

وأمَّا الحديثُ الشريفُ فلمْ يحتج به ابنُ هطيل في (معونة الطالب)، ولا ابنُ الحاجب في شرحه، وكأنَّهما في ذلك يوافِقَانِ مَنْ يرى عدَمَ جوازِ الاستشهادِ بالحديثِ الشريفِ في إثباتِ القواعدِ والأحكامِ النحويَّةِ، وذلك لجواز روايةِ الحديثِ بالمعنَى[٥].

---

(١) ينظر: معونة الطالب ٤٣.

(٢) ينظر: معونة الطالب ١٣١.

(٣) ينظر: معونة الطالب ٢٨٩.

(٤) ينظر: معونة الطالب ٢٤٨.

(٥) ينظر موقف النحويين من الاستدلال بالحديث النبوي في: الاقتراح ٤٠، والنحاة والحديث النبوي ٤٥-٥٠.

المبحث الثاني
موقف ابن هطيلٍ من القياس

تمهيد:

القياسُ: "حَمْلُ شيءٍ على آخر لمشابَهةٍ، أو تقدير شيءٍ على آخر وتسويتِهِ بهِ لمماثَلةٍ بينهُمَا"(١)، أو هو "حَمْلُ فرعٍ على أصْلٍ بِعلَّةٍ، وإجراءُ حُكْمِ الأصلِ على الفرعِ"(٢).وله أربعةُ أركانٍ، هي: الأصْلُ: وهو المقيسُ عليهِ، والفَرْعُ: وهو المقيس، والعِلَّةُ الجامِعَةُ، والحُكْمُ(٣).

وقدِ استعملَ النحويون القياسَ في اللغةِ من أوّلِ وضعهم لقواعد النحو العربي، فقد روي أنّ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت١٢٧هـ) هو أَوَّلُ مَنْ بعَّجَ النحو، ومَدَّ القياسَ(٤).

وقد كانَ استعمالُ النحويينَ الأوائلِ للقياسِ فِطْرِيًّا، واستمرَّ الحال على ذلك حتّى جاءتْ طائفةٌ من العلماء، منهم الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وغيرهم، فوضعُوا القَواعد للقياس، وأشاروا إلى أنواعِه وشرائطه، وممَّا يدلُّ على اهتمامِ هؤلاء العلماء بالقياسِ وتقعيدِه قولُ الفارسي: "أُخطئُ في خمسينَ مَسْألةً في اللغةِ، ولا أُخْطِئُ في واحدةٍ من القياسِ"(٥).

---

(١) لمع الأدلّة ٤٢.

(٢) إرشاد الفحول ٣٣٧.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ٤٢، والاقتراح ٧١.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٣١.

(٥) الخصائص ٢/٩٠.

والقياسُ اللُّغويُّ نوعان[١]:

١- القياس الأصلي: وهو إلحاقُ اللَّفظِ بأمثالِهِ في حُكْمٍ ثَبَتَ لها باستقراءِ كلامِ العربِ حتّى انتظَمَتْ منه قاعدةٌ عامَّةٌ، فيمكن للمتكلِّمِ النظرُ إلى هذه القاعِدةِ والقياسُ عليها، وذلك في مثلِ: صِيَغِ التصغير، والنَّسَب، والجَمْع، وغيرها.

٢- قياس التمثيل: وهو إعطاءُ الكَلِمِ حُكمَ ما ثَبَتَ لغيرها مِنَ الكَلِمِ المخالفةِ لها في نوعِها، ولكنْ تُوجَدُ بينهُمَا مُشَابَهةٌ من بعضِ الوُجُوهِ، كإجازةِ الجُمْهُورِ ترخيمَ المركَّبِ المزجيِّ قياسًا على الأسماءِ المنتهيةِ بتاءِ التأنيثِ. وقياس التمثيل نوعان[٢]:

أ- قياسُ الشَّبَهِ: وهو قياسُ بَعضِ الكلمِ على بعضٍ، إذا انعقَدَ بينهُما شَبَهٌ من جهة المعنى أو مِن جهةِ اللفظِ.

ب- قياسُ العِلَّةِ: وهو أنْ يشتركَ فيه المقِيسُ والمقيسُ عليه في العِلَّةِ التي يقعُ في ظنِّهِمْ أنَّ الحُكْمَ قائِمٌ عليها.

ولقد استعملَ النحويُّونَ القياسَ بنوعيه: الأصليِّ، وقياسِ التمثيل، وكانَ الكوفيُّونَ أكثرَ توسُّعًا من البصريينَ في اعتمادِهم على القياسِ، إذ يجعلونَ من النَّادِرِ أصلًا يُعْتَمَدُ عليه في القياسِ، بينَما البصريُّونَ لا يقيسُونَ على الشَّاذِّ أو النّادرِ، وإنَّما يقيسُون على المشهور الشائع، والشَّاذُّ عندهم يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، أو يردُّونه عن طريقِ التَّأوِيل[٣].

أمّا موقفُ ابن هطيل من القياس فيتلخّصُ بما يأتي:

- موقفه من القياس الأصلي.

لقد اعتمد ابنُ هطيلٍ القياسَ الأصلي كدليلٍ على صحَّةِ الأحكامِ النّحويَّةِ، ويرى أنَّ القياسَ يعني وُجُودَ قاعدةٍ كليّةٍ نتجَتْ عن استقراءِ كلام العرب، فيقُولُ في

---

[١] ينظر: القياس في اللغة العربية ٢٧.

[٢] ينظر: القياس في اللغة العربية ٧٥- ٧٧.

[٣] ينظر: المدارس النَّحويّة، لشوقي ضيف ١٦١-١٦٢، والمدارس النّحوية، لخديجة الحديثي ٩٦، ١٧٦.

حديثِهِ عن حَذفِ الفعل في المفعول المطلق قياسًا: "وذلك لأنَّهُ قَد عُلِمَ ضابطٌ كُلّيٌّ بالاستقراء، وعلم أنّهم يحذفُون معه الفعل لزومًا"[١].

ويَعتَمِدُ ابن هطيل على القياس الأصلي في بعضِ المواضع، ويُشيرُ في قياسه إلى القاعدةِ الكليَّةِ التي وُجدت بعدَ استقراء كلامِ العربِ، من ذلك قوله في (أفْعَل التَّفضيل): "وأمّا (أُخَر) فلأنَّهُ جمعٌ لـ (أُخرى)، و (أخرى) تأنيث (آخر)، و (آخر) مِن باب (أفْعَل التَّفضيل)، وقياسُهُ ألاّ يُستَعمَلَ إذا قُطِعَ عن اللاّم والإضافة إلاَّ بـ (مِنْ)، فعلى هذا أصْلُه: آخَرُ من كذا، فلمّا قالوا (أُخَر) بمعناه عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن ذلك"[٢].

وهُناكَ مواضعُ ضَعَّفَ فيها ابن هُطيل آراء بعض النُّحاة أو ردَّها مُعتمِدًا على القياس الأصلي مع السَّماع عن الفصحاء، ومِن ذلك تضعيفُه لرأي الكوفيِّينَ في جوازِ نحو: (من الثَّلاثة الأثواب) وشبهه، إذ قال: "وذلك لما فيه مِنْ مُخالفةِ القياس واستعمال الفصحاء، أمّا مخالفة القياس فلإنهم جمعوا بين تعريفين، وأما استعمال الفصحاء، فلأنَّ المسمُوعَ عَنْهم: ثلاثة الأثواب..."[٣].

ومن ذلك أيضًا رَدُّه لرأي المبرد والكسائيِّ في جوازِ العطفِ على محلِّ (إنّ) قبلَ تمامِ الخبرِ، إذا كان اسمها مبنيًّا، نحو: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، فقال: "وحجَّتُهما أنّه قَدْ سُمِعَ عَنهُمْ، وهو مردودٌ لمخالفتِهِ القياس، واستعمال الفصحاء"[٤].

ومن ذلك أيضًا ردُّهُ لرأي الكوفيين في جواز دخول (إنِ) المخفّفَة على الأفعال عُمومًا، سواء كانت ناسخةً أو غير ناسخةٍ، فقال: "يعني أنَّ الكوفيِّينَ عَمَّمُوا دخولَها [أي: (إنِ) المخفَّفَة] على الأفعَالِ، وأنشدوا:

بالله ربِّكَ إنْ قَتَلْتَ لمسلمًا وَجَبَتْ عليك عُقُوبةُ المتعمِّدِ

---

[١] معونة الطالب ٥٥.

[٢] معونة الطالب ١٧.

[٣] معونة الطالب ١١٣.

[٤] معونة الطالب ٢٧٨.

وليس بشيء، لخروجِهِ عنِ القياس واستعمالِ الفصحاءِ"[1].

كما استعمَلَ ابنُ هطيلٍ القياسَ المستمِرَّ، وهو قاعدةٌ مُطّردةٌ، وُضِعَتْ بعدَ استقراءِ كلامِ العربِ، من ذلك ما ذكَرَهُ في جواز أنْ يقال: (إيَّاك أنْ تَحذِف) بتقدير (مِنْ)، قال: "وذلك لأنَّ حروفَ الجرِّ تُحذَفُ مع (أنْ) و (أنَّ) قياسًا مُستمرًّا"[2]، وهذه قاعدةٌ مُطَّرِدَةٌ.

كما استعمل ابنُ هطيل القياسَ الأصليَّ في الصيغ، فأشار إلى بَعضِ الصِّيغِ القياسِيَّةِ، من ذلك قوله في (الصِّفَة المشبَّهَة) "ولم يأتِ مِنْهَا على القياسِ إلاّ الألوانُ والحِلَى، فإنَّها أتتْ على (أفْعَلَ)، كـ (أبيضَ)، و (أسْوَدَ)، و (أدْعَجَ)، وشِبْهِهِ"[3].

– موقفه مِن قِياسِ التمثيل:

لقد اعتمد ابن هطيل في (معونة الطالب) على قياس التمثيل، ولاسيما قياسَ العِلَّةِ منه، وسيتم بحثُ هذا عند الحديث عن موقف ابن هطيل من العِلة، أمّا اعتماده على قياس الشَّبَه فهو قليلٌ. ومنه:

١– قياسُه تميزُ الجملةِ على الفاعِلِ، قال: "قوله: "ولا يتقدَّمُ التّمييزُ" أمَّا تمييزُ المفردِ فلضُعْفِ عاملِهِ، وأمَّا تمييزُ الجملةِ فلأنَّهُ في المعنى فاعِلٌ، والفاعِلُ لا يتقدَّم على الفِعْلِ"[4].

٢– قياسُه معمولَ المصدرِ على معمولِ ما بعد (أنْ) في عدَمِ جوازِ التقديمِ ، قال: "يعني أنَّكَ لا تقولُ: (أعجبني زيدًا ضربٌ)، لأنَّه مُقدَّرٌ بـ (أنْ) والفعلِ، فكما أنَّه لا يتقدَّمُ معمولُ ما بَعْدَ (أنْ) عليها، لأنَّها موصولةٌ، وكذلك هذا"[5].

---

[1] معونة الطالب ٢٨٠.

[2] معونة الطالب ٧٩.

[3] معونة الطالب ٢٠٨.

[4] معونة الطالب ٩٥، والتاج المكلل ٩٣ و.

[5] معونة الطالب ٢٠١.

المبحث الثالث

موقف ابن هُطيل من العِلّة

تمهيد:

بدأ الاهتمامُ بالعلَّةِ مع بدايةِ الدَّرْسِ النحويِّ، فكانَ من الطبيعي نتيجةَ انشغالِ النحويينَ بملاحظةِ تراكيبَ اللُّغةِ، ومراقبةِ الظواهرِ الإعرابيَّةِ أنْ يفسِّروا تلكَ الظواهرِ معتمدينَ على ما شاعَ في عصرِهم من العلومِ. وقد عُرفَ عن عَددٍ من النَّحويينَ الأوائِل اهتمامُهم بالعِلَلِ، فذُكرَ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١٢٧ هـ) أنَّه مدَّ القياسَ، وشرح العِلَلَ[١]، وكانَ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ممَّنْ فَتَحُوا البابَ على مصراعَيهِ للنظرِ في اللُّغةِ، وتَوجيهها[٢].

والعلَّةُ تَقُوم على استنباطِ أوضاعٍ ومقاييسَ، وهذا الاستنباطُ مقترنٌ بالأصُولِ المنطِقِيَّةِ والكلاميَّةِ، ويُقَسِّمُ الزجاجيُّ عِلَلَ النحوِ على ثلاثةِ أضرُبٍ هي[٣]:

١- عِللٌ تعْليميَّةٌ.

٢- عِللٌ قياسيّةٌ.

٣- عِللٌ جَدليّةٌ نظريَّةٌ.

أمّا العللُ التعليميّةُ فهي التي يتوصّلُ بها إلى تعلُّمِ كلامِ العربِ، لأنَّا لم نسمعْ كلامها كلَّهُ لفظًا، وإنَّما سمعنا بعضًا فِقسْنَا عليه نظيرَه[٤].

وأمّا العِلَلُ القِياسيَّةُ فهي الَّتي يذكُرُها الباحِثُونَ في العربيَّةِ بدعوى أنَّ العربَ رَاعَتْها، وَبَنتْ عليها أحكامَ ألفَاظِها[٥]، وذلكَ مثلُ (عِلَّةِ المشابَهَةِ للفِعْلِ) الَّتي اعتلَّ بها النحويُّونَ في عملِ (إنَّ) النَّصْبَ[٦].

---

[١] ينظر: بغية الوعاة ٢/٤٢.

[٢] ينظر: الإيضاح في علل النحو ٦٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ٦٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[٥] ينظر: القياس في اللغة العربيّة ٧٥.

[٦] ينظر: الإيضاح في عِلل النحو ٦٤.

وأمّا العِلَّةُ الجدليَّةُ النظريَّةُ فهي العِلَّةُ الداخِلةُ في نِطاقِ الجَدَلَ والمنطقِ كقولِهِمْ في الإجابةِ على الأسئلة الآتية حول (إنَّ): من أيِّ جهةٍ شابهتْ هذه الحروفُ الأفعَالَ، وبأيِّ الأفْعَالِ شبَّهوها؟، وغيرِها من الأسئلة[1].

وقد ذهب ابنُ مضاء القُرطبيُّ (ت٥٩٢هـ) إلى رفض العِلَلِ الثواني والثوالث (القياسية والجدليّة)، إذ يرى أنَّ هذه العِللَ يمكن الاستغناء عنها، فقال: "وممّا يجب أنْ يسقُطَ من النحو العِللُ الثواني والثّوالث.... والفرقُ بين العِلل الأوَل والعِللِ الثواني أنَّ العِلَل الأوَلَ بمعرفتها تحصُل لنا المعرفةُ بالنُّطق بكلامِ العربِ المدْركِ مِنّا بالنَّظرِ، والعِلَلِ الثواني هي المستَغْنَى عنْها في ذلك"[2].

وليس هناك نحويٌ لم يأخُذْ بالعِلَّةِ، فالنحويون يرونَ أنَّ العَربَ بلغوا الغايةَ في إقامَةِ كلامهم على مقاصِدَ معلومةٍ لهُمْ ووُجُوهٍ يحاولونَها، فالعِلَّةُ عندهم أصْلٌ لُغويٌ مُهِمٌّ يُوجَّهُ بِهَا تركيبُ الكَلامِ، وتُفسَّرُ كثيرٌ من الظواهر اللغويَّةِ.

ولقد تابعَ ابنُ هطيلٍ المتقدّمينَ من النحويينَ في توجيهِ الظواهرِ النحوِيَّةِ وتعليلِها، واستفادَ أيَّما استِفادَة من منهجِ ابن الحاجب في التَّعليل. وفيما يأتي تفصيل موقفه من العِلَّة النحويَّة:

اهتمامه بالعِلل الثَّواني:

لم يكن ابن هطيل مبالغًا في الاهتمام بالعِلل الثواني والثوالث، فهو غالبًا يقفُ عند العِلَّةِ الأولى، ولا يتَطَرَّقُ إلى العِلَلِ الثَّواني إلاَّ في مواضعَ قليلةٍ جدًّا، أمَّا العِلَلُ الثَّوالثُ فلم أجِدْ نصًّا يدلُّ على اهتمامِهِ بِها.

ومن المواضِع الَّتي ذكرَ فيها عِلَلًا ثانوية قوله في عِلَّةِ عَدَمِ تصرُّفِ (عسى): "وذلك لتضمُّنِهِ معنَى الإنشاءِ، فأشْبَهَ الحرفَ مِنْ حيثُ إنَّ معاني الإنشاءِ أصْلُها أنْ تكونَ بالحروفِ"[3].

---

[1] ينظر: المصدر نفسه ٦٥.

[2] الرد على النحاة ١٣٠، ١٣١.

[3] معونة الطالب ٢٥٢.

فهو يرى أنَّ العِلّة الأولى هي تَضَمُّنُ (عسى) مَعْنَى الإنشاءِ، ثُمَّ عَلَّلَ كونَ معاني الإنشاءِ مُرتَبِطَةً بالحُروفِ.

تنوُّع العِلَل في (معونة الطالب):

تَنوَّعَتِ العِلَلُ في (معونة الطالب)، مثل: عِلّة الشبه، والحمل على النقيضِ، والاستغناءِ، والتَّناسُبِ، والطُّولِ، واللَّبسِ، وغيرها، وفيما يأتي بيان ذلك:

الشبه:

وهذه العِلة ورَدَتْ في مواطنَ كثيرةٍ من (معونة الطالب)، وهي من العِلل التي لها علاقةٌ وطيدةٌ بالقياسِ، والشَّبَهُ في هذه العِلَلِ يكونُ معنويًّا أو لفظيًّا، وابنُ هطيلٍ يشير إلى الشّبَهِ من خلالِ تضمُّنِ كلمةٍ معنى كلمةٍ أُخرى، أو يربطُ بين كلمتينِ برابطِ التشابُهِ في الحروفِ والحركاتِ.

ومن الظواهرِ اللغويّة الَّتي علَّلها ابنُ هطيلٍ بهذه العِلَّةِ ما يأتي:

١- عَلَّلَ عَمَلَ المصدرِ عَمَلَ فعلِهِ بشبَهِ المصدَرِ بالفعلِ[١].

٢- عَلَّلَ عمل اسمِ الفاعلِ عَمَلَ فِعْله بشَبهِهِ بالفِعلِ المضَارع، من حيثُ الزِّنةُ، ودلالتُه على المصدر، وغير ذلك[٢].

٣- عَلَّلَ بناءَ أسماءِ الأفعَالِ بمشابهتِها للأفعالِ التي هي بِمَعْنَاهُ[٣].

٤- شبَّهَ الحروفَ الداخلةَ على المبتدإِ والخبرِ (إنَّ وأخواتها) بالفِعلِ، وهذا الشبه هو عِلَّةُ عَمَلِ هذه الحروفِ، فقال: "ووجْهُ شَبهِها بالفعلِ المتعدي أنَّها تقتضي أمرينِ كما أنَّ الفِعلَ المتعدِّيَ يقتضي أمرين: فاعلًا، ومفعولًا، ولأنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا، مَبنيَّةٌ على الفتحِ كالأفعالِ"[٤].

---

[١] ينظر: معونة الطالب ٢٠٠.
[٢] ينظر: معونة الطالب ٢٠٣.
[٣] ينظر: معونة الطالب ١٦٤.
[٤] ينظر: معونة الطالب ٢٧٤.

٥- يقولُ في شَبَهِ الممنوع من الصَّرفِ بالفعل: "لأنَّه عند اجتماعِ العلتينِ أشبهَ الفعلَ الذي هو فرعُ الاسمِ من وَجْهَينِ:

(أحدهما): أنّ الاسم مُستَغْنٍ عنه، وهو غيرُ مستغْنٍ، وما كان مستغنيًا فهو الأصل.

(والثاني): أنَّ الفعلَ مُشتقٌّ من الاسمِ، والمشتقُّ فَرعٌ من المشتقِّ منه، فلذلك قُطِعَ عمّا ليس في الفعل، وهو الجرُّ والتنوينُ"[١].

٦- ذكَرَ أنَّ الفعلَ المضَارِعَ استحقَّ الإعرابَ لشَبَهِهِ بالاسمِ[٢].

٧- ذَكَرَ أنَّ المضمرات مبنيَّةٌ، لاحتياجها في وضعِها إلى ما تتبيَّنُ به من قرينةِ التكلُّمِ والخطابِ، فاشبهتِ الحرفَ[٣].

٨- ذكَرَ أنّ الظروفَ (المبنيَّةَ) المقطوعةَ عن الإضافةِ، كـ (قبلُ) و (بَعْدُ)، إنَّما بُنِيَتْ لاحتياجها إلى ذلك المنويّ، كاحتياجِ الحرفِ إلى غيرِه[٤].

٩- ذَكَرَ أنَّ الموصولاتِ مبنيّةٌ، لاحتياجِها في تمامِها جُزءًا إلى صِلَةٍ وعائدٍ، فأشبهتِ الحرفَ[٥].

١٠- ذَكَرَ أنَّ أسماءَ الإشارةِ مبنيَّةٌ، لاحتياجِها إلى ما تتَبيَّنُ بهِ من قرينةِ الإشارةِ، فأشبهتِ الحرفَ[٦].

١١- أشار إلى أنَّ (اثني عشرَ) يشبهُ المضاف، وذلك من جهةِ حذف نون الصَّدرِ، وهي عِلَّةُ إعرابهِ[٧].

١٢- ذكَرَ أنّ المنادَى إنّما بُني لشبَهِهِ بالمضْمَرِ في نحو: (أدعوك)[٨].

---

[١] ينظر: معونة الطالب ١٥.

[٢] ينظر: معونة الطالب ٢٢٢.

[٣] ينظر: معونة الطالب ١٤٠.

[٤] ينظر: معونة الطالب ١٧٣.

[٥] ينظر: معونة الطالب ١٥٥.

[٦] ينظر: معونة الطالب ١٥٣.

[٧] ينظر: معونة الطالب ١٦٧.

[٨] ينظر: معونة الطالب ٥٩.

الحمل على النقيض

علّل ابنُ هطيلٍ وقوع (رُبّ) في صدرِ الكلامِ بحملِها على (كَمْ)، وهي نَقيضُ (رُبَّ)، فقال: "وذلك لأنّها لإنشاءِ التَّقليلِ مثل (كمْ) في التكثيرِ"[1].

السماع

علَّلَ ابنُ هطيلٍ جوازَ الفَصلِ بين فعل التعجبِ ومفعولِه بالظَّرفِ، على رأي المازنيِّ، بالسّماع، فقال: "وذلك لأنَّه سُمِعَ عنهم: (ما أحسنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصدُقَ)"[2].

كثرة الاستعمال –التَّخفيف– الثِّقَل

ورَدَ في (معونة الطالب) الربطُ بين كثرةِ الاستعمالِ والتخفيفِ، ومن هذه المواضع التي جاءَ فيها هذا الرَّبطُ ما يأتي:

– في اشتراطِ العلميَّةِ في الاسمِ المرخَّمِ، قال: "وذلك لأنَّ نداءَ الأعلامِ هو الكثيرُ في الكلامِ، فناسَبَ لكثرتِهِ التَّخفيفَ"[3].

– في نداءِ المضَافِ إلى الياءِ مثلِ: (يا ابنَ عمِّ) و (يا ابن أُمِّ) بالكسرِ، قال:

"وذلك لأنَّ هذا كَثُرَ كثرةَ (يا غلامي)، وإنْ لم يكُنْ من بَابِهِ، فَعُومِلَ معاملتَهُ لمشاركتِه له في السَّببِ"[4].

– في نداء نحو: "(يا غلامِ) بحذفِ الياءِ وإبقاءِ الكسرةِ، قال: "وأمَّا حَذفُها وبقاءُ الكسرةِ، فللتخفيفِ، للكثرة"[5].

---

(1) معونة الطالب ٢٦٩.

(2) معونة الطالب ٢٥٦.

(3) معونة الطالب ٦٧.

(4) معونة الطالب ٦٥.

(5) معونة الطالب ٦٤.

أمّا الثّقَلُ فهو نَقيضُ الخِفَّةِ، وهو مرتَبطٌ بقلَّةِ الاستعمال، كما أنَّ الخِفَّة مرتبطةٌ بكثرة الاستعمالِ، كما أنّ كُلًا منهما عِلَّةٌ صوتِيَّةٌ سمعيَّةٌ ذاتُ صِفةٍ نسبيَّةٍ تختلفُ من شخصٍ لآخر، وليسَ ميزانًا مُطَّرِدًا. ومن الأمثلة على الخِفَّة في (معونة الطالب) ما يأتي:

١- حذفُ النُّون مِنْ نحوِ (الضاربان زيدًا) عند الإضافة[١].

٢- خِفَّةُ الاسمِ الثُّلاثيِّ الساكن الأوسطِ، وهي علّةُ صَرْفِهِ[٢].

٣- إبدالُهم من الياءِ ألفًا، في نحوِ (يا غلاما)، لأنَّ الألفَ أخَفُّ[٣].

٤- الخِفّةُ في الحركاتِ، ذكر أنّ الماضي بُني على الفتحِ، لأنّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ[٤].

ومن الأمثلةِ على الثِّقَلِ تقديرُ الإعرابِ في نهايةِ الاسمِ المنقوصِ (باب قاضٍ) رفعًا وجرًّا[٥].

مراعاة اللفظِ

من المعلومِ أنَّ العربَ تُراعي اللفظَ في كلامِها، وفي (معونةِ الطالبِ) أمثلةٌ على ذلك، منها: في (النعتِ السَّببيِّ)، فهو يتبَعُ المنعوتَ في الإعرابِ والتعريفِ والتنكير، ولا يتبعُه في الإفرادِ والتثنيَةِ والجمع، والتذكيرِ والتأنيثِ. قال ابنُ هطيلٍ مُعلِّلًا ذلك: "لأنَّهُ لما جُعِلَ صِفةً لذلك الموصوفِ من حيثُ المجازُ واللفظُ، جُعِلَ تابعًا له في هذه الأشياءِ مُراعاةً للفْظِ"[٦].

[١] ينظر: معونة الطالب ١١٤.

[٢] ينظر: معونة الطالب ٢٠.

[٣] ينظر: معونة الطالب ٦٤.

[٤] ينظر: معونة الطالب ٢٢٠.

[٥] ينظر: معونة الطالب ١١.

[٦] ينظر: معونة الطالب ١٢٦.

المبالغة

علَّلَ ابنُ هطيلٍ في (معونة الطالب) اشتراطَ بناء (أفْعَلَ) في التعجُّبِ ممَّا يُبنى منه (أفعَلُ التفضيل) بقوله: "وذلك لأنَّهم لما قَصَدوا المبالغةَ بالتَّعجُّبِ أجرَوه في ما جَرَى فيه (أفعَلُ التفضيلِ)، لاتّفاقِهما في المبالغَةِ"[1].

الاستغناء

وَرَدَ في (معونة الطالب) استعمالُ هذه العِلَّةِ في مواضعَ قليلةٍ، مِنْ ذلك:

١- امتناع تثنيةِ (أجْمَعَ) و (أكْتَعَ) وأخواتِهما استغناءً بـ (كِلا).[2]

٢- امتناع دُخُولِ (حَتَّى) على المضمرِ استغناءً بـ (إلى)[3].

التناسُب

وهي عِلَّةٌ من عِلَلِ صَرْفِ غير المنصرف، في نحوِ قولِه تعالى: ﴿**سلاسلًا وأغلالًا**﴾[4]، و ﴿**وأكوابٍ كانت قواريرًا**﴾[5]، فقال: "أمَّا (سلاسلا) فلأنَّه لما انضمَّتْ انضمَّتْ إلى الاسم أسماءٌ منصرفَةٌ حَسُنَ أن يُرَدَّ بها إلى أصلِهِ، مراعاةً للتَّنَاسُبِ، وأمَّا (قواريرًا) ونحوه، فلأنَّه رأسُ آيةٍ، ورؤوس الآي في أخواتِها بالألفِ، فَحَسُنَ صَرفُه ليوقفَ عليه بالألفِ، فتُناسِبَ رؤوسَ الآي"[6].

ويُرجِعُ إلى هذه العِلّة كسرَ آخرِ الاسمِ الصَّحيحِ أو الملحَقِ به إذا أضيفَا إلى ياءِ المتكلِّمِ، قال: "وذلك ليناسِبَها"[7].

---

[1] ينظر: معونة الطالب ٢٥٥.

[2] ينظر: معونة الطالب ١٣٣.

[3] ينظر: معونة الطالب ٢٦٦.

[4] سورة الإنسان ٧٦/٤.

[5] سورة الإنسان ٧٦/١٥.

[6] معونة الطالب ١٦.

[7] معونة الطالب ١١٩.

ويتَّصِلُ بهذه العِلَّة عِلَّةٌ أخرى هي (المجانَسَةُ) ومن أمثلَتِها بِنَاءُ الفعلِ الماضِي على الضَّمِّ عند اتّصالِهِ بالواوِ. قال: "وذلك نحو: (فَعَلُوا) ضُمَّ لغرضِ مُجانَسةِ حَرفِ العِلَّةِ لحركةِ ما قبله، كما في قولك: (ضَرَبَنِي) و (ضَربا)"[1].

الدَّلالة

ومن الدّلالةِ دلالةُ القرينةِ، وهي عِلَّةٌ لحذفِ المبتدإ أو الخبرِ جوازًا، كقولِ المستهلِّ: (الهلالُ واللهِ)، ونحو: (خَرجتُ فإذا السبعُ)، قال: "وذلك لدلالة القرائنِ على المحذوفِ"[2]. وهي أيضًا عِلَّةُ حَذفِ الخبرِ وُجُوبًا في نحو: (لولا زيدٌ لكانَ كذا)، قال: "وذلكَ لأنَّ فيهِ قرينَةٌ تُشعِرُ بخصُوصِيَّتِهِ، ولفظًا ملتزمًا ذكرُهُ في موضعِه، فكانَ فيهِ توفيةٌ بالمعنَى واللّفظِ جميعًا، فالتزِمَ الحذفُ لذلك"[3]. وهي أيضًا عِلَّةُ حذفِ حرفِ النِّداءِ في مثلِ: (أيُّها الرَّجُلُ)[4].

الطُّول

اعتمدَ ابنُ هطيلٍ على هذه العِلَّةِ في تعليل ما يأتي:

١- في اختيارِ الفتحِ في العَلَمِ الموصُوفِ بـ (ابن) مُضافًا إلى عَلَمٍ، قال: "وذلك لطولِهِ بغيرِهِ مع الكثرةِ، وكونِ الفتحِ أخَفَّ من الضَّمِّ"[5].

٢- في زيادةِ الألفِ في آخرِ الاسمِ المندوبِ، قال: "وذلك لأنَّ غرضَهُم تطويلُ الصوتِ، فجوَّزوا الزيادَةَ لذلك، وكانتِ الألفُ أوْلَى، لأنَّها أخَفُّ، وزيادتُها أكثرُ"[6].

أكثرُ"[6].

[1] معونة الطالب ٢٢٠.
[2] معونة الطالب ٤٨.
[3] معونة الطالب ٤٨.
[4] معونة الطالب ٧٠.
[5] معونة الطالب ٦٣.
[6] معونة الطالب ٦٩.

٣- في جوازِ تركِ التأكيدِ بالضميرِ المنفَصِلِ عند العَطْفِ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ، إذا وَقَعَ فَصلٌ، مثل: (ضربتُ اليومَ وزيدٌ)، قال: "وذلك لطولِ الكلامِ بالفَصْلِ"[١].

اللَّبْسُ

وقَدِ اعتمدَ ابن هُطيلٍ على هذه العِلَّة في المواضعِ الآتية:

١- في امتناع اشتقاقِ (أفْعَل التفضيل) من الألوانِ والعيوب، قال: "وذلك أنَّ بابَ الألوانِ والعيوبِ جاءت فيهِ الصِّفاتُ على (أفْعَلَ) من غيرِ اعتبار الزيادَةِ على غيرِهِ، فلو بُنِيَ منها (أفْعَل التفضيل)، لأُلبِسَ بـ (أفْعَلَ) الذي ليس للتفضيلِ"[٢].

٢- في وُجوبِ انفصالِ الضميرِ إذا أُسنِدَت إليهِ صِفةٌ جرتْ على غيرِ مَنْ هي له، في نحوِ: (هِنْدٌ زيْدٌ ضاربتُهُ هي)، قال: "وإنَّما وَجبَ انفصَالُهُ لما يؤدِّي إليهِ الاتصالُ من اللبسِ في كثيرٍ من مواقِعِها، بخلافِ الفِعْلِ"[٣].

الفَرْق

ذكرَ ابنُ هطيلٍ هذه العِلَّةَ لعدَدٍ من الظواهرِ اللغويَّة، منها:

١- لم تجمعِ العربُ نحو (أحْمَر) جَمْعَ مُذكَّرٍ سالِمًا، لأنَّهم قَد جمعُوا (أفْعَلَ التفضيلِ) هذا الجمعَ، فقصَدُوا الفَرْقَ بينَ البابين، وكذلك (سكران) لم يجمعُوهُ هذا الجمعَ فَرْقًا بينهُ وبين (فَعلان- فعلانة)، نحو: (ندمان)[٤].

٢- جَعْلُ الميمِ مكان حرفِ المضارعةِ عند اشتقاق اسم الفاعل من غيرِ الثُّلاثي إنّما هو لغرَضِ الفرقِ بينَ الاسمِ والفعلِ[٥].

[١] معونة الطالب ١٢٩.
[٢] معونة الطالب ٢١٣.
[٣] معونة الطالب ١٤٤.
[٤] ينظر: معونة الطالب ١٩٧.
[٥] ينظر: معونة الطالب ٢٠٣.

التنبيه

اعتمدَ ابن هطيلٍ على هذه العِلَّة في عددٍ من المواضع، منها:

١- في نحو: (يا أيُّها الرَّجُلُ)، إنَّما أعربوا (الرَّجُل) بالحركةِ التي كانَ يستحقُّها لو باشرَهُ النداء، تنبيهًا على أنَّه المنادَى[١].

٢- في بناءِ اسم (لا) التي لنفي الجنس، إذا كان مفردًا، على ما كان يُنْصَبُ بهِ، قال: "وبُني على حَركةٍ تنبيهًا على أنَّ أصلَهُ الإعرابُ، وخصَّ بالفتحِ طلبًا للتخفيفِ"[٢].

٣- في بناءِ الظُّروفِ على حركةٍ، إذا قطعتْ عن الاضافةِ، نحو (قبلُ) و (بَعْدُ)، قال: "وبُنِيَتْ على حَركةٍ تنبيهًا على أنَّ أصلَها الإعرابُ، وخُصَّتْ بالضَّمَّةِ مخالفةً لحركتِها في حالةِ الإعرابِ"[٣].

٤- في إلتزامِ حذفِ الفِعْلِ الداخل عليه (أمّا) الَّتي للتفصيل، قال: "وذلك للتَّنْبِيهِ على أنَّ المقصُودَ بها حُكمُ الاسمِ الواقعِ بعدها"[٤].

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ هطيل قد يأتي بأكثرَ من عِلَّةٍ في الموضع الواحِدِ، من ذلك ما سبقَ ذِكرُهُ في عِلَّةِ (الطول)، إذا عَلَّلَ اختيارَ الفتح في العَلَمِ الموصوفِ بـ(ابن) مُضافًا إلى عَلَمٍ، بعلَّة طول العَلَم بغيرِهِ مع كثرة الاستعمالِ، وكونِ الفتحِ أخَفَّ مِنَ الضَّمِّ. وأيضًا في عِلَّة (التنبيه)، إذ عَلَّلَ بناءَ الظُّروفِ نحو (قبلُ) و (بعدُ)، إذا قطِعَتْ عن الإضافةِ، بعلَّة التنبيه على أنَّ أصلَها الإعرابُ، وعلَّل اختصاصَها بالضمَّةِ بعلّةِ المخالفةِ لحركتِها في حالةِ الإعرابِ.

---

[١] ينظر: معونة الطالب ٦٢.

[٢] ينظر: معونة الطالب ١٠٥.

[٣] معونة الطالب ١٧٣.

[٤] معونة الطالب ٢٩٩.

الفصل الرابع

بين (معونة الطالب) و (شرح ابن الحاجب)

المبحث الأول: منهج ابن هطيل في الاختصار.

المبحث الثاني: سماتٌ اتفقا فيها.

المبحث الثالث: سماتٌ تميَّزَ بها (شرح ابن الحاجب).

المبحث الرابع: سماتٌ تميَّزَ بها كتاب (معونة الطالب).

المبحث الأول
منهج ابن هطيل في الاختصار

لمْ يُخل ابنُ هطيلٍ في (معونة الطالب) بالمادّةِ النحويَّةِ، ولم يُؤَثِّر اختصارُهُ في استيعابِ المادَّةِ النحويَّةِ الموجودَةِ في شرحِ ابنِ الحاجبِ، ورأيتُ أنَّ اختصارهُ جاء في أربعةِ أشكالٍ:

١- النَّقْل الحَرْفي

لم يُغيِّرِ ابنُ هُطيلٍ في كثيرٍ من المواضعِ في نَصِّ ابنِ الحاجبِ الموجودِ في شرحِهِ، فهو ينقلُه حَرفيًّا، وذلك في المواضعِ التي لم يُطِلْ فيها ابن الحاجب في شَرحِهِ، فجاءَ نَصُّ ابنِ الحاجب مُوجزًا، ومن الصُّعُوبَةِ إيجازُ الموجَزِ، لذا كان ابنُ هطيلٍ يلجأُ إلى نَقْلِهِ حَرفيًّا.

من ذلك ما ورَد في إعمالِ المصْدَرِ، قال ابن هطيل: "قوله: "إذا لم يكن مفعُولاً مُطْلَقًا" يعني إذا لم يكُنْ منصُوبًا بِفعْلِهِ المذكورِ معَهُ لفظًا أو تقديرًا، فإنْ كانَ منصُوبًا بفِعْلِهِ، فسيأتي تَفصِيلُه إنْ شاءَ الله تعالى"[١]. وهذا نصُّ ابن الحاجب نفسُهُ[٢].

ومن ذلك أيضًا قوله في حذفِ (أنْ) مع (عَسَى): "قوله: "وقَدْ تُحْذَفُ (أنْ)" وذلكَ تشبيهًا لهَا بـ (كادَ)، لمشابهتِها لها في بابِ المقارَبةِ، كما شُبِّهتْ (كادَ) بها في جَوازِ إدخْالِ (أنْ)" [٣]. وهذا نصُّ ابنِ الحاجبِ نفسُه[٤].

ومن ذلك أيضًا قوله في حَدِّ (المفعُول به): "قوله: "المفعُولُ بهِ: هو مَا وقعَ عليهِ فِعْلُ الفاعِلِ، نحو: (ضربتُ زيدًا)". يعني بـ (الوقوع): تَعَلُّقَهُ بما لا يُعْقلُ إلاّ بهِ، ولذلك لم يكُنِ المفعولُ بهِ إلاَّ للفِعْل المتعَدِّي، وسيتَّضحُ ذلك في باب الفِعلِ. قوله: "وقَدْ يتقَدَّمُ

---

(١) معونة الطالب ٢٠١.

(٢) شرح ابن الحاجب ٩٢.

(٣) معونة الطالب ٢٥٣.

(٤) شرح ابن الحاجب ١١٤.

على الفِعْل". وذلك لأنَّ عملَ الفِعلِ أصْلٌ، فتُصُرِّفَ في معمولِهِ بخلافِ (إنَّ) وما جَرى مَجراها"[١]. وهذا نَصُّ ابنِ الحاجبِ نفسُه[٢].

٢- النقل الجزئي الحرفي

قَدْ يتوسَّعُ ابنُ الحاجب في شرحِهِ، ثم يعمدُ إلى تلخيصه، وهذه الخلاصَة هي التي يقُومُ ابنُ هطيلٍ بِنَقْلِها، وهي جزءٌ من كلام ابن الحاجب، وهذه الخلاصَة قَدْ تكونُ علّةً من العِللِ، أو رأيًا من الآراء، أو دليلاً، ويترك ابنُ هطيل باقي كلامِ ابن الحاجبِ بما فيه من بَرَاهينَ عقليَّةٍ أو إسهابٍ.

والأمثلة على هذا النوع من النقل كثيرةٌ، منها قولهُ في (المفعُول المطلق): "ويكون للتأكيدِ والنّوعِ والعَدَدِ، نحو: (جلستُ جُلُوسًا، وجِلْسَةً، وجَلْسَةً). فالَّذي للتأكيدِ ما لا تزيدُ دلالتُهُ على دلالةِ الفِعْلِ، والذي للنَّوعِ هو أن يختَصَّ ببعضِ أنواعِ الفِعْلِ، والذي للعَدَدِ ما يُصاغُ للمرّاتِ، وذلك كما مثل. قوله: "فالأوَّلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ". وذلك لأنَّه موضُوعٌ للحقيقةِ المشتركةِ بدليل صِحَّةِ إطلاقِه على القليلِ والكثيرِ منه على اختلافِ أنواعِهِ، وإذا كان كذلك تعذَّرَ تثنيتُهُ وجمعُهُ"[٣]. هذا نصُّ ابنُ هطيل، أمّا نصُّ ابن الحاجب فهو "قوله: "ويكونُ للتأكيدِ والنوعِ والعددِ". فأمّا [الذي] للتأكيدِ فمَا لا تزيدُ دلالتُهُ على دلالةِ الفِعْل. والذي للنَّوْعِ هو أنْ يختصَّ ببعضِ أنواعِ الفِعْل، إمّا باسمٍ خاصٍّ، مثل: (رَجَعَ القهقَرى)، أو بصفةٍ مع وجُودِهِ، مثل: (ضَربًا شديدًا)، أو مع حَذفِهِ، مثل: (ضربتُ أيَّ ضَرْبٍ)، و (ضربتُ ضربَ الأميرِ)، أو بتعريفِ عهدٍ، مثل: (ضربتُ الضربَ الذي تعلمُه). والذي للعَدَدِ هو ما يُصاغُ للمراتِ، كقولك: (ضربتُ ضَرْبَةً وضربتينِ). قوله: "فالأوَّلُ لا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ". لأنَّه موضُوعٌ للحقيقةِ بدليل صحةِ إطلاقِه للقليلِ والكثيرِ منه على اختلافِ أنواعِهِ، وإذا كان كذلك تعذَّرَتْ تثنيتُه وجمعُهُ، إذ حقيقةُ التَّثنيةِ أنْ تُقْصَدَ إلى أمرينِ متميزينِ اشتركا في اسمٍ واحِدٍ، فتزيدُ علامةً في

[١] معونة الطالب ٥٨.

[٢] شرح ابن الحاجب ٢٩.

[٣] معونة الطالب ٥٣-٥٤.

أحدِهما اختصارًا، وهذا قد تعذَّرَ أنْ يكونَ مَعَهُ مِثْلُهُ، لأنَّه للحقيقةِ على اختلافِها، فيستحيلُ أنْ يَحْصُلَ مَعَهُ مِثْلُهُ"[1].

فالملاحظ هنا أنَّ ابنَ هطيلٍ نَقَلَ الفقراتِ المهمَّةَ في تفسيرِ كلام ابن الحاجب، وهو ما يتعَلَّقُ بتوضيحِ المقصودِ من عباراتِهِ في (الكافية)، وتَركَ بقيَّةَ كلامِهِ، لقَصْدِ الإيجازِ، فحذفَ في الفقرة الأولى تمثيلَهُ وحديثَهُ عن أشكالِ المفعولِ المطلقِ الخاصِّ بالنَّوعِ، لأنّ المهمَّ عند ابن هطيل ذِكرُ العامِّ، وليس التطَرُّق إلى تفصيلِ العامِّ، إلاَّ إذا كانَ التفصِيلُ ضروريًّا في فَهْمِ البابِ. وفي الفقرة الثانيةِ اكتفى بنقلِ عِلَّةِ عَدَمِ التثنيةِ والجمعِ، وترك الحَديثَ عن التثنية، لأنَّ هذا البابَ ليس بابَهَا.

ومن ذلك أيضًا قوله في (أفْعَلِ التفضيل): "قوله: "ويُستَعْملَ على أحَدِ ثلاثةِ أوْجهٍ: مُضافًا، أو بـ(مِنْ)، أو مُعَرَّفًا باللام". وذلك لأنَّ الغَرَضَ الإتيانُ به لزيادةٍ على غيرِه، فقصَدُوا إلى ذكرِ الغير ليُوفِّ ما يَقْتَضِيه معناه"[2].

هذا ما ذكرَه ابن هُطيلٍ، وأمّا نصُّ ابن الحاجبِ في شرحه فقوله: ويُستَعملُ على أحَدِ ثلاثةِ أوْجهٍ: مُضافًا، أو بـ (مِنْ)، أو معرَّفًا باللاّم". ولا يُستعملُ إلاَّ بأحَدِها، وإنَّما التزمَ فيه ذلك لأنّ الغَرضَ الإتيانُ به لزيادةٍ على غيرِهِ، فقصَدُوا إلى ذِكْرِ الغيرِ ليُوفِّ ما يقتَضيهِ معناه، وذلك لا يحصلُ إذا تجرَّدَ عن هذه الثلاثةِ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: (زيدٌ أشرفُ)، لم يُفْهَمْ مَنْ هو الذي زادَ عليهِ في الشّرفِ، وإذا قُلْتَه بـ (مِنْ) أو بالإضافة كانَ واضحًا، وإذا قُلته باللاّم كقولك: (زيدٌ الأشرفُ)، فإنّما تعريفُهُ تعريفُ العَهْدِ، وهو لا يكونُ مَعهُودًا إلاَّ على الصِّفةِ المذكورةِ، فإذا عرَّفْتَهُ بالعَهْدِ فُهِمَ المعهودُ الذي قَدْ عرف مَنْ هُم المفضَّل هُوَ عليهم، ولا يُجْمَعُ بين (مِنْ) واللاّم أو الإضافةِ، فلا يُقال: (زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرٍو)، لأنَّهم لمْ يأتوا بـ (مِنْ) إلاَّ لما ذكرناه من بيانِ المفضَّلِ عليهِ، وقد عُلِمَ أنَّ اللامَ تُفيدُ ذلك، فلمْ يكنْ للجمعِ بينهما معنًى، وأيضًا فإنَّ معنَى التعريفِ باللاَّمِ يجعلُهُ للمعهودِ، والمفَضَّل على عهدِ تفضيله عليهِ، ومعنى (مِنْ) تفضيلُهُ على مَنْ ذُكِرَ

[1] شرح ابن الحاجب ٢٧ والمواضع التي تحتها خط هي التي نَقَلَهَا ابن هطيل حرفيًّا.

[2] معونة الطالب ٢١٤.

بعدها دونَ ما سواه، فيصيرُ المعنى عند الاجتماعِ تفضيله باعتبارِ المعهودِ لا باعتبارِ المعهودِ، وذلك متناقِضٌ، وأيضًا فإنَّ (مِنْ) تُشعِرُ باحتياجهِ ونقصانِهِ، واللاَّمُ تُشعِرُ باستغنَائِهِ وكمالِهِ، فلو جُمِعَ بينهما لكانَ الجمع بَيْنَ النقيضَيْنِ"[1].

وها هُنا نلاحظ أنّ ابنَ هطيلٍ أخذَ من كلامِ ابن الحاجب فقرةً قصيرةً هي خُلاصَةُ كلامِ ابن الحاجبِ، وهي عِلَّةُ مجيء اسمِ التفضيلِ على هذه الحالات الثلاثة، وترَكَ تفصيلَهِ من تدليلٍ على هذا، وإسهابٍ في العِلَلِ.

٣-التصَرُّف في النَّقْل

فقد يَعْمَد ابنُ هطيلٍ إلى نقلِ كلامِ ابن الحاجبِ بطريقتِهِ، فيُغيِّرُ في كلامِه مع المحافظةِ على بعضِ ألفاظِهِ، ويَصِلُ إلى المعنى الذي أرادَهُ بإيجازٍ منه، وذلك عندما يجِدُ أنَّهُ قَدْ توسَّعَ في شرحِهِ وإيضاحِ عِلِلِهِ، ولا يستطيعُ أنْ ينقُلَ عباراتِهِ كامِلةً، كما لا يستطيع أنْ ينقل جزءًا منها.

والأمثلةُ على هذه الطريقة في الاختصارِ كثيرةٌ، منها قوله في حَدِّ (الإعرابِ): "قوله: "والإعرابُ ما اختَلفَ آخرهُ بِهِ". أي: هو الذي بِهِ يحصُلُ اختلافُ آخرِ المعرَبِ على أنَّهُ سَبَبٌ للاختِلافِ، لا نَفسُ الاختلافِ، كما ذَهَبَ إليه بَعضُهم. قوله: "ليدلَّ على المعاني المعتورة عليه" تَنبيهٌ على عِلَّةِ وضْعِ الإعرابِ في الأسماءِ، لأنَّ الاسمَ يدلُّ على المعاني المختلفة بصيغةٍ واحدةٍ، فلولا الإعرابُ لتخلّطتِ المعاني وأُلبِسَتْ"[2].

هذا نصُّ ابن هُطيل في هذا الموضعِ، وأمّا ابنُ الحاجبِ فله كلامٌ طويلٌ، هو قوله: "والإعرابُ ما اختَلفَ آخرُهُ بهِ". هذا أوْلى من حَدِّ الإعرابِ بـ: اختلافِ الآخرِ، فإنَّه إنْ عَنَى بـ (اختلافِ الآخرِ) ما أردناه، فهذهِ العبارةُ أسَدُّ، لإيهامِ تلكَ، وإنْ عنى غيرَهُ فهو أمرٌ لا يتحقَّقُ، إذ نحنُ نقطعُ بأنَّ المتكلِّمَ إذا قال: (جاء زيدٌ) و (ضربتُ زيدًا) و (مررتُ بزيدٍ)، أنَّه ليس في آخرِ (زيد) إلاّ ضمٌّ، أو فتحٌ، أو كسرٌ، لا أمرٌ آخر يُسمَّى اختلافًا... قوله: "ليدلَّ على المعاني المعتورة"تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء،

---

[1] شرح ابن الحاجب ٩٨.

[2] معونة الطالب ٧.

لأنَّ الأسماءَ تطرأُ عليها مَعانٍ مختلفةٌ، كالتركيبِ، فلو غيَّروا الصِّيغَ أدَّى إلى كثرتِها، ولو أبقوها مِنْ غيرِ تغييرٍ أصلاً أدَّى إلى التباسِ معانيها، فأبقوا الصِّيغة على حالِها، وغيَّرُوا أواخِرَها، فحصلَ بقاءُ الصِّيغةِ مُفردةً، وانتفَى اللَّبْسُ لما حصَلَ من التغييرِ على أواخِرها، وهو مِنْ حكمةِ كلامِ العربِ، ووضَعُوا الرفعَ للفاعليَّةِ، والنصبَ للمفعُوليّةِ، والجرَّ للإضافةِ"[1].

هاهنا نلاحظ أنَّ ابنَ الحاجب لم يُفسِّر تعريفَه للإعرابِ تفسيرًا مباشرًا، وإنّما لجأ إلى التلميحِ بأفضليَّةِ حَدِّهِ هنا، مِنْ خلالِ ذِكْرِ الرأي الآخرِ في حَدِّ الإعرابِ، وبيانِ فسَادِهِ، وأمَّا ابنُ هطيل فقَدْ رأى أنَّ هذا النَّصَّ يحتاجُ إلى إيجازٍ، ليبيِّنَ قَصْدَ ابنِ الحاجبِ بعباراتٍ موجزةٍ، فلجأ إلى تفسيرِ نصِّ الكافية بما فَهِمَهُ من شرحِهِ، وكذا الحالُ في الفقرةِ الثانيةِ.

ومن ذلك أيضًا ما ذَكَرَهُ ابنُ هطيل في حَرفَيِ الجرِّ (عَنْ) و (على)، قال: "قوله: و (على) للاستعلاء". وذلك نحو قولكَ: (جلستُ على الحائطِ). قوله: "وقَدْ يكونانِ اسمينِ بدخُولِ (مِنْ)". وذلك في نحوِ قولِهِ:

ولقدْ أراني للرِّماحِ دريئَةً   من عَنْ يميني مرَّةً وأمامِي

أي: مِنْ جانبِهَا، وقوله:

غَدَتْ مِنْ عليْهِ بعدما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

أي: مِن فَوْقِهِ، لِمَا ثَبَتَ مِنْ أنّ حروفَ الجرّ لا تدخُلُ إلاَّ على الاسم"[2].

أمّا قولُ ابن الحاجبِ في الشرحِ فهو: قوله: " و (على) للاستعلاء". نحو: (جلستُ على الحائطِ)، لاستعلائك إيَّاه. [قوله] "وقد يكونانِ اسمينِ بدخولِ (مِنْ)". نحو: (جلستُ مِنْ عن يمين زيدٍ)، فيجبُ أنْ يُتأوَّلَ بمعنى: جانب، كقوله:

غَدَتْ مِنْ عليْهِ بعدما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

[1] شرح ابن الحاجب ٩.

[2] معونة الطالب ٢٧٢.

فيجب أن يُتأوّلَ بمعنى: فوق، لما ثَبَتَ مِنْ أنَّ حروفَ الجرِّ مختصَّةٌ بالنوعِ الذي اختصَّ بمعنى الاسميَّةِ"[١].

٤- النَّقلُ الحرفيُّ والتَّصرّفُ

وفي ذلكَ ينقلُ ابنُ هطيلٍ جزءًا من النصِّ حرفيًّا، ثم يتصرَّفُ في بقيّةِ كلامِ ابنِ الحاجبِ، بوضعِ مُلخَّصٍ لبقيَّةِ الكلامِ، وهذا الملخَّصُ مِنْ مقتضياتِ الإيجازِ، وذلكَ مثالُ قولهِ في (الإسناد): "قوله: "ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ في اسمين أو في فِعلٍ واسمٍ". وذلك لأنّ الإسنادَ لابُدَّ أنْ يكونَ بين شَيئَيْنِ، ووضع الاسمُ ليُسند، ويُسند إليه، ووضع الفِعلُ ليُسند، ولا يُسند إليه، وَوُضِعَ الحرفُ لمعنًى في غيرِهِ لا ليُسنَدَ ولا ليُسنَد إليه، فلذلكَ لم يتأتَّ مِنْ فِعليْنِ، ولا مِنْ حَرفَينِ، ولا مِن فِعْلٍ وحَرْفٍ"[٢].

وأمّا قولُ ابن الحاجبِ في (الإسناد) فهُو: "قوله: "ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ في اسمينِ، أو في فِعلٍ واسمٍ". لأنّ الاسمَ وضع ليُسنَدَ ويسندَ إليهِ، ووُضعَ الفعلُ ليُسنَدَ إليه غيرُه، ووضعَ الحرفُ لمعنًى في غيره لا ليُسندَ ولا ليسندَ إليه غيرهُ، والتركيبُ العقلي لا يزيدُ على ستّة: اسمٌ واسمٌ، واسمٌ وفِعْلٌ، واسمٌ وحرفٌ، وفِعْلٌ وفِعْلٌ، وفِعْلٌ وحرفٌ، وحَرْفٌ وحَرْفٌ، فأربعةٌ منها لا يتأتَّى أنْ تكونَ كلامًا فلم يبقَ إلاَّ اثنانِ: اسمانِ، واسمٌ وفِعْلٌ، فأمَّا (الاسمُ والحرفُ) فلا يستقيمُ مِنهُما كلامٌ أصلاً، إمّا لعَدَمِ المسْنَدِ إليه، لكونِ الحرفِ غير صالحٍ لأحَدِهما، و (الفِعْلُ والفِعْلُ) لا يستقيمُ منهما كلامٌ لعَدمِ ما يَصلُحُ أنْ يكونَ مُسندًا إليه، إذ كلُّ واحدٍ منهما لا يصلُحُ لذلكَ، و (الفِعْلُ والحرفُ) أبْعَدُ، وإذا بطَلَتِ الأربَعةُ لم يبقَ إلاّ قِسمانِ، فثبَتَ صِحَّةُ قوله: "ولا يتأتّى إلاَّ في فِعْلٍ واسمٍ"[٣].

نلاحِظُ هُنا أنَّ ابنَ هطيلٍ نقَلَ جُزءًا من كلامِ ابنِ الحاجبِ، أمّا الجُزءُ الثاني من كلامِه فهو تفصيلٌ وتقسيمٌ عقليٌّ للجُملةِ، وتعليلٌ لعَدمِ مجيءِ الإسنادِ في بقيَّةِ الأقسامِ، وهو كلامٌ طويلٌ، ومقتضَى الإيجاز أنْ يُتصرَّفَ في هذا الجزءِ، وهو ما قامَ بهِ ابنُ هُطَيل.

المبحث الثاني
سماتٌ اتفقا فيها

---

[١] شرح ابن الحاجب ١٢١- ١٢٢.

[٢] معونة الطالب ٤.

[٣] شرح ابن الحاجب ١.

لما كان كتاب (معونة الطالب) ذا صِلَة وثيقةٍ بـ (شرح ابن الحاجب)، لذا فقد اتفقَ معه، في منهجه، في عددٍ من السماتِ، هي:

١- طريقة الترتيب والتبويب

لقد تحددتْ طريقةُ الترتيب والتبويب في كُلٍّ مِنْ (شرح ابن الحاجب) و (معونة الطالب) بالطريقةِ التي سلكها ابنُ الحاجبِ في (الكافيةِ)، فالأوّلُ شرحٌ على الكافية، والآخرُ مُنتزَعٌ من هذا الشرح في أكثرِ مادَّتِهِ، لذا لم يأتِ أيٌّ منهُمَا بترتبٍ جديدٍ للأبوابِ والموضوعاتِ النحويّةِ التي وردتْ في الكتابينِ.

وقد قُسِّمَ كلٌّ من (شرح ابن الحاجب) و (معونة الطالب) على قِسمَيْنِ رئيسين، هما: المعرَبُ والمبنيُّ، وتندَرِجُ تحتَ هذين القسمينِ ثلاثةُ أقسام هي: الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ، وهذه هي أقسامُ (الكافية) نفسُها، التي سار ابنُ الحاجبِ في تقسيمِها مسترشِدًا بمنهجِ الزّمخشري في مُفَصَّلِهِ.

٢- طريقة نقل المتن

تتباينُ طرقُ النحويينَ في تعامُلِهم مع المختصرات النحويَّة عند شرحِهِم لها، فمنْهُمْ مَنْ يقُومُ بنَقلِ نصٍّ طويلٍ من المختصَرِ، ويكونُ النصُّ المنقولُ تامَّ المعنى، كأنْ ينقلُ بحثَ (التمييز) كامِلاً، ثُمَّ يشرحُ النَّصَّ ويوضّحهُ، وأثناء الشرح يُقسِّمُ النَّصَّ الذي نقلَهُ حسبَ الأحكامِ النحويَّةِ التي يتضمَّنُها النَّصُّ المشروح، وهذا حال من يفصله بين شرحه، وبين النص المشروح، كـ (عبد القاهر الجرجاني) في (المقتصد في شرح الإيضاح)، و (الرَّضي) في شرحه على الكافية.

ومنهم مَنْ لا يَفصِلُ بين النَّصِّ وشرحِهِ، فيختَفي النَّصُّ في ثنايا الشرح، لامتزاجِه بهِ، وهذا حال (السّليلي) في كتابه (شفاء العليل في إيضاح التسهيل)، والجامي في كتابه (الفوائد الضيائيَّة)، والدماميني في كتابه (المنهل الصافي في شرح الوافي).

ومنهم من يُوردُ النَّصّ الذي يُريدُ التَّعليقَ عليهِ مسبوقًا بكلمة (قوله)، ويكونُ النَّصُّ غالِبًا قصيرًا، وهذه هي الطريقة التي سار عليها ابنُ الحاجب في شرحه للكافية، ثُمَّ تابعه ابنُ هطيل في ذلك، في كُتُبِهِ كلّها، وكان في (معونة الطالب) أكثرَ مُتابعةً وتجزيئًا

لعباراتِ (الكافية) من ابن الحاجب في شرحِه لها. ولنأخذ قولهم في (المرفوعات) مثالاً يوضّحُ ذلك:

أوّلاً: نصُّ (الكافية).

"المرفوعاتُ: هو ما اشتملَ على عَلَمِ الفاعليَّةِ، فمنه (الفاعل): وهو ما أُسنِدَ إليه الفِعْلُ أو شبهُهُ، وقُدِّم عليهِ على جهةِ قيامِهِ به، مثل: (قام زيدٌ) و (زيدٌ قائمٌ أبوه) والأصلُ أنْ يليَ فِعلَه، فلذلك جاز (ضربَ زيدٌ غلامَهُ)، وامتنَعَ (ضربَ غلامُه زيدًا)"[1].

ثانيًا: نصُّ (شرح ابن الحاجب).

قوله: "المرفوعاتُ: وهو ما اشتملَ على عَلَمِ الفاعِليَّةِ، فمنه (الفاعل): وهو ما أُسنِدَ إليهِ الفعلُ أو شبهُهُ، وقدِّمَ عليهِ على جهةِ قيامِهِ بهِ". قوله: "ما أُسنِدَ إليه الفعلُ أو شبهُهُ" ليدخُلَ فيه نحو: (زيد قائمٌ أبوه)، فإنَّه فاعِلٌ، لأنَّه أُسنِدَ إليهِ ما أشبه الفِعْلَ. قوله: "وقُدِّمَ عليهِ". ليخرجَ عنه نحو قولك: (زيدٌ قام)... قوله: "على جهةِ قيامِهِ بهِ" احترازٌ من مفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعِله، نحو قولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، فإنّه أُسنِدَ الفِعلُ إليه، وقُدِّمَ عليه، فلو لَمْ يحترز منه لدخَلَ في الحدِّ، وليس هو بفاعِلٍ... قوله: "والأصلُ أنْ يليَ فِعْلَه" لأنّه أحَدُ جزءِي الجُملةِ، وما عداها فضلةٌ، قَدْ وَجَبَ تقديمُ الفِعل، فوجَبَ أنْ يكونَ الأصلُ أنْ يليَ فِعْلَهُ، لأنَّه المحتاجُ إليهِ والمحتاجُ إليه أولى بالتقديمِ من غيرِه..."[2].

ثالثًا: نص (معونة الطالب).

قوله: "المرفوعاتُ: هو ما اشتملَ على عَلَمِ الفاعليّةِ". أي: على الرفعِ، وإنّما عَدَلَ عنه لئلا يوهِمَ تعريفُ الشيء بما هو مثلُهُ في المعرفةِ والجهالةِ. قوله: "فمنه (الفاعل)" إنّما بدأ بهِ لأنَّ الرَّفعَ في الأصلِ للفاعِلِ، وما عداه فمحْمُولٌ عليه. قوله: "وهو ما أُسنِدَ الفِعْلُ أو شبهُه إليه، وقُدِّم عليه من جهةِ قيامهِ بهِ، مثل: (قام زيدٌ) و

---

[1] الكافية ٦٨.

[2] شرح ابن الحاجب ١٩.

(زيدٌ قامَ أبوهُ)". قوله: "ما أُسنِدَ الفِعْلُ أو شبهُهُ" يعُمُّ، وإنّما زادَ "أو شبهُهُ" ليدخُلَ فيه نحو: (زيدٌ قائمٌ أبوه). وقوله: "وقُدِّمَ عليه" ليخرُج عنه نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فإنّه يُوهِمُ أنّ زيدًا فاعِلٌ، وليس بهِ. وقوله: "على جهة قيامِهِ بهِ" احترازٌ من مفعولِ ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ، نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)، فإنَّه عنده ليس بفاعِلٍ. قوله: "والأصلُ أنْ يليَ فِعْلَهُ". وذلك لأنَّه أحَدُ جزءي الجملة معَهُ، وما عداهما فَضلَةٌ، وقَدْ وجَبَ تقديمُ الفعلِ، فوجبَ أنْ يكونَ الأصلُ أنْ يليَ فِعْلَهُ، لأنَّه المحتاج اليه، والمحتاجُ إليهِ أولى بالتقديمِ"[1].

نلاحظ في النصوصِ السابقة أنَّ كلاًّ من ابن الحاجب في شرحه، وابن هطيل في (معونة الطالب)، كان يجْتَزِئ عبارةً قصيرةً، من نصِّ (الكافية)، ثم يشْرَعُ في التعليقِ عليها، إلاَّ أنَّ ابن هطيل قَدْ أفرَدَ بالتعليقِ كُلاًّ من حَدِّ المرفوعات، وقوله: "فمنه: (الفاعل)"، لذا أوردَ كلَّ واحدٍ منهما مجزُوءًا، أمّا ابنُ الحاجب قد ذكرهما من دون تجزيءٍ أو تعليقٍ.

٣- الاهتمام بالعِلَّة النحويَّة

يتميَّزُ ابنُ الحاجبِ في كُتبهِ بكثرةِ العِلَلِ، وبناءِ هذهِ العِلَلِ على المنطِقِ، ولعلَّ هذا مَا دفعَ كثيرًا من العلماءِ إلى الإقبالِ على كُتُبِهِ، ومن تلك الكتب التي اهتمَّتْ بالعِلَّةِ النحويَّةِ (شرحُهُ على الكافية)، إذ توسَّع في الحديثِ عن العِلَّةِ النحويَّةِ في هذا الكتابِ، وظهرَ البناءُ المنطقِيُّ العقليُّ واضحًا في هذهِ العِلَلِ.

ومن العلماء الذين اهتموا بكتبِ ابن الحاجب، وتأثروا بها كثيرًا ابنُ هطيل، وقد ظهرَ هذا جليًّا في كتبه كلِّها، لاسيما (معونة الطالب) الذي يعطي للقارئ دلالةً واضحةً على إعجابِ ابن هطيل بابنِ الحاجبِ، إذ أقدمَ على اختصارِ شرحهِ على الكافية، وضمَّنَ مختصرَهُ عِللاً كثيرةً استقاهَا مِنْ ذلك الشرح، وعِللاً أخرى ليستْ منه، وكانَ ابنُ هُطيلٍ في كثيرٍ من المواضعِ يكتفي بذكر العلَّة التي تتصِلُ بموضعِ التعليقِ، ويَدَعُ ما سواها من كلام ابن الحاجب واستطراداتِهِ. ولنأخذ قولهما في باب (غير المنصرف) مثالاً على ذلك.

---

[1] معونة الطالب ٣٢- ٣٣.

أولاً: نصُّ (شرح بن الحاجب).

قوله: "التركيبُ شرطُهُ العلمِيَّةُ، وأنْ لا يكونَ بإضافَةٍ ولا إسنادٍ" احترزَ بقولهِ: "وأنْ لا يكونَ باضافةٍ" من مثلِ (غُلام زيدٍ)، لأنَّ الإضافةَ تُدخِلُ الممْتنعَ من الصَّرْفِ في حُكْمِ المنصرفِ، فلا أثَر لمانعٍ معها، على ما سيأتي. قوله: "ولا إسناد" احترازٌ من مثل (تأبط شرًّا)، لأنّه لا يستقيم فيه إعراب، ومنع الصرف فرع الإعراب ، فاذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك. قوله: الألفُ والنون إنْ كانا في اسمٍ، فشرطُهُ العلَمِيَّةُ، كـ (عمران)، أو صفةٍ... إلى آخرهِ". وإنّما اشتُرِطَتِ العلميَّةُ فيما لهُ الألفُ والنُّونُ إذا كانَ اسمًا، لأنَّه يُقويِّ شبَهَهُمَا بألفَي التَّأنيثِ، ألا ترى أنَّك إذا قدَّرتَ (ندمانَ) علَمًا، وجدتَ الألفَ والنّونَ مشابِهَةً لألفي التأنيثِ، من حيثُ امتناعُ دخولِ تاءِ التأنيثِ عليها، كامتناعِ دخولها على الألفِ، فلا تقولُ في العَلَمِ: (نَدْمَانة)، كما لا تقولُ في (سكرى): (سكرانة)، ولولا العَلمِيَّةُ لقُلتَ: (ندمانة)، فَقَدْ ظهَرَ لكَ أنَّ الألفَ والنُّونَ في الأسماءِ، لا تكونُ مُشْبِهَةً لألفِ التأنيثِ إلاّ باعتبارِ العلَميَّةِ"(١).

ثانيًا: نصُّ (معونة الطالب).

"قوله: "التركيبُ: شرطُهُ العلمِيَّةُ". وذلك لأنّه إذا لم يَكُنْ علَمًا كانَ تركيبُهُ معرَّضًا للزَّوالِ. قوله: "وألاّ يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ". احترازٌ من نحوِ (عبد الله) و (تأبَّط شرًّا). أمّا الأوّل: فلأنَّ الإضافةَ تُدخِلُ الممتنعَ من الصّرفِ في حُكمِ المنصرفِ. وأمّا الثاني: فلأنَّه لا يستقيمُ فيه إعرابٌ، ومنْعُ الصرفِ فَرعُ الإعراب. قوله: "مِثْلُ: (بعلبَكَّ)". تمثيلٌ للمعْتَبر في منع الصَّرفِ. قوله: "الألفُ والنونُ: إنْ كان اسمًا فشرطُهُ العلمِيَّةُ، كـ (عِمرَانَ)، وذلك لأنَّهُ يُقوِّي شبَهَهُما بألفي التأنيثِ، من حيثُ أنّه إذا كانَ علمًا لم تلحقهما التَّاءُ، كما لا تَلحقُ الألِفَيْنِ"(٢).

ومِنْ خلالِ هذينِ النَّصَّيْنِ نُلاحِظُ ما يأتي:

(١) شرح ابن الحاجب ١٧.

(٢) معونة الطالب ٢٥.

أ- أنَّ كُلاًّ من ابنِ الحاجب وابن هطيل اكتفى ببيان العِلَّة النحويَّة في اشتراط ألاَّ يكونَ تركيبُ العَلَمِ المركَّبِ تركيبَ إضافةٍ ولا تركيب إسنادٍ، ليُمْنَعَ من الصَّرْفِ، وأيضًا في اشتراطِ العلمِيَّةِ في الاسمِ الذي لحقَتْهُ ألفٌ ونونٌ زائدتانِ.

ب- أنَّ ابنَ هطيل ذكرَ عِلَّةَ اشتراطِ العلميَّةِ في الاسمِ المركَّبِ، ولم يذكُرها ابن الحاجب.

ت- أنَّ ابن هطيل أخذ من كلام ابنِ الحاجب في اشتراط العلميّة، في الاسم الذي لحقته ألفٌ ونونٌ زائدتانِ، العِلَّةَ النحويَّةَ بنصِّها ثُمَّ تركَ ما بعدها من كلامِ ابن الحاجبِ، وأتى بمعناه مختصرًا مفيدًا.

ولنأخذ مثالاً آخر عند ابن الحاجب لنرى مدى تأثُّرِه بالمنطقِ في عِلَلِهِ، وذلك في (المجرورات): "قوله: "ولا يُضاف موصوف إلى صفتِهِ، ولا صفةٌ إلى موصوفِها" لتعذُّرِ ذلك لفظًا ومعنًى، أمّا الأوَّلُ فلو ذَهبتَ تُضيفُ الموصوفَ إلى صفتِهِ، لكُنْتَ مُعرِّفًا للشيءِ بغيرِ ما لم تقصدْ بهِ الذّات، ألاَ ترى أنَّك إذا قُلتَ: (مررتُ بزيدٍ العالمِ)، فالمقصودُ بالذّاتِ إنّما هو (زيدٌ)، و (العالم) لم يجئ إلاَّ لغَرَضِ الحُكمِ عليه بالعِلْمِ، وأيضًا فإنَّ كونه صفةً يقتضي له حُكمُ التبعيَّةِ، وكونُه مُضافًا إليه يقتَضي له حُكم المقصود بالنسبةِ عليهِ، فكيفَ يكونُ الشيءُ تبعًا غير تبعٍ من جهةٍ واحدةٍ، وأيضًا فإنَّ الصّفةَ تقتَضِي بأنْ تكونَ بإعرابِ الموصوفِ، وكونه مضافًا إليه يقتضِي بأن يكونَ مخفوضًا بالإضافةِ، فيُؤدِّي إلى أنْ يكونَ الشيءُ مخفوضًا مرفُوعًا وهو باطِلٌ. وأمّا امتناعُ إضافةِ الصِّفةِ إلى موصُوفها فالكلامُ فيه كالكلام في الأوّلِ، وزيادةٌ وهي أنّه يؤدِّي إلى تقديمِ التَّابعِ وتأخيرِ المتبوعِ، وهو عَكْسُ حقيقتِها، ولذلك امتَنَعَ تقديمُ الصِّفةِ على الموصُوفِ"[1].

نلاحظ في هذا النصِّ أنّ الأدلَّةَ التي اعتمدَ عليها ابنُ الحاجب هي أدلَّةٌ عقليّةٌ منطِقِيَّةٌ، وليس في النَّصِّ ما يَستنِدُ إليه من قياسٍ أو سَمَاعٍ، أو علةٍ نحويّةٍ معروفةٍ، وإنْ كانَ في نهاية تفسيرِه المنطِقِيِّ وصلَ إلى علَّةِ التَّضَادِ، وهي علَّةٌ نحويَّةٌ معروفةٌ، فالجمعُ بينَ المخفوضِ والمرفوعِ في آنٍ واحدٍ ليس من الأمورِ التي تُعْقَلُ، فهو جَمْعٌ بينَ نقِيضَينِ، وهذا

[1] شرح ابن الحاجب ٥٣ ما تحته خطٌّ هو ما نقله ابن هطيل في (معونة الطالب) ١١٦.

الجمعُ مرفُوضٌ في المنطقِ العقليّ، وكذلك الحالُ في النتيجةِ التي وصلَ اليها في العِلَّةِ الأولى، وهو قوله: "كيفَ يكونُ الشيءُ تبعًا غير تَبَعٍ من جهةٍ أخرى".

وأمّا ابنُ هطيل في (معونة الطالب)، فيما يخُصُّ هذا الموضعَ، فقد انتزعَ من شرحِ ابن الحاجب العِلَّة النحويَّةَ فقط[1]، وهي الخُلاصةُ المفيدَةُ في كلامِ ابن الحاجب هنا، وتركَ ما عداها من تحليلٍ منطِقيٍّ عقليٍّ أو إطالةٍ في الشرحِ، طلبًا للإيجازِ.

٤- الاهتمام بالحدودِ

لقدِ اهتمَّ ابن الحاجب في (الكافية) بوضعِ الحدودِ للمباحثِ الرئيسةِ والفرعيَّةِ، وفي شرحه للكافية اهتَمَّ بمناقشةِ ألفاظ الحدودِ التي وردت في (الكافية) وتحليلها، ليُبَيِّنَ أنَّ كلَّ حَدٍّ منها جامِعٌ يضُمُّ تحتَه جميعَ المحدودِ، ومانِعٌ حتَّى لا يدخُلَ في الحدِّ ما ليس منه.

وفي (معونة الطالب) نجدُ ابنَ هُطيلٍ مهتمًّا بالحُدودِ، كابن الحاجب في شرحه، وأحيانًا يكونُ أكثرَ اهتمامًا منه، في تتبُّعِه لجميعِ ألفاظِ الحدِّ، وتحليلها، مع التزام الإيجاز في ذلك. ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

قال ابن الحاجب في حَدِّ (الحال): قوله: "الحالُ: ما يُبَيِّنُ هَيْأة الفاعل أو المفعول لفظًا أو معنًى". قوله:" الفاعل أو المفعول" احتراز من الصفة، لأنَّها تبين هيأةً، لا باعتبارِ كونِهَا فاعِلاً ولا مفعولاً، لكن باعتبارِ الذَّاتِ، وهذه باعتبارِ نسبَةِ الفِعْلِ إليهِ فاعِلاً له أو مفعُولاً، فيُقيَّدُ الفِعْلُ المذكور بها... قوله: "لفظًا أو معنًى" احترازٌ من أنْ يُتوهَّمَ أنَّ الفاعِليَّةَ والمفعوليَّة في اللفظِ خاصَّةً"[2].

أمّا ابنُ هطيل في تحليله لحدِّ (الحال) فقد قال: قوله: "ما يُبيِّنُ هيأةَ" احترازٌ من التمييز.وقوله: "الفاعل أو المفعول" احترازٌ من الصِّفةِ، لأنَّها تُبيِّنُ الهيأةَ، ولا تختصُّ بهما. وقوله: "لفظًا أو معنًى" احترازٌ من أنْ يُتوهَّمَ أنَّ الفَاعِليَّةَ والمفعوليَّةَ في اللّفظِ خاصَّةً"[3].

---

[1] وهو ما وُضع تحته خطٌّ هنا.

[2] شرح ابن الحاجب ٣٩.

[3] معونة الطالب ٨٦.

الملاحظ في هذين النَّصينِ أنّ ابنَ الحاجب وابنَ هطيلٍ قد اتبعا طريقةً موحَّدةً في تحليل الحدِّ، وبيانِ احترازاتِه، غير أنَّ ابنَ هُطيل كانَ أكثرَ تحليلاً لحَدِّ الحال، فبيَّن احترازَ الشيخِ من قوله: "ما يبيِّنُ هيأة". وبإيجازٍ شديدٍ، إذ اكتفى بقوله: "احترازٌ من التمييز"، والشيخ نفسُهُ لم يتطرَّق إلى ذلك في شرحه.

أحيانًا قد يتركُ ابنُ الحاجب تحليلَ الحدِّ وبيانَ احترازاتِه، ويتَّجِهُ إلى بيانِ سببِ إيرادِه للحدِّ في صُورتِه التّامَّةِ، كما حصَلَ في حدِّ (المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس) إذ قال: "هو المسندُ إليه بعدَ دخولها يليها نكرةً مضافًا أو مشبَّهًا به"[(١)]. فقال مُعقِّبًا على هذا الحدِّ: "لما كانت ترجَمةُ هذا الفَصلِ بقولهم (المنصوب)، وجبَ أنْ يُحَدَّ بما يكونُ معه منصُوبًا، فلذلكَ ذكرْتُ هذه الشرائطَ، فلو ترجم بـ (اسم لا)، لاستغنى بأنْ يُقال: هو المسندُ إليه بعدَ دخولها منصُوبًا، وسنُبَيِّنُ فائدةَ اشتراطِ كلِّ واحِدٍ من هذه القيودِ، مثلُ: (لا غلامَ رَجُلٍ)، و (لا عشرين درهمًا لك)" [(٢)].

أمّا ابنُ هطيلٍ فيَبْقَى على طريقَتِهِ في تحليلِ الحدِّ، وبيان احترازاتِهِ، ولا يلتَفِتُ إلى كلام ابن الحاجب حينما يَحيدُ عن ذلك، فقد قال بعد إيرادِهِ لحدِّ (المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس): "قوله: "المسنَدُ إليه" يَعُمُّ. وقوله: "بعد دُخُولِها" يُخرِجُ عنه ما ليسَ كذلك. قوله: "يليها" احترازٌ مِنْ أنْ يقعَ بينهما فاصِلٌ. وقوله: "نكرةً" احترازٌ من المعرفةِ. قوله: "مُضافًا أو مُشْبَّهًا به" احترازٌ من المفرَدِ"[(٣)].

وكذلك الحال عند ذكرهما حدّ (الحرفِ)[(٤)].

٥- قِلَّةُ الشَّواهِد

---

(١) الكافية ١١٥.

(٢) شرح ابن الحاجب ٤٨.

(٣) معونة الطالب ١٠٥.

(٤) ينظر: شرح ابن الحاجب ١١٨، ومعونة الطالب ٢٦٤.

لقد اعتمدَ ابنُ الحاجبِ في شرحه للكافيةِ على المنطقِ كثيرًا، فاهتمَّ بتحليل الحُدودِ، وبيان ما يتَّصلُ بها من أحكامٍ، وما قد يُثار حولَها مِن اعتراضاتٍ، كما اهتمَّ أيضًا بالعللِ قياسيَّةً كانت أو عقليَّةً.

أمّا اعتمادُه على الأدلَّةِ النَّقليَّةِ، من آياتٍ كريمةٍ، أو قراءاتٍ قُرآنية، أو أشعارِ الفصحاءِ، أو أقوالِ العربِ وأمثالِهم، فقد كان قليلاً، مُوازنةً باعتمادِهِ على العِلَلِ والقياس.

وإذا كانَ هذا هو حال الشرحِ، فإنَّ المختصرَ (معونة الطالب) لا يكونُ أفضلَ حالٍ منه في هذا الجانبِ، ولا يعني هذا أنَّ ابنَ هطيل كان مُعتمدًا في شواهده على (شرح ابن الحاجب)، بل إنَّه ضمَّن كتابه آياتٍ، وأشعارًا كثيرةً إلى جانبِ ما أخذَهُ مِنْ (شرحِ ابنِ الحاجب).

وفيما يأتي إحصاءٌ للشواهدِ الواردةِ في كُلٍّ من (الكافية)، و (شرح ابن الحاجب) و (معونة الطالب).

الشواهد	في (الكافية)	في (شرح ابن الحاجب)	في (معونة الطالب)
الآيات الكريمة	٢٢ آية	٩٥ آية	٦٤ آية
القراءات القرآنية	٥ قراءات	٢٥ قراءة	١٦ قراءة
الأشعار والأرجاز	١٢ شاهدًا	٦٥ شاهدًا	٦٣ شاهدًا
الأمثال	٤ أمثال	٣ أمثال	٢ (مثلان)
الأقوال	٤ أقوال	١٥ قولاً	١٢ قولاً

وقد سبقَت الإشارة إلى أنَّ ابنَ هطيل لم يكنْ مُقتصرًا في شواهده على (شرح ابن الحاجب) بل أخَذ منه بعضًا، وزاد من غيرِهِ بعضًا، فقد أخذ منه (٢٧) آية فقط، و (٤) قراءات قرآنية، و (٢٢) شاهدًا شعريًّا ورجزًا، أمّا الأقوالُ والأمثالُ فهي جميعُها من (شرح ابن الحاجب).

وقد سبقَ الحديث عن الشواهد في (معونة الطالب)[1].

(1) ينظر: الفصل (الثالث) من هذه الدراسة.

المبحث الثالث

سماتٌ تميَّزَ بها شرحُ ابن الحاجب

لقد تميَّزَ ابنُ الحاجب في (شرحه على الكافية) بسماتٍ لا نجِدُها عند ابن هطيلٍ في (معونة الطالب)، وأهمُّ هذه السمات ما يأتي:

١- المناقشة الجَدليَّة

من سمات هذا الشرح أنّ ابن الحاجب كان يميلُ فيه إلى المناقشةِ الجدَليَّةِ، أثناء عرضِهِ وتحليلِه للمادةِ النحويَّةِ، وذلك من خلالِ إثارَةِ بعضِ التساؤلاتِ، أو الاعتراضاتِ التي قد توجَّهُ إلى ما يذكرُهُ من حُدودٍ أو أحكامٍ نحويّةٍ، ثُمَّ الإجابةِ عليها مُعتمدًا على المنطقِ غالبًا، وقد يُطيلُ ابنُ الحاجبِ في هذه المناقشات أحيانًا. من ذلك في حَدِّ (التمييز)، بعد أنْ ذكَرَ الحدَّ وحلَّلهُ، قال: "فإنْ قيل قولنا: (رجع القهقَرى)، ومثلُه من المصادرِ، يَرفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ، لأنّ (القهقَرى) نوعٌ لم يكُن مفهومًا من قولك: (رجَعَ) في أصل وضعِهِ، كما أنْ (الدِّرهم) لم يكن مفهُومًا من قولك: (عشرون)، فقد دخَلَ في الحدِّ ما ليسَ منه.

والجوابُ أنّ (القَهقَرى) مِثلُ (راكبًا) في قولك: (جَاءني زيدٌ راكبًا)، لأنّه بيانٌ لهيأتِهِ، وقد خرجَ ذلك بقوله: "عَنْ ذاتٍ""[١].

وقد يُجيبُ ابنُ الحاجب على مثلِ تلك الاعتراضات معتمدًا على الأدلَّةِ المنطقيَّةِ، من ذلك عند حدِّه (الاسم) بقوله: "ما دلَّ على معنًى في نفسه غير مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثة"[٢]، فقد أثار على هذا الحدِّ اعتراضاتٍ، ثمَّ أجابَ عليها بالأدلَّةِ المنطقيَّةِ، وقد أطالَ في ذلك. ولنأخذ إثارتَه لاعتراضٍ واحدٍ في ذلك، وهو يمكن أنْ يقالَ: إنَّ الفعلَ المضارع داخِلٌ في حدِّ الاسم، وهو ليسَ منه، فقال: "وقد أُورِدَ على هذا الحدِّ الفِعلُ المضارِعُ، من نحو (يقوم) و (يقْعُدُ)، فإنَّهُ يدلُّ على معنى في نفسِهِ غيرَ مقترنٍ بأحدِ

---

[١] شرح ابن الحاجب ٤٢.

[٢] الكافية ٥٩.

الأزمنـةِ الثلاثـةِ معيَّنًـا، لكـونِ وضـعِهِ مشـتركًا فيهمـا علـى المـذهبِ الصـحيحِ، وإذا كـانَ (الغبـوقُ) و (الصَّبُوحُ) داخِـلاً في الحـدِّ، لكونِـهِ لا يختصُّ بأحـدِ الأزمنـةِ الثّلاثـةِ مُعيَّنًـا، فكذلك ينبغي أنْ يدخُلَ هذا في الحدِّ، لكونِهِ لا يدلُّ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ مُعيّنًا، وإذا دخَلَ في الحدِّ بطلَ كونُه حدًّا، لدخولِ ما ليس من المحدُودِ فيهِ.

والجوابُ على ذلك بعد تسليمِ كونِهِ مشتركًا أنّه مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ على التحقيقِ باعتبار الوضعِ، فإنّ الواضعَ لم يضعِ الفِعلَ المضارعَ إلاَّ دالاًّ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثـةِ أبدًا، واللبسُ إنّما حصَلَ عند السامعِ، لكـونِ اللفظِ يُطلَقُ على أحدِهما تـارةً، وعلى الآخرِ أُخرى، لا لأنّه غيرُ موضوعٍ لأحدهما، بخلافِ (الغبوقِ) و (الصبوحِ)، فإنَّه لم يوضَع قط دالاًّ على أحدِ الأزمنةِ، لا بظهورٍ ولا باشتراكٍ، فثبتَ أنّه ليسَ في الدّلالةِ علـى أحـدِ الأزمنـةِ، كدلالـةِ (يقـومُ) و (يقعـدُ)، فوجَـبَ دخـولُ بـاب (الغبـوق) و (الصبوح)، وخروجُ باب المضارع"[1].

فهاهُنا نلاحظُ الدّليلَ العقليَّ المنطِقيَّ في رد ابن الحاجبِ على هذا الاعتراضِ، إذ لا يُعقلُ أنّ المضارعَ في أصلِ وضعِهِ لم يجئ دالاًّ على معنًى في نفسه، غير مُقتَرِنٍ بزمنٍ مُعيَّنٍ من الحالِ أو الاستقبالِ، بخلافِ (الصبوح) و (الغبوق) فهُما لم يوضَعا دالَّينِ على زمنٍ من الأزمنة الثلاثةِ، لأنّ الصبوحَ يدُلُّ على شربٍ في أوَّلِ النهار، والغبوقَ يدلُّ على شرب في آخرِهِ.

٢- الإطالة والإيجازُ

يُلاحظُ من يقرأ شرحَ ابن الحاجب هذا، أنّه لا يسيرُ على منهجٍ واضحٍ في إطالةِ الشرح أو الإيجاز، فهو تارةً يُسهِبُ ويتوسَّعُ في الشرحِ، وتارةً يكتفي بالتعليقِ الموجَزِ، أو التمثيلِ، وقد يُهْمِلُ التعليقَ أحيانًا، لذا فهو يتميَّزُ بجمعه بين الإطالةِ والإيجازِ.

وقد تنوَّعت مظاهر الإطالةِ في شرح ابن الحاجب، أبرزُها ما يأتي:

أ- المناقشة الجدليّة، التي تحدثنا عنها سابقًا.

ب- الإطالة في بيانِ أفضليَّةِ ما يذكرُهُ من حدودٍ أو أحكامٍ.

---

[1] شرح ابن الحاجب ٧.

ويظهرُ هذا جليًّا في موضوعِ (المعرَب)، إذ حدَّه بقوله: "المعربُ: المركَّبُ الذي لم يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ"[١]. فبعدَ أنْ ذكرَ هذا الحدَّ، وحلَّلهُ، لبيان أنّه جامِعٌ مانِعٌ، استطرَدَ في بيانِ أفضليَّةِ هذا الحدِّ على غيرِه، فقال: "وهذا أوْلى مِنْ حدِّ (المعرَب) بأنَّهُ: الذي يختلِفُ باختلافِ العامِلِ، فإنَّه وإنْ كانَ كذلك إلاّ أنّه حَدُّ الشيءِ بما هو أكثرُ التباسًا مِنهُ، وذلك أنّ الغرضَ من تعريفِ (المعْرَبِ)، ليُعْرَفَ كونُه يختلفُ آخرُهُ، فلا يليقُ أنْ يحدَّ بالشيءِ الذي الغرضُ من معرفتِهِ معرفتُهُ، وما هو إلاّ كمَنْ يحدُّ الفاعِلَ بأنَّهُ المرفوعُ بالفِعلِ، فإنَّ الغَرَضَ من حدِّ الفاعلِ أنْ يُعرفَ ليُرفَعَ، فلا يليقُ حدُّه بالرّفعِ"[٢].

ومثلُهُ عند بيانهِ أنّ المنادَى المفردَ المعرفَةَ يُبنَى على ما يُرفَعُ بهِ، إذ استطردَ في بيانِ أولويَّة هذا الحُكمِ، وتفصيلِه على قولهم: (يُبْنَى على الضّمّةِ)، فقال: "هذا أولى من قولهم: ويُبنَى على الضّمَّةِ، لأنّ نحوَ: (يا زيدانِ) و (يا زيدونَ)، مفردٌ مبنيٌّ، وليس على الضَّمِّ، فإذا قيل: ويُبْنَى على ما يُرفَعُ به جَمَعَ الجميعَ، مثل: (يا زيدُ) و (يا رجُلُ) و (يا زيدان) و (يا زيدون)..." [٣].

ت- الاستطراد في ذكرِ آراء النحويين واعتراضاتِهم.

لا يكتفي ابنُ الحاجب أحيانًا بشرحِ عباراتِ الكافية، وبيان ما يتَّصِلُ بها مِنْ أحكامٍ، وإنّما يميلُ إلى الاستطراد في ذكرِ آراءِ النحويين واعتراضاتِ بعضِهم، ثُمَّ يُعلِّقُ على تلك الآراء والاعتراضات، ويناقشُها، لذا يظهرُ شرحُه في مثلِ ذلك مطوَّلاً مُسْهَبًا.

ومثال ذلكَ في بابِ (غير المنصرفِ)، إذ ذكَرَ قولَ النحويينَ في مَنْعِ (أُخَرَ) من الصّرفِ، وذلك كونُه معدولاً عمَّا فيه الألفُ واللاّم قياسًا، لأنَّ (أفْعَل التفضيل)، إذا قُطِعَ عنِ الإضافةِ و (مِنْ)، لا يُستَعْمَلُ إلاّ بالألفِ واللاّمِ. وبعدَ ذلك استطردَ في ذكرِ

---

[١] الكافية ٦٠.

[٢] شرح ابن الحاجب ٨.

[٣] شرح ابن الحاجب ٢٩.

اعتراضِ الفارِسيّ على قولِ النحويينَ السّابِق، ثُمَّ ناقشَهُ وأجاب على اعتراضِهِ[١]. وكذا الحالُ عند بيانِ منعِ (جُمَعَ) من الصرف[٢].

وفي موضوع (النعت) حال تعليقِهِ على قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٣]، استطردَ في إيرادِ رأي مَنْ يجعلُ (واحدةٌ) من بابِ التأكيدِ، لا منْ بابِ الصّفةِ، وناقش هذا الرأي وردَّهُ[٤].

أمّا عدمُ الإطالةِ أو الإيجازُ، فهو كثيرٌ في شرح ابن الحاجبِ هذا، لاسيما في قِسمِ الحروف منه، ولا طائلَ من التمثيلِ لذلك.

---

[١] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٣.

[٢] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٤.

[٣] سورة الحاقة ١٣/٦٩.

[٤] ينظر: شرح ابن الحاجب ٦٠.

المبحث الرابع

سماتٌ تميّزَ بها كتاب (معونة الطالب)

١- اعتماد أسلوبِ التمثيلِ لعبارات (الكافية)

التمثيلُ أسلوبٌ من أساليب الشرحِ والإيضاحِ للقواعدِ النحويَّةِ، لذا فقدِ اهتمَّ به كثيرٌ من النحويين، منهم ابن هطيل، في (معونة الطالب)، إذ نجده قد اعتمدَ هذا الأسلوبَ لتوضيحِ عباراتِ (الكافية)، والأحكام التي تقرِّرُها.

ولم يكنِ ابنُ هطيلٍ في (معونة الطالب) معتمِدًا في أمثلتِهِ على شرح ابن الحاجب، إذ هناكَ الكثيرُ من المواضعِ التي غَفِلَ عنها ابنُ الحاجب، فلم يُعلِّق عليها، أو يُمثِّل لها، وجاءَ ابنُ هطيل في تعليقِه على مثلِ تلك المواضعِ بالتمثيلِ من عندِه، تقريبًا وتيسيرًا لعباراتِ الكافية. ومن الأمثلةِ على ذلك ما يأتي:

أ- في (التَّنَازع) قال: "قوله: "وإنْ أعملتَ الثّاني أضمرتَ الفاعلَ في الأوّلِ على وفقِ الظّاهرِ دونَ الحذفِ". مثال ذلك: (ضربني وأكرمني زيدٌ)، (ضرباني وأكرمني الزيدانِ)، (ضربوني وأكرمني الزيدونَ)، (ضربتني وأكرمتني هِندٌ)، ضربتاني وأكرمتني الهندانِ)، (ضَرَبْنَني وأكرمتني الهنداتُ)" [١]. ولم يُعلِّق ابنُ الحاجب في شرحه على ذلك أو يمثّل له[٢].

ب- في باب (الحروف الناسخة)، في مواضع (إنّ) المكسورة والمفتوحة، قال: قوله: "فكسِرَتِ ابتداءً، وبعدَ القولِ، وبعدَ الموصُولِ". وذلك في نحوِ قولِك: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، (قال: إنّ زيدًا قائمٌ)، و (جاءني الَّذي إنَّ أباهُ عالِمٌ)، لأنّه لا يقعُ هذه المواقِعَ إلاّ الجُمَلُ. قوله: "وفُتحت فاعِلةً، ومفعولةً، ومبتدأةً، ومُضافًا إليها". وذلك في نحو قولك: (أعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ)، و (كرهتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)، و (عندي أنَّ زيدًا قائمٌ)، و (عجبتُ مِنْ أنّ زيدًا قائمٌ)، لأنَّهُ لا يقعُ هذه المواقعَ إلاّ

---

[١] معونة الطالب ٣٦.

[٢] ينظر: شرح ابن الحاجب ٢١.

المفـرداتُ"[1]. ولم يُمثِّـل ابـن الحاجـب في شـرحِه لتلـكَ المواضـعِ، واكتفـى بـذكرِ العلَّةِ[2].

وهُناك الكثير من المواضع التي كان فيها ابنُ هطيل يترُكُ كلامَ ابن الحاجب في شرحه، ويستعيض مكانَه بأمثلةٍ من عنده، وهذا يؤكِّد التزامَه أسلوبَ الشرحِ بالتمثيلِ. ومن أمثلة ذلك في (خبر (لا) التي لنفي الجنس)، قال ابن الحاجب: قوله: "ويُحذَفُ كثيرًا". يُريد في لُغَةِ من يُثبتُهُ ومِن هُنا كان (لا رجلَ طريفٌ) أظهرَ في الصِّفةِ، حملاً على الأكثرِ في حذفِ الخبرِ"[3].

أمّا نصُّ ابن هطيل، فهو: "قوله: "ويُحذفُ كثيرًا". أي: إذا كان عامًّا، كـ (موجود) ونحوه، لدلالةِ النفي عليهِ، نحو: (لا إله إلاَّ الله)، ونحو:

لا سيفَ إلاَّ ذُو الفقار ولا فَتى إلاَّ عليّ "[4]

ففي هذا النصِّ نلاحظ أنّ ابن هطيلٍ تركَ تعليق ابن الحاجب بِرُمَّتِه، وعلَّق بأسلُوبهِ، مع التمثيلِ من عنده، كما أنَّ تعليقَ ابن هطيل وتمثيله، أكثرُ توضيحًا لعبارة (الكافية)، من تعليق ابن الحاجب الذي أكتفى فيه بالإشارةِ إلى اللغةِ، والتَّعليقِ على تمثيلِ النحويينَ بـ (لا رجُلَ ظريفٌ).

وقد يطولُ تعليقُ ابن الحاجب على عبارةٍ من (الكافية)، ويرى ابنُ هطيل أنّ إطالةَ ابنِ الحاجبِ، لا فائدة منها، إمّا لخروجِها عن النَّصِّ المرادِ التعليق عليه، أو لما فيها من تكرارِ كلامٍ سبقتِ الإشارة إليه، ولذلكَ يلجأُ ابنُ هطيل إلى تركِ هذه الإطالة ويختصرُ المقامَ مُوضِّحًا بالتمثيل.

---

[1] معونة الطالب ٢٧٦.

[2] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٢٣.

[3] شرح ابن الحاجب ٢٦.

[4] معونة الطالب ٥١.

ومن أمثلةِ ذلك في (إعمال المصدر). قال ابن الحاجب: "فإن كانَ مُطلقًا فالعَمَلُ للفِعلِ" يعني مفعولاً مطلقًا، وقد تقدَّمت معرفتُهُ، فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ ممَّا التُزِمَ فيه حذفُ الفِعلِ، وصارَ المصدرُ بدلاً عنه، فالأكثرُ أنَّ المصدرَ عاملٌ لا من جهةِ كونِهِ مصدرًا ولكن كونِهِ بدلاً من الفِعْلِ، وهو كما قالوا في مثلِ قولهم: (زيدٌ في الدَّارِ أبوهُ) مرتَفعٌ بالظّرف لا من جهةِ كونه ظرفًا، ولكن من جهةِ قيامِه مقام (استقرَّ) أو (مُستقرٍّ)، وكذلك إذا قُلت: (سقيًا زيدًا)، فـ (زيدٌ) منصوبٌ بـ (سقيًا) من حيثُ قامَ مقامَ (سَقَى)، لا من حيث كونه مصدرًا، فالوجهُ الذي عَمِلَ به المصدرُ في قولك: (أعجبني ضربٌ زيدًا) غيرُ الوجه الذي عَمِلَ به، في قولك: (سقيًا زيدًا). وإنْ لم يكن بدلاً من الفِعلِ بل كان الفعل مذكورًا أو محذوفًا حذفًا غير لازمٍ، فالعملُ للفِعْلِ، أنه مرادٌ لفظًا أو تقديرًا، وليسَ المصدرُ بدلاً عنه، فيعملُ كالأوّلِ، بل حكمُه حُكمُ المذكورِ، كما أنّ المذكورَ فعلُهُ لفظًا، لا عملَ له باتّفاقٍ، فكذلك إذا كانَ مُرادًا، يجوزُ ذكرُهُ، لأنّه كالملفوظِ به، كما في سائرِ العواملِ التي تُقدَّرُ"[1].

أمّا نصُّ ابنِ هطيلٍ في هذا المقامِ، فهو مُوجَزٌ جدًّا. قال: "قوله: "فإن كانَ مُطلقًا فالعَمَلُ للفِعْلِ". وذلك نحو قولك: (ضَرَبتُ ضربًا زيدًا)، فـ (زيدٌ) منصُوبٌ بـ (ضَرَبتُ)[2].

من هذين النَّصَّينِ نُلاحظُ ما يأتي:

أ- أنَّ ابنَ الحاجبَ قد أطالَ في تعليقِهِ على المصدرِ حينما يأتي مفعولاً مطلقًا وبعدَهُ اسمٌ منصوبٌ، وفي إطالتِهِ تكرارٌ لكلامٍ سبَقَ الحديثُ عنهُ في (حذفِ عاملِ المفعولِ المطلقِ).

ب- أنّ ابنَ هطيل تركَ كلامَ ابن الحاجب، لما فيه من إطالةٍ وتكرارٍ، وأوضح في تعليقِه بمثالٍ واحدٍ، ثُمَّ بيَّنَهُ، وذلك من التزامِهِ منهج الإيجاز.

٢- الاكتفاء بنص الكافية

(١) شرح ابن الحاجب ٩٣.

(٢) معونة الطالب ٢٠٢.

بنَى ابنُ هطيلٍ منهجه في (معُونةِ الطالب) على الإيجاز، وعدمِ الإطالةِ في الشرحِ والتعليقِ، وهذا المنهج يقتضي منه التَّعليقَ عل ما أُلبِسَ من عباراتِ ابنِ الحاجبِ في (الكافية)، وإيضاحَ ما يتَّصِلُ بها من أحكامٍ نحويَّةٍ.

أمّا إذا كانَ النصُّ الذي ينقلُهُ واضِحًا، ولا يحتاجُ إلى مزيدٍ من التَّوضيحِ، فإنَّهُ يُشيرُ إلى مُوافقَتِهِ على النَّصِّ بقولِهِ: "واضِحٌ"[1]، أو بقوله: "هذا كمَا ذكَره، وكُلُّه فُهِمَ"[2]، أو بقوله: "هذا كما ذكَرَهُ، وهو واضِحٌ"[3]، أو بقوله: "هذا كمَا ذكرَهُ"[4]، أو بقوله: "هذا كما بَيَّنَ"[5].

وهناك حالة أخرى يكتفي فيها ابن هطيل بنصِّ (الكافية)، وذلك إذا كان التعليقُ الذي ينبغي ذكره على النصِّ قد تقدَّمَ ذِكرُهُ، فيكتفي بالإشارةِ إلى أنَّه قد تقدَّمَ[6].

٣- استقصاء عبارات الكافية

على الرغمِ من أنَّ كتابَ (معونة الطالب) كِتابٌ مختصرٌ، إلاَّ أنَّ التعليقات التي أوردَها فيه ابنُ هطيلٍ على مَتْنِ (الكافية)، قد شَمِلت تقريبًا جميعَ عباراتِ (الكافية)، بما في ذلك التعليقُ على الكثيرِ من الأمثلةِ التوضيحيَّةِ التي أوردَها ابنُ الحاجبِ في (الكافية)[7]، في حين نَجِدُ ابنَ الحاجبِ في شرحِهِ قد غَفِلَ عنِ التعليقِ على كثيرٍ من عباراتٍ (الكافية). وقد يُشيرُ ابنُ هطيلٍ أثناء تعليقِهِ ذلك إلى خِلافٍ أو رأيٍ نحويٍّ لم يذكره ابنُ الحاجبِ. ومِنَ المواضِعِ التي علَّق عليها ابنُ هطيل، ولم يعلِّق عليها ابن الحاجب، ما يأتي:

---

[1] معونة الطالب ١٩، ٢٩٦.

[2] معونة الطالب ٢٠٧.

[3] معونة الطالب ٢٠٨.

[4] معونة الطالب ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٤.

[5] معونة الطالب ١٠٠.

[6] ينظر: معونة الطالب ٩٦، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٤٠، ٣٠٢.

[7] ينظر: معونة الطالب ٨٦، ٩٢، ١٣٣، ١٤٤، ١٥١.

أ- في حدِّ (المرفوعات) قال ابنُ هطيل: قوله: "المرفُوعات هو ما اشتمل على عَلَمِ الفاعليَّةِ". أي: على الرّفعِ، وإنّما عَدَل عنه، لئلا يُوهِمَ تعريفُ الشيء بما هو مِثلُهُ في المعرفةِ والجهالةِ"[1]. وهذا التعليقُ ليس في شرح ابن الحاجب لا لفظًا ولا معنًى[2].

ب- في (الحال) قال ابن هُطيل: "قوله: "ولابُدّ في الماضي المثبتِ من (قد) ظاهِرةً أو مُقدَّرةً". وذلك لأنّه يدلُّ على الانقضِاءِ، و (قد) لتقريبِ الماضي من الحالِ، فالظاهرةُ كما مثَّلَ، والمقدَّرةُ في نحوِ قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[3]"[4]. وهذهِ العبارة أيضًا لم يُعلِّق عليها ابنُ الحاجب[5].

ت- في حُكم تقديم التمييز على عامِله، قال ابن هطيل: "قوله: "والأصحُّ ألاَّ يتقدَّمَ على الفِعلِ" وذلك لما تقدَّمَ. قوله: "خلافًا للمازني والمبرد". أي: فأنَّهُما أجازاه متمسِّكينِ بقوله:

أَتَهْجُرُ ليلَى للفِراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفِراقِ تطيبُ

ورُدَّ بأنَّ الرِّواية: وما كان نفسي"[6]. أمّا ابنُ الحاجبَ فلم يتطرّق في شرحهِ إلى هذه الحُجَّةِ ورَدِّها[7].

وهُناك مواضع أشار فيها ابنُ هطيل إلى الخلاف النحوي، ولم يتطرق إليه ابنُ الحاجب منها:

---

[1] معونة الطالب ٣٢.

[2] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٩.

[3] سورة النساء ٤/٩٠.

[4] معونة الطالب ٩٠.

[5] ينظر: شرح ابن الحاجب ٤١.

[6] معونة الطالب ٩٦.

[7] ينظر: شرح ابن الحاجب ٤٣.

١- الخلافُ في عِلَّةِ صرفِ غير المنصرف إذا أضيفَ أو اقترنَ بأل[١].

٢- الخلافُ في عاملِ النَّصبِ في الفعلِ المضارعِ بعدَ (الفاءِ) و (أو) و (حتّى) و (لامِ كي) و (لامِ الجُحُودِ)[٢].

(١) ينظر: معونة الطالب ٣١، ويقارن بـ (شرح ابن الحاجب) ١٩.

(٢) ينظر: معونة الطالب ٢٢٥، ويقارن بـ (شرح ابن الحاجب) ١٠٣.

الفصل الخامس
بين معونة الطالب والشرح (ث)

المبحث الأول: الأدلة والقرائن التي تنفي صلة ابن هطيل بالشرح (ث)

المبحث الثاني: نص (معونة الطالب) في الشرح (ث).

المبحث الثالث: المادة النحوية في الشرح (ث) وزياداته على (معونة الطالب).

المبحث الأول
الأدلَّة والقرائن التي تنفي صلة ابن هطيل بالشرح (ث)

بعدَ وقفةٍ طويلةٍ ودراسةٍ جادّةٍ لنسخة الشرح (ث) تبيَّنَ لي أنَّ هذا الشرحَ ليسَ لابنِ هطيلٍ، وقَدْ نُسِبَ إليه خطأً، وإنّما هو لشخصٍ غيرِهِ، ويبدو أنّه أحَدُ علماءِ اليمن الذين اهتموا بكافيةِ ابن الحاجب وتدريسها، وقَدْ وقَعَ على كتاب (معونة الطالب)، فألفاه شرحًا مختصرًا، فقَامَ بتوسيع مادَّتِهِ في الشرح والتعليقِ، وحشّاه، وتصرَّف فيه كثيرًا بالزيادةِ غالبًا، والحذفِ قليلاً، ولذا وقَعَ الشبَهُ بين (معونة الطالب) والشرح (ث)

وتجدُر الإشارة إلى أني قَدْ رمزتُ في التحقيقِ إلى كلٍّ منهما رمْزًا، فنسخةُ (معونة الطالب) رمزتُ لها بكلمةِ (الأصل)، ونسخة الشرح المنسوب إلى ابن هطيل رمزت لها بالحرف (ث).

وقَدْ وقفتُ على عَددٍ من الأدلَّةِ والقرائنِ التي تنفي صلة ابن هطيل بالشرح (ث) المنسوب إليه، أهمُّها ما يأتي:

١- اشتملت نسخةُ الأصلِ على حواشٍ في بعضِ صحائفها، وقَدْ دُمِجَ كثيرٌ من هذه الحواشي في المتنِ من (ث)، مع العلمِ أنَّ نسخةَ الأصل قَدْ تَمَّ نسخُها في عام (٨١٣هـ)، أي: بعد وفاة ابن هطيل بسنةٍ واحدةٍ تقريبًا، وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ إلى أنّ دمجَ تلك الحواشي من الأصل في المتن من (ث) قَدْ حصل بعد وفاة ابن هطيل.

٢- أنْ الشرحَ (ث) المنسوبَ إلى ابن هطيل، قدْ جاءَ أصلاً من دُونِ عنوانٍ، لأنَّ الناسخَ نفسَهُ قدْ تركَ صحيفَةَ العنوان، خاليةً من دونِ أنْ يكتبَ عليها شيئًا، واكتفَى بإيرادِ البسملة فقط، بخطٍّ بارزٍ، في أعلى الصحيفة.

وأمّا العنوان الذي كُتِب عليها، هو عبارة (طي هذا شرح ابن هطيل على الكافية)، فقد جاء بخطٍّ صغيرٍ جدًّا، يخالفُ خطَّ الناسخِ، والذي وضَعَهُ وضَعَهُ على استحياءٍ، لذا أوردَهُ في الزاوية اليمنى من الأعلى، وبخطٍّ صغيرٍ لا يكادُ يُرى.

ومن الراجح لديَّ أنَّ الذي وضَعَ العُنوان على هذه النسخة هو غيرُ ناسخها، والذي دعاهُ إلى وضعِهِ ما وجده من شبهٍ بينَ الأصلِ وهذه النسخة (ث)، لذا نسبَها إلى ابن هطيل.

٣- جاءَ في النسخةِ (ث) التصريحُ بالنقلِ عن ابنِ هُطيلٍ مع الترحُّمِ عليه، في موضوع (الموصول)، حال التعليقِ على (حذفِ عائد الصِّلَة)٣١و، ونصُّ ذلك: "قوله: "والعائد المفعول يجوزُ حذفُهُ". أي: الضميرُ العائدُ من الصِّلَةِ إلى الموصول يجوزُ حذفُهُ مفعولاً، قال تعالى: ﴿**وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**﴾[1]، وقُرِئ **(وما عَمِلَتْ)**. وحاصِلُ الكلامِ فيه على ما ذكره الفقيهُ جمالُ الدِّين رحمه الله تعالى: أنَّه لا يخْلُو إمّا أنْ يكون منصوبًا، أو مرفوعًا، أو مجرورًا. إنْ كان منصوبًا جاز حذفُهُ، كما تقدَّم، إلاَّ لمانعٍ، نحو: (جاءني الذي إنَّهُ يقُومُ)، لأنَّ اسم (إنَّ) عُمدةٌ في الكلامِ، وكذا لو كانَ خبرًا أو مفعولاً لـ (عَلِمْتُ)، فلا يُحْذَفُ في نحو هذه. وإنْ كانَ مرفوعًا لم يَجُزْ حَذْفُهُ إلاَّ إذا كان مُبْتَدأً وطالَ الكلامُ، نحو: (ما أنا بالَّذي قائلٌ لك سُوءًا)، وشَذَّ نحو قراءةِ مَنْ قرأ: ﴿**تمامًا على الّذي أحْسَنُ**﴾[2]، أي على الَّذي هو أحسَنُ. وإنْ كان مجرورًا فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ جرُّهُ بالإضافَةِ أو بالحرفِ...".

ففي هذا النَّصِّ من (ث) نلاحظُ التَّصريحَ بالنَّقْلِ عنِ ابنِ هطيلٍ، بِذِكْرِ لقبِهِ (جمال الدين)، في عبارة: "وحاصلُ الكلامِ فيه على ما ذكرَهُ الفقيه جمال الدين رحمه الله تعالى"، ثُمَّ إنَّ في الترحُّمِ عليه دلالةً واضحةً على أنّ النَّقْلَ عنه في هذا الموضع، إنّما كان مِنْ أحَدِ كُتُبِهِ، وبعدَ وفاتِهِ، لذا ترحَّمَ عليه مَنْ نَقَلَ عنه هُنا، ويؤكِّدُ هذا أنَّ النَّصَّ السابقَ منقولٌ بِرُمَّتِهِ من كتاب (عُمدة ذوي الهِمم)[3] لابنِ هطيلٍ.

---

[1] سورة يس ٣٥.

هذه القراءة المشهورة، وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف (وما عَمِلَتْ). ينظر: النشر ٢/٢٦٥.

[2] سورة الأنْعَام ٦/١٥٤.

بالضَّمِّ (أحْسَنُ) قرأ.. يحيى بن يَعْمُر، وبالفتح (أحْسَنَ) قرأ الباقونَ. ينظر: المحْتسب ١/١٣٤، وفتح التقدير ٢/١٨٠.

[3] ينظر: عمدة ذوي الهمم ١٨و.

وهُنَاك قرينةٌ تُرجِّحُ أنّ هذا النَّقْلَ قَدْ حصَلَ بَعْدَ وفاةِ ابن هطيلٍ، وهذه القرينةُ ذاتُ صِلَةٍ بكتابِ (عمدة ذوي الهِمم) لابن هطيل، إذ ذَكَرَ ابنُ هطيلٍ في مقدمةِ هذا الكتاب أنَّه صنَّفَهُ معَ رِكَّةٍ في حالِهِ، وانشغالٍ في بالِهِ، ومن ذلك نفْهَمُ أنَّ ابنَ هطيل صنَّفَ كتابه (عُمْدة ذوي الهِمم) وهو في حالِ رِكَّةٍ وضَعْفٍ، لكونه شيخًا مُسِنًّا، وهُنا نفْهَمُ أيضًا أنّ كتابَه (عمدة ذوي الهِمم) هو آخِرُ ما صنَّفَ، وأنَّ كتابه (معونة الطالب) ليس كذلك، فهو سابِقٌ على (عمدة ذوي الهِمم) في التصنيفِ.

وهذا كلُّهُ يرجِّحُ أنَّ النَّقْلَ الذي في (ث) من كتاب (عُمْدَة ذوي الهِمَمِ) جاءَ بعدَ وفاةِ ابن هطيلٍ، وليسَ من صُنْعِهِ.

٤- ما وَرَدَ من زياداتٍ في (ث) على ما في (الأصل) هي في كثيرٍ من المواضع حواشٍ أُدْمِجتْ في المتنِ، ويبدُو في كثيرٍ منها انفصالُها الواضحُ عن نصِّ الأصْلِ، مِمَّا يَدُلُّ على أنَّها ليسَتْ من صُنْعِ ابن هطيل، إذ لو كانتْ من صنعِهِ لظهرَ الكلامُ الذي أُدْمِجتْ فيه تلك الحواشي مُتَّسِقًا مترابطًا لا انفصَالَ فيه، وقد ذكرتُ في التَّحقيقِ كثيرًا من هذه الزيادات. ولنأخذ هنا مثالاً واحِدًا، في موضوع (اسم الفاعل)، قال: "ويعملُ عملَ فِعْلِهِ". وذلك لشَبَهِهِ بهِ من حيثُ الزِّنَةُ، ودلالتُهُ على المصدر، وغير ذلك"[1]. فهذا الكلامُ ورد نصًّا في (ث) مع زيادةٍ بعده:" كاحتمالِهِ لأحَدِ الأزمنةِ، ودخولِ لام التأكيدِ عليه".

فليس من المعقول أنْ تكونَ هذه الزيادةُ من ابن هطيل، إذ لو كانَتْ من كلامه، لجاءَ متَّصلا، غيرَ مفصولٍ بقوله: "وغير ذلك".

٥- قَدْ بدأَ ابنُ هطيلٍ كُلَّ كتابٍ مِنْ كُتُبِهِ بمقدِّمَةٍ تُوَضِّحُ الغَرَضَ من تصنيفِهِ، إضافةً إلى أنَّه كانَ يلتزِمُ السَّجْعَ في كلِّ عنوانات كتبِهِ، فَشَرْحُهُ للمفصَّلِ للزمخشري، سمّاه (التَّاج المكلل بجواهرِ الآدابِ على كتابِ المفصَّل في صنَعةِ الإعرابِ)، وشرحه للمقدِّمة المحْسِبَة، لابن بابشاذ، سَمَّاه (عُمدة ذوي الهِمَمِ على المحْسِبَةِ في علمي اللسان

---

(١) معونة الطالب ٢٠٣.

والقلَمِ)، وكتابه الذي معنا سمَّاه (معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحَاجب)، بينما جاء الشَّرحُ (ث) غَفْلاً من كلِّ ذلك، فلا مُقَدِّمَة، ولا عنوانَ يُلتزَمُ السَّجْعُ فيه.

٦- التزام ابن هطيل في (معونة الطالب) بمَنْهَجِ الإيجاز، جَعَلَ بعضَ كلامه مَحلَّ نَظَرٍ، لعَدَم الإبانةِ اللازمةِ عنِ المرَادِ، لذا ظهرتْ عليه استدراكاتٌ في (ث)، كما في موضُوع (المستثنى)، وقَدْ أشرتُ في التحقيقِ إلى مثلِ ذلك.

ومن المنطقِ أنَّ مَنْ يستدرِكُ أو يُبدِي رأيًا في قولٍ ما، هو غيرُ قائلِه حَتْمًا، إذ ليسَ من المعقُولِ أنْ يَسْتَدْرِكَ المؤلِّفُ على نفسِهِ، ويُبَيِّنَ القُصُورَ فيه، لأنَّ علمَهُ بمثل ذلك يجعلُهُ يتجنَّبُ القُصُورَ، ويتحاشَى نقدَ غيرِه أصْلاً.

المبحث الثاني
نصُّ (معونة الطالب) في الشرح(ث)

تبيَّن لنا بالأدِلَّةِ والقرائنِ سالفَةِ الذِّكْرِ، نفيُ صلةِ ابن هطيلٍ بالشرح (ث)، وثبتَ أنَّه لشخصٍ غيرِه، جاءَ بعدَ وفاة ابنُ هطيلٍ، فوضَعَ هذا الشرحَ، مستعينًا بنصِّ (معونة الطالب)، فكان كتاب (معونة الطالب) مصدرًا رئيساً اعتمد عليه صاحبُ هذا الشرح، فنقَلَ منه كثيرًا، وزادَ عليه، وتصرَّفَ فيه، وهو في ذلك قَدِ اتَّخَذَ صورًا عديدةً في تعامله مع نصِّ (معونة الطالب)، يمكنُ توضيحُ ذلك فيما يأتي:

١- النقلُ الحرفيُّ والزيادة عليه

لقد نَقَلَ صاحبُ الشرح (ث) من (معونة الطالب) كثيرًا، وهو في كثيرٍ من المواضِعِ لا يُغيِّرُ في النصِّ، بل ينقلُهُ حرفيًّا، إلاَّ أنَّه لا يكتفي بهِ، وإنَّما يزيدُ عليه بالشرحِ والتعليقِ،و التمثيل، والشواهد، والأحكام، وكذا في الآراء والمسائل الخلافيّة، أو في تفسيره لألفاظِ الكافية، مِمَّا لم يتطرّقْ إليه ابنُ هطيلٍ في (معونة الطالب).

وسأتحدَّثُ فيما بعد عن المادَّةِ النحويَّةِ في (ث)، والزياداتِ الواردةِ فيهِ على نصِّ (معونة الطالب).

ومن أمثلة هذه الصورة من النقلِ،ما جاء في (خواصِّ الاسم) في(ث)٢و: "قوله:" ومن خواصِّه دخولُ اللاَّمِ، والجرُّ، والتنوينُ، والإسنَادُ إليه، والإضافةُ". (الخواصُّ): جمعُ خاصَّةٍ، وهي: ما يَختَصُّ بالشيء، وُجِدَ في جميع أفرادِهِ أو لم يوجَدْ. والفرقُ بينَ (الحدِّ) و(الخاصَّة)، أنّ (الحَدَّ) يجبُ شُمُولُهُ لجميعِ أجزاء المحدودِ، و(الخاصَّة): لا يجبُ فيها ذلك، فـ(الحَدُّ) يطَّرِدُ وينعَكِسُ، وهي تنعكسُ ولا تطَّرِدُ.

وإنَّما اختَصَّ باللاَّمِ لأنَّها تُعيِّنُ المحكومَ عليه عند المخاطبِ، والأفعَالُ لا تقَعُ محكومًا عليها، فلمْ تحتجْ إلى تعريفٍ. وأمَّا (الجرُّ) فلأنَّه وُضِعَ عَلَمًا للمضاف إليه، والأفعالُ لا تقَعُ مضافًا إليْهَا. وأمَّا (التنوينُ)، والمرادُ بهِ ما عدا تنوين الترنُّمِ، فلأنَّهُ إنْ

كانَ للتمكينِ فلا معنًى له في الفِعْلِ، وإنْ كانَ للتنكيرِ فالفِعْلُ موضوعٌ على التنكيرِ، وإنْ كان للعِوَضِ فالفِعْلُ لا يُضَافُ، وإنْ كانَ للمقابلَةِ فالفِعْلُ لا يُجمَعُ. وأمّا (الإسنادُ إليه) فلِمَا تقدَّمَ. وأمّا (الإضافةُ) فلأنَّهُ يقبَلُ التعريفَ، والأفعالُ لا تقبَلُ التعريفَ".

فقوله: "وإنَّما اختَصَّ باللاَّم" إلى نهايتِهِ، هو منقولٌ حرفيًّا من (معونة الطالبِ)[1]، وما قبله مِنْ تعريفٍ لـ(الخاصَّةِ)، وبيان الفرقِ بينها وبين (الحدّ)، هو زيادةٌ أُقحمتْ على نصِّ (معونة الطالب)، وهو ليس في شرح ابن الحاجب[2]، وإنّما مأخوذٌ من (الوافية) لركن الدِّين[3].

٢- النقلُ الحرفيُّ والاكتفاء به

في مواضع كثيرةٍ نجدُ صاحبَ هذا الشرح (ث) ينقُلُ حرفيًّا من (معونةِ الطَّالب)، ولا يزيدُ عليه، مكتفيًّا بتعليقِ ابن هطيلٍ.

ومن أمثلةِ هذه الصورة من النقل، ما جاء في (أفعال القلوب) في (ث) ٤٥ظ:

"قوله: "أفعالُ القلوب: (ظَنَنْتُ) و (حَسِبْتُ) و (خِلْتُ) و (زعَمْتُ) و (عَلِمْتُ) و (رأيْتُ) و (وجدْتُ)". فالثَّلاثُ الأُوَلُ للظَّنِّ، والثّلاثُ الأخيرةُ للعِلْمِ، وزَعَمْتُ للدعوَى. قوله: "تدخُلُ على الجُملةِ الاسمِيَّةِ لبيان ما هي عنه". وذلك لأنَّ النِّسْبَةَ قدْ تكونُ عنْ (عِلْمٍ)، وقَدْ تكونُ عن (ظنٍّ)، فإذا قصدْتَ بيانَ أنّها عَنْ عِلْمٍ قُلْتَ: (عَلِمْتُ) ونحوَهُ، وإذا قصدتَ أنّها عن ظنٍّ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ) ونحوه". وهذا هو نصُ (معونة الطالب) نَفْسُه[4].

---

[1] معونة الطالب ٥.

[2] ينظر: شرح ابن الحاجب ٨.

[3] ينظر: الوافيّة ٧.

[4] معونة الطالب ٢٤٢.

ومثال آخر ما جاء في (حروف الزيادة)، حال الحديث عن زيادة (لا)، في (ث) ٥٣ظ: "قوله: "وقَلَّتْ قبلَ (أُقْسِمُ)". وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[١]. قوله: "وشَذَّتْ مع المِضَافِ". وذلك في نحو قوله:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ[٢]

و(الحُورُ): جمعُ حائرٍ، مِنْ (حارَ) إذا هَلَكَ، قاله رُكْنُ الدِّينِ". وهذا هو نصُّ (معونة الطالب) نفسه[٣].

٣- النقل الحرفيّ والتصرف مع الزيادةِ

في مواضع أخرى من الشرح (ث) نجدُ النّقلَ من (معونة الطالب)، لكنّ هذا النّقلَ في الموضع الواحد، منه ما هو حَرْفِيٌّ، ومنه ما هو بتصرُّفٍ، مع الزيادةِ عليه بالشرحِ والتعليق.

مثال ذلك ما جاء في (رب)، في بابِ (حروف الجرِّ)، في (ث) ٤٩ظ قوله: "و(رُبَّ) للتقليلِ". وقيل: إنَّها للتكثيرِ. والله أعلم"[٤]. قوله: "[لها] صدرُ الكلامِ". وذلك لأنَّها لإنشاءِ التقليلِ. قوله: "مختصَّةٌ بنكرةٍ موصوفةٍ على الأصحِّ". أمّا اختصاصُها بنكرةٍ فلعَدَمِ احتياجِها إلى المعرفةِ، لأنَّ الغَرَضَ بيانُ الجِنْسِ، والنكرةُ تكفي في ذلك. وأمّا وصفُ النكرةِ فليوفِّرَ عليها ما تقتضِيهِ، لأنَّها تقتضي تقليلَ النوعِ من الجنسِ. قال: "على الأصحِّ" لأنَّ في وُجُوبِ وصفِ النكرةِ خلافًا، والأصحُّ وجوبُ وصفِها. قوله: "وفعلُها ماضٍ محذوفٌ غالبًا". أي: فِعْلُها الذي هو عاملُها، وجوابُها ماضٍ، لأنَّ المعنَى على تقليلٍ مُحَقَّقٍ، ولا يكونُ التحقيقُ إلاّ في ما قد ثبتَ ومضى. وإنّما حُذِفَ غالبًا لما كان

---

[١] سورة الواقعة ٧٥/٥٦.

[٢] رجزٌ قَدْ تَمَّ تخريجه في التحقيق ص ٢٩١.

[٣] معونة الطالب ٢٩١.

[٤] ما تحته خطٌّ هو المنقولُ حرفيًّا من (معونة الطالب) ٢٦٩، وما تحته خَطّانِ مزدوجان هو المنقول بِتَصرُّفٍ، وما لمْ يكن تحته خط فهو زيادةٌ على تعليقِ ابن هطيلٍ.

معلومًا، كما حُذف متعلقُ الباء في (بسم الله) لما عُلِمَ، فإذا قُلْتَ: (رُبَّ رَجُلٍ أكرمني)، فَـ (أَكْرَمَنِي) صَفَةٌ لـ(رَجُلٍ)، وجوابُها مَحْذُوفٌ. قال:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتهُ ذلك اليو　　مَ وأسرَى مِنْ [مَعْشَرٍ] أقْتَالِ[1]

وإنّما قالَ: "غالبًا" لأنَّه قَدْ يظهَرُ في مثلِ قولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ كريمٍ لقيتُ أو حضر)، وهو قليلٌ. قوله: "وقَدْ تدخُلُ على مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بنكرةٍ منصوبةٍ". وذلك نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً). قوله: "والضميرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ". وذلك لأنَّه راجِعٌ إلى مُقَدَّرٍ ذهنيٍّ، لا إلى شيءٍ مُقدَّمٍ ذِكْرُهُ".

[1] البيت من الخفيفِ، للأعشى، في: ديوانه ١٣.

المبحث الثالث
المادة النحوية في الشرح (ث) وزياداته على (معونة الطالب)

لقد حَرِصَ ابنُ هطيل في (معونة الطالب) على متابعةِ ألفاظِ (الكافيةِ) والتعليقِ عليها، واستَمدَّ أكثَر مادَّتِهِ من (شرح ابن الحاجب)، فقيَّدَ نفسَه بذلك، ولم يزد على ما وَرَدَ فيهما من موضوعاتٍ وأحكامٍ وغير ذلك ممَّا غفِلهُ ابنُ الحاجبِ في (كافيتِه) أو (شرحِه لها).

أمَّا صاحبُ الشرحِ (ث)، الذي استفادَ من (معونة الطالب) كثيرًا، فإنّه لم يتقيَّدْ بالمادّةِ النحويَّةِ الَّتي وردتْ فيه، بل زادَ عليها، وأضافَ إليها كثيرًا، ويمكن تفصيل تلك الزيادات فيما يأتي:

(أولاً): زيادة أحكام

هُناكَ الكثيرُ من الأحكام أشار إليها صاحبُ الشرحِ (ث)، ولم يشرْ إليها ابن هُطيل في (معونة الطالب)، وهذه الأحكام هي:

١- في (غير المنصرف) ذكرَ:

أ- حُكمَ الاسم المؤنّث إذا سُمِّيَ به المذكّرُ أو العكس، من حيثُ الصرف وعدمه.

ب- حُكمَ أسماء القبائل والبلدان، من حيثُ الصرف وعدمه.

ت-تأثير التصغير في منع الاسم من الصرف.

٢- في (المفعول به) ذكرَ أنّه يحذفُ كثيرًا.

٣- في (المفعول المطلق) أشار إلى:

أ- قيام الاسم الجامد مقام المصدر مع فِعْله، نحو: (تُرْبًا وجندلا).

ب- ما يجيء من المصادر ممّا لا فعل له، نحو قَولهم: (ويْحَكَ) و (ويْسَكَ).

ت- ورود المصدر على وزنِ اسمي الفاعل والمفعول، نحو: (قمتُ قائمًا).

ث- إضمار المصدر، في نحو: (عبدُ الله أظنُّهُ منطلِقٌ).

٤- في (أفعال القلوب) أشار إلى أنّها إذا أُلغيتْ صَار ذكرها كذِكر الظُّروفِ في المعنى.
٥- في (الحالِ) أشارَ إلى وقُوع المصدر حالاً، نحو: (لقيته صبرًا).
٦- في (الاستثناء) أشار إلى أنَّ المستثنى قد يُحذفُ تخفيفًا، نحو: (ضربت زيدًا ليس إلاّ).

(ثانيًا): زيادة مسائل خلافيّة

وفي الشرح (ث) كثيرٌ من المسائل الخلافيَّة بين أصحاب المذهبينَ (البصري والكوفي)، وهي ليستْ مذكورةً في (معونة الطالب)، وهذه المسائل هي:
١- في حَدِّ (الاسم) ذكر الخلافَ بين المذهبين في اشتقَاقِ الاسم.
٢- في الإعراب بالحروف، في (الأسماء السِّتَّة)، ذكرَ رأي الكوفيين، اذْ يرونَ أنَّ الألفَ والواوَ والياء زوائد، ثُمَّ رَدَّ رأيَهُمْ.
٣- في (غير المنصرف) ذكرَ:
أ- أنَّ الكوفيِّينَ يُجيزون تأثير العِلَّةِ الواحدةِ في منعِ الصرفِ، وكرَّر ذلك ثلاثَ مرّاتٍ في الموضوعِ نفسِهِ.
ب-الخلافَ بين المذهبين في صرف باب (أفْعَل منكَ).
ت-الخلافَ بين المذهبين في عِلَّة منعِ صرفِ نحو (سكران).
٤- في بداية (المنصُوبات) ذكر الخلافَ بينَ المذهبين في عامل النصب في الفضلات.
٥- في (المنادَى) ذكرَ أنَّ الكوفيِّين يُجيزون نداء ما فيه (أل)، ثُمّ رَدَّه.
٦- في (التمييز) بعد أنْ ذكرَ أنّ الأصْلَ فيه أنْ يكونَ نكرةً، ذكرَ أنّ الكوفيِّين أجازوا كونَهُ مَعرفَةٍ نحو: ﴿**سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾[1]، و ﴿**بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا**﴾[2].
٧- في (خبر كان وأخواتها) ذكرَ الخلاف بين المذهبين في تخريجِ نحو: (إمّا أنْتَ منطلقًا انطلقْتُ).
٨- في (التوكيد) أشار إلى أنَّ الكوفيِّين يُجيزونَ توكيد النّكرةِ، لقولهم:

---

[1] سورة البقرة ١٣٠/٢. وينظر: معاني القرآن، للفرّاء ٧٩/١.

[2] سورة القصص ٥٨/٢٨. وينظر: معاني القرآن، للفرّاء ٣٠٨/٢، وشرح الرضي ١٠٨/٢.

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا[1].

٩- في (جمع المذكر السالم) ذكرَ رأي الكوفيِّين وابن كيسان في جواز جمعِ نحوِ (طلحة) و (حمزة) جمعَ مذكَّرٍ سالمِا، إلاّ أنّ ابن كيسان يُحرِّكُ اللاَّمَ.

١٠- في (جوازم المضارع) ذكَرَ أنَّ الكوفيِّين يجيزونَ الجزْمَ بـ (كيفَمَا) وأهل البصرةِ يرفَعُونَ الفِعْلَينِ بعدها.

وهناك مَسَائل خلافيَّة أخرى ذُكرتْ في (ث)، وليستْ في (معونة الطالب)، وهي ليستْ بَيْنَ أصحابِ المذهبينِ (البصري والكوفي)، وإنّما بينَ النَّحويينَ أفرادًا، وهذه المسائل هي:

١- إعراب المجموع بالألف والتاء إذا سُمِّيَ به.

٢- تقدير التنوين في نحو (جوارٍ) في حالة الخفضِ (في غير المنصرف).

٣- العامل في المنادى.

٤- المنادى المعرفة نحو: (يا زيدُ) هل يبقَى على تعريفِهِ أم لا؟

٥- تفسيرُ المبْهَمِ من المكانِ.

٦- العامل في المستثنى.

٧- عامل الرفع في المضارع.

٨- حرفُ الجرِّ (إلى) هَلْ هو ظاهرٌ في الانتهاءِ، ويدخلُ ما بعده فيما قبله أم لا؟.

٩- عمل (لا) في المعرفة.

(ثالثًا): زيادة تَعْريفات

لقَدْ فسَّرَ ابنُ هُطيلٍ بعضًا من ألفاظِ الكافية بأن عرَّفها، كـ (مبني الأصل) و (الإسناد)، و (الإلغاء)، و (التعليق) وغير ذلك، وبَقِيَ كثيرٌ منها يحتاجُ إلى تفسيرٍ، ولا غِنَى لطالبِ النحوِ عن معرفتها.

لذا نَجِدُ صاحب الشرح (ث) قد سَدَّ الخَللَ في هذا الجانب، فعرَّفَ ألفاظًا كثيرةً، منها: اللفظُ، والوضْعُ، والمعنَى المفردُ، والمنقوص، وتاء التأنيث، والمثنَّى، والزَّمان، والمكان،

[1] رجزٌ، قائلُهُ مجهول، وهو من شواهد: أسرار العربية ١٥٥، والمقرب ٢٦٣.

والمبْهَم من المكان، والاسم الصحيح، والملحق بهِ، والإشمام، وشبَه الفِعلِ، ومعناه، والمضاهي للجملةِ.

(رابعًا): زيادة موضوعات

لقَدْ أغفَلَ كلٌّ من ابنِ الحاجبِ وابنِ هطيلٍ موضوعاتٍ نحويَّةً قليلةً، فلمْ يَتَطرَّقا إليها، لذا نجد صاحبَ الشرح (ث) قَدِ استدركَ عليهما ذلك، مستفِيدًا ممَّا ذكره رضيُّ الدين في شرحه، إذ نبَّهَ على تلك الموضوعات التي لم يذكرها ابنُ الحاجب في كافيته أو شرحه لها، مثل: (الإغراء) و (لات).

(خامسًا): تفصيلٌ للمُجْمَل

لم يكنِ ابنُ هطيل مهتمًّا بإيرادِ التفاصيلِ عند تعليقِهِ على عباراتِ (الكافيةِ) سواءٌ في الأحكامِ أو التقسيمات أو الأنواعِ، وإنّما كان يذكرُ كلامَهُ مُجْملاً، طلبًا للإيجازِ والاختِصَارِ، لذا نجدُ صاحبَ الشرح (ث) يذكرُ أحيانًا الكلامَ الذي أجملَه ابنُ هطيلٍ، ثُمَّ يتوسَّعُ في شرحِه وتوضيحِه. من ذلك:

١- في (المفعول المطلق) ذكر ابنُ هطيل المصدر المبيّن للنَّوْع من دون تفصيل، وفي (ث) ذُكِرَ مفصَّلا. وقد أشرت إلى ذلك في التحقيقِ.

٢- في (خبر إنّ وأخواتها) ذكرَ ابنُ هطيل أنَّ أمرَهُ كأمرِ خبرِ المبتدإ في أقسامِه وأحكامِه وشرائطِه. وهذا إجمالٌ، وفي (ث) نجدُ هذا مفصَّلاً، ونصّه: "قوله: "وأمرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإ". يُريدُ في أقسامِهِ وأحكامِهِ وشرائطِهِ، فأقسَامُه كوقُوعِهِ مفردًا أو جملةً، ومعرفةً ونكرةً. وأحكامُه مِن وقُوعه مُتَّحِدًا، ومتعدِّدًا، ومذكورًا ومحذوفًا، وواجبَ التقديم في بعضِ المواضعِ. وشرائطُهُ أنَّه إذا كانَ جملةً فلابُدَّ من عائدٍ، ولا يُحذفُ إلاَّ إذا عُلِمَ، كقولك: (إنَّ البُرَّ الكُرَّ بستينَ)، وفي أنّه لا يُحْذَفُ إلاَّ لقرينَةٍ كقوله:

إنَّ مَحلاً وإنَّ مُرْتَحلاً وإنَّ في السَّفَرِ إذ مَضَوا مَهَلا[1]

---

[1] البيتُ من المنسرح، للأعشى، في: ديوانه ٢٣٣.

أي: لنَا مَحَلاً، أي: عيشًا، وإنَّ لنا مُرْتَحلاً إلى آخرِهِ".

(سادسًا): زيادة شواهد وأمثلة

لقد كانَ ابن هطيل في (معونة الطالب) يستدِلُّ بالشواهد النقليّة في تقريرِ الأحكامِ النحويَّةِ غالبًا، وكان مقتصِدًا في ذلك، فقلَّما استشهد بأكثر من شاهدٍ في الموضع الواحِد.

وفي (ث) نجدُ زيادةَ شواهد كثيرة على ما أوردَه ابنُ هطيل، وفيما يأتي إحْصَاءٌ لِذلك.

الشواهد	في (معونة الطالب)	في الشرح (ث)	الفرق بينهما
الآيات القرآنيّة	٦٤	٢٢٣	١٥٩
القراءات القرآنيّة	١٦	٢٢	٦
الأشعار والأرجاز	٦٣	١٩٢	١٢٩
الأقوال والأمثال	١٤	٣١	١٧

من هذا الإحصاءِ نلاحظُ الفرقَ الكبيرَ بين (معونة الطالب) والشرح (ث) في الاستدلالِ بالآياتِ القرآنيّة، والأشعارِ والأرجازِ، ثُمَّ يَقِلُّ الفَرْقُ بينهما في الأقوالِ والأمثالِ والقراءات القرآنيّة. مع العلم أنَّ هذا الإحصاءَ قَدْ استبعد الشواهدَ الواردةَ في (الكافية).

وقد أشرتُ في التحقيقِ إلى مِثلِ هذه الزياداتِ، ولا ضيرَ أنْ نأخذَ هنا مثالين يؤكِّدانِ ذلك:

(المثال الأوّل): في (حروفِ الجرِّ)، حال التَّعْليقِ على (حتَّى) جاء في (ث)٤٥و ما نصُّهُ: "قوله: و (حتَّى) كذلك". يعني أنَّها بمعنى الانتهاء[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾[2]، و ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[3]، وقوله:

وإنَّ امرءًا لم يَحْيَ بالعِلْمِ مَيِّتٌ وليسَ له حَتَّى النُّشُورِ نُشُورُ[4]

إلاّ أنّها ظاهرةٌ في أنّ ما بعدَها يدخُلُ في حُكْمِ ما قَبْلَها سواءً كانَ جزءًا ممَّا قبلَها أو ملاقيًا كالعاطفة".

نلاحظ في هذا النصِّ الإتيانَ بنصِّ (معونة الطالب) المخْتَصَرِ، ثُمَّ الزيادة عليه بالاستدلال بآيتينِ كريمتين وبيتٍ من الشعر، ثُمَّ التعقيبَ على مَا تُفيدُه (حَتَّى)، علمًا أنّ هذا التعقيبَ مأخوذٌ من (شرح ابن الحاجب)[5].

(المثالُ الثاني): في (غير المنصرف) جاء في (ث)٣ظ ما نصُّه: "قوله: "ويجوزُ صَرْفُه للضَّرورةِ". وذلك لأنَّها تُجيزُ رَدَّ الأشياء إلى أصولِها، وأصلُ الأسماءِ الصَّرْفُ. ومثاله:

أعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ لنا إنَّ ذكرَهُ هو المِسْكُ ما كرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[6]

ومنه:

وجبريلٌ أمينُ اللهِ فينا وروحُ القُدْسِ ليسَ له كَفَاءُ[7]

وقوله:

---

[1] ما تحته خطٌّ هو نصُّ (معونة الطالب) ٢٦٦، وما عداه زيادةٌ عليه.

[2] سورة الصافات ١٧٤/٣٧.

[3] سورة القَدر ٥/٩٧.

[4] البيت من الطويل، للإمام علي بن أبي طالبعليه السلام، في: ديوانه ٧٤.

[5] ينظر: شرح ابن الحاجب ١١٩.

[6] البيت قد تمَّ تخريجه في التحقيق ص١٦.

[7] البيت من الوافر، لحسان بن ثابت رضي الله عنه، في: ديوانه ٢٠.

تحالفَ يَشْكُرٌ واللّؤمُ قِدَمَا[1]

وقوله:

ممَّنْ حَمَلْنَ بهِ وهُنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ"[2]

نلاحظ في هذا النصِّ الإتيانَ بنصِّ (معونة الطالب) الذي استشهد فيه ابنُ هطيل بشاهد شعريٍّ واحدٍ، ثُمَّ الزيادةَ عليه بثلاثةِ شواهدَ شعريَّةٍ أخرى.

وتجدُر الإشارة إلى أنَّ جميعَ الشواهدِ التي في (معونة الطالب) هي في (ث) مع الزيادةِ عليها، سِوَى صدرِ بيتٍ واحدٍ لا نجده في (ث) ونجده في (معونة الطالب)[3]، وهو قوله:

وَلقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني

ومع أنّ ابنَ هُطيلٍ قدِ اعتمَدَ أُسلوبَ التمثيلِ في توضيحِ عباراتِ الكافية، إلاَّ أنَّ قد أهملَ التمثيلَ في بعضِ المواضعِ، الَّتي رأى أنّها واضحةٌ للطالب، ولا ضيرَ في عدمِ التمثيلِ لها. وفي (ث) نجدُ التمثيلَ لمثلِ تلكَ المواضع، وإضافة أمثلةٍ أخرى إلى ما ذكره ابن هطيل في (معونة الطالب)، ولنأخذ مثالينِ يوضّحان ذلك:

(المثال الأول): في (إعراب جمع المذكر السالم والملحق به) جاء في (ث)٣و ما نصّه:

"قوله: "جمعُ المذكّر السالم، و(أولو)، و(عشرون) وأخواتها: بالواوِ والياءِ". أي: يُرفَعُ بالواوِ، ويُنصَبُ ويُجرُّ بالياء، لمثلِ ما تقدَّم[4]، تقولُ:(جاءني الزيدون، وأولو مالٍ، وعشرونَ)، و(رأيتُ الزيدِينَ، وأولي مالٍ، وعشرينَ)، وكذلك الجرُّ...".

---

[1] صدر بيتٍ من الوافر، لم أعرف قائله، وعجزه: **كما جَبَلا قسًا مُتَحالِفَانِ**. وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢/٨١٨.

[2] البيت من الكامل، لأبي كبير الهُذلي، في: ديوان الهذليين ٢/٩٢، برواية: فشَبَّ غيرَ مُثَقَّلِ.

[3] ينظر: معونة الطالب ١٤.

[4] ما تحته خطٌّ نصُّ (معونة الطالب) ١٠-١١.

نُلاحِظُ هاهُنا أنّ ابنَ هطيل قد وَضَّح باختصارٍ قولَ ابن الحاجب في إعراب جمع المذكر السالم والملحق بهِ، من دونِ تمثيلٍ، وفي (ث) نجدُ هذا نصًّا مع زيادةِ تمثيلٍ عليه.

(المثالُ الآخر): في (ترخيم المنادى) جاء في (ث) ١٤ظ ما نصُّه:

"قوله: "وإنْ كانَ مُركّبًا حُذِفَ الاسمُ الأخيرُ". لأنَّه بمثابةِ زيادةٍ أُلحِقَتْ بعدَ بِنْيَةِ الاسمِ، فأشبهَ تاءَ التأنيثِ وألفَيْهِ، فتقُولُ: (يا بَعْلُ)[1]، و (يا بختُ) و (يا سيبُ) و (يا خمسُ) في: (بعلبَك) و (بختصر) و (سيبويه) والمسمَّى بـ (خمسةَ عَشَرَ)".

نلاحظُ في هذا النصّ من الشرح (ث) النقلَ شِبْهَ الحرفيّ لتعليقِ ابن هطيلٍ في (معونةِ الطالب) مع المثالِ الذي ذكرَهُ، ثُمَّ زيادةَ أمثلةٍ عليه.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنّ ما ذكرتُه من زياداتٍ في (ث) على نصِّ (معونة الطالب)، لا يعني أنّ نصَّ (معونة الطالب) قَدْ نُقِلَ بكامله في (ث)، حرفيًّا أو بتصرُّفٍ، بل إنَّ هنالك مواضعَ كثيرةً في (ث) تُرِكَ فيها تعليقُ ابن هُطيلٍ بألفاظِهِ، واستُبْدِلَ بتعليقٍ آخر، وقَدْ أشرتُ إلى مثل ذلك في التحقيق.

كما تجدُر الإشارة إلى أنّ أهمَّ المصادر التي اعتُمِدَ عليها في الشرح (ث) هي حَسَب الترتيب الآتي:

١-كُتُب ابن هطيل (معونة الطالب- التاج المكلل- عمدة ذوي الهِمم).

٢- الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الاستراباذي.

٣-شرح المقدِّمة الكافية، لابن الحاجب.

٤- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي.

٥- المفصَّل في صنعةِ الإعراب، للزمخشري.

٦- الإيضاح في شرحِ المفصَّل، لابن الحاجب.

---

[1] ما تحته خطٌّ هو نصُّ (معونة الطالب) ٦٧-٦٨، وفيه بعدَ (ألِفَيْه): "نحو: (بعلبَكّ)، فتقُولُ: (يا بَعْلُ)".

الفصل السادس
نسخة الكتاب الخطية ونسخة الشرح (ث) ومنهج التحقيق

المبحث الأول: وصف نسخة الكتاب الخطية (الأصل) ونسخة الشرح (ث).

المبحث الثاني: منهج التحقيق.

المبحث الأوّل

وصف نسخة الكتاب (الأصل) ونسخة الشرح (ث).

على الرُّغمِ من كثرةِ البحثِ والتحري في كتب فَهارس المخطوطات المختلفة، لم أجدْ لهذا الكتاب سِوى نسخةٍ فريدةٍ، ونسخةٍ أخرى تختلِفُ عنها كثيرًا، اتخذتُها نسخةً (مساعدةً) في التحقيق.

وتجدُر الإشارة في هذا المقام إلى أنَّه قد سَبَقَ الكلامُ في الفرقِ بين هاتين النُّسختين[1]، وسأكتفي هاهُنا بوصْفِهما.

(أوَّلاً): نسخة الكتاب (الأصل)

هي نسخةُ الكتاب الفريدةُ، التي اعتمدتها في التحقيقِ، ورمزت لها بكلمة (الأصل)، وهي محفوظةٌ في مكتبةِ الأوقافِ بالجامع الكبير بصنعاء، في مجلَّدٍ يحملُ الرقم (١٧٩٤)، يحوي هذا المجلَّدُ جزءًا من(المقدِّمَة المحْسِبَةِ) لابن بابشاذ، ونُسخَةً من كتاب (عُمدة ذوي الهمم على المحْسَبَةِ في علمي اللسانِ والقَلمِ) لابن هطيل، ويحوي هذه النسخة الموسومة بـ (معونة الطالب على الكافيةِ في نحوِ ابنِ الحاجب)، التي تقعُ في (٧٥) صحيفةً من الحَجْمِ المتوسط، ومقاسُها (٢٠×١٠ سم)، وعددُ الأسطرِ في الصفحةِ الواحدة (٢٤) سطرًا، بمعدل (٩) كلمات في السطرِ الواحدِ.

خَطُّها نسخيٌّ واضِحٌ، وكُتِبَتْ عُنواناتُ الموضوعاتِ باللونِ الأحمرِ، وبخطٍّ أكبر من خطِّ المتنِ أحيانًا، وهي بخطِّ مالكها(عبد الله بن محمّد بن يحي بن حبيب)، وقَدْ نصَّ الناسخُ على ملكيَّتِهِ لها في ثلاثةِ مواضعَ: في صحيفة العنوان، وفي نهاية الجزءِ الأوَّل منها، في آخرِ (المعْرَب)، وفي نهايتها.

---

[1] ينظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة.

تقعُ هذه النسخة في جزئين: الجزءُ الأوَّلُ يبدأُ بصحيفَةِ العنوانِ، وينتهي بنهاية الحديث عن (المعرب)، في الصحيفةِ (٣٢ظ). وأمّا الجزء الثاني فيبدأُ بالكلام في (المبني)، في الصحيفة (٣٣ و)، وينتهي بنهاية الكتاب، في الصحيفة (٧٥ ظ).

وقد أشارَ الناسخُ إلى تاريخِ نسخها في موضعين: في نهايةِ الجزءِ الأوَّلِ، ونهايةِ الجزء الثاني، فقال في نهاية الجزء الأوَّل: "وافقَ الفراغُ من نساختِهِ يومَ الأحدِ، الثاني والعشرين من شهر شعبان المعظَّم، من سنةِ اثنتي عشرة وثمانمائة" (٨١٢هـ). وقال في نهايةِ الجزء الثاني (نهاية الكِتاب): "وافقَ الفراغُ من نساخةِ التعليقِ المباركِ، يوم الخميس من العشر الأولى، من شهرِ صفر، من سنةِ ثلاثة عشرة وثمانمائة" (٨١٣هـ).

وفي هذه النُّسخَةِ حواشٍ في صحائفها السِّتِّ الأولى، ثُمَّ تكادُ تختفي بَعْدَ ذلك، إلاَّ في الصحيفتين (٦٠، ٦١) فتعُودُ، والراجحُ أنَّ هذه الحواشي من وَضْعِ الناسخِ؛ فخطُّ الحواشي يُشبِهُ إلى حَدٍّ كبيرٍ خطَّ المتْنِ.

وقَد جمعت هذه النسخة عددًا من المميزات هي:

١- أنَّها نسخةٌ قريبةٌ إلى حياةِ ابن هطيل.

٢- جاءتْ مُملّكةً، ونُسِخَتْ بخطِّ مالكها.

٣- خَطُّها نسخيٌّ واضحٌ، مُعْجَمٌ غالبًا، ومشكولٌ.

٤- جاءتْ تامَّةً، خاليةً من الخَرْمِ والتَّلف.

٥- لقد رُزقَ ناسخُها العلْمَ والدراية في المادة التي ينسخها (النحو)، فالتحريفُ والوهْمُ عنده قليلانِ جدًّا.

(ثانيًا): نسخة الشرح (ث)

هي تلك النُّسْخة التي نُسِبَتْ خطأً إلى ابن هطيلٍ، فكُتِبَ على صحيفَةِ العنوان منها، في زاويتها اليمنى من أعلى، وبخطٍّ صغير جدًّا، عبارةُ (طيٌّ هذا شرحُ ابنِ هطيلٍ على الكافية)، وهي في مضمونِها تختَلِفُ كثيرًا عن نُسْخَةِ (معونة الطالب)، وأُضيف حديثًا على صحيفة العنوان عنوانُ(معونة الطالب على كافية ابن الحاجب)، وهو وهمٌ،

ولا يعتمد عليه، لما ثبتَ لي بالأدلَّةِ والقرائن أنَّها ليستْ لابن هطيل[1]، وإنّما لعالمٍ غيرهِ، استفادَ كثيرًا من (معونة الطالب) وزاد عليه وتصرَّف فيه.

وقد اتخذتُ هذه النسخةَ نسخةً مساعِدةً في عمليةِ التحقيقِ، ورمزتُ لها بالحرف (ث)، نسبَةً إلى مكتبة الهيأةِ العامَّةِ للآثارِ بصنعاء، التي توجَدُ محفوظةً فيها، في مجلَّدٍ يحملُ الرقمَ (١٩٧٥ نحو)، ويحوي هذا المجلّدُ مَعَ هذه النسخةِ، نسخةً من كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب) للرَّصَّاص، في جزئين.

وتقع هذه النسخة في (٥٧) صحيفة، ومقاسها (٢٩×٢٠ سم)، وعدد الأسطرِ في كلِّ صَفْحَةٍ (٢٦) سطرًا، بمعدَّلِ (١٧) كلمة في السطر الواحدِ.

خطُّها نسخيٌّ مُعْتادٌ، مُعْجَمٌ غالبًا، غيرُ مشكولٍ، وكُتبَتْ عنواناتُ الموضوعاتِ فيها، والأعلامُ احيانًا، باللونِ الأحمرِ، وفيها سقطاتٌ وتصحيفاتٌ كثيرةٌ، وجاءتْ بخطِّ (الفقيه شجاع الدين سعيد بن عبد الله بن مسعود).

وقد أشارَ الناسخُ إلى تاريخِ نسْخِها في نهايتها فقط، إذ ذكرَ أنَّه انتهى من نسْخِها يوم (٢٤) من محرَّم الحرام سنة (٩٥١هـ)، أي بعدَ وفاةِ ابن هطيل بـ (١٣٩) عاما، وهي خاليَةٌ من الحواشي عدا صحيفتها الأولى.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه النسخة خالية من العنوان أصلاً، وما دُوِّنَ عليها إنّما جاء على استحياءٍ، وبخطٍّ يخالف خطَّ الناسخ، وهي أيضًا خالية من المقدِّمة، التي بغيابِها حُرِمنا مَعْرِفَة المصنِّفِ أو عنوانِ كتابه هذا.

[1] ينظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

منهج التحقيق

سأتَّخِذُ منهجًا مُحدَّدًا في تحقيقِ هذا الكتابِ، مُحاولاً قدر الإمكانِ الالتزام بهِ، رغبةً مِنِّي في إخراجهِ على الوجه الذي أراده المؤلِّفُ، أو قريبًا منه، ومِنْ قواعد هذا المنهج:

١- كتبتُ نصَّ الكتابِ وفق قواعدِ الإملاء المعروفة، معتمدًا على نسخة الكِتاب الخطيَّة، وهي نسخة مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، مع العِلمِ أنَّ الناسخ كان يميلُ إلى التسهيل في رسم الهمزة المتوسطة، فمثلاً (قائل) يرسمها (قايل)، وكان يرسُمُ كلمة (إلى) هكذا: (إلا)، وكلمة (إلاَّ) يرسمها هكذا: (إلى)، وقد رسمتُ كلَّ كلمةٍ بصورتها الصحيحة، من دونِ إشارة إلى ذلك.

٢- لم أتدخَّلْ في النَّصِّ إلاَّ بما تمليه الضرورة، كزيادة كلمة أو أكثر ممَّا يقضيه السياقُ، ووضعتُها بين معقوفَتَينِ، مع الاستعانة في ذلك بالنسخة المساعدة (ث)، وشرح ابن الحاجب على الكافية، وقد أشرتُ إلى ذلك في الحواشي.

٣- اتخذْتُ نصَّ الكافية المطبوع نُسْخَةً ثانيةً لأُقابلَ عليها ما أثبتَه ابنُ هطيلٍ من نصِّ الكافية، ثُمَّ الإشارة إلى الفرقِ في ذلك إنْ كانَ يَخدُمُ النَّصَّ.

٤- وثَّقْتُ آراء النحويينَ من مصادِرها الأصليَّة، أو من المصادر التي ذُكرت فيها، مبتدئًا بمصنَّفات المؤلِّفين ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، مع مراعاةِ ترتيبِ المصادرِ حَسَبِ التسلسلِ الزمني، وكنتُ خلال ذلك مُهْتَمًّا بتوثيقِ الآراء حال ورودها في الشرح، وإنْ سبقَ ورودُها في نصِّ الكافية، إلاَّ إذا لم يُكَرِّر ابنُ هطيلٍ الرأي في الشرح، فاكتفى بتوثيق ما وَرَدَ في نَصِّ الكافيةِ.

٥- عَلَّقتُ بإيجازٍ على بعضِ المواضع من الكتاب، التي تحتاج إلى تعليقٍ، قَصْدًا للتوضيح، مستعينًا في ذلك ببعض شروح الكافية المشهورة، والنسْخة المساعدة (ث).

٦- خَرَّجتُ الشواهد الواردة في الكتاب، وتشمل:

أ- الآيات القرآنيَّة

أشرتُ إلى اسمِ السورة ورقمِها في المصحف، ورقم الآية في السورة، مع إيراد نصّ الآية تامًّا إذا كان الاستشهادُ بكلمةٍ أو كلمتينِ من الآية.

ب- القراءات القرآنية

أوردْتُها مضبوطةً وفاقًا للقراءةِ التي وردتْ بها، وخرَّجْتُها من كُتُبِ القراءات المعتمدة وبعض كتب التفسير التي تعني بالقراءات.

ت- الأشعار والأرجاز

خَرَّجتُها من مصَادرها، مُبتَدِئًا بدواوينِ الشعراء، أو المجموعات الشعريَّة، إن وُجِدت، ثم كُتب النحوِ واللغةِ والأدبِ، وذكرتُ البحر الشعري، ونسَبْتُ منها ما لَمْ يَنْسِبْهُ المؤلفُ ما أمكن، وصَحَّحْتُ الخطأ في النسبة إنْ وُجِدَ، ونبّهتُ على الصواب، وأشرتُ إلى الروايات، وبيَّنْتُ موضع الشاهد، وإنْ كانَ ما وَرَدَ في النصِّ جزءًا من الشاهدِ أكملتُهُ في حواشي التحقيقِ.

ث- الأقوال والأمثال

خرَّجتها من المصادر المعتمد عليها في هذا الباب، وذكرتُ مناسباتها، ولاسيما الأمثال.

٧- ضبطتُ النص بالشكل، بما في ذلك الشواهد والأمثلة، والألفاظ والأبنية التي تحتاجُ ذلك.

٨- أشرتُ إلى بعضِ الآراءِ والمذاهِب التي تخالفُ ما وَرَدَ في الكتاب، ووثَّقْتُ هذا من المصادر المعتمد عليها في ذلك.

٩- خَرَّجْتُ المسائلَ الخلافيَّةَ من المصادرِ التي اعتنتْ بذلك، ومن المصادر النحويَّة التي ذُكِرَتْ فيها.

١٠- ترجَمْتُ للأعلامِ الذينَ وردتْ أسماؤهم في النصِّ، باستثناء الأكثرِ شُهرةً، كالخليلِ وسيبويه، مراعيًا الإيجازَ في الترجمةِ، وأحلتُ على مَصَادر تراجمهم، ملتزِمًا عدم ذِكْرِ أكثر من ثلاثةِ مصادرَ.

١١- أشَرْتُ إلى ما يَرِدُ في النّصِّ من تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو تكرارٍ، أو خَطأٍ، أو سهوٍ.

١٢- وَضَعْت عنواناتٍ لأكثرِ موضوعاتِ الكتاب، وجعلتها بينَ معقوفتينِ [ ]، مِنْ دُونِ إشارةٍ إلى ذلك في حواشي التحقيقِ.

١٣- فَسَّرتُ بعضَ الألفاظ التي تحتاجُ إلى بيانٍ، أو يصعبُ على القارئ معرفتُها.

١٤- أوردْتُ في الحواشي بعضَ الزيادات التي في النُّسْخةِ المساعدة (ث)، من تعليقٍ أو توضيح، أو شواهد، لِيُكَوِّنَ القارئُ صورةً واضحةً عن طبيعةِ هذه الزيادات، والاختلاف الحاصل بين (معونة الطالب) وهذه النسخة (ث)، فضلاً عن الفائدةِ المرجوَّةِ من ذلك، وقد وثّقتُ ما يستحقُّ التوثيق.

١٥- أثبتُّ الأرقامَ الخاصَّةَ بصحائفِ نُسْخةِ الكتابِ الخطيَّةِ (الأصل)، في مواضعها، في وسطِ الكلام، ورمزتُ إلى الوجه بالرمز (و)، وإلى الظهر بالرمز (ظ)، وجعلتُهما مع رقَمِ الصحيفةِ بين معقوفتينِ، هكذا مثلاً: [٥ظ].

١٦- وَضَعْتُ فهارسَ فنيَّةً تُسَهِّلُ على القارئ الوصولَ إلى بغيتهِ بسهولة، وقد شملت هذه الفهارس:

أ- فهرس الآيات القرآنيَّة.

ب- فهرس القراءات القرآنيَّة.

ت- فهرس الأشعار.

ث- فهرس الأرجاز.

ج- فهرس الأقوال والأمثال.

ح-فهرس الأعلام.

خ- فهرس المذاهب النحويَّة.

د-فهرس اللغات.

١٧- أثبتُّ صُوَرَ بعض صفحات نسخة الكتاب الخطِّيَّة، والنسخة المساعدة (ث) للتوثيقِ.

الخاتمة

بعد أنْ وفَّقني الله عز وجل إلى إنهاء تحقيق كتاب (معونة الطالب على الكافية في نحوِ ابنِ الحاجب) ودراستِهِ، وما قمتُ بهِ من موازنةٍ بين هذا الكتاب وكلٍّ من شرح ابن الحاجب والشرح المنسوب خطأ إلى ابن هطيل (ث)، أَوَدُّ أنْ أسجلَ أهمَّ النتائج التي استخلصتها من هذا العمل:

١- لقد أجادَ ابنُ هطيلٍ في استخلاص الكلام المفيد من شرحِ ابن الحاجب ذي الصِّلَةِ بتوضيحِ عبارات الكافية، وتَرَكَ المناقشات وإثارة الاعتراضات، طلبًا للاختصار، ثُمَّ أنَّه ضمَّ إلى ذلك تعليقَهُ الخاص في كثيرٍ من المواضع، ولاسيما التي غَفِلَ عنها ابنُ الحاجب، أو استطردَ فيها بعيدًا عن مضمونِ النصِّ.

٢- لقد ظهرت شخصية ابن هطيل العلميّةُ متواضعةً في هذا الكِتاب، إذ لم يخرج فيه عن آراء ابن الحاجب التي في شرحه على الكافية، بل كان يعمَدُ إلى بيان مذهب ابن الحاجب، ولاسيما في مواطن الخلاف.

٣- يعطي هذا الكتاب صورةً جليّةً عن التأثير القوي الذي خلَّفَهُ ابنُ الحاجب في نحوِ ابن هطيلٍ، ويبدو هذا واضحًا في اهتمام ابن هطيلٍ بالعِلَلِ والتحليلات المنطقيَّة للأحكام والحدودِ.

٤- أظهرتْ الموازنة التي عقدتُها بين (معونة الطالب) و (شرح ابن الحاجب) أنّ (معونة الطالب) تميز من (شرح ابن الحاجب) بالدقَّة في تحليلِ الحدودِ، واعتماد أسلوب التمثيل في الشرحِ، واستقصاء ألفاظ الكافية.

٥- ثبتَ بالأدِلَّةِ والقرائن نفي صلة ابن هطيل بالشرح (ث)، الذي نُسِبَ إليه خَطأً.

٦- أظهرتْ الموازنة التي عقدتُها بين (معونة الطالب) والشرح (ث)، أنّ كتاب (معونة الطالب) من المصادر الرئيسة التي اعتُمِدتْ في تصنيف الشرح (ث)، إذ نجدُ نصوص (معونة الطالب) مبثوثةً في كلِّ موضوعاتِهِ، إمَّا حرفيًّا أو بتَصَرُّفٍ.

القسم الثاني
النص المحقق

كتاب(معونة الطالب على الكافية) في نحو ابن الحاجب

اختصرها من شرحِهِ سيّدُنَا المقامُ، العلاَّمةُ، الحَبرُ، الصّمصامةُ، بقيَّةُ السَّلفِ، وَقُدْوةُ الخَلَفِ، تُرجُمانُ الأدبِ، ولسانُ العربِ، الذي اشتهر فضلهُ بينَ الأَنامِ، وعُدِمَ مِثلُهُ مِنَ الأَقوامِ، أَعلمُ عُلمَاء العربيَّةِ، وشيَخُ شيوخِ العلومِ الأدبيّة، جمالُ الدّنيا والدّين، عليُّ بن محمّد بن سليمان، عُرِفَ جدُّه بـ(هُطَيْل)، [أظهَرَ][1] اللهُ به ما اندَرسَ من المآثِرِ، وأحيا بِهِ ما انطمسَ مِنَ المناقِبِ والمفاخِرِ. آمين آمين آمين.

خفْ من اللهِ ولا تركَنْ إلى أَحَدٍ   فَمَا نصحُتك إلاَّ بَعْدَ تجريبِ[2]

ملكُ العبْدِ الفقير إلى عَفوِ المِلِكِ القديرِ عبدِ اللهِ بن محمّد بن أحمد بن علي بن حَبيب، تَجَاوَزَ اللهُ عن فرطاته، وغَفَرَ له جميع زلاّتِه، ورزقَهُ العِلمَ فالعمَلَ، ولا أحوجَهُ إلى أحدٍ منْ خلْقِهِ، وبلَّغهُ آماله في رضاه والمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على محمّدٍ وآله الأكرمين، وصحبهِ المنتجبين.

---

[1] ما بين المعقوفتين عليه سواد في الأصل، وهو ما يقتضيه السِّياق.

[2] البيت من البسيط، وهو مكسور الوزن في التفعيلة الأولى، لم أَعرف قائله.

بسم الله الرحمن الرحيم

رب ياكريم

الحمدُ للهِ على شتّى نوالِهِ، وصلواتُهُ، وسلامُهُ على محمّدٍ وآلِهِ، وبعدُ:

فهذه مُذاكرةٌ على الكافيةِ لابن الحاجبِ، انتزعْتُها من شرحِهِ لها؛ ليتيسَّرَ على الطّالبِ الوصولُ إلى تحقيقهما معًا، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكّلْتُ وإليه أنيب.

[الكلمة وأقسامها]

قوله[1]: "الكلمةُ[2]: لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ".

قولُه: "لفظٌ" يشملُ الكلمةَ وغيرهَا. وقوله: "وُضِعَ لمعنًى" يُخرِجُ المهملاتِ[3]. وقولُه: "مفردٍ" احترازٌ مِن مِثلِ (قامَ زيدٌ) وشبهه[4].

قولُه: "وهي: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، لأنّها إمّا أنْ تَدُلَّ على معنًى في نفسِهَا، أوْ لا، الثّاني: الحرفُ، والأولُ: إمّا أنْ يقترِنَ بأحدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ، أوْ لا، الثّاني: الاسمُ".

يعني أنّ أَنْواعَها ثلاثةٌ، والدليلُ عليه ما ذُكِرَ مِنْ القسمةِ الدائرةِ بينَ النّفي، والإثباتِ[5].

قوله: "وقَدْ عُلِمَ بذلك حَدُّ كلِّ واحدٍ منها"

وذلك لأنّ الأقسامَ الصّحيحةَ إنّما تنفصِلُ باعتبارِ ما تتميّزُ بهِ، وذلك يصلحُ أنْ يكونَ فصْلاً لها.

---

(1) أي: قول ابن الحاجب في (الكافية)، وكلمة (قوله) سترد كثيرًا كلما أورد ابن هطيل نصًّا من الكافية ليُعلِقَ عليه أوْ يشرحَه.

(2) في حاشية الأصل: "الألف واللاّم في (الكلمة) ونحوها عند الشيخ للواحد الذّهني، ويجوز أنْ تكونَ للجنسِ، وفي الاستغراقِ والعهدِ نظرٌ".

(3) في ث بعده:"نحو: (كادث)، و(مادث)، ومقلوب (زيد): (ديز)". وينظر: شرح الرضي ١/٢٣.

(4) في الأصل فوقه بخط صغير: "نحو:(غُلام زيدٍ)".

(5) في حاشية الأصل: "ولا تردُ الأصوات من نحو:(غَاقْ)و(شِيبْ)، لأنّها مُلحقةٌ بالأسماءِ، لاتحادِ دلالتها واستقلالها، وبأنّه الأصل، والحاقُهُ بهِ أولى ".

[الكلام]

قوله: "الكلام مَا تضمَّنَ كلمتينِ بالإسنادِ"

قوله: "ما تضمّن كلمتينِ" يشملُ الكلامَ وغيرَهُ. وقولُه: "بالإسنادِ" ليَخرُجَ نحوُ (غلامُ زَيْدٍ) وشبهه.

ويعني بـ(الإسناد): نِسبةَ أَحدِ الجُزئينِ إلى الآخَرِ؛ لإفادةِ المخاطبِ[1].

قولُه: "ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ في اسمينِ[2]، أوْ في فِعْلٍ واسمٍ"[3].

وذلك لأنّ الإسنادَ لابُدَّ أنْ يكونَ بينَ شَيْئَيْنِ، ووُضِعَ (الاسم) ليُسْنَدَ ويُسندَ إليهِ. ووُضِعَ (الفِعْلُ) ليُسْنَدَ، ولا يُسْنَدَ إليهِ. ووضِعَ (الحرفُ) لمعنًى في غيرِهِ، لا ليُسندَ، ولا ليُسْنَدَ إليهِ؛ فلذلكَ لمْ يتأتَّ مِنْ فِعْلينِ، ولامِنْ حَرفَينِ، ولا [مِنْ][4]اسمٍ وَحَرْفٍ، ولا مِنْ فِعْلٍ وحَرْفٍ.

---

(1) ينظر: التعريفات ٢٠.

(2) في الأصل فوقه بخط صغيرٍ: (زيدٌ قائمٌ).

(3) في الأصل فوقه بخط صغيرٍ: (قامَ زيدٌ).

(4) زيادة يقتضيها السياق.

[الاسم]

قولُه: "الاسمُ[1]: مَا دلّ على معنًى في نفسِهِ، غيرِ مُقْتَرِنٍ بأحَدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ".

قولُه: "ما دلَّ على معنًى" يشمَلُ الكَلِمَ كُلَّها. وقولُه: "في نفسِهِ" يُخرِجُ الحَرْفَ. وقولُه: "غيرُ مُقترنٍ بأحَدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ" يُخْرِجُ الفِعْلَ.

وقدْ أُورِدَ عليه أنّه يُدْخِلُ فيهِ[2] المضارعَ مِن نحو: (يَضْرِبُ)، وما لا يتصرَّفُ كـ(نِعْمَ) و (بِئْسَ). ويُخرِجُ عنه اسمَ الفاعِلِ في نحو: (زيدٌ ضارِبٌ عَمْرًا).

والجواب [١ظ]: أنَّ المعْتَبَرَ أَصْلُ الوضعِ[3]، وحينَئِذٍ لايَرِدُ شيءٌ مِنْ ذلك.

قوله: "ومن خواصِّهِ: دخولُ اللاّمِ، والجرُّ، والتنوينُ، والإسنادُ إليهِ، والإضافةُ".

أمَّا (اللاَّمُ) فَلأَنّها تُعَيِّنُ المحكومَ عليهِ عند المخَاطبِ، و الأَفعالُ لا تقعُ محكومًا عليها، فلَمْ تحتجْ إلى تعريفٍ. وأَمَّا (الجَرُّ) فلأنَّهُ وُضِع عَلَمًا للمضافِ إليه، والأفعالُ لا تقَعُ مضافًا إليها. وأَمَّا (التَّنوينُ)[4]، والمرادُ به: ما عدا (تنوينَ التَرنُّمِ) ؛ فلأنّه إنْ كانَ لِلتَّمكينِ فلا معنًى له في الفِعْلِ، وإنْ كان للتّنكيرِ فالفِعلُ موضوعٌ على التّنكيرِ، وإنْ كانَ

---

[1] في حاشية الأصل: "إنّما قَدّم الاسم لاستقلاله .... ولأنّه أصلٌ....".

[2] أي: في حَدّ الاسم.

[3] فـ(المضارع) لم يضعْهُ الواضِعُ، إلاّ دالٌّ على أحَدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ، واللَّبسُ إنّما حَصَل عندَ السامعِ؛ لكون اللفْظِ يُطلقُ على أحدِهِمَا تارةً، وعلى الآخَر أُخرى، لا لأنّه غيْرُ موضوعٍ لأحدِهما. وأَمّا (ما لا تتصرف) كـ(نعْمَ) و (بِئس)، فلأنَّ تجريدَها عن معنى الزّمانِ عَارضٌ، وأصلُ وضعِها للدلالةِ على الزمانِ، ولكنّها لما أُخرِجتْ عن مَعنى الإنشاءِ، وَجَبَ قطْعُها عنِ الزَّمَانِ. وأَمّا (اسم الفاعل)، كـ(ضارب)، فهو مَوْضوُعٌ في أصلِ وضعِهِ لمعنى من غيْرِ زمانٍ، وإنّما عَرَضَتْ فيه دلالة الزمانِ في بعضِ مواقِعِهِ، وإذا كانَ كذلك فهو داخِلٌ في حَدِّ الاسمِ. ينظر: شرح ابن الحاجب ٧ (بتصرف)، وهو موجودٌ في (ث) مفصّلاً.

[4] سيأتي الحديث عن (التّنوين) وأقسامه في آخر هذا الكتاب.

للعِوَضِ فالفِعْلُ لا يُضَافُ، وإنْ كانَ للمقابلةِ فالفِعلُ لا يُجْمَعُ. وأَمّا (الإسنادُ إليهِ) فَلِمَا تقدَّم[١]. وأمَّا (الإضافةُ) فلأنَّهُ يقبلُ التَّعريفَ، والأفعالُ لا تَقْبَلُ التَّعريفَ.

قولُه: "وهو مُعْرَبٌ ومبنيٌّ".

وذلك لأنّه لا يخلُو إمّا أنْ يختلفَ آخِرُهُ باختلافِ العواملِ، أَوْ لا يختلفَ، إنِ اختلفَ فَهو المعربُ، وإنْ لمْ يَختلفْ فَهُو المبنيُّ[٢].

قولُه: "فَالْمُعْرَبُ[٣]: المركَّبُ[٤] الّذي لم يُشبِهْ مبنيَّ الأَصْلِ".

قولُه: "المركَّبُ" يشملُ المعرَبَ وغيرَه، وقوله: "الّذي لم يشبه مبنيَّ الأصلِ" يُخرِجُ نحوَ (قامَ هؤلاءِ) وشبهَه.

ويعني بـ(مبنيِّ الأَصلِ): الحروفَ، وفعلَ الأَمرِ، والفِعْلَ الماضي.

قولهُ: "و[حكمُهُ أنْ][٥] يَختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ لفظًا أوْ تقديرًا".

تَقسيمٌ للاختلافِ، وسيأتي بيانُ مواضعِ التّقديرِ، فيُعلمُ أنَّ مَا سِواه لفظيٌّ.

---

(١) أي: كونُ الاسم وُضِعَ ليُسْنَدَ ويُسنَدَ إليهِ، والفِعلُ وضِعَ ليسندَ ولا يسنَدَ إليه.

(٢) في حاشيةِ الأصلِ: "هذا الدليل على ما ذكرهُ النّحاةُ في حدِّ المعربِ، لا على ما ذكرهُ الشيخُ، ثم إنَّ مِنهُم مَن يُثبِتُ قِسْمًا ثالِثًا ...".

(٣) في حاشية الأصل: "إنّما بدأ بالمعربِ لأنّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ، ولأنّه أكثرُ، والحاجةُ إليهِ أهَمُّ"، وهذا في المتن مِنْ (ث).

(٤) في حاشية الأصل: "وكذا يعني بـ (المركَّبِ): المركَّبَ تركيبَ الإسْنادِ، لئلا يَرِدَ عليهِ نحو: (غُلامِ زيدٍ)". وهذا أيضًا في المتن من (ث).

(٥) ساقط من الأصل وث. ينظر: الكافية ٦٠.

[الإعراب]

قولُه: "والإعرابُ: ما اختلفَ آخِرُهُ به".

أي: هو الذي به يحصلُ اختلافُ آخِرِ المعْرَبِ، على أنَّه سبَبٌ للاختلافِ[١]،لا نفسُ الاختلافِ، كما ذَهبَ إليهِ بَعضُهُم[٢].

قولُه: "لِيَدُلَّ على المعاني المعْتَوَرَةِ[٣]".

تنبيهٌ على عِلَّةِ وضْعِ الإعرابِ في الأسماءِ؛ لأنّ الاسم يَدُلُّ على المعاني المختلفةِ[٤] بصيغةٍ واحدةٍ، فلوْلا الإعرابُ لَتَخَلَّطتِ المعاني وأُلْبِسَتْ.

قولُه: "وأَنواعُه: رفعٌ، ونصْبٌ، وجَرٌّ".

قالَ السّيّدُ رُكنُ الدّينِ[٥]: "إنّما لمْ يذكرِ الجزْمَ مَع أنّه مِن أنواعِ الإعرابِ، لأنّه هاهُنا ذاكرٌ أحوالَ الاسمِ، والجزمُ ليسَ مِن أحوالِهِ".

قولُه: "فالرَّفعُ: عَلَمُ[٦] الفاعليَّةِ، والنَّصبُ: عَلمُ المفعوليَّةِ، والجرُّ: عَلَمُ الإضافةِ".

إنّما قالَ: "الرَّفعُ: علمُ الفاعليَّةِ"، ولم يَقُلْ: (عَلَمُ الفاعلِ)؛ لأنّه ليس عَلَمًا للفاعِلِ [٢و] وحدَه، بل له ولأشياءَ منسوبةٍ إليه، كالمبتدإ وغيره. وكذلك قولُه: (المفعوليَّة). وإنّما

---

(١) وقد اختار ابن الحاجب هذا الحدَّ للإعراب-كما صرح في شرحه- تبعًا لعبد القاهر، وتابعه في ذلك ابن هطيل. كما اختار هذا الحدَّ كثير من المتأخرين. ينظر: المقتصد ٩٩/١، وشرح ابن الحاجب ٩، والتسهيل ٧، ومغني ابن فلاح ٢٠٩/١، والجامع الصغير١١.

(٢) كالصَّيمريّ في (التّبصرة والتّذكرة) ٧٦/١، وأبي البركات الأنباري في (أسرار العربية) ٣٣.

(٣) (المعْتَوَرَة): المتداولَة، و(اعتوروا الشيء): تداولوه بينهم. ينظر: لسان العرب (عور).

(٤) في الأصل فوق ذلك بخط صغير: "كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة".

(٥) الحَسَن بن محمّد بن شرف الحسيني الاستراباذي (ت٧١٥هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٥٢١/١، وكشف الظنون ١٣٧٠/٢، وهدية العارفين ٢٨٣/١. وقوله في: الوافية ١٣.

(٦) في الأصل (على)، وهو تحريف.

لم يقل: (الجرُّ عَلَمُ الإضافيَّةِ) لكونهِ عَلَمًا للإضافةِ، ولا يوجَدُ في غيرها، بخلافِ الرّفعِ والنَّصبِ.

* * *

قولُه: "والعامِلُ: مَا بهِ يتقوَّمُ المعنَى المقتضِي [للإعْرابِ][1]".

أَي: العاملُ ما بهِ يحصُلُ المِعنَى المقتَضِي [للإعْرَابِ]، على أنَّ العاملَ هُو سَبَبُ لحصولِ مُقتضِي الإعْرَاب[2]. ومثالُه أنَّكَ إذا قُلْتَ: (قَامَ زيْدٌ)، فالمقتضي للرَّفعِ الفاعليَّةُ، ولم يتقوَّمْ في (زيدٍ) إلاّ بِ(قامَ) المسنَدِ إليهِ، فـ(قام) هو العَامِلُ[3].

(1) ساقطة من الأصل، وث. ينظر الكافية ٦١.

(2) في حاشية الأصل: "ومَنْ قال: إنّ العاملَ في الفاعلِ كونُه فاعلَ الفعلِ، فقد جعل المقتضي له هو العامل. والله أعلم".

(3) في الأصل فوقه بخط صغير: "وكذلك إذا قلتَ: (ضربتُ زيدًا) و (مررتُ بزيدٍ) على مذهب الأكثر".

[عَلامات إعراب الأسماء المعربة]

قولُه: "فالمفرَدُ المنصَرِفُ، والجَمْعُ المكَسَّرُ المنصَرِفُ، بِالضَّمَّةِ رفعًا، والفتحةِ نصبًا، والكسرةِ جَرًّا"[١].

يَعني بـ(المفردِ): غيرَ المثنَّى والمجمُوعِ، وَغيْرَ الأسماءِ السِّتَةِ. قالَهُ رُكنُ الدّين[٢]. وبِ(الجَمعِ المكسَّر): غيرَ المصحَّح[٣]. وبـ(المنصرف): ماعدا (غيْرَ المنصرفِ).

قوله: "جمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ بالضّمَّةِ، والكسرةِ".

أي: يُرفع بالضَّمّةِ، ويُنصبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ. وإنّما جُعِلَ نصبُه بالكسرةِ، لأنّ جمْعَ المذكَّرِ السّالِمَ قَد حُمِل فيه النَّصبُ على الجرِّ، فَحُمِل هاهُنا عليه أيضًا، لئلا يكونَ للمؤنَّثِ على المذكَّرِ مَزِيَّةٌ.

قولُه: "غيرُ المنْصَرِفِ بِالضَّمةِ، والفتحةِ".

أي: يُرفَعُ بالضَّمةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحةِ[٤]، وإنّما جُرَّ بالفتحةِ لما سيأتي في بابهِ[٥]، إنْ شاء الله تعالى.

قولُه: "(أبُوكَ) و(أخُوكَ) و(حَمُوكَ) و(هَنُوكَ) و (فُوكَ) و (ذو مالٍ)، مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم، بالواوِ، والألفِ، والياءِ".

---

[١] في حاشية الأصل: "انتصاب هذه الثّلاثة على الحال، والتّأخير، مثل قولهم: (من هو بالجلال موحداً)، ويجوز أن يكون التقدير: يرفعان بالضمة رفعًا".

[٢] ينظر: الوافية ١٣.

[٣] في الأصل فوقه بخط صغير: "كـ (مسلمين) و(مسلمات) في الموضعين".

[٤] في حاشية الأصل: "ولا يرد نحو (الإبراهيم) و (الأحمر)، لأنّه منصرفٌ على قولٍ، وجارٍ مَجرى المنصرف على قولٍ، وأمّا (مسلمات) إذا سُمي بهِ فمُمكنٌ على أصلهِ (مسلمون) إذا سُمِّيَ به".

[٥] ينظر: ص٣٠-٣١ من التحقيق.

أي: تُرفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ؛ وذلك لأنَّ هذهِ الأسماءَ لما تكبَّرتْ في المعنَى، وأَواخِرُها حروفٌ تَقْبَلُ أَنْ تكونَ إعرابًا، جُعِلَ إعرابُها بالحروف[(١)].

وإنّما قال: "مُضَافَةً إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ"؛ لأنَّها لوْ لم تَكُنْ مُضافةً، أوْ كانتْ مضافةً إلى ياءِ المتكلِّم، لم يكن إعرابُها بالحروفِ.

قولُه: "(المثنَّى)، و (كِلا) مُضَافًا إلى مُضمَرٍ، و(اثنانِ)، بالألفِ والياء".

أي: تُرْفَعُ بالألفِ، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بالياءِ[(٢)]،وذلك لمِثْلِ ما ذُكِرَ في الأسماءِ السّتّةِ. وإنَّما رَفعُوها بالألفِ، ونصبُوها بالياءِ، لئلاّ يلتبسَ (بابُ التثنيةِ) بـ(بابِ جمعِ المذكرِ السالِمِ)، لو جرَى فيهما على قياسِ الإعْرابِ بالحُروفِ، ولاسِيَّما عند الإضافة في حالةِ [٢ظ] النَّصبِ.

قوله: "(جمعُ المذكرِ السّالمُ)، و (أولُو)، و(عشرون) وأَخواتُها، بالواوِ والياءِ".

أي: تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ وتُجَرُّ بالياء، وذلك لمِثْلِ ما تقدَّم[(٣)]، وليس (أُولُو)، و(عشرونَ) ونحوه، بجمعِ مذكّرٍ سالمٍ، وإلاَّ لوَجَبَ أنْ يكُونَ له مُفردٌ من لفظِهِ، وللزِمِ ألاّ يُطلَقَ (العشرونَ) إلاَّ على ثلاثين فصاعِدًا[(١)]. وكذلك (كِلا) و (اثنانِ) في المثنّى.

---

(١) هذا على مذهب سيبويه. بينما ذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد ومن تابعهما إلى أنّ هذه الحروف تدلّ على الإعراب، وليست بإعرابٍ، ولا حروف إعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلابَها هو الإعراب، وذهب قطرب والفراء والزّيادي إلى أنّها هي الإعرابُ.

وهذا الخلاف في هذه الحروف يسري في المثنى وجمع المذكر السالم ايْضًا. ينظر: الكتاب ١٧/١-١٨، والمقتضب ١٥١/٢-١٥٢، والإيضاح في علل النحو ١٣٠، وشرح عيون الإعراب ٥٧-٥٨، وشرح الجمل، لابن عصفور ١١٩/١-١٢٠.

(٢) في حاشية الأصل: "ومنهم من يجعل المثنّى بالألف في كُلِّ أحواله، وتُقدّرُ الحركات، وكذا في الأسماء الستة، ومنه: ***إنَّ أباها وأبا أباها قدْ بلغا في المجدِ غايتاها***". وهذا على لغة بلحارث بن كعب. ينظر: الإنصاف ١٨/١(م ٢)، ومغني ابن فلاح ٣٠٠/١، ٥٤/٢،٥٣.

(٣) أي: لمثل ما تقدَّم في المثنى من تعليلٍ.

[الإعراب التقديري والإعراب اللفظي]

قوله: "التَّقديرُ فيما تعذَّر ك(عَصَا)، و(غُلامِي) مُطلقًا".

أَمّا باب (عَصَا) فلتعَذُّرِ تحريكِ الألف، وأمّا بابُ (غُلامِي)[2] فلتعَذُّرِ تحريكِ آخِرِهِ بغيرِ الكسرةِ التي تقتضيها ياءُ المتكلِّمِ[3]. وقيل: (إنَّه مبنيٌّ)[4]، وهو غيرُ مستقيمٍ[5].

قوله: " أو استُثْقِلَ، ك(قاضٍ) رفعًا، وجرًّا"

وذلكَ لأنّه لو قيل: (جاءني قاضيٌ) و "مررتُ بقاضيٍ) لكان مُسْتَثْقَلاً، فحذفُوا الضّمّةَ والكسرةَ، فاجتمعَ ساكنانِ: الياءُ والتَّنوينُ، فحذِفت (الياءُ) لالتقاءِ الساكنينِ، فإن لم يكنْ تنوينٌ لم تُحذَفْ.

---

(1) وفي ث: "ولا يصحّ انْ يكون (عشرون) جمع (العشرة) لأنه كان يجب ان يطلق (عشرون) على (ثلاثين)، ولوجب أنْ يقال (عَشَرون) بفتح العين والشين".

(2) أي: (باب المضاف إلى ياء المتكلم)، وهو الاسمُ المفردُ، نحو: (غلامي)، والجمع المكسر، نحو: (غلماني)، وجمع المؤنث السالم، نحو: (مسلماتي). ينظر : الوافية ١٩.

(3) وهذا هو الصّحيح وعليه الجمهور. ينظر: مغني ابن فلاح ٨٦/١.

(4) هذا مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، وابن الخباز الموصلي. ينظر: الجمل، للجرجاني ١١، والمرتجل ١٠٩، والغرّة المخفيّة ١١٠/١، وابن الخشاب، حياته ونحوه ١٢٨. وهناك مذهب ثالث لابن جني، يرى فيه أنّ المضاف إلى ياء المتكلم لا معربٌ ولا مبنيٌّ، ينظر: الخصائص ٣٥٦/٢، والأمالي الشجرية ١/ ٤.

(5) في ث بعده: "لأنّ الإضافة الى المضمر لاتُوجب بناءً، بدليل: (غلامِكَ) و (غُلامهِ)". ينظر: شرح ابن الحاجب ١١.

قوله: "ونحو: (مُسْلِمِيَّ) رفْعًا"

وذلك لأنّ أصلَهُ (مُسْلِمُويَ)، اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسُبِقَتْ إحداهُما بالسّكونِ، فَوَجَبَ قلبُ الواوِ ياءً[1]، وإدغامُها في ياءِ المتكلِّمِ، لأجلِ الاستثقالِ.

قوله: "واللفظيُّ فيما عداه".

أي: فيما عدا المعْرَبِ تَقديرًا[2].

---

[1] ينظر: شرح الشافية ١٣٩/٣.

[2] في حاشية الأصل: "قال في (شرح المفصَّل) : ولاأعرف أحدًا ذكر [الإعرابَ] المحلّيّ، وهو ثابتٌ من غير شكٍّ في مثل: (ضاربي)". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٣/١-١٢٤.

[غيرُ المُنصرفِ]

قوله: "غيرُ المنصرِفِ[1]: ما فيهِ علَّتان مِن تسعٍ، أوْ واحدةٌ منها تقومُ مقامَهما".

أي: غيرُ المنصرِفِ: اسمٌ مُعْرَبٌ تكونُ فيهِ عِلَّتانِ من تسعِ عِلَلٍ، أوْ عِلَّةٌ واحدةٌ من هذه التِّسعِ تقومُ مَقامَ العِلّتينِ.

قوله: "وهي:

عَدْلٌ، ووَصْفٌ، وتأنيثٌ، ومَعْرِفَةٌ — وعُجْمَةٌ، ثُمّ جَمْعٌ ثمَّ تركيبُ

والنّونُ زائدةً [2] مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ — ووزنُ فِعْلٍ، وهذا القولُ تَقْريبُ" [3]

قال السّيّد ركنُ الدّين: " إنَّما قال: "هذا القولُ تقريبُ"، لأَنَّ في عدد العِلل خلافًا، فقال بعضهُم[4]: إنّها تِسْعٌ[5]، وقال بعضهم: إنّها اثنتانِ[6]: الحكايةُ

---

(1) في حاشية الأصل: "أصل (الصّرْفِ) من: (الصَّريفِ)، وهو الصوتُ. أو من (الصَّرف) بمعنى: الزيادةِ أو الإمالةِ، أو التَّصرُفِ. أو من (الصَّرفِ) وهو الخَالِصَ". وهذا في المتن من (ث). وينظر: لسان العرب (صرف).

(2) في حاشية الأصل: "إذا أُبدلت لامٌ من النون، وذلك في نحو: (أصيلال) بمعنى: أصيلان، وهو تصغير (أَصِيل)، فقد ذهب الأخفش أنّها تعتبرُ إذا سُمِّي بهِ". ينظر: شرح الرضي ١٤١/١.

(3) البيتان من البسيط، أوردهما أبو البركات الأنباري في: أسرار العربية ١٦١، والإغراب في جدل الإعراب ١٠٣، ولُمَع الأدلة ٥١ برواية:

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ — وعجمةٌ ثمّ عَدْلٌ ثمّ تركيبُ

(4) في الأصل فوقه بخط صغير: (وهو الأكثر)، ينظر: الأصول ٨٠/٢، والمقتصد ٦٩٣/٢، والمفصَّل ٣٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٠٥/٢.

(5) في الأصل، و ث: (إنه تسعة).

(6) في الأصل، و ث: (إنّه اثنان).

والتركيبُ، وقال بعضُهُم: إنّها إحدى عشرة[1]. فقال: القولُ بأنها تِسْعٌ (تقريبٌ)، أو يكونُ المرادُ بهِ: إنّ ذِكْرَ العِلَلِ التسعِ منظومةً تقريبٌ على فَهمِ المبتدئ"[2]. قُلتُ[3]: أو لأجلِ الإجمالِ. ثُمَّ قال[4]: " و(زائدةً) في البيت منصوبةٌ على أنّها حكايةٌ عن حالٍ، في في مثلِ قولِنا: يَمْنَعُ الاسمَ الصَّرفَ النُّونُ زائدةً، إذْ لا عامِلَ هاهُنا يَنصبُها على الحالِ". قُلتُ: ويمكنُ أنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ، أي: (ولحاقُ النونِ زائدةً) أو نحوه[5]،وقد ذكره بعضُهم، وجَوّزَ الرفعَ على أنّها صفةٌ للنُّونِ [٣و] بتقديرِ زيادةِ الألفِ واللاّمِ[6].

قُلتُ: ويمكنُ أن يكونَ على نحوِ قولِهم في :

ولقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني[7].

واللهُ أعلم.

وكلُّها فرعيَّةٌ: فـ(العدْلُ) فرعٌ عن (المعدولِ عنه)، و(الوصفُ) فرعٌ عن (الموصوفِ)، و(التّأنيثُ) فرعٌ عن (التذكيرِ)، و(التَّعريفُ) فرعٌ عن (التنكيرِ)، و(العُجْمَةُ)

---

(١) في الأصل: (إنّه أحد عشر) وفي ث: (إحدى عشر)، والصواب ما أثبته.

(٢) الوافية ٢١.

(٣) القول لابن هطيل.

(٤) أي: ركن الدين، وقوله في الوافية ٢٢.

(٥) في حاشية الأصل: "ويجوزُ أن يكونَ العاملُ ما في الكلام من معنى الكَوْنِ ......".

(٦) ينظر: الأسرار الشافية والخلاصات الصافية (مخطوط) ٩و.

(٧) صدْرُ بيتٍ من الكامل، لشمر بن عمرو الحنفي، في: الأصمعيات ١٢٦ برواية: ولقد مررتُ. وعجزه:

فمضيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يعنيني

ولرجلٍ من سلول، في: الكتاب ٤٣/٣، وشرح التصريح ١١/٢، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، والدّرر ٧٨/١.

والشاهد فيه قوله: "اللئيمِ" إذ دخلت (ألْ) الجنسية فلم تفدِ اللفظ تعريفًا تُعيّنُهُ عن سائرِ جنسهِ، فتعريفُها لفظيٌّ لا يُفيدُ التعيينَ.

فرعٌ عن (العربيةِ) لأنَّها دخيلَةٌ في كلامِهِم، و(الجمعُ) فرْعٌ عن (الانفِرادِ)، و(التركيبُ) كذلك، و(الألفُ والنونُ الزائدتانِ) فَرْعٌ عن (المزيدِ عليه)، و(وزنُ الفعلِ) فَرْعٌ عن (وزن الاسمِ).

قوله: "مثل: (عُمَر) و(أحْمَر) و(طَلْحة) و(زينب[1]) و(إبراهيم) و(مساجد) و(معدِ يكرب) و(عِمران) و(أحْمَد) ".

لما فرَغَ من ذِكْرِ العِلَلِ، أَوْرَدَ أمثِلَتَها على التَّرتيبِ[2].

وقوله: "وحُكْمُه أنْ لا كسْرَ، ولا تنوينَ".

وذلكَ لأنّه عند اجتماعِ العلَّتينِ أَشبَه الفِعلَ[3]،الذي هو فَرْعٌ عن الاسم، من وجهينِ:

(أحدهما): أنَّ الاسمَ مُسْتَغْنٍ عنه، وهو غيرُ مستغنٍ، وما كانَ مستغنيًا فهو أصلٌ[4].

(والثاني): أنّ الفعلَ مُشْتَقٌ من الاسمِ[5]، والمشتَقُّ فرعٌ عن المشتَقِّ منه، فلذلك قُطِعَ عَمَّا ليس في الفعل، وهو الجرُّ والتنوينُ.

قوله: "ويجوزُ صَرفُه لِلضّرورةِ"[6].

---

(1) في حاشية الأصل:"ويحتملُ أنْ يكونَ (زينبُ) مثالَ التعريفِ، ويحتمل أن يكون مثالَ المعنويّ.

(2) أي: على الترتيب حسب ورود العِلل في البيتين السابقين.

(3) وهذا السبب الذي عوَّل عليه النحويّون في ترك صرف غير المنصرف، كالخليل وسيبويه والمبرد والمازني. ينظر: الكتاب ٢/٢-٤، والمقتضب ٣/٣٠٩.

(4) في حاشية الأصل: "لأنّ الكلام ينتظمُ من اسمين، ولا ينتظم من فعلين".

(5) هذا على مذهب البصريين، بينما مذهب الكوفيين أنّ الفِعلَ أصلٌ، والمصدرَ مشتقٌّ منه. ينظر: الإنصاف ١/٢٣٥ (م ٢٨)، ومسائل خلافية ٧٢.

(6) هذا مذهب الكوفيين، وبعض البصريين، ومنعه أكثرهم، وصَحَّح ابنُ مالك جوازَه، لكثرتِهِ في أشعار الفصحاء. ينظر: شرح عمدة الحافظ ٨٧٦-٨٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩.

وذلك لأَنَّها تُجيزُ رَدَّ الأشياءِ إلى أُصولِها، وأَصلُ الأسماءِ الصَّرفُ، ومثالُهُ:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ   هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتضَوَّعُ[1]

قوله: "أو التناسُبِ[2] نحو: ﴿**سلاسلاً وأغلالاً**﴾[3]، و ﴿**قَوَارِيرًا**﴾[4]".

أَمَّا (سلاسلاً) فلأنّه لما انضمّتْ إلى الاسم أسماءٌ مُنْصَرِفَةٌ، حَسُنَ أنْ يُرَدَّ بها إلى أصلِهِ، مراعاةً للتناسُبِ. وأَمَّا(قواريرًا) ونحوه، فلأنَّهُ رأس آيةٍ، ورُؤُوسُ الآي في أخواتِها بالألف، فحَسُنَ صرفُهُ لِيُوقفَ عليهِ بالألف، فتُناسِبَ رؤوسَ الآي.

قوله: "وما يقومُ مقامَهُما: الجمعُ، وألفا التأنيثِ".

أَمّا (الجمعُ) فلأنّهُ صِيغةُ مُنتهَى الجموعِ[5]، فكأنَّهُ جَمْعانِ[6].

وأَمَّا (ألفا التأنيثِ) فللزُومِهما الاسمَ لزومًا لا ينْفكَّانِ عنه بحالٍ، فجُعلَ لزُومُهما كتأنيثٍ ثانٍ [٣ظ] فصارَ كأنّه تأنيثانِ[1].

---

[1] البيت من الطويل، وهو منسوبٌ للإمام الشافعيّ –رحمه الله– في بعض حواشي نسخ (الفوائد الضيائية) كما قال محقِّقُها، وهو في مدح الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان –رحمه الله–، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في: الفوائد الضيائية ٢١٢/١، والكواكب الدُّريّة ١٠٢/١.
والشاهد فيه قوله: (نُعْمانٍ) إذ صرفه للضرورة.

[2] في حاشية الأصل: "(التناسبُ) مقصودٌ مُهمٌّ للعربِ، ولهذا قالوا: (الغُرابا والعنابا) ... وغير ذلك على ما سيأتي".

[3] سورة الإنسان ٤/٧٦. ﴿**إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَفِرِينَ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا**﴾.
قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام بالتنوين في الوصل، وبالألف في الوقف. ينظر: السبعة ٦٦٣، والإقناع ٧٩٩/٢، والتيسير ٢١٧.

[4] سورة الإنسان ١٥/٧٦. ﴿**وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا**﴾. ينظر: المصادر السابقة أنفسها.

[5] في حاشية الأصل: "الشرط كونه بصيغة جمعِ جمعٍ لا يُجمعُ، لا جمعٍ يجمعُ، وإلاّ وَرَدَ نحو: (رجال)".

[6] هذا مذهب ابن الحاجب في: شرحه على الكافية ١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/١، بينما مذهب سيبويه ومن تابعه، كالزّمخشري، وابن الخبّاز، إنّما كان هذا الجمعُ مانعًا من الصّرف، لأنه ليس في الأحاد على مثالِهِ. ينظر: الكتاب ١٦/٢، والمفصّل ٣٥، والغرّة المخفية ٢١٤/١.

قوله: "ف (**العَدْلُ**)[٢]: خروجُه عن صيغتِهِ الأصليّةِ".

أي: خروجُ الاسمِ عن صيغتِهِ الأصليّةِ إلى صيغةٍ أُخرى.

قوله: "تحقيقًا كـ(ثُلاَثَ)، و(مَثْلَثَ)، و(أُخَر)، و(جُمَعَ) ".

أما (ثُلاثُ) وبابُه، فلأنَّ الأصلَ في كلامِ العربِ أن يقولوا: (جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً)، كما يقولون: (جماعةً جماعةً)، فلمَّا قالوا: (ثُلاثَ) بمعناه، عُلِمَ أنّه معدولٌ عن ذلك. وهلْ يُقال إلى (عشرة) أَوْ لا؟، فيه خلافٌ[٣]، والأصحُّ أنّه لم يثبُتْ.

وأمّا (أُخَرُ)، فلأنّه جمعٌ لـ(أُخْرى)، و(أُخرى) تأنيثُ (آخَر)، و(آخَر) من باب (أَفْعَل) التَّفضيل، وقياسُه أَلاَّ يُستعملَ، إذا قُطِعَ عن اللاَّمِ والإضافةِ، إلاَّ بـ(مِنْ)، فعلى هذا أصلهُ: (آخَرُ مِنْ كذا)، فلمّا قالوا: (أُخَرُ) بمعناه، عُلِمَ أنّه معدُولٌ عن ذلكَ[٤].

وأمّا (جُمَعُ)[١] فلأنّه جَمْعٌ لـ(جمعاء)، وقياسَ (فَعْلاء) في الأسماءِ إذا[٢]جُمِعَ، نحو: (صحراء)، أن يجيءَ على (فَعَالي) أو (فَعْلاوات)، فلما قالوا: (جُمَع) عُلِمَ أنّه معدولٌ عن (جَمَاعي) أو (جَمْعَاوات)[٣].

---

[١] في حاشية الأصل: "لأنّك تقولُ: (حمراء وأحمر)، لا (أحمرة)، و(سكرى وسكران)، لا (سكرانة)، بخلاف التاء".

[٢] في حاشية الأصل: "نحو: (عُمر) معدول عن (عامر)، و(فُعَل) عن (فاعل) ".

[٣] فقال قومٌ: يُتجاوزُ به إلى (عُشارَ)، وقال آخرون: يُقتصر على (رُباع) لأنّه هو المسموعُ.

ينظر: المقتضب ٣/٣٨٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، وشرح الرضي ١/١٠٠.

[٤] مقابل ذلك في الأصل حاشيتان:

(الحاشية الأولى): "والذي يذكره الأكثر أنّه معدولٌ عن ما فيه الألفُ واللاّمُ. ولكنّ ما ذكرنَاه أولى، وهو اختيار ابن جِنّي". ينظر: شرح الرضي ١/١٠٣.

(والحاشية الثانية): "ذكر في (شرح المفصَّل) أنّ (أُخرى وأُخر) معدولة عن ما فيه اللاّم، والأولى أيضًا أن يكون (معدولاً) عما فيه (مِنْ) ". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٤.

قوله: "أو تقديرًا ك(عُمَرَ)، و[بابِ][٤] قَطَامِ في تميم".

أمّا (عُمَرُ) وبابهُ، فلأنَّهم لما منعُوه الصّرفَ، وقدْ عُلِمَ أنَّه لا يُمَنَعُ إلاّ لعلَّتينِ، ولم يَكُنْ فيه ظاهرًا إلاّ العلميّةُ، حُكِمَ بتقديرِ العدْلِ فيهِ، لإمكانهِ، حتَّى لا تنخرِمَ قاعدةٌ معلومةٌ من كلامِهِم[٥].

وأمّا (بابُ (قطامِ)[٦] في تميم)، فلأنّ تميمًا يُعرِبُونَ هذا البابَ، ويمنعونَه الصَّرفَ، إلاَّ مَا آخِرُه رَاءٌ، نحو: (حَضَارِ)[٧] ، فإنَّهم يُوافِقُونَ فيه الحِجازِيينَ[٨]،

---

(١) في حاشية الأصل: "وكذا (كُتَع) و(بُتَع) و(بُصَع) ".

(٢) في الأصل: إذْ

(٣) في حاشية الأصل: "هذا مبنيٌّ على قول الفارسي، وعند الأكثرين أنّه معدولٌ عن جمعٍ مثل (أحمر)، فيكون امتناعه عندهم للصفةِ والعدلِ، وعنده للعدلِ وشِبهِهِ". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣٤/١، و شرح الرضي ١٠٤/١.

(٤) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية٦٣.

(٥) في حاشية الأصل: "ولهذا لم يُقدَّر في نحو: (أُدَد) و(لُبَد) عَدْلٌ، لوروده مُنصرِفًا". وهذا في المتن من (ث). و (أُدَد): هو أبو قبيلة من اليمن، وهو أُدَد بن زيد بن كهلان، و(لُبَد): اسم آخر نسور لقمان بن عاد. ينظر: لسان العرب (أدد) و(لَبَد).

(٦) والمقصود به ما جاء على وزن (فَعَالِ) من أعلام الأعيان المؤنثة. ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٠/١-٢٢١.

(٧) قال سيبويه ٤٢/٢: "ومِمَّا جاء أخره راءً (سَفارِ) وهو اسم ماءٍ، و(حضارِ) وهو اسم كوكبٍ، ولكنّهما مؤنثان ك(ماويّة والشِّعْرَى)، كأنّ تلك اسمُ الماءة، وهذه اسمُ الكوكبة".

(٨) ولغة أهل الحجاز في (باب قطامِ) البناءُ على الكسرِ. ينظر: الكِتاب ٢٧٧/٣-٢٧٨، والمقتضب ٣٦٨/٣-٣٧٦.

فَوجَبَ الحُكمُ بتقديرِ العَدْلِ في الجميع طَرْدًا للبابِ[1].

قوله: "**الْوَصفُ**: شرطُهُ أنْ يكونَ في الأصلِ كذلِكَ[2]".

واضِحٌ[3]

قوْله: "فَلاَ تَضُرُّ الغَلبَةُ".

أي: غلبةُ الاسميَّةِ على الوصفيَّةِ.

قولـه: "فلـذلك صُـرِفَ [أرْبَـعُ][4] في: (مـررتُ بنسـوةٍ أربـعٍ) وامتَنَـعَ (أسْـودُ)، و(أرْقَمُ) للحَيَّةِ، و(أَدْهَمُ) للقَيدِ".

وذلـك لأنَّ (أربعًا) هاهُنا صِفَةٌ لـ(نِسوة)، وهـو على وزنِ الفِعْل، إلاَّ أنَّ وصفيَّتَهُ عارضةٌ؛ لكونهِ في الأصلِ موضوعًا للعددِ، لا للوصف، بخلاف (أسود)، و(أرقم) للحيّة، و(أدْهَم) للقيد، فإنَّها موضوعةٌ في الأصلِ للوصفِ[5].

قولهُ: "وضَعُفَ مَنْعُ (أفعى) للحيّة، و(أّجْدَلَ) للصقر، و(أخَيْلَ) [٤و] لطائرٍ".

وذلـك لأنّـه لم تتحَقَّـقْ فيـه وصـفِيَّةٌ أَصـليَّةٌ، وإنَّمـا منعَـهُ بعـضُ العَـرَبِ[6]؛ لتـوهُّمِ الخُبْثِ في (أَفْعى)، وكونُ (أجْدَلَ) من الجدْلِ، و(أَخْيَلَ) من الخَيَلان[7].

---

(1) في حاشية الأصل: "اِعلم أنّه يُحتاجُ إلى تقديرِ العدلِ مع البناءِ، أمّا إذا أُعرِبَ فلا يحتاجُ إليهِ .... وإنّما قلنا: إنّه لا يحتاج إليه، لأنّ فيه علتينِ محقّقَتينِ: العَلَمِيةُ والتأنيثُ المعنويّ، وذكر ركن الدين أنّه يكون للطّرْدِ، وهو ضعيفٌ". ينظر: الوافية ٢٦.

(2) وفي الكافية ٦٣: "شرطُه أنْ يكون وصفًا في الأصلِ".

(3) وفي ث: "أي: وصفًا".

(4) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ٦٣.

(5) في حاشية الأصل: "وقد يَرِدُ على هذا: أنَّ شرطَ الوزنِ ألاّ تَلحقَهُ التّاءُ، ونحن نقول: (أربعة). والجواب: أنّ هذه التاء في الصِّفةِ ليست علامةَ تأنيثٍ، خلاف التاءِ في نحو: (يَعْمَلَةٍ) ". ينظر: الوافية ٢٧.

(6) وقد حكى سيبويه ذلك، ولكنّه قليلٌ. وأجاز المبرد الوجهين، وقال: "الأَجودُ أنْ تكونَ أسماءً منصرفةً في النّكرة". ينظر: الكِتاب ٢٠٠/٣، والمقتضب ٣٣٩/٣.

(7) أي: فظن هؤلاءِ جري ذلك مجرى الصِّفات، ولذا منعُوه. ينظر: شرح ابن الحاجب١٣.

قوله: "**التَّأنيثُ بالتَّاءِ**[1]: شرطُه العلميَّةُ[2]".

وذلك لأنّ الاسم إذا كانَ عَلَمًا لمْ تَنْفك عنه، بخلاف ما إذا لمْ يكُن[3] ألا ترى ترى أنّكَ تقولُ: (مَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ، وامرأةٍ قائمةٍ)، فتجدُها تَنْزِعُ عن الاسمِ وَتثْبُتُ، وهو باقٍ على حالِهِ.

قوله: "والمعنويُّ[4] كذلك".

أي: شرطُهُ العلميّةُ لِمثلِ ما تقدَّم، أَلا ترَى أنّكَ تقولُ: (مَرَرْتُ بامرأةٍ جريحٍ) فتَصْرِفُه، وإن كانَ فيه تأنيثٌ وصِفَةٌ، وليسَ ذلك إلاَّ لأنّ تأنيثَهُ غيرُ لازمٍ.

قوله: "وشرطُ تحتُّمِ تَأْثيرِهِ الزيادةُ[5] على الثّلاثةِ، أو تحرُّكُ الأوْسَطِ، أو العُجْمَةُ".

وذلك لأنّهُ إذا كان ثُلاَثيًّا، ساكنَ الأوْسَطِ، جَرَى على ألسنتِهم خفيفًا، ومَنْعُ صرفِهِ للثّقَلِ[6]، فكأنَّ خِفَّتَه قابَلَتْ أحَدَ السّببينِ فصُرِفَ، وأمّا مَنْ مَنَعَهُ فلمْ ينْظُرْ إلى خِفَّتِهِ[7]،فإذا زادَ على الثّلاثةِ، أو تحرَّكَ أوسَطُهُ، أوْ كانَ أعجميًّا، لم تحصُلْ تِلكَ الخِفَّةُ، فتحتَّمَ منعُ الصَّرفِ.

---

[1] في حاشية الأصل: "التأنيثُ بالألفِ لا شرط له".

[2] في حاشية الأصل: "لا فرق بين العجميّةِ والجنسيّةِ".

[3] أي: بخلافِ ما إذا لم يكنِ الاسمُ المؤنّثُ بالتّاءِ علمًا، فإنّه يُصرفُ.

[4] أي: والمؤنّث المعنويُّ، نحو: (زينب).

[5] في الأصل : (وشرطهُ تحتم تأثيرِهِ زيادةً ...) والصواب ما أثبتُّه، ينظر: الكافية ٦٤.

[6] في حاشية الأصل: "فيه نظَرٌ، ولعلّه يُرِيدُ أنّه إنّما مُنِعَ لشَبَهِ الفعلِ... وما حصل فيه العلّتان فهو كالفعلِ".

[7] أجاز الخليل وسيبويه وأكثر البصريين صَرْفَ العَلَمِ المؤنّثِ الثّلاثيِّ إذا كان ساكنَ الوَسَطِ، والأجودُ عندهم عدمُ صرفِهِ. وخالفهُم المبرّد والزَّجّاج، إذ لايجيزان صرفه اختيارًا. ينظر: الكِتاب ٢٤٠/٣، والمقتَضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩-٥٠.

قوله: "فـ(هِنْد) يجوزُ صَرْفُهُ".

وذلك لأنَّه لم يُوجدْ فِيهِ وَاحِدٌ مِن شُرُوطِ التَّحَتُّمِ(١).

قوله: "و(زينبُ) و(سَقَرُ) و(ماه)(٢) و(جُورُ) (٣)، ممتَنِعٌ".

أمَّا (زينبُ) فلأنّه زائدٌ على الثلاثةِ، وأمّا (سَقَرُ) فلأنّه مُتحرِّكُ الأوسطِ، وأمّا (ماهُ) و(جُورُ) فلانضِمامِ العُجْمَةِ(٤).

قوله: "فَإنْ سُمِّيَ بِهِ مُذكّرٌ، فشرْطُهُ الزِّيادةُ، فـ(قَدَمٌ) مُنْصَرِفٌ،و(عَقْرَبُ) مُمتَنِعٌ".

وذلك لأنّ التَّأنيثَ المعنويَّ باعتبارِ مدلولِهِ، قد فاتَ بتسْمِيَةِ المذَكَّرِ بهِ، فلَمْ يبقَ إلاّ اعتبارُ اللّفظِ(٥)، فاعتُبرَ الزَّائدُ على الثلاثةِ، لأنَّ فيه بمثابةِ تاءِ التأنيثِ، بدليلِ تصغيرهم (قَدَمًا) بـ(قُدَيْمةٍ)، و(عَقْرَبًا) بِـ(عُقَيْرِبٍ).

قوله: "**المعرفة**: شرطُها أنْ تكونَ عَلَمِيَّةً".

وذلك لأنَّ بقيَّةَ المعارِفِ إمَّا مبنيَّةٌ، كالمضْمَراتِ، وأسماءِ الإشارةِ، والموصُولاتِ، ولا دخولَ لها في هَذا البابِ. وإمَّا مُعَرَّفةٌ باللاَّم، أو مُضافةٌ، وتِلكَ وإنْ كانت مُعَرَّفَةً، فحُكْمُها حُكْمُ المنصرفِ على ما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى.

(١) في حاشية الأصَل:" لأنَّه ثلاثيٌّ ساكنُ الأوسطِ غيرُ أعجميٍّ".

(٢) ماه: اسم موضع، وقيل: مدينة، لاتنصرفُ لمكان العُجمةِ. ينظر: الصحاح، ولسان العرب (موه).

(٣) جُور: مدينة بفارس، والعجم تسميها (كور). ينظر: معجم البلدان ١٨١/٢.

(٤) ينظر: الكِتاب ٢٤٣/٣.

(٥) في حاشية الأصل: "مسألةٌ: إذا عكستَ هذا، وسمّيتَ المؤنَّثَ بمذكَّرٍ، نحو: (زيدٍ)، فإنّك تمنعه، لأنّ النقل من الخفيف إلى الثقيل ... كعكسهِ، وقال عيسى بن عُمر: يكونُ (زيدٌ) كـ(هندٍ) في جواز الأمرين". ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٢٥٣/٣.

قولهُ: "**العُجْمَةُ**: شرطُها عَلَمِيَّةٌ في العَجَميّةِ".

وذلكَ لأنَّه إذا نُقِلَ غيرُ عَلَمٍ، نحو (ديباجٍ)[(١)]، اعتَوَرتْ عليه أحكامُ كلامِهم، منَ الإضافةِ، والألفِ واللاّمِ، فصار كأنَّهُ [٤ظ] مِنْ جنسِهِ، فإذا سُمِّي به صُرِفَ.

قوله: "وتحرُّكُ الأوْسَطِ، أو زيادةٌ على الثّلاثةِ".

وذلك لِمَا في مخالفتِهما من الخِفَّةِ التي قَابَلَتْ علَّةً أقْوى منها، وهي التأنيثُ.

قوله: " فـ(نُوحٌ) مُنصرِفٌ".

وذلك لعدمِ الشّرطِ الثَّاني[(٢)].

قوله: "و(شَتَرُ)[(٣)] و(إبراهيمُ) مُمْتَنِعٌ".

أمّا (شَتَرُ) فلأنَّه مُتحرِّكُ الأوسط[(٤)]. وأمَّا (إبراهيمُ) فلأنَّه زائدٌ على الثّلاثةِ.

قوله: "**الجَمعُ**: شرطُهُ صيغَةُ منتهى الجموع بغير (هاء)[(٥)]، كـ(مساجد) و(مصابيح)".

---

(١) الدّيباج: ضَرْبٌ من الثيابِ، مولّدٌ، والجمع (ديابيج). ينظر: لسان العرب (دبج).

(٢) أي: عَدمُ تحريك الحرف الأوسطِ منه.

وذهب الزمخشري إلى جوازِ صرفِ الأعجميِّ إذا كان ثُلاثيّا ساكنَ الأوسطِ، وعدمِ صرفِهِ، مع ترجيحِ الصّرفِ، وقد ردَّ عليه الرَّضيُّ في ذلك. ينظر: المفصّل ٣٦، وشرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الرضي ١٢٥/١.

(٣) في حاشية الأصل: "لو مثل بـ(لمِكَ) اسم رجل، لأنّ (شتر) اسم حصنٍ". ينظر: شرح الرضي ١٢٥/١، ومعجم البلدان ٣٢٥/٣.

(٤) وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرّكُ الأوسط لا تأثير له في العُجمةِ، فالمعتبَرُ عندهم في مَنعِ الصرفِ كون الأعجميّ عَلَمًا في ا لأصلِ والزِّيادةُ على الثلاثة، فنحو: (شَتَرَ) وشِبهِهِ مِمَّا عُدَّته ثلاثة فمصروفٌ عندهم. ينظر: الكِتاب ٢٢٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٥، وشرح الرضي ١٢٤/١.

(٥) في حاشية الأصل: "هذا اعتبار الكوفيين، والبصريون يقولون: (التّاء) اعتبارًا لحالِ الوصلِ والتَّركيبِ".

أي: شرطُ الجَمعِ المانعِ منَ الصّرفِ أنْ يكونَ ثالثُ حروفِهِ ألِفًا، بعدها حرفانِ، كـ(مساجد)، أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكِنٌ، كـ(مصابيحَ)، وألاَّ تلحقَهُ الهاءُ[1]. ونحو: (دَوَابّ) ك(مساجدَ)، لأنّ أصلَهُ: (دوابِبُ).

قوله: "وأمّا (فرازِنَةٌ[2]) فَمُنصَرِفٌ"

وذلك لأنَّ هذه الصِّيغةَ إذا لحِقَتْها الهاءُ الّتي للتّأنيثِ شابهتِ المفردَ، نحو: (كَرَاهِيةٍ) لفظًا ومعنًى[3]، فكانَ إجراؤُها مُجْرَاه أوْلى.

قوله: "و (حَضَاجِرُ) – علمًا للضَّبع- غيرُ منصَرِفٍ؛ لأنَّه منقولٌ عن الجمعِ".

ووجْهُ ورودِهِ أنّهُ مفردٌ، فكيفَ امتَنعَ من الصَّرفِ؟، ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: لأنّهُ صيغةُ مُنتهَى الجُمُوعِ؛ لأنّ ذلكَ شرطُ الجَمْعِ المانِعِ، فلا يُؤخَذُ الشرطُ على انفرادِهِ سببًا[4]؛ فلذلك قال: "لأنّه منقولٌ عن الجَمْعِ" أي: أنّ (حَضَاجِرَ) في الأصلِ جَمْعٌ لـ(حِضَجْرٍ)، فسُمِّيتْ بِهِ الضَّبْعُ[5]،وبَقِيَ على ما كانَ عليهِ مِنْ مَنْعِ الصّرْفِ؛ لأنَّ الأسماءَ المنقُولةَ عنِ الجَمْعِ، كالأسماءِ المنقولةِ عن الصّفَةِ، ما لم يمنعْ مانِعٌ، ك(حاتِمٍ)[6].

قوله: " و(سَراوِيلُ) إذا لمْ يُصرفْ – وهو الأكثرُ- فَقَدْ قيلَ: أعجميٌّ حُمِلَ على موازِنِهِ، وقِيلَ: عربيٌّ جَمْعُ (سِرْوَالِةٍ) تقديرًا".

وهو في الاعتراضِ على هذا البابِ أشكَلُ من (حَضَاجِرَ) إذا لمْ يُصرف.

---

(1) في حاشية الأصل: "وكان ينبغي أنْ يَحترِزَ أيضًا مما لحَقهُ ياءُ النَّسبِ نحو: (مَعَافِرِيّ)".

(2) (الفرزان) من لُعَبِ الشَّطرنج، أعجميٌّ مُعْرَّبٌ، وجَمْعُهُ (فَرازين). ينظر: لسان العرب (فرزن).

(3) في حاشية الأصل: "أمّا اللّفظ فَواضِحٌ، وأمّا المعنى فلأنَّ كلَّ واحِدٍ مِنهُما يُطْلَقُ على كَثِيرِينَ". وهذا في المتْنِ من (ث).

(4) في حاشية الأصل: "بلْ لابُدَّ من تَحقُّقِ الشَّرْطِ مَع السَّببِ".

(5) في حاشية الأصل: "وهو اسمُ جِنْسٍ لا شَخْصٍ".

(6) في حاشية الأصل: "لأنَّ (حاتِمًا) في الأصْلِ صفةٌ، ليسَ الحَتْمُ بِمَعْنى: القَطْعِ".

ويَرِدُ على الجوابِ الأوَّلِ[1]: أنَّه يُلزِمُ أهْلَهُ أنْ يقُولُوا: الجمعُ، وما أشْبَهَ الجَمْعَ، وكذلك يقولُ بَعْضُهم[2].

ويَرِدُ على الثّاني[3]: أنَّ مثلَ ذلك لَمْ يثْبُتْ إلاَّ في الأعلامِ، وجوابُهم: أنّ مثلَ هذهِ الصيغَةِ لايُمْنَعُ إلاَّ إذا كانَ جمعًا، وذلك معلومٌ باستقراء كلامِهِمْ.

قوله: "وإذا صُرِفَ فلا إشكالَ".

أي: فيما ذَكَرَهُ[4]؛ لأنَّهُ وإنْ وُجِدَ الشَّرْطُ[5]، فَلَمْ يوجَدِ السَّبَبُ[6].

قوله: "ونحو: (جوارٍ) رفعًا وجرًّا، مثلُ (قاضٍ) " [٥و]

أي: في اللفظِ؛ لأنَّك تقولُ: (هذه جوارٍ)، و(مررت بجوارٍ)، وأصْلُه: هذه جوارِيٌ، ومررتُ بجواريٍ[7]، فحُذِفَتِ الحركةُ للاستثقالِ، وعُوِّضَ منها التَنوينُ،

---

[1] وهو قول مَنْ قال: إنّ (سراويل) مُنِع من الصَّرْفِ حَمْلًا على موازنه من الجموع في العربيّة، كـ(أناعيمَ) و(مصابيحَ). وهذا مذهب سيبويه وتابعه الزجاج وغيره. ينظر: الكِتاب ٢٢٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، وشرح ابن فلاح (رسالة) ٣٢٦/١.

[2] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٥.

[3] وهو قول مَنْ قال: إنّ (سراويلَ) مُنعَ من الصرفِ، لأنَّه عربيٌّ جمع (سروالة) وهي قطعةُ خرقةٍ. وهذا قول المبرد وجماعة، ويستدلّون بقول الشاعر:

عليه من اللّوم سِرْوالةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لمُستعْطِفِ

ينظر: المقتضَب ٣٤٥/٣-٣٤٦، والنكت ٨٢٩/٢ ، وشرح الرضي ١٣٠/١-١٣٣.

[4] أي: فيما ذكره ابن الحاجب في (سراويل).

[5] الذي هو صيغة مُنْتَهَى الجموعِ في (سراويل).

[6] الذي هو الجمعُ. وقال ابن الحاجب في شرحه ١٦: "ولا أثرَ للشرطِ عند فقدانِ السّبَبِ".

[7] في حاشية الأصيل: "ومنهم من يقول: (الجواريُ)، وهو ضعيفٌ، لأنّ هذه الضَّمَّةَ نائبَةُ عن كسرةٍ، فهي عَارِضَةٌ".

فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذِفتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وهذا هو مذهبُ سيبويه[1]، وزَعَمَ بعضُهم: أنَّه تنوينُ صَرْفٍ؛ لفواتِ صيغةِ الجَمْعِ المعْتَبرَةِ، فَصَار مِثْلَ (غُلامٍ)[2]. وهُو فاسِدٌ؛ لأنه لو كانَ مثلَه لقيلَ: (هذه جوارٌ) بالضَّمِّ[3].

قوله: "**التّركيبُ**: شرطُهُ العَلَميَّةُ".

وذلك لأنَّه إذا لم يكنْ عَلَمًا كان تركيبُه مُعَرَّضًا للزَّوالِ.

قوله: "وألاَّ يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ".

احترازٌ من نحو: (عبد الله) و(تأبَّطَ شَرًّا)[4]. أمَّا الأوَّلُ: فلأنّ الإضافةَ تُدْخِلُ المِمْتَنِعَ من الصَّرفِ في حُكمِ المِنْصَرِفِ، وأمّا الثّاني: فلأنّه لا يستقيمُ فيه إعرابٌ، ومَنْعُ الصَّرفِ فَرْعُ الإعرابِ[5].

قوله: "مِثْلُ: (بَعْلبَكّ)"

تمثيلٌ للمُعْتَبَرِ في مَنْعِ الصَّرْفِ.

قوله: "**الألفُ والنّونُ**: إنْ كانَ اسمًا فَشرطُهُ العَلَمِيَّةُ، كـ(عِمْرَانَ)"

وذلك لأنَّه يُقَوّي شبَهَهُما بألِفَي التّأنيثِ، من حيثُ أنَّهُ إذا كان عَلَمًا لم تَلْحَقْهُما التَّاءُ، كما لا تَلْحَقُ الألِفَيْنِ[6].

---

[1] ينظر: الكِتاب ٣/٣١٠، والمنصف ٢/٧٢.

[2] هذا اختيار الفارسي،ونسبه الرضي إلى الزجاج. ينظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣-٣٠٤، وشرح ابن فلاح ١/٣٣٣، وشرح الرضي ١/١٣٤.

[3] في حاشية الأصل: "ولَهُم أنَّ يَقولوا: إنّما بَقِيتِ الكسرةُ، لئلا ترجعَ الياءُ".

[4] في حاشية الأصل: "لم يكنْ يَحْتاجُ إلى الاحْتِرازِ عنهُ لكونِهِ يُحكَى على أصلِهِ ...".

[5] في حاشية الأصل: "وذلك لأنَّ غَرَضَ المسَمّى بالجملةِ مكانتُهُ، ليكونَ ذلك إشارةً إلى سَبَبِ التّلقيبِ".

[6] في حاشية الأصل: "ولابُدّ أنْ تكونَ النّونُ زائدةً، فإن كانتْ أصليّةً لاتُعتَبَرُ، نحو: (حَنْحَان)، وفي نحو (حَسَّان) وجهانِ". ينظر: المقتضب ٣/٣٣٦، والأصول ٢/٨٦، ٨٧.

قوله: " أوْ صِفَةً، فانْتِفاءُ (فَعْلانَةٍ)، وقيل: وُجُودُ (فَعْلَى) "

وذلك ليتحَقَّقَ أيضًا شَبَهُهُمَا بألِفي التّأنيثِ؛ لأنّها إذا كانَتْ لها (فَعْلَى) لم يُقَلْ فيها (فَعْلانَة)، استغناءً بـ(فَعْلَى)، وكذلك إذا انْتَفَتْ (فَعْلانَة) فقد انْتَفَى لحاقُ تاءِ التّأنيثِ.

قوله: "ومِنْ ثَمَّ اختُلِفَ في (رَحْمان)، دون (نَدْمانَ) و(سَكْرانَ)"[1].

فَمَنَ زَعَمَ: أنَّ الشَّرطَ انْتِفاءُ (فَعْلانَةٍ)، منعَه الصَّرْفَ، إذْ ليْسَ له (فَعْلانَةٌ). ومن زَعَمَ أنّ الشَّرطَ وجُودُ (فَعْلَى)، صَرَفَهُ، لأنَّه ليس لهُ (فَعْلَى)[2].

قال السيد ركن الدين: "والأوَّلُ هو الحَقُّ؛ لأنّ وجودَ (فَعْلى) ليس شَرْطًا بالذَّاتِ، بل لكونِهِ مُسْتلزمًا لانْتِفاءِ (فَعْلانَة) الذي هو شَرطٌ بالذاتِ" [3].

ولم يُخْتَلفْ في (نَدْمان)، لأنّه لم تنتفِ منه (فَعْلانَة)، ولم تُوجَدْ له (فَعْلى)، وكذلك لم يُخْتَلَفْ في (سَكْرانَ)، لانْتِفاءِ (فَعْلانَة)، ووجود (فَعْلَى).

قولهُ: "**ووزنُ الفِعلِ**: شَرطُه أنْ يَختَصَ بِهِ كـ(شَمَّرَ)[4] و(ضَرَّبَ) ".

و(فَعّلَ) ليس من أبْنِيةِ الأسماءِ، فإنْ وُجدَ في الاسمِ فلا يكُونُ إلاَّ مَنقولاً عن الفعل، كـ(بذّرَ)[5] و(عثّرَ)[6]، أو أعجميًّا كـ(بَقَّمَ)[7].

---

[1] في حاشية الأصل: "وروى ابنُ عصفور وابنُ مالك وغيرهما أنّ بني أسد يقولون: (سكرانة) و(غَضْبانة) فيُصْرَفُ". ينظر: التَسْهيل ٢١٨، والمقرب ٣١٣، وشفاءُ العليلِ ٨٩٥/٢.

[2] ينظر: المقتضب ٣٣٥/٣، والمقتصِد ٩٩٨/٢، وارتشاف الضَّرَب ٤٢٨/١.

[3] الوافية ٣٧.

[4] (شمَّرٌ): اسمُ ناقةٍ من الاستعدادِ والسّيرِ .... و(شَمَّرٌ): اسمُ ناقةِ الشَّمّاخ. ينظر: لسان العرب (شمر).

[5] (بَذّر): بئرٌ بمكةَ لبني عبدِ الدّارِ. ينظر: لسان العرب (بذر)، ومراصد الاطلاع ١٧٣/١.

[6] (عَثَّر): بلدٌ باليَمَنِ، وقيلَ: مَوضِعٌ، وهو مأسَدةٌ. ينظر: لسان العرب (عثر) ، ومراصد الاطلاع ٩٢٠/٢.

[7] (بَقَّمُ): شَجَرٌ يُصْبَغُ بِهِ. ينظر: لسان العرب (بقم).

قوله: "أو يكونَ أوّلُهُ زيادةً كزيادتِهِ [٥ظ] غيرَ قابلٍ للتاءِ"

وأوزانهُ: (أفْعَلُ)، و(نَفْعَلُ)، و(تَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ)، و(افْعَلْ) أمرًا للمخاطَبِ.

وإنّما قالَ: "غيرَ قابلٍ للتاءِ" احْتِرازًا من نحو (يَعْمَل) في قولهم: (جَمَلٌ يَعْمَلٌ)[1]

قوله: "ومِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ (أحْمَرُ)، وانصَرَفَ (يَعْمَلٌ) "

أمّا امتناعُ (أحْمَر) فلأنّهم لمْ يقولوا في مؤنَّثِهِ: (أحْمَرَة). وأَمَّا انصرافُ (يَعْمَلٍ) فلأنَّهُمْ قالوا في مؤنّثِهِ: (يَعْمَلَةٌ)[2] ، وهذه التَّاءُ لا تكونُ في الأفعالِ، فإذا قبِلَها الاسْمُ خَرَجَ عن شَبَهِ الفِعْلِ[3].

---

(١) في ث بعده: "لأنَّها تُبْعِدهُ عن شَبَهِ الفعلِ، لاختصاصِها بالاسمِ، فإنْ وَرَدَ نحو (أسْوَدَة) للحيَّة الأنْثى، فالجوابُ: إنَّ قبولَهُ التّاء طارئٌ بعدَ استعمالِهِ إسمًا".

(٢) (اليَعْمَلَةُ) من الإبلِ: النَّجِيبَةُ المطْبُوعَةُ على العَمَلِ. ينظر: لسان العرب (عمل).

(٣) في الأصل فوقَه بخطٍ صغيرٍ: "المرادُ الشَّبَهُ في الزِّنةِ".

[تنكير غير المنصرف]

قوله: "وما فيهِ عَلَمِيَّةٌ مؤثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ"

احتَـرَزَ بقولِـهِ: "مـؤثِّرةٌ" مـن أنْ تَكـونَ لا أثَـرَ لهـا، كرجُـلٍ سُمّـيَ بـ(مَسـاجِدَ)، أو (حَمْراءَ)، فإنَّهُ لا أثَرَ للعلمِيَّةِ، لاستقلالِ الحُكْمِ بالجَمْعِيَّةِ وألفِ التَّأنيثِ[1].

قوله: "لِمَا تَبَيَّنَ من أنّها[2] لا تُجامِعُ مؤثِّرَةً إلاّ ما هي شَرْطٌ فيهِ، إلاَّ العَدْلَ، ووزنَ الفِعْلِ[3]".

وبيـانُ ذلـك أنَّ (الوصْـفَ) لا تجامِعُـهُ مـؤثّرَةً لمـا بينَهُمـا مـن التَّضَـادِ فَيسْـقُطُ، و(التَّأنيثُ) إنْ كان بـالألفِ فلا تجامِعُهُ مؤثِّرةً فيسقُطُ، وإن كـانَ بغيرِهـا فَقَدْ تَقَدَّمَ أنّهـا شَـرْطٌ فيـهِ[4]، و(العُجْمـةُ) هـي شَـرْطٌ فيهـا، و(الجَمْـعُ) لاتجامعُـه مـؤثّرَةً فيسـقُطُ، و(التَّركيبُ): شَرطُهُ العَلَمِيَّةُ، و(الألفُ والنونُ) إنْ كانا في اسمٍ فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ، وإنْ كانا في صِفَةٍ فلا تُجامعُهُ لما بينَهُمـا[5] مـن التَّضادِ، فلَمْ يَبْقَ إلاَّ العَدْلُ، ووزنُ الفِعْلِ، فإنّها تُجامِعُهُما من غَيرِ شَريطَةٍ[6].

---

[1] في ث بعدهُ: "وهذا لايستقيمُ إطرادهُ إلاّ على كلامِ الأخفشِ، لا على كلامِ سيبويه، كما سيأتي في نحو (أَحْمَرَ) عَلَمًا ثم نُكّرَ".

[2] أي: العَلَميَّة

[3] في حاشية الأصل: "هذا الاستثناءُ من المفَرَّغِ، والتّقْديرُ: لاتُجامعُ وهي مُؤثّرةٌ شيئًا، ونَظَيرهُ قولكَ: (ما يأتي مِنَ القومِ إلاّ الزيدون وأمّا عَمرًا رأيتُهُ)".

[4] أي: إنّ العَلَميَّةَ شَرطٌ في التأنيثِ لمنْعِهِ من الصَرفِ.

[5] أي: العلميَّة والوصفيَّة.

[6] في حاشية الأصل: "وحاصلُ العَلَميّةِ أنَّ لها ثَلاثَ حالاتٍ: مؤثِّرةٌ وشَرْطٌ، وهو الأكثَرُ، ولا مؤثِّرةٌ ولا شَرْطٌ، وهو في نحو: (مَساجِدَ) و(حَمْراءَ) إذا سُمِّيَ بِهِ، ومؤثِّرةٌ مِنْ غَيرِ شَرطٍ، وهو في العدلِ والزِّنةِ".

قوله: "وهُمَا[1] مُتَضادّانِ فلا يكونُ إلاَّ احَدُهُما".

أي: لا يجتمعانِ، لأنَّ (العَدْلَ) لا يكونُ إلاّ بالأوزانِ المذكورةِ[2]، ولاشيءَ فيها من أوزانِ الفِعْلِ.

قوله: "فإذا نُكِّرَ بَقِيَ بلا سَبَبٍ".

وذلك من حيثُ تَكونُ مُؤَثِّرَةً[3] وشَرطًا؛ لأنّها تَزولُ بالتَّنكيرِ، وتَزولُ كونَ الثانيةُ سَبَبًا لزوالِ شَرْطِها.

قوله: "أوْ على سَبَبٍ واحِدٍ".

وذلك حيثُ تكونُ مؤَثِّرَةً من غَيْرِ شرطٍ ؛ لأنّها تزولُ بالتنكيرِ، وتبقى الأخرَى، لكونِها غيرَ شَرطٍ فيها.

قوله: "وخالفَ سيبويهُ الأخْفَشَ في مثلِ: (أحْمَرَ) عَلَمًا ثُمَّ نُكِّرَ، اعتبارًا للصِّفةِ بعدَ التَّنكير"

وذلك أنَّ الأخْفَشَ[4] يَصْرِفُ كُلَّ صِفةٍ كانتْ علمًا ثُمَّ تَنكَّرتْ؛ لأنَّ العَلمِيَّةَ تَزولُ بالتَّنكيرِ، والوزنُ وحدَهُ لايكفي في مَنْعِ الصَّرْفِ. وسيبَويهُ[5] يمنَعُ ذلك ويعْتَبِرُ

---

[1] أي: العدلُ ووزنُ الفِعْلِ.

[2] أي: نحو (فُعَل) معدول عن (فاعِل) في مثل: عُمَر، و(فُعَال) و(مَفْعَل) في الأعداد. ينظر: ص ١٧- ١٨ من التحقيق.

[3] أي: العلميّة.

[4] أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ). تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٧٢-٧٤، وإنباه الرواة ٣٦/٢. وينظر رأيه في: المقتضب ٣١٢/٣، والمقتصد ٩٧٩/٢، ومنهج الأخفش الأوسط ٣٩٢، ٤١٤.

[5] ينظر: الكتاب ١٩٣/٣.

الصِّفَة[1] بعْدَ التنكيرِ [٦و] لِمَا تقدَّمَ مِنْ أنَّ المعْتَبَرَ في مَنْعِ الصَّرْفِ الوصفُ في الأصلِ[2].

قولهُ: "ولا يَلزمُهُ بابُ (حاتمٍ) لِمَا يلْزَمُ من اعتبارِ المتضادَّينِ في حُكمٍ واحِدٍ".

وَوَجْهُ ورُودِهِ أنْ يُقالَ: لو صَحَّ اعتبارُ الصّفةِ الأصلِيّةِ بَعْدَ زوالِها بالتَّسميةِ لوجَبَ امتِناعُ (حاتمٍ) مِنَ الصَّرْفِ للعَلَميَّةِ والوصْفِيَّةِ.

والجوابُ أنّه مَنَعَ مِنْ ذلك مانِعٌ خاصٌّ، هو مُنافاةُ الوصفيّةِ للعلمِيّةِ، لأنَّ (العلميّةَ): وَضْعُ الشَّيءِ لِمدلولٍ بعينِهِ لا يتَجاوزُهُ[3]، و(الوصفيّةَ): وَضْعُ الشيءِ لمِنْ قامَ بهِ ذلكَ المعنى مُطْلَقًا، فامْتَنعَ لامتناعِ اعتِبارِ المتضادَّينِ في حُكمٍ واحِدٍ، وهو مَنْعُ الصَّرْفِ.

قال الشيخ[4]: "ومذهبُ سيبويه أولى لما تقَدّمَ في نحو (أسْوَدَ) و(أرْقَمَ)"[5].

قوله: "وجميعُ البابِ باللاّمِ أو الإضافةِ يُجَرُّ بالكَسْرِ".

وذلك لأنّه دخَلَ عليهِ ما هو مِنْ خواصِّ الأسماءِ، فَقَابَلَ شَبَهَ الفِعْلِ، فَرجَعَ إلى أصلِه[1] ،أو لأنَّ الجرَّ لمْ يَمْتنِعْ فيهِ إلاَّ تبعًا لذِهابِ التنوينِ لِلعِلَّتينِ، فلمّا كانَ

---

[1] في حاشية الأصل: "نحو: (أحمر) و(سكران) و(جُمَع) و(أُخَر)".

[2] في حاشية الأصل: "ومن ثَمّ امتنَعَ (أسْوَدُ) و(أدْهَمُ) ... وقالَ: الوصفُ لما كانَ أصلُهُ الوصفَ، فهذا كذلك، وإن اختَلفتِ الاسميَّتانِ".

[3] في حاشية الأصل: "نحو (مكّة)، ألا ترى أنَّهُ اسمٌ لهذه البُقْعَةِ، ولا يَجوزُ اطلاقُهُ على بُقْعَةٍ أخرى بهذا الوضعِ أصلاً".

[4] هو ابن الحاجب، أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦هـ). تنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة ٦/٣٦٠، وبغية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥. وقوله في: شرحه ١٩.

[5] في حاشية الأصل: "له أن يَقولَ: المعنى في نحو (أسْوَدَ) و(أرْقَمَ) مُلاحَظٌ، فلهذا امْتَنَعَ، وقد قيلَ: إنَّ الخِلافَ مَبْنِيٌّ على الملاحظةِ، فَسيبويه لاحَظَ بَقَاءَ المعنى، والأخْفَشُ لم يلاحظْهُ في العَلَمِ، وحينئذٍ يقعُ الخِلافُ".

زوالُ التنوينِ هُنا لأجلِ اللاّمِ أو الإضافةِ، لا للعلَّتينِ، زالَ مُوجِبُ مَنْعِ الجَرِّ فَدَخَلَ[2]، وهذا قولُ أكثرِهِم[3]. وقيل: إنْ بقيَ العلَّتانِ حالَ التَنكيرِ فكالثَّاني[4]، وإلاّ فكالأوّلِ[5] [6]، قال السَّيِّدُ رُكْنُ الدين : "وهذا أقْرَبُ إلى الحَقِّ مِنَ المذْهَبَيْنِ الأوّلَينِ"[7] [8].

---

[1] الذي هو (الصَّرْف)، وهذا مذهب الزجاج في: ما ينصرف وما لاينصرف٦.

[2] في حاشية الأصل: "وذلك لأنّ (الإبراهيم) قد زالت منه العلِميّةُ وبزوالها تزول العُجْمَةُ ..... لأن الألفَ واللاَّمَ مانِعٌ قويٌّ، ولهذا يجوزُ صَرْفُ ما فيه عِلَّتانِ عند الضَّرورة، ولايجوز مع الألف واللاَّم والإضافة".

[3] ينظر: الكتاب ٢٣/١، والأصول ٧٩/٢، وشرح ابن يعيش ٥٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٢.

[4] أي: غيرِ المنصرفِ.

[5] أي: المنصرف. ينظر: الغرّة المخفيّة ٢٢٠/١-٢٢١، وهمع الهوامع ٧٧/١.

[6] في حاشية الأصل: "الحاصلُ ثَلاثَةُ مذاهبٍ: إطلاقانِ وتفصيلٌ، ورُويَ عن الفارسي أنّه توقّف".ينظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ١٢٥/١.

[7] الوافية ٤٣.

[8] في حاشية الأصل: "هكذا ذكرهُ ركنُ الدين، وفيه نَظَرٌ؛ لأنّه يؤدِّي إلى الدَّورِ على كُلِّ حالٍ".

[المرفوعات]

قولهُ: "المرفُوعاتِ: وهو ما اشْتَملَ على عَلَمِ الفاعِليَّةِ".

أي: على الرَّفْعِ، وإنَّمَا عَدَلَ عنه، لِئلاَّ يُوهِمَ تَعريفُ الشَّيءِ بما هو مثلُهُ في المعرفَةِ، والجَهالَةِ.

[الفاعل]

قولهُ: "فِمنْهُ الفاعل"

إنّما بدأَ بهِ لأنّ الرَّفْعَ في الأصْلِ للفاعِلِ[1]، وما عداهُ فمحمولٌ عليهِ.

قولهُ: "وهو: ما أُسْنِدَ الفِعلُ[2]، أوْ شبْهُهُ إليهِ، وقُدِّمَ عَليهِ على جهةِ قيامِهِ بهِ، مثل: (قامَ زَيْدٌ) و(زيدٌ قامَ أبوهُ) ".

قوله: "ما أسْنِدَ الفِعْلُ أو شِبْهُهُ إليهِ" يَعُمُّ. وإنَّما زادَ "أو شِبهُهُ" ليدخُلَ فيه نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه). وقولهُ: "وقُدِّمَ عليهِ" ليخرُجَ عنهُ نحو: (زيدٌ قَامَ)[3]؛ فإنَّه يُوهِمُ أنَّ زيدًا فاعِلٌ، وليس بهِ[4]. وقوله: "على جهةِ قيامهِ بهِ"[5] احترازٌ مِنْ مفعُولِ ما لمْ يُسَمّ

---

[1] في حاشية الأصل: "وهذا اختيارُه، واختيارُ الزمخشري أيضًا. وسيبويه يجعلُ المبتدأَ هو الأصلَ. وبعضُهُم يقولُ: الرَّفعُ علمُ العُمْدَةِ. وكلُّهُ أصلٌ". يُنظر: الكتاب ٢٤/١، والمفصل ٣٧، وشرح ابن الحاجب ١٩، وشرح الرضي ١٦٠/١.

[2] في حاشية الأصل: "مرادهُ بـ(الفعلِ) الصيغةُ باعْتبارِ معناها، وإلاّ لمْ يَسْتقِمْ قولهُ: "أو شِبْهُهُ" لأنّ المعنى واحدٌ".

[3] فـ(زيدٌ) مبتدأٌ وما بعدهُ خبرهُ، ولايجوزُ عند البصريين أنْ يكونَ (زيدٌ) فاعلاً مقدّمًا على عامِلهِ، خلافًا للكوفيين. يُنظَر: الإنصاف ٦١٦/٢ (م ٨٥).

[4] أي: وليس بفاعلٍ.

[5] في حاشية الأصل: "الضميرُ في (قيامِهِ) للفعلِ باعتبارِ معناه، وفي (بهِ) لـ(ما)".

فاعلُهِ[1] نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، فإنّه عنده[2] ليْسَ بفاعِلٍ.

قوْلهُ: "والأَصْلُ: أنْ يَليَ فِعْلَه"

وذلك [٦ظ] لأنَّهُ أحدُ جُزْءي الجُمْلةِ مَعَهُ، وما عَداهُما فَضْلَةٌ، وقد وَجَبَ تقديمُ الفِعْلِ، فوجبَ أنْ يكونَ الأصْلُ أن يليَ فِعْلَهُ[3]؛ لأنَّه المحتاجُ إليهِ، والمحتاجُ إليهِ أَوْلى بالتقديمِ.

قوله: "ومن ثَمَّ جاز (ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ)، وامتَنَعَ (ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا)".

وبيانهُ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ)، فلا بُدَّ مِنْ مُتَقدِّمٍ يَرجِعُ إليهِ هذا الضَّميرُ، وهو راجعٌ إلى (زيد)، و(زيدٌ) متأخِّرٌ في اللفظِ، فلولا أنَّه مُتَقَدِّمٌ في المعنى لَمْ يجُزْ. وإذا قُلْتَ: (ضَربَ غُلامُه زيدًا)، لمْ يكُنْ ذلك فيهِ؛ لأنّ (زيدًا) هاهُنا مفعولٌ، والمفعولُ رُتْبَتُهُ التأخيرُ، فلمْ يَحْصُلْ تقدُّمٌ لا في اللَّفظِ، ولا في المعنى.

[أحكام الفاعل من حيث التَّقديم والتَّأخير]

قوله[4]: "وإذا انتَفَى الإعرابُ لفظًا فيهما[5]،والقَرينةُ، أو كانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلاً، أوْ أوْ وقَعَ مفعولُهُ بَعْدَ (إلاّ) أوْ معناها، وجَبَ تقديمُهُ".

أمّا في (الأوّل): فلِمَا في تأخيرِهِ مِنَ اللَّبسِ، نحو: (ضَرَبَ موسى عيسى)، بخلافِ: (أَكَلَ موسى الكمثرَى).

---

[1] في الأصلِ: (ما لم يسمع فاعله)، وهو تحريف.

[2] أي: عند ابن الحاجب، في: شرحهِ ١٩ .

[3] في حاشية الأصل: "فرقًا بين الاسميّةِ والفعليّةِ، وفائدةُ تعريفِ هذا تظهرُ عندَ الإضمارِ".

[4] في حاشية الأصل: "أخَذَ يَتكلّمُ في مَواضِعَ يَجِبُ فيها التزامُ الأصلِ، أَو عَكسهُ، ليُعْلَمَ أنّ ما سوى ذلك جائزٌ فيهِ الأمرانِ".

[5] أي: في كلٍّ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ.

وأمّا في (الثّاني): فلأنَّهُ لا يُمْكِنُ تأخيرُه، لكونِهِ موضُوعًا على الاتصالِ، نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا).

وأما في (الثّالث): فلأنَّ الغَرَضَ حَصْرُ المفعولِ، ولا يحصلُ ذلك إلاّ مع تأخيرِهِ، نحو: (ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا)، أو (إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا).ولو قلتَ: (ما ضَرَبَ عَمْرًا إلاَّ زيدٌ)، و(إنَّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ)، لكانَ الحَصرُ للفاعلِ لا للمفعُولِ.

قولُهُ: "وإذا اتَّصَلَ بهِ ضميرُ مفعولٍ، أوْ وقَعَ بَعْدَ (إلاَّ) أو معناها، أو اتَّصَلَ مفْعُولُه، وهو غيرُ متّصلٍ [بهِ][1] وجَبَ تأخيرُهُ".

أمّا في (الأوّلِ): فلِيصِحَّ الإضمارُ، نحو: (ضَرَب زيدًا غلامُه).

وأما في (الثّاني): فلأنّ الغَرَضَ حَصرُ الفاعلِ على ما تَقَدَّمَ.

وأمّا في (الثالثِ): فلأنَّه لا يمكنُ تقديمُهُ؛ لكونِ المفعُولِ موضوعًا على الاتصالِ، نحو: (ضَربَنِي زيدٌ)[2].

قوله: "وقد يُحذَفُ الفِعلُ لقيامِ قرينةٍ، جوازًا، في مثلِ: (زيدٌ) لمنْ قالَ: (مَنْ قام؟)، وفي:

لِيُبكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[3]"

---

[1] ساقطةَ مِن الأصل. ينظر: الكافية ٦٩.

[2] ينظر: تفاصيل ذلك في: شرح الرضي ١/١٦٦-١٧٢.

[3] البيت من الطويل، وهو مختلَفٌ في نسبتهِ، فَنُسِبَ إلى لبيد بن ربيعة، في: ملحق شرح ديوانه ٣٦٢، وإلى الحارثِ بن نهيك، في: الكتاب ١/٢٨٨ ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي، في: الحماسة البصريَّة١/ ٢٦٩، والانتخاب ٣٠، وإلى ضرار بن نهشل، في: الدرر ٢/٢٨٦، وإلى نهشل بن حري، في: ديوانه ١٠٨-١٠٩، و خزانة الأدب ١/٣٠٣، ٣٠٩، والنسبة الأخيرة هي الصواب، لأن البيت من قصيدة لنهشل بن حري يرثي بها أخاه يزيد. والشاهد فيه قوله: "ضارعٌ لخصومَةٍ" إذ رَفَعَ (ضارعٌ) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه المذكورُ قبله، والتقديرُ: يُبْكيهِ ضارعٌ. ينظر: تحصيل عين الذهب ١٩٠.

أمّا في المثالِ؛ فلأنّهُ قدْ دَلَّ عليه سؤالُ السّائلِ، وأمّا [٧و] في البيتِ؛ فلأنّه لما قال: " ليُبكَ يزيدُ" عُلِمَ أنَّ ثَمَّ مَنْ يَبْكِيهِ، فكأَنّهُ قيلَ: (مَنْ يَبْكي عليه؟)، فقالَ: "ضارِعٌ لخصُومَةٍ".

قولهُ: "ووُجُوبًا في مثلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] ".

وذلك لأنَّهم كَرِهُوا أنْ يَجْمَعُوا بينَ المفسِّرِ والمفَسَّرِ، إذْ لمْ يأتُوا بالثَّاني إلاَّ تفسيرًا للأَوَّلِ.

قَوْله: "وقدْ يُحذَفانِ مَعًا في مثلِ: (نَعَمْ)، لمنْ قال: (أَقامَ زيدٌ؟) ".

وذلك لأنّه قَدْ دَلَّ عليهما سُؤالُ السَّائلِ.

---

[1] سورة التوبة ٩/٦.

[التَّنازُعُ]

قوله: "وإذا تَنَازَعَ الفِعْلانِ ظاهِرًا بَعدَهما، فقدْ يكونُ في الفاعِلِيَّةِ، نحو: (ضَرَبَني وأكْرَمَني زيْدٌ)، وفي المفعوليَّة، مثل: (ضربْتُ وأكرَمْتُ زيدًا)، وفي الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ مختَلِفَيْنِ[1]".

احْتَرَزَ بقولِهِ: "ظاهِرًا" من المضْمرِ؛ لأنَّهُما إذا وُجِّها إليهِ، اسْتَويا في صحَّةِ الإضمارِ فيهما، نحو (ضَرَبْتُ وأكرَمْتُ)، فإنْ قيلَ: فَعَلامَ يُحْمَلُ نحو: (ما ضَرَبَ وأكرمَ إلاَّ أنْتَ)؟. فالجَوابُ: إنّهُ كلامٌ محْمُولٌ على الحَذْفِ تَخْفِيفًا، وتَقديرُهُ: ما ضَرَبَ إلاّ أنْتَ، وما أكْرَم إلاَّ أنْتَ.

قوله: "ويخْتارُ البَصْرِيُّونَ إعمالَ الثّاني، والكُوفِيون إعمالَ الأوَّلِ".

أَمَّا البصريُّونَ[2] فقالوا: للقُرْبِ، والجوارِ، وأمّا الكوفيُّونَ[3] فَقالوا: لتقدُّمِهِ، والمتَقَدِّمُ أَهَمُّ.

قوله: "وإنْ أعَمَلْتَ الثَّاني أضمَرتَ الفاعلَ في الأوَّلِ على وِفْقِ الظَّاهرِ دونَ الحَذْفِ".

مثالُ ذلكَ: (ضَرَبَني وأكْرَمَني زَيدٌ)، (ضَرَباني وأكْرَمَني الزَّيدانِ)، (ضَرَبُوني وأكْرَمَني الزَّيدونَ)، (ضَربَتْني وأكْرَمَتْني هِنْدٌ)، (ضَربَتاني وأكْرَمَتْني الهِنْدانِ)، (ضَربْنَني وأكْرَمَتْني الهِنْداتُ).

---

[1] أي: وقد يتنازعُ الفعلانِ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ، وهما متعاكسانِ في الاقتضاءِ، نحو: (ضربني وأكرمت زيدًا). ينظر: الوافية ٥٠

[2] ينظر: الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٢/٤، والمقتصد ٣٣٦/١.

[3] ينظر: جمل الزجاجي ١١١، والإنصاف ٨٣/١ (م ١٣)، والفصول الخمسون ٢٢٨.

قولهُ: "خلافًا للكسائي[1]".

وذلك لأنَّهُ لا يُجيزُ الإضْمارَ في نحوِ ذلكَ، بَلْ يُوجِبُ الحَذْفَ، مُحَذِّرًا مِن الإضمارِ قَبلَ الذّكرِ. وهُوَ مَرْدُودٌ؛ لأنّ العربَ لا تَحْذِفُ الفاعِلَ.

قوله: "وجازَ خِلافًا للفرّاءِ في مثلِ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا) ".

وذلك لأنَّ الفرّاءِ[2] يَمنَعُ هذهِ المسألَةَ، وأمْثالَها [٧ظ] لِما يَلزَمُ مِن الإضمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، أو حَذْفِ الفاعِلِ. وهو مَرْدُودٌ، لأنّه ثَبَتَ مِثلُهُ عن العَرَبِ، قال الطُّفَيلُ الغَنَويُّ[3]:

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنَّ متونَها ... جَرَى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ[4]

قوله: "وحَذفتَ المفعولَ إنِ استُغْنِيَ عنه"

وذلك نحوُ قولِكَ: (ضَرَبْتُ وأكْرَمَني زيدٌ)؛ لأنَّكَ لَوْ لَمْ تَحذِفْ لأَدَّى إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ لمفْعُولٍ.

قوله: "وإلاَّ أَظْهَرْتَ[1]"

---

[1] أبو الحسن، عليّ بن حمزةَ بن عبد الله الأسَديّ بالولاء (ت ١٨٩هـ). تنظر ترجمته في: الفهرست ٧٢، وإنباه الرّواة ٢/٢٥٦. وينظر رأيه في: جمل الزجاجي ١١٣، ومنثور الفوائد ٦٩.

[2] أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلميّ (ت ٢٠٧هـ) . تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣، ووفيات الأعيان ٦/١٦٧ . وينظر رأيه في: معاني القرآن، له ٢/١٦٠، وجمل الزجاجي ١١٣، ومغني ابن فلاح ٢/٢٢٧.

[3] طفيل بن عوف بن ضبيس الغَنَويّ، شاعِرٌ جاهليٌّ، فَحْلٌ(ت ١٣ ق.هـ – ٦١٠م). تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ١/٣٦٤، والأغاني ١٥/٣٣٧-٣٤٣، والأعلام ٣/٢٢٨.

[4] البيت من الطويل، للطفيل، في: ديوانه ٢٣، والكتاب ١/٧٧، والنكت ١/٢١٤، والإنصاف ١/٨٨ (م١٣). والشاهدُ فيهِ قوله: "جرى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ" إذ تنازعَ عاملانِ وهُما: (جَرى) و(اسْتَشْعَرَتْ) مَعْمُولاً واحدًا هو قوله: "لونَ مُذْهَبِ" وقد أعَمَلَ الشاعر الثّانِيَ، ولو أعْمَلَ الأول لرَفَعَ (لَون)، لأنّه يطلبهُ.

وذلك في نحوِ قولِكَ: (حَسِبْتَنِي مُنْطَلِقًا)، و(حَسِبْتُ زيدًا مُنطَلِقًا)، لأنّك لوْ حَذَفْتَ المفعُولَ الثّاني، حَذفْتَ مالا يَسوغُ حَذفُهُ، وسَيأتي في بابِهِ، وإنْ أَضْمَرتَهُ أَضْمَرْتَ مَفْعُولاً قبلَ الذِّكْرِ.

قوله: "وإنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ أَضمرتَ الفاعِلَ في الثَّاني"

وذلك على ما تقدَّمَ، تقولُ: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، (ضَرَبَنِي وأَكْرَمَانِي الزّيدانِ)، (ضَرَبَنِي وأَكْرَمُونِي الزّيدونَ)، (ضَرَبَتْنِي وأَكْرَمَتْنِي هِنْدٌ)، (ضَرَبَتْنِي وأَكْرَمَتَانِي الهِنْدانِ)، (ضَرَبَتْنِي وأَكْرَمْنَنِي الهِنْداتُ).

قوله: "والمفعولَ على المختَارِ"[2]

وذلك نحو قولك: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُه زَيْدٌ)؛ لأنّهُ أحْلَى[3].

قوله: "إلاَّ أنْ يمنَعَ مانِعٌ فتُظْهِرُ".

وذلك نحوُ قولِكَ: (حَسِبَنِي وحَسِبْتُهُما مُنْطلقَينِ الزيدانِ مُنْطَلِقًا)، أظهرتَ (منطلقَينِ) لتعذُّرِ الإضمارِ، لأنَّكَ لو أَضمرتَهُ مفردًا لم يستقمْ، لأنّه مفعولٌ ثانٍ لِـ(حَسِبْتُهُما)، فيجبُ أنْ يَكونَ مُثنًّى، ولو أضْمَرتَهُ مُثنًّى لمْ يستقمْ، لأنّه عائدٌ على (مُنطلقًا)، وضَميرُ المفرَدِ لا يَكونُ مُثنًّى.

قوله: "وقولُ امرئ القيس:

---

[1] أي: وإنْ لمْ يُسْتَغنَ عن المفعولِ أَظهرتَهُ كما في بابِ (حَسِبَ). ينظر: الفوائد الضيائية ١/٢٦٧.

[2] أي: وأضمَرتَ المفعُولَ أيضًا في الثّاني، كالفاعل، على الوجه المختارِ، فيكونُ بارزًا، ولا تَحذِفُهُ، نحو: (ضَرَبَني وأكْرَمْتهم الزّيدون). ينظر: شرح الرضي ١/١٨٤.

[3] وفي ث: "لأنَّ الإضمَارَ يكونُ أحلى، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ".

كفاني – ولمْ أَطلُبْ – قليلٌ من المالِ[1]

ليسَ منهُ لفسادِ المعنى".

وبيانهُ أنَّ البَيتَ:

فلو أَنَّ ما أَسعَى لأَدْنَى مَعيشةٍ كَفَاني– وَلمْ أطلُبْ – قليلٌ مِن المالِ

و(لو) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ، فإذا كانَ بعدها مُثْبَتٌ كانَ مَنْفيًّا، وإذا كانَ بعدها منفِيٌّ كانَ مثبتًا، وإذا ثَبتَ ذلكَ، فقولهُ: "فلو أنّ ما أسعى لأدنى مَعيشةٍ" فيهِ نَفيُ السَّعيِ لأَدنىَ مَعِيشةٍ، فلو وجّهَ: (ولمْ أطلبْ) إلى (قليلٌ) لوجَبَ أنْ يكونَ فيهِ إثباتُ الطَّلبِ للقليلِ [٨و]، وهو غيرُ ما ثَبتَ نَفْيُهُ، فيؤدّي إلى أنْ يكونَ نافيًا مُثْبِتًا لشيءٍ واحِدٍ، في كلامٍ واحِدٍ، وهُوَ فاسِدٌ، فَثبَتَ أنَّهُ لَيسَ مِنْ هذا البابِ.

---

[1] عجزُ بيتٍ من الطويلِ، لامرئ القيس، في: ديوانهِ ٣٩، وسيذكره ابن هطيل تامًّا في الشرحِ.
وهو له أيضًا في: الكِتابِ ٧٩/١، والإنصاف ٨٤/١ (م١٣)، وشرح قطر الندى ١٨٦.
والشاهد فيه قوله: "كَفاني – ولم أطلبْ– قليلٌ منَ المالِ" إذ جاء (قليل) فاعلاً لـ(كَفانِي)، وليسَ البيتُ مِنْ بَابِ التنازعِ، لأن شرطَ التنازعِ صِحَّةُ تَوجُّه كلٍّ واحدٍ من العامِلَينِ إلى المعْمُولِ المتأخِّرِ مع بقاءِ المعنى صَحيحًا، والأمرُ هاهُنا ليسَ كذلك، لأنَّ(القليلَ) ليسَ مَطلوبًا.

[مفعول ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه]

قوله: "مَفْعُولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه: هو كلُّ مَفعولٍ حُذِفَ فاعِلُه، وأُقيمَ هو مُقامَهُ".

أي: في جهةِ الإخبارِ عَنهُ، لا في أنَّ الفِعْلَ قائِمٌ بهِ، كما في الفاعِلِ.

قوله: "وشرطُهُ: أنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الفِعْلِ إلى: (فُعِلَ) و(يُفْعَلُ) "

يُريدُ إلى مَعنى (فُعِلَ) و(يُفْعَلُ)، حتى أنَّ (استُخْرِجَ) و(دُحْرِجَ) يندرِجُ تحتهُ، وسيأتي تَفصيلُهُ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى[1].

وقوله: "ولا يَقعُ المَفْعُولُ الثّاني مِنْ بابِ (عَلِمْتُ)، ولا الثَّالثُ مِنْ بابِ (أَعلَمْتُ)".

وذلكَ لأنَّهُما خَبرُ المبتدإِ في المعنى، فلو أُقيما مُقامَ الفاعِلِ لصارَ مُخبَرًا عَنهُما، وهذا باطِلٌ؛ فإنَّ الخبرَ لا يكونُ مُخبَرًا عَنْهُ[2]

قوله: "والمفعولُ له، والمفعُولُ مَعَهُ كَذلِكَ[3]"

أمّا (المفعولُ لَهُ) فلأنَّهُ قَدْ يَكونُ عِلَّةً لأفعالٍ مُتَعدِّدةٍ، نحو: (ضَرَبْتُ، وأكْرَمْتُ، وأعْطَيْتُ إكْرامًا لِزَيدٍ)، فلو أُقيمَ هذا المفعولُ مُقامَ الفاعلِ، لكانَ إمّا أنْ يُقامَ مُقامَ

---

(1) أي: في موضوع (فِعْل ما لم يُسَمّ فاعله) من هذا الكتاب.

(2) وهناكَ من المتأخرين مَنْ أجازَ نيابةَ ذلكَ عنِ الفاعلِ إذا أُمِنَ اللَّبسُ، كما إذا كانَ نكرةً، وأوّلُ المفعولينِ معرفةً، نحو: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)؛ لأنَّ التنكيرَ يُرْشِدُ إلى أنّهُ هو الخبرُ في الأصلِ. وذهبَ الرضي إلى جوازِ ذلكَ قياسًا، معرفةً كانَ أوْ نكرةً، واللَّبسُ مرتَفِعٌ مع إلزامِ كُلٍّ من المفعولين مَرْكزَهُ، فلا يجوزُ في نحو: (عَلِمْتُ زيدًا أباكَ)، مع اللَّبسِ، تقديمُ الثّاني على الأوّلِ. يُنظر: شَرح الرضي ١/١٩٠-١٩١، وهَمْع الهَوامع ٢/٢٦٣-٢٦٤.

(3) أي: كذلك لا يُقامَا مُقامَ الفاعلِ، كـ (المفعول الثّاني) من باب (عَلِمْتُ)، والمَفْعُولُ الثّالث مِن باب (أعْلَمْتُ). ينظر: الفوائد الضيائية ١/٢٧٢.

المجْمُوعِ، أو مُقامَ أحَدِها، وعلى كِلِّ تَقديرٍ فيلزَمُ خُلوُّ بَعضِ الأفْعالِ عن الفاعلِ، وهو باطِلٌ، فلمّا لم تَطَّرِدْ هذه القاعدةُ للعربِ، امتنعُوا من إثباتِها، حَيثُ لا تتعَدَّدُ الأفْعَالُ.

وأمّا (المفعولُ مَعَهُ) فلأنّه مَذكورٌ بحرفِ العَطْفِ، فلوْ أَقمناهُ مُقامَ الفاعلِ، لكُنّا إمَّا أَنْ نَحْذِفَ الواوَ، أَو نُبْقِيَها، فإنْ حَذفناها خَرَجَ عَنْ أنْ يكونَ مفعُولاً معهُ، لأنَّهُ لا يُعْقَلُ بِدونِها، وإنْ لم نَحذِفْها امْتَنَعَ التَّركيبُ لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعِلُه؛ فإنّه يَكونُ عطفًا على غيرِ مَعطوفٍ عليْهِ.

قوله: "وإذا وُجِدَ المِفعولُ بهِ تَعَيَّنَ لهُ، تقولُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجمعةِ أَمامَ الأَميرِ ضَرْبًا شَديدًا في دارِهِ)".

فَيَتعيَّنُ (زيدٌ)[(١)]، وذلك لأنَّ المِفعُولَ بهِ أَقربُ إلى الفعلِ مِمَّا سِوَاهُ، فإنّ الفعلَ يَستدعِي المفعولَ به كما يَستدعِي الفاعلَ.

قوله:"فإنْ لم يَكُنْ فالجميعُ سواءُ"

أي: في إقامةِ أيّها شِئْتَ[(٢)]

قوله:"والأوَّلُ من بابِ (أَعْطَيتُ) أَوْلى من الثّاني".[(٣)]

وذلك لأنَّ فيهِ فاعِلِيَّةً مَا، مَنْ جهةِ أنّهُ الآخِذُ، فأشْبَهَ بِها الفاعِلَ.

---

(١) هذا على مذهب البصريين. وأمّا مذهب الكوفيين، وتبعهم بعض المتأخرين، فجوازُ إقامةِ غيرِ المفعُولِ به مع وُجودِهِ، وأجاز الأخفشُ نيابةَ الظرفِ والمصدرِ مع وجودِ المفعولِ بهِ، بشرطِ تقدّمِهما عليهِ، ووصفِهما. ينظر: كتاب الحلل ٢٠٩، والتسهيل ٧٧، وشفاء العليل ١/ ٤١٨.

(٢) أي: وإنْ لم يوجدِ المفعولُ به في الكلام، فجميع ما سواه، من ظرفٍ، وجارٍّ ومجرورٍ، ومصدرٍ، سواءٌ في جواز إقامةِ أيٍّ منها مُقامَ الفاعلِ. وهذا على مذهب البصريين. ورجَّحَ بعضُ النحويين الجارَّ والمجرورَ منها، لأنّه مفعولٌ به، لكن بواسطةِ حرفِ جرٍّ، وعليه ابن معطٍ، ورجَّحَ بعضُهم الظرفينِ والمصدرَ، لأنّها مفاعيلُ بلا واسطة. واختار ابنُ عصفور المصدرَ إنْ كان مختصًّا. ينظر: أسرار العربية ٦٩، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٣٩/١، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٣) نحو: (أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا). ينظر: الأصول ٧٩/١.

[المبتدأ و الخبر]

قوله:" ومنها: المبتدأ والخبرُ".

أي: من المرفوعاتِ.

قولـه:"**فالمبتـدأُ**: هـو الاسـمُ المجرَّدُ عـن العوامِـلِ اللفظيـة، مُسْـنَدًا إليـه، وَالصِّـفةُ الواقعةُ بعد حَرْفِ النَّفيِ، وأَلفِ الاستفهامِ، رافعةً لظاهرٍ[1]، مثل:(زيدٌ قائمٌ)، و(ما قائمٌ زيدٌ)، و(أَقائمٌ الزيدانِ؟)".

"قولـه: "الاسـمُ" لأنّـه لا يكـون إلاَّ اسمًـا. وقولـه: "المجرَّدُ عـن العوامـلِ اللفظيَّـةِ" احترازٌ مِنْ نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ). وقوله: "مُسندًا إليه" احترازٌ من الخبر، ومن نحو قولِكَ: أ ب ت ث[2]. وقوله:"والصّفة... إلى آخره" ليدْخُلَ فيهِ (أقائمٌ الزيدانِ؟) وشِبهُه، فإنّ (قـائمٌ): مبتـدأٌ باتفـاق، و(الزيـدانِ): فاعلٌ. وإنّما قـال: "رافِعَةً لظـاهِرٍ" احترازًا مـن تَـوهُّمِ مُتَوهّـمٍ يُجوّزُهُ في نحـو: (أقائمـانِ الزيـدانِ؟). ولا يَـرِدُ نحـو: (أقـائمٌ أنـتم؟)، لأنَّـه يُرِيـدُ بـ (الظَّاهرِ) غيرَ المستترِ. والله أعلم.

قوله: "فإنْ طابقتْ مُفْرَدًا جازَ الأمرانِ"

مثـل: (أقـائمٌ زيـدٌ؟)، فإنّـه يجـوزُ أنْ تقـولَ: (أقـائمٌ): مبتـدأٌ، و(زَيـدٌ): مرتفِـعٌ بـ (قائم). ويجوزُ أنْ تقولَ: (زيدٌ): مبتدأٌ، و(قائمٌ): خبرٌ مُقَدَّمٌ.

---

[1] هذا على مذهب البصريين. أما الكوفيون والأخفشُ فيرون جواز الابتداء بالوصف نكرة من غير اعتماد. ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٣٤١، وأوضح المسالك ١/١٣٥.

[2] في شرح ابـن الحاجـب ٢٣: "قولـه: "مسندًا إليـه" احـترازٌ مـن الألفـاظ الـتي يُعـدَّدُ بهـا، كألفـاظِ العددِ، وألفـاظِ حروف الهجاءِ، فإنها مُجرَّدةٌ عـن العواملِ اللفظيـة، لكنهـا غـير معربـة، لفقـدانِ سببِ الإعـرابِ، وهـو التركيـبُ الإسناديُّ".

قوله: "**والخبرُ**: هو المجرَّدُ المسندُ المغايرُ للصِّفَةِ المذكورةِ ".

قوله: "المجرَّدُ" احترازٌ من نحو: (إنَّ زيدًا قائِمٌ). وقوله:" المسْنَدُ" احترازٌ من المبتدإ، والمعدَّداتِ. وقوله: " المغايرُ للصّفةِ المذكورةِ" يعني: الواقعةَ بعد حرفِ النفي، وألفِ الاستفهامِ[1] رافعةً لظاهرٍ. وإنَّما لم يَقُلِ:(الاسم)، كما في حدِّ المبتدإ، لأنّه قَد يكونُ غيرَ اسمٍ.

قوله: "وأصلُ المبتدإ التقديمُ".

وذلك لأنّه محكومٌ عليهَ، فلابُدَّ من تقديم عقليَّتِهِ، ليكونَ الحُكْمُ على مُتَحَقِّقٍ.[2]

قوله: "ومن ثمَّ جازَ: (في داره زيدٌ)، وامتنع (صاحبُها في الدارِ)".

وذلك لأنَّ الضميرَ في (داره) عائدٌ على المبتدإ المؤخّرِ لفظًا المقدَّمِ رُتبةً، والضميرَ في (صاحبها) عائدٌ على الخبر، وهو مؤخّرٌ لفظًا ومعنًى.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

قوله: "وقد يكونُ المبتدأُ نكِرةً إذا تخصَّصَت بوجْهٍ ما".

وذلك لأنّه إذا خُصِّصَ قَرُبَ من المعرفة، فأُجريَ مُجْرَاه.

قوله: "مثل: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ**﴾[3]، و(أرجُلٌ في الدار أَم امرأةٌ؟)، و(مَا أحَدٌ خيرٌ مِنْك)، و(شرٌ [٩و] أَهَرَّ ذا نابٍ)[4]، و(في الدار رَجُلٌ)، و(سلامٌ عليكُمْ)[5]".

---

[1] في الأصل: (الألف الأستفهام)، وهو سَهوٌ.

[2] وفي ث: "وأَصلُ المبتدإِ التَّقديمُ، وذلك لأَنَّه محكومٌ عليه، ومَن حَقِّ المحكومِ عليهِ أنْ يكونَ مُقَدَّمًا على المحكومِ به".

[3] سورة البقرة ٢/٢٢١. ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾

[4] قال الميداني في (مجمع الأمثال) ٢/٢٧٢: "وإنّما ابتدؤوا بالنكرة هُنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأنّ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ. و(ذو الناب): السّبْعُ، ويضربُ في ظهورِ أماراتِ الشَّرِّ ومخايله". وينظر: مجالس العلماء، للزجاجي ١٢٦، والمستقصى ٢/١٣٠

[5] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾. سورة الرعد ١٣/٢٤.

ففي (الأوّل): قَدْ خُصِّصَ بالصِّفة. وفي (الثاني): بثبوتِ الخبرِ لأحدِهما، وإنّما سألَ عن التَّعيينِ. وفي (الثالث): ما حَصَلَ مَنْ إفادَةِ العُمُومِ[1]. وفي (الرابع): بشبهِ الفاعل، إذْ معناه: ما أهّرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ، فالوجهُ الذي جوَّزَ أنْ يكونَ الفاعِلُ نكِرةً حاصِلٌ له[2]. وفي (الخامس): بتقديم حكمه عليه، فكأنّه موصُوفٌ، كما في الفاعل ولا يلزمُ جوازُ: (قائمٌ رَجُلٌ)، لاَتساعِهم في الظروف. وفي (السادس): بنسبتِهِ إلى المسْلِمِ، إذْ أَصلهُ: (أُسَلِّمُ سَلامًا)، ثُمَّ [حُذِف فِعلُه، فبقي (سلامًا عليكم)][3]، ثُمَّ عُدِلَ إلى الرَّفعِ لغرضِ الثُّبوتِ.

[الخبر الجملة]

قوله: "والخبرُ قد يكونُ جُمْلَةً، مثلُ: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، و(زيدٌ قام أبوه)"

وذلك لأنّها تُفيدُ مِن الأحكامِ مِثْلَ ما يُفيدُه المفردُ.

قوله: "ولا بُدَّ مِنْ عائدٍ".

أيْ: ضميرٍ يرجِعُ منها إلى المبتدإِ، لتحصُلَ الفائدةُ، وإلاَّ كانَ لَغْوًا.

قوله: "وقَدْ يُحْذَفُ".

يعني: إذا كان معلومًا، كقولهم: (البُرُّ الكُرُّ[4] بستينَ)، و(السَّمنُ مَنَوانِ[5] بِدرْهَمٍ)، أي: مِنْهُ، ولكن لما عُلِمَ ساغَ حذفُهُ.

قوله: "وما وَقَعَ ظرفًا، فالأكثَرُ أنَّهُ مُقدَّرٌ بجُمْلَةٍ".

---

[1] في ث بعده: "لأنّ حرف النفي إذا دخلَ على النكرة أفادت العموم".

[2] في ث بعده: "وقيل: تخصَّص بالصفة المحذوفة، على تقدير: شرٌّ عظيمٌ". القائل هو ركن الدين في: الوافية ٦٣.

[3] في الأصل: "أسلّم سلامًا ثم سلامًا"، وما أَثْبَتُّهُ من: ث. وينظر: شرح ابن الحاجب ٢٤

[4] (الكُرُّ): مكيالٌ يساوي ستينَ قفيزًا. ينظر: لسان العرب (قفز).

[5] (مَنَوان): مثنى (منا)، كـ (عَصَا)، مقصور، والجمع (أمناء)، وهو الكيلُ أو الميزانُ الذي يوزن به. ينظر: لسان العرب (مني).

ومثاله: (زيدٌ في الدارِ) أي: استقرَّ في الدار؛ لأنَّ أصلَ التعلُّقِ للأفْعَالِ[1]. وقيل: يتعلَّقُ بِمُفردٍ، نحو: (مُسْتَقِرّ)؛ نظرًا إلى أنّ أصْلَ الخَبَرِ الإفرادُ[2]. قال الشيخُ: "والصحيحُ الأوَّلُ؛ لاتفاقِهِم عليه إذا وَقعَ صِلَةً لموصُولٍ"[3].

[وجوب تقديم المبتدإ]

قوله: "وإذا كانَ المبتدأُ مشتمِلاً على ما له صدرُ الكلامِ نحو: (مَنْ أبوكَ؟)، أوْ كانا معرفتينِ، أو متساويينِ[4]، مثل: (أفضلُ منك أفْضَلُ مني)، أو كان الخبرُ فعلاً له، مثل: (زَيْدٌ قام)، وَجَبَ تقديمُهُ".

أمّا في (الأوَّل): فلِمَا يلْزمُ مِنْ [تأخيرِهِ][5] تأخيرُ ما له صَدْرُ الكلامِ. وأمّا في (الثاني): ومثاله: (زيدٌ القائمُ)؛ فَلِمَا في تقديرِ الأوَّلِ خبرًا مِنْ مُخَالفةِ الأصل لغيرِ فائدةٍ. وكذلك (الثالِثُ). وأمَّا في (الرابع): فلِئلاَّ يلتبسَ بالفاعلِ، وإنْ كانَ الفِعْلُ لغيرِهِ، نَحْو: (زيدٌ قام أبوه)، جازَ تأخيرُه، وكذلك إذا كان مثنًّى، أو مجموعًا[6]. واللهُ أَعْلَمُ [٩ظ].

[وجوب تقديم الخبر المفرد]

---

(١) هذا عند أكثر النحويين: ينظر: المقتصد ١/٢٧٥، وشرح ابن يعيش ١/٩٠، ومغنى ابن فلاح٢/٣١٧.

(٢) هذا مذهب ابن السراج ومن تابعه. ينظر: الأصول ١/٦٣، والمقتصد ١/٢٧٥

(٣) شرح ابن الحاجب ٢٤.

(٤) اعترض الرَّضيُّ على قول ابن الحاجب: "أو كانا معرفتينِ أو متساويين"، فقال: "ليس على الإطلاقِ، بل يجوزُ تأخيرُ المبتدإِ عن الخبرِ، معرفتينِ أو متساويينِ، مع قيامِ القرينةِ الدالةِ على تعيينِ المبتدإ، كما في قوله: **بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ**". شرح الرضي ١/٢٢٨.

(٥) ساقطة من الاصل، وث. ينظر: شرح ابن الحاجب ٢٤.

(٦) أي: وكذلك إذا كان الفعل مثنًّى أو مجموعا مثل: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، فإذا قيل: (قاما الزيدان)و(قاموا الزيدون) يحتمل أنْ يكونَ (الزيدان) و(الزيدون) بدلاً من الفاعلِ، فالتبس المبتدأُ به، أو الفاعِلُ أيضًا على قولِ من يجوّزُ كون الألف والواو حرفًا دالاًّ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ، كالتاءِ في نحو: (ضربَتْ هندٌ). ينظر: شرح الرضي ١/٢٣٠، والوافية ٦٧، والفوائد الضيائية ١/٢٨٦.

قوله: "وإذا تضمَّنَ الخبرُ المفرَدُ[١] ما له صدرُ الكلامِ نحو (أينَ زَيْدٌ؟)، أوْ كان مُصَحِّحًا له، نحو: (في الدار رَجُلٌ)، أو لمتعلَّقِهِ ضميرٌ في المبتدإ، نحو: (على التمرةِ مِثْلُها زُبْدًا)، أو يكونُ خَبَرًا عن (أَنَّ)، نحو: (عندي أنَّك قائمٌ)، وَجَبَ تقديمُه".

أمّا في (الأوّل): فَلِمَا يلزَمُ من [تأخيرِهِ][٢] تأخيرُ ما له صدْرُ الكلامِ.

وأمّا في (الثاني): فلئلاّ يزولَ مُصَحِّحُ الابتداءِ بالنكرة[٣]، وأمّا في (الثالث): فليصحّ الإضمارُ[٤]، وأمّا في (الرابع): فلئلاَّ يلتبسَ موضعُ المفتوحةِ بموضعِ المكسورةِ، وسيأتي[٥] إن شاء الله تعالى.

* * *

قوله: "وقد يتعَدَّدُ الخبر، نحو: (زيْدٌ عالِمٌ عاقِلٌ)".

وذلك لأنّه حُكْمٌ، وقد يحكمُ على الشيءِ بأحكامٍ متعدِّدةٍ، كما في الصِّفاتِ.

---

[١] وإنَّما قال: "الخبرُ المفردُ": لأنّه إن كان جملةً متضمّنةً لما يقتضي صدرَ الكلامِ، لم يجبْ تقديمُه، نحو: (زيْدٌ مَنْ أبوه؟). ينظر: شرح الرضي ٢٣١/١، والوافية ٦٨

[٢] ساقطة من الاصل، وث. ينظر: شرح ابن الحاجب ٢٤.

[٣] إذ جاء (في الدار) خبرًا يخصِّصُ المبتدأَ بتقديمِهِ، فلو أُخِّرَ بقيَ المبتدأُ نكرةً غيرَ مُتخصِّصةٍ. ينظر: الفوائد الضيائية ٢٨٧/١.

[٤] يعني: إذا اتَّصلَ بالمبتدإِ ضمير يرجِعُ إلى جزء الخبرِ، وجَبَ تقديمُ الخبرِ، حتى لا يلزمَ ضميرٌ قبلَ الذِّكرِ، فلو قلنا: (مِثلُها زُبدًا على التمرةِ) لكانَ مثل: (صاحبُها في الدّارِ)، وهو ممتنعٌ. ينظر: شرح الرضي ٢٣٢/١.

[٥] أي: في قِسم الحروف من هذا الكِتاب.

[دخول الفاء في خبر المبتدإ]

قولهُ: "وقدْ يتضمَّنُ المبتدأُ معنَى الشّرطِ، فيصحُّ دخولُ الفاءِ في الخبر، وذلك **الاسمُ الموصولُ** بفعْلٍ، أَوْ ظرفٍ، أو **النكرةُ الموصوفَةُ** بِهِمَا، مِثْلُ: (الذي يأتيني، أو في الدارِ، فلَهُ دِرْهَمٌ)، و(كلُّ رَجُلٍ يأتيني، أوْ في الدّارِ، فله درهمٌ)".

وذلك لما فيه من الإبهام، وذِكْرِ ما يصحُّ أنْ يكونَ شرطًا، من فعلٍ مَلفوظٍ أو مُقدَّرٍ، فإذا قُصِدَ إلى أنَّ الأوّلَ سببٌ للثّاني، جيءَ بالفاءِ لهذا الغَرَضِ، كما في الشّرْطِ.

قوله: "و(ليْتَ) و(لعلَّ) مانعانِ باتفاقٍ"

وذلك لأنّ خبرَ (ليت) و(لعلَّ) غيرُ محكومٍ عليه بِالصِّدقِ، أو الكَذِبِ، وما يقعُ بعدَ الفاءِ خَبَرٌ مَحْضٌ، فكان في الجَمْعِ بينهما وبين الفاءِ، تناقُضٌ.

قوله: "وأَلحَقَ بعضُهم (إنَّ) بِهِمَا"[1].

كأنّه نظرَ إلى أنَّ الشَّرطَ لا تدخُلُ عليهِ (إنّ)، فكذلك ما يُشْبِهَ الشرطَ، وأجازه الأخفشُ[2]؛ نظرًا إلى أنّ (إنّ) لا تُغيِّرُ المعنَى الإخباريَّ، بخلافِ (ليت) و(لعلَّ)، وهذا هُو الصحيحُ؛ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ**﴾[3]، ونحوه.

---

[1] أي: وألحقَ بعض النحويينَ (إنَّ) بـ(ليت) و(لعَلّ) في المنعِ من دخولِ الفاءِ في الخبرِ. وقد نسب البعضُ ذلك إلى الأخفش. ينظر: شرح ابن يعيش ١/١٠١، وشرح الأشموني ١/١٠٩.

ونَسَبَهُ آخرون إلى سيبويه. ينظر: شرح ابن الحاجب٢٥، والفوائد الضيائية ١/٢٩٢.

والصحيح أنَّ كلاً من سيبويه والأخفش يجيزُ اقترانَ خبرِ (إنَّ) بالفاءِ، ولا خلافَ بينهما في ذلك. ينظر: الكِتاب ٣/١٠٢-١٠٣، ومعاني القرآن، للأخفش ١/٨١، والمقتصد ١/ ٣٢٤.

[2] ينظر: معاني القرآن، له ١/٨١.

[3] سورة البروج ٨٥/١٠.

[حذف المبتدإ والخبر]

قوله: "وقد يُحذَفُ المبتدأُ لقيامِ قرينَةٍ، جوازًا، كقول المستَهِلّ:[1] (الهلالُ واللهِ[2])، والخبرُ، جوازًا، نحو: (خرجْتُ فإذا السَّبعُ)" [3].

وذلك لدلالة القرائنِ على المحذوفِ.

قوله: "ووجوبًا[4] فيما التزِمَ [١٠و] في موضعِهِ غيرُه".

وذلك لأنّ فيه قرينةً تُشعِرُ بخصوصيَّتِهِ، ولفظًا مُلتزمًا ذِكرُهُ في موضعِهِ، فكانَ فيه توفيةٌ بالمعنى واللفظ جميعًا، فالتزِم الحَذْفُ لذلكَ.

قوله: " مثل: (لولا زيدٌ لكانَ كذا)، و(ضَرْبي زيدًا قائمًا)، و(كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، (ولعَمْرُك لأفْعَلَنَّ كذا)".

أمَّا في (الأوّل): فلأنَّ (لولا) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، فكان فيها إشعارٌ بحُكمِ الوجودِ على ما يُذكَرُ بعدَها، ومُلتزَمٌ مجيءُ جوابٍ لها في موضعِ خبرِهِ، فأغنى عن ذِكرِهِ[5].

وأمَّا في (الثاني): فلأنَّ أصلَه: ضربي زيدًا حاصِلٌ إذا كان قائمًا[6]، حُذِف

---

[1] (المستَهِلُّ): رائي الهِلال، فـ(استهللنا الهلالَ)، و(أَهللناه): رأيناه. ينظر: لسان العرب (هلل).

[2] والتقدير: هذا الهلالُ واللهِ.

[3] والتقدير: خرجت فإذا السَّبعُ واقِفٌ، وهذا على المذهب المختار. ينظر أقوال العلماء في (إذا) الفجائية، في: شرح الرضي ١/٢٤٢، والجني الداني ٣٦٥، ومغني اللبيب ١/١٢٠.

[4] أي: ويُحْذَفُ الخبرُ وجُوبًا...

[5] هذا على مذهبِ البصريينَ. وقال الفرّاءُ: (لولا) هي الرافعةُ للاسمِ الذي بعدَها، لاختصاصِها بالاسمِ، كسائرِ العوامل. وقال الكسائيُّ: الاسمُ الذي بعدها فاعلٌ لفِعْلٍ مقدّرٍ. ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ١/٤٠٤، والإنصاف ١/٧٠-٧١ (م ١٠)، وارتشاف الضرب ١/٥٧٦

[6] هذا على مذهب البصريين، إذ قام الحالُ مقامَ الخبرِ بعد الحذفِ. وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ التقدير: ضربي زيدًا قائمًا حَاصِلٌ. وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفَ مصدرٌ، والتقديرُ عندهُ: ضربي زيدًا ضربُه قائمًا. ينظر: شرح ابن يعيش ١/٩٦، ومغني ابن فلاح ٢/٣٥٧، ومنهج السالك ٥٠-٥١.

(حاصلٌ) كما تُحذفُ متعلّقاتُ الظُّرُوفِ العامَّةِ، فبقيَ: (إذا كان قائمًا)، ثم حُذِفَ الظّرفُ لدلالةِ الحالِ عليهِ، فبقيَ (ضربي زيدًا قائمًا)، فكان الخبرُ مُلتزمًا حذفُه لِمَا ذُكِرَ من الأمرينِ.

وأمّا في (الثالث):[1] فلأنَّ القَصْدَ بالإخبار المقارَنةُ، والواو تدلُّ عليها، لما فيها من المعيَّةِ، والمعطوفُ قد وَقَعَ في موضِع الخبرِ، فوجَبَ الحذفُ لحصولِ الأمرينِ.

وأما في (الرابع): فلِمَا في الكلامِ مِنْ معنى القَسَمِ، فيُفْهَمُ أنَّ المرادَ: (قَسَمِي) أو(يميني)، ونحو ذلك، (والآخرُ): وقوعُ ما لا بُدَّ منه في جوابِ القَسَمِ.

---

[1] أي في نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، والتقدير عند البصريين: كلّ رجُلٍ وضيعته مقرونانِ، وقيل التقديرُ: كُلُّ رَجُلٍ مُقترنٍ، وضيعتُه مقترنةٌ، ولم يكن له معنًى. ينظر: الكِتاب ٢٩٩/١، ٣٠٥، ومغني ابن فلاح ٣٦٢/٢.

[خبرُ إنّ وأخواتِها]

قوله: "خبر (إنّ) وأخواتها: هو المسْنَدُ بَعْدَ دخولِ هذه الحروفِ، مثلُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)".

قوله: "المسْنَدُ" يَعُمُّ. وقوله: "بعدَ دخولِ هذه الحروفِ" لأنّه لا يتميَّزُ عن خبرِ المبتدإ إلاَّ بهذه الحروفِ.

قوله: "وأمرُه كأَمرِ خبرِ المبتدإ".

يُريدُ: في أَقسامِهِ، وأحكامِهِ، وشرائطِهِ، على ما تقدَّم .

قوله: "إلاّ في تقديمِهِ".

وذلك لأنّك تقولُ: (قائمٌ زيدٌ)، ولا تقولُ: (إنَّ قائمٌ زيدًا)، كأنَّهم كرِهوا أنْ يجعلوا الحرفَ مُتَصَرِّفًا كتصرُّفِ الفِعْلِ.

قوله: "إلاّ إذا وَقَعَ ظَرْفًا".

وذلك في نحوِ قوله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً**﴾[1]، و﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ**﴾[2]؛ لاتّسَاعِهِمْ في الظُّروفِ.

---

[1] سورة المزمّل ١٢/٧٣

[2] سورة الغاشية ٢٥/٨٨

[خبر لا التي لنفي الجنس]

قوله: "خبرُ (لا) التي لنفي الجنسِ: هو المسنَدُ بَعْدَ دخولِها، مثل: (لا غلامَ رَجُلٍ ظريفٌ فيها)".

قوله: "المسندُ" يَعُمُّ. وقوله: "بَعْدَ دخولِها" يُخْرِجُ عَنْهُ ما ليسَ كذلك. وإنَّما أوردَ هذا المثالَ، ولم يوردِ المثالَ المشهورَ، وهو [١٠ظ]: (لا رجلَ ظريفٌ)، لئلا يُتوَهَّمَ أنَّ (الظريف) صفةٌ لـ(رَجُل)[١].

قوله: "ويُحْذَفُ كثيرًا" [٢].

أي: إذا كان عامًّا، كـ(موجودٍ) ونحوِهِ، لدلالةِ النفيِ عليه، نحو: (لا إلهَ إلاَّ اللهُ) ونحو:

لا سيفَ إلاّ ذو الفقا رِ[٣] ولا فتى إلاَّ عليّ[٤]

قوله: "وبنو تميمٍ لا يُثبتونه" [٥].

وذلك للعلمِ بِهِ.

---

[١] لأنَّ (ظريفَ) في مثال الكافية: (لا غلامَ رَجُلٍ ظريفٌ فيها) لا يحتملُ أنْ يكونَ إلاّ خبرًا لأنّ المضافَ المنفيَّ، لا يُوصَفُ إلاّ بمنصوبٍ فوَجَبَ ألاّ يكون صفةً، فزالَ الاحتمالُ عنه فَحَسُنَ التمثيلُ به. ينظر: شرح ابن الحاجب٢٦.

[٢] وذلك على لغةِ أهلِ الحجازِ. ينظر: التسهيل ٦٧.

[٣] (ذوالفقار): سيفٌ كان للحجَّاج بن منبِّه، فأخذه النبيُّ ﷺ يومَ بدرٍ، و(السَّيْفُ المفَقَّر) الذي في متنِهِ حروز. ينظر: الصحاح(فقر).

[٤] البيت من مجزوء الكامل، ذكره أبو الفداء في: (البداية والنهاية) ٢٢٤/٧ على رواية مَنْ قال: إنَّه نداءُ منادٍ من السماءِ يوم بَدْرٍ يُقال له (رضوان). وينظر: الإيضاح في شرح المفَصَّل ٢١٧/١.

والشاهد فيه حذفُ خبر (لا) النافية للجنس، والتقدير: لا سيفَ موجودٌ إلا ذو الفقار، ولا فتًى موجودٌ إلا عليّ.

[٥] ينظر: المفَصّل ٥٢، وشرحه، لابن يعيش ١٠٧/١

[اسم ما ولا المشبّهتينِ بـ(ليس)]

قوله: "اسم (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس): هو المسندُ إليهِ بَعْدَ دخولِهما، نحو: (ما زيدٌ قائمًا)، (لا رَجُلٌ أفضلَ مِنكَ)"

قوله: "المسندُ إليه" يَعُمُّ. وقوله: "بعدَ دخولِهما" يُخرِجُ عنه ما ليس كذلك.

قوله: "وهو في (لا) شاذٌّ"[١].

وذلك لأنَّ مشابَهَتَها لـ(ليس) أقلُّ من مشابَهَةِ (ما) لَها[٢]، وقدْ جاءَ في الشعر:

مَنْ صَدَّ عنْ نيرانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[٣]

أي: ليس لي براحٌ.

---

[١] أي: إنّما يأتي رفعُ (لا) للمسند إليه للضرورة، لا في سعة الكلام. ينظر: شرح ابن الحاجب ٢٧

[٢] في الأصل كلمة (لها) مكررة

[٣] البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك، في : ديوان الحماسة ١٤٤، والكتاب ١/٥٨ والمؤتلف والمختلف ١٣٥. وبلا نسبة في : المقتضب ٤/٣٦٠، وكتاب اللامات ١٠٥

والشاهد فيه قوله: "لابراحُ" إذ أعمل (لا) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم (براحُ)، وحذفَ الخبرَ.

[المنصوبات]

قوله: "المنصُوباتُ: هو مَا اشْتَمَلَ عَلى عَلَمِ المفعُوليَّةِ".

أي: على النَّصبِ، ولكنَّهُ عدلَ عَنْهُ، لما تقدَّم[1].

[المفعول المطلق]

قوله: "فمنه (المفعولُ المطلَقُ): وهو اسمُ ما فعلَهُ فاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمعَناهُ".

قوله: "اسمُ" احترازٌ من نحو (ضَرَبَ) الثّاني من قولك: (ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ). وقوله: "ما فعله فاعلُ" احترازٌ عَمّا لم يفعلْهُ فاعِلٌ، نحو (رجُلٍ). وقوله: "مَذْكُورٍ" احترازٌ من نحو قولك: (أعْجَبنِي القيامُ)، فإنَّ (القيام) اسمُ ما فعلَهُ فاعِلُ فِعلٍ، ولكنَّه لم يفعلْهُ فاعلُ فِعلٍ مَذكُورٍ. وقوله: "بِمعنَاهُ" احترازٌ مِن نحو قولك: (كرهت قيامي)، فإنَّه اسمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعلٍ مَذكُورٍ، ولكنْ ليسَ بمعنَاهُ، لأنَّ (الكراهةَ) غيرُ (القيامِ).

قوله: "ويكونُ للتَّأكيدِ، والنَّوعِ، والعَدَدِ، نحو: (جلستُ جُلُوسًا، وجِلْسَةً، وجَلْسةً)".

فالّذي للتّأكيدِ: ما لا تزيدُ دلالتُهُ على دَلالةِ الفِعلِ، والّذي للنَّوعِ: هو أنْ يختَصَّ ببعضِ أنْواعِ الفِعلِ[2]، والّذي للعددِ: ما يُصَاغُ للمَرَّاتِ، وذلكَ كمَا مثَّلَ.

قوله: "فالأوّل[3] لا يُثنَّى ولا يُجمعُ".

---

[1] أي: لما تَقدَّمَ مِن تَعلِيلٍ عند ذِكرِ حدّ المرفوعات.

[2] في ث بعده: "إمَّا خاصٌّ، مثل: (رجع القَهْقَرى)، أو بصفةٍ مع وجودِ الموصوفِ، مثل: (ضربًا شديدًا)، أو مع حذفِهِ، مثل: (ضَرَبْتُ أيَّ الضَّرْبِ)، و (ضَربْتُ ضَرْبَ الأميرِ)، أو يكون على (فَعْلَةٍ) نحو (جَلْسَةٍ)". وينظر: شرح ابن الحاجب ٢٧، وشرح الرضي ٢٦٨/١.

[3] أي: الذي للتّأكيد.

وذلك لأنَّهُ موضوعٌ للحَقيقةِ المشْتَرَكَةِ، بِدَليلِ صِحَّةِ إطلاقِهِ على القَلِيلِ والكَثِيرِ مِنْهُ، على اختِلافِ أنْواعِهِ [١١ و]، وإذا كانَ كذلِكَ تَعَذَّر تَثْنِيَتُهُ وجَمْعُهُ.

قوله: "بِخِلافِ أَخَوَيْهِ"[١].

أي: فَإنَّهُ يَجوزُ فيهما ذلك، لأنَّهُما لَيْسَا للحَقِيقَةِ كالأَوّلِ.

قوله: "وقَدْ يكونُ بغير لَفْظِهِ، نحو: (قَعَدْتُ جُلوسًا)"[٢].

وذلك لأنَّ المشترطَ أَنْ يكونَ اسمُ ما فَعَلَهُ [فَاعِلُ][٣] فِعْلٍ، بلفظِهِ كانَ أَو بِغَيْرِ لَفظِهِ.

[حذف عامل المصدر جوازًا ووجوبًا]

قوله: "وقد يُحْذَفُ الفِعلُ لِقيامِ قَرِينَةً جَوَازًا، كقولِكَ لِمَن قَدِمَ: (خيرَ مَقْدَمٍ)"[٤].

وذلِكَ لدلالةِ القرينَةِ عَلَيْهِ.

قوله: "ووُجُوبًا سَمَاعًا نحو: (سَقْيًا، ورعْيًا، وخيْبَةً، وجَدعًا[٥]، وحَمْدًا، وشُكرًا، وعَجَبًا)".

وحاصِلُها أنَّها مصادرُ كَثُرَتْ في استِعمَالِهِمْ، فَخَفَّفُوها بحذْفِ أفْعَالِها، وجعلُوا المِصْدَرَ عِوَضًا مِنْهَا[٦].

---

(١) أي: اللذين للنَّوعِ والعدد.

(٢) مذهب سيبويه في مثل هذا، أنَّ المصدرَ منصوبٌ بفعله المقدَّرِ، أي قَعَدْتُ وجَلَسْتُ جُلُوسًا، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنَّهُ منصوبٌ بالفِعلِ الظَّاهِرِ، وهو المختار عند الرضي. ينظر: الكتاب ٢/٢٤٤، وشرح الرضي ١/٢٧٠، وهمع الهوامع ٢/٩٩-١٠٠.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي في (ث).

(٤) وفي ث بعده: "وكقولك لمن غَضِبَ: (غَضَبَ الخيَل على اللُّجُم)، ولمن يقرمط في عداته: (مَوَاعِيدَ عَرْقُوب)". وهذان مَثلانِ الأول في: مجمع الأمثال ٢/٤١٢، والثاني في: الدرة الفاخرة ١/١٧٧.

(٥) (الجدْع): القَطْعُ، وقيل: القطعُ البائنِ في الأنفِ والأذنِ والشفة واليد ونحوها. ينظر: لسان العرب (جدع).

(٦) ينظر: الكتاب ١/٣١٩.

وقَدْ يُقَالُ: (حَمِدتُ حَمْدًا) و (سَقَاك اللهُ سَقْيًا) وهو مَذهَبُ بَعْضِهِم[١].

قوله: "وقياسًا في مَواضِعَ".

وذلك لأنَّهُ قد عُلم فيها ضَابِطٌ كليٌّ بالاستقرَاءِ، وعُلِمَ أنَّهُم يَحذِفُونَ مَعَهُ الفِعلَ لُزُومًا.

قوله: "منها: ما وقَعَ مُثْبَتًا بعدَ نَفيٍ، أو معنَى نَفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبرًا عنه، أو وقَعَ مكرَّرًا، نحو: (ما أنْتَ إلاَّ سيرًا)، و (ما أنت إلاّ سَيْرَ البريدِ)، و (إنّما أنْتَ سيرًا)، و (زيدٌ سيرًا سيرًا).

قوله: "مُثْبَتًا" احترازٌ من أنْ يقعَ مَنفِيًّا، نحو: (ما زيدٌ سَيْرًا)، وقوله: "بعدَ نفيٍ" احترازٌ مِن أنْ يَقعَ مُثْبَتًا مِن غَيْرِ نَفيٍ، نحو: (زيدٌ سَيْرًا)، وقوله: "أو مَعْنَى نَفيٍ" ليدخلَ فيه نحوُ: (إنّما أنْتَ سَيْرًا)؛ لأنَّ مَعنَاهُ: ما أنْتَ إلاّ سَيْرًا. وقوله: "داخلٍ على اسمٍ" احترازٌ مِن نَفيٍ داخلٍ على فِعْلٍ، نحو: (مَا سِرْتُ إلاَّ سَيْرًا). وقوله: "لا يكونُ[٢] خَبرًا عنه" احترازٌ من نحو: (ما سَيْرِي إلاَّ سيرٌ شديدٌ). وقوله: "أو وقَعَ مُكرَّرًا" ليَدخُلَ فيهِ نحو: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، كأنَّهُم جعَلُوا التكرُّرَ قائمًا مقامَ ذِكرِ الفِعْلِ، فلم يَجمَعُوا بينَهُمَا لذَلِكَ.

ولا يَرِدُ نَحوُ ﴿**كَلاَّ إِذَا دُكَّتْ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**﴾[٣]، لأنَّ المرَادَ تِكرَارُ المصْدَرِ في مَوضِعِ خَبَرٍ عَمّا لا يَصِحُّ أنْ يكُونَ خَبَرًا عَنْهُ ظَاهِرًا، كما تقدَّم[٤].

قولـه: "ومنهـا [١١ظ] مـا وقَـعَ تَفصِـيلاً لأَثَـرِ مَضـمُونِ جُمْلَـةٍ مُتَقدِّمَـةٍ، نحـو: ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾.[٥]

---

[١] ينظر: شرح ابن يعيش ١/١١٤.

[٢] أي: المفعول المطلق.

[٣] سورة الفجر ٨٩/٢١.

[٤] أي: في نحو: (زيدٌ سيرًا سيرًا).

[٥] سورة محمد ٤٧/٤.

قوله: "تَفصِيلاً" احترازٌ مِن أنْ يقَعَ غَيْرَ تَفصِيلٍ، نحو: (مَنَنْتُ منًّا)، وقوله: " لأثرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقدِّمةٍ" احترازٌ مِن أنْ يَقَعَ تَفصِيلاً لا لأثرِ مَضمُونِ جُمْلَةٍ مُتقدِّمَة، بَل تَفصِيلُ مَضمُونِ مُفرَدٍ، نحو: (يُسَافِرُ سفرًا إما قريبًا أو بعيدًا)، أو تفصيلُ مضمونِ جملةٍ، نحو: (يُسافر سفرَهُ القريبَ أو البعيدَ).

قوله: "ومنها: ما وقَعَ للتَّشبِيهِ عِلاجًا، بَعْدَ جُملَةٍ مُشتَمِلةٍ على اسم بِمعنَاهُ وصاحِبِهِ، نحو: (مَرَرتُ فإذا لَهُ صَوْتٌ صوتَ حمارٍ، وصُرَاخٌ صُراخَ الثَّكلَى"[١].

قوله: "للتَّشبِيهِ" احترازٌ مِن أنْ يَقَعَ لِغَيرِ التَّشبِيهِ، نحو: (لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسنٌ). وقوله: "علاجًا"[٢] احترازٌ مما ليس كذلك، نحو: (له علمٌ علمُ الفقهاء). وقوله: "بعد جملة" احترازٌ مِن أنْ يَقَعَ بَعْدَ غَيْرِ جُملَةٍ، نحو: (الصوتُ صوتُ حمارٍ). وقوله: "مُشتَمِلةٍ على اسمٍ بمعناه" احترازٌ مِن نَحْوِ: (مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ). وقوله: "وصَاحِبِهِ" احترازٌ مِن نحْو: (مررتُ فإذا في الدّارِ صوتٌ صوتُ حِمارٍ).

قوله: "ومنها: ما وقَعَ مَضمُونَ جملَةٍ لا محتمل لَها غَيرُهُ، نحو: (له عليّ أَلْفُ درهمٍ اعترافًا)"[٣].

قوله: "ما وقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ" احترازٌ مِن نحو: (ضربتُ ضربًا)، فإنَّه مَضمُونُ المفردِ. وقوله: "لا مُحتمل لها غيرُه" احترازٌ مِن القِسْمِ الَّذي بعده[٤].

قوله: "ويُسمَّى توكيدًا لنفسِهِ".

وذلك لأنَّهُ توكيدُ مَضمُونِ الجُملَةِ، الّذي هُوَ عَيْنُ الاعترافِ.

قوله: "ومنها ما وَقَعَ مَضمُونَ جُملةٍ لها مُحتَمِلٌ غيرُهُ، نحو: (زَيْدٌ قائمٌ حقًّا). قوله: "مضمونَ جُملةٍ" احترازٌ من نحو: (رجع القَهْقَرَى)، فإنَّهُ مضمونُ المفردِ. وقوله: "لها مُحتمِلٌ غيرهُ" احترازٌ مِمَّا قَبلَهُ[5].

---

[١] ينظر: الكتاب ١/٣٣٦.

[٢] أي: حال كون المصدر دالاً على فعل من أفعالِ الجوارحِ، كالسَّير والضَّرْبِ. ينظر: الفوائد الضيائية ١/٣١٤.

[٣] في الاصل: (عُرفًا). ينظر: الكافية ٨٥.

[٤] أي: المصدر المؤكّد لغيره.

[٥] أي: المصدر المؤكّد لنفسه.

وَاعْلَـمْ أنَّ في عبارتِـهِ تَسَـاهُلاً [١٢ و]، لأنَّ مَضـمُونَ الجُملَـةِ إسْنَادُ (القِيَـامِ) إلى (زَيْدٍ)، و(الحَقُّ) لَيسَ عِبَارَةً عَنهُ. قالَهُ ركنُ الدِّينِ[١].

قوله: "ويُسمَّى توكيدًا لغَيرِهِ"[٢].

وذلِكَ لأنَّهُ يؤكِّدُ مَضمُونَ الجُملَةِ، وهُوَ غَيرُهُ، على ما تقدَّم[٣].

قوله: "ومنها: مَا وَقَعَ مُثنًّى، نحو: (لَبَّيكَ، وسَعْديْكَ)"[٤].

وذلك لأنَّ التَّثنية -في المعنى- تكريرٌ لِمَا قُصِدَ إليهِ، فكأَنَّهُ قِيلَ: لبًّا لبًّا، وسَعْدًا سَعْدًا، فَجَعَلوا اللّفظَ المقدَّرَ نَائِبًا مَنَابَ الفِعلِ، دالاًّ عليه، فلِذلِكَ حَذَفُوهُ، ولكِنَّ هذه التَّثنية سَمَاعِيّةٌ، فأين مَا وُجِدَتْ حُكِمَ بِوجُوبِ حَذْفِ الفِعْلِ.

[المفعول به]

قوله: "المفعولُ بهِ: هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، نحو: (ضَرَبْتُ زَيدًا)".

يعني بـ (الوقوعِ): تعلُّقَهُ بما لا يعقلُ إلاّ بهِ، ولذلِكَ لَمْ يَكُن المفعُولُ بهِ إلاّ للفِعْلِ المتَعَدِّي، وسيتَّضِحُ ذلكَ في بابِ الفِعْلِ.

قوله: "وقد يتقدَّمُ على الفِعْلِ".

وذلـك لأنَّ عَمَـلَ الفِعْـلِ أصْـلٌ، فَتُصُـرِّفَ في مَعمُولِـهِ، بِخِـلافِ (إنَّ) ومـا جرى مجْراها.

قولـه: "وقَـد يُحـذَفُ الفِعْـلُ لِقيَـامِ قَرِينَـةٍ جَـوَازًا، نحـو: (زيـدًا)، لمـن قـال: (من أضْرِبُ؟)".

وذلك لدلالةِ القرينةِ عليهِ[٥].

---

[١] ينظر: الوافية ٨٦..

[٢] وسماه سيبويه توكيدًا لما قبله. ينظر: الكتاب ٣٧/١

[٣] أي: في نحو: (زيدٌ قائمٌ حقًّا).

[٤] ينظر: الكتاب ٣٤٨/١.

[٥] في ث بعده: "ومنه قولك لرائي الرؤيا: (خيرًا وما سَرّ)".

قوله: "ووُجُوبًا في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، (الأوَّلُ): سَمَاعِيٌّ، نحو: (امْرءًا ونفسَهُ)، و ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[1]، و (أهْلاً وسهلاً)"[2]

أي: اتْرُكِ امرءًا ونَفسَهُ، وانْتَهُوا عِنِ التَّثْلِيثِ واقصِدُوا خَيْرًا لَكُم[3]، وأَتَيْتَ أهْلاً لا أجَانِبَ، وَوَطِئْتَ سَهْلاً لا حَزْنًا. ولكنَّهُم التَزَمُوا حَذْفَ الفِعْلِ، لِكَثْرَتِهَا[4] في لِسَانِهِمْ.

[المُنَادَى]

قوله: "الثَّاني[5]: المنادى، وهو المطلوبُ إقبالُهُ بِحَرفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو) لَفظًا أو أو تَقديرًا".

قوله: "المطلوبُ إقباله" يدخلُ فيه المنَادَى وغيرُهُ، لأنَّ قَولَكَ: (أَنَا أطْلُبُ إقْبَالَكَ) طلبٌ لإقْبَالِ المخَاطَبِ. وقولُه: "بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو)" يُفْصِلُهُ عَنهُ. والحرفُ النَّائِبُ مَنَابَ (أدْعُو) هِيَ [١٢ظ] حُرُوفُ النِّدَاءِ، وستأتي[6]. وقوله: "لفظًا أو تقديرًا" تَفصِيلٌ للحَرْفِ، فاللَّفْظُ نحو: (يا زيدُ)، والتقديرُ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[7].

قوله: "ويُبْنَى عَلى ما يُرفَعُ بهِ إنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعرِفَةً، نحو: (يا زيدُ)، و (يا رجلُ)، و (يا زيدَانِ)، و (يا زيدُونَ)".

---

[1] سورة النساء ١٧١/٤.

[2] ينظر: كتاب الأمثال، للأصمعي ٢٦٢-٢٦٣، والزاهر ٣٣٥.

[3] هذا التقديرُ على رأي الخليل في: الكتاب ٢٨٣/١- ٢٨٤. وعند الكسائي وأبي عبيدة يكونُ التقديرُ: يكن خيرًا لكم. وعند الفراء يكون التقدير: انتهاءً خيرًا لكم. ينظر: معاني القرآن، للكسائي ١٢٢، ومعاني القرآن، للفراء ٢٩٥/١، ومجاز القرآن، لأبي عبيدة ١٤٣/١، والبرهان، للزَّرْكَشي ٢٠٣/٣.

[4] أي: لكثرة المفعولات.

[5] أي: الموضع الثاني الذي يحذف فيه الفعل وجوبًا قياسًا.

[6] أي: في قسم الحروف.

[7] سورة يوسف ٢٩/١٢.

يعني بـ (المفرَدِ): مَا لَيْسَ بِمُضَافٍ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضَافِ، وهو: كلُّ اسْمَيْنِ الأوَّلُ منهما مُرتَبِطٌ بالثَّاني.

وعِلَّةُ بِنَائِهِ شَبَهُهُ بِالمضمَر مَعْنًى ولفظًا[1]؛ فإنَّهُ واقِعٌ مَوْقِعَ (الكَافِ) في (أَدْعُوك)، إذ هُو مُخَاطَبٌ مُعَيَّنٌ، ومِثلُهُ في الإفْرَادِ، وَبُنِيَ عَلى حَرَكَةٍ تنبِيهًا على أنَّ بِنَاءهُ عَارِضٌ، وخُصَّ بالضَّمِّ لِمَا في غَيرِهِ مِن اللّبسِ. والله أعلم.

قوله: "ويُخفَضُ بِلاَمِ الاستِغَاثَةِ، نحو: (يَا لَزَيْدٍ)".

وذلك لأنَّ حَرْفَ الجرِّ لا يُمكِنُ إلغاؤُهُ، فكَانَ اعتبَارُهُ أوْلَى.

قوله: "ويُفْتَحُ لإلحَاقِ ألفِهَا، فلا لاَمَ فيهِ، نحو: (يَا زيدَاه)".

يُرِيدُ أنَّها[2] تُعاقِبُ الألفَ، ولو لم تُعاقِبْها لألغى أثرُها أَثَرَ الألِفِ.

قوله: "ويُنْصَبُ ما سِوَاهُمَا، نحو: (يا عبدَ الله)، و (يا طَالعًا جبلاً)، و (يا رَجُلاً) لغَيْرِ مُعَيَّنٍ".

أي: ما سوى المفردِ المعْرِفَةِ، والمستَغَاثِ، وهُوَ المضَافُ، والمشَبَّهُ بِهِ والنَّكِرَة، لأنَّ عِلَّةَ البِنَاءِ مفقودَةٌ[3].

[توابع المنادى المبني]

قوله: "وتوابعُ المنادى المبنيّ المفردةُ- من التَّأكيدِ، والصِّفَةِ، وعَطْفِ البَيَانِ، والمعطوفِ بِحَرفٍ الممتَنِعِ دُخُولُ (يا) عليه- تُرْفَعُ على لَفظِهِ، وتُنصَبُ على مَحَلِّهِ، نحو: (يا زيدُ العاقلُ والعَاقِلَ)".

---

[1] هذا على مذهب البصريين، وقيل: أَشْبَهَ الأصْوَاتَ، لأنَّهُ صَارَ غايةً ينقَطِعُ عِندَها الصَّوْتُ، والأصْواتُ مَبْنِيَّةٌ، فكذلك ما أشْبَهَها. ينظر: المقتضب ٢٠٤/٤، والإنصاف ٣٢٤/١ (م٤٥)، وأسرار العربيّة ١٢٦.

[2] أي: اللاَّم، والمرادُ: أنَّها تُناوب (الألفَ) وتَخلُفُها.

[3] أمّا المضافُ والمشَبَّهُ بِهِ فلِعَدمِ المشَابَهَةِ لكَافِ الخِطَابِ مِن حَيثُ الإفرَادُ، وأمّا نحو: (يا رجلاً)، فلكونه نكرةً. ينظر: الوافية ٩٠.

قوله: "المبْنِيّ" احترازٌ من المعرَبِ. وقوله: "المفردَةُ" احترازٌ مِنَ المضَافةِ[1]. وقوله: "الممتَنِعِ دُخُولُ (يا) عليه" يُرِيدُ: مَا فيهِ الألِفُ واللاَّمُ.

وإنَّما جَازَ الرَّفعُ لأنَّ حَرَكَتَهُ أَشْبَهَت حَرَكَةَ المعْرَبِ، مِن حَيْثُ أَنَّها عَارِضَةٌ، فَجُعِلَ حَرَكَةُ التَّابِعِ- وإنْ كَانَ مُعربًا- مُماثِلاً لحَرَكَتِهِ [١٣و] في الصُّورَةِ، لدُخُولِهِ مَعَهُ في الحُكْمِ. وأمّا النَّصبُ فَلأنَّهُ في مَوضِعِ نَصبٍ، وحُكمُ المبنِيّ أنْ يُجْرَى على موضِعِه، لا على لَفظِهِ.

فالتَّأكيدُ نحو: (يا تميمُ أجمعُونَ، وأجمعِينَ) والصِّفَةُ كَمَا مَثَّلَ، وعَطْفُ البَيَانِ نحو: (يا غلامُ بِشْرٌ، وبشرًا)، والمعطوفُ بحرفٍ الممتَنِعُ دُخُولُ (يا) عليه، نحو: (يا زيدُ والحارِثُ، والحارِثَ).

قوله: "والخليلُ في المعطوفِ يختارُ الرّفعَ، وأبُو عَمْرٍو النَّصبَ، وأبُو العَبَّاسِ إنْ كان كـ (الحَسَنِ) فكالخليل، وإلاَّ فكأبي عَمْرٍو".

يعني المعطُوفَ المخصُوصَ[2].

وحُجّةُ الخليل[3]: أنَّهُ مُنَادَى ثَانٍ، فينبَغِي أنْ يُحَرَّكَ بِحَرَكَةِ المنَادَى، تَنبِيهًا على ذلك، كما في: (يا أيّها الرَّجُلُ).

وحُجّةُ أبي عمرٍو[4]: أَنَّ المعطوفَ على المبنِيِّ إنَّما يجرِي على الموضعِ، لا على اللَّفظِ، بدليلِ (ضربتُ هؤلاءِ وزيدًا).

وحُجَّةُ أبي العَبّاس[5]: أنَّه إذا كانَ كَـ (الحَسَنِ)، صَحَّ تقديرُ دُخُولِ حَرْفِ النِّداءِ عليهِ؛ لِصحَّةِ تقديرِ نَزْعِ اللاَّم، فَكَانَ أَوْلَى أنْ يُحَرَّكَ بِحَرَكَةِ المنَادى، وإذا كَانَ

---

[1] لأنّها لا تكون إلاّ منصوبةً، نحو: (يا زيدُ كريمَ الخُلقِ) كما سيأتي.

[2] وفي ث: "ويعني بـ (المعطوف): ما فيه ألفٌ ولامٌ.

[3] ينظر: الكتاب ١٨٦/٢-١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٤-٢١٣، وشرح الوافية ١٩٣.

[4] ابن العلاء، زبّان بن عَمّار التميمي المازني (ت١٥٤هـ). تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٦٦/٧٢، وإنباه الرواة ٧١/٢، وينظر رأيه في: المصادر السابقة أنفسها.

[5] المبرّد، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ) تنظر ترجمته في: الفهرست ٦٤-٦٥، وإنباه الرواة ٢٤١/٣-٢٥٣، ونور القبس ٣٢٤. لم يرد في المقتضب ٢١٢/٤- ٢١٣ ما يؤيِّدُ ما نُسِبَ إلى المبرّدِ هاهُنا، وفي

الأصول ٣٣٦/١: "كان أبو العبّاس يختارُ النَّصبَ في قولك: (يا زيدُ والرَّجُلَ)، ويختار الرّفع في (الحارث) إذا قُلتَ: (يا زيدُ والحارثَ) لأنّ الألف واللاَّم دخلت عنده للتفخيم، والألف واللاَّم في (الرجل) دخلتا بدلا من (يا)، لأنّ قولك: (النّضر والحارث)، و (نضر وحارث) بمنزلةٍ". ينظر: شرح الرضي ٣٣٥/١.

كَـ (الصَّعِقِ)[1] لم يَصِحْ ذلكَ فيهِ، فَكَانَ حَمْلُهُ على الموضِعِ أَوْلَى.

قوله: "والمضَافَةُ[2] تُنْصَبُ".

وذلك لأنَّهُ لو وَلِيَها الحَرْفُ[3] لم تكُن إلاَّ منصوبةً، فكذلك إذا كانت تابعةً، بَل هو أوْلَى.

قوله: "والبدَلُ والمعطوفُ غَيرُ مَا ذُكِرَ[4]، حُكمُه حُكْمُ المستقلِّ مُطلَقًا".

وذلك لأنّ البَدَلَ هو المقصودُ بالنِّداءِ، و [هو][5] في حُكمِ تكريرِ العاملِ. وكذلكَ المعطوفُ، فإنَّه المقصُودُ بالنِّداءِ، وتقديرُ الحَرْفِ مَعَهُ مُمْكِنٌ. وقوله: "مُطلَقًا" أي: في كلِّ موضعٍ بعد المفرَدِ، مُفرَدةً، أو مُضافَةً، وكذلك بعد المضافِ.

قوله: "والعَلَمُ الموصُوفُ بـ (ابن) مضافًا إلى عَلَمٍ، يُختَارُ فَتحُهُ"[6].

وذلك لِطُولِهِ بِغَيرِهِ، مع الكَثرَةِ [١٣ظ] وكَونِ الفتحِ أخَفَّ مِن الضَّمِّ.

قوله: "وإذا نُوديَ المعرّفُ باللاّمِ قيل: (يا أيُّها الرجُلُ)، و (يا أيُّهذا الرجُلُ)، و (يا هذا الرّجُلُ)".

وذلك لأنّهم لما تَعَذَّرَ عَليهِم الجَمْعُ بينَ حَرفَيْ تَعرِيفٍ، أَتَوا في الصُّورَةِ بِمُنَادًى مُجَرَّدٍ عَن حرفِ تعريفٍ، وأجْرَوا عليهِ المعرَّفَ باللاَّمِ المقصُودَ بالنِّداءِ.

قوله: "والتَزَمُوا رَفْعَ (الرَّجُل) لأنَّه المقصُودُ".

يعني أنَّهم أعربُوهُ بالحَرَكةِ الّتي كَانَت يَستَحِقُّها لَو بَاشَرَهُ النِّداءُ، تَنبيهًا على أنَّه المنادَى.

---

[1] (الصَّعِق): الصعق الكِلابي: أحدُ فرسانِ العرب، سُمِّيَ بذلك لأنَّه أصابته صاعقةٌ، والصّعِق: اسم رجل. ينظر: لسان العرب (صعق).

[2] أي: وتوابعُ المنادَى المبنيِّ المضافةُ.

[3] أي: حرف النداء.

[4] أي: ما ذُكِرَ من قبلُ، وهو الممْتَنِعُ دخول (يا) عليه.

[5] زيادة يقتضيها السياق.

[6] وذلك نحو: (يا خالدَ بن زيد)، بخلاف: (يا خالدُ بن أخينا).

قوله: "وتَوابِعِهِ لأنَّها تَوابِعُ مُعرَبٍ".

أي: والتَزَمُوا رَفْعَ تَوابِعِهِ لأنَّها تَوابِعُ مُعْرَبٍ، نحو: (يا أيّها الرجلُ ذو المال)، ولا يجوز (ذا المال)(١).

قوله: "وقالوا: (يا اللهُ) خاصَّةً".

يعني أنّهم أدخلوا (يا) على الاسم، وإن كان فيه لامُ التّعريفِ، وذلك لأنَّها مُنَزَّلَةٌ مَنزِلَةَ الأصْلِ لِلزُومِهَا، وَعِوَضِها عَن الهَمزَةِ المحذُوفَةِ، لأنَّ أصلَهُ: (ألألاه)، فنُقلت حركةُ الهَمزَةِ إلى اللاَّم، فَحُذِفَت، فَصَار: (الْلاه)، ثم أدْغَمُوا اللاَّمَ في اللاَّمِ، فقالوا: (الله)(٢)، ثم فخّموا بعد الفَتْحِ والضَّمِّ، دونَ الكَسْرِ، فَصَارَ عِوَضًا مِن المحذُوفِ.

قوله: "ولك في مثل:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لكُم   لا يَلْقَيَنَّكُم في سَوْءةٍ عُمَرُ(٣).

الضَّمُّ والنَّصبُ"(٤).

أمّا الضَّمُّ فَظَاهِرٌ، لأَنَّهُ مُنَادَى مُفرَدٌ، وأمَّا النَّصبُ فَعَلى وجْهَيْنِ:

(أحدُهما): أنْ يُرَادَ بـ (تيمَ) الأوَّلِ إضَافَتُهُ إلى (عديٍّ) المذكور، و (تَيْم) الثَّاني تأكيدٌ لفظيٌّ(١).

---

(١) خلافًا للمازني والزجاج، فإنّهما يجيزان النَّصبَ، قياسًا على نحو: (يا زيدُ الطويلَ). ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢/١-٨٣، وأسرار العربية ١٢٨، وأبو عثمان المازني ومذاهبه ٢٠٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٣٤٨/١.

(٣) البيت من البسيط، لجرير بن عطيّة، في: ديوانه ٢١٢/١، برواية: لا يُوقعنَّكُم، والكتاب ٥٣/١، ونوادر أبي زيد ١٣٩.

والشاهد فيه قوله: "يا تيمُ تيمَ عدي" إذ أقحم (تيم) الثانية بين المضاف وهو (تيم) الأولى، والمضاف إليه، وهو (عدي)، فوجبَ النَّصبُ في الثّانية، وجازَ في الأولى النَّصبُ والبِنَاءُ على الضَّمِّ، وقَد أوضحَ ذِلكَ في الشرح.

(٤) أي: في (تيم) الأولى، أمّا الثانية فلها النَّصبُ فقط.

(والثَّاني): أَنْ يُرَادَ (يا تيمَ عدِيٍّ تيمَ عَدِيٍّ)، ولكنَّه حُذِفَ (عديّ) الأَوّلُ لدلالةِ الثّاني عليه[٢]، كما في قوله:

يا مَنْ رَأى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ   بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ[٣].

بَلْ هُوَ أَوْلَى.

قوله: "والمضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ يَجُوزُ فيه: (يا غلامِيَ)، و (يا غلامِ)، و (يا غلاما)، وبالهاءِ وقْفًا".

أمّا إثباتُ اليَاءِ مَفتُوحَةً أو سَاكِنَةً [١٤و] فَعَلى الأصلِ. وأمَّا حَذفُها وبقاءُ الكَسرَةِ، فَلِلتَّخفِيفِ، لِلكَثرَةِ، وأمَّا إبدالَهُم منَ الياء ألِفًا، فلأنَّها أَخَفُّ. وأمّا إلحَاقُ الهاءِ فَلِبَيَانِ الألِفِ، وهِيَ هَاءُ السَّكْتِ، فَلا تَكُونُ إلاَّ فِي الوَقْفِ.

قوله: "وقالوا: (يا أبي، ويا أُمِّي)".

وذلك على القياسِ.

---

[١] هذا مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب ٢/٢٠٥-٢٠٧.

[٢] وهذا مذهب المبرد. ينظر: المقتضب ٤/٢٢٩.

[٣] البيت من المنسرح، للفرزدق، في: ديوانه ١/٢١٥، والكتاب ١/١٨٠، وتحصيل عين الذهب ١٤٥، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١، وجميعها برواية: عارضًا أُسرُّ به.
والشاهد فيه قوله: "بين ذراعَي وجبهَةِ الأَسَدِ" إذ حذفَ المضافَ إليه الأول مع قرينةٍ دالّةٍ على المَحذُوفِ، وهي المضاف إليه الثّاني، والتقديرُ: بين ذراعي الأَسَدِ وجَبهَتِهِ.

قوله: "و (يا أبَتِ)[1] و (يا أمَّتِ) فتحًا وكسرًا".

أي: بقلبِ الياءِ تاءً على غيرِ قياسٍ، وكانت مفتوحةً، لأنّها بدلٌ عن حرفٍ متحرِّكٍ بالفتحِ، ومكسورةً لأنّها بدلٌ عن حرف يُناسِبُ الكسرة[2].

قوله: "وبالألفِ دونَ الياءِ"[3].

يعني: أَنَّهُم يقُولُونَ: (يا أبتا) و (يا أمّتا)، ولا يقولون: (يا أبتي) و (يا أمتي)؛ لئلا يجمعوا بين البدلِ والمبدلِ منه.

قوله: "و (يا ابنَ أُمِّ)[4]، و (يا ابنَ عمِّ) خاصّةً مثلُ بابِ (يا غلامي) مطلقًا".

وذلك لأَنَّ هذا كَثُرَ كَثْرَةَ (يا غُلامي)، وإن لم يكنْ مِنْ بَابِهِ، فَعُومِلَ مُعَامَلَتَهُ؛ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي السَّبَبِ، بِخِلافِ نَحو (يا غُلامَ غُلامِي).

قوله: "وقالوا: (يا ابن أُمَّ) و (يا ابن عمَّ) خَاصَّةً".

وذلك لأنَّهُ أطوَلُ مِن نَحو (يا غُلامِي)، فناسَبَ من التخفيفِ أكْثَرَ مِنْهُ.

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾. سورة يوسف ٤/١٢.

قرأ ابن عامر بفتح التاء (يا أبتَ)، وقرأ غيره بكسرها. ينظر: السبعة ٣٤٤، والحجة للقراء السبعة ٣٩٠/٤-٣٩١.

(2) في ث بعده: "وهذه التاء للتأنيث، لأنها تنقلبُ هاءً في الوقف، وهي عِوَضٌ عن الياء".

(3) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣٢/٢.

(4) اشارة إلى قوله تعالى:﴿ **قَالَ يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي**﴾. سورة طه ٩٤/٢٠.

بكسر (أمِّ) على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وابي بكر، وقرأ الباقون بالفتح. ينظر: الحجة، لابن خالويه ٩١، والكشف ٤٧٨/١، والنَّشر ٢٠٤/٢.

[ترخيم المنادى]

قوله: "وترخيمُ المنادى جائزٌ، وفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ، وَهُو: حَذفٌ فِي آخِرِهِ تَخفِيفًا".
ومثالُهُ:

وهذا رِدائي عِنْدَهُ يَستعيرُه — ليسْلُبني نَفْسِي أَمَالِ بنَ حنْظَلِ[1]

قوله: "وشرطُهُ: أنْ لا يكونَ مُضَافًا، ولا مستَغَاثًا، ولا جُملَةً".

أما (الأوّلُ): فَلِتَعذُرِ ذلِكَ فيهِ، لأنَّهُ إذا رُخِّمَ الثّاني[2]، رُخِّمَ ما لَيسَ فِي حُكْمِ المنَادَى، ولَو رُخِّمَ الأوّلُ لجَاءَ فِي وسَطِ الاسمِ، لأنَّ المضَافَ إليهِ[3] من حيثُ اللَّفظُ اسمٌ مُستَقِلٌّ، ومِن حَيثُ المعنَى في حُكمِ الأوّلِ، فلمَّا رُوعِيَ الأمْرانِ تَعذَّرَ التَّرخِيمُ.

وأمّا (الثّاني): فَلأَنَّ المستَغَاثَ مَطلُوبٌ فيهِ تَطوِيلُ الصَّوتِ، فَهُو يُنَاسِبُ الزِّيَادَةَ، لا الحَذْفَ.

وأمّا (الثَّالُث): فلِمِثْلِ مَا ذُكِرَ في المضَافِ[4].

قوله: "ويكونُ إمّا عَلَمًا زائِدًا على ثلاثة أحْرُفٍ، وإمّا بتاءِ التَّأنِيثِ".

---

(1) البيت من الطويل، للأسود بن يَعْفُر، في: ديوانه ٥٦، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وفي: الكتاب ٢٤٦/٢ برواية: لِيَسْلُبَنِي حَقِّي.

وفي البيت شاهدان:

الأول: ترخيم المنادى (مالك) وهذا جائزٌ.

الثاني: ترخيم (حنظلة)، وإجراؤه بعدَ التَّرخيم مُجْرَى اسم لم يُرَخَّم، فلذا جَرَّهُ بالإضافة،وهو ممَّا رُخِّمْ في غيرِ النِّداء ضرورةً. ينظر: شرح ابن فلاح ٨٨٩/٢، شرح الجمل، لابن هشام ٢٥٧.

(2) أي: الاسم الثّاني في المضاف، نحو: (عبد الله).

(3) في الأصل: (لأن المعاذ إليه)، وهو تحريف.

(4) وفي ث: "فلأنّ الجملة تُحْكَى على حَالِها قَبْلَ التَّسْمِية ولا تُغَيَّرُ، ولِمثل مَا ذُكِرَ في المضَافِ".

وذلـك لأنَّ نِـداءَ الأعْـلامِ هُـوَ الكَثِـيرُ في الكَـلاَمِ، فَنَاسَـبَ لِكَثْرَتِـهِ [١٤ظ] التَّخفِيفَ، وإنّما اشتُرِطَ أنْ يكونَ زائِدًا على ثَلاثَةٍ، لأنَّهُ لَو رُخِّمَ وَهُوَ عَلى ثَلاَثَةٍ لأَدَّى إلى جَعْلِ الاسمِ على بِنية لَيْسَتْ فِي أَبْنِيَتِهِمْ(١).

وأمَّا المؤَنَّثُ بِالتَّاءِ فَلأَنَّهُ أيضًا يُنَاسِبُ التَّخفِيفَ.

[مَا يحذف مِن المُنادى للتَّرخِيمِ]

قوله: "فإن كانَ آخِرُه زيادتينِ في حُكمِ الواحِدَةِ، كـ (أسماءَ)، و (مروانَ)، أو حرفًا صحيحًا قَبلَهُ مدَّةٌ، وهو أكثرُ من أربعةِ أَحْرُفٍ، حُذِفَ حَرفَانِ".

أمَّا (الأَوَّلُ): فَلِما نَبَّهَ عليه في المتْنِ(٢).

أمَّا (الثّاني): فلأنَّهُ يُحذَفُ الآخِرُ، والأَوَّلُ حَرْفُ عِلَّةٍ، فكانَ حَذْفُهُ أَوْلَى، وَيُرَادُ بِقولهم: (قَبْلَهُ مَدَّةٌ): زِيَادَةُ حَرْفٍ مِنَ حُرُوفِ المدِّ سَاكِنٍ، كَمَا فِي نَحو: (مَنْصُور) و (عمّار) و (مِسْكِين)(٣).

وإنَّما قال: "وهو أكْثَرُ مِن أربَعَةِ أحْرُفٍ" لِئلاَّ يَرِدَ عَلَيهِ نحو (ثَمُود) إذا رُخِّمَ.

قوله: "وإنْ كانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ الاسْمُ الأخِيرُ".

---

(١) خلافًا للفراء، إذ يجيز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرّك الأوسط، نحو (قَدَم) اذا سُمِّي به رجُلٌ. ينظر: الأصول ٣٦٥/١، وأسرار العربية ١٣٢.

(٢) أي: لكون الزيادتين في حكم الزيادة الواحدة.

(٣) أي: فنقول في ترخيم ذلك: (يا منصُ) و (يا عمَّ) و (يا مِسْكِ). ينظر: الكتاب ٢٥٩/٢، والإيضاح العضدي ٢٣٧.

وذلك لأنَّهُ بِمَثابَةِ زِيَادَةٍ أُلحِقَتْ بَعْدَ تَمَامِ بِنْيَةِ الاسمِ، فأشْبَهَ تَاءَ التَّأنِيثِ وأَلِفَيْهِ، نحو: (بَعْلَبَكّ)، تقول: (يا بَعْلُ).

قوله: "وإنْ كانَ غيرَ ذلك فَحَرفٌ واحِدٌ".

وهذا هُو الأَصْلُ، والزِّيَادةُ إنَّما كانت لعَارِضٍ، على مَا تَقَدَّم[1].

قوله:"وهُوَ في حُكمِ الثَّابِتِ على الأَكثَرِ، فَيُقَالُ: (يَا حَارِ) و (يا ثَمُو) و (يا كَرَوَ)"[2].

وذلك لأنَّ المرادَ: (يا حَارِثُ)، و (يا ثَمُودُ)، ويا (كَرَوانُ)، لفظًا ومعنًى، أمَّا اللَّفظُ فلأنَّ المرَادَ ذلكَ الاسمُ، وأمَّا المعِنَى فَلأنَّ المرَادَ ذَلك المسَمَّى.

قوله: "وقد يُجعل اسمًا برأسِهِ، فيقال: (يا حَارُ) و (يا ثَمِي) و (يا كَرَا)".

أمّا الضَّمُّ في (يا حارُ) فواضِحٌ[3]. وأمَّا قَلبُ الوَاوِ ياءً في (ثَمِي)، فَلأنَّه إذا وقع آخِرَ الاسمِ المتَمَكِّنِ واوٌ قَبلَها ضَمَّةٌ، قَلَبوا الضَّمَّةَ كَسرَةً، والواوَ ياءً، نحو (أَدْلٍ)[4]. وأمَّا قَلبُ الوَاوِ أَلِفًا في: (يا كَرَا)، فلأنَّهُ إذا تَحَرَّكَ حَرفُ العِلَّةِ، وانفَتَحَ مَا قَبْلَهُ، قُلِبَ ألفًا، نحو (عصًا)[5]، وعلى هذا قياسُ البَابِ.

---

[1] وفي ث: "كما تقدَّم، قال: ***يا حارُ لا أُرْمَيَنْ مِنكم بداهيةٍ لم يلقَها سُوقةٌ قبلي ولا مَلِكُ***".
البيت من البسيط، لزهير بن أبي سُلمى، في: ديوانه ١٨٠، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٥٢، والمراد: يا حارِثُ، وهو الحارِثُ بن ورقاء من بني أسَدٍ.

[2] ينظر: الأصول ٣٥٩/١.

[3] لأنّه يكون كذلك لو جاء مُسْتَقِلاًّ. ينظر: الأصول ٣٥٩/١.

[4] وأصله: (أَدْلُو). ينظر: شرح الشافية ١٦٨/٣.

[5] ينظر: شرح الشافية ١٥٧/٣.

[المندوب]

قوله: "وقَدِ استَعمَلُوا صِيغَةَ [١٥و] النِّداءِ فِي المَنْدُوبِ".

وَوَجْهُهُ أَنَّهُمَا لَمّا اشتَرَكَا فِي بَابِ الاخْتِصَاصِ حُمِلَ عَلَيهِ المَنْدُوبُ.

قوله: "وهو المتَفَجَّعُ عَلَيهِ بـ (يا) أو (وا)".

قوله: "المتَفَجَّعُ عَليهِ" يَدخُلُ فيه نحو قولك: (انفجعتُ على زيدٍ)، وقوله: "بـ (يا) أو (وا)" خَرَجَ عنه ذلك.

قوله: "واخْتَصَّ بـ (وا)".

كأنَّهُم حَمَلُوه على اللَّفظِ المشهُورِ في النِّدَاءِ، وجَعَلُوا لَهُ حَرْفًا نَصًّا، إذا قَصَدُوا النُّصُوصِيَّة عليهِ.

قوله: "وحُكْمُهُ فِي الإعرَابِ والبِنَاءِ حُكْمُ المنَادَى".

لأَنَّهُم كَمَا حَمَلُوه على لَفظِهِ أجْرَوْه مُجْرَاهُ في تفاصيله، فإنْ كَانَ مُفرَدًا ضُمَّ، وإنْ كَانَ طَوِيلاً نُصِبَ، وكذلِكَ تَوابِعُهُ، على مَا تَقَدَّم[١].

قوله: "ولكَ زِيادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِه"[٢].

وذلكَ لأنَّ غَرَضَهُم بِهِ تَطوِيلُ الصَّوتِ، فَجَوَّزوا الزِّيَادةَ لِذلكَ، وكانتِ الأَلِفُ أَوْلَى، لأَنَّهَا أَخفُّ، وَزِيادَتُها أَكثَرُ.

قوله: فإنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلتَ: (واغلامَكِيه)، (واغلامَكُمُوه)"[٣].

وذلك لأنّك لو قُلتَ: (واغلامَكاه) لأُلبِسَ بالمذَكَّرِ، ولو قلت: (واغلامَكُماه) لأُلبِسَ بالمثَنَّى، وكذلِكَ ما أشْبَهَهُ، فعُدِلَ عَنِ الأَلفِ إلى الياءِ في الأَوَّلِ، لأنَّ الكافَ مكسورةٌ، وإلى الواوِ في الثَّاني، لأنَّ مِيمَ الجَمْعِ أَصلُها الضَّمُّ.

---

(١) أي: في (توابع المنادى).

(٢) أي: في آخر المندوب، نحو: (وا زيدا).

(٣) في ث بعده: "أي: في ندبة (غُلام) المخاطبة، والمخاطبين".

قوله: "ولك الهَاءُ في الوَقفِ".

يعني: هاءَ السَّكْتِ التَّي تَلحَقُ لِبَيانِ الحَرَكةِ، أَو حَرْفِ المدِّ، ولا تَكُونُ إلا في الوَقْفِ.

قوله: "ولا يُندَبُ إلاَّ المعرُوفُ، فلا يُقَال: (وا رجُلاَه)".

وذلك لأَنَّ الغَرَضَ بالنُّدبَةِ الإعْلامُ بالتَّفَجُّعِ، وإقامَةُ العُذرِ، أو أحَدُهُمَا، وذلِكَ لا يَحصُلُ بِغَيرِ مَعرُوفٍ[1].

قوله: "وامتَنعَ مثلُ: (وازيدُ الطويلاه)،خِلافًا ليُونسَ".

وذلك لأنَّ الاسمَ الأَوَّلَ هُو المندُوبُ، وإنَّما جَاءتَ الصِّفَةُ بَعدَ كَمَالِهِ، ويُونُس[2] لم يَنظُر إلى هذا، وقال: الصِّفَةُ كَالجُزءِ مِنَ الموصُوفِ.

قوله: "ويَجُوزُ حَذفُ حَرفِ النِّداءِ، إلاَّ مَع اسمِ الجِنسِ، والاستِغَاثَةِ، والإشَارَةِ، والنُّدبَةِ، نحو: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[3]، و (أيُّها الرّجُلُ)".

وذلك [١٥ظ] لِدَلاَلةِ القَرِينَةِ عَليهِ، وأمّا اسمُ الجِنسِ فَلأَنَّ أصلَهُ أنْ يُنَادَى بـ (يا أيُّها الرّجُل)، على مَا تقَدَّم، فإذا قيل: (يا رَجُلُ) فقد يُحذَفُ عنهُ مَا تَرَى،

---

[1] خلافًا للكسائي والفراء، فقد حُكي عنهما جواز ندبة النكرة، نحو: (واغلاماه)، (واراكباه). ينظر: الإنصاف ٣٦٢/١ (م٥١)، والمنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجي (رسالة) ٣٧٦.

[2] يونس بن حبيب، الضبِّيّ بالولاء (ت١٨٢هـ) تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٥١-٥٣، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠-٦٧. وينظر رأيه في: الكتاب ٢٢٦/٢، والمقتضب ٢٧٥/٤.

[3] سورة يوسف ٢٩/١٢.

فَكَرِهُوا حَذفَ حَرفِ النِّدَاءِ أيضًا، لِئلاَّ يكثرَ الحَذفُ، فيقعُ الإخلالُ، وكذلك اسمُ الإشارةِ[1]، لأنَّ أَصلَهُ أَنْ تَقولَ: (يا أيُّهذا) كراهيَةَ اجتماعِ تعريفَينِ، ثُمَّ حَذَفُوا المتوسِّطَ، إمّا لأنَّ التَّعرِيفَينِ مُختلفانِ، أو لأَنَّهم قدَّرُوا الثَّاني[2] مُنْتَفِيًا كما يُقَدِّرُهُ بَعضُهم[3] في العلَمِ. وأَمَّا المستغاثُ والمندُوبُ، فلأنَّ معناهُمَا يُنَافِي الحَذْفَ.

قوله: "وقَدْ شَذَّ: (أَصْبِحْ لَيْلُ)[4][5]، و (أَطْرِق كرا)"[6].

هذا كالجَوابِ عَن سُؤالٍ مُقَدّرٍ؛ لأنّها أسماءُ جِنْسٍ، وقَد حُذِفَ عَنهما الحَرْفُ.

قوله: "وقَدْ يُحذَفُ المنَادى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، نحو: ﴿**أَلا يَسْجُدُوا**﴾"[7].

وذلك لأنَّه مَفعُولٌ، وقَد تَقَدَّمَ أَنَّ المفعولَ يُحْذَفُ لِقَرينَةٍ، فَلاَ بُعْدَ في حَذْفِ المنَادَى.

[المنصوب على شريطة التفسير]

---

[1] خلافًا للكوفيين، إذ يجيزون حذفَ حرفِ النداء مع اسم الإشارة، اعتبارًا لكونه معرفةً قبلَ النداءِ، واختاره ابنُ مَالكٍ. ينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح الرضي ١/٣٨٧، والمساعد ٢/٤٨٤.

[2] وهو تعريف الإشارة.

[3] وهو المبرد ومن تابعه. ينظر: المقتضب ٤/٢٠٥، والإيضاح العضدي ٢٢٧.

[4] هذا القول لأمِّ جُندُبٍ، زوج امرئ القيس بن حجر الكنديّ حين تزوَّجها، وأبغضته من ليلتها، وكرهت مكانها معه، فجعلت تقول: أصبحتَ أصبحتَ، فيرفع رأسه، فإذا الليل كما هو، فتقول: "أصبِحْ ليلُ"، فذهَبَ قولُها مثلاً.ينظر: مجمع الأمثال ٢/٢٣٢، وجمهرة الأمثال ١/١٩٢.

[5] وفي الكافية ٩٦ بعده: "و(افتدِ مخنوقُ)". وهو قول لشخص وقع في الليل على نائم مستلق، فخنقه، وقال: افتدِمخنوقُ، أي: يا مخنوقُ، وهو مثلٌ يُضربُ في الحثِّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشِّدَّة. ينظر: مجمع الأمثال ٢/٤٥١، والمستقصى ١/٢٦٥.

[6] هذا القول من أمثال العربِ، ومنهم من يُكملُه فيقولُ: "أطْرِقْ كرا إنّ النعامَ في القُرَى".

و(كرا): ترخيم (كروان) على مذهب قولهم: (يا حار) بالضّمّ، وهو ذكر الحُبارى، ويكونُ طويلَ العنقِ، ويُضربُ المثلُ لمن يتكبرُ وقد تواضع من هو أشرف منه. ينظر: مجمع الأمثال ١/٤٣١، وجمهرة الأمثال ١/١٩٤، ٣٩٥، والمستقصى ١/٢٢١.

[7] سورة النمل ٢٧/٢٥. هذه قراءة الكسائي، وعبد الله بن عباس، وأبي جعفر وغيرهم، وهنا تكون (أَلاَ) حرف تنبيهٍ، و (يا) حرف نداءٍ، والمنادى محذوفٌ. ينظر: الكشف ٢/١٥٦، والنشر ٢/٢٥٣، ومعجم القراءات ٤/٣٤٦.

قوله: "الثَّالِثُ[1]: ما أُضْمِرَ عَامِلُهُ على شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ[2]، وهو كلُّ اسمٍ بَعدَهُ فعلٌ، أو شِبْهُهُ مشتغِلٌ عنه بضمِيرِهِ أو متعلِّقِهِ، لو سُلِّطَ عليه هُو، أو مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ".

قوله: "كلُّ اسمٍ" هو المقصُودُ. وقوله: "بعدَهُ فِعلٌ" ليَخْرُجَ عَنهُ مَا بَعدَهُ اسمٌ، أو غَيرُهُ، نحو: (زيدٌ منطلِقٌ)، و (زيدٌ في الدَّار). وقوله: "أو شبهُهُ" ليَدخُلَ فيه مِثلُ قولِهِم: (أزيدٌ أنت محبوسٌ عليه؟). وقوله: "مُشتَغِلٌ عَنهُ بِضَمِيرِهِ" ليَخرُجَ مثلُ: (زيدًا ضربْتُ). وقوله: "أو متعلِّقِهِ" ليدخُلَ فيهِ نحْوُ: (زيدًا ضربتُ غُلامَهُ). وقوله: "لو سُلِّط عليه هو أو مُنَاسِبُهُ لنَصَبَهُ" احتِرَازٌ من مثل: (زيدٌ هل ضَرَبْتَهُ؟)، لأنَّه لا يَعمَلُ ما بعدَ الاستفهامِ فِيمَا قَبْلَهُ.

قوله: "نحو: (زيدًا ضَرَبْتُهُ، أو مررتُ بهِ، أو ضربتُ غلامَهُ، أو حبستُ عليه)، يُنصَبُ بفعلٍ يفسّرُه ما بعده، أي: ضربتُ، وجاوزتُ، وأهنْتُ، ولابَسْتُ".

وإنَّما انتَصَبَ لأَنَّ ما بعدَهُ قرينَةٌ تدلُّ على الفِعْلِ [١٦و] النَّاصِبِ لَهُ، ولَم يَصِح أَنْ يكُونَ مَنصُوبًا بما بَعدَه[3]، لأنَّ الفِعْلَ لا يَستَقِيمُ إعمَالُهُ إعماليْنِ مِن جِهَةٍ واحدةٍ.

قال الشيخ: "وهذا المقدَّرُ إنْ أَمْكَنَ تقديرُهُ مِثلَ الفِعلِ المذكُورِ كانَ أَوْلَى، وإن لم يُمكِنْ فَمعنَاهُ مع مَعمُولِهِ الخَاصِّ، فإنْ لم يُمكِنْ فَمعنَاهُ مع معمولِهِ العَامِّ، فإنْ

---

[1] أي: الثالث من المواضع التي يجب فيها حذفُ عامل المفعول به.

[2] ويسمى أيضًا (المنصوب على الاشتغال).

[3] هذا على مذهب البصريين، وذهب الكوفيّونَ إلى أنّه منصوبٌ بالفعلِ بعده. ينظر: الإنصاف ٨٢/١ (م١٢)، وشرح الرضي ٤٠٦/١، وحاشية الصَّبَّان ٧٢/٢.

لم يُمكِنْ فالملابَسَةُ"[١].

(فالأوّل): (زيدًا ضربْتُه)، (والثّاني): (زيدًا مَرَرْتُ به)، (والثّالث): (زيدًا ضربتُ غلامَه)، (والرّابعُ): (زيدًا حُبِسْتُ عليهِ).

قوله: "ويُختَارُ الرَّفعُ بالابتداءِ عِندَ عَدَمِ قَرِينَةِ خِلافِهِ".

يعني: عِندَ عَدمِ قَرائِنِ النَّصبِ المختَارِ واللاّزِمِ، والقَرائِنِ المسوِّيَةِ بَيْنَ الأَمْرَينِ، على ما سيأتي، ومثالُه: (زيدٌ ضربتُهُ). قال سيبويه: "النَّصبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، والرَّفعُ أجوَدُ"[٢]، وإنَّما كان أجوَدَ لأنَّه ليسَ مَعَهُ تَقدِيرٌ، ولاَ حَذفٌ، وفي النَّصبِ يَلزَمُ التَّقدِيرُ والحَذفُ.

قوله: "أو عِنْدَ وجودِ أقوَى منها[٣] كـ (أمّا) مع غَيرِ الطَّلَبِ، و (إذا) للمُفَاجَأةِ".

ومثاله: (قام زيدٌ وأمّا عَمْرٌو فقَد ضربْتُهُ)، و (قام زيدٌ وإذا عمرٌو يضربُهُ بكرٌ)، فإنّ قولك: (قام زيدٌ) قرينةٌ يُختَارُ مَعهَا النَّصبُ –كما سيأتي- إلا أنّه لما وجدت (أمّا)، و (إذا) للمفاجأةِ، تَرَجَّحَ الرَّفعُ؛ لأَنَّهُما من قرائنِهِ، أمّا (إذا) فواضحٌ[٤]، وقَد كَانَ القِياسُ يَقتضِي أنْ لا يجوزَ النَّصبُ مَعهَا للمُفاجَأةِ، لأَنَّه لا يَقَعُ بعدَها إلاَّ المبتَدأُ عندَهُم، وكذلك (أمّا) أكثرُ ما يَقعُ بَعدهَا المبتدأُ.

وإنَّما قال: "مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ" لأنّ (أمّا) إذا كانَت مَعَ الطَّلَبِ الَّذي هو أحَدُ قَرائِنِ النَّصبِ، لا تقوَى لمقاوَمَتِهِ، بل يكونُ هوَ مُرَجَّحًا عَليها، كقولك: (أمّا زيدًا فأكرِمْهُ)، لأنّه إذا رُفِعَ كانَ الطَّلبُ خَبَرًا له، والطَّلبُ لا يصلُحُ خبرًا، لمنَاقَضتِهِ، إلا بتأويلٍ بعيدٍ وهو تقديرُ القَولِ.

---

[١] شرح ابن الحاجب ٣٥.

[٢] الكتاب ١/١٤٨، ٨٢.

[٣] أي: عند وجود قرينَةٍ للرّفع هي أقوى من قرينةِ النَّصب. ينظر: الفوائد الضيائيَّة ١/٣٥٤.

[٤] كذا في ث، وقال ركن الدين في الوافية ١٠٨ معلّلا ترجيح الرفع بعد (إذا) للمفاجأة: "لأنّ أولويةَ العطفِ على الجملةِ الفعليةِ تُعارضُها نُدرةُ وقوعِ الفعلِ بعد (إذا) للمفاجأة، فيترجَّحُ الرّفعُ على النَّصب لعدمِ استلزامِهِ حذف الفِعْلِ".

قوله: "ويُختَارُ النَّصبُ بالعَطفِ على جُملَةٍ فِعليَّةٍ للتَّناسُبِ[١]، وبعد حَرفِ النَّفِي، وأَلِفِ الاستفهامِ، و (إذا) الشَّرطيَّة، و (حَيْثُ)، وفي الأَمْرِ، والنَّهي، إِذ هي مَوَاقِعُ الفِعْلِ".

(فالأَوَّلُ): نحوُ (لَقَيْتُ [١٦ظ] القَومَ حَتَّى عبدَ الله لقِيتُهُ).

(والثَّاني): نحوُ (ما زيدًا ضربتُهُ).

(والثَّالثُ): نحوُ (أعبدَ الله ضربته؟) ومنه (آلخُوانَ أُكِلَ عليهِ اللَّحْمُ؟)[٢].

(والرَّابع): نحو

إذا ابنَ أبي مُوسَى بِلالاً بَلغتِهِ *فَقَامَ بِفَأسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ*[٣]

(والخامسُ): نحوُ (حيثُ زيدًا تجدُهُ فأكرِمْهُ).

(والسّادسُ): نحوُ (زيدًا اضربْهُ).

(والسّابعُ): نحوُ (بشرًا لا تَشْتِمْ أَخَاهُ).

قوله: "وعِنْدَ خوفِ لَبسِ المفَسّرِ بالصِّفَةِ، مثل: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ**﴾.[٤]

---

[١] أي: لرعاية التَّناسبِ بين الجملةِ المعطوفةِ والجملةِ المعطوفةِ عَليها في كونهما فعليتين. ينظر: الفوائد الضيائية ٣٥٦/١.

[٢] ينظر: الكتاب ١٠٣/١.

[٣] البيت من الطويل، لذِي الرُّمّة، في: ديوانه ١٠٤٢/٢، والكامل ٣٠٠/٣، وسمط اللآلي ٢١٨.
والشاهد فيه قوله: "إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته" إذ نصبَ (ابنَ) على أنَّه مفعول به لفعل محذوف بعد (إذا) الشّرطيّة، يفسِّره المذكور بعده (بَلَغْتِهِ).

[٤] سورة القمر ٤٩/٥٤.
و(كلّ) يقرأ بالرّفع والنّصب، فالرّفع على الابتداء، و (خلقناه) خبرُهُ، وقد نسب ابن جني قراءة الرفع إلى أبي السمّال، وقال: الرفع هنا أقوى من النصب. وقراءة النصب هي المشهورةُ، وقدَّروا (خلقنا). ينظر: المحتسب ٣٠٠/٢، وإعراب القرآن، للنحاس ٢٩٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ٧١/٢.

وذلك لأنّ المقصُودَ هو الإخبارُ بأنَّهُ تعالى خَلَقَ كُلَّ شَيءٍ، وهذا إنَّما يَتعَيَّنُ مع نَصْبِ (كُلَّ)، ولو رُفِعَ لاحْتَمَلَ الكَلامُ هذا المعنَى، وهو إذا قُدِّرَ (خَلَقْنَاهُ) خبرًا لـ (كُلُّ)، ولاحْتَملَ خلافَهُ، وهو إذا قُدِّرَ صِفَةً لـ (شيءٍ)، والخَبَرُ قولُه: (بِقَدَرٍ)[1]، هذا معنى كلامه. والله أعلم.

قوله: "ويستوي الأمْرَانِ في مِثلِ: (زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمْتُهُ)".

وذلك لأنّ الجُمْلَةَ الأولى ذاتُ وَجهَينِ: اسميَّةٌ بالنَّظرِ إلى الجملة الكُبرى، وفِعْليَّةٌ بالنَّظرِ إلى الجُمْلةِ الصُّغرى، فَإنْ رَجَحَتْ قَرِينةُ الرّفعِ بالأصْلِ، رجَحَتْ قَرِينةُ الّنصْبِ بِالقُربِ[2].

قوله: "ويَجِبُ النَّصبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرطِ[3] وحَرْفِ التَّحضِيضِ، مثل: (إنْ زيدًا ضربتَهُ ضَرَبَكَ)، و (ألاّ زيدًا ضرْبتَهُ)".

وذلك لأنّها حروفٌ لم يَقَعْ بَعْدَها إلاّ الأفْعالُ.

قوله: "وليس مثلُ (أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ؟) مِنْهُ".

أي: مِنْ هَذا البَابِ، وبيانُهُ منْ وجْهَينِ:

(أحدُهما): أنّ الفِعلَ، وهو (ذُهِبَ) لو لم يَشْتَغِلْ لم يَعَملْ فيهِ شيئًا، لأنّه يقْتَضِي مَرفُوعًا، ولم يعملِ الفعلُ رفعًا فيما قبله.

(الثاني): أنّه لو سُلِّمَ أنّ (ذُهِبَ) يعملُ فيما قبلَهُ، لَمْ يَكُنْ مِنهُ أيضًا، لأنّ عَمَلَهُ رفعٌ والمشروطُ النَّصبُ.

---

[1] أي: كان بقَدَرٍ.

[2] في ث بعده: "هذا قول سيبويه. وقال الأخفش: يمتنعُ النصبُ هنا؛ لأنّه يلزمُ عطفَ جملةٍ لها محلٌّ من الإعرابِ، على جملة لا محلَّ لها من الإعراب". ينظر: الكتاب ٩١/١، والتسهيل ٨١، والمساعد ٤١٨/١-٤١٩.

[3] قال الجامي: "المراد به: (إنْ) و (لو)، دون (أمّا)، لأنّ حكمَها اختيار الرفع مع غير الطلب، واختيار النَّصْبِ مع الطلب". الفوائد الضيائية ٣٦٠/١.

قوله: "فالرَّفعُ لازمٌ"[1].

وذلك على أنّه مبتدأٌ، أو فَاعلٌ، أو مفعولُ ما لم يُسمّ فَاعِلهُ.

قوله: "وكذلك: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾"[2] [١٧و].

أي: ليس منه أيضًا، لأنّ المعنَى المرَادَ: وَكُلُّ شيءٍ مَفعُولٍ لهُم ثَابِتٌ فِي الزُّبُرِ، ولوْ جُعِلَ منه لكانَ التَّقدِيرُ: فَعَلُوا كلَّ شيءٍ في الزُّبُر، وهُو فَاسِدٌ.

قوله: "ونحوُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[3]، الفَاءُ بِمعنَى الشَّرطِ عِندَ المبرّد، وجملتان عند سيبويه".

---

(1) أي: فيجبُ الرفعُ في نحو: (أزيدٌ ذُهب به؟).

(2) سورة القمر ٥٢/٥٤.

(3) سورة النور ٢/٢٤.

برفع (الزَّانيةُ) قرأ السبعة، وبنصبها قرأ عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وغيرهما. ينظر: المحتسب ١٠٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ١١٦/٢، والبحر المحيط ٦،٧/٨.

ظاهِرُهُ أنّه مِنْ هذا الباب، ولكن لما اتَّفقَ القُرّاءُ- يعني: السَّبعةَ- على الرَّفْعِ، أرشدَ ذلك إلى أنَّ المقصودَ غيرُ الظَّاهرِ، فَقالَ المبرِّد: الألفُ واللاّم بمعنَى: الَّذي، والفاءُ مِثلُها[1] في قولك: (الّذي يأتِيني فَلهُ دِرهَمٌ)، ولا يَعمَلُ مَا بَعْدَها فِيمَا قَبلهَا[2]، فَلمْ يَكُنْ مِنْ هَذا البَابِ.

وقال سيبويه: التَّقديرُ: ومِمَّا يُتلَى عَليكُم حُكْمُ الزَّانيةِ والزَّانِي، ثُمَّ قال: (فَاجْلِدُوا)، فهي جُملةٌ أخرى[3].

قوله: "وإلاّ فالمختَارُ النَّصبُ".

لِمَا تقدَّمَ من أنَّ ظاهِرَهُ، أنّهُ مِنْ هَذا البابِ، وقرينةُ الطَّلبِ مَعَهُ، وهِيَ أقْوَى قرائنِ النَّصبِ.

---

[1] في ث: "والفاءُ جيء بها لمعنى السَّبَبِيَّةِ...".

[2] ينظر: الكامل ٢/٢٦٥، وشرح الوافية ٢١٢.

[3] ينظر: الكتاب ١/١٤٢.

[التَّحْذير]

قوله: "(الرَّابع)[1]: التحذيرُ، وهو ضميرٌ مُنْفصِلٌ، مَعْمُولٌ بتقديرِ: اتَّقِ، تحذيرًا مِمَّا بعده، أو ذِكْرُ المحَذَّرِ مِنهُ مُكرَّرًا".

قوله: "ضميرٌ" ليْخرُجَ عَنهُ غيرُ الضَّمِيرِ، وقوله[2]: "منفصلٌ" ليخرُجَ عنه المتَّصِلُ، وقوله: "معمولٌ بتقديرِ: اتَّقِ" ليَخرُجَ ما ليسَ كذلكَ، نحو: (إيّاك) لمن قال: (مَنْ ضربْتَ؟)، وقوله: "تحذيرًا" احترازٌ من نحو قولك: (إيَّاك)، لمن قال: (منِ اتَّقِي؟). وقوله: "أو ذِكرُ المحذّر منه مكرَّرًا" ليَدخُلَ فيهِ نحوُ قولك: (الطريقَ الطريقَ).

[قوله]: "مثل: (إيّاكَ والأَسَد)".

وأصله: (اتَّقِكَ)، إلاَّ أنَّهم لا يَجمعُون بيْنَ ضميرَي الفاعلِ والمفعولِ لواحِدٍ، فَعُدِلَ إلى: (اتَّقِ نَفْسَكَ)، ثم حَذَفُوا الفِعْلَ لِكَثرَتِهِ في كلامِهِمْ، فَعَدلُوا عن لَفظِ النَّفسِ، لانتفاءِ موجِبِها، فَوجَبَ رجوعُ الضَّمِيرِ، وَوَجَب أنْ يكونَ منفصِلاً، لزوالِ ما يَّتصِلُ به، فقيلَ: (إيَّاك والأَسَدَ)، عَطفْتَ عليه، والمعنى: اتّقِ نَفْسَكَ عن الأسَدِ، واتّقِ الأَسَد عن نفسِكَ[3]. [١٧ظ].

قوله: "و(إيَّاك وأنْ تَحْذِفَ)"[4].

هو مثل: "(إيَّاكَ والأسَد)" سواء، لأنّ (أنْ تَحْذِفَ) بتأويلِ الاسمِ.

قوله: "و(الطريقَ الطريقَ)".

---

[1] أي: من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المفعول به. وهذا على مذهب الجمهور، خلافًا لابن درستويه، فإنَّه أجازَ إظهار الفعل في التحذير. ينظر: شرح ابن فلاح ١٠١١/٢، والمساعد ٥٧١/٢.

[2] كلمة (قوله) مكررة في الأصل.

[3] ينظر: توضيح المقاصد ٦٦/٤.

[4] في الكتاب ٢٧٤/١: "إيَّايَ وأنْ يحذِفَ أحدُكم الأرْنَبَ". وهذا القَولُ يُنسَبُ إلى عمر بن الخطاب ﵁ عندما أراد أنْ ينهَى عن ضَرْبِ الأرنبِ بالعصا، لأنّ ذلك يقتلها، فلا تحلُّ، فقال: "لِيُذْكَ لكُمُ الأَسَلُ والرِّمَاحُ والسِّهَامُ، وإيّايَ وأنْ يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ". ينظر: الفصول الخمسون ١٩٥، وتاج العروس (حذف).

كأنَّهُمْ جعَلُوا التَّكرَارَ كالنَّائبِ عنِ الفعلِ.

قوله: "وتقول: (إيّاك من الأَسَدِ)، و (مِنْ أَنْ تَحذِفَ)".

يعني أنَّ لك فيهِ عبارةً غيرَ تلك، وَهِي أَنْ تَجِيءَ بـ (مِنْ)، وذلك لأنَّ حُرُوفَ الجرِّ تُحذفُ مع (أنْ) و (أنّ) قياسًا مُستَمِرًّا[١].

قوله: "ولا تقول: (إيّاك الأسَدَ)؛ لامتناع تقديرِ (مِنْ)".

فإن احتجَّ المجيزُ بقولهِ:

[فَ] إيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنَّه   إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ[٢]

فليس فيه حُجّةٌ، لأمورٍ[٣]، أقربُها أَنَّه على خِلافِ القِيَاسِ، واستعمالِ الفُصَحَاءِ، وما كانَ كذلكَ لَم يعتدّ بِهِ.

---

[١] ينظر: المفصل ٣٨٨.

[٢] البيت من الطويل، للفضل بن عبد الرحمن القرشي، في: معجم الشعراء ٣١٠، وبلا نسبة في: الكتاب ٢٧٩/١، وكتاب اللاّمات ٧٠. والشاهد فيه قوله: "إيّاك إيّاك المراءَ"، إذ حَذَفَ الشاعرُ حرفَ العطف، إذ الأصل فيه: إيّاكَ والمراءَ، وذلك ضرورة.

[٣] وفي ث: "فليس فيه حجة، لأمور، منها: أنّه على خلاف القياس والاستعمال، ومنها: أنه لضرورة الشعر، ومنها أنّ (المراء) مصدر بمعنى: أن تماريَ، ومنها أنّ (المراء) منصوبٌ بفعلٍ مُقدّرٍ، أي: احذر المراءَ، و (إيّاك إيّاك) من المكرَّرِ، وهو مستقلٌّ، وما كان محتملاً لم يكن فيه حُجَّةٌ". ينظر: شرح ابن الحاجب ٣٧.

[المفعول فيه]

قوله: "المفعُولُ فيه: هو مَا فُعِلَ فيهِ فِعلٌ مذكورٌ، مِنْ زَمَانٍ أو مَكَانٍ".

قوله: "ما فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ" يعُمُّ. وقوله: "مذكورٌ" احترازٌ من نحوِ قولكَ: (يَومُ الجُمعَةِ حَسَنٌ)، فأنّ (يومُ الجمعة) ممَّا يُفعَلُ فيه الفعلُ، ولكنَّهُ لم يُفعَلْ فيه فِعْلٌ مذكورٌ. وقوله: "مِنْ زَمانٍ أَو مَكانٍ" إشارةٌ إلى أقْسَامِهِ.

قوله: "وشرطُ نصبِهِ تقديرُ (في)".

وذلك لأنَّها لو وُجِدَتْ وجبَ الخَفضُ بها، فإذا حُذِفَتْ تَعَدَّى الفِعلُ، فَنَصَبَ.

قوله: "وظُرُوفُ الزَّمانِ كلُّها[1] تَقْبَلُ ذَلِكَ".

أي: النَّصْبَ بتقديرِ (في) من غيرِ تَفْصِيلٍ، وذَلكَ لأنَّ الافْعَالَ الَّتِي تَتَعَدَّى إليْهَا وتَقْتَضِيها، لها دَلاَلَةٌ على الزَّمَانِ المعَيَّنِ، فَتعَدَّت إلى المعَيَّنِ.

قوله: "وظَرْفُ[2] المكانِ إنْ كانَ مُبْهَمًا قَبِلَ[3]، وإلاَّ لَمْ يَقْبَلْ"

وذلك لأنّ الفِعْلَ لا يدلُّ على الأمْكِنَةِ المعَيَّنةِ، إنَّما يقْتَضِي مَكَانًا غيرَ مُعَيَّنٍ.

قوله: "وفُسِّرَ المبْهَمُ بِالجِهَاتِ السِّتّ".

وهي: فوقَ، وتحت، وقدَّامَ، وخلْفَ، ويَمينَ، وشِمَال، وما أشْبَه ذلك[4].

قوله [١٨و]: "وحُمِلَ عليه[5] (عِنْدَ)، و (لَدَى)، وشبْهُهُما، لإبْهامِهمَا".

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، والَّذي يُشْبِهُهُمَا نحو: (مَعَ) و (دُونَ).

قوله: "ولفظُ مكانٍ، لكثرتِهِ".

---

[1] أي: مُبْهَمُهَا ومؤقَّتُهَا. قال الرضي في شرحه ١٢/٢: "والزَّمانُ المبْهَمُ: هو الّذي لا حدّ له يحصُرُهُ معرفةً كان أو نكرةً، مثل: (حين وزمان) و (الحين والزمان)، والزمان المؤقَّتُ: هو الذي له نهاية تحصره، كـ (يوم) و(ليلة) و (يوم الجمعة).

[2] في الأصل: "وظروف"، وما أثبته من (ث).

[3] أي قبِلَ النصب بتقدير (في).

[4] ينظر: المفصل ٨١.

[5] أي: على المبْهَمِ من المكانِ.

وذلك في نحو قولِكَ: (جَلَسْتُ مَكَانَكَ).

قوله: "وما بعد (دَخَلْتُ)".

أي: من الأمكنةِ المعيَّنَةِ، نحو: (دخلتُ الدَّارَ)[1]، وذلِكَ لِكثرتِهِ.

قوله: "على الأصَحِّ".

إشارةٌ إلى أنّ مِنْهُم مَن يَقُولُ: ما يقَعُ بعدَ (دَخَلتُ) من ذَلِكَ مفعولٌ بهِ[2].

[قال] الشيخ: "والنَّظَرُ في (دَخَلْتُ) هَلْ هو متعدٍّ أَو غَيْرُ مُتَعَدٍّ؟، فَمَنْ رأَى أنَّه غيرُ متعدٍّ حكم بأنّ (الدَّار) ظَرفٌ، ومن رَأَى أَنَّه مَتعدٍّ حَكَمَ بأَنَّه مَفْعُولٌ بِهِ"[3].

والحقُّ أنّه غير متعدٍّ، حملاً لَهُ عَلىَ نَظِيرِهِ، وهُوَ (عُدْتُ)، ونَقِيضِهِ، وهو (خَرَجْتُ).

قوله: "ويُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ".

وذلك في نحوِ قولك: (يومَ الجمعةِ)، لمنْ قَالَ: (مَتَى سِرْتَ؟).

قوله: "وعلى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ".

وذلك على نحوِ مَا تقَدَّم في المفْعُولِ بِهِ[4]، فيُختَارُ رَفْعُهُ تَارَةً، ونَصْبُهُ تَارَةً، ويستوي الأمْرَانِ تَارَةً، ويَجِبُ نَصْبُهُ تَارةً، كقولك: (يومُ الجُمْعَةِ سِرْتُ فيهِ)، و (أيومَ الجُمْعَةِ سِرْتَ فيهِ؟)، و (يومَُ الجُمعةِ سارَ فيهِ عبدُ الله)، و (يومَُ السَّبت سارَ فيهِ عمرٌو)، (وإنْ يومَ الجمعةِ سِرْتَ فيهِ سِرْتُ فيه).

[المفعول لـه]

قوله: "المفعول له: هو ما فُعِلَ لأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ، مثل: (ضربتُه تأدِيبًا)، و (قَعَدْتُ عِنِ الحَرْبِ جُبنًا)".

---

[1] ومثله: (ذَهَبْتُ الشَّام). ينظر: الكتاب ٣٥/١، وارتشاف الضَّرب ٢٥٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٨/١.

[2] هذا مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والفارسي. ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤، والمسائل المشكلة ٥٥، والأمَالي الشجريّة ٣٦٧/١- ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢١٨/١.

[3] شرح ابن الحاجب ٣٨.

[4] ينظر: ص ٧٣-٧٥ من التحقيق.

قوله: "ما فُعل لأَجْلِهِ فِعْلٌ" يعُمُّ. وقوله: "مَذْكُورٌ" احترازٌ مِنْ مِثلِ: (أعْجَبَنِي التَّأدِيبُ)، فإنَّه، وإنْ كانَ يَصِحُّ وقوعُهُ عِلَّةً لفِعْلٍ، فليسَ عِلَّةً لفِعْلٍ مَذْكُورٍ.

واعلمْ أنَّ الفِعلَ قَدْ يكونُ سببًا للمفعولِ لَهُ فِي الخَارِجِ، وقَدْ لاَ يَكُونُ، فَلذلِكَ مَثَّلَ بِمَثالَيْنِ.

قوله: "خِلافًا للزَّجَّاج[1]، فإنَّه عِنْدَهُ مَصْدَرٌ".

أي: مثل (القَهْقَرَى) من قولك: (رجع القَهْقَرَى) وخُولِفَ فِي ذلك، لأنَّه يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ، كَمَا يُفْهَمُ من قولك: لأَجْلِ التَّأدِيبِ.

قوله: "وشَرْطُ نَصبِهِ [١٨ظ] تَقدِيرُ اللاَّم".

وذلك لأَنَّهَا إذَا وُجِدَتْ وَجَبَ إعمالُها؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُلغَى.

قوله: "وإنَّمَا يجُوزُ حَذفُها[2] إذا كانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المعَلَّلِ، ومُقَارِنًا لَهُ فِي الوجُودِ".

وإنَّما اشتُرِطَ ذلك، لأنَّ أَكْثَرَ مَا يكونُ الحَامِلُ على الفِعْلِ كَذلِكَ، والغَرَضُ الدلالةُ على حَذْفِ اللاَّم، فكان اشتراطُهُمَا دليلاً على حَذْفِها، فإذا فُقِدَا، أو أحدُهُمَا فلابُدَّ من اللاَّم.

---

[1] أبو إسحاق، إبراهيم بن السّريّ بن سهل (ت٣١١هـ). تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١١١، وبغية الوعاة ٤١١/١، ونشأة النحو ١٧٢. وما نسبه ابن الحاجب أو غيره إلى الزَّجاج ها هنا، يخالف ما جاء في (معاني القرآن وإعرابه) له ٩٧/١؛ إذ يُصَرِّح بالمفعول له ويجعلُ نصبَهُ في تأويلِ المصدَرِ؛ وهذا لا يدلُّ على أنّه يسمّي (المفعول له): (مصدرًا) أو (مفعولاً مطلقًا)؛ لأنّه تقريرٌ لواقع المفعول له، فهو مصدرٌ، ولذا عبَّر سيبويه عنه ٣٦٧/١ بقوله: "هذا ما يَنْتَصِبُ مِنَ المِصَادِرِ لأنّه عُذْرٌ لوقوعِ الأمرِ".

[2] أي: حَذْفُ اللاَّمِ.

مثالُ فقدانِهِمَا قولُك: (جِئتُكَ لإكرامِكَ لي غدًا وللسَّمنِ).

ومثالُ فقدان الأوَّل قولُك: (جئتك لإكرامِكَ لي).

ومثالُ فقدان الثَّاني [قولُك][1]: (جئتك لإكرامِي لَكَ غَدًا).

---

[1] زيادة يقتضيها السياق.

[المفعول معه]

قوله: "المفعول مَعَهُ: المذكورُ بعدَ الواوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظًا، أو مَعْنًى".

قوله: "بعد الواو" ليخرجَ ما وقعَ بعدَ غيرِ الواوِ، كالفَاءِ وثُمَّ، وغيرها. وقوله: "لمصاحبةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ" احترازٌ مِمَّا لَيْسَ كَذلِكَ، نحو: (زيدٌ وعمرٌو أخَوَاك)، ولم يقل: (فاعل) مكان (معمُول)، ليدخُلَ فيهِ مثلُ: (حَسْبُكَ وزيدًا درهمٌ). وقوله: لفظًا أو معنًى" تَفْصِيلٌ لِلعَامِلِ المرَادِ، فَاللَّفْظِيُّ مثل قولك: (جِئتُكَ)، والمعنويُّ مثل: (مالَكَ؟) و (ما شأنُكَ؟)[1].

قوله: "فإن كانَ الفِعلُ لفْظًا، وجاز العطفُ فالوَجْهانِ، مثل: (جئتُ أنا وزيدٌ، وزيدًا)".

الرَّفعُ بالعَطْفِ، والنَّصبُ على المفعُولِ معَهُ.

قوله: "وإلاَّ تعَيَّنَ النَّصْبُ[2]، نحو: (جِئتُ وزيدًا)".

وإنّما تعيَّنَ لِتَعذُّرِ العَطْفِ، وقدْ جازَ مثلُ ذلك مع معنى الفِعْلِ، فَهو في صريحِ الفعلِ أوْلَى.

قوله: "فإنْ كان معنًى، وجازَ العَطْفُ، تعيَّن[3]، نحو: (ما لزيدٍ وعمرٍو؟)".

وذلك لأنَّه الأصلُ، والفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأوّلِ، أنّ الأوّلَ فِعْلٌ صريحٌ، فجازَ الوجهانِ، وهذا معنًى ليس بفعلٍ، فَضَعُفَ.

---

[1] في ث بعده: "لأن المعنى: ما تصنعُ؟، وما تلابسُ؟، قال: ***فَمَالَكَ والتَلَدُّدَ حول نَجْدٍ***

وقال: ***فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ***"

(الأوَّلُ): صَدرُ بيت من الوافر، المسكين الدّارمي، في: ديوانه ٦٦، والكتاب ٣٠٨/١، وعجزه:

وقد غصَّتْ تهامَةُ بالرِّجالِ. ورواية الصدر في الديوان: ***أتوعِدُني وأنت بذاتِ عِرقٍ***.

(والآخرُ): عَجزُ بيت من الطويل، لجرير بن عطيّة، في: ديوانه ١١٠٤/٢، وصدره:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقَّتِ العصا

[2] أي: إنْ كانَ الفِعلُ مَلفوظًا، ولم يَجزِ العَطفُ، تَعيَّنَ النَّصبُ. ينظر: الوافية ١٢٠.

[3] أي: تعيَّنَ العطفُ.

قولـه: "وإلاَّ تعـيَّنَ النَّصـبُ، نحـو: (مَالَـكَ وزيـدًا؟) و (مَـا شـأنُكَ وعمـرًا؟)، لأنَّ [١٩و] المعنى: ما تَصْنَعُ؟".

أيْ: فحُمِلَ عليه عِندَ تعذُّرِ العطفِ الذي هو الأصْلُ.

[الحال]

قولُه: "الحالُ: ما يُبيِّنُ هيأةَ الفاعِلِ أو المفعُولِ بهِ لفظًا، أو معنًى".

قوله: "ما يُبَيِّنُ هيأةَ" احترازٌ من التَّمييزِ. وقولُه: "الفَاعلِ أو المفعولِ" احترازٌ من الصِّفةِ، لأنَّها تُبيِّنُ الهيأةَ، ولاَ تَختصُّ بهما. وقولُه: "لفظًا أو معنًى" احترازٌ مِن أنْ يُتوهَّمَ أنَّ الفاعليَّةَ والمفعوليَّةَ في اللفظِ خاصَّةً.

قوله: "نحو: (ضَربْتُ زيدًا قائمًا)".

هـذا مثـالُ الفاعِـلِ والمفعـولِ لفظًـا، ولـك أنْ تجعـلَ (قائمًـا) حـالاً مـن أيِّهمـا شِئْتَ[1].

قولُه: "و(زيدٌ في الدارِ قائمًا)".

هـذا مثـالُ الفاعِـلِ المعْنـوِيِّ، لأنَّ التقـديرَ: اسـتقرَّ في الـدَّارِ،و (في الـدّارِ) قـائمٌ مَقامَهُ.

قولُه: "و(هذا زيدٌ قائمًا)".

هذا مثالُ المعنويِّ، لأن المعنى: المشارُ إليه قائمًا زيدٌ.

قولُه: "وعامِلُها: الفِعلُ، أو شِبْهُهُ، أو معناهُ"[2].

وذلك لأنَّ العامِلَ ما بهِ يَتقَوّمُ المعنى المقْتَضِي، والمعنى المقتضِي كَونُه حالاً، وإنَّما يتقوَّمُ كونُه حالاً بالفِعلِ اللفظيِّ، أو المعنويِّ.

---

[1] في ث بعده: "وقد يكونُ منهما على الجمع والتَّفريقِ، نحو قوله: ***متى [ما] تَلقنِي فَرْدَيْنِ.***
و [نحو]: (لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنحَدِرًا)".
(الأوّل): جزء بيت من الوافر، لعنترة العبسي، في: ديوانه ٢٣٤، وهو بتمامِهِ:
متى ما تلقني فَرْدَيْنِ ترجُفْ روانفُ إليَتَيْكَ وتُستَطارا
(والآخر): قوْلٌ. ينظر: المقتضب ١٦٩/٤، والأصول ٢١٨/١.

[2] ومعنى الفعل: هو ما يُستَنْبَطُ مِن فَحوَى الكَلام مِن غيرِ تَصريحٍ كالإشَارةِ، والتَّنبيهِ، والنِّداءِ، والظَّرفِ، والجارِّ والمجرورِ. ينظر: شرح الرضي ٥٤/٢.

قولُه: "وشرطُها أنْ تَكونَ نكِرةً".

وذلك لأنَّها لو لمْ تكُنْ كذلك، لالْتَبَستْ بالصِّفةِ، في مثلِ قولِكَ: (ضربتُ زيدًا الراكِبَ).

قولُه: "وصاحبُها معرفةٌ غالبًا".

وذلك لأنَّ الحاجةَ إلى أحوالِ المعارفِ أهَمُّ، بِخلافِ النَّكِرةِ، فإنَّ وصْفَهَا يُغنِي.

قولُه: "و (أرْسَلَها العِرَاكَ)[1]، و (مَررتُ به وَحْدَه)، ونحوُه مُتأوَّلٌ".

وفي تأويلِهِ وجهانِ:

(أحدُهما): أنَّها في المعنى نكراتٌ، أي: مُعترِكةً، ومنفرِدًا، وهو الَّذي في (المفَصَّلِ)[2].

(والثاني): أنّ التقديرَ: تَعتَرِكُ العِراكَ، فالحالُ هو الفعلُ المحذُوفُ، وهو اختيارُ الفارسيِّ[3].

قولُه: "فإن كان صاحبُها نكرةً، وجبَ تقديمُها".

وذلك لأنَّها لو أتتْ مُؤخَّرَةً لالتَبَسَتْ بالصِّفَةِ[4].

قولُه: "ولا تتقدّمُ على العامِلِ [١٩ظ] المعنويّ".

وذلك لأنَّه لا يقوَى قوّةَ اللّفظيّ، فإذا تأخَّرَ ضَعُفَ.

---

(١) جزء بيت من الوافر، للبيد بن ربيعة، في: شرح ديوانه ٨٦ برواية:

فَأَورَدَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدهَا   وَلَم يُشفِقْ عَلى نغصِ الدِّخالِ

وله أيضًا في: الكتاب ٣٧٢/١، والنكت ٣٩٩/١،وأساس البلاغة (نغص) ٤٦٥.

والشاهد فيه قوله: "أرسَلها العِرَاكَ" إذ وقَعَ الحالُ مَعرِفةً مؤولةً بنكرةٍ، وذلك كما أوضَحَ الشارحُ.

(٢) ينظر: المفصَّل ٩١.

(٣) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت٣٧٧هـ)، تنظر ترجمته في: إنباه الرُّواة ٢١٥/١، وبغية الوعاة ٤٩٦/١. وينظر اختياره في: الإيضاح العضدي ٢٠٠.

(٤) وعند الأندلسي والرضي لا يجبُ تقديمُ الحالِ على النّكرةِ المتخصِّصةِ. ينظر: شرح الرضي ٦١/٢، والتاج المكلل (مخطوط) ٨٧و.

قولُه: " بخلافِ الظَّرْفِ"[1].

وذلك لأنَّ الظُّروفَ مُتَّسَعٌ فيها، لكثرَتِها، فلذلك جازَ أنْ تقولَ: (أكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ؟)، وما أشبهَ ذلك.

قولُه: "ولا على المجرُورِ في الأصحِّ".

ووجْهُهُ أنّه إذا كان مجرورًا، نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ راكبًا)، فالحالُ في المعنَى له، وحكمُهُ مُنسحِبٌ على الحالِ في المعنى، وكما لا يَتَقدَّمُ المجرورُ على الجارِّ، فكذلكَ ما هوَ في حُكْمِهِ[2].

ومَنْ أجازَهُ[3] فقد قَصَدَ أنْ يجعلَ البابَ كُلّه واحدًا، والصحيحُ ما تَقَدَّمَ.

قولُه: "وكُلُّ ما دلَّ على هيأةٍ صَحَّ أنْ يقعَ حالاً".

---

(1) أي: فإنَّه يجوزُ تقديمُهُ على عامِله المعنويِّ.

(2) هذا مذهبُ أكثرِ البصريينَ. ينظر: الكتاب ١٤٢/٢، والمقتضب ١٧١/٤، والأصول ٢١٥/١، والإيضاح العضدي ٢٠٠.

(3) كابنِ كيسان، وابنِ برهان، وابنِ مالك. وفصّلَ الكوفيون فقالوا: إن كانَ المجرورُ ضميرًا نحو: (مررتُ ضاحكةً بهندٍ)، أو كانتِ الحالُ فعلًا نحو: (مررتُ تضحَكُ بهندٍ) جازَ، وإلاّ امْتَنَعَ. ينظر: شرح اللمع ١٣٤/١، والأمالي الشجريَّة ٨٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٧/٢-١٤٨، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه ١٤٩.

وذلك لقيامِهِ بمعنَى الحاليَّـةِ، فـلا حاجـةَ إلى اشـتراطِ الاشـتقاقِ، كمـا ذهـبَ إليـهِ بعضُهم[1].

قولُه: "مثل: (هذا بُسْرًا[2] أطيبُ منه رُطَبًا)"

فَ (رُطَبًا)، و (بُسْرًا) حالانِ، لاستقلالِهما بدلالةِ الهَيْأةِ، وليْسَا مُشتقَّينِ، والعاملُ فيهما جميعًا (أَطْيَبُ)[3]. وقيلَ: العاملُ في (بُسْرًا): (هَذا)[4]، وهُوَ غيْرُ مُسْتَقيمٍ[5].

[الجملة الحالية]

قولُه: "وتكونُ جملةً خبرِيَّةً".

وذلك لأنَّها حُكْمٌ، والأحكَامُ تكونُ في المفردِ والجملةِ. وإنّما قال: "خبريّةً" احترازًا من الإنشائيَّةِ، وهي التي لا تحتمِلُ الصِّدقَ والكذِبَ.

قولُه: "فالاسميَّةُ بالواوِ والضَّميرِ، أو بالواوِ، أو بالضَّميرِ على ضَعْفٍ".

فلابُدَّ من الواو– على الأفصَحِ[6]– لأنَّ الحالَ في المعنَى إنّما هِي مُقدَّرَةٌ بجزءِ هذه الجملةِ الثّاني، فَقَصَدوا إلى الإتيانِ بِما يُشعِرُ بالحاليَّةِ داخلاً على الاسمِ الأوّلِ. وأمّا نحوُ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ)[7] فقلِيلٌ.

---

(1) نُسِبَ اشتراطُ اشتقاقِ الحالِ– وإن كان جامدًا– إلى الجمهورِ، في: شرح الرضي ٢/ ٧٠.

(2) البُسْر: التمرُ قبل أن يَرطُب لِغضَاضَتِهِ. ينظر: لسان العرب (بسر).

(3) ينظر: نتائج الفكر ٤٠٢–٤٠٣، وشرح ابن الحاجب ٤٠.

(4) وهذا اختيار الفارسي. ينظر: الإيضاح العضدي ٢٠١، والمقتصد ١/٦٨١.

(5) لوجوهٍ منها: أنّ تفضيل الشيء على نفسه لا يُعقَلُ إلاّ باعتبارِ حَالَينِ وإذا جُعِلَ (بُسْرًا) من تتمَّةِ (هذا) بَقِيَت الأفضليَّةُ للشيءِ على نَفسِهِ، باعتبارِ حالةٍ واحدة. ينظر: شرح ابن الحاجب ٤١،٤٠.

(6) في الأصل، و ث: (على الأصحِّ). ينظر: شرح ابن الحاجب ٤١.

(7) ينظر: الكتاب ١/٣٩١، والمقتضب ٣/٢٣٦.

قولُه: "والمضارعُ المثبَتُ بالضَّميرِ وَحْدَهُ".

وذلك لأنّه مُنزلٌ مَنزلةَ اسمِ الفاعِلِ لفظًا ومعنًى، فأُجريَ مُجْراهُ في الاستغناءِ عن الواوِ.

قولُه: "وما سِواهُما[1] بالواوِ والضِّميرِ، أو بأحدِهِمَا".

وهي ثلاثةُ أقسامٍ: مضارعٌ [٢٠و] منفيٌّ، وماضٍ منفيٌّ، وماضٍ مُثبَتٌ، اشتركتْ في أنْ تكونَ بالواوِ والضَّميرِ، أو بأحدِهِمَا، وهو إمَّا بالواوِ، وإمَّا بالضَّميرِ، وذلك ثلاثةُ أقسامٍ، وإذا ضربْتَ ثلاثةً في ثلاثةٍ صارتْ تسعةً، وأمثلتُها: (جاءني زيدٌ وما يتكلّمُ غلامُه، ما يتكلّم غلامُهُ، وما يتكلَّمُ عمرٌو)، و (جاءني زيدٌ وقَد خرَجَ غلامُهُ، قَد خَرَجَ غُلامُه، وقد خَرجَ عمرٌو)، و (جاءني زيدٌ وما خرجَ غلامُه، ما خرج غلامُه، ومَا خَرجَ عَمْرٌو).

قولُه: "ولا بُدَّ في الماضي المثبَتِ مِن (قَدْ) ظاهِرَةً أو مُقدَّرةً"[2].

وذلك لأنّه يدُلُّ على الانقضاءِ، و (قَدْ) لِتَقريبِ الماضي من الحال، فالظّاهرةُ كما مُثّلَ، والمقدَّرةُ نحوُ قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[3].

قولُه "ويجوزُ حَذفُ العاملِ، كقولكَ للمسافرِ: (راشِدًا مَهديًّا)".

وذلك عِندَ قيامِ القَرائِنِ.

قولُه "ويجبُ في المؤَكِّدةِ، نحو: (زيدٌ أبُوكَ عَطُوفًا)، أي: أُحِقُّه".

وذلك لأنَّ في الأبوَّةِ ما يُشعِرُ بالعطْفِ، فاستُغنِيَ عن التَّصريح بالعامِلِ.

---

(1) أي: ما سوى الجملةِ الاسميَّةِ، والجُملة الفعليّةِ المشتَملةِ على المضارعِ المثبَتِ.

(2) هذا مذهب أكثر البصريين، والفراء. وذهب الأخفشُ إلى عدمِ اشتراطِ (قَدْ) في الماضي. وقيل: إنَّ هذا الأخير هو مذهب الكوفيين أيضًا. ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ٢٨٢/١، والأصول ٢١٦/١، والإنصاف ٢٥٢/١ (م٣٢)، وارتشاف الضّرب ٣٧٠/٢.

(3) سورة النساء ٩٠/٤. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١.

[قولُه]: "وشَرْطُها[1] أن تكونَ مقرِّرَةً لمضمُونِ جملةٍ اسميَّةٍ"[2].

وذلِكَ ليتحقَّقَ ما ذكرناهُ، وإذا لم تكنْ كذلكَ كانتْ غيرَ مُؤَكِّدةٍ، كما في قولك: (جاءني زيدٌ راكبًا)، ولو قُلتَ: (زيدٌ أبوكَ مُنطلِقًا) لم يستقِمْ، إلاَّ إذا أردْتَ معنى التَّبَنِّي، وتكونُ حينئذٍ أيضًا غَيرَ مؤَكّدةٍ. والله أَعلمُ.

---

[1] أي: شرطُ الحالِ المؤَكِّدةِ.

[2] في ث بعده: "أي: وشرطُ الحال المؤَكّدة أن تكونَ تأكيدًا ومقرّرةً وتابعةً لمضمونِ جُملةٍ اسميَّةٍ، قال تعالى: ﴿**هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾". سورة فاطر ٣١/٣٥.

[التمييز]

قولُه: "التّمييزُ: مَا يرفَعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكُورةٍ أو مُقَدَّرةٍ".

قولُه: "مَا يَرفَعُ الإبهامَ" يَعُمُّ. وقولُه: "المستَقِرَّ" احترازٌ من الإبهامِ في نحوِ قولِكَ: (أبْصَرتُ عينًا)، فإنّه عارِضٌ، فَمَا يرفَعُهُ ليسَ بتمييزٍ[1]. وقولُه: "عن ذاتٍ" احترازٌ عن الحالِ ونظائِرِها. وقولُه: "مذكورةٍ أو مُقدّرةٍ" يشتملُ على نوعَي التّمييزِ.

قولُه: "فالأوّلُ[2] عن مُفردٍ، مقدارٍ غالبًا".

احترازٌ من نحوِ: (خاتمٌ حديدًا)، وسيأتي [٢٠ظ].

قولُه: "إمّا في عددٍ، نحوُ: (عِشرونَ درهمًا)، وسيأتي".

أي: في باب العددِ، لأنّه أخَصُّ بهِ.

قولُه: "وإمَّا في غَيرِهِ".

أي: في غيرِ العَددِ، مِن وَزْنٍ، أو كَيلٍ، أو مِساحَةٍ، أو مَا هُو بمَنزلتِهِ مِن مقاديرَ معروفةٍ عِندَ المخاطبينَ.

قولُه: "مثل: (رطلٌ زيتًا)".

هذا مثالُ الوزنِ.

قولُه: "و (قفيزانِ[3] بُرًّا)".

هذا مثالُ الكيلِ.

قولُه: "(وعلى التَّمرةِ مِثلُها زُبْدًا)".

هذا مثالُ المِساحةِ[1]. والله أعلم.

---

[1] أي: أبصرتُ عينًا جاريةً أو مُبصِرَةً أو نحوهما، فذلك يُبيّن ذاتًا مبهمةً، لكنّهُ ليس مستقرًّا في وضعهِ. ينظر: شرح ابن الحاجب ٤٢.

[2] أي: تمييزُ الذاتِ المذكُورةِ.

[3] القفيز: ثمانيةُ مَكاكيكَ، والمكُوكُ: مِكيالٌ، وهو ثلاثُ كَيْلجات، والكَيلجة: مَنًا وسَبعةُ أثمانِ مَنًا، والمنا: رطلانِ. ينظر: الصحاح (قفز)، و (مكك).

قولُه: "فَيُفرَدُ إن كانَ جِنسًا".

يعني بـ (الجِنسِ) ما يُطلَقُ عَلى القليلِ والكثيرِ من جِنسهِ[٢]، كـ (التّمرِ)، و (العَسَلِ)، فيُفرَدُ[٣]، لأنَّهُ لا يستقيمُ فيهِ جمعٌ، على ما تقدَّم في المصادرِ[٤].

قولُه: "إلاَّ أنْ تُقصَدَ الأَنْوَاعُ".

أي: فيجبُ الجمعُ لصحَّتِهِ، وقَصْدِ الدلالةِ عليهِ.

قولُه: "ويُجمَعُ في غيرِهِ".

أي: في غيرِ الجنسِ، نحو: (قنطارٌ أثوابًا) وشِبهِهِ.

قولُه: "ثُمّ إنْ كانَ بتنوينٍ، أو بِنونِ التَّثنِيةِ، جَازَتِ الإضافةُ".

وذلك لإمكانِها، ورفعِها للإبهامِ، كما في النَّصبِ.

قولُه: "وإلاّ فَلا".

أي: وإلاَّ يكُنْ بتنوينٍ أو نونِ تَثْنِيَةٍ فلا تجوزُ الإضافَةُ، وذلك لتعذّرِها. أمَّا في مثل: (عِشرينَ دِرْهمًا)، فلأنَّه لا يستقيمُ حذفُ النُّونِ، ولا إبقاؤُها[٥]. وأمّا في نحو: (على التّمْرةِ مِثلُها زُبْدًا) فلأنّ إضافةَ (مثلُها) إلى (زُبدًا) مع بقاءِ الضّميرِ، غيرُ ممكنةٍ، وإن حُذفَ فَسَدَ المعنَى.

قولُه: "وعن غيرِ مِقْدارٍ، في مثلِ: (خاتمٌ حديدًا)، والخَفْضُ أكثرُ".

وذلكَ لأنّه ليس [مِن][٦] المقاديرِ، والإضافةُ الأصْلُ، فكانت أوْلَى.

---

[١] في ث بعده: "ونحوه (ما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا)". ينظر: المقرب ١٨١.

[٢] وقال السيد الشريف في (التّعريفات) ٤٨: "الجنس: اسمٌ دالٌّ على كثيرين مختلفين بالأنواعِ".

[٣] فنقول مثلاً: (عندي رطلٌ عَسلاً)، و (رطلانِ عَسلاً)، و (أرطالٌ عسلاً).

[٤] أي في موضوع (المفعول المطلق).

[٥] في ث بعده: "وفي هذا التعليلِ نظرٌ، لجوازِ نحو (عشروكَ) و (ستوكَ)، ولكن يقالُ: إنّه يُضافُ إلى غيرِ المميَّز، فلو أضيفَ إلى المميّزِ وقَعَ اللّبسُ..." ينظر: الوافية ١٢٩.

[٦] زيادة يقتضيها السياق، وهي في: ث.

قولُه: "(والثَّاني)[1] عَن نِسْبةٍ، في جملةٍ، أو ما ضَاهَاهَا، نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا)، و (زيدٌ طيِّبٌ أبًا، وأُبُوَّةً، ودارًا، وعِلْمًا)، أو في إضافةٍ، نحو: (يعجبُني طَيِّبُه أبًا، وأبُوَّةً، ودارًا وعِلْمًا)، و (لله دَرُّهُ فَارِسًا)".

فالتّمييز في هذا القِسْمِ عَن نِسْبَةٍ، يُقصدُ بها إلى أمرٍ يتعلّقُ بالمذكورِ، ولَولا ذلِكَ لمْ يَكُن ثَمَّ ما يحتاجُ إلى تمييزٍ، لأنَّ [٢١و] قولَكَ: (طابَ زيدٌ) لا إبهامَ في واحدٍ منهما، وإنَّما نَشَأ من نسبةِ الطِّيبِ إلى أمرٍ يتعلَّقُ بزيدٍ، وكذلك في الإضافةِ[2]، وهذا الذي يُسمّى (تمييزُ جُملةٍ).

[مطابقة التَّمييز لما هو له]

قولُه: "ثُمّ إنْ كانَ اسمًا يَصِحُّ جَعلُهُ لما انتَصَبَ عنه، جازَ أنْ يكونَ لهُ، ولمتعَلِّقِهِ"[3].

وذلك نحو قولكِ: (طابَ زيدٌ أبًا)، فجائزٌ أن يكونَ (زيدٌ) هو (الأبَ)، وجائزٌ أن يكونَ (الأبُ) لِمَنْ ولَدَهُ، وكذلك إذا قُلْتَ: (أُبُوَّةً)، فجائزٌ أن يكونَ لكلِّ واحدٍ من المسمَّيين.

قولُه: "وإلاّ فهوَ لِمُتعلِّقِهِ".

أي: وإنْ لم يكنِ الاسمُ صالحًا لِمَا انتَصَبَ عنه، كانَ لمتعلِّقِهِ، نحو: (طابَ زيدٌ دارًا، أو عِلمًا).

قولُه: "فَيُطابِقُ فيهما ما قُصِدَ".

أي: في الصُّورتينِ، تقولُ إذا كان التّمييزُ عَيْنَ ما انتصَبَ عنه: (طابَ زيدٌ أبًا، والزّيدانِ أبَوَيْنِ، والزّيدونَ آباءً). وإذا كان مُتعلّقَ ما انتصَبَ عنهُ: (طابَ زيدٌ أبًا) إذا

---

[1] أي: تمييزُ الذّاتِ المقدَّرةِ.

[2] في ث بعده: "فإنّه قدْ يضافُ الشيءُ إلى أمرٍ، والمرادُ إضافتُه إلى ما يتعلّقُ به". ينظر: شرح ابن الحاجب ٤٣.

[3] متعلِّقُ التمييز: هو الذاتُ المقدَّرةُ، أي: الشيءُ المنسوبُ إلى ما انتصبَ التَّمييزُ عنهُ. ينظر: الفوائد الضيائية ٤١٠/١.

قصدْتَ أبًا فقط، و (أبوينِ) إذا قصدتَ أبًا وجدًّا، أو (أمًّا وآباءً)[1] إذا قَصْدتَ أبًا وجدّيْنِ فَصاعِدًا.

قولُه: "إلاّ أنْ يكونَ جنسًا".

وذلك نحوُ قولك: (أُبُوّةً وعِلْمًا)، فإنّهُ يجبُ إفرادُهُ.

قولُه: "إلاّ أنْ تُقصَدَ الأنواعُ".

أي: فتجوزُ التّثنيةُ والجمعُ حينئذٍ[2]، كما تقدَّمَ.

قولُه: "وإن كانَ صفةً كانَ لهُ وطِبْقَهُ".

وذلك في نحو قولهم: (للهِ دَرُّهُ فارِسًا)، فإنَّ التّمييزَ قوله: (فارسًا)، وهو في المعنَى للضميرِ في (دَرُّهُ)، ولو قُلتَ: (لله دَرُّهُما) لقُلتَ: (فارسينِ)، وكذا لو جَمَعْتَ.

قولُه: "واحتملتِ الحالَ".

عند قومٍ إن (فارسًا) ونحوه: حالٌ، والمعنى: التّعجُّبُ منهُ في حالِ كونهِ فارسًا.

قال الشيخ: "والصَّحيحُ أنَّهُ تمييزٌ، لأنّ المعنَى على مَدْحِهِ بالفروسيّةِ مُطْلَقًا، وإذا جُعلَ حالاً اخْتَصَّ"[3].

قولُه: "ولا يتقدَّمُ التَّمييزُ".

أمّا تمييزُ المفردِ فَلِضُعفِ عاملِهِ[4]،وأمّا تمييزُ الجملةِ، فلأنَّه في المعنَى فاعِلٌ، والفاعِلُ لا يتقدَّمُ على الفِعْلِ.

قولُه: "والأصحُّ أنْ لا [٢١ظ] يتقدَّمَ على الفِعْلِ"[5].

---

[1] في الأصل: (وأبًا)، وهو تحريفٌ.

[2] فتقولُ مثلاً: (طاب زيدٌ أبوينِ، وعِلْمينِ، وآباءً، وعلومًا).

[3] شرح ابن الحاجب ٤٣.

[4] وهو الاسمُ المفردُ، لِشَبَهِ (رطلٌ زيتًا) بـ (ضاربٌ زيدًا). ينظر: المقتصد ٦٩١/٢.

[5] هذا مذهبُ أكثر البصريين وبعض الكوفيين. ينظر: الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥، والأصول ٢٧٠/١، وشرح ابن يعيش ٧٤/٢.

وذلك لما تقدَّمَ.

قولُه: "خِلافًا للمازنيِّ[1]، والمبرِّد[2]".

أي: فإنَّهما أجازاهُ مُتمسِّكَيْنِ بقولِهِ:

أَتَهْجُرُ لَيلَى للفِرَاقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطيبُ[3]

ورُدَّ بأنَّ الروايةَ: ومَا كانَ نَفْسِي[4].

---

[1] أبو عثمان، بكرٌ بن محمّدٍ بن عثمانَ (ت ٢٤٩هـ). تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥، وإنباه الرواة ١/٢٤٦-٢٥٦. وينظر رأيه في: المقتضب ٣/٣٦، وأبو عثمان المازني ومذاهبه ٢١٢.

[2] ينظر: المقتضب ٣/٣٦.

[3] البيت من الطويل، للمخبّل السّعدي (ربيعة بن مالك)، في: ديوانه، ضمن (عشرة شعراء مقلّون) ٥٨، والخصائص ٢/٣٨٦، وبلا نسبة في: الأصول ١/٢٢٤، والمتبع في شرح اللمع ١/٣٥٢.
والشاهد فيه تقديم التمييز (نفسًا) على عامله المتصرف (تطيبُ)، وقد رُدّ هذا.

[4] ذكر الفارسي هذه الرِّواية عن أبي إسحاق الزّجاج. ينظر: الإيضاح العضدي ٢٠٣.

[المُستثنَى]

قولُه: "المستثنى مُتّصِلٌ ومنقَطِعٌ، فالمتّصِلُ: المخْرَجُ مِن مُتَعَدِّدٍ لفظًا أو تقديرًا بـ (إلاَّ) وأخواتِها".

فالمتعدِّدُ لفظًا نحو: (الرِّجالِ)، والمتعدِّدُ تقديرًا نحو: (القومِ)[1].

قولُه: "والمنقَطِعُ: المذكورُ بعدها غيرَ مُخرَجٍ".

أي: بعد (إلاّ) وأخواتِها، قالَهُ رُكن الدِّينِ[2]. ومثالُه: (ما جاءني أحدٌ إلاَّ حمارًا).

قولُه: "وهو منصوبٌ إذا كان بعدَ (إلاّ) غيرِ الصّفةِ في كلامٍ مُوجَبٍ".

وذلك نحوُ قولِك: (قامَ القومُ إلاّ زيدًا). وإنّما قال: "غيرِ الصّفةِ"، لأنّها إذا كانَتْ صفةً كانت تابِعةً لما قبلَها، على ما سيأتي. وإنّما قال: "في كلامٍ مُوجَبٍ" احترازًا من القِسمَيْنِ اللّذينِ بعده[3].

قولُه: "أو مقُدّمًا على المستثنى مِنْهُ".

وذلك في نحوِ قولِكَ: (ما جاءني إلاّ أخاك أحَدٌ). قال الكُمَيْتُ[4]:

---

[1] في ث بعده: "وفي هذا نظرٌ، لأنّ المستثنى لا يتعدَّدُ فيه مِن حيثُ اللفظ، فالأولَى أن يكونَ قوله: "لفظًا أو تقديرًا" راجعًا إلى المخْرَج، فيكون تقديره: هو المخْرَجُ لفظًا من متعدِّدٍ، نحو: (جاءني القومُ إلاّ زيدًا)، والمخْرَجُ تقديرًا نحوُ: (جاءني زيدٌ ليسَ غيْر)". وينظر: الوافية ١٣٤.

[2] ينظر: الوافية ١٣٥.

[3] وهما جوازُ النَّصبِ في كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ مَع ذكرِ المستثنَى مِنهُ، وإعرابُ المسُتثنَى حسب العَوامِلِ إذا كانَ المسُتثنَى مِنهُ مَذكُورًا.

[4] الكُمَيتُ بن زيد بن خنيس الأسديُّ، شاعر الهاشميين (ت ١٢٦هـ). تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٨٥/٢، ومعجم الشعراء ٣٤٧.

ومالي إلاّ آلَ أحمدَ شِيْعَةٌ ومالي إلاّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[1]

قولُه: "أو مُنقطِعًا على الأكثر".

إنَّما قال: "على الأكثرِ" لأنَّ بعضَ العَربِ[2] يقولُ: (إلاَّ حمارٌ)[3]، على البَدَلِ. قال الشيخ: "وليسَ بشيءٍ، لأنَّه لا يستقيمُ في[4] (أحَدٌ) الإبدالُ"[5].

قولُه: "أو كانَ بعد (خَلا) و (عَدا) في الأكثرِ".

لأنّه قد نُقِلَ عن بعضِ العَربِ أنَّه يُخفَضُ بهما، لأنَّهما حَرْفَا جرٍّ عندَهُم[6].

قولُه: "(وما خَلاَ) و (ما عدا) و (لَيْسَ) و (لا يكونُ)".

وذلك لأنَّها أفعالٌ مضمرٌ فاعلُوها. وكذلِكَ علَّةُ النَّصب بـ (خلا) و (عدا). قال الشَّيخُ: "وما سوى ذلك فمنصُوبٌ بالفِعلِ بواسطةِ (إلاَّ)، فإنْ لم يكنْ، فالعاملُ المستَثْنَى منه بواسطةِ الحرفِ، [٢٢و] نحو: (الزيدونَ إلاَّ أخَاكَ أصحابُك"[7]، وفي شرح شرح المفصَّل لهُ: إنَّ العامِلَ في المنَقطِعِ (إلاّ)، لأنَّها فيه بمعنى: لَكِنَّ[8].

قولـه: "ويجـوز النَّصْـبُ، ويُختـارُ البَـدَلُ، فيمـا بعـد (إلاَّ)، في كـلامٍ غـير مُوجَـبٍ، وذُكرَ المستثنى منه، نحو: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[1]، و (**إلاّ قليلاً**)[2]".

---

[1] البيـت مـن الطويـل، للكُميـت، في: شـرح الهاشميـات ٣٩، والمقتضـب ٣٩٨/٤، وفي اللمـع ١٤٣ بروايـة:... مذهبَ الحقِّ مذهبُ.

والشاهد فيه قوله: "آلَ"، وقولُه: "مشعَبَ" الأولى، إذ تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، فَنصَبهُ.

[2] وهم بنو تميم. ينظر: الكتاب ٣٣٧/٢، والمقتضب ٤١٣/٤.

[3] أي: في قولنا مثلاً: (ما جاء أحدٌ إلا حمارٌ).

[4] في الأصل، وث: (فيه)، وكذلك في شرح ابن الحاجب، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

[5] شرح ابن الحاجب ٤٥.

[6] قد صرّح سيبويه والمبرّد، بجواز الجرّ بـ (خلا)، ونسب ابنُ يعيش والرضيُّ جوازَ الجرِّ بـ (عدا) إلى الأخفش. ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢-٣٤٩، والمقتضب ٤٢٦/٤، وشرح ابن يعيش ٧٨/٢، وشرح الرّضي ١٢٣/٢.

[7] شـرح ابـن الحاجـب ٤٥. ومَـا ذهـبَ إليـهِ ابـنُ الحاجـب هـو رأي سـيبويه، وأيَّـدهُ الخـوارزميُّ. ينظـر: الكتـاب ٣٧٠/٢، والتخمير ٤٥٧/١، والإيضاح في شرح المفصَّل ٣٦٢/١.

[8] ينظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ٣٦٣/١.

وإنَّما كانَ البدَلُ هو المختار، لأنَّهُ أظهرُ في قياسِ عوامِلِ العربِيَّةِ، ولذلك كانَ الأكثرُ عليهِ، بخلافِ الاستثناءِ، فلمّا أُمْكَنَا كانَ الأقيسُ أَوْلَى.

قولُه: "ويُعْربُ على حَسْبِ العواملِ إذا كانَ المستثنَى منه غيرَ مَذْكُورٍ".

وهذا يُسمّى (الاستثناءَ المفرَّغَ)، لأنَّه فُرّغَ له العاملُ قبلَ (إلاّ)، بِحذْفِ [3] المستثنى منه لفظًا، وجُعِلَ إعرابُه لما بعدَ (إلاّ)، وسُمّي باسمِهِ.

قولُه: "وهو في غيرِ الموجَبِ ليُفيدَ، نحو: (ما ضَرَبني إلاَّ زيدٌ)".

وذلك لأنّ المستثنَى منه محذوفٌ، ولا بُدَّ مِنْ تقديرِهِ معنًى، وإنَّما يُقدَّرُ عامًّا من جنسِ المستثنى، وذلك إنَّما يَستقيمُ معَ غيرِ الموجبِ.

قولُه: "إلاَّ أنْ يستقيمَ المعنى[4]، نحو: (قرأتُ إلاّ يومَ كذا)".

وذلك لأنّه يستقيمُ أنْ يقرأَ الأيامَ كُلَّها إلاَّ يومًا، بخلافِ: (ضَربَنِي إلاّ زيدٌ) فإنَّه لا يستقيمُ أنْ يضربَه كلُّ أَحَدٍ إلاَّ زيدًا.

قولُه: "ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: (ما زالَ زيدٌ إلاّ عالمًا)".

وذلك لأنّ معنَى (ما زالَ): ثَبَتَ، فصارَ استثناءً مُفرَّغًا في الواجبِ[5].

---

(1) سورة النساء ٤/٦٦.

(2) قراءة الرفع (إلا قليلٌ) على البدلِ من المضمرِ في (فَعلُوه) وهي المشهورة، وقراءة النَّصبِ (إلاّ قليلاً) على الاستثناءِ، وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ. ينظر: حجة القراءات ٢٠٦-٢٠٧، والنشر ٢/١٨٨.

(3) في الأصل: فحذِف. ينظر: شرح ابن الحاجب ٤٥.

(4) أي: يستقيمُ في الإيجابِ معنَى الاستثناءِ المفرّغِ الذي يُفيدُ عُمومَ المسُتثنى منهُ. ينظر: شرح الرضي ٢/١٣٩.

(5) أي: في الإثبات، وهو خلاف النفي وما أشبهه.

[الإبدال على الموضع]

[قولُه]: "وإذا تعذَّرَ البدلُ على اللفظِ، أُبدِلَ على الموضعِ، نحو: (ما جاءني مِن أحدٍ إلاَّ زيدٌ)، و (لا أحَدَ فيها إلاَّ عمرٌو)، و (ما زيدٌ شيئًا إلاَّ شيءٌ لا يُعْبَأُ بهِ)، لأنَّ (مِنْ) لا تُزَادُ في الإثباتِ[1]، و (ما) و (لا) لا تُقدَّرانِ عاملتينِ بعده[2]، لأنَّهما عمِلَتا للنَّفي، وقَد انْتَقَضَ بـ (إلاَّ)، بخلافِ: (ليْسَ زيدٌ شيئًا إلاَّ شيئًا لا يُعبأُ بهِ)؛ لأنَّها عملتْ للفعليَّةِ، فلا أثَر لِنقْضِ مَعنَى النَّفي، لبَقَاءِ الأمرِ العاملةِ هي لأجْلِهِ، ومِنْ ثَمَّ جاز: (ليس زيدٌ إلاَّ قائمًا)، وامتَنَعَ: (ما زيدٌ إلاَّ قائمًا)".

هذا كما بيَّنَ.

قولُه: "ومَخفُوضٌ بعدَ (غير)، و (سِوًى)، و (سُوًى)، و (سَوَاء)".

وذلك لأنَّها [٢٢ظ] مضافةٌ إليهِ، فلا يكونُ إلاَّ مَخْفُوضًا[3].

قولُه: "وبعد (حاشَا) في الأكثرِ".

وذلك لأنَّها حرفُ خفضٍ[4]، وقال: "في الأكثر" لأنَّه قَد جَاءَ مَنصوبًا بعدَهَا[5]، بعدَهَا[5]، في مثلِ قَولِهم: "اللَّهُمَّ اغفرْ لي، ولِمَنْ سَمِعَ، حاشَا الشيطانَ وابنَ الأصبعِ"[6]. الأصبعِ"[6]. وَوَجْهُهُ أنْ تُقدَّرَ فعْلاً بمعنَى: جانبَ بعضُهُم الشيطانَ[7].

---

[1] ينظر: الكتاب ٣١٥/٢.

[2] أي: بعد الإثبات.

[3] في الأصل: محفوظا.

[4] عند سيبويه ومن تابعه. ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢، ومعاني الحروف ١١٨.

[5] على مذهب الكوفيين والمبرّد. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤، وأسرار العربية ١١٩، وشفاء العليل ٥١٠/١.

[6] حكى هذا أبو عثمان المازني عن أبي زيدٍ. ينظر: الأصول ٢٨٨/٢.

[7] ينظر: شرح الرضي ١٥٢/٢.

قولُه: "وإعرابُ (غَيْرٍ) كإعرابِ المستثنى بـ (إلاَّ) على التفصِيلِ".

وذلك لأنَّها اسمٌ لابدَّ له من إعرابٍ، وقدْ وجَبَ لِمَا بعدَهَا الخَفْضُ بالإضافة، فَجُعِلَ إعرابُه الإعرابَ المستحِقَّ لِمَا بَعْدَ (إلاَّ)، فلذلك تقولُ: (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ)، و (ما جاءني أحَدٌ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ)، و (ماجاءني غيرُ زيدٍ)، وكذلك البواقي.

قولُه: "و (غَيْرُ) صفةٌ حُمِلت على (إلاَّ) في الاستثناء".

وذلك لاشتراكِهما في أنَّ ما بعدَهُمَا مُغايرٌ لِمَا قبلَهُما. واستعمالُها صفةً على وجهينِ:

(أحدهُما): أنْ تُرادَ المغايَرَةُ في الذَّاتِ، نحو: (مررتُ برجُلٍ غيرِ زيدٍ)، أي: بإنسانٍ آخر.

(الثاني): أنْ تُرادَ المغايرَةُ في الصّفةِ، نحو: (دخلتُ بِوَجْهٍ غيرِ الوَجهِ الذي خرجْتُ بهِ).

قولُه: "وحُمِلتْ (إلاّ) عَلَيْها[١] في الصّفةِ".

وذلك لما تقدَّمَ.

قولُه: "إذا كانتْ تابعةً لجَمعٍ مَنكورٍ، غيرِ مَحْصورٍ[٢]، لِتَعذُّرِ الاستثناءِ، نحو: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[٣]".

وذلك لأنّ شَرطَ الاستثناءِ أنْ يَدْخُلَ المستثنَى، لو سُكِت عنْهُ، في المستثنى منه، وهاهُنا لاَ يَدْخُلُ.

قولُه: "وضَعُفَ في غيرِهِ".

أي: وَضَعُفَ جَعلُها صِفَةً في غيرِ ما جَمَعَ هذه القيودَ[١]، كقوله:

---

[١] أي: على (غيرٍ).

[٢] قال الرضي في شرحه ١٥٩/٢: "لأنَّه إذا كانَ محصورًا وجَبَ دخول ما بعد (إلاّ) فيهِ، فلا يتعذَّرُ الاستثناءُ، نحو: (كلُّ رجلٍ إلاّ زيدًا جاءني)".

[٣] سورة الأنبياء ٢٢/٢١.

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ(2)

لأنّ الاستثناءَ مُمْكِنٌ.

قولُه: "وإعرابُ (سِوًى)، و (سُوًى)، و (سَوَاء): النّصبُ على الظرفيّةِ(3)".

وذلكَ لأنَّكَ إذا قُلت: (جاءَ القومُ سِوى زيدٍ)، فكأنَّكَ قُلت: مكانَ زيدٍ، ولم يُسْمَعْ عنهُم إلاَّ [23و] منصوبًا، فلذلِكَ التُزِمَ فيهِ النَّصبُ(4).

قولُه: "على الأصَحِّ".

إشارةٌ إلى أنّ مِنهُم مَنْ يُجيزُ إجراءهُ مُجْرَى (غيرٍ)(5)، مُتمسّكًا بنحوِ قولِهِ:

ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوا   نِ دِنّاهُمْ كَما دَانُوا(6)

وهو شاذٌّ عند الأوَّلينَ.

[خبر كان وأخواتِها]

قولُه: "خبرُ كان وأخواتها: هو المسْنَدُ بعد دخُولِها، نحو: (كان زيدٌ قائمًا)".

---

(1) خلافًا لسيبويه، فقد ذهب إلى جواز وقوع (إلاّ) صِفَةً مع صحّةِ الاستثناءِ. ينظر: الكتاب 2/331.

(2) البيت من الوافر، لعمرو بن معدِ يَكرِبَ، في: ديوانه 181، والكتاب 2/334، والممتع في التصريف 1/51، وله أو لسوار بن المضرَّب، في: النكت 1/637.

والشاهد فيه: نعتُ "كلّ" بقوله: "إلاّ الفرقدانِ" على تقدير (غير)، وهذا ضعيفٌ، لأنّ الاستثناء مُمكِنٌ.

(3) في الأصل: (على الظرف). ينظر: الكافية 112.

(4) ينظر: الكتاب 1/407-409.

(5) وهم الكوفيون. ينظر: الإنصاف 1/294 (م 39)، وشرح ابن يعيش 2/84.

(6) البيت من الهزج، للفِنْد الزِّمَّاني (شَهْل بن شَيْبان)، في: ديوانه، ضمن (عشرة شعراء مُقلّون) 22، وحماسة البحتري 6، وأمالي القالي 1/260.

والشاهد فيه قوله: "لم يبقَ سوى العُدوان" إذ وقعَت (سوى) فاعلاً لـ (يبقَ)، وهذا جائزٌ عند الكوفيين، أمَّا عند البصريين فيقع شاذًّا، لا يجيءُ إلاّ في ضرورة الشعر. ينظر: الإنصاف 1/294 (م39).

قولُه: "المسْنَدُ" يعمُّ. وقولُه: "بعد دخُولِها" يُخرِجُ عنهُ مَا ليسَ كذلِكَ.

قولُه: "وأمرُهُ على نَحوِ خبرِ المبتدإ".

أي: فيما يجُوزُ، ويمْتَنعُ.

قولُه: "ويتقدّمُ معرفَةً".

أي: بخلافِ خبرِ المبتدإ، وذلك لأمْنِ اللَّبْسِ[1].

قولُه: "ويُحذفُ عاملُه[2] في نحو: (الناسُ مَجْزيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيرًا فَخيرٌ، وإنْ شرًّا فَشَرٌّ".

وذلك لِفَهمِهِ.

قولُه: "ويجوزُ في مثلِها أربعةُ أوجهٍ"[3].

(أحدُها): هذا[4]، وتقْدِيرُه: إنْ كان عملهُ خيرًا فجزاؤه خيرٌ، وهو أفصحُها، لِقِلّةِ لِقِلّةِ التّقديرِ فيه، وقُوّةِ المعنى.

(والثّاني): عكسُهُ، وتَقديرُهُ: إنْ كان في عملِهِ خيرٌ، فكانَ جزاؤهُ خيرًا، وهو أضعفُها من وجهينِ: (أحدُهما): كثرةُ الحذفِ، (والثّاني): أنّ الفَاءَ والماضِيَ في جوابِ الشرطِ لا يجتمعانِ.

(والثّالثُ): نصبُهما، وهو متوسِّطٌ[5].

---

[1] نحو: (كان زيدًا هذا). ينظر: شرح الرضي ١٧٦/٢.

[2] أي: عاملُ خبرِ (كانَ) وأخواتِها.

وقد اعترض الرضيُّ في شرحه ١٧٦/٢ على قول ابن الحاجبِ هنا، فقال: "وما كانَ ينبغِي له هذا الإطلاقُ، لأنّه لا يُحذفُ من هذه الأفعالِ إلاّ (كانَ)"، وهو اعتراضٌ وجيهٌ.

[3] ينظر: الكتاب ٢٥٩/٢، والتَّسهيل ٥٥.

[4] أي: نصبُ الأوّل ورفعُ الثّاني.

[5] في ث بعده: "وتقديره: إنْ كانَ عَملُه خيرًا كانَ جزاؤهُ خيرًا".

(والرّابعُ): رفعُهما، وهو أيضًا متوسِّطٌ[1].

قولُه: "ويجبُ الحذفُ في مثلِ: (أمَّا أنْتَ مُنْطلِقًا انْطَلَقْتُ) أي: لأنْ كُنْتَ".

فحُذِفتِ (اللاَّمُ) حذفًا قياسيًّا، ثُمَّ حُذِفَتْ (كانَ) اختصارًا، فوجبَ رَدُّ المتَّصِلِ مُنفصِلاً، لِتَعذُّرِ الاتِّصَالِ، وزيدت (مَا) بعدَ (أنْ) في موضعِ (كانَ)، عِوضًا عنها، ودلالةً عليها، فصارَ الكلامُ: أمَّا أنتَ مُنطلِقًا انطلقتُ[2].

---

[1] في ث بعده: "وتقديره: إنْ كانَ في عملهِ خيرٌ فجزاؤهُ خيرٌ".

[2] هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أنَّ (أن) المفتوحة تكون شرطيّةً كالمكسورةِ، ولم يستبعده الرضي. ينظر: الكتاب ٢٩٣/١، والنكت ٣٥٧/١، وشرح ابن يعيش ٩٩/٢، وشرح الرضي ١٧٩/٢.

[اسم إنّ وأخواتِها]

قولُه: "اسم إنّ وأخواتها: هو المسنَدُ إليهِ بعدَ دخُولِهَا، مثلُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)".

قولُه: "المسندُ" يعُمُّ. وقولُه: "بعد دخُولِهَا" يُخرِجُ عنها مَا ليسَ كذلِكَ.

[المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس]

قولُه: "المنصُوبُ بـ (لا) الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ: هو المسنَدُ إليهِ بَعْدَ دخُولِهَا، يَليها نَكِرةً، مُضافًا، أو مُشبَّهًا بهِ، مِثل: (لا غُلامَ رَجُلٍ)، و (لا عشرينَ [٢٣ظ] درهمًا لكَ)".

قولُه: "المسندُ إليه" يَعُمُّ. وقولُه: "بعدَ دُخولِها" يُخرِجُ عنهُ مَا ليسَ كذلِكَ. وقولُه: "يَليهَا" احترازٌ من أنْ يقَعَ بينَهُما فاصِلٌ. وقولُه: "نكِرةً" احترازٌ مِن المعرفةِ. وقولُه: "مُضافًا أو مُشبّهًا بِهِ" احترازٌ من المفردِ.

قولُه: "فإنْ كانَ مُفردًا، فهو مبنيٌّ على مَا كان يُنصبُ بهِ".[١]

وذلك لِتَضمُّنهِ معنَى الحرفِ، لأنّ معناهُ لا مِنْ رجُلٍ، وبُنِيَ على حركةٍ تَنْبِيهًا على أنّ أصلَهُ الإعرابُ، وخُصَّ بالفتحةِ طلبًا للتَّخفيفِ.

قولُه: "وإنْ كان معرفةً، أو مفصولاً بينَه وبينَ (لا)، وجَبَ الرّفعُ، والتّكريرُ".

أما الرَّفعُ في المعرفةِ[٢] فلأنَّ وضعَ (لا) على نَفيِ النَّكِراتِ، وأمَّا التّكريرُ فلأنّه لما فاتَ التَنكيرُ المؤدِّي إلى مَعنَى نفي الآحادِ، جُعِل التّكريرُ كالعِوَضِ.

وأمَّأ الرَّفْعُ في المفصولِ، فَلِضَعفِ أمرِها بالفَصلِ، وأمَّا التكريرُ فلأنّهم قصدوا مطابقتَهُ لما هو جوابٌ له، فإذا قُلت: (لا رَجلٌ ولا امرأةٌ)، فهو جوابٌ لقولِ مَنْ يقُول: (أفِي الدَّارِ رجُلٌ أم امرأةٌ؟).

---

[١] هذا مذهب الأخفش والمبرّد والمازني. وذهب الزَّجّاج والسِّيرافي والرُّماني والكوفيونَ إلى أنّه مُعرَبٌ. ينظر: المقتضب ٣٥٧/٤، وأسرار العربية ١٣٦، ومغني ابن فلاح ٢٤٣/٢.

[٢] وذلك نحو: (لا زيدٌ في الدَّار ولا عمرٌو).

قولُه: "ونْحوُ: (قضيّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لها) مُتأوَّلٌ".

وَوجهُ إيرادِهِ: أنّهُ دخَلَ النّفيُ على المعرفَةِ مِن غيْرِ رَفعٍ ولا تَكريرٍ.

وجوابُه: أنّه لم يُقصَدْ قَصْدَ المعرفةِ، وإنَّما قُصِد إلى نفي المِمَاثِلِ، فكأنَّه قال: ولا مِثلَ أبي حَسَنٍ لها، وهذا نكرةٌ في المعنَى[1].

[حُكمُ اسم (لا) إذا تكرّرَتْ]

قولُه: "وفي مثل (لاَ حولَ ولا قُوّةَ إلا باللّهِ) خمسةُ أوجُهٍ[2]: فَتحُهُما[3]".

وَوَجهُهُ: أنْ تُقدَّر كُلُّ جملةٍ على حيالِها، وهي إذا انْفَرَدَتْ كَانَتْ كذلِكَ.

قولُه: "ونَصبُ الثّاني"[4].

ووجهُهُ: أنْ تُقدَّرَ الأُولى جملةً مُستقلَّةً، ويُقدّرَ الثّاني معطُوفًا على لفظِها، و (لا) الثّانيةُ زائدةٌ لتأكيدِ مَعنَى النّفي.

قولُه: "ورَفْعُهُ"[5].

وَوجهُهُ مثلُ وَجهِ النّصبِ، إلاَّ أنَّه على الموضِعِ.

قولُه: "ورفعُهُما".

ووجْهُهُ أحدُ أمريْنِ: إمَّا قصدُ المطابقةِ، على نحو ما تقَدَّمَ، وإمّا [٢٤و] لأنّهما لو فُتِحَا لأوْهَمَ التركيبَ فيهِمَا[6]، وليس من جنسِ كلامِهم. ثمَّ كَرِه هؤلاءِ العُدُولَ بأحدِهما، لما فيه من التّحكُّمِ، فَعَدلُوا بِهما جميعًا.

قولُه: "ورفْعُ الأوَّلِ -على ضَعفٍ- وفتْحُ الثّاني".

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٧/٢، وأسرار العربية ١٣٨. وذهب الرضيّ في شرحه ١٩٨/٢ إلى أنّه قَصَدَ بالعَلَمِ هنا قَصدَ اسمِ الجنسِ، لاشتهاره بِتلكَ الخِصلةِ، فمعنى (لا أبا حَسَنٍ لها): لا فيصَلَ لها.

(٢) ينظر: الزاهر ١٠٤، والمقتصد ٨٠٦/٢، والإيضاح في شر ح المفصل ٣٩٤/١.

(٣) أي: فتقول: (لا حولَ ولا قوةَ).

(٤) أي: فَتحُ الأوّل ونصبُ الثّاني، فتقول: (لا حولَ ولا قوةً).

(٥) أي: فتحُ الأوّل ورفعُ الثّاني، فتقول: (لا حولَ ولا قوةٌ).

(٦) أي: لأوهَمَ فتْحُهُما التركيبَ فيهما.

وَوجْهُهُ أنَّ الأُولى جُعِلَت (لا) المشبَّهةَ بـ (ليس)، ولذلك قيل: "على ضَعفٍ"[1]، والثّانيةُ الّتي لنفي الجِنْسِ.

قولُه: "وإذا دَخَلتِ الهمزةُ لم تُغيّر العَمَل".

وذلك لأنّ العَامِلَ لا يتغيَّرُ عملُهُ لدخُولِ كلمةِ الاستفهامِ، سواءً كانَ لحقيقةِ الاستفهامِ، أو لِمَا حُمِلَ عَليهِ.

قولُه: "ومعناه: الاستفهامُ، والعَرْضُ، والتّمنِّي".

فالاستفهامُ نحو: (ألا رجُلَ في الدّارِ؟)، والعَرْضُ نحو (ألا نُزُولَ[2] عندي)، والتمنّي نحو: (ألا ماءَ أشربُه).

[نعت اسم (لا)]

قولُه: "ونَعتُ المبنيّ الأوّلُ، مفردًا، يليهِ مبنيٌّ، ومُعربٌ رفعًا ونصبًا، نحو: (لا رجُلَ ظريفَ، وظريفٌ، وظريفًا)".

[قولُه]: "المبنيّ" احترازٌ مِنَ المعرَبِ[3]. وقولُه: "الأوَّلُ" احترازٌ من الثّاني[4] وما بعده. وقولُه: "مفردًا" احترازٌ من المضافِ[5]. وقولُه: "يَليهِ" احترازٌ من أنْ يقَعَ بينهما فاصِلٌ[6]، وذلكَ كما مَثّلَ.

فالبناءُ لتنزّلِهِمَا مَنزلَةَ شيءٍ واحدٍ، والرَّفعُ على المحلِّ، والنَّصبُ على اللَّفظِ، لأنَّ الفتحةَ فيهِ لِعُرُوضِهَا تُشبِهُ فتحةَ الإعرابِ.

قولُه: "وإلاَّ فالإعرابُ".

أي: وإنْ لا يكُنْ النَّعتُ جامعًا لهذهِ القيودِ، تعيَّنَ الإعرابُ، وهو الرّفعُ أوِ النّصبُ.

[قولُه]: "والعطفُ على اللَّفظِ، وعلى المحلِّ، جائزٌ".

---

[1] في ث بعده: "أو على أنْ تكونَ ملغاةً، كمذهبِ أبي العباس". ينظر: المقتضب ٣٨٧/٤.
[2] في الأصل: (ألاَ تَزُول)، وهو تحريف، وما أثبتُّه مِن (ث).
[3] في ث بعده: "فلا يكونُ فيه إلاّ الاعرابُ بالنّصب، نحو: (لا غُلامَ رجُلٍ ظريفًا)".
[4] أي: النّعت الثاني، نحو: (لا رجلَ ظريفَ كريمٌ أو كريمًا).
[5] أي: احترازٌ من النعت المضاف، نحو: (لا رجلَ حسنَ الوجهِ)، فإنّه لا يكون إلاّ معربًا بالرفعِ والنصبِ. ينظر: شرح ابن الحاجب ٤٥، والوافية ١٤٥.
[6] في ث بعده: " نحو: (لا غُلامَ فيها ظريف)، فإنّه يكون معربًا".

أي: دونَ البِناءِ لكونِهِمَا[1] مُتغايرَينِ.

قوله: "نحو: (لا أبَ وابنًا)"[2].

هذا مثالُه على اللَّفظِ، ومثالُه على المحلِّ:

هذا وَجدِّكُم الصَّغَارُ بِعَينِهِ   لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولاَ أَبُ[3]

قولُه: "ومِثلُ: (لا أبا لَهُ)، و (لا غُلامَي له) جائزٌ، تشبيهًا له بالمضافِ، لمشاركتِهِ لهُ في أصلِ مَعناهُ".

وذلك لأنّ معنى قولِكَ (أبوكَ): أبٌ لك، فاشتركا في هذا المعنى، وهو نسبةُ الأبُوَّةِ إلى [٢٤ظ] المذكور بعد اللاّمِ، مثلها في الإضافةِ، وإنِ اختلفا في أنَّ الحذفَ يُفيدُ قُوّةَ الخُصُوصيّةِ، حتّى يَصيرَ مَعرِفةً، بخلافِ الإثباتِ.

قوله: "ومِنْ ثَمَّ لم يُجز: (لاَ أبَا فيها)".

وذلك لأنّ الإضافة لا تكونُ بهذا المعنى.

قوله: "ولَيس بمضافٍ لفسادِ المعْنى".

وذلك مِنْ وَجْهَينِ:

(أَحَدُهما): أَنَّهُ مُتَّفَقٌ على أَنَّ قولَهم: (لاَ أَبا لَكَ) بمعنى: لاَ أَبَ لك، ولا خلافَ أَنّ (لاَ أَبَ لَكَ) غيرُ مضافٍ، فوجب أن يكونَ الآخرُ مثلَهُ.

---

[1] أي: البناءُ والعطفُ.

[2] جزء بيتٍ من الطّويل، للرّبيع بن ضَبْعٍ الفزاريّ، في: شرح شواهد الإيضاح ٤١٣-٤١٤، وهو بتمامه:

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِهِ   إذا هو بالمَجْدِ ارتَدَى وتأَزَّرا

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢/٢٨٥، واللمع ١٢، والمقتصد ٢/٨٠٤.

والشاهد فيه أنَّهُ عَطفَ على اسمِ (لا) النافيةِ للجنسِ، ولم يُكرِّرْهَا، وجاء بالمعطوفِ منصوبًا، لأنَّه عُطِفَ على اسمِ (لا)، وهو مبنيٌّ على الفتحِ في محل نصبٍ.

[3] البيتُ من الكامل، وهو مختلَفٌ في نسبتهِ كثيرًا، فهو لرجل من بني مذحج، في: الكتاب ٢/٢٩٢ برواية: (لَعَمْرِكُمْ) مكان (وَجَدِّكُم)، ولزرافة الكاهلي، في: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ١/١٥٩، ولهَمَّام بن مرة الشيباني، في: الحماسة الشجرية ٢٥٤، ولفرعل الطائي، في: الحماسة البصريّة ١/١٣-١٤، ولضمرة بن ضمرة وغيره، في: خزانة الأدب ١/٢٤٢- ٢٤٣.

والشاهد فيه قوله: "ولا أبُ" إذ عَطفَهُ على محل اسم (لا) النافية للجنس وهو (أمَّ).

(الثّـاني): أَنَّـه لـو كـانَ مُضَـافًا لكـان مَعْرِفَـةً، و(لاَ) هـذِهِ لا تـدخلُ إلاَّ علـى النّكراتِ.

قوله: "خلافًا لسيبويه".

مذهبُ سيبويه، ومَنْ تابعهُ[1]: أنَّ ما ذكرناه مُضَافٌ، واللاّمُ لتأكيدِ الإضافةِ[2]، والّذي غَرَّهُ وجُودُ أَحكامِ الإِضافةِ، من إِثبَاتِ الأَلِفِ، وحذفِ النُّونِ، فَظَنَّ أَنَّه مُضَافٌ، ولَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، لِمَا تَقَدَّمَ.

قولهُ: "ويحذَفُ في نحو: (لاَ عليكَ)، أيْ: لا بَأْسَ"

وذلِكَ لِفَهْمِهِ.

[خبرُ (مَا) و(لا) المُشَبَّهتَيْنِ بِـ(ليسَ)]

قولُه:"خبرُ (مَا) و(لاَ) المشَبَّهَتَيْن بِ(ليس): هو المسنَدُ بعد دُخُولهما"

قوله: "المسنَدُ" يعُمُّ. وقوله: "بَعْدَ دُخُولِهما" يُخرِجُ عنه ما ليس كذلك.

ووجْهُ شَبَهِهِمَا بـ(ليسَ) في النَّفيِ، والدُّخولِ على المبتدإِ والخبرِ، إلاّ أَنَّ (مَا) أقوَى شَبَهًا، لكونِها لِنِفي الحالِ.

قوله: "وهي حجازِيَّةٌ".

أَيْ: إعمالُها عملَ (ليس)، وأَمَّا بنو تميم[3] فيرفَعُونَ ما بعدَها على الابتداءِ والخبرِ، ولغةُ أَهْلِ الحِجَازِ هيَ الَّتِي جاءَ عليها التَّنزيلُ، قال الله تعالى ﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرًا**﴾[4]، ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ**﴾[5].

قوله: "فَإِذا زِيدَتْ (إنْ) مع (مَا)، أَوِ انتَقَضَ النَّفيُ بـ(إلاَّ)، أو تقدَّمَ الخبرُ، بَطَلَ العَمَلُ".

---

[1] ينظر: الكِتاب ٣٧٦/٢، والأُصول ٣٨٩/١.

[2] في ث بعده: "مثلُها في قوله: **يا بؤسَ لِلجَهلِ ضَرَّارًا لأَقوامِ**".

هذا عجز بيتٍ من البسيط، للنّابغة الذُّبياني، في: ديوانه ٨٢، وصدره: **قالتْ بنو عامرٍ خالو بني أَسَدٍ**.

[3] ينظر: الكتاب ٥٧/١-٥٩، ٢٩٥/٢، والمفصَّل ١١٢.

[4] سورة يوسف ٣١/١٢. وينظر: معاني القرآن، للفراء ٤٢/٢.

[5] سورة المجادلة ٢/٥٨. وينظر: معاني القرآن، للفراء ١٣٩/٣.

أَمَّا في (الأوَّلِ)[1] فلأنَّها عاملٌ ضَعِيفٌ، فَلَمَّا فُصِلَ بينَهَا وبين معمُولِها ضَعُفَتْ عنِ العَمَلِ. وأَمَّا في (الثّاني)[2] فَلانتقاضِ مَعنَى النَّفْي. وأمَّا في (الثالث)[3] فَلِمَا تَقَدَّمَ من أَنَّها عامِلٌ ضَعِيفٌ.

قوله: "وإذا عُطِفَ عليه بمُوجِبٍ [٢٥و] فالرَّفْعُ[4]".

وذلكَ لانتقاض مَعنَى النَّفيِ، ومثالُه: (ما زيدٌ قائِمًا بل قاعِدٌ، ولكنْ قاعدٌ) أوْ (لكنْ قاعِدٌ). فإنْ قيل: وَبِمَ يُرْفَعُ؟، قُلنا: بالعطفِ على المحلِّ، لأَنَّه لما بَطَلَ معنَى النَّفيِ فيه، صار كأَنَّهُ مَعْطُوفٌ على اسمٍ غيرِ معمولٍ للنَّفْي.

---

[1] أي: عندما تُزاد (إنْ) مع (ما)، كقول فَرْوة بن مُسيك المرادي: "**ما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ...**". ينظر: الأزهية ٤٠.

[2] أي: عندما ينتقض النفي بـ(إلاَّ)نحو: (ما زيدٌ إلاّ قائمٌ).

[3] أي: عندما يتقدَّمُ الخبرُ، نحو: (ما منطلِقٌ زيدٌ).

وقد أجاز ابن عصفور والعبديُّ إعمال (مَا) إذا تقدم الخبرُ، وكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٥٩٥/١، وشرح الرضي ٢١٩/٢.

[4] أي: إذا عُطفَ على خبرِ (مَا)، و(لا)، بحرفٍ موجبٍ، وهو (بَلْ) و(لكنْ)، فالرفع حملاً على خبرِ (ما) و(لا). ينظر: الوافية ١٥٢.

[المجرورات]

قوله: "المجروراتُ: هو ما اشتملَ على عَلَمِ المضافِ إِلَيْهِ".

أيْ: على الجَرِّ، وإنّما عَدَلَ عَنْه، لِما تَقَدَّم[1].

قوله: " والمضَافُ إليه[2]: كلُّ اسمٍ نُسِبَ إِلَيهِ شَيْءٌ بواسِطةِ حرفِ الجرِّ لَفْظًا أوْ تَقْدِيرًا مُرَادًا".

قوله: "كلُّ اسمٍ" لأنَّه لا يكونُ إلاَّ اسمًا. وقولهُ: "نُسِبَ إليه شَيْءٌ" احترازٌ مِمَّا ليس كذلك. وقوله: "بواسطةِ حَرفِ جَرٍّ" احترازٌ من الفاعل ونحوهِ. وقوله: "لَفْظًا " لِيَدْخُلَ فيه المجرورُ بِحَرْفٍ. وقوله: " أو تقديرًا" ليدْخُلَ فيه المجرورُ بإِضافةِ الاسم. وقوله: "مُرادًا " احترازٌ من نحو: (قُمْتُ يومَ الجمعة)، فإنّه نُسِبَ إليه القيامُ بواسطةِ حرفِ الجرِّ تقديرًا، ولكنَّهُ محذوفٌ غيرُ مُرادٍ.

قولُه: "فَالتَّقديرُ[3] شَرْطُهُ أَنْ يكوُنَ المضَافُ اسمًا مجرَّدًا تنوينُهُ لأَجلِها".

يُريدُ التَّنوينَ، ومَا قامَ مقامَهُ، وكذلكَ ما ليسَ فيهِ تنوينٌ[4]، يُقَدَّرُ أنْ لو كانَ فيهِ تنوينٌ لحُذِفَ.

قولهُ: "وهي معنويَّةٌ ولفظيَّةٌ، فـ (المعَنَويَّةُ): أنْ يكونَ المضَافُ غيرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إلى مَعْمُولِها".

---

[1] أيْ: لما تقدَّمَ من تعليلٍ عند بيانِ حَدِّ المرفوعاتِ.

[2] (المضاف إليه) هنا غير المصطلح المشهور بين النحويين، الذي إذا أُطلِقَ أُريدَ بهِ ما انجرَّ بإضافةِ اسمٍ إليه، بحذفِ التّنوين أو شبههِ من الأوّل للإضافة، وقد سَمّى سيبويهِ والمبِّردُ ما انجرَّ بحرفِ جَرٍّ ظاهرٍ (مضافًا إليه)، فتابعهما ابنُ الحاجب في ذلك. ينظر: الكتاب ٤١٩/١، والمقتضب ١٣٦/٤، والكافية١٢١

[3] أَيْ: تقديرُ حرفِ الجرِّ.

[4] نحو: (أَحْمَدَ) وشبهه.

قولُه: "غَيْرَ صِفَةٍ" واضِحٌ[1]. وقوله: " مُضَافَةٍ إلى معمولِها" لِيَدخُلَ فيهِ نحو: (مُضَارع مصرٍ)، و﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[2].

قوله: "وهي: إمّا بَمْعنى (اللاّم) فيما عدا جِنْسَ المضَافِ، وظرفَهُ، أَوْ بمعنى (مِنْ) في جِنْسِ المضَافِ، أو بمعنى (في) في ظرفِهِ، وهو قليلٌ".

يعني أَنّ المعْنويِّةَ باعتبارِ الحَرْفِ المقَدَّرِ على ثلاثَةِ أَضْرُبٍ.

قولُه: "مِثلُ: (غلامُ زيدٍ)"

هذا مثالُ الّتى بمعنى اللاَّمِ.

قولُه: " و(خاتَمُ فِضَّةٍ)"

هذا مثالُ الّتي بمعْنى (مِنْ).

قوله: "و(ضَرْبُ اليومِ)"

هذا مثالُ الّتي بمعنى (في).

قوله: "وتُفيدُ[3] تعرِيفًا مع المعْرِفَةِ، وتَخْصِيصًا مع النّكرةِ" [٢٥ظ].

وذلكَ لأَنّ وضْعَها على أَنْ تُفِيدَ أنَّ بين المضافِ والمضافِ إليه خُصُوصيَّةً ليْسَتْ لغَيْرِهِ، فيما دَلَّ عليهِ لفظُ المضَافِ، فلذلِكَ أَفَادَتِ التَّعْريفَ، وأَمَّا تخصيصُها إذا أُضِيفَت إلى النّكرةِ ، فَواضِحٌ.

وقَدْ لا تُفِيدُ تعريفًا مع المعرفةِ، وهو إذا كانَ المضَافُ متوَغِّلاً في الإبهامِ، نحو: (غَيْر) و(مِثْل)، إلاَّ في نَحْو: ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾[4].

---

(١) وفي ث: " يُخرِجُ الصفةَ "
(٢) سورة الفاتحة ١/٤.
(٣) أي: الإضافة المعنويَّة.
(٤) سورة الفاتحة ١/٧.
جاء في شرح الرضي ٢/٢٤٠ نقلاً عن ابن السريّ: أنّ (غيرَ) إذا أُضِيفَتْ إلى مُعرّفٍ له ضِدٌّ واحدٌ فقط تُعَرّفُ (غيرُ) لانحصار الغيريَّةَ، كما في الآية الكريمة هذه، إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضِدٌّ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، لتخَصُّصه بالمرضيِّ عنهم.

قوله: "وشَرطُها: تجريدُ المضَافِ من التَّعْريفِ".

وذلكَ لأنَّ الإضافةَ إذا كانت إلى مَعرفةٍ، إدَّى إلى الجمْعِ بينَ تَعْرِيفَيْنِ[1]، وإنْ كانتْ إلى نَكِرَةٍ لمْ يستقِمْ، لأَنَّ تعريفَه أَبْلَغُ من تخصيصِهِ.

قوله: "وَمَا أَجازَهُ الكوفِيّون[2] من (الثلاثةِ الأَثوابِ) وشبهِهِ من العَدَدِ، ضَعِيفٌ".

وذلكَ لما فيهِ من مُخالفَةِ القياسِ، واستعمالِ الفُصحاءِ، أمَّا مخالفَةُ القياسِ، فَلأَنَّهم جَمَعُوا بَيْنَ تَعْرفينِ، وأَمّا استعمالُ الفُصحاءِ فَلأَنَّ المسموعَ عنهم (ثلاثةُ الأَثوابِ)، قال ذو الرُّمَّة[3]:

وهل يُرجِعُ التَّسْليمَ أَوْ يُكشِفُ العَمى   ثلاثُ الأَثَافي والدِّيَارُ البلاقِعُ[4]

وقال الفَرزْدَقُ[5]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ   فَسَما فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ[6]

قوله: "و(اللَّفْظِيّةُ): أَنْ يكونَ صِفَةً مُضَافَةً إلى مَعْمُولِها، مثلُ: (ضَاربُ زيدٍ) و(حَسَنُ الوَجْهِ)".

---

[1] في ث: "....بين حَرْفَيْ تعريفٍ"

[2] ينظر: إصلاح المنطق ٣٠٢، وجمل الزجاجي ١٢٠، والمفصَّل١١٤

[3] غيلان بن عُقبة بن نهيس العَدَويُّ (ت ١١٧هـ). تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٤٩/٢، والشعر والشعراء ٤٣٧/٢.

[4] البيت من الطويل، لذي الرُّمّة، في: ديوانه ١٧٤، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ١٢٢/٢. والشاهدُ فيه: دخُول (أَلْ) على ثاني العدد المضَاف دون أوّله، وذلك في قوله: " ثلاث الأثافي ".

[5] أبو فراس، همّام بن غالب بن صَعْصَعَة التّميميّ(ت ١١٠هـ). تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٨١/٢١، والأغاني ٣٦٧/٩

[6] البيت من الكامل، للفرزدقِ، في: ديوانه ٣٧٨/١، والمقتضَب ١٧٦/٢، والجنى الداني ٥٠٤. والشاهد فيه قوله: "خمسةَ الأشبارِ" وهو كسابقِهِ.

قوله: " صِفَةً " احترازٌ مِمَّا ليْسَ بِصِفَةٍ. وقوله: " مضافةً[1] إلى معمولها " احترازٌ من نحو (مُصَارِعِ مصرٍ[2]) وشبهِهِ.

قولُه: " وَلاَ تُفِيدُ إلاَّ تخفيفًا في اللَّفْظِ ".

وذلكَ لأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا فيها إِلاَّ مجرّدَ التَّخْفِيفِ، والمعنى كما كان، ألاَ تَرَى أَنَّهُ لا فرْقَ بَيْنَ قولك: (ضاربٌ زَيْدًا) و(ضاربُ زيدٍ) مِنْ حيثُ المعْنى.

قوله: "وَمِنْ ثَمَّ جاز: (مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجه) ".

ولوْ أَفَادَتْ غيْرَ التَّخفيفِ لوجَبَ أنْ يكونَ (حَسَنِ الوَجْهِ) معرفَةً، فيمتَنِعُ جَرْيُها صِفَةً على النَّكِرة.

قولُه: " وامتَنَعَ: (بزيدٍ حَسَنِ الوَجْهِ) ".

ولو كانَ (حَسَنِ الوجْهِ) معرفَةً لجَازَ.

قولُه: " وجَازَ: (الضَّاربا زيدٍ[3]) ".

وذلك لأنَّه أَفادَ تَخْفِيفًا بحذفِ النُّون.

قوله: " وامتنع: (الضّاربُ زَيدٍ) " [٢٦و]

وذلكَ لأَنَّ التَّنْوينَ قد زالَ لأَجْلِ الأَلِفِ واللاَّمِ، فلَمْ يَكُنْ في الإِضَافَةِ تَخْفِيفٌ.

قوله: " خِلافًا للفرَّاء[4]"

أي: فإنَّهُ أَجازَها، لِتَوَهُّمِ سَبْقِها على دُخُولِ الألفِ واللاَّم، أو أنّه مثلُ قولِهِمْ: (الضَّاربُ الرَّجل) و(الضَّاربُكَ)، وسيأتي.

قولهُ:"وضعُفَ:

---

[1] في الأصل: مضافًا.

[2] لأنّ (مُصَارِع) صفةٌ، ولكن غير مضافةٍ إلى معمولها، بل إلى غيره. ينظر: الفوائد الضيائية ٦/٢

[3] وفي الكافية ١٢٤ بعده: " و(الضاربو زيدٍ) ".

[4] ينظر: الأصول ١٤/٢، والمفصَّل ١١٥.

الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوذًا تُزَجّي خلْفَها أَطْفَالَها[1] ".

وذلكَ لأَنّ المعْطُوفَ حُكْمُه حُكْمُ المعطوفِ عليهِ، فكأنَّه قال: الواهبُ عبدِها، فيكونُ مِثْلَ (الضاربِ زيدٍ)، وإنّما جَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، لكونهِ ثانيًا، وقد يَجوزُ في الثَّواني مَا لاَ يجوزُ في الأَوائلِ، نحو: (رُبَّ شاةٍ وسخْلَتِها بِدِرْهَمٍ[2]).

قولُه: " وإنّما جازَ: (الضَّاربُ الرَّجُلِ)؛ حملاً على المختار في (الحَسَنِ الوجهِ[3])".

وذلك لأنَّهم حملوا (الحَسَنَ الوَجْهِ) على (الضّاربِ الرَّجُلِ) فحملوا (الضَّاربَ الرَّجُلِ) عليه في الجرِّ، والجامعُ بَينَهُما كونُ الثّاني بالألفِ واللاَّمِ.

قوله: "و (الضَّارِبُكَ) وشِبهُهُ، فيمَنْ قالَ إنَّه مضافٌ حَملاً على (ضَارِبِكَ) ".

وذلكَ لأنَّ الإضافةَ في (ضَاربِكَ) قد صَحَّتْ من غيرِ تحقيقِ تَخْفِيفٍ، فَحَملُوا (الضَّاربَكَ) عليه، لأنَّهُ بابٌ واحِدٌ، وإنَّما لمْ يتحقَّقِ التَّخْفِيفُ في (ضاربِكَ) لأَنَّ التّنْوِينَ، والنُّونَ مُشْعِرَانِ بالتَّمامِ، والضَّميرُ المتَّصِلُ في حُكمِ التَّتِمَّةِ لِلأوَّلِ، فلو أَثبتُوا فيهِ التَّنْوِينَ، أوِ النَّونَ، لجمَعُوا بَيْنَ نَقِيضَيْنِ.

قولُه: " فِيمَنْ قَالَ: إنَّه مُضَافٌ[4]"

لأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّه في موضعِ النَّصْبِ[1]. قالَ الشيخُ: " ولاَ بُعْدَ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ "[2]

---

[1] البيت من الكامل، للأعشى (ميمون بن قيس)، في: ديوانه ٢٩، والكتاب ٨٣/١، وأمالي المرتضى ٣٠٣/٢. والشاهد فيه قوله: "وعبدِها" إذ وردت بالجرّ عطفًا على (المائةِ)، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (أل)، فجُعل ضميرُ المعرَّفِ باللاّمِ في التابعِ مثلَ المعرَّف باللاّم، واغتُفِرَ ذلك لكونه تابعًا، والتابعُ يجُوز فيه ما لا يجوزُ في المتبوعِ.

[2] إذ جَازَ هذا التركيبُ، ولم يجز: (رُبَّ سَخْلتِها) بإدخال (رُبَّ) على (سخْلتِها) دونَ العطف. ينظر: الوافية ١٥٧.

[3] والمختارُ في (الحَسَنِ الوجهِ) جَرُّ (الوجه) بالإضافة. ينظر: الكتاب ١٩٤/١، وشرح الرضي ٢٥٦/٢.

[4] هذا مذهب المبّرد- كما نُقلَ عنه في أَحَدِ قوليهِ- والرُّماني والزمخشري. ينظر: المفصَّل ١١٥، وشرح الرَّضي ٢٦٢/٢

قولُه: " ولاَ يُضَافُ موْصُوفٌ إلى صِفَتِهِ "

وذلـك لأَنَّ الصِّـفَةَ تَقْتَضِـي أَنْ تكـونَ بـإِعرابِ الموْصُـوفِ، وَكَوْنُـهُ مُضَـافًا إليْـهِ يَقْتَضِي أَنْ يكُونَ مَخْفُوضًا بالإضافةِ، فَيُؤَدِّي إلى أَن يكونَ مخفوضًا مرفوعًا، وهو باطِلٌ.

قولُه: " ولا صِفَةٌ إلى مَوصُوفِها " [٢٦ظ].

وذلكَ لأَنّه يُؤدِّي إلى تقديمِ التَّابعِ، وتَأخيرِ المتْبُوعِ، وهو عَكْسُ حَقِيقَتِها.

قوله: " ونَحْوُ: (مَسجدِ الجامعِ)، و(جانبِ الغَربِيِّ[٣])، و(صلاةِ الأُولى)، و(بَقْلَةِ الحَمقاءِ)، مُتَأَوَّلٌ ".

وَوَجْهُ ورُودِهِ: أَنَّه في الظَّاهِرِ مِنْ إضَافَةِ الموْصُوفِ إلى صِفَتِهِ.

والجوابُ: أَنَّه قَدْ تَقَدَّمَ ما يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، فوجَبَ تَأويلُ هـذهِ المواضعِ بِما يَستقِيمُ بِهِ جُرِيُّها على قِيَاسِ لُغَتِهِمْ، فلذلِكَ قالُوا: التَّقْديرُ: مسجدُ الوقتِ الجامعِ، وجانبُ المكانِ الغَرْبِيِّ، وصلاةُ السَّاعةِ الأُوْلَى، وبقلةُ الحَبَّةِ الحمقاءِ، فَحُذِفَ الموصوفُ،وأُقيمَتِ الصِّفةُ مقامَهُ[٤]، وكما يَصِحُّ وَصْفُ المسجدِ بالجامعِ، يَصِحُّ وَصْفُ الوقت به، وكذلكَ البواقي.

قوله: "ومِثْلُ (جَرْدِ[٥]قطيفَةٍ) و(أَخْلاقِ ثياب) مُتَأَوَّلٌ".

وَوَجْهُ وُرُودِهِ: أنّه في الظاهرِ من إضافةِ الصِّفَةِ إلى موصوفِها.

---

[١]هذا مذهب الأخفش وهشام. ينظر: النكت ١/٢٩٤، وشرح الرَّضي ٢/٢٦٢.

[٢] شرح ابن الحاجب ٥٣

[٣] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَربِيِّ**﴾. سورة القصص ٢٨/٤٤.

[٤] هذا عند البصريين، وأمّا عند الكوفيين فهذا مِن قبيل إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ، لأنّ المسجِدَ هو الجامعُ، وكذا الباقي، ويجوزُ هذا عندهم بشرطِ الاختلافِ في اللَّفظِ. ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/٥٥، والأصول ٢/٨، والإنْصَاف ٢/٤٣٦ (م٦١)

[٥] الجَرْدُ: الخَلَقُ من الثياب. ينظر: لسان العرب (جرد).

والجوابُ: أَنَّهُ قد تَقَدَّمَ ما يمنعُ من ذلك، فوَجَبَ تأويلهُ على وَجْهٍ يستقيمُ، وهو أَنَّهُمْ حَذَفوا (قطيفَةً) من قولِهِمْ: (قطيفةٌ جَرْدٌ) حَتَّى صارَ كأنَّه اسمٌ غيرُ صِفَةٍ، فَلَمَّا قَصَدُوا تَخْصِيصَهُ، لكونهِ صالحًا لأَنْ يكونَ قطيفةً وغيرَها، مثل (خاتمٍ) في كونهِ صالحًا لأَنْ يكونَ فِضَّةً وغيرَها، أَضافُوهُ إلى جِنْسِهِ الّذي يَتَخَصَّصُ بهِ[1]، كما في نحو: (خَاتَمٍ).

قولهُ: " ولاَ يُضَافُ اسمٌ مماثِلٌ للمُضَافِ إليه في العُمُوم والخُصُوصِ، كـ(لَيْثٍ) و(أَسَدٍ)، و(حَبْسٍ) و(مَنْعٍ)، لِعَدَمِ الفائدةِ ".

وذلكَ أَنَّ الإضافَةَ لم تأتِ إلاَّ لِتَخصيصٍ أَوْ تَوْضيحٍ، فإذا أَضَفْتَ الاسمَ إلى مِثْلِهِ، كُنْتَ كأنَّكَ أَوضَحْتَهُ بِنَفْسِهِ، أَو خَصَّصْتَهُ بِنفسِهِ، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ.

قولهُ: " بِخِلافِ (كُلِّ الدَّراهِم)، و(عَيْنِ الشَّيْءِ)، فإنّه يَخْتَصُّ ".

وذلكَ لِأن (كُلاًّ) يصلحُ لِلدَّراهمِ وغيرِها، فإذا أضَفتَهُ إلى الدَّراهِمِ فَقَدْ حَصَلَتْ فائدةٌ لم تكُن، وكذلك (عَيْنُ الشَّيْءِ)، وما كانَ مِثْلَهُ.

قولُه: " وقولُهم: (سعيدُ كُرْزٍ) [٢٧و] ونحوُهُ، مُتَأَوَّلٌ ".

وَوَجْهُ وُرُودِهِ: أَنَّ (سعيدًا) و(كُرْزًا) اِسمَانِ لِمُسَمًّى واحدٍ، كـ(لَيْثٍ) و(أَسَدٍ)، مِن غيرِ أَنْ يكونَ في أَحَدِهما خصوصٌ أَوْ عُمُومٌ، وقد صَحَّتْ إضافةُ (سعيدٍ) إلى (كُرْزٍ)، فَلْتَصِح إِضافةُ (لَيْثٍ) إلى (أَسَدٍ).

والجوابُ: أَنّه قدْ تقدَّمَ مَا يَمْنَعُ مِن ذلك، فَوَجَبَ تأويلُ مَا نَحْنُ فيه، وهو أنَّ الاسمَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بهِ اللَّفْظُ، ويُطْلَقُ ويُرَادُ به المدلولُ، فَيَجِبُ حَمْلُ الأَوَّلِ مِنْهُمَا على المدلُولِ، والثَّاني على اللَّفْظِ، فكأَنَّهُ قِيلَ: مدلولُ هذا اللَّفظِ، ولم يَعْكِسُوا التَّأويلَ، لأَنَّهُ

---

[1] ينظر: المفصَّل ١٢٣، وشرح ابن يعيش ١١/٣.

يُسْنَدُ إِليهِ مَا لاَ يَصحُّ إِسْنَادُهُ إلى اللَّفْظِ، نحو: (جاءني سعيدُ كُرْزٍ)، ولم يَقُولُوا: (كُرْزُ سعيدٍ)، لِأَنَّ اللَّقَبَ أَوضَحُ مِنَ الاسمِ[1].

---

[1] ينظر: الوافية ١٦٠.

[الإضافةُ إلى ياءِ المتكلِّمِ]

قولهُ: " وإذا أُضِيفَ الاسْمُ الصَّحِيحُ أو الملحَقُ بهِ إلى ياءِ المتكلِّم كُسِرَ آخِرُهُ".

وذلكَ لِيُناسِبَها، فَالصَّحيحُ نحو: (ثوبِي) و(دارِي)، والملحقُ بهِ نحو: (ظَبْيِي) و(دَلْوِي)، لأَنَّ حرفَ العِلَّةِ يَخِفُّ النُّطْقُ بهِ مُتَحَرِّكًا، لِسُكُونِ مَا قبلَهُ.

قوله: " واليَاءُ مَفتوحةٌ أَوْ ساكنةٌ "

أَيْ: ياءُ المتكلِّمِ، وَقَدِ اختُلِفَ في: أَيُّهما الأَصلُ[1].

قال الشَّيخ: " والصَّحيحُ أَنَّهُ الفَتْحُ، لأَنَّها كلمةٌ على حرفٍ واحدٍ، فَوَجَبَ أَنْ يُبْنَى عَلَى حركَةٍ، قِياسًا على الأكْثَرِ في كَلاَمِهِمْ، كَقَوْلك: (ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْتَ) وأَشباهِ ذلك، ثُمَّ سَكَّنُوها بعدَ ذلكَ على سبيلِ التَّخْفِيفِ "[2].

قوله: "فإِنْ كانَ آخرُهُ ألفًا تُثْبَتُ ".

وذلك نحو: (عصايَ) و(رحايَ) و(ضاربايَ).

قولهُ: "وهُذَيْلٌ[3] تَقْلِبُها لِغَيرِ التَّثنيةِ ياءً ".

وَوَجْهُهُ أَنّ أَصْلَهُ: (عصَوِيُ) و (رَحَيِيُ)، فاَستُثْقِلَتِ الحركةُ على الواوِ والياءِ، فَحُذِفَتْ، فَسُكِّنَ حَرْفُ العِلّةِ قَبْلَ ياءِ المتكلِّمِ، فَوجَبَ إدغَامُهُ، فقالوا: (عَصَيَّ) و(رحَيَّ)، ولم يَفْعَلُوا ذَلِكَ في التَّثْنِيةِ، لأَمرينِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنَّ العِلَّةَ التي ذكرناها مُنْتَفِيَةٌ؛ إِذِ الأَلِفُ في التّثْنِيَةِ لاَ أَصْلَ لها، فَتُرَدُّ إليهِ.

---

[1] فقال بعضُهم: أصلُها الحركةُ، وأصلُ حركتِها الفتحُ، لأَنَّ الحرفَ، ولاسيَّما حرفَ العِلَّةِ، ضَعِيفٌ، لا يحتملُ الحركةَ الثقيلَةَ من الضمَّةِ والكسرةِ. وقال بعضهم: أصلُها الإسكانُ. ينظر: المقتضب ٢٤٧/٤، وشرح ابن يعيش ١١/٢، وشرح الرضي ٣٥٦/٢

[2] شرح ابن الحاجب ٥٤.

[3] ينظر: الكتاب ٤١٤/٣، والتَّسْهِيل ١٦٢، ولباب الإعراب ٣٨.

(والثَّاني): أَنَّهُمْ لو فَعَلُوا ذلك في المثَنَّى [٢٧ظ] لالْتَبَس المرْفوعُ بِغَيرِهِ[١]، فإنْ قُلتَ: فَـ(عَصًا) في الأَحوالِ الثَّلاثِ يَلْتَبِسُ فيهِ الرَّفعُ بِغَيرِهِ، قُلْتُ: الفَرقُ بينَهما أَنَّ (عَصًا) اللَّبسُ فيهِ ليسَ بقلبِ الأَلِفِ ياءً، لأَنَّهَا لَوْ لَمْ تُقْلَبْ، لَكَانَ الأَمْرُ كذلكَ، بخلافِ ما نحنُ فيهِ.

قوله: " وإن كانْ ياءً أُدْغِمَتْ ".

وذلكَ لاجتماعِ المِثْلَيْنِ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، فلذلك تقولُ: (قاضِيَّ) و(غازِيَّ) و(ضَارِبِيَّ).

قولُه: " وإن كانَ واوًا قُلِبَتْ ياءً، وَأُدْغِمَتْ "

وذلكَ لِأنَّ قياسَ لُغَتِهِمْ إذا اجْتمعتِ الواوُ والياءُ، وتَقَدَّمَتْ إحداهُما بِالسُّكونِ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتْ[٢]، لذلكَ تَقولُ في (مُسْلِمُونَ): (مُسْلِمِيَّ)، وفي (مُصْطَفَوْنَ): (مُصْطَفَيَّ)، وإنَّما غُيِّرَتِ الضَّمَّةُ إلى الكسرةِ، ولم تُغَيِّرِ الفَتْحَةُ، لأَنَّ الياءَ السَّاكِنَةَ لاَ تَجِيءُ بَعْدَ الضَّمِّ.

قولهُ: "وفُتِحَتِ اليَاءُ لِلسَّاكِنَيْنِ".

أَيْ: وَفُتِحَتْ ياءُ المتَكَلِّمِ معَ مَا ذُكِرَ من حروفِ العِلَّةِ، لِئَلاَّ يُجْمَعَ بينَ ساكِنينِ، وأَمَّا نَحْوُ قراءةِ نافع[٣]: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٤]، فلأَنَّ في الألفِ مَدًّا يقُومُ مقامَ الحركةِ، أَوْ لِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وهو عند النَّحوِيِّينَ ضَعِيفٌ.

[الأسماءُ السِّتَّةُ][٥]

---

[١] في ث بعده: "لأَنَّهم كانوا يقولون في المثنى: (ضَارِبِيَّ) رفعًا ونصبًا وجرًّا، فَيَلْتَبِسُ ".

[٢] ينظر: التكملة ٥٩٠، وشرح الشَّافية ١٧٥/٣

[٣] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، المدني (ت ١٩٦هـ). تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٦٨/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٠٧/١، وغاية النهاية ٣٣٠/٢.

[٤] سورة الأنعام ١٦٢/٦. ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.
بالسكون قراءة نافع، وكذا قالون، وعَنْ ورش الوجهان: الفتح والسكون. ينظر: المحتسب ٣٢٩/٢، والكشف ٢٥٩/١، والنشر ٢٠٠/٢-٢٠١.

[٥] قد مَرّ الحديثُ عنها مُضافَةً إلى غيرِ ياءِ المتكِّلمِ. ينظر: ص١٠ من التحقيق.

قوله: "وأَمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ ف (أَخِي)، و(أَبِي)".

وذلكَ لأَنَّهُمْ لما حذفُوا حرفَ العِلَّةِ من آخِرِهِ، كحذفِهِمْ مِنْ (يدٍ) و(دَمٍ)، صارَ نَسْيًا مَنْسِيًّا، فلذلكَ تقولُ: (أخي) و(أبي)، كما تقولُ: (يَدِيْ) و(دَمِي).

قولُه: "وأَجازَ المبرِّدُ[1] (أَخِيَّ) و(أَبِيَّ)".

أَيْ: فَرَدَّ اللاَّمَ المحذوفَة، وتَمَسَّكَ بقولِهِ:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وقَدْ أَرى   وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المجازِ بِدَارِ[2]

وليسَ فيه دليلٌ، لِاحتمالِ أَنْ يكونَ جمعًا مُسَلَّمًا لِلأَبِ.

قولُهُ: "وتقولُ: (حَمِيْ) و(هَنِي)".

وذلكَ لِمثْلِ ما ذُكِرَ في (أَخِي) و(أَبِي).

قوله: "ويُقَالُ: [فِيَّ][3] في الأَكثرِ".

وذلكَ لزوالِ مَا يَقْتضِي قلبَ الواوِ إِلى الميمِ، وأصلُه: (فُويَ)، فَوَجَبَ قَلْبُ الوَاوِ ياءً، وإدغامُها في الياءِ، ثُمَّ قُلِبَتْ ضَمَّةُ الفَاءِ كسرةً، ليَصِحَّ النُّطْقُ بالياءِ بعدَها، فَصَار [٢٨و] (فِيَّ) في الأَحوالِ الثلاث.

قوله: "و (فَمِي)".

---

(1) لم أَقِف على رأيه هذا في (المقتضب)، أو (الكامل)، وهو في: المفصَّل ١٤١، والتَّسهيل ١٦٢. وهو أيضًا رأي الفرّاء وثعلب في: مجالس ثعلب ٤٧٦/٢.

(2) البيتُ من الكامل، لمؤرج السّلمي، في: مُعْجَم ما استعجم ٦٣٥، وخزانة الأدب ٤٦٧/٤، وبلا نسبة في: مجالس ثعْلب ٤٧٦/٢، برواية: (ذا النُّجَيْلِ) مكان (ذا المجازِ).
والشاهد فيه قوله: (وأَبِيَّ) إذ ردَّ لامَ (أبو) في حالة الجرّ، وهي الياء، ثم أَدغمها في ياء المتكلم. ولا حُجَّة في ذلك لاحتمال أنْ يكون جمعًا مُسَلَّمًا للأبِ، لأَنهُم يقولون: (أَبٌ وأبونَ). ينظر: شرح ابن يعيش ٣٦/١، ٣٧.

(3) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ١٢٧.

أَيْ: في الأَقَلِّ، وَوَجْهُهُ أَنّه يُقَالُ: إِذا أُفرِدَ (فَمٌ)، وقياسُ هذهِ الأسماءِ أَنْ تَلْحَقَ بِمُفردِها ياءُ المتكلِّمِ على ما هُوَ عليهِ، كما قيل: (أَخِيْ) و(أَبِيْ).

قولُه: "وإذا قُطِعَتْ قُلْتَ: (أَبٌ) و(أَخٌ) و(حَمٌ) و(هَنٌ) و(فَمٌ)".

يَعنِي أَنَّها إِذا وَقَعَتْ مُفردةً التَزَمُوا حَذْفَ لاَمَاتِها، وجَعَلَوا الإِعرابَ على عَينَاتِها، كَمَا فَعَلُوا في (يَدٍ) و(دَمٍ)، ولذلِكَ قَلَبُوا الواوَ ميمًا في (فَمٍ)، أَيْ: ولأَجْلِ وُقُوعِ الإعرابِ على عيناتِها، لأَنَّه كانَ يتحَرَّكُ الواوُ، ويَنفَتِحُ ما قبلَهُ، فَتَنْقَلِبُ أَلِفًا، فَتَصِيرُ (فَا) على حَرْفٍ.

قولُه: "وفَتْحُ الفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُما".

أَيْ: مِنَ الضَّمِّ والكَسْرِ، ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: (فَمٌّ)[1] بِالتَّشديدِ، كأَنَّهم جعلوه عِوَضًا من العَيْنِ واللاَّمِ. وعِلَّةُ الفَتْحِ ظاهرةٌ[2]، وعِلَّةُ الضَمّ كونُ الميمِ عِوَضًا عنِ الواوِ، وعِلَّةُ الكسرِ كونُه كتعويضِ اليَاءِ.

قولُه: "وجاءَ (حَمٌ)، مِثْلُ: (يدٍ) و(خَبْءٍ) و(دَلْوٍ) و(عَصًا) مُطْلَقًا".

يَعنِي أَنَّها جاءَتْ في (حَمٍ) لُغَاتٌ أُخَرُ[3]:

(إحداها)[4]: أَن يكونَ مثلَ (يَدٍ)، مُضافًا، وغيرَ مُضَافٍ، فتقولُ: (هذا حَمٌ)، و(هذا حَمُكِ).

(الثّانيةُ): أَن يجريَ مَجْرَى (خَبْءٍ)، فيقالُ: (هذا حَمْءٌ)، و(هذا حَمْؤُكِ).

(الثّالثةُ): أَن يَجرِيَ مَجْرَى (دَلْوٍ)، فيقالُ: (هذا حَمْوٌ)، و(هذا حَمْوُكِ).

---

[1] ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ١٩٠.

[2] وذلك لكونِ الفاءِ مَفْتُوحًا في الأصل. ينظر: الوافية ١٦٣.

[3] ينظر: شرح المقدّمَة المحْسِبَة ١٢٦/١.

[4] في الأصل: أحدها.

(الرّابعةُ): أَن يَجرِيَ مَجْرَى (عَصًا)، فَيقالُ: (هذا حمًا)، و(هذا حَمَاكِ).

قولُه: "وجاءَ (هَنٌ) مِثْلَ (يَدٍ) مُطْلَقًا".

يعني أَنَّه جاءَ في (هَنٍ) لغةٌ أُخرى، وهي أَنْ يَجرِي مَجرى (يدٍ) مُطْلقًا، فيقالُ: (هذا هَنٌ)، و(هذا هَنُكِ)[1].

قولُه: "وَ (ذُو) لاَتُضَافُ إِلى مُضْمَرٍ".

وذلكَ لأَنَّها وُضِعَتْ لِيُتَوصَّلَ بِها إِلى الوَصْفِ بِأَسماءِ الأَجْنَاسِ، كقولِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ).

قولُه: "وَلاَ تُقْطَعُ عِنِ الإِضَافَةِ".

وذلك لأَنّها لَيْسَتْ مقْصُودةً، وإنَّما هي وَصْلَةٌ، على مَا تَقَدَّمَ.

---

[1] ينظر: لسان العرب (هنا).

[التّوابع]

قولُه: "التَّوَابِعُ: كُلُّ ثانٍ بإعرابِ سابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ واحِدَةٍ"

قولُه: "كلُّ ثَانٍ" يَعُمُّ. وقولُه: "بِإعرابِ سابِقِهِ" يُخْرِجُ عنه نَحْوَ خبرِ (كان)، وخبرِ (إنّ). وقولُه: "مِن جهةٍ واحدةٍ" يُخْرِجُ عنه خبرَ المبتدإ، والثَّانيَ والثَّالثَ في باب (عَلِمْتُ) و(أَعْلَمْتُ).

[النَّعْتُ]

قولُه: "النَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ على مَعْنًى في مَتبوعِهِ مُطْلَقًا".

قولُه: "تابعٌ" يَعُمُّ. وقولُه: "يَدُلُّ على معنًى في مَتْبُوعِهِ" يُخْرِجُ عنه مَا سِوَاهُ. وقولُه: (مُطْلَقًا) يَدْفَعُ عنه وَهْمَ المتوَهّمِ في مِثْلِ: (ضَرَبْتُ زيدًا قائمًا) أَنَّه داخِلٌ في ذلك[1].

قولُه: "وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ".

فَالتَّخْصِيصُ في النَّكراتِ، والتَّوْضيحُ في المعارِفِ، هَذَا هُوَ الغَالِبُ.

قولُه: "وقَدْ يكونُ لمجَرَّدِ الثَّناءِ، أَوِ الذَّمِّ، أَوِ التَّوكيدِ نحو: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[2]".

(فالأوَّلُ) نحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ)، (والثَّاني) كقولِكَ في الموضعِ الذي (زيدٌ) مُتَعَيّنٌ فيه: (فَعَلَ زيدٌ الفَاسِقُ الخبيثُ)، (والثَّالثُ) كما مَثَّلَهُ، لأَنَّه مَعْلُومٌ أَنَّ النَّفْخَةَ واحدةٌ مِن نَفْسِ البناءِ.

---

[1] في ث بعده: "لأَنَّهُ وإنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ، لكنْ لا يدلُّ عليه مطلقًا، بل حالَ صُدُورِ الفِعلِ". ينظر: شرح ابن الحاجب ٥٦.

[2] سورة الحاقّة ٦٩/١٣.

قولُه: "ولا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يكونَ مُشْتَقًّا، أو غيرَهُ، إذا كانَ وَضْعُهُ لَغَرَضِ المِعْنَى".

هذا كمذهبِهِ في الحَال. وكثيرٌ مِنْهُمْ يَشْتَرِطُ الاشِتقَاقَ[1].

قوله: "عُمُومًا مثل: (تميميٍّ) و(ذي مالٍ)".

أيْ: فإِنَّهُما لَمْ يُسْتَعْمَلا إلاَّ صِفَتَيْنِ.

قولُه: "أَوْ خُصُوصًا، نحو: (مَررَتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، و(بهذا الرَّجُلِ)، و(بزيدٍ هذا)".

أيْ: فإِنَّهُ لَمْ يُوصَفْ بِ(أَيٍّ) إلاَّ في هذا الموضعِ الخاصِّ، ولم يُوصَفْ بِاسمِ الجِنْسِ إلاَّ أَسْماءُ الإِشارةِ، لِمَا فيها مِنَ الإبهامِ، ولم يُوصَفْ بِاسمِ الإِشارةِ إلاَّ الأَعْلامُ.

قولُه: "وتُوصَفُ النِّكَرَةُ بالجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ".

وإنَّما اشتُرِط أَن تكونَ خبريَّةً لأَنَّها في المعنى حُكْمٌ، وأَمَّا نحو قوله:

جاؤوا بِمَذْقٍ هلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ[2].

فَمُتَأَوَّلٌ بـ (مَقُولٍ عندَهُ هذا القولُ).

قولُه: "وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ".

وذلك ليَحْصُلَ الرَّبْطُ بينَهُ وبَيْنَ مَوْصُوفِهِ، كما في الخبر.

[النَّعت الحقيقي والنَّعتُ السَّبَبي]

قوله: "ويُوصَفُ بحَالِ الموصُوفِ".

---

[1] يُنسَبُ هذا إلى الجمهور، في: شرح ابن يعيش ٤٨/٣، وشرح الرضي ٣١٥/٢٠.

[2] رجَزٌ للعجاج، في: ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ وقبله: ***حتى إذا جَنَّ الظَّلام واخْتَلَطْ***.

وهو بلا نسبة في: الإنصاف ١١٥/١ /١٤)، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١، ومغني اللبيب ٣٢٥/١. والشّاهد فيه قوله: "بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ؟" إذ جاءَ ظَاهرُ الجُملةِ الاستفهاميّةِ وكأَنّها نعتٌ للنكرة (مَذْق)، وهي في الحقيقة مقُولُ قولٍ محذوفٍ، تقديره: جاؤوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟.

وذلِكَ قوْلُكَ: (مَرَرْتُ برجُلٍ عالمٍ)، وهو القياسُ.

قوله: "وحال متعلّقه، نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ غلامُهُ).

وذلك لتنزّله منزلةَ حالهِ كما في الخبرِ.

قولُه: "فَالأَوَّلُ[1] يَتْبَعُهُ في الإِعرابِ [٢٩و]، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ، والإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ، والتَّذكيرِ والتَّأْنِيثِ".

وذلكَ لأَنَّه في المعنَى هو الأَوَّلُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يُوافِقَه.

قولُه: "والثَّاني[2] يتْبَعُهُ في الخَمسِ الأُوَلِ"[3][4].

وذلكَ لأنَّه لَمَّا جُعِلَ صَفَةً لِذلَكَ الموصوفِ من حيثُ المجازُ واللَّفظُ، جُعِلَ تابعًا له في هذه الأشْياءِ مُراعَاةً للّفْظِ[5].

قوله: "وفي الباقي[6] كالفِعْلِ".

أَيْ: فكما أَنَّ الفعلَ إنّما يكونُ مُفردًا إذا تقدَّمَ، فكذلك هذه[7]، وكما أنّه إنّما يُذكَّرُ ويؤنَّثُ باعتبارِ فاعلهِ، فكذلك هذه، والفاعلُ هُنا غيرُ المتقدِّمِ.

قولُه: "ومِنْ ثَمَّ حَسُن: (قام رَجُلٌ قاعِدٌ غِلْمانُه)".

---

(١) أي: الوصفُ بحالِ الموصوفِ، وهو ما يُعْرَفُ بـ(النَّعْتِ الحقيقي)".

(٢) أي: الوصف بحال متعلّقة، وهو ما يُعْرَفُ بِ (النَّعتِ السَّبَبِي).

(٣) أي: في واحدٍ من ثلاثةٍ من أنواع الإعرابِ: الرَّفع والنّصب والجرّ، وواحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ.

(٤) في حاشية الأصلِ: "أي: وإن لم يتطابقا في ذلك".

(٥) في حاشية الأصل: "وَذلكَ لإمكانِ التَّبعيَّة".

(٦) وهي: الإفراد والتّثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

(٧) في حاشية الأصل: "يعني: المتعَلَّق، فيجبُ إفرادُه".

أَيْ: بِالتَّوحيدِ، وإنْ كانَ فَاعِلُهُ جَمْعًا، لأَنّه مِثْلُ: (قام رَجُلٌ قَعَدَ غِلْمَانُهُ).

قولُه: "وَضَعُفَ: (قاعِدُونَ)".

أَيْ: (قاعدونَ غِلْمَانُه)، لأنّه مثلُ: (يَقْعُدُونَ غلْمَانُه)، وهو ضَعِيفٌ.

قوله: "ويَجُوزُ: (قُعُودٌ غِلْمَانُهُ)".

وذلكَ لِمجِيئِهِ على صِيغَةٍ لم يُشْبِهْ بِها الفعلَ[1]، بخلاف (قاعِدُون).

قولُه: "والمضْمَرُ لاَ يوصَفُ"[2].

وذلكَ لأنَّ الصِّفةَ توضيحٌ للمعارفِ، والمضْمَرُ واضحٌ، أَلا تَرى أَنَّ (أَنا) في نهايةِ الوضُوحِ، ثم حُمِلَ عليه البابُ.

قولُه: "والموصوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ".

وذلكَ لأَنَّهُ هو المقْصُودُ بالِنّسْبَةِ المفيدة، فَلاَ يَليقُ أَنْ يكونَ دونَ غَيْرِ المقْصُودِ في الدّلالةِ على الذَّاتِ المرَادَةِ.

قولُه: "ومِنْ ثَمَّ لم يُوصَفْ ذو اللاَّمِ إلاَّ بِمثلِهِ، أَو بالمضافِ إلى مثلِهِ".

وذلكَ لأَنَّ مَا عَدَاهُ من المعارفِ أَخَصُّ منه[3].

قولهُ: "وإنَّما التُزِمَ وَصْفُ بابِ (هذا) بِذِي اللاّمِ لِلإبهامِ".

أَوْرَدَ ذَلكَ اعتِرَاضًا، لكونِ المبْهَمِ لم يُوصَفْ بِمُضَافٍ إلى مُبْهَمٍ، أَو مُضَافٍ إلى مُعرَّفٍ بِاللاّم[4]، وهو أَخَصُّ مِنْهُمَا[5].

---

(1) في حاشية الأصل: "يُريدُ الشّبهَ اللفظيَّ، أَمَّا المعنويُّ فَهُو حاصِلٌ".

(2) في الكافية ١٣١ بعده: "ولا يُوصَفُ بهِ".

(3) في حاشية الأصل: "وهذا تصريحٌ بأَنَّ المضافَ إلى المضمرِ، والمضافَ إلى العَلَمِ، والمضافَ إلى اسمِ الإشارةِ، أعْرَفُ مِن ذي اللاَّم".

(4) في الأصل فوقه بخط صغير: (غُلام الرَّجُلِ).

(5) في حاشية الأصل: "يُفهَمُ منه أنَّ الشيءَ دونَ ما أُضِيفَ في التَّعريفِ".

أَجَابَ عَنْ ذلكَ بقولِهِ: "للإِبهامِ"، ومعنى ذلكَ أَنَّ اسمَ الإشارةِ لما كانَ لَيْسَ لَهُ دَلالةٌ على حقيقةِ الذَّاتِ، كانَ وَصْفُه بما يَدُلُّ على الذَّاتِ قَبْلَ الصّفَاتِ، هو القِيَاسُ، والأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ على الذّاتِ هي أَسماءُ الأَجْنَاسِ، وتَعرِيفُها بِاعتبارِ مَعْنَاهَا في نَفْسِها[1] إِنَّما هو باللاّمِ.

قولُه: "ومِنْ [٢٩ظ] ثَمَّ ضَعُفَ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الأبْيَضِ)".

وذلك لأنَّه ليس في قولك: (الأبيض) مَا تُبَيِّنُ به حَقيقَةُ الذَّاتِ[2]

قولُه: "وحَسُن: ([مَرَرْتُ][3] بهذا العالِمِ)".

وذلك لأنَّه تَبَيَّنَ بهِ أَنَّ المشارَ إليهِ رَجُلٌ.

---

[1] في حاشية الأصلِ: "أي: باعتبارِ ما هيَّتِها، وحقيقتِها".

[2] في حاشية الأصل: "وذلك لجوازِ أنْ يكونَ رجلاً وغَيْرَهُ".

[3] زيادة من الكافية ١٣١.

[التّوابع]

قولُه: "التَّوَابِعُ: كُلُّ ثانٍ بإعرابِ سابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ واحِدَةٍ"

قولُه: "كلُّ ثَانٍ" يَعُمُّ. وقولُه: "بِإعرابِ سابِقِهِ" يُخْرِجُ عنه نَحْوَ خبرِ (كان)، وخبرِ (إنّ). وقولُه: "مِن جهةٍ واحدةٍ" يُخْرِجُ عنه خبرَ المبتدإِ، والثَّانيَ والثَّالثَ في باب (عَلِمْتُ) و(أَعْلَمْتُ).

[النَّعْتُ]

قولُه: "النَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ على مَعْنًى في مَتبوعهِ مُطْلَقًا".

قولُه: "تابعٌ" يَعُمُّ. وقولُه: "يَدُلُّ على معنًى في مَتْبُوعِه" يُخْرِجُ عنه مَا سِوَاهُ. وقولُه: (مُطْلَقًا) يَدْفَعُ عنه وَهْمَ المتوَهّمِ في مِثْلِ: (ضَرَبَتُ زيدًا قائمًا) أَنَّه داخِلٌ في ذلك[1].

قولُه: "وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ".

فَالتَّخْصِيصُ في النَّكِراتِ، والتَّوْضيحُ في المعارِفِ، هَذَا هُوَ الغَالِبُ.

قولُه: "وقَدْ يكونُ لمِجَرَّدِ الثَّناءِ، أَوِ الذَّمِّ، أَوِ التَّوكيدِ نحو: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[2]".

(فالأوَّلُ) نحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ)، (والثَّاني) كقولِكَ في الموضعِ الذي (زيدٌ) مُتَعَيّنٌ فيه: (فَعَلَ زيدٌ الفَاسِقُ الخبيثُ)، (والثَّالثُ) كما مَثَّلَهُ، لأَنَّه مَعْلُومٌ أَنَّ النَّفْخَةَ واحدةٌ مِن نَفْسِ البناءِ.

---

[1] في ث بعده: "لأَنَّهُ وإنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعهِ، لكنْ لا يدلُّ عليه مطلقًا، بل حالَ صُدُورِ الفِعلِ". ينظر: شرح ابن الحاجب ٥٦.

[2] سورة الحاقّة ٦٩/١٣.

قولُه: "ولا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يكونَ مُشْتَقًّا، أو غيرَهُ، إذا كانَ وَضْعُهُ لَغَرَضِ المِعْنَى".

هذا كمذهبِهِ في الحَال. وكثيرٌ مِنْهُمْ يَشْتَرِطُ الاشِتقَاقَ(١).

قوله: "عُمُومًا مثل: (تميميٍّ) و(ذي مالٍ)".

أيْ: فإِنَّهُما لَمْ يُسْتَعْمَلا إلاَّ صِفَتَيْنِ.

قولُه: "أَوْ خُصُوصًا، نحو: (مَررَتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، و(بهذا الرَّجُلِ)، و(بزيدٍ هذا)".

أيْ: فإِنَّهُ لَمْ يُوصَفْ بِ(أَيٍّ) إلاَّ في هذا الموضعِ الخاصِّ، ولم يُوصَفْ بِاسمِ الجِنْسِ إلاَّ أَسْماءُ الإِشارةِ، لِمَا فيها مِنَ الإبهامِ، ولم يُوصَفْ بِاسمِ الإِشارةِ إِلاَّ الأَعْلامُ.

قولُه: "وتُوصَفُ النّكَرَةُ بالجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ".

وإنَّما اشتُرِط أَن تكونَ خبريَّةً لأَنَّها في المعنى حُكْمٌ، وأَمَّا نحو قوله:

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هلْ رَأَيْتَ الذّئْبَ قَطْ(٢).

فَمُتَأَوَّلٌ بـ (مَقُولٍ عندَهُ هذا القولُ).

قولُه: "وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ".

وذلك ليَحْصُلَ الرَّبْطُ بينَهُ وبَيْنَ مَوْصُوفِهِ، كما في الخبر.

---

(١) يُنسَبُ هذا إلى الجمهور، في: شرح ابن يعيش ٤٨/٣، وشرح الرضي ٣١٥/٢٠.

(٢) رجَزٌ للعجاج، في: ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ وقبله: ***حتى إذا جَنَّ الظلام واختَلَطْ***.

وهو بلا نسبة في: الإنصاف ١١٥/١ /١٤)، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١، ومغني اللبيب ٣٢٥/١. والشّاهد فيه قوله: "بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ؟" إذ جاءَ ظَاهرُ الجُملةِ الاستفهاميّةِ وكأنّها نعتٌ للنكرة (مَذْق)، وهي في الحقيقة مقُولُ قولٍ محذوفٍ، تقديره: جاؤوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟.

[النَّعت الحقيقي والنَّعتُ السَّبَبي]

قوله: "ويُوصَفُ بحَالِ الموصُوفِ".

وذلِكَ قوْلُكَ: (مَرَرْتُ برجُلٍ عالِمٍ)، وهو القياسُ.

قوله: "وحال متعلّقه، نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ غلامُهُ).

وذلك لتنزّله منزلةَ حالهِ كما في الخبرِ.

قولُه: "فَالأَوَّلُ[1] يَتْبَعُهُ في الإِعرابِ [٢٩و]، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ، والإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ، والتَّذكيرِ والتَّأْنِيثِ".

وذلكَ لأَنَّه في المعنَى هو الأَوَّلُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يُوافِقَه.

قولُه: "والثَّاني[2] يتْبَعُهُ في الخَمسِ الأُوَلِ"[3][4].

وذلكَ لأنَّه لَمَّا جُعِلَ صَفَةً لِذلَكَ الموصوفِ من حيثُ المجازُ واللَّفظُ، جُعِلَ تابعًا له في هذه الأشْياءِ مُراعَاةً للّفْظِ[5].

قوله: "وفي الباقي[6] كالفِعْلِ".

أَيْ: فكما أَنَّ الفعلَ إنّما يكونُ مُفردًا إذا تقدَّمَ، فكذلك هذه[7]، وكما أنّه إنّما يُذكَّرُ ويؤنَّثُ باعتبارِ فاعلِهِ، فكذلك هذه، والفاعلُ هُنا غيرُ المتقدِّمِ.

قولُه: "ومِنْ ثَمَّ حَسُن: (قام رَجُلٌ قاعِدٌ غِلْمانُه)".

---

(١) أي: الوصفُ بحالِ الموصوفِ، وهو ما يُعْرَفُ بـ(النَّعْتِ الحقيقي)".

(٢) أي: الوصف بحال متعلّقة، وهو ما يُعْرَفُ بِ (النَّعتِ السَّبَبِي).

(٣) أي: في واحدٍ من ثلاثةٍ من أنواع الإعرابِ: الرَّفع والنّصب والجرّ، وواحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ.

(٤) في حاشية الأصلِ: "أي: وإن لم يتطابقا في ذلك".

(٥) في حاشية الأصل: "وَذلكَ لإمكانِ التَّبعِيَّة".

(٦) وهي: الإفراد والتّثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

(٧) في حاشية الأصل: "يعني: المتعَلَّق، فيجبُ إفرادُه".

أَيْ: بِالتَّوحيدِ، وإنْ كانَ فَاعِلُهُ جَمْعًا، لأَنَّه مِثْلُ: (قام رَجُلٌ قَعَدَ غِلْمَانُهُ).

قولُه: "وَضَعُفَ: (قاعِدُونَ)".

أَيْ: (قاعدونَ غِلْمَانُه)، لأنّه مثلُ: (يَقْعُدُونَ غلْمَانُه)، وهو ضَعِيفٌ.

قوله: "ويَجُوزُ: (قُعُودٌ غِلْمَانُهُ)".

وذلكَ لمجِيئِهِ على صِيغَةٍ لم يُشْبِهْ بِها الفعلَ[1]، بخلاف (قاعِدُون).

قولُه: "والمضْمَرُ لاَ يوصَفُ"[2].

وذلكَ لأنَّ الصِّفةَ توضيحٌ للمعارفِ، والمضْمَرُ واضحٌ، أَلا تَرى أَنَّ (أَنا) في نهايةِ الوضُوحِ، ثم حُمِلَ عليه البابُ.

قولُه: "والموصوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ".

وذلكَ لأَنَّهُ هو المقْصُودُ بالنِّسْبَةِ المفيدة، فَلاَ يَليقُ أَنْ يكونَ دونَ غَيْرِ المقْصُودِ في الدّلالةِ على الذَّاتِ المرَادَةِ.

قولُه: "ومِنْ ثَمَّ لم يُوصَفْ ذو اللاَّمِ إلاَّ بِمثلِهِ، أَو بالمضافِ إلى مثلِهِ".

وذلكَ لأَنَّ مَا عَدَاهُ من المعارفِ أَخَصُّ منه[3].

قولهُ: "وإنَّما التُزِمَ وَصْفُ بابِ (هذا) بِذِي اللاَّمِ لِلإِبهامِ".

أَوْرَدَ ذَلكَ اعتِرَاضًا، لكونِ المبْهَمِ لم يُوصَفْ بِمُضَافٍ إلى مُبْهَمٍ، أَو مُضَافٍ إلى مُعرَّفٍ بِاللاَّم[4]، وهو أَخَصُّ مِنْهُمَا[5].

---

[1] في حاشية الأصل: "يُرِيدُ الشّبهَ اللفظيَّ، أَمَّا المعنويُّ فَهُو حاصِلٌ".

[2] في الكافية ١٣١ بعده: "ولا يُوصَفُ بهِ".

[3] في حاشية الأصل: "وهذا تصريحٌ بأَنَّ المضافَ إلى المضمرِ، والمضافَ إلى العَلَمِ، والمضافَ إلى اسمِ الإشارةِ، أعْرَفُ مِن ذي اللاَّمِ".

[4] في الأصل فوقه بخط صغير: (غُلام الرَّجُلِ).

[5] في حاشية الأصل: "يُفهَمُ منه أنَّ الشيءَ دونَ ما أُضِيفَ في التَّعريفِ".

أَجَابَ عَنْ ذلكَ بقولِهِ: "للإبهامِ"، ومعنى ذلكَ أَنَّ اسمَ الإشارةِ لما كانَ لَيْسَ لَهُ دَلالةٌ على حقيقةِ الذَّاتِ، كانَ وَصْفُه بما يَدُلُّ على الذَّاتِ قَبْلَ الصّفَاتِ، هو القِيَاسُ، والأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ على الذّاتِ هي أَسماءُ الأَجْنَاسِ، وتَعرِيفُها بِاعتبارِ مَعْنَاهَا في نَفْسِها[1] إنَّما هو باللاّمِ.

قولُه: "ومِنْ [٢٩ظ] ثَمَّ ضَعُفَ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الأبْيَضِ)".

وذلك لأنَّه ليس في قولك: (الأبيض) مَا تُبَيَّنُ به حَقيقَةُ الذَّاتِ[2]

قولُه: "وحَسُن: ([مَرَرْتُ][3] بهذا العالِمِ)".

وذلك لأنَّه تَبَيَّنَ بهِ أَنَّ المشارَ إليهِ رَجُلٌ.

---

[1] في حاشية الأصلِ: "أي: باعتبارِ ما هيَّتِها، وحقيقتِها".

[2] في حاشية الأصل: "وذلك لجوازِ أنْ يكونَ رجلاً وغَيْرَهُ".

[3] زيادة من الكافية ١٣١.

[العطف]

قولُه: "العَطْفُ: تابعٌ مقصودٌ بالنّسْبَةِ مع مَتْبُوعِهِ".

قوله: "تابعٌ" يَعُمُّ. وقولُه: "مقصودٌ بالنّسْبَةِ" يُخرِجُ عنه الصِّفَةَ والتّوكيدَ وعطفَ البيانِ. وقوله: "مع متبوعِهِ" يُخرِجُ عنه البدلَ[1].

قولُه: "يَتَوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحَدُ الحروفِ العشرةِ، وستأتي"[2] [3].

هذا شَرطٌ بَعْدَ تَمامِ الحَدِّ، لأنَّ الحَدَّ قبلَه قَدْ تَمَّ.

قولُه: "وإذا عُطِفَ على المضْمَرِ المرفُوعِ المتَّصِلِ أُكِّدَ بمُنفَصِلٍ، مثلُ: (ضربتُ أنا وزيدٌ)".

وذلك لأنَّ المتَّصِلَ المرفُوعَ تأكَّدَ اتّصالُه لفظًا ومعنًى حَتَّى صار كالجزءِ، ولذلكَ أسْكَنُوا اللاّمَ في نحو: (ضَرَبْتُ)، فلمَّا صارَ كالجزءِ كَرِهُوا العطفَ عليه في الصُّورةِ، فأَتَوا باسمٍ مُسْتَقِلٍّ موافقٍ له في المعنى، ليكونَ كأَنَّهم عَطفُوا عليه في الصُّورةِ.

قولُه: "إلاَّ أنْ يقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَركُهُ، مثل: (ضَرَبْتُ اليومَ وزَيدٌ)[4]".

وذلكَ لِطُولِ الكلامِ بالفَصْلِ.

قولـه: "وإذا عُطِفَ على المضْمَرِ المجرورِ أُعِيدَ الخافِضُ، مثل: (مررتُ بك وبزيدٍ)[5]".

وذلك لأنَّهُ تأكَّدَ اتِصالُه أيضًا، فَأُعِيدَ العامِلُ، ليكونَ كالمستَقِلِّ.

---

[1] في ث بعده: "لأنّ البَدلَ، وإن كان مقصودًا بالنّسبة، إلاّ أنَّ متبوعَهُ ليس مقصودًا".

[2] أيْ: في قِسمِ الحروف.

[3] في الكافية ١٣٢ بعد ذلك: "مثل:(قامَ زيدٌ وعمرٌو)".

[4] هذا مذهب البصريين، إذ العطفُ عندهم، بلا تاكيدٍ أو فَصْلٍ قبيحٌ. وجَوَّزَه الكوفيُّون بلا قُبح. ينظر: الكتاب ٣٧٨/٢، والمقتضب ٢١٠/٣، والأنصاف ٤٧٤/٢-٢٧٥ (م٦٦).

[5] هذا مذهب البصريين والفراء. وقيل: إنّ الكوفيين أجازوا تركَ الإعادة في حالةِ السَّعَةِ. ينظر: الكتاب ٣٨١/٢، ومعاني القرآن، للفرّاء ٢٥٢/١، والكامل ٣٩/٣، والإنصاف ٤٦٣/٢ (م٦٥).

قولُه: "والمعطُوفُ في حُكمِ المعطُوفِ عليهِ".

أي: فيما يَجبُ له ويَمتَنِعُ.

قولُه: "وَمِنْ ثَمَّ لم يَجُزْ في: (ما زيدٌ بقائمٍ أو قائمًا، ولا ذاهِبٌ عمرٌو) إلاّ الرَّفعُ"[1].

وذلك لأنّكَ لو خَفَضْتَه لصارَ مشتركًا بينَهُ وبَيْنَ (قائم)، و (قائمٌ) خبرٌ عن (زيدٍ)، فيجبُ أنْ يكونَ كذلكَ، وهو غيرُ مستقيمٍ، لعدَمِ الضَّميرِ الرَّاجِعِ إلى (زيد)، كما في (قائم)، فلذلكَ وَجَبَ رفْعُهُ على أنَّه خَبرٌ لـ (عمرو) مُقدَّمٌ، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ الأولى.

قوله: "وإنّما جازَ (الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذُّبَابُ)، لأنّها فاء السَّبَبِيَّة" [٣٠و].

وتقرِيرُ الاعتراضِ أنّ (يَطِيرُ) صِلَةٌ لـ (الَّذي)، وفيهِ ضميرٌ يَعُودُ عليها، و (فَيَغْضَبُ زيدٌ) معطوفٌ على الصِّلَةِ، ولا ضميرٌ فيه يعود إلى (الذي).

والجوابُ: أنَّ هذه الفاءَ إنَّما جيءَ بِهَا للسَّبَبِيَّةِ، لا لِلعَطْفِ، ولذلكَ لو أُتِيَ بالواوِ مكانَها لم يَجُزْ باتِّفَاقٍ.

قولُه: "وإذا عُطِفَ على عاملينِ[2] مختلفينِ لم يَجُزْ".

وذلكَ لأنَّ حرفَ العطفِ نائبٌ عنِ العامِلِ الواحِدِ، وقائمٌ مقامَهُ، فَلَمْ يقوَ أن يقومَ مقامَ عاملينِ[3].

قولُه: "خِلافًا للفرّاء"[4].

أي: فإنَّهُ أجَازَهُ على الإطلاقِ، لِمَا ثَبَتْ في ظواهرِ مَا يأتي ذِكْرُهُ.

قولُه: "إلاّ في نحو: (في الدّارِ زيدٌ، والحُجْرَةِ عمرٌو)[1]".

---

(1) أي: الرفعُ في (ذاهب).

(2) في حاشية الأصل: "أيْ: على معمولي عاملينِ".

(3) نحو: (مَرَّ زيدٌ بعمرٍ وبكرٌ خالدٍ) فتعطفُ على الفعلِ والباءِ. ينظر: الكتاب ١/٦٣-٦٤.

(4) المجيزُ هو الأخفشُ، وليس الفراء، وقد صَرَّحَ بذلك المبرِّدُ في: المقتضب ٤/١٩٥، وابن السراج في: الأصول ٢/٦٩، والصيمري في: التبصرة والتذكرة ١/١٤٥، وغيرهم.

وضَـابِطُهُ: أنْ يتقـدَّمَ المجرورُ في المعطـوفِ عليـه، ويتـأخَّرَ المنصـوبُ أو المرفـوعُ، ثُمَّ يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيبِ[2]. وَوَجْهُهُ أنَّهُ كَثُرَ مِثْلُ ذلك في كلامِهم.

قولُه: "خِلافًا لسيبويهِ"[3].

وذلك أنَّه يَمْنَعُ العَطْفَ على عاملينِ مُطلقًا، لما تقدَّمَ[4]، فإذا وَرَدَ نَحو قولِهم: (ما كلُّ سوداءَ تَمْرةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)[5]، قال: "هو على حَذْفِ المضَافِ، وتَبْقِيَةِ المضَافِ إليهِ على إعرابِهِ، والتَّقديرُ: وَلاَكُلُّ بيضَاءَ"[6].

وكذلك قوله:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرءًا ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا[7]

وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَـتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَـتٌ**﴾، والآية الثالثة: ﴿**وَاخْتِلفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ إلى: ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَتٌ**﴾[8]، و(**آيتٍ**) على القراءتَيْنِ، يحملُهُ على أنّه تأكيدٌ لفظيٌّ. والله أعلم.

---

(1) هذا اختيار الأعلم الشنتمري، وتابعه ابن الحاجب في ذلك. ينظر: النكت ٢٠١/١، وشرح ابن الحاجب ٥٩.

(2) في حاشية الأصل: "وعند الأكثر أنّ الواو لولا تقومُ مقامَ الجارِّ فقط، لم يتَّصِلِ الجارُّ بها، فتقوَى لأنْ تقومَ مقامَ العاملِ الثاني".

(3) ينظر: الكتاب ٦٣/١-٦٤.

(4) أي: كونُ حرفِ العطفِ نائبًا عن العامل الواحدِ وقائمًا مقامه، فلم يقو أنْ يقوم مقام عاملينِ.

(5) هذا قولٌ لـ (عامر بن ذُهل)، يعني: وإنْ أشبهَ المرءُ أباهُ خَلْقًا فلم يُشبِهْهُ خُلُقًا. ينظر: مجمع الأمثال ٢٧٥/٣، وزهر الأكم ٣٤٣/١.

(6) القولُ لابن الحاجب في: شرحه ٦٠.

(7) البيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، في: ديوانه، ضمن (دراسات في الأدب العربي) ٣٥٣، والكتاب ٦٦/١، والأصمعيات ١٩١، ولعدي بن زيد العَبَادي، في: ديوانه ١٩٩.
الشاهد فيه قوله: "ونارٍ" إذ حذفَ المضَافَ (كُلَّ)، وأبقى المضاف اليه مجرورًا كما كانَ قبل الحذف، وذلك لأنّ المضافَ المحذوفَ معطوفٌ على مماثلٍ له، وهو قوله: "كلَّ امرئٍ".

(8) سورة الجاثية ٣/٤٥-٥. قرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب، والأعمش والجحْدري بنصب (آياتٍ) الثّانية، أي: بكسر التاء، وقرأ الباقون بالرّفع. ينظر: معاني القراءات ٤٤٥، والمفيد في القراءات الثمان (رسالة) ٤٠٥، والنشر ٢٧٨/٢.

[التوكيد]

قولُه: "التوكيدُ: تابعٌ يُقَرِّرُ أمْرَ المتْبُوعِ في النِّسْبَةِ أو الشُّمُولِ"[1].

قولُه: "تابعٌ" يَعُمُّ. وقوله: "يُقرِّرُ أمْرَ المتْبُوعِ" يُخرِجُ عنه الصِّفَةَ، والبدلَ، والعَطْفَ. وقولُه: "في النّسْبَةِ أو الشُّمُول" يُخرِجُ عَنْهُ عَطْفَ البيانِ، لأنَّهُ لم يُؤتَ بهِ إلاَّ لِيُقَرِّرَ أمْرَ مَتْبُوعِهِ، ويُحَقِّقَهُ، ولكن لا في النِّسْبَةِ، ولا [٣٠ظ] في الشُّمُولِ.

قولُه: "وهو لفظيٌّ، ومعنويٌّ".

أي: التّوكيدُ.

قولُه: "فاللَّفْظِيُّ: تكريرُ لفظِ الأوّلِ، نحو: (جاءني زيدٌ زيدٌ)".

وفَائدتُهُ تَقريرُ النِّسْبَةِ.

قولُه: "ويجري في الألفاظِ كُلِّها".

أي: في الاسمِ، والفِعل، والحرفِ، والظَّاهرِ، والمضْمَرِ.

قولُه: "والمعنويُّ: بِألفاظٍ مخصُوصَةٍ، وهي: (نَفْسُهُ)، و (عَيْنُهُ)، و (كِلاهُما)، و (كُلُّهُ)، و (أَجْمَعُ)، و (أَكْتَعُ)، و (أَبْصَعُ)".

فالأوّلُ والثاني لتقرير النِّسْبَةِ، والبَواقي للشُّمُولِ.

قولُه: "فَالأوَّلانِ يَعُمَّانِ[2] باختلافِ صِيَغِهِما، وضميرِهما، تقول: (نفسُه)، (نفسُها)، (أنفُسُهما)، (أَنفُسُهُم)، (أنفُسُهُنّ)".

وكذلكَ (العينُ)، تقول: (عَيْنُهُ)، (عَيْنُهَا)، (أَعْيُنُهُما)، (أَعْيُنُهُمْ)، (أَعْيُنُهُنَّ). وإنّما جُمِعَا في حالِ التَّثْنِيَةِ، لأنَّهُ مُثنًّى أُضِيفَ إلى مثنًّى، فقياسُهُ الجَمْعُ.

---

[1] في حاشية الأصل: "ظاهر كلام الشيخ أنّ الصّفة قدْ خرجتْ بالقيدِ الأوَّلِ، والفرقُ بينها وبين عطفِ البيانِ أنها تدلُّ على معنًى".

[2] أي: يَعُمّانِ المفردَ والمثنَّى، والمجموعَ، المذكَّرَ والمؤنَّثَ.

قولُه: "والثَّاني[1] للمثنَّى: (كلاهما)، (كلتاهما)".

أي: (كلاهما) للمُذكَّرِ، و (كلتاهُما) للمؤنّث.

قولُه: "والباقِي لغَيْرِ المثَنَّى باعتبارِ الضَّميرِ في: (كُلِّهِ)، و (كُلِّها)، و (كُلِّهم)، و (كُلِّهِنَّ)".

وإنّما لم يستعملُوه في المثَنَّى استغناءً بـ (كِلاَ).

[قولُه]: "والصِّيغِ[2] البواقي: (أجْمَعُ)، (جَمْعَاءُ)، (أجْمَعُونَ)، (جُمَعُ)".

وكذلك: (أَكْتَعُ)، (كَتْعَاءُ)، (أَكْتَعُونَ)، (كُتَعُ)، و (أبْصَعُ)، (بَصْعَاءُ)، (أبْصَعُونَ)، (بُصَعُ)، ولمْ يُقَلْ للمثنَّى استغناءً بـ (كِلا)[3].

قولُه: "ولاَ يُؤَكَّدُ بـ (كُلٍّ) و (أَجْمَعَ) إلاَّ ذو أجزاءٍ يَصِحُّ افتراقُها حِسًّا أو حُكمًا".

وذلك لتَحْصُلَ فائدةُ الشُّمُولِ.

قولُه: "مثلُ: (أكرمْتُ القومَ كُلَّهم)".

هذا مثالُ ما يصحُّ افتراقُهُ حِسًّا.

قولُه:"و (اشتريْتُ العبدَ كُلَّه)".

هذا مثالُ مَا يصحُّ افتراقُه حُكمًا، ويُفْهَمُ بالنَّظَرِ إلى العامِلِ.

قولُه: "بخلافِ (جاءَ زيْدٌ كُلُّهُ)".

وذلكَ لأنَّهُ لاَ يَصِحُّ فيه افتراقٌ حِسِّيٌّ، ولا حُكْمِيٌّ.

---

[1] أي: والتوكيد الثاني.

[2] أي: وباعتبار الصِّيغ. وفي الأصل: (الصِّيغُ) بالضَّمِّ، وهو خطأ.

[3] خلافًا للكوفيِّين والأخفش، فقد أجازوا: (جمعاوانِ)، (كتعاوانِ)، (بصعاوانِ)، وهو غيرُ مسموعٍ. ينظر: كتاب الحُلل ١٢٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/١٦٥، وشفاء العليل ٢/٧٣٧.

قولُه: "واذا أُكِّدَ المضْمَرُ المرفُوعُ المتَّصِلُ بالنَّفْسِ، أو العينِ، أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ، مثل: (ضَرَبْتَ أنتَ نفسُكَ)".

وذلك لأنَّ المرفُوعَ المتَّصِلَ بمنزلةِ الجُزءِ، فكَرِهُوا أنْ يُؤَكِّدُوا الجزءَ بِمَا هُوَ كالمسْتَقِلِّ، لأنَّ (النَّفْسَ) [٣١و] تُستعَملُ غيرَ تأكيدٍ، فيقال: (قتلَ نفسَهُ)، و (في نَفْسِهِ)، فقصدوا أن يؤَكِّدوا أوَّلاً بضميرٍ في معنى الأوّل مُسْتَقِلٍّ، ثُمَّ يُجْرُوا هذا المسْتَقِلَّ عليه، كما تقدَّمَ في العطفِ.

وأمّا ما سوى ذلك فَمَفْقُودٌ فيهِ العِلَّةُ المذكورةُ، فلذلك جازَ فيه التَّأكيدُ من غيرِ شرطٍ، نحو: (رأيتُه نَفْسَهُ)، و (مَرَرْتُ بهِ نَفْسِهِ)، و (جَاؤونِي كُلُّهُمْ، أوْ أَجْمَعُونَ).

قولُه: "(أَكْتَعُ) وأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لـ (أَجْمَعَ)"[١].

يُرِيدُ أنَّ (أَجْمَعَ) يكونُ سابقًا عليها، لأنَّهُ أَدَلُّ مِنها على المعنَى المقْصُودِ، فكانَ بالتَّقْدِيمِ أَجْدَرَ.

قولُه: "وذِكْرُها دُونَه ضَعِيفٌ".

وذلك لِقَلَّتِهِ. وأمَّا تقديمُ بعضها على بَعْضٍ، فَالظَّاهِرُ: (أَكْتَعُ أَبْتَعُ أَبْصَعُ) أوْلى[٢][٣].

[البدل]

قولُه: "البَدَلُ: تابعٌ مقصودٌ بِمَا نُسِبَ إلى المتْبُوعِ [دُونه]"[١].

---

[١] في الكافية ١٣٦ بعده: "فلا تتقدم عليه".

[٢] وهذا اختيار الزمخشري، وتابعه ابنُ الحاجب وابنُ هطيل، أمّا مع (أجمع) فقَدْ نُقِلَ عن ابنِ كيسان تبدأ بأيّها شئتَ بعد (أجمع)، وعند الرضي يُبدأ بذكر (أجمع) ثم تُذكرُ على هذا الترتيب: (أجمع، أكتع، أبصع، أبتع). ينظر: المفَصّل ١٤٨، وشرح ابن الحاجب ٦٢، وشرح الرضي ٣٦٥/٢، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه ١٣٩.

[٣] وفي ث: "فالظاهر: (أكتعُ، أبتعُ، أبصعُ)؛ ولا يؤكّد بها إلاّ المعارف، خلافاً للكوفيين، لقولهم:

قد صَرَّتِ البَكْرةُ يوماً أجمعا". ينظر: أسرار العربية ١٥٥، والمقرب ٢٦٣، وهمع الهوامع ٢٠٤/٥.

قولُه: "تابعٌ" يَعُمُّ. وقولُه: "مقصُودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع" يُخرِجُ التَّوابعَ كُلَّها إلاَّ المعطوفَ. وقولُه: "دونه" يُخرِجُ المعْطُوفَ.

قولُه:"وهو بَدَلُ الكُلِّ، والبعْضِ، والاشتمالِ، والغَلَطِ، فالأوَّلُ مدلولُ الأوَّلِ، والثَّاني جُزْؤه، والثالث بينَهُ وبَيْنَ الأَوَّلِ مُلابَسَةٌ بغيرِهما".

أي: بِغَيرِ البَعْضِيَّة والكُلِّيَّةِ.

قولُه: "والرَّابعُ أن يُقصَدَ إليه بَعْدَ أَنْ غُلِطَ بغيرِهِ".

والغَلَطُ وإنْ كانَ مِمَّا لا ثُبُوتَ له، ولكنَّهُ ذُكِرَ هاهُنا، لأنَّهُ الذي يُقَالُ بَعْدَ الغَلَطِ، لا أنّهُ غَلَطٌ، وأُضِيْفَ إلى الغلَطِ، لأنَّه كان سببَ الإتيان بهِ.

قولُه: "ويَكُونانِ مَعْرِفَتينِ، وَنَكِرتَيْنِ، ومُخْتَلِفَتيْنِ".

أي: البَدَلُ والمبْدَلُ منهُ، وهي أرْبَعَةٌ في أربعةٍ فيَصِيرُ سِتَّ عَشَرَةَ صُوْرَةً، فالأوّل: (زيدٌ أخوك)، والثاني: (زيدٌ رأسُه)، والثالثُ: (زيدٌ علمُه)، والرابعُ: (زيدٌ الحمارُ)، والخامسُ: (رجلٌ غلامٌ لك)، والسادسُ: (رجلٌ يدٌ له)، والسابعُ: (رَجُلٌ عِلْمٌ له)، والثامِنُ (رجُلٌ حمارُه). ومن التَّاسع إلى السادس عشر تَأْخُذُ الأوَّلَ [٣١ظ] من الأَرْبَعَةِ الأُوَلِ مَعَ الأرْبَعَةِ الثَّواني، والأوَّلَ من الأربعةِ الثَّواني مع [الثَّواني من][٢] الأربَعةِ الأوَلِ، فتقول: (زيدٌ غلامٌ لك)، (زيدٌ يدٌ له)، إلى آخرِها[٣].

---

(١) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ١٣٧.

(٢) ساقط من الأصل، و ث. ينظر: شرح ابن الحاجب ٦٢.

(٣) أي: (زيدٌ علمٌ له)، (زيدٌ حمارٌ)، (رجلٌ أخوك)، (رجلٌ رأسُه)، (رجلٌ علمُهُ)، (رجلٌ الحمارُ).

قولُه: "وإذا كانَ نكرةً مِنْ معرفَةٍ فالنَّعتُ، مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ.نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾"[1].

وذلكَ لأنَّهم كَرِهوا أن يكونَ المقصودُ بالنِّسبَةِ ناقِصًا في الدَّلالةِ عن غيرِ المقْصُودِ مِنْ كلِّ وَجْهٍ، فَأَتوا فيه بِصفَةٍ تكونُ كالجابرِ لِما فيهِ من النَّقْصِ.

قولُه: "ويكونانِ ظاهرينِ، ومُضْمَرَيْنِ، ومُختلِفَينِ".

وهي بهذا الاعتبارِ أيضًا سِتَّ عَشْرَةَ، فالأَوَّلُ كقولِك: (زيدٌ أخوك)، إلى آخرِ الأربعةِ الأُوَلِ، والخامِسُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه إيّاهُ)، والسَّادِسُ: (يدُ زيدٍ قطعتُه إياهَا)، والسابعُ: (جَهْلُ الزَّيْدَينِ كَرَّهْتُهُما إيّاهُ)، والثامنُ: (حمارُ الزيدَينِ كَرَّهْتُهُما إيَّاهُ)، ومن التَّاسعِ إلى السَّادسَ عشرَ على ما ذُكِرَ من التَّاسعِ إلى السادسَ عشرَ في القسمةِ الأوْلى.

قولُه: " ولاَ يُبْدَلُ ظاهِرٌ من مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ منَ الغَائِبِ، نحو: (ضَرَبْتُهُ زيدًا)".

وذلك لأنَّهم لو فَعَلُوا ذلك لأَدَّى إلى أنْ يكونَ المقصودُ بالنِّسبَةِ أَقَلَّ دلالةً مِنْ غَيْرِ المقْصُودِ، لأَنَّ المضْمَرَ للمتكلِّمِ والمخَاطَبِ أَقْوى وَأَخَصُّ مِنَ الظَّاهِرِ، فلذلكَ لم يقولوا: (ضربتَنِي أَخَاك)، و (ضَربْتُك زيدًا)، وأَمّا الغائبُ فلمْ يكنْ في القوَّةِ كذلكَ، لاحتمالِ أنْ يُتَوَهَّمَ غيرُه[2].

وإنّما قال: "بَدَلَ الكُلِّ" احترازًا من غيرِه، فإنّه يجوزُ فيهِ[3]، لاختلافِ المدْلُولَيْنِ، نحو: (اشتريتَنِي نِصْفِي)، و (اشتريْتُك نِصْفَك)، و (أَعجبْتُك عِلْمِي)، و (أَعجبتَنِي علمُك)، و (ضربتَنِي الحمارَ)، و (ضَربْتُك الحمارَ).

---

[1] سورة العلق ٩٦/١٥- ١٦.

[2] ونُقل عن الأخفش جوازُ إبدالِ الظَّاهرِ من المضمرِ، لغائبٍ كان أو لمتكلمٍ أو لمخاطبٍ، في جميع أقسام البدلِ. ونسبَ ابنُ مالك هذا إلى الكوفيين. ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١/٢٨٩-٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١١.

[3] أي: إبدالُ الظَّاهر من الضمير المتكلِّم والمخاطب. ينظر: الوافية ١٨١.

[عطف البيان]

قولُه: "عطفُ البَيَانِ: تابعٌ غيرُ صِفَة يوضّحُ متبوعَهُ، مثل:

أَقْسَمَ باللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ"[١].

قولُـه: "تَـابِعٌ يَعُـمُّ". وقولُـه: "غـيرُ صِـفةٍ" [٣٢و] يُخْرِجُ الصِّـفةَ. وقولُـه: "يوضِّـحُ متبوعَهُ" يُخرِجُ البواقي.

وهَلْ يُشتَرطُ فيهِ أنْ يكونَ أَوْضَحَ مِنْ مَتْبُوعِه[٢]؟، مذْهَبُهُ أنّه غيرُ لازمٍ[٣].

قولُه: "وفَصْلُهُ مِنَ البَدَلِ لفظًا في مثل:

أَنا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوعا" [٤]

---

[١] رجزٌ للأعرابي، في: الزاهر ٢٤١، وهو عبد الله بن كيسبة، في: الإصابة ٩٥/٥، جاء إلى عمر بن الخطاب فشكا له نَقَبَ ناقته وَدبَرَها، واستحملَهُ، فلم يحملْهُ، فقال ذلك، وبعده:

ما مسَّها مِنْ نَقَب ولا دَبَرْ

اغفر له اللهُمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

ونُسِبَ إلى رؤبة، في: شرح ابن يعيش ٧١/٣، وليس في ديوانه، وبعيدٌ أن يكونَ لرؤبَة، لأنّ رؤبة توفي سنة (١٤٥هـ). والشاهد فيه قوله: "أبو حَفْصٍ عُمَر" إذ دلّ على عطفِ البيان بعضُ متبوعاته مع قلة الاشتراك، و (أبو حفص) هو المتبوع دلَّ على عطف البيان وهو (عُمَرُ).

[٢] يشترطُ بعضُهم أن يكونَ عطفُ البيان أوضحَ مِن متبوعه. ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٩٤/١، وارتشاف الضرب ٦٠٦/٢.

[٣] ينظر: شرح ابن الحاجب ٦٣.

[٤] البيت من الوافر، للمُرّار بن سعيد الفَقْعَسِي، في ديوانه، ضمن (شعراء امويون) ٤٦٥/٢، والكتاب ١٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي ٦/١، وبلا نسبة في: الأصول ١٣٥/١.

والشاهد فيه قوله: "بِشرٍ" إذ جاء عطفاً على (البكريّ)، ولا يكونُ بدلاً منه، لأنّ البدلَ في حُكمِ تكريرِ العاملِ، كما تَبيّنَ في الشَّرحِ.

وذلك أنَّك لو جَعَلْتَ قولَهُ: "بِشْرٍ" بدلاً من (البكريِّ) لكانَ (التَّارِكِ) في التَّقدير داخِلاً على (بِشْرٍ)، لأنَّه المقصُودُ بالنّسْبَةِ، وفي حُكمِ تكريرِ العَامِلِ، فَيَؤدِّي إلى أنْ يكونَ التَّقْديرُ: التَّارِكِ بِشْرٍ، وقَدْ تقدَّمَ أنّهُ لا يَجُوزُ إلاّ عِنْدَ الفَرَّاءِ(١). وأَمَّا فَصْلُه مِنْهُ معنًى فَظاهِرٌ ممَّا تقدَّم(٢).

* * *

كمل الجزءُ الأوَّلُ من التعليق المبارك، فالحمدُ لله ربِّ العالمينَ حمدًا يملأ السمواتِ والأرَضِينَ وصلّى الله على محمد وسلم.

وذلكَ بِخَطِّ مالِكِها أفقرِ عبيد اللهِ وأحوجِهم إليه: عبد الله بن يحيى بن حبيب، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

وافق الفراغ من نساخته يوم الأحد الثاني والعشرين من شهر شعبان المعظّم سنة اثنتي عشرة وثمانمائة [٣٢ظ].

(١) ينظر: ص١١٥ من التحقيق.

(٢) وفي ث حُذِفَ قوله: "مما تقدَّمَ"، وأُضيفَ: "لأنَّ البدلَ هو المقصُودُ بالنّسبةِ،وذكَر المبدلِ منه كالتوطئةِ للبدلِ، بخلافِ عطفِ البيانِ، فإنّ المقصودَ هو الأوّلُ، وذِكرُ عطفِ البيانِ إنّما لتوضيحِ المتبُوعِ".

[المَبْنِيّ]

قولُه: "المبْنِيُّ: ما ناسَبَ مَبْنِيَّ الأصْلِ، أو وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّب".

فالأوّلُ نحوُ: (هَؤُلاءِ) من (قَامَ هَؤُلاءِ)، والثَّاني نحوُ: قولك: (واحدْ اثنانْ ثلاثة) و (ا ب ت ث).

قولُه: "وحُكْمُهُ ألاَّ يَختَلفَ آخِرُهُ لاختلافِ العَامِلِ".

وذلكَ لأنَّه على العَكْسِ مِنْ حُكْمِ المعْرَبِ.

قولُه: "وألْقَابُهُ: ضَمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووَقْفٌ".

هذا عند البَصريِّين[1]، وأَمَّا الكوفيُّونَ[2] فلا يُفَرِّقُونَ في التَّعبيرِ بينَ رَفْعٍ وضَمٍّ، ولا بينَ نَصْبٍ وفَتْحٍ، ولا بينَ جَرٍّ وكسْرٍ، ولا بينَ جَزمٍ ووَقْفٍ، ولا يَخفَى أنَّ الأوَّلَ أَوْلَى.

قولُه: "وهي المضمراتُ، وأسماءُ الإشارةِ،والموصولاتُ، وأسماءُ الأفعالِ، والأصواتُ، والمركَّباتُ، والكناياتُ، وبعضُ الظُّروفِ".

أي: المبْنيَّاتُ: المضمراتُ، وأسماءُ الإشارة، إلى آخرِها.

---

[1] ينظر: الكتاب ١/١٣، والمقتضب ١/١٤٢، والأصول ١/٤٥.

[2] ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ١/٥، ٩، ١٠، ٢/١٧٢، ومجالس ثعلب ٢/٥٥٨.

[المضمر]

قوله: "المضْمَرُ[1]: ما وُضِعَ لمتكَلِّمٍ، أو مُخاطَبٍ، أَو غائبٍ تَقَدَّم ذكْرُهُ لفظًا أو معنًى أو حُكمًا".

فَالمتكلِّمُ نحو: (أنَا)، والمخاطبُ نحو: (أنْتَ)، والغائبُ نحُو: (هو). الذي تقدَّمَ ذِكْرُهُ تَحقِيقًا نحو: (ضرَبَ زيدًا غلامُهُ)، وتقديرًا نحو: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ)، والذي تقدَّمَ ذِكرُهُ معنًى نحو: ﴿**اِعْدِلُوا هو أقْرَبُ للتَّقوى**﴾[2]، أي: العَدْلُ، ونحو: ﴿**ولأبَوَيهِ**﴾[3]، أي: الموروث، لأنّه دلَّ عليه سياقُ الكَلاَمِ، والذي تَقدَّمَ ذِكْرُهُ حُكْمًا نحوُ: ضَمِيرِ الشَّأنِ، وضَمِير (نِعْمَ وبِئْسَ)، و (ربَّه رجلاً)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله، وفي نحو: (ضَرباني وأكرمت الزيدِينِ)، لأَنَّهم لَمَّا قَصَدُوا إجراءَ مَسَائِلِ باب الفَاعِلِيْنَ والَمفْعوليْنَ مُجرًى وَاحِدًا في الاستِغْنَاءِ بِذِكْرِ الظَّاهِرِ مَرَّةً أخرى، سَوَّغُوا الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ، حَتَّى كأنَّ الجُمْلَةَ الثَّانية مُقَدَّمَةٌ على الأُولى.

وإذا عَرفْتَ هذا، فإنّما بُنِيَتِ المضمراتُ لِاحتياجِها في وَضْعِها إلى مَا تَتَبَيَّنُ بهِ [٣٣ و] مِنْ قَرِينَةِ التَّكَلُّمِ والخِطَابِ، وتَقَدُّمِ الذِّكْرِ من الغَائبِ، فَأَشْبَهَتِ الحرفَ.

قوله: "وهو مُتَّصِلٌ، ومُنْفَصِلٌ، فالمنْفَصِل: المسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، والُمتَّصِلُ: غيرُ المسْتَقِلِّ".

والمرادُ بِـ(الاستقلالِ): أَنْ يكونَ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إلى كلمةٍ أُخْرَى، يَكُونُ كالتَّتِمَّةِ لها، نحو: (أنت)، و(بِغَيْرِه)[4]: ألاَّ يكونَ كذلك، نحو: (ضَرَبْتُ).

---

[1] في حاشية الأصل: "الإضمار في اللغة: الإخفاءُ، قال الطرمّاح:

يبدُو وتُضْمِرُهُ البلادُ كأنّهُ ... سيفٌ على علمٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

وفي اصطلاح أهل النحو ما ذكره...". والبيت من الكامل، للطرماح، في: ديوانه ١١٧، والأغاني ٣٨/١٢.

[2] سورة المائدة ٨/٥.

[3] سورة النساء ١١/٤ ﴿**وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**﴾.

[4] أيْ: وبغيرِ الاستقلالِ.

قولهُ: "وهو مرفُوعٌ، ومنصُوبٌ، ومجرورٌ".

وذلك لأنَّه يقعُ موقعَ الظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ كذلك.

قولهُ: "فالمرفُوعُ والمنصُوبُ مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ".

أيْ: كلُّ واحدٍ منْهُما إِمَّا مُتَّصِلٌ، وإمّا مُنْفَصِلٌ.

قولهُ: "والمجرورُ مُتَّصِلٌ"

أيْ: وَلاَ يَكُونُ مُنْفَصِلا، لِامتناعِ وُقُوعِهِ مَوْقعَ المنفصِلِ.

قولهُ: "فَذَلك خَمْسَةُ أنْواعٍ".

وذلكَ لأنَّهُ مَرْفُوعٌ ومَنْصوبٌ ومجرورٌ، وكلُّ واحِدٍ من الأَوّلَيْنِ يَنقسِمُ إلى قِسْمَيْنِ، على ما تَقَدَّمَ

قولهُ: "فالأوَّلُ: (ضَرَبْتُ) و (ضُرِبْتُ) إلى (ضَرَبْنَ) و (ضُرِبْنَ)".

أي: المرفُوعُ المتَّصِلُ، وهيَ اثنا عَشَرَ[1] لثمانيةَ عَشرَ مَدْلُولا، اثْنَانِ للمُتكَلّمِ، وهما: (ضَرَبْتُ) و (ضَرَبْنَا)، وخَمْسَةٌ للمُخَاطَبِ، وهي: (ضَرَبْتَ)، (ضَرَبْتِ)، (ضَرَبْتُمَا)، (ضَرَبْتُمْ)، (ضَرَبْتُنَّ)، وخَمْسَةٌ للغائب، وهي: (ضَرَبَ)، (ضَرَبَتْ)، (ضَرَبَا)، (ضَرَبُوا)، (ضَرَبْنَ)، وهذا باعتبارِ الماضي للفاعِلِ، ولِمفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، دُونَ غيرِهِ من المضَارِعِ، والصّفَاتِ.

قولهُ: "والثَّاني: (أَنَا) إلى (هُنَّ)".

أي: المرفُوعُ المنْفَصِلُ (وهي) أيضًا اثْنَا عَشَرَ، على ما تَقَدَّمَ.

قولهُ: "والثَّالثُ: (ضَرَبني) إلى (ضَرَبَهُنَّ)".

أي: المنصُوبُ المتَّصِلُ، وهي أيضًا اثنا عَشَرَ، على مَا تَقَدّمَ.

قولهُ: "والرَّابِعُ: (إِيَّايَ) إلى (إياهُنَّ)".

أي: المنصُوبُ المنْفَصِلُ، وهو أيضًا اثنا عَشَرَ، على ما تَقدَّم.

---

[1] أي: اثنا عشر مُضمَرًا.

قولهُ: "والخامِسُ: (غُلامي) و (لي) إلى (غلامِهِنَّ) و (لَهُنَّ)".

أي: المجرورُ، وهو أيضًا اثنا عَشَرَ، على ما تَقدَّمَ، وكَرَّرَ التَّمثِيلَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ يَتَّصِلُ بالاسم وبِالحرْفِ، وَكَانَ ينْبغي أنْ يَفْعَلَ مِثْلَهُ في الثَّالثِ، فَيَقُولُ [٣٣ط]: (ضَرَبَني) و (أَنّني) إلى (ضَرَبَهُنَّ) و (إنَّهُنَّ).

[مواضع استتار الضمير]

قولهُ: "فَالمرفُوعُ المتَّصِل خاصَّةً يَسْتَتِرُ في الماضي للغَائِبِ، والغَائِبَةِ".

وذلكَ في نحوِ قولِكَ: (زيدٌ قَامَ) و (هندٌ قامَتْ)، لأنّهما مُفرَدانِ، والمفردُ سَابِقٌ على المثَنَّى والمجموعِ، فَجُعِلَتِ الخفَّةُ لهُ، وإنّما لم يَجِئْ في المتكَلِّمِ والمخاطَبِ، لأَنّ قرينةَ الغَائِبِ لفظِيَّةٌ، وقَرِينَتُهما حالِيّةٌ، واللّفظِيَّةُ أقوَى.

قولهُ: "وفي المضارعِ للمُتَكَلّمِ مُطْلقًا"[١].

وذلك في نحوِ قولكَ: (أقُومُ) و (نَقُومُ)، لأنَّ الهمزةَ تدُلُّ على أنَّه للمُفْرَدِ، والنُّونُ تَدُلُّ على أنَّهُ لأَحَدِ الأربَعَةِ[٢].

قوله: "والمخاطبِ".

أي: المفْرَدِ المذكَّرِ، نحو: (أنْتَ تَقُومُ).

قوله: "والغائبِ والغائبة".

وذلك في نحوِ قولِك: (زيدٌ يقُوْمُ)، و (هندٌ تَقُومُ)، ولم يَسْتَتِرْ في الفعلِ لغيرِ هذه، لِمَا كان يؤدِّي إليهِ من اللَّبسِ[٣].

---

(١) أي: سواء كان مثنًّى أو جمعًا، واحدًا أو فوق الواحد، مُذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

(٢) أي: للمثنىَّ المذكّر أو مجموعه، أو للمثنّى المؤنَّث أو مجموعه. ينظر: الفوائد الضيائية ٨١/٢.

(٣) فلا نقول مثلاً: (الزيدانِ يقُومُ)، لأنّه يَلتبسُ بالواحد.

قوله: "وفي الصّفَةِ مُطلقًا"[1].

وذلك في نحوِ قولِكَ: (أنا ضَارِبٌ، أو ضَارِبَةٌ)، و (نَحْنُ ضَارِبَانِ، أو ضَارِبَتَانِ، أو ضَارِبُونَ، أو ضَارِباتٌ)، لأنَّهُ لوْ بَرَزَ لأَدَّى إلى الجمع بين تثنيتينِ أو جمعينِ[2]، وهو مُحَالٌ، ولأنَّهُ الأصْلُ، ولم يَمْنَعْ منهُ شيءٌ.

[مواضع انفصال الضمير وجوبًا]

قوله: "ولا يَسُوغُ المنْفَصِلُ إلاّ لِتَعذُّرِ المتَّصلِ".

يُرِيدُ أنَّ أصْلَ الضمائر المتَّصِلُ المسْتَتِرُ، لأنَّهُ أَخْصَرُ، ثُمّ المتَّصِلُ البَارِزُ عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ، ثُمَّ المنْفَصِلُ، ولا يكونُ إلاّ عِنْدَ تَعذُّرِ الاتّصَالِ.

قولُه: "وَذلِكَ بالتَّقَدُّمِ على عَامِلهِ، أو بالفَصْلِ لغَرضٍ، أو بالحذْفِ، أو يَكُونُ العامِلُ معنويًّا، أو حَرْفًا والضَّميرُ مرفُوعٌ، أو بكونِهِ مُسندًا إليهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ".

احترز بقوله: "لغَرضٍ" من نحو: (ضربَ زيدًا أنا)، فإنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّ الفَصلَ فيه لغَيرِ غَرَضٍ. وبقوله: "مَرفُوعٌ" مِنَ المنصُوبِ في نحوِ: (إنَّهُ قائِمٌ)، والمجرورِ في نحو: (المالُ لَكَ)، فإنَّه لا يجوزُ فيهما الانفصالُ.

قولُه: "مِثْلُ: (إيَّاكَ ضَرَبْتُ)"

هذا مِثالُ التَّقدُّمِ، والتعذُّرُ فيه ظاهرٌ.

---

[1] في ث بعده: "أي: ويَستتِرُ الضميرُ المرفوعُ المتَّصلُ في الصفةِ مطلقًا سواء كان لمفردٍ أو مثنًّى أو مجموعٍ، مذكرٍ أو مؤنثٍ".

[2] أي: لو برز الضميرُ في اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ أو الصفةِ المشبَّهة لأدّى إلى الجمع بين ألفينِ في المثنَّى، وواوينِ في الجمعِ، وهذه الألفُ في المثنَّى، والواوُ في المجموعِ، حروفُ إعرابٍ، تتغير بتغيُّر العوامل، لا ضمائر. ينظر: الوافية ١٨٧.

قولُه: [٣٤و]: "(ما ضَرَبَكَ إلاّ أنا)".

هذا مِثالُ الفَصْلِ، وهو في ظهورِ التَّعذُّرِ كالأوّلِ.

قولُه: "و(إيّاكَ والشَّرَّ)".

هذا مِثالُ الحذفِ، وقد تقدَّمَ في المنصوباتِ(١).

قولُه: "و(أنا زيدٌ)".

هذا مثالُ مَا العاملُ فيه معنويٌّ(٢)، والتعذُّر فيهِ أيضًا واضِحٌ، إذ لاَ يَتَّصِلُ لفظٌ بما ليسَ بِلفْظٍ.

قولُه: "و (ما أنتَ قائمًا)".

هذا مثالُ مَا العامِلُ فيه حرفٌ، وإنّما وَجَب انفصالُهُ لِمَا يؤدِيّ إليه الاتّصالُ من وُجوبِ استتارِهِ إذا كان مُفْرَدًا غائبًا، ولا يَستَتِرُ الضَّميرُ في الحَرفِ.

قولُه: "و (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي)".

هذا مثالُ مَا أُسنِدَ إليه صفةٌ جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له، وإنّما وَجَبَ انفصالُه لما يؤدّي إليه الاتّصالُ من اللَّبْسِ في كثيرٍ من مواقِعِهَا، بِخلافِ الفعْلِ، وهو مذهبُ البصريّينَ(٣). فإنْ قُلتَ: ضميرُ المفعولِ في نحو قولك: (أنا زيدٌ ضاربُهُ)، يبيّنُ أنَّ (ضَارِبًا) للمتكلِّم، كما أنَّ حَرْفَ المضَارَعَةِ في قولك: (أنا زيدٌ أضْرِبُه) كذلك، وفي نحو: (زيدٌ عمرٌو يضربُهُ، أو ضاربُهُ)، اللَّبْسُ حاصِلٌ في البَابيْنِ، فلا ينْتَفِي اللَّبْسُ في الفِعْلِ إلاَّ ويَنْتَفي في الصِّفَةِ، ولاَ يحصُلُ في الصِّفَةِ إلاَّ ويحصُلُ في الفِعْلِ.

---

(١) أي: في موضوع (التحذير).

(٢) وهو الابتداء.

(٣) وأما مذهبُ الكوفيين فهو جوازُ تركِ التأكيدِ بالضميرِ المنفصلِ في الصفةِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو: (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ). ينظر: المقتضب ٢٦٢/٣، والإنصاف ٥٧/١ (م٨).

فالجوابُ أنَّ ضميرَ المفعولِ قرينةٌ خارجَةٌ[1]، بخلاف حرف المضَارعَةِ، وأيضًا فإنّ ذِكْرَ المفعُولِ ليس بلازمٍ، فإذا حُذِفَ جاءَ اللَّبْسُ.

قولُه: "واذا اجتمعَ ضميرانِ، وليسَ أحَدُهُما مرفوعًا، فإنْ كان أحَدُهُما أَعْرَفَ، وقَدَّمْتَهُ، فَلكَ الخيارُ في الثّاني[2]، مثل: (أعطيتُكَهُ) و (ضَرْبِيكَ)[3]".

أمَّا الاتّصالُ فَلإمكانِهِ، وأمّا الانفصالُ فلكونِ الاتّصالِ لا بالفِعْلِ، ولا بِما هُوَ كالجُزءِ مِنهُ. واللهُ أعلمُ.

وإنّما قال: "وليس أحدُهُما مرفوعًا" احترازًا من نحو: (ضربتُكَ)، فإنَّه لا يجوزُ فيه إلاَّ الاتّصالُ.

قولُه: "وإلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ".

أي: وإلاّ يكنْ أحَدُهما أعرفَ، وهو مُقَدَّمٌ، فَلا بُدَّ من الانفصال، [٣٤ظ] كأنَّهُمْ كَرِهُوا أنْ يُقَدِّمُوا الأنْقَصَ على الأقْوَى فيما هُو كالكَلمَةِ الواحدةِ.

قولُه: "نحو: (أعطيته إيَّاكَ)".

هذا مِثالُهما والثَّاني أعْرَفُ.

قولُه: "أوْ (إيَّاه)".

هذا مِثالُهُما والثَّاني مُسَاوٍ للأوَّلِ.

وقد يَجِيءُ: (أعطاهَاهُ) و (أعطاهُوها)[4]، ومنه:

---

[1] أي: خارجةٌ عن لفظ اسم الفاعل (ضارب). ينظر: شرح ابن الحاجب ٦٨.

[2] أي: بإيرادِهِ مُتَّصلاً أو منفصلا، نحو: (أعطيتُكَهُ)، و (أعطيتُكَ إيّاهُ).

[3] وفي الكافية ١٤٥-١٤٦: "مثل: (أَعطيتُكَه) و (أَعطيتُك إيّاه)، و (ضربيك) و (ضربي إيّاك)".

[4] ينظر: الكتاب ٢/٣٦٤.

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاها يَقْرَعُ العظْمَ نَابُهَا[1]

وهو قليلٌ.

قولُه: "والمختارُ في بابِ خَبرِ (كانَ) الانفِصَالُ".

وذلكَ لأنَّه ليس مفعولاً على التّحقِيقِ، وإنّما هُوَ خبرُ المبتدإ في الأصْلِ[2]، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُ بالمفعُولِ، فَيُجْرِيهِ مُجْراهُ في الاتِّصَال[3]، ومنه:

فإلاَّ يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّه أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبانِهَا[4]

قال ابنُ مالكٍ[5]: والاتِّصَالُ عِنديَ أجوَدُ، لأنَّهُ الأصلُ، وقَدْ أَمْكَنَ.

قولُه: "والأكْثَرُ (لَولاَ أنْتَ) إلى آخرها".

---

(1) البيت من الطويل، وهو مختلفٌ في نسبته، فهو للقيط بن مرّة الأسدي، في: الحماسة البصريّة ٩٩/١، ولمغلّس بن لقيط الأسدي، في: شرح بن يعيش ١٠٥/٣-١٠٦، وتخليص الشواهد ٩٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٣٦٥/٢، وقبْلَهُ البيت الآتي وقد ذُكِرَ في الأصل بخطٍّ صغير:

قرِينَيْنِ كالذّئبَيْنِ يقتسِمَانني وشَرُّ صَحاباتِ الرِّجالِ ذئابُها.

والشاهد فيه قوله: "لضَغْمِهمَاها" إذ جمعَ بين ضميرَي الغيبةِ في الاتصالِ، وهذا نادرٌ، وكانَ القياسُ أنْ يقول: (لضعمهما إيَّاها).

(2) وهذا اختيار أكثر النحويين. ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢، والمفصّل ١٧٠، وتوضيح المقاصد ١٤٤/١.

(3) وقد حكاه سيبويه في الكتاب ٤٦/١ بقوله: "وتقول: (كُناهم) كما تقول: (ضَرَبْنَاهُمْ)".

(4) البيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي، في: ديوانه ١٦٢، ٣٠٦، والكتاب ٤٦/١، وأدب الكاتب ٤٠٧. والشاهد فيه قوله: "يكُنْها أو تكنْهُ" إذ جاء بخبر (تكن) ضميرًا مُتَّصلاً، والقياسُ أنْ يكون خبرها ضميرًا منفصلاً.

(5) أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني(ت ٦٧٢هـ). تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢١٣/٢-٢١٥، وبغية الوعاة ١٠٢-١٢١، وينظر قوله في: شرح الكافية الشافية ١٣٠/١-١٣١.

أي: لولا أنْتَ، أنتِ، انتُمَا، أنتُمْ، انتُنَّ، وكذلك المتكّلِّم والغائبُ، وذلك لأنَّه مُبْتدأٌ[1]، أو فاعلٌ محذوفُ الفِعْلِ عندَ قومٍ[2]، فَقِياسُهُ الانْفِصَالُ.

قولُه: "و (عَسَيْتُ) إلى آخرها".

أي: عَسَيْتَ، عَسَيْتِ، عسيتُمَا، عسَيْتُمْ، عَسَيْتُنَّ، وكذلك المتكلّمُ والغَائبُ، وذلك لأنّه فَاعِلٌ لفعلٍ ماضٍ، فقياسُهُ أن يكونَ كذلكَ.

قولُه: "وجاء (لولاكَ)، و (عساكَ) إلى آخرِهما".

أي: فأوْقَعُوا بعد (لولا) صورةَ الضّميرِ المتَّصلِ المخفوضِ، وبعد (عسى) صورةَ الضميرِ المتّصلِ المنصوبِ، فَعِندَ سيبويه[3]، وقد حكاه عن الخليل ويونس، أنّ الكافَ وأخواتِها بعد (لولا) في موضع جَرٍّ، وأنّ (لولا) على هذهِ اللغةِ حَرفُ جَرٍّ، وأنّ الكافَ وأخواتِها بعدَ (عسى) في موضعِ نَصْبٍ، وأنّ (عسى) على هذه اللغةِ مثلُ (لَعَلَّ).

وعند الأخفش[4] أنّ المضمراتِ في البابينِ في مَحَلِّ رَفعٍ على ما كانَ عليه في اللغةِ الأخرى، ولكنَّه استُعِيرَ [٣٥و] ضميرُ الجرِّ للمرفوعِ المنفَصِلِ في (لولا)، وضميرُ النَّصبِ المتَّصلُ للمرفوعِ المتَّصل في (عسى). وأمَّا انكارُ المبرّدِ[5] لهذه اللغةِ، فغيرُ مُعْتَدٍّ به، لأنَّهُ رَواها الثِّقاتُ.

[نون الوقاية]

---

[1] هذا مذهب البصريين. ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢، والكامل ٣٤٥/٣-٣٤٦، والمقتضب ٧١/٣-٧٢.

[2] هذا مذهب الكسائي من الكوفيين، بينما ذهب الفرّاء إلى أنّ الضمير المنفصل بعد (لولا) مرفوع بها نفسها، لنيابتها مناب (ما لم يُوجَد). ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ٤٠٤/١، ومغني ابن فلاح ٣٥٢/٢، والجنى الداني ٥٤٣-٥٤٤. وتراجع ص ٤٩ من التحقيق.

[3] ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢- ٣٧٤.

[4] ينظر: الكامل ٣٤٥/٣- ٣٤٦، والإنصاف ٦٨٧/٢ (م ٩٧).

[5] ينظر: الكامل ٣٤٥/٣- ٣٤٦، والمقتضب ٧٤/٣، ومنهج السالك ٢٣٤.

قولُـه: "ونـونُ الوقايـةِ مـعَ اليـاءِ لازمـةٌ في الماضـي، وفي المضـارعِ عاريًـا عـن نـونِ الإعراب".

فالماضي نحو:(ضَرَبني)، والمضَارعُ العَاري عَن نُونِ الإعرابِ نحو: (يضربُنِي).

وسُمِّيَتْ نونَ الوقايةِ لأنَّها تقي آخرِ الكلمةِ مِن الكسرِ الذي تَقتَضِيهِ ياءُ المتكَلِّمِ.

قولُه: "وأنْتَ معَ النُّونِ [فيه][1]، و (لَدُنْ) و (إنّ) وأخواتها، مُخَيَّرٌ"[2]

فالحـذفُ كراهِيَـةً لاجتمـاعِ النُّونـاتِ. والإثبـاتُ في الفِعـلِ علـى القيـاسِ المتقـدِّم[3]، وفي (لَدُنْ) محافظةً على سكونِها البِنَائيِّ، وفي (إنَّ، وأنَّ، ولكِنَّ، وكأنَّ) لِشَبَهِهَا بالفِعْلِ.

قولُه: "ويُختارُ في (ليتَ)، و (مِنْ)، و (عَنْ)، و (قَطْ)، و (قَدْ)".

أمَّـا (ليـتَ)[4] فلكـونِ آخرِهـا غـيرَ نـونٍ، وأمّـا (مِـنْ) و (عَـنْ) فَللمُحافَظـةِ علـى سكُونِهما مَعَ كونِهما على حَرفَينِ، وكذلك (قدْ)، و (قَطْ).

قولُه: "وعكسُها (لَعَلَّ)".

يعني عَكسَ (لَيْتَ)، وذلك لأنّ مِن لُغاتها (لَعَنّ) مع أنّ اللاّمَ تُشْبِهُ النُّونَ[5].

[ضمير الفصل]

---

[1] زيادة من الكافية ١٤٧. والمراد بـ(فيه): في الفِعل المضَارع، نحو: (يفعلان).

[2] أي: مُخَيَّرٌ في حَذف نُونِ الوقايةِ منها أو إثباتها. ينظر: الوافية ١٩٠.

[3] أي:لئلا تدخُلَ الكسرةُ على الفِعلِ.

[4] يرى سيبويه أن حَذفَ نونِ الوقايةِ من (لَيْتَ) لا يكونُ إلاّ في ضرورة الشِّعرِ. ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢، ومنهج السّالك ٢٠.

[5] ينظر: الوافية ١٩١.

قولُه: "ويَتَوسَّطُ بينَ المبتدإ والخَبرِ- قَبلَ العَوامِلِ وبعدَها- صِيغَةُ مرفوعٍ مُنْفصِلٍ مُطَابقٍ للمبتدإ".

قولُه: "بَيْنَ المبتَدإ والخَبرِ" لأنّه لا يتوسّط إلاّ بينَهما. وقوله: "قَبْلَ العَوامِل وبَعدَها" ليشْمَلَ نحو: (زيدٌ هُوَ المنطَلِقُ)، و (كانَ زيدٌ هو المنْطَلِقَ). وقولُه: "صِيغَةُ مَرفُوعٍ" تَنْبِيهٌ على أنّهُ لَم يتعيَّنْ أنْ يكونَ ضميرًا فيجوزُ أنْ يكونَ ضميرًا وغيرَ ضَميرٍ، على ما سيأتي. وقولُه: "مطابقٍ للمبتدإ" يُريدُ في الإفرادِ وخلافِهِ، والتَّذكيرِ وخلافِهِ، والتَّكَلُّمِ وخلافِهِ، وذلك ظاهِرٌ، فلم يحتج إلى تمثيلٍ.

قولُه: "يُسمّى (فَصْلاً)[1]".

وذلك لأنَّه فَصَلَ بينَ كونِ مَا بعدَهُ خبرًا، أو نعتًا، ألاَ [٣٥ظ] تَرى أنَّكَ إذا قُلت: (زيدٌ المنطلقُ)، جاز أنْ يَتَوهَّمَ السّامِعُ أنَّ (المنطلقَ) صفةٌ فَينتظرَ الخَبرَ، وجازَ أنْ يَفْهَمَ أنَّهُ خَبرٌ، وإذا قُلتَ: (زيدٌ هو المنطلقُ)، تَعيَّنَ للخَبَرِ. ويُسمّيه الكوفيّون[2] (عِمادًا)، لأنّه اعتُمِدَ عليه في هذا المعنى. قال الشيخ: و (الفَصْلُ) أخَصُّ، فيكونُ أولى[3].

قولُه: "لِيَفْصِلَ بين كونِهِ نعتًا، وخبرًا".

بيانٌ لِعلَّةِ توسُّطِ هذهِ الصِّيغةِ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قولُه: "وشرطُهُ أنْ يكونَ الخَبرُ مَعْرِفَةً".

وذلك إذا لم يكنْ مَعرِفةً لم يَقَعْ لَبْسٌ[4].

---

[1] هذا عند البصريين. ينظر: الكتاب ٣٩٠/٢، وجمل الزجاجي ١٤٢.

[2] ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣٧/٣، وجمل الزجاجي ١٤٢، والأمالي الشجريّة ١٠٧/١-١٠٨، والإنصاف ٧٠٦/٢ (م١٠١).

[3] ينظر: شرح ابن الحاجب ٧٠.

[4] أي: لبْسُ الخبرِ بالنَّعْتِ.

قولُه: "أو (أَفْعَلَ مِن كذا)، نحو: (كان زيدٌ هو أفضلَ من عمرٍو)".

وذلكَ لأنّهُمْ أجرَوْهُ مُجْرَى المعرِفَةِ، لما كانت (مِنْ) فيه قائمةً مقامَ اللاَّمِ، ولِذلكَ لم يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا.

قولُه: "ولا موضِعَ لهُ عِنْدَ الخَليل"[1].

وذلكَ لأنَّه عندَه حرفٌ وضِعَ للفصلِ، وعِندَ غيرِهِ أنّ لهُ مَوضِعًا[2]، أمّا نحو: (زيدٌ هو القائمُ) فالرَّفعُ، وأمّا في نحو: (إنّ زيدًا هو القائمُ) فالنَّصبُ، واستُعِيرَ ضميرُ المرفُوعِ للمنصُوبِ، فَهُوَ تَابِعٌ لما قبلَه، أي: تأكيدٌ. والله أَعلم.

قولُه: "وبَعضُ العَرب يجعلُهُ مبتدأً، ما بَعْدَهُ خبرُهُ"[3].

هذا واضحٌ[4]، وعليه ما نُقِلَ في غيرِ السَّبعةِ: ﴿**ولكنْ كانُوا هُمُ الظَّلمونَ**﴾[5]،وشِبْهُهُ نحو: ﴿**إنْ تَرني أنا أقلُّ**﴾[6].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٧.

(٢) نُسِبَ هذا الرأي إلى الكوفيّين،في: الإنصاف ٢/٧٠٦ (م١٠)، وشرح الرضي ٣/٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) وفي ث: "وهو على هذا اسمٌ".

(٥) سورة الزخرف ٤٣/٧٦.

هذه قراءة عبد الله بن مسعود وأبي زيد، وقرأ الجمهور: (الظّالمين). ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣/٣٧، ومختصر في شواذ القراءات ١٣٦، والبحر المحيط ٩/٣٨٨.

(٦) سورة الكهف ١٨/٣٩. هذه قراءة عيسي بن عمر، وقرأ الباقون بالنصب (أقلَّ). ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/١٤٤، والبحر المحيط٧/١٨٠، والميسر في القراءات الأربع عشرة ٢٩٨.

[ضميرُ الشّأنِ]

قولُه: "ويتقدَّمُ قَبلَ الجُملَةِ ضَميرُ غائبٍ، يُسمَّى (ضميرَ الشَّأنِ)، يُفسَّرُ بالجملةِ بعدَهُ".

وإنّما وضَعُوهُ لِغَرضِ التَّعظيم في القِصَّةِ، لأنَّ ذِكرَ الشَّيءِ مُبهَمًا، ثم يُفَسَّرُ، أوقعُ في النَّفسِ، فَقدَّروا لذلك الحَدثَ المعهودَ في الذّهنِ، ثم أضْمَرُوهُ لهذا الغَرضِ، وجَعَلُوهُ غائبًا، لأنَّهُ للغائبِ على التَّحقيقِ، وسمّاه النحويُّون[1] (ضميرَ الشَّأنِ) و (ضميرَ القصَّة)، لأنَّه في التَّحقيقِ كذلك، والتزمُوا تَفسِيرَهُ بالجُملةِ، لأنَّها المرادةُ بالإضمَارِ.

قوله [٣٦و]: "ويكونُ مُنفصلاً، ومتَّصِلاً، مُستَتِرًا، وبارزًا، على حَسَبِ العوامِلِ".

وذلك على قياسِ ما تقدَّمَ[2].

قولُه: "نحو: (هو زيدٌ قائِمٌ)".

هذا مِثالُ المنفصِلِ.

قولُه: "و(كانَ زيدٌ قائمٌ)".

هذا مثالُ المتَّصلِ المستَتِرِ.

قولُه: "و(إنّهُ زيدٌ قائمٌ)".

هذا مثالُ المتّصلِ البارزِ.

قولُه: "وحَذفُهُ مَنصُوبًا ضَعِيفٌ".

---

(١) أي: البصريون، أما الكوفيون فيسمّونه (المجهول). ينظر: الأصول ١٨٢/١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٣.

(٢) أي: في باب (المضمر).

يعني في مثل:

إنَّ مَنْ يَدخُلِ الكَنيسَةَ يومًا يَلْقَ فيها جاذِرًا وظَباءَا[1]

لأنَّهُ لا دليلَ عليه.

قولُه: "إلاّ مَعَ (أنَّ) إذا خُفّفَتْ فإنَّهُ لازِمٌ".

وذلك لأنَّ الموضِعَ مَوضِعُ خِفَّةٍ، نحو: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[2]، وسيأتي وجه تقديره[3] إنْ شاء الله تعالى.

---

[1] البيت من الخفيف، للأخطل (غياث بن غوث التغلبي)، في: شرح شواهد المغني ٢/٩١٨، والدرر ٢/١٧٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش ٣/١١٥، ومغني اللبيب ١/٥٦.

والشاهد فيه قوله: "إنّ مَنْ يدخلِ الكنيسة" إذ حَذفَ اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار (مَنْ) اسمها، لأنّها شرطيّة بدليلِ جزمها فعلَ الشرطِ وجوابَه (يدخلْ) و (يلقَ)، والشرطُ لهُ صدرُ الكلامِ في جملتهِ، فلا يعملُ فيهِ ما قبلَهُ.

[2] سورة يونس ١٠/١٠.

[3] أي: في موضوع (الحروف الناسخة).

[أسماءُ الإشارة]

قولُه: "أسماءُ الإشارةِ: مَا وُضِعَ لِمُشارٍ إليهِ".

لا يُقَالُ: إنَّهُ يؤدِّي إلى الدَّورِ، لأنَّ المرادَ حَدُّ (أسماء الإشارةِ) في اصطلاحِ النَّحويِّين، والمذكُورُ في الحدِّ المشارُ إليه لغةً، وهو غيرُ مجهولٍ.

وإنّما بُنيَت أسماءُ الإشارةِ لاحتياجِها في وضعِها إلى ما تُبَيَّنُ بهِ من قرينةِ الإشارةِ، فأشبهتِ الحرفَ.

قولُه: "وهي: (ذا) للمذكَّر، ولمثنّاهُ: (ذانِ) و (ذَيْنِ)".

أي: (ذانِ) في الرَّفْعِ، و (ذَيْنِ) في النَّصبِ والجرِّ.

قولُه: "وللمؤنَّث: (تا) و (تِي) و (تِهْ) و (ذِهْ) و (ذِي) و (تهي) و (ذهي)، ولمثنَّاهُ: (تانِ) و (تَيْنِ)".

أي: (تانِ) في الرَّفعِ، و (تَيْنِ) في النَّصبِ والجرِّ، وليس هذا التغيُّرُ بإعَرابٍ، لقيامِ عِلّةِ البِنَاءِ، وإنَّما هي صيَغٌ موضُوعةٌ على هذه الصِّفةِ(١).

قولُه: "ولجمعهما (أُولاءِ) مَدًّا وقَصْرا"(٢).

وإذا مُدَّ بُنِيَ على الكسرِ، لئلاَّ يجتمعَ ساكنانِ.

قولُه: "ويلحقُها حرفُ التَّنبيهِ".

وهو (ها)، فتقُولُ: (هذا) و (هذان)، وكذلكَ البواقِي.

قولُه: "ويتَّصِلُ بها حرفُ الخِطَابِ".

يعني (الكافَ)، فتقولُ: (ذاكَ) و (ذانِكَ)، وكذلكَ البواقي.

---

(١) هذا مذهب أكثر النحويين، وذهب بعضُهم إلى أنّ المثنّى من اسم الإشارة معربٌ. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، وشرح الرضي ٧٧/٣.

(٢) المدُّ لغة أهل الحجاز، والقَصْرُ لُغَةُ بني تميم. ينظر: شرح التسهيل، للمرادي (رسالة) ٢٦١، وشرح الاشموني ٦٣/١.

قولُه: "وهي خَمْسَةٌ".

يعني: وأسماءُ الإشارة، باعتبارِ اللَّفظِ، خَمْسَةٌ.

قوله: "فتكونُ خمسةً وعشرينَ"

وذلك لأنَّ حروفَ الخِطاب، باعتبارِ اللّفظِ أيضًا، خمسةٌ [٣٦ظ]، وإذا ضربْتَ خمسةً في خمسةٍ، كانت خمسةً وعشرينَ، وإن اعتَبَرتَ المعاني فهي سِتّةٌ في سِتّةٍ، لأنّ صيغةَ الجمعِ في أسماءِ الإشارة مشتركةٌ بين المذكّرِ والمؤنّثِ، وكذلك صيغةُ التّثنيةِ في حروفِ الخطابِ، فتكُونُ سِتّةً وثلاثينَ.

قولُه: "و [هي][١] (ذَاكَ) إلى (ذَاكُنَّ)، و (ذانِكَ) إلى (ذانِكُنَّ)، وكذلك البواقي".

وهي: (تاكَ) إلى (تاكُنَّ)، و (تانِكَ) إلى (تانِكُنَّ)، و (أولئك) إلى (أولئكُنَّ).

قولُه: "ويُقالُ: (ذا) للقريب، و (ذلك) للبعيدِ، و (ذاك) للمتوسط".

هكذا يزعمُه كثيرٌ منهم[٢].

قولُه: "و (تِلْكَ)، و (ذانّك)، و (تانّك) مُشَدَّدتينِ[٣]، و (أولالِكَ) مثل: (ذَلِكَ)".

أي: للمُشارِ إليهِ البعيدِ، وأمّا مَا هو بمنزلةِ (ذا) و (ذاك)، فواضِحٌ[٤].

قولُه: "وأمّا (ثَمَّ)، و (هُنا)، و (هَنّا) فللمكانِ خاصَّةً".

ف (هُنَا) للقريبِ، و (هَنَّا) و (ثَمَّ) للبَعِيدِ[٥].

---

(١) ساقطة من الأصل. وينظر: الكافية ١٥٠.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ١٣٥/٣، وشرح الرضي ٨٢/٣، وارتشاف الضَّرب ٥٠٥/١.

(٣) هذا مذهب المبرد، كما صرّح به الزمخشري، في: المفصّل ١٨١، ولم أقف عليه في المقتضب أو الكامل.

(٤) أي: أنْ نأتي بما هو بمنزلة (ذا) كما هو من غير كاف الخطاب أو اللاّم، وما هو بمنزلة (ذاك) نأتي به مع كاف الخطاب فقط. ينظر: شرح ابن الحاجب ٧٢.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ١٣٧/٣.

[الموصول]

قولُه: "الموصولُ: مَا لاَ يتمُّ جزءًا إلاَّ بِصلَةٍ وعَائِدٍ".

قولُه: "مَا لاَ يتمُّ إلاّ بِصَلةٍ" يَعُمُّ. وقولُه: "وعائدٍ" احترازٌ من نحوِ (إذْ)، و (إذا)، و (حيثُ)، فإنّها وإنْ كانت لا تتمُّ إلاّ بجُملةٍ، فَمِن غيرِ عائدٍ.

وإنَّما بُنِيَتِ الموصولاتُ لاحتياجِها في تمامِها جزءًا إلى صِلَةٍ وعائدٍ، فَأَشبَهتِ الحرْفَ.

قولُه: "وَصِلَتُهُ جُملَةٌ خَبَرِيَّةٌ".

فَسَّرَ الصِّلَةَ هَاهُنا، لأنَّه ذكَرها في الحَدِّ، وهي مجهولةٌ، وكذلك العائدُ، وإنَّما كانت جُملةً، لأنَّ (الذي) وُضِعَ وَصْلَةً إلى وَصفِ المعارفِ بالجُمَلِ، وإنَّما قال: "خبريَّةٌ" لأنَّه لا يُوصَفُ إلاَّ إذا كانتْ كذلكَ[1].

قولُه: "والعائدُ ضميرٌ له".

أي للموصولِ، وإنّما يجيءُ ليربطَ بينَ الصِّلةِ والموصُولِ[2].

قولُه: "وصِلةُ (الألفِ واللاّمِ) اسمُ فاعلٍ أو مفعولٍ"[3].

---

[1] أمّا ما عدا الخبريَّةَ، كالأمر والنَّهي وغيرهما، فإنّه لا يوضِّحُ الموصُولَ. ينظر: الوافية ١٩٧.

[2] في ث بعده: "وقد يقع الظاهرُ موقعَ المضمرِ، كقول الشاعر:

فيارَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أطمَعُ"

البيت من الطويل، لمجنون بني عامر، في الدُّرر ٢٨٦/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٠٨/١.

[3] أي: صلة (الألف واللام) التي بمعنى: الذي أو التي، لا تكونُ إلاّ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذا بناءً على مذهب الجمهور، وذهب المازنيُّ إلى أنّ (أل) هنا حرفُ موصول، وذهب الأخفش إلى أنّها حرفُ تعريفٍ، وذهب الزمخشريّ إلى أنّها منقوصَةٌ من (الذي) وأخواته. ينظر: الأصول ٢٦٥/٢، والمفصل ١٨٣، وشفاء العليل ٢٢٨/١، وهمع الهوامع ٢٩١/١.

وذلكَ لأنّها موافِقةٌ للألفِ واللاَّمِ في نحو (الرَّجُلِ) لفظًا ومعنًى، فَقَصدُوا ألاَّ تَدخُلَ إلاّ على مَا تدخُلُ عليه تلك، وخصُّوها بالجملةِ الفِعليّةِ لِيسبُكُوا مِنَ الفعلِ اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ.

قولُه [٣٧و] "وهي: (الذي) و (التي)".

(الذي) للمفردِ المذكَّرِ، و (التي) للمفردِ المؤنَّثِ.

قولُه: "و (اللَّذانِ) و (اللّتانِ) بالألِفِ والياءِ".

أي: بالألفِ في الرَّفعِ، وبالياءِ في النَّصبِ والجَرِّ. وهذا التَّغيُّرُ عند الأكثرِ ليسَ بإعرابٍ، لقيامِ عِلّةِ البناءِ مع ذلك، وإنّما هي صِيَغٌ موضوعةٌ للمَرفُوعِ والمنصُوبِ، واتُّفِقَ أنَّهُ في محلٍّ يُشبِهُ تَغَيُّرَ الإعرابِ.

قولُه: "و (الأُلى) و (الّذينَ)".

وهما للجماعةِ المذكَّرينَ.

قولُه: "و (اللاّئي) و (اللاَّتي) و (اللواتي)".

وهي لجماعةِ المؤنَّثِ.

قولُه: "و (ما) و (مَنْ)".

فـ (ما) فيما لاَ يعقِلُ غالبًا، و (مَنْ) فيمن يعقِلُ، أو مُنَزَّلٌ منزلةَ من يعقِلُ[1].

قولُه: "و (أيٌّ) و (أيَّةٌ)".

وهما للتَّفصِيلِ في المذكّرِ والمؤنّثِ.

قولُه: "و (ذو الطائيّة)[2]".

---

[1] ينظر: حروف المعاني ٥٤-٥٥.

[2] أي: بمعنى (الذي). ينظر: الأصول ٢/٢٦٢، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٧٦، والمساعد ١/١٤٧.

وذلك في نحو:

لَئِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ ... لأَنْتَحِيَنَّ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ[1].

قولُه: "و (ذا) بعد (ما) للاستفهامِ"[2].

وعند الكوفيين ومِن دونها[3]، وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إِمَارَةٌ ... نَجَوْتِ وَهٰذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[4]

وهذا شاذٌّ عند البصريين.

قولُه: "و (الألِفُ واللاّمُ)".

وذلك في نحو: (الضَّاربِ) و (الضّارِبَةِ) و (المضْروبِ) و (المضْرُوبَةِ).

قولُه: "والعائدُ المفعولُ يجوزُ حَذْفُهُ".

وذلكَ في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿**وما عَمِلَتْ أيْدِيهِمْ**﴾[5]. وإنّما قال: "المفعولُ" تَنبيهًا على أنّهُ إذا كانَ فاعِلاً لم يَجُز حَذفُه، نحو: (جَائني اللذانِ قَامَا)، وكذلك المبتدأ،

---

[1] البيت من الطويل، لعارق الطائي (قيس بن جروة)، في: ديوان الحماسة ٥٧٦، وشرح ابن يعيش ١٤٨/٣.
والشاهد فيه: مجيء (ذو) اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) على لغة طيء، ووصلها بالمبتدإ والخبر.

[2] هذا عند البصريين، وقد أجاز سيبويه موصوليّة (ذا) مع (مَنْ) أيضًا. ينظر: الكتاب ٤١٦/٢-٤١٧، والأصول ٢٦٣/٢، ومنهج السالك ٢٨.

[3] وقيل: هذا مذهب الكوفيين في سائر أسماء الإشارة. ينظر: معاني القرآن، للفراء ١٣٨/١، والأمالي الشجريّة ١٧٠/٢، وشرح الجمل،لابن عصفور ١٦٨/١.

[4] البيت من الطويل، ليزيد بن مُفرّغ، في: ديوانه ١٧٠، والإنصاف ٧١٧/٢ (م١٠٣)، وتخليص الشواهد ١٥٠.
والشاهد فيه قوله: "وهذا تحملين طليقُ" إذ ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (ذا) اسم موصول وقع مبتدأً، والتّقديرُ عندهم: والذي تحملينه طليقُ.

[5] سورة يس ٣٥/٣٦.
هذه قراءة أبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وقرأ الباقون: (وما عملته). ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣٧٧/٢، ومعاني القراءات ٤٠٠، والنشر ٢٦٥/٢.

إلاَّ إذا طالَ الكلامُ، كما في نحو قولهم: (ما أنَا بالذي قائلٌ لكَ سُوءًا). وقَد شَذَّ نحو: ﴿تماماً على الّذي أحْسَنُ﴾ [(١)]، في قراءةِ بعضِهم.

قال الشيخ: "ولا يُحذَفُ المجرورُ، لأنَّ حَذفَه يَستلزِمُ حذفَ جارِّه، فيكثُرُ الحذْفُ" [(٢)]، ولغيرِهِ تَفصيلٌ [(٣)].

[الإخبارُ بـ (الذي) أو بـ (الألفِ واللاّم)]

قولُه: "وإذا أَخبَرْتَ بـ (الّذي) صَدَّرتَها".

وذلكَ لأنَّهُ الذي يُقصَدُ إلى الإخبَارِ به [٣٧ظ].

قولُه: "وجَعَلْتَ موضِعَ المخبَرِ عنهُ ضميرًا لها".

وذلكَ لأنَّ المعنَى على أنَّكَ عَلِمْتَ تِلكَ النِّسبَةَ على غيرِ جِهَةِ المخْبَرِ عَنهُ، فَلا بُدَّ مِن ذِكرِ ذلكَ مُضْمَرًا عائدًا على (الّذي).

قولُه: "وأخَّرتَهُ خَبَرًا".

وذلكَ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ بِهِ ليُبَيِّنَ المبهَمَ مِن جِهَتِهِ.

قولُه: "فإذا أخبَرْتَ عن (زيدٍ) مِن (ضربتُ زيدًا) قُلتَ: (الذي ضربتُه زيدٌ)".

فقد صَنَعتَ جميعَ مَا تَقدَّمَ. واعلَمْ أنَّ قولَهُم هاهُنا: أَخْبَرَ عن (زيدٍ) بـ (الذي)، ليس على ظاهره، وإنَّما المعنى: أَخبرَ عن مُبْهَمٍ، هو (زيدٌ) في المعنى، بـ (زيد)، وقولهم: بـ (الّذي)، (الباءُ) فيه للاستعانة، كقولك: (كتبتُ بالقلمِ).

---

(١) سورة الإنعام ٦/١٥٤.

قرأ يحيى بن يعمُر بضمِّ (أَحْسَنُ)، والباقُون بالفتح (أَحْسَنَ) على أنّه فعلُ ماضٍ، ولا حُجَّةَ فيه هنا، لأنَّ في (أحْسَنَ) ضمير فاعل هو العائد. ينظر: المحتسب ١/١٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨، وفتح القدير ٢/١٨٠.

(٢) شرح ابن الحاجب ٧٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣/١٠٩-١١٠.

قولُـه: "وكـذلك (الألـفُ والـلاَّمُ) في الجملـةِ الفعليّـةِ خاصَّـةً، ليصـحَّ بنـاءُ اسـمِ الفاعلِ، أو المفعولِ".

وذلك لأنَّهُ تقدَّم[١] أنَّها لا تُوصَلُ إلاَّ بأحدِهما، وبناؤهما من الاسميّة غيرُ مُمكِنٍ، ومثالُه قولُك إذا أخبرتَ عن (زيدٍ) مِن (ضربْتُ زيدًا): (الضاربُه أنا زيدٌ)، وبَرزَ ضميرُ الصِّفَةِ لجِريِّهَا على غيرِ مَن هي له، على ما تقدّمَ[٢].

[ما يمتنعُ فيه الإخبار بـ (الذي)]

قولُه: "فإذا تعذَّرَ أمرٌ منها تعذَّرَ الإخبارُ".

أي: مِن هذهِ الأمور[٣].

قولُه: "ومِن ثَمَّ امتَنَعَ في ضميرِ الشأنِ".

وذلك لأنَّه لا يتأخّرُ، لاستحقاقِهِ صدرَ الكلامِ[٤].

قولُه: "والموصوفِ"[٥].

وذلك لأنَّكَ تجَعَلُ موضِعَهُ ضميرًا، فيؤدِّي إلى كونِ الموصوفِ مُضْمَرًا[٦].

قولُه: "والصِّفَةِ".

وذلك لأنَّه يؤدّي إلى أَنْ تكونَ الصِّفَةُ مُضْمَرَةً[٧].

---

[١] ينظر: ص ١٥٥ من التحقيق.

[٢] ينظر: ص ١٤٤ من التحقيق.

[٣] في ث بعده: "المذكورة، وهي: تصديرُ (الذي)، وإقامةُ الضمير مقامَ المخبرِ عنه، وتأخير المخبر عنه خبرًا".

[٤] في ث بعده: "فلو ذهبتَ تُخبر عنه لاخَّرتَهُ خبرًا، وكُنتَ تقولُ: (الذي هو زيدٌ قائمٌ هو)".

[٥] في ث بعده: "فتقولُ في (جاءني زيدٌ العالِمُ): (الذي جاءني العالِمِ زيدٌ)، فالضمير مُستترٌ في (جاءني)، وقد وصفته بـ (العَالِم)".

[٦] في ث بعده: "فتقولُ: (الذي جاءني زيدٌ هو العالِمُ)".

[٧] في ث بعده: "فتقول في (ضربي زيدًا قائمًا): (الذي هو زيدًا قائمًا ضربي)".

قولُه: "والمصدَرِ العامِلِ".

وذلكَ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكونَ المضْمَرُ عامِلاً[1].

قولُه: "الحالِ".

وذلكَ لأنَّه يؤدِّي إلى أَنْ يكونَ المضمَرُ حالاً.

قولُه: "والضميرِ المستحقِّ لغيرِها".

أي: لغيرِ (الذي)، ومثالُهُ قولُكَ: (زيدٌ ضربتُهُ)، فلا تخبرُ عن الهاءِ في (ضربته)، لأنَّ غيرَ (الذي) استحقَّهُ، وهو المبتدأ [٣٨و]، فلو ذهبتَ تُخبِرُ عنه لَبَقِيَ الموصولُ بلا عائدٍ، لأنَّك تجعَلُ موضِعَهُ مضمرًا، فيبقى على ما كانَ من عودِهِ إلى (زيدٍ)، ولو جعلتَهُ للموصولِ لبقيَ المبتدأُ أيضًا بلا عائدٍ، وكلُّه غيرُ مُسْتَقِيمٍ.

قولُه: "والاسمِ المشتملِ عليه".

أي: على الضميرِ المستَحِقِّ لغيرِ (الذي)، نحو: (زيدٌ ضربتُ غلامَه)، فلا يصحُّ الإخبارُ عن (غلامه)، لأنَّك إذا جعلتَ موضِعَه ضميرًا، فإن أعدتَهُ على الموصولِ، بقيَ المبتدأُ بلا عائدٍ، وإن أعدتَهُ على المبتدإ، بقيَ الموصولُ بلا عائدٍ، على ما تقدَّمَ[2].

---

[1] في ث بعده: "لأنك كُنتَ تقولُ: (الذي ضربي زيدًا إيّاهُ قائمٌ)". تنظر التفاصيل في: شرح الرضي ٣/١١٦-١٢٠، والوافية ١٩٩.

[2] أي: في الضمير المستحق لغير (الذي).

[(ما) الاسميّة]

قولُـه: "و (مـا) الاسميّـة[1]: موصـولةٌ، واسـتفهاميَّةٌ، وشـرطيّةٌ، وموصـوفةٌ، وتامّـةٌ بمعنى: شيءٍ، وصفةٌ".

فالموصُـولَةُ تقـدّمتْ[2]، والاسـتفهاميَّةُ نَحُـو: (مـا صِـنَاعَتُك؟) و (مـا أكلـتَ؟)، والشرطيّةُ نَحُو: (ما تصنعْ أصْنعْ)، واستعمالُها فيهما لما لا يَعْقِلُ كالموصولةِ. والموصُوفةُ كقولِهِ:

رُبَّما تكرُهُ النُّفُوسُ من الأمْـ رِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[3]

فـ (تكرهُ): جُملةٌ واقعةٌ صفةً لـ (ما)، كأنَّهُ قيل: رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النفوسُ.

والتامَّةُ نَحُو: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[4]، أي: فَنِعْمَ شيئًا هي. والصِّفَةُ نحو: (اضربْهُ ضربًا ما)، أي: ضَربًا أيَّ ضَرْبٍ كانَ، وهذه عندَ بعضِهم حرفٌ للتقليل[5].

---

(1) في حاشية الأصل: "احترازٌ من الحرفيّة، فلها أيضًا سِتّةُ أقسامٍ: نافيةٌ، وحجازيّةٌ، وكافّةٌ، ومهيِّئَةٌ، ومصدريَّةٌ، وزائدةٌ". ينظر: الجنى الداني ٣٢٥-٣٣٤، ومغني اللبيب ٣٩٩/١-٤٠٧.

(2) ينظر: ص ١٥٦ من التحقيق.

(3) البيت من الخفيف، لأميّة بن أبي الصَّلت، في: ديوانه ٥٠، برواية: (ربّما تجزعُ)، والكتاب ١٠٩/٢، والأزهيّة ٨٠،٩٤، ولعبيد بن الأبرص، في: ديوانه ١٢٨.

والشاهد فيه قوله: "ربما" إذ دخلت (رُبّ) على (ما) ممّا يدلُّ على أنَّ (ما) قابلةٌ للتنكيرِ، لأنّ (رُبَّ) لا تدخلُ إلاّ على نكرةٍ، وجملة (تكرهُ النفوس) صفة لـ (ما).

(4) سورة البقرة ٢٧١/٢ ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾.

(5) ينظر: شرح الرضي ١٣٥/٣.

[(مَنْ)و (أيّ)و (أيَّة)]

قولُه: "و (مَنْ) كذلك إلاَّ في التَّمامِ والصِّفَةِ"(١).

فالموصولة تقدمتْ(٢)، والاستفهامِيَّةُ نحو: (مَنْ أبوك؟) و (مَنْ ضربْتَ؟)، والشرطيَّةُ نحو: (مَنْ تضرِبْ أضربْ)، والموصوفةُ نحو:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظًا صَدْرَه ... قَدْ تمنَّى ليَ مَوْتًا لم يُطَعْ(٣)

وهي في جميعِ وُجُوهِها لِمَنْ يَعقِلُ.

قولُه: "وأيٌّ) و(أيَّةٌ) كـ (ما) إلاَّ في التَّمَامِ".

فالموصولةُ نحو: (اضربْ أيَّهم خرجَ، وأيَّتَهُم خرجتْ)، والاستفهاميّةُ نحو: (أيُّ الرّجلينِ عندكْ؟)، والشرطيَّةُ نحو: (أيًّا تضربْ أضْرِبْ)، والموصوفةُ نحو: (يا أيُّها الرَّجُلُ)، والصِّفَةُ نحو: (مررتُ برجُلٍ أيِّ رَجُلٍ).

قولُه: وهي معربَةٌ وَحْدَها".

وذلكَ لإلزامِهم إيَّاها الإضافةَ [٣٨ظ] دونَ سائرِ أخواتِها.

قولُه: "إلاَّ إذا حُذِفَ صدرُ صِلَتِها".

فإنَّهم رجعُوا بها إلى البناء على اللغةِ الفصيحةِ(٤)، لافتقارِها إلى ذلك الصَّدْرِ

---

(١) أي: أن (مَنْ) لا تجيءُ تامَّةً ولا صفةً. قالَ الرَّضي في شرحه ١٣٧/٣: "لا تجيء تامَّةً، أي: غير محتاجةٍ الى الصّفةِ والصّلةِ إلاَّ عند أبي علي، فإنّه جوَّزَ كونَها نكرة غيرَ موصوفةٍ".

(٢) ينظر: ص ١٥٦ من التحقيق.

(٣) البيت من الرمل، لسويد بن أبي كاهل، في: ديوانه ٣٠، والمفضليات ١٩٨، وشرح اختيار المفضل ٩٠١/٢، برواية (قلبه) مكان (صدره)، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل ٧٧٣/٢ (رسالة)، ومغني اللبيب ٤٣٢/١.
والشاهد فيه قوله: "رُبَّ مَنْ" إذ أنّ (رُبّ) لا تدخلُ إلاّ على نكرةٍ، فَدلَّ (على أنَّ (مَنْ) هُنا نكرةٌ موصوفةٌ بجملةِ (أنضجتُ).

(٤) هذا مذهب أكثر البصريين، وذهب الكوفيُّون إلى أنّ (أيّهم) اذا كان بمعنى (الذي)، وحُذف العائد من الصلة، فهو مُعرَبٌ. ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، والنكت ٦٧٨/١، والإنصاف ٧٠٩/٢-٧١٠، (م١٠٢)، وشرح الرضي ١٤٣/٣، والمساعد ١٥٤/١-١٥٥.

كما بُنِيَ نحو: ﴿**مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾[1]، لافتقارِهِ في بنائِهِ إلى ذلك المقدَّرِ، ومنه:

إذا ما أتَيْتَ بني مالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أفضَلُ[2]

قولُه: "وفي (ماذا صنعتَ؟) وجهانِ[3]: (أحدُهما): ما الذي؟"

أي: ما الّذي صَنَعته؟ فـ (ما): مبتدأٌ، بمعنى: أيُّ شيءٍ، و (ذا): خبرٌ، بمعنى: الذي، وصِلتُهُ ما بعدَه.

قولُه: "وجوابُه رَفعٌ"[4].

وذلك ليكونَ الجوابُ على طبق السُّؤالِ. ويجوزُ النَّصبُ.

قولُه: " و(الآخر): أيَّ شيءٍ؟".

أي: أيَّ شيءٍ صنعْتَ؟ فـ (ماذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ، و (صَنَعتَ) جملةٌ فعليَّةٌ قُدِّم مفعُولُها عليها، لِتَضَمُّنِهِ معنى الاستفهام.

قولُه: "وجوابُه نَصْبٌ".

وذلك ليكونَ الجوابُ على طِبْقِ السؤالِ. ويجوزُ الرَّفعُ. وقرأ أبو عمرو: ﴿**قُلِ العَفْوُ**﴾[5]، بالرَّفعِ، والباقونَ بالنَّصبِ[6].

---

[1] سورة الروم ٣٠/٤ ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾.

[2] البيت من المتقارب، لغسان بن وعلة، في: الإنصاف ٢/٧١٥ (م١٠)، والدّرر ١/٢٧٢، وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش ٣/١٤٧، ورصف المباني ٢٧٤.

والشاهد فيه قوله: "على أيُّهم" إذ جاءت (أيُّهم) اسمًا موصولاً مضافًا، وصلتُها محذوفةٌ، والتقديرُ: أيُّهم هو أفضَلُ، ولهذا بُنيت على الضمِّ.

[3] ينظر: الكتاب ٢/٤١٧.

[4] فتقولُ: (خيرٌ) أي: المصنُوعُ خيرٌ.

[5] سورة البقرة ٢/٢١٩: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوُ**﴾.

[6] ينظر: السبعة ١٨٢، ومعاني القراءات ٧٥، والمفيد في القراءات الثمان ١٨٦، والنشر ٢/١٧١.

[أسماءُ الأفعَالِ]

قولُه: "أسماءُ الأفعَالِ: ما كانَ بمعنى الأمرِ أو الماضي".

إنَّما بُنيت أسماءُ الأفعالِ لِشَبَهِها بما هي بمعناه، وهو فعلُ الأمرِ، والفعلُ الماضي.

قولُه: "مثل: (رُويدَ زيدًا) أي: أمْهِلْهُ".

هذا مثالُ الذي بمعنى الأمرِ.

قولُه: "و (هيهاتَ ذاكَ) أي: بَعُدَ".

هذا مثالُ الذي بمعنَى الماضي.

واعلمْ أنّ لهم في موضِعِها مذهبين[1]:

(أحدهما): أنها في موضعِ نصبٍ على المصدرِ، كأنّك قُلتَ في (رويدَ): (إروادًا زيدًا) أي: أرْوِدْ إرْوَادًا.

(والثاني): أن تكونَ في موضعِ رَفعٍ على الابتداء، وفاعِلُه مضمَرٌ مُستَتِرٌ، والجملةُ، وإن كانت من مبتدإٍ وفاعلٍ، يُسْتَغْنَى عن الخبرِ فيها، كما في (أقائمٌ الزيدانِ؟)، وهذا هو الأوْجَهُ.

قال الشّيخُ: "والوجهُ الأوَّلُ ضعيفٌ؛ لأنّهُ لو كانَ (رويدَ) منصوبًا نَصْبَ المصدرِ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ فِعلُه مُقَدّرًا، ويَخْرُجُ حينئذٍ عن أنْ [٣٩و] يكونَ اسمَ فِعْلٍ"[2].

قولُه: "و (فَعَالِ) بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ، كـ (نزالِ) بمعنى: انْزِلْ"

---

[1] ينظر: المقتصد ١/٥٧٠-٥٧١، والإيضاح في شرح المفصّل ١/٥٠٥.

[2] شرح ابن الحاجب ٧٦.

وهذا مذهبُ سيبويه[١]. قال الشيخ: "ولو قيل: إنّ هذه الصيغة من الثلاثي فِعلُ أمرٍ لم يَكُنْ بعيدًا، لأنَّها جَرَتْ من الفعل على صيغةٍ واحدةٍ، كجريانِ صيغةِ (أَفْعَلْ)، ولكنّه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ منهُم"[٢].

قولُه: "و (فَعَالِ) مَصدرًا معرفةً كـ (فَجَارِ)، وصفَةً مثلَ: (يا فَسَاقِ)، مبنيٌّ لمشابهتِهِ له عَدلاً وزِنَةً".

أَمَّا العَدلُ فلأنَّ (فَجارِ) معدولٌ عنِ (الفُجُورِ) أو (الفَجْرَةِ)، و (فَسَاقِ) معدولٌ عن (فَاسِقَةِ)، وأمّا الزنَة فلاتفاقِهما معًا في بناء (فَعَالِ).

قولُه: "وعَلَمًا للأَعْيَانِ مؤنَّثًا، ك (قَطَامِ)، و (غَلاَبِ)، مبنيٌّ في الحجاز"[٣].

وذلك لمشابهتِهِ ما تقدَّمَ في العَدلِ والزّنَةِ، وهذا العدلُ تقديريٌّ، إذ ليس لنا (قاطمةُ) و (غالبةُ) عُدِلَ عنهما تحقيقًا، وإنَّما وجَبَ المصيرُ إليه للعِلْمِ بأنَّهُم لا يبنُونَ إلاّ لمانعٍ من الإعرابِ.

وإنّما قال: "عَلَمًا" ليخرجَ بابُ (فَسَاقِ)، وإنّما قالَ: "للأعيانِ" ليخرجَ بابُ (فَجَارِ)، فإنّه للمعاني، وإنّما قالَ: "مؤنَّثًا" لأنّه لم يقعْ إلاّ كذلكَ.

قولُه: "وفي تميم مُعرَبٌ"[٤].

أي: بإعرابِ ما لا ينصرفُ، وذلك لتحقُّقِ العِلتَّينِ المانعتينِ للصرفِ من التّعريفِ والتأنيثِ.

قولُه: "إلاَّ ما آخرهُ راءٌ، نحو: (حَضَارِ)".

أي: فإنّهم يُوافقونَ فيه الحجازيين، لتحصلَ الإمالةُ بتحقيقِ موجبِها، إلاّ القليلَ منهم، فإنّهم لم يوافقوا، وهو القياسُ[٥].

---

[١] ينظر: الكتاب ٢٨٠/٣.

[٢] شرح ابن الحاجب ٧٦.

[٣] ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣-٢٧٨، والمقتضب ٤٩/٣-٥٠.

[٤] ينظر: المصدران السابقان أنفسهما.

[٥] ينظر: المفصّل ٢٠١، وشرح ابن يعيش ٦٤/٤.

[الأصوات]

قولُه: "الأصوات: كُلُّ لفظٍ حُكِيَ بهِ صَوتٌ، أو صُوِّتَ به للبَهَائِمَ".

وإنّما بُنِيَتِ الأصواتُ لأنَّ وضعَها على أَنْ يُنطقَ بها مفردةً، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (غاقْ) حاكيًا لصوتِ الغُرابِ، لم تحتجْ إلى ما يتركَّبُ معه، وكذلك إذا قُلْتَ [٣٩ظ] (نِخّ) للبعيرِ، لم تقصِدْ إلاَّ إلى إسماعِهِ هذا الصوتَ، لجري العادةِ بإناختِهِ عندَه، وكذلك البابُ.

قولُه: "فالأوّلُ كـ (غاقِ)".

يعني الَّذي حُكِيَ به صوتٌ.

قولُه: "والثاني كـ (نِخّ)".

يعني الَّذي صُوِّتَ بهِ للبهائمِ(١).

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢٠٢/٣ وما بعدها.

[المُرَكّبات]

قوله: "المركَّباتُ: كلُّ اسمٍ من كَلِمَتَيْنِ ليْسَ بينَهُما نِسْبَةٌ".

قوله: "كلُّ اسمٍ" يَعُمُّ. وقوله: "من كَلِمتَينِ" احترازٌ من المفردِ، قوله: "ليْسَ بينَهما نِسْبَةٌ" احترازٌ من نحو: (عبد الله) و(تأبطَّ شَرًّا)، أمّا الأوّلُ فلأَنَّه غَيْرُ مبنيٍّ، وأَمَّا الثَّاني فلأَنَّهُ مَحْكيٌّ على أَصْلِهِ قبلَ التَّسْمِيَةِ بهِ، وليس الغَرضُ ها هُنا إلاَّ ما حَصَلَ بناؤُهُ بالتّركيبِ.

قوله: "إنْ تَضمَّنَ الثّاني حَرْفًا[1] بُنِيا كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، و(حادِيَ عَشَر)[2] وأخواتهما".

أما الأوَّلُ فَلِكَوْنِهِ أَشْبَهَ صَدْرَ الكلمةِ[3]، وأمَّا الثّاني فَلِتَضَمُّنِهِ معنَى الحرْفِ.

قوله: "إلاّ اثني عَشَر"

أي: فإنّه لا يُبنَى الاسمُ الأوَّلُ فيه[4]، وذلك لأَنَّه لما شُبّهَ بالمضَافِ في حذفِ النُّونِ منه وجَبَ إجراؤه مُجْراه في إعطائه حُكمَ الكلمةِ لا حُكمَ الجزءِ، فَوجَبَ البَقاءُ على الإعرابِ، وَتَحقِيقُ المشَابَهَةِ أنَّ الأصلَ (اثنان وعشرة)، فلمّا حُذِفت الواو بقي (اثنان عشرة)، فكرهوا النُّونَ الّتي تؤذِنُ بالانفصالِ مَعَ حَذْفِ الوَاوِ الّتي تُؤْذِنُ بالاتّصَالِ، فحذَفُوا النُّونَ تشبِيهًا له بالمضَافِ.

قوله: "وإلاَّ أُعرِبَ الثَّاني كـ (بَعْلَبَكّ)، وبُني الأوَّل".

---

[1] أي: إذا تضمَّنَ الاسمُ الثَّاني من الاسمِ المركَّبِ حرفَ عَطْفٍ أو غيرَه بُنِيَ الجُزْآنِ.

[2] أصلها: (خمسة وعشر)، و(حادي وعشر)، حُذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما. ينظر: شرح الرضي ٢٢٠/٣.

[3] في ث بعده: "كالجيم من (جعفر)".

[4] هذا مذهبُ الجمهورِ، وذهبَ ابنُ درستويه إلى أنَّه مبني كـ(أحدَ عشرَ) وأخواتها. ينظر: أسرار العربية ١٢٤، وشرح الرضي ٢٢٢/٣-٢٢٣.

أي: وإلاَّ يتضمَّنِ الثَّاني مَعْنَى الحَرْفِ أُعْرِبَ، لعدَمِ ما يقْتَضِي بناءَ هـ، وبُني الأوّلُ لوجُودِها فيهِ، وذلك نحو: (بعلبكّ)، تقول: (هذا بعلبكُّ)، و(رأيتُ بعلبكَّ)، و(مررت ببعلبَكَّ)، فلا يُصرفُ للعِلّتينِ.

قوله: "في الأفْصَحِ"

وذلك لأنَّ من العَربِ من يَسْتَعْمِلُ الأوَّلَ كالمضَافِ، فَيُعْرِبُه إعرابَ [٤٠و] المضافِ بالرّفعِ، والنَّصْب، والجَرِّ، ويُعرِبُ الثَّاني إعرابَ مالا ينصرفُ. وقِسْمٌ يُعربُه إعرابَ المنْصَرفِ(١).

(١) ينظر : المفصّل ٢٢٣.

[الكنايات]

قوله: "الكِنَايَاتُ"

المرادُ بـ (الكناياتِ) ها هُنَا: المبْنِيَّةُ، وهي أَلفاظٌ مُبْهَمَةٌ يُعَبَّرُ بها عمّا وَقَعَ في كلامِ متكَلّمٍ مُفَسَّرًا، إمّا لإبهامِهِ على المخاطبِ، وإمّا لنِسْيانِهِ، فعَلى هذا لا يكونُ (كَمْ) مِنْها، وإنّما ذُكِرَ معها لما وافق (كذا) في العَدَدِ.

قوله: "(كَمْ) و (كذا) للعَددِ"

فبناءُ (كَمْ)في الاستفهامِيّة واضِحٌ[1] ، والخبريَّةِ لشبَهِهَا بأُخْتِهَا، وأمّا (كذا) فَلأنَّ أصلَهُ (ذا) دخلتْ عليه (كافُ) التَّشْبيه.

قال السَّيِّدُ ركنُ الدِّين: و"مميَّزُ (كذا) منصوبٌ غالبًا؛ لكون (ذا) بمنزلةِ المضافِ إليهِ في مثل: (ملؤه عسلاً)، ثُمّ ذكر[2]: "أنّه قَدْ يكونُ مجرورًا بإضافةِ (كذَا) إليه، لكونهِ بمنزلةِ ثلاثَةٍ ومائةٍ، ومرفُوعًا بأنَّهُ مبتدأٌ ما قبله خبره، نحو: (لهُ عندي كذا درهمٌ)، فـ(درهمٌ) مبتدأٌ، و (له) خبرٌ مُقدَّمٌ، و(كذا) حالٌ". قالَ: "هكذا قَالُوه: والأَوْلى عندي أنْ يكون (كذا) مبتدأً، و (درهم) بَدَلاً أَوْ عطفَ بيانٍ، و(له) خَبَرٌ مقدَّمٌ"[3]. والله أعلم.

قوله: "و (كَيْتَ) و (ذَيْتَ) للحديث".

وإنّما بُنيتا لأنَّهُمَا وقعتا معًا موقِعَ الجملةِ، وهي مبنيَّةٌ.

قوله: "فـ (كمْ) الاستفهاميةُ مُمَيَّزُها منصوبٌ مُفرَدٌ".

---

[1] وفي ث بعده: "وهو تضمُّنُها معنى همزة الاستفهام".

[2] أي: ركن الدين.

[3] الوافية ٢٠٦.

وذلك لأنَّها لما كانتْ للعَدَدِ، ووَسَطُ العدَد[1] مميّزُه مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، جُعِلَ كذلك، لأنَّهُ لو جُعل لأحَدِ الطَّرَفَيْنِ لكَانَ تحكُّمًا.

قوله: "ومميّزُ الخبريّةِ مجرورٌ مُفردٌ ومجموعٌ"[2].

أمّا جرُّهُ فلأنَّها للتكثيرِ، والعددُ الصريحُ الكثيرُ مميّزُهُ مجرورٌ كـ (مائةٍ) و (أَلْفٍ). وأمّا إفْرادُه فلأنَّ العددَ الكثيرَ مميّزُهُ كذلك. وأمّا جَمْعُهُ فلأَنّ العدَدَ الكَثيرَ فيهِ ما يُنبِئُ عن كِمّيَّتِهِ صَرِيحًا، وهذا ليس مثلَهُ في التَّصْرِيحِ، فَجُعِلَ جمعُهُ كأنّه نائبٌ عن ذلك.

قوله: "وتدخُلُ (مِنْ) فيهما".

أي: في الاستفهاميّةِ والخبريّةِ، إلاَّ أنَّ دخولَها في الخبريّةِ [٤٠ظ] أكْثَرُ، وإذا دخلتْ في الخبريّةِ قُدّرتْ تَامَّةً، والمميزُ مجرورٌ بـ (مِنْ)، وإذا لَمْ تدخُلْ قُدّرِتْ مُضَافةً، ويَجُوزُ أَنْ تُقدّرَ تامَّةً، والجرُّ بعدها بتقدير (مِنْ).

قوله: "ولهُمَا صدْرُ الكلامِ".

أمّا الاستفهاميّةُ فواضِحٌ[3]، وأمّا (الخبريَّةُ) فلِمَا تضمّنته من المعْنَى الإنشائيِّ في التكثيرِ، كما أنَّ (رُبّ) لما تضمَّنتِ المعنى الإنشائِيِّ في التَّقْليلِ وجَبَ لها صَدْرُ الكلامِ.

قوله: "وَكِلاهُما يَقَعُ مرفُوعًا، ومنصُوبًا، ومجرورًا".

وذلك لقُبُولِهما عواملَ ذلك.

قوله: "فكُلُّ ما بعده فِعْلٌ غيرُ مُشْتَغِلٍ عنه كانَ مَنْصُوبًا معمولاً على حَسْبِهِ".

---

[1] المراد بـ (وَسَطَ العدد): من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين). ينظر: الفوائد الضيائية ١٢٤/٢.

[2] وقيل: إنّ لغة تميم نصبُ مميز الخبريّة، وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة. ينظر: الكِتاب ١٦١/٢-١٦٢، والأصول ٣١٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤.

[3] وفي ث: "لكونها لإنشاء الاستفهام".

أيْ: مَفعولاً بهِ، ومصدرًا، ومفعولاً فيه على حَسْبِ العَوَامِلِ[1]، نحو: (كم رجُلا؟، أَوْ رجُلٍ ضربتَ)، و(كَمْ ضربَةً؟، أو ضربَةٍ ضربْتَ)، و(كم يَوْمًا؟، أو يومٍ ضربتَ).

قوله: "وكلُّ ما قبله حرفُ جَرٍّ أوْ مُضَافٌ فمَجْرُورٌ".

وذلك لأَنّه لا يبْطُلُ عَمَلُ الجارِّ بغيرِهِ، ولا يتقدَّمُ معمولُهُ عليْهِ، فلذلك اغتُفِرَ تقديمُهُ على مَا له صدْرُ الكلامِ، لتنزلهِمَا منزلةَ الجُزْءِ الواحِدِ، فتقولُ: (بكم رجلاً؟، أَوْ رجلٍ مررتَ)، و(غُلامُ كمْ رجلاً؟، أَوْ رجُلٍ ضربْتَ).

قوله: "وإلاّ فهو مرفوعٌ".

أي: وإلاَّ يكنْ كذلك وجَبَ رفعُهُ[2].

قوله: "مبتدأٌ إنْ لم يكُنْ ظرْفًا".

وذلك نحو: (كم رجلاً؟، أو رجُلٍ أُخوتُك)، و(كَمْ رجلاً؟، أو رجُلٍ ضربتَه)، لأنَّ الفِعْلَ قَدْ اشتَغَلَ عَنْهُ.

قوله: "وخَبَرٌ إنْ كانَ ظرفًا".

وذلك نحو: (كَمْ يومًا؟، أو يومٍ سَفَرُكَ)، لأنَّكَ لو جعلتَ (كَمْ) مبتدأً، وهي للزَّمَانِ، تعذَّرَ أَنْ يكُونَ خبرُهَا (سَفَرُكَ).

قوله: "وكذلك أسماءُ الاستفهامِ، والشّرطِ".

---

[1] وعملُ العوامل –هاهُنا – لا يكونُ إلا بحسب المميز، كما هو واضح من التمثيل.

وأما إذا كان الفعل بعد كَمْ مشتغِلاً عنه بضميره أو متعلق ضميره فيجوز في كمْ وجهان: الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على الاشتغال. ينظر: المقتصد ٧٤٦/٢-٧٤٧، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥١/٢.

[2] أي: وإن لم يكنْ بعد (كمْ) فعلٌ ولا شبهُ فعلٍ غيرُ مشتغلٍ عنه بضميره، أو متعلِّق ضميرِه، ولا قبله حرفُ جَرٍّ، أوْ مُضافٌ فهو مرفوعٌ. ينظر: شرح الرضي ٢٤٥/٣، والفوائد الضيائية ١٢٧/٢.

يعني في مواضعِ الرّفعِ، والنّصبِ، والجرِّ، فإذا قُلت: (مَنْ ضَربتَ؟)، و(مَنْ تَضربْ أضربْ)، فمَنْصُوبٌ، وإذا قلتَ: (بِمَنْ مررتَ؟)، و(بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بهِ)، فمجرُورٌ، وإذا قُلتَ: (مَنْ ضربتَهُ؟)، و(مَنْ ضربتَهُ ضربتُهُ)، فمرفوعٌ، على ما تقدَّمَ.

قوله: "وفي مثلِ تمييزِ [٤١و]

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جريرُ وَخالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبتْ عليَّ عِشَارِي[1]

ثلاثةُ أَوْجُهٍ".

فالنَّصْبُ على الاستفهامِ، وإنْ لَم يردْ معنّاهُ لكنَّه على سبيل التّهكُّمِ. والجرُّ على أنَّها (كَمْ) الخبريّة، أي: كثيرٌ من عَمّاتِك، وخالاتِكَ حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري. والرفْعُ على أن يكون المميّزُ محذُوفًا، أي: (كَمْ مرّةً) على التّهكّمِ، أَوْ (كَمْ مرّةٍ) على التَّكْثيرِ، فيرتفِعُ (عَمّةٌ) على الابتداء، ومصحّحُه كونه موصوفًا بـ (لك)، وخبرُهُ (قَدْ حَلبَتْ)، و (كَمْ) على الوَجْهَينِ في موضع نَصْبٍ، إمّا على الظرفيّةِ أو المصدريّةِ، ولا يمتنِعُ عملُ الخبرِ فيما قَبْلَ المبتدإِ، أَلاَ تَرى أَنكَ تقولُ: (عَمْرًا زيدٌ ضَرَبَ، أَوْ ضَارِبٌ).

قوله: "وقَدْ يُحذَفُ".

أي: المميّزُ، وذلك للعلم بهِ.

قوله: "مثلِ: (كَمْ مالُكَ؟)".

أي: دِرْهمًا أَوْ دينارًا على حَسْبِ ما تدُلُّ عليهِ القرينَةُ.

قوله: "و(كَمْ ضربْتَ؟)".

---

[1] البيت من الكامل، للفرزدق في: ديوانه ٤٥١/٢ برواية: كم خالةٍ لك يا جرير وعمّةٍ. وله أيضًا في: الكِتاب ٧٢/٢، واللمع ٢٤٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٥٨/٣.

والشاهد فيه قوله: (كَمْ عمَّةٍ) إذ يجوز في (عمة) ثلاثة أوجه: الرّفْعُ على الابتداء، والمسوّغ لها وصفها بالجار والمجرور (لك)، والنّصبُ على التمييز، والجرُّ على الإضَافَةِ.

أي: مَرَّةً، أو ضرْبَةً. واللهُ أَعْلَمُ.

[الظُّروف]

قوله: "الظُّروفُ".

يعني: الظّروفَ المبنيَّةَ.

قوله: "منها: ما قُطِعَ عن الإضَافَةِ، كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)".

وكذلك (فوقَ) و(تحتَ) و(أمامَ) وشِبْهُهُ. وإنّما بُنِيَتْ لاحتياجِها إلى ذلك المنويّ كاحتياجِ الحرْفِ إلى غيرِهِ، ولذلك[1] لا تُبنَى إذا لم يُنْوَ كقوله:

فساغَ لي الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أُغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[2]

وبُنِيتْ عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا على أنَّ أصلَها الإعرابُ، وخُصّتْ بالضَّمَّةِ مخالَفَةً لحركَتِها في حالةِ الإعرابِ[3].

قوله: "وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ (لاغيرُ)، و (ليس غَيْرُ)، و (حَسْبُ)".

أَيْ: وإنْ لم تكنْ ظُرُوفًا لكثرتها، فَلمَّا أشبَهَتِ الظَّرفَ عُومِلتْ مُعَامَلتَهُ.

وقوله: "ومنْها (حَيْثُ)".

وإنَّما بُنِيَتْ لاحتياجِها إلى جُملَةٍ تُبيِّنُ مَعْنَاها.

قوله: "ولا تُضَافُ إلاَّ إلى جُملَةٍ".

---

[1] كلمة (ولذلك) مكررة في الأصل.

[2] البيت من الوافر، لعبد الله بن يعرب، في: الدّرر ٣/١١٢، وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش ٤/٨٨، وشرح الرضي ١/٢٢٤، وفي الأخير برواية: بالماءِ الحميم.

والشاهد فيه قوله: "قبلاً" إذ نصبَ الشاعر الظرفَ، لأنّه قطعه عن الإضافة.

[3] وفي ث: "مخالفةً لحركة إعرابها".

وذلك لأنَّ وضْعَها لمكانِ نِسْبَةٍ

قوله: "في الأكثَرِ".

لأنه قَدْ جاء إضافتُها إلى غير جُملَةٍ في نحو قوله:

ونطعُنُهُمْ حَيْثُ احتَبوا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببِيضِ المَوَاضي حَيْثُ [١٤ ظ] لَيّ العَمائِمِ[1]

وهو شاذٌّ، ولذلك بَقِيَتْ على بنائِها. وقَدْ تدخُلُ عليْها (ما) فتكون للمُجَازاةِ[2].

قوله: "ومنها: (إذا) وهي للاستقبال".

وإنّما بُنِيَتْ لمثلِ ما ذُكِرَ في (حَيْثُ).

قوله: "وفيها مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا"[3].

وإنّما قال: "غالِبًا" لأنَّها قَدْ تَقَعُ لمجرَّدِ الظرفيّةِ، كقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى** ﴾[4]، لأنَّكَ لَوْ جَعَلْتَها للشَّرطِ وجَبَ أَنْ يكونَ جوابُها ما دلّ عليهِ (أُقْسِمُ) المقدّرُ الإنشائي، فيفسُدُ المعنَى، إذ يصيرُ القَسَمُ مُقيّدًا بالشرْطِ.

قوله: "وقَدْ تكونُ للمفاجأة".

وهي ظرفٌ معمولٌ لِمَا دلَّ عليهِ منْ مَعْنى (فاجأتُ)، كأنّك قُلتَ: فاجأتُ زمان زيدٌ قائِمٌ.

قوله: "فيلزَمُ المبتدأُ بعْدَها".

---

[1] البيت من الطويل، للفرزدق في: شرح شواهد المغني ٣٨٩/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش ٩٢/٤، ومغني اللّبيب ١٧٧/١، وشرح التّصريح ٣٩/٢.
والشاهد فيه قوله: "حيثُ ليّ العمائمِ" إذ أضافَ الظرفَ (حيثُ) إلى المفردِ، وهذا نادرٌ.

[2] نحو: (حيثما تذهبْ أذهبْ). ينظر: الكتاب ٥٦/٣.

[3] وفي الكافية ١٦٢ بعده: "فلذلك اختيرَ بعدها الفعلُ".

[4] سورة الليل: ١/٩٢.

وذلك نحو قولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)، كأنَّهُمْ قَصَدوا إلى الفَرْقِ بين مَعْنيَيْها.

قوله: "ومنها: (إذْ) لِمَا مَضَى".

وبناؤها لِمثْلِ ما ذُكِرَ في (إذا) و (حَيْثُ).

قوله: "وَتَقَعُ بعدَها الجُمْلتَانِ".

وذلك لأنّها بمعنى: زمانٍ، من غير معنى شَرط، فَصَحَّ أن تُفَسَّرَ بالفعليّةِ تارةً، والاسميّة أُخرى. وتتّصِلُ بها (ما) فتكونُ للمجازاة[1]، والظاهِرُ أنّها إذا ضُمّت إليها (ما) كـ (حيثما)، لا حرفٌ برأسه، خِلافًا لسيبويه[2].

قوله: "ومِنْهَا: (أيْنَ) و (أنَّى) للمكانِ استفهامًا وشرْطًا".

تقولُ: (أَيْنَ زيدٌ؟)، و(أَيْنَ تكُنْ أكُنْ)، وكذلك (أنّىَ)، وقد تُسْتَعْمَلُ للزّمانِ والحالِ كـ (متى) و (كيف)، وبناؤهما واضِحٌ[3].

قوله: "و (متى) للزّمانِ فيهما".

يعني الاستفهامَ والشّرطَ، تقولُ: (مَتَى القِيامُ؟)، و(متى تأتِني آتِك).

قوله: "و (أيَّان) للزّمانِ استفهامًا".

وهي كـ (متى)، قال تعالى: ﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾.[4]

قوله: "و (كَيْفَ) للحالِ استفهامًا".

---

[1] في ث بعد ذلك: "قال:

إذْ ما دخلتَ على الرسولِ فقلْ لهُ حقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجْلِسُ".

والبيت من الكامل، للعباس بن مرداس، في: ديوانه ٧٢.

[2] ينظر: الكِتاب ٢/٥٦-٥٧.

[3] وفي ث: "بُنيا لتضمُّنِهِمَا مَعْنَى حَرْفِ الاستفهامِ، وحرفِ الشَّرْطِ".

[4] سورة الذاريات ١٢/٥.

تقولُ: (كيف زيدٌ؟)، معناه: على أيِّ حالٍ هُوَ؟. وأمّا استعمالُها للشّرطِ إذا دخلتْ عليها (ما)، فَضَعِيفٌ عند البصريين[1]، وجائزٌ عند الكوفيين[2].

قوله: "و (مُذْ) و (مُنْذُ) بمعنى: أوّل المدَّةِ، فَيَلِيهما المفردُ المعرفةُ".

وذلك نحو قولك: (ما رأيتهُ مُذْ يومُ الجمعة)، أي: أوَّلُ المدّةِ التي انتفتْ فيها الرؤيةُ يومُ الجمعةِ. وإنَّما وليهما[3] المفردُ المعرفةُ [٤٢و] لتتعيَّنَ الأوّليّةُ المقْصودَةُ، ألاَ تَرَىَ أنَّك لو قُلتَ: (مُذْ يومانِ، أو مُذْ يَومٌ)، لمْ تتعيَّنْ.

قوله: "وبمعنى: الجميع، فيليهما المقصودُ بالعددِ".

وذلك نحو قولك: (ما رأيتُهُ مُذْ يومانِ)، أي: جميعُ المدَّةِ التي انتفتْ فيها الرُّؤيةُ يَوْمَانِ[4]، وإنَّما وليهمَا المقصودُ بالعَددِ لأنَّ الغَرَضَ بيانُ المدّةِ بأسرِهَا. وإنّما بُنِيا لأنَّ المعنى قطعُهُمَا عِنِ الإضافَةِ، ولذلك بُنِيَتْ (مُنْذُ) على الضَّمِّ.

قوله: "وقد يقَعُ المصْدَرُ، أوِ الفِعْلُ، أَوْ (أَنَّ)، فيقدَّرُ زمانٌ مُضَافٌ".

وإنّما قُدِّرَ الزمَانُ، لأنَّ المعنى إذا قُلْتَ: (ما رأيتُه مُذْ سَفَرُهُ، أَوْ مُذ سافَرَ، أو مُذ أنَّهُ سَافَرَ): مُذْ زَمَانُ سَفَرِه، فَوجَبَ تقديرُ ذلك، وإنّما حُذِفَ للعِلْمِ بهِ.

قوله: "وهو مبتدأٌ خبرُهُ ما بعدَهُ".

وذلك لأَنَّ المعْنى: أَوّلُ المدَّةِ يومُ الجمعةِ، أو جميعُ المدَّةِ يومانِ[5]، وذلك واضِحٌ.

قوله: "خِلافًا للزَّجّاج[1]".

---

(1) ينظر: الأصول ١٩٧/٢، والإنصاف ٦٤٣/٢ (م٩١)، وحاشية الصّبان ١٤/٤.

(2) ينظر: المصادر السابقة أنفسها.

(3) في الأصل: وليتها، والسياق يقتضي ضمير التثنية، لعوده على (منذُ) و (مُذْ).

(4) ينظر: الغُرة المخفِيّة ١٧٨/١-١٧٩.

(5) وهذا مذهب أكثر البصريين، وقد صَرّح به المبرد في: المقتضب ٣٠/٣، والفارسي في: الإيضاح العضدي ٢٦١، وعبد القاهر في: المقتصد ٨٦٠/٢، وغيرهم.
وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الاسم المرتفع بعدهما مرتَفِعٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ تقديره: مُذكان. يُنظر: الإنصاف ٣٨٢/١ (م٥٦)، وشرح الجمل، لابن عصفور ٦٠/٢.

فإنَّهُ عنده خبرٌ مُقدَّمٌ، والمبتدأ: يوم الجمعة، وهو وَهْمٌ منه، لأنَّ المعنى واللّفظَ يأباه، أمّا المعنى فلأنّك مُخْبِرٌ عَنْ جميع المدَّةِ، بأنّها يومانِ، وذلك خبرٌ مُحَقَّقٌ، وأمّا اللَّفْظُ فلأنَّ (يومانِ) نكرةٌ لا مُصَحّحَ لها، فَلَمْ يَسْتَقِمْ[٢].

قوله: "ومنها (لدَى) و (لدُنْ)، وقد جاء (لَدَنْ)، و (لَدْن)، و (لُدْن)، و (لَدْ)، و (لُدْ)، و (لَدُ)"[٣].

وإنما بُنيتْ لأنَّ وضعَ (لَدُ)، و (لَدْ)، و (لُدْ) وضْعُ الحُروفِ، فأُجرِيَ بقِيَّةُ اللغَاتِ مُجراها، لاتفاقها معًا لفظًا ومعنًى.

قوله: "و (قطُّ) للماضي المنفي".

وذلك نحو: (ما رأيتُهُ قطُّ). وإنّما بُنيتْ لأنّ من لغاتِها (قَطْ)، وهو وضع الحروف.

قوله: "و (عَوْضُ) للمستقبلِ المنْفِي".

تقول: (لا أفعلُه عَوْضُ)، أي: أبدًا. وإِنَّمَا بُنِيَتْ لقَطْعِها عِنِ الإضَافةِ، لأَنّ المعْنَى: عَوْضُ العَائِضينَ، كما تقولُ: (دَهْرُ الدّاهرين)[٤].

قوله: "والظّروفُ المضَافَةُ إلى الجملِة، و (إذْ) يجوزُ بناؤها على الفتحِ".

---

[١] والأخفش أيضًا، والزجاجي في (مُذْ) فقط، أما (منذ) فهي عنده بمنزلة (مِنْ). ينظر: جمل الزجاجي ١٤٠، والإنصاف ٣٨٢/١ (م٥٦)، والجني الداني ٤٤٥، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٢٠.

[٢] أي: فلم يستَقِم أنْ تكونَ النكرةُ مبتدأً.

[٣] ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٠/٤-١٠١.

[٤] في ث بعده: "قال الأعشى:

رضيعَيْ لِبانٍ ثدي أمٍّ تَحالَفَا بأسْحَم داجٍ عَوْضُ لانتفرَّقُ"

والبيت من الطويل، له في: ديوانه ٢٢٥، وفي: الخصائص ٢٦٦/١ برواية: (تقاسما) مكان (تحالفا).

وذلك نحو قوله تعالى [٤٢ظ]: ﴿هَـذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّـدِقِينَ صِـدْقُهُمْ﴾[١]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[٢].

ويجوزُ إعرابُه كقوله تعالى: ﴿هَـذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّـدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٣]، و﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٤].

وإنما بُنِيَ تشبيهًا بـ (حَيْثُ) و(إذا) و(إذْ) لما بُيِنَّ بالجُمْلَةِ بيانَها، وكذلك (يومئذٍ) لأنَّ الجملةَ الواقعَةَ بعد (إذْ) مبيّنَةٌ لـ (يوم) أَيْضًا، وأُعرِبَتْ لأنَّ أصْلَها الإضَافةُ إلى المفردِ، فكانتْ إضَافَتُها إلى الجملةِ عارِضَةً، فلمْ يُعتد بالعَارِضِ.

قوله: "وكذلك (مِثْلَ) و(غَيْرَ) مع (ما) و(أَنْ)".

وذلك نحو قولك: (قيامُك مثلَ ما قَامَ زيدٌ)، وقوله:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ   حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ[٥]

وإنّما بُنيتْ تشبيهًا لها بالظُّروفِ المتقدّمَةِ، من حيثُ كثُرَت، وبُيّنَتْ بالجملةِ بعدَها، لأنَّ (ما) و (أنْ) يستلزمان الجُملَةَ، كما تستلزمها (إذْ)، فكما جازَ أنْ يُبنى ما يُضاف إلى (إذْ) من الظروف جَوَّزوا أَنْ يُبنى ما أشبَهَ الظروفَ، لكثرتِهِ، عِنْدَ إضافتِهِ إلى ما يُشبهُ إذْ في احتياجِهِ إلى الجملَةِ.

---

[١] سورة المائدة ١١٩/٥.
قرأ نافعٌ – من السبعة– بفتح (يومَ)، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة ٢٥٠، وحجة القراءات ٢٤٢، والنشر ١٩٢/٢.

[٢] سورة المعارج ١١/٧٠.
قرأ نافع والكسائي –من السبعة– بفتح (يومَئذ)، وقرأ الباقون بالجر. ينظر: السّبعة ٣٣٦، وحجة القراءات ٣٤٤، والنّشر ٢١٧/٢.

[٣] سورة المائدة ١١٩/٥.

[٤] سورة هود ٦٦/١١. ينظر: المصادر السابقة في هامش (٢)، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٤٥.

[٥] البيت من البسيط، لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري، في: ديوانه ٨٥، ونُسِبَ إلى الكناني، في: الكتاب ٣٢٩/٢، وإلى الشماخ، في: المحاجاة بالمسائل ١٤٠ ، وليس في ديوانه، وبلا نسْبة في: النُّكت ٦٣٣/١، ومنثور الفوائد ٦٨.
والشاهد فيه قوله: "غَيرَ أن نطقَتْ" إذ جاءت (غَيرَ) مبنيّةً على الفتح لاضافتها إلى مبنيٍّ وهو (أن) وإن كانت في محلِّ رفعٍ فاعلٍ. ينظر: تحصيل عين الذهب ٦٣١.

[المعرفة والنكرة]

قوله: "**المعرِفَةُ**: مَا وُضِعَ لَشَيْءٍ بعَيْنِهِ".

قوله: "وما وُضِعَ لشَيْءٍ" يعُمُّ. وقوله: "بعينِهِ" احترازٌ من النّكرةِ.

قوله: "وهي: المضْمراتُ، والأَعْلامُ، والمبْهَماتُ، وما عُرِّف باللاَّم، وبالنِّداءِ، والمضافُ إلى أحدِها معنًى"[^١].

فـ (المضمراتُ) قد تقدَّمَ ذكرُها، و(المبْهَمَاتُ) هي أسماءُ الإشارةِ والموصُولاتُ. و(ما عُرِّف باللاّم)[^٢] قَدْ يكونُ تَعْريفَ جِنْسٍ نحو: (الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ)، وقد يكونُ تعريفَ عهْدٍ نحو: (ما فَعَل الرجُلُ)، لرجُلٍ معهودٍ بينَك وبَيْنَ مخاطبِكَ، وقَدْ يأتي لواحدٍ باعتبار عَهْديَّتِهِ في الذّهْنِ، لمطابقتهِ[^٣] إيّاه، كقولهم: (أُدخُلِ السوقَ)، وليس بينَك وبينَهُ سُوقٌ وجُودِيٌّ معهودٌ[^٤]. و(المعرَّفُ بالنّداء) كقولك: يا رجُلُ، لأنّه لما قَصَدَ قَصْدَهُ بِعَيْنِهِ، وجَبَ أنْ يدخُلَ في حِدّ المعرِفَةِ. والمضَافُ إلى أحدِها معنًى نحو [٤٣و]: (غُلامُ زيدٍ)، واحترزَ بقوله: "معنًى" من نحو: (ضاربِ زَيْدٍ)، و(حَسَنِ الوجه)، فإنَّ إضافتَهُ لفظيّةٌ، على ما تقدّمَ[^٥].

قوله: "والعَلَمُ: ما وُضِعَ لشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غيرُ مُتَناوِلٍ غَيْرَهُ بوضْعٍ واحِدٍ".

[^١]: هذا الترتيبُ في المعارفِ هو عينُ ما اختاره الزمخشري، وهو مذهب أكثرِ البصريينَ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ اسمَ الإشارةِ أعرفُ من المضمَرِ. ينظر: جمل الزجاجي ١٧٨، والمفصّل ٢٤٥، والإنصاف ٧٠٧/٢ م١٠١، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٣٦/٢.

[^٢]: هذا هو مذهب سيبويه، أي: أن حرف التعريف هو اللاّم وحدها والهمزة للوصل، وعند الخليل أنّ (أل) بكاملها آلة التّعريف. ينظر: الكتاب ٣٢٤/٣-٣٢٥.

[^٣]: في الأصل: لمطابقة. ينظر: شرح ابن الحاجب ٨٣.

[^٤]: في ث بعده: "وقَدْ يزاد على هذه كتعريفِ الحضُورِ، نحو: (خُذْ هذا الثَّوْبَ)".

[^٥]: أي: في باب (المجرورات).

قوله: "ما وُضِعَ لشيءٍ بِعَيْنِهِ" يَعُمُّ. وقوله: "غيرُ متناولٍ غَيْرَهُ" يُخرِجُ غيرَهُ من المعارفِ. وقوله: "بوضعٍ واحِدٍ" احترازٌ من أَنْ يُتَوهَّمَ أنَّ زيدًا إذا سُمِّيَ به رجلٌ، ثُمَّ سُمّي به آخَرُ، فهو متناوِلٌ غيرَهُ، فلا يكونُ جامعًا، فإذا قيل: (بوضع واحدٍ) خَرّج ذلك، لأَنّه لا يكونُ إلاّ بِوَضْعٍ آخر.

قوله: "وأعرَفُها المضْمَرُ المتكلّمُ".

وذلكَ لتعَذّرِ تَقْديرِ الالتباس فيه.

قوله: "ثُمَّ المخاطبُ".

لأنّه يَتَطرَّقُ فيه ما لا يَتطرَّقُ في المتكلّمِ، ألاَ تَرى أَنّك إذا قُلت: (أنا) لم يلتبس بغيرِه، وإذا قُلْتَ: (أنتَ) جازَ أنْ يلتبِسَ بآخَرٍ بِحَضْرَتِكَ، ولم يُرَدْ بـ(الأعْرَفِيَّةِ) إلاّ ما كانَ أبعدَ عنِ اللّبس.

قوله: "**والنَّكِرَةُ**: مَا وُضِعَ لشيءٍ لا بِعَيْنِهِ".

وذلك نحو قولك: (جاءني رَجُلٌ) و(ركبتُ فرسًا)، فإنَّه موضوعٌ لواحِدٍ شائعٍ في أُمّتِهِ لا يَخْتَصُّ بواحِدٍ دُونَ آخَرِ باعتبار الوَضْعِ، بخلاف المعرفَةِ[1].

---

(1) في ث بعده: "واعلم أنّ النكرة باعتبارِ العُمُومِ والخُصُوصِ أيضًا على مراتب، لأنك تقول: (شيءٌ)، ثم (موجودٌ)، ثم (مُحْدَثٌ)، ثم (جَوْهَرٌ)، ثم (جِسْمٌ)، ثم (تَامٌ)، ثم (حيوانٌ)، ثم (إنسانٌ)، ثم (رَجُلٌ عالِمٌ)، ثم كذلك إلى ما لانهاية". ينظر: عمدة ذوي الهمم ٦٢ظ.

[أسماء العدد]

قوله: "أسماءُ العَدَدِ: مَا وُضِعَ لكمِيَّةِ آحادِ الأشياءِ".

فينـدَرِجُ فيه (واحدٌ) و(اثنـانِ)، وذلـك لأنَّه لـو قيـل: (كـم عنـدك؟)، لَصَـحَّ أَنْ تقُولَ: (واحِدٌ) و(اثنان).

قوله: "وأصولُها اثنتا عشرة[1] كلمة: (واحدٌ) إلى (عشرة)، و (مائةٌ) و (ألفٌ)".

هذا كما ذَكَرَهُ، وما عدَاها فمتَفَرّعٌ عنها إمّا بِتَثْنِيةٍ أوْ جمعٍ، أو تركيبٍ، أو عَطْفٍ على ما يُبيّنُ.

قوله: "واحدٌ، اثنانِ".

يعني للمُذَكّرِ.

قوله: "واحدةٌ، اثنتان أوْ ثنتان".

يعني للمؤنّث. وجرى (واحدٌ) و(اثنـان) في التذكيرِ والتأنيثِ على القياسِ، فذُكِّرَ [٤٣ظ] للمذكَّرِ، وأُنّثَ للمؤنَّثِ.

قوله: "ثلاثة إلى عشرة".

يعني للمُذكّرِ.

قوله: "وثلاثُ إلى عشر".

يعني للمؤنَّثِ. وخُولِفَ بـابُ التـذكيرِ والتَّأنيـثِ مـن (ثلاثـة) إلى (عشـرة)، فأُنّث المـذكّرُ، وذُكّـرَ المؤنَّـثُ، فقيـل: (ثلاثـةُ رجـالٍ) إلى (عشـرةِ رجـالٍ)، و(ثـلاثُ نسـوةٍ) إلى (عشر نِسْوَة)، لأنَّ الثلاثةَ جماعةٌ، والمذكّرُ سابِقٌ، فأُنِّثَ لذلك، ثُمّ ذُكِّرَ المؤنَّثُ وإنْ كانَ جماعة أيضًا؛ فرقًا بين البابينِ.

قوله: "أَحَدَ عَشَرَ، إثنَا عَشَرَ".

---

[1] في الأصل: اثنتا عَشَر. ينظر: الكافية ١٦٧.

يعني للمذَكّر.

قوله: "إحدى عشرةَ، اثنتا عشرةَ".

يعني للمؤنَّثِ. كأنَّهُمْ رَاعوا لَفْظَ الواحِدِ والاثنَيْنِ في التَّذكِيرِ والتَّانيثِ، باعتبار حالِهِ قبلَ التَّرْكيبِ، لأنّه هُوَ هُوَ، وراعوا (عشرة) في حالِهَا مع أخواتِها مِنْ (ثلاثةَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) إلاَّ أَنَّهُمْ غيَّرُوا[1] (واحدًا) إلى (أَحَدٍ)، و(واحدة) إلى (إحدى) للاختصارِ.

قوله: "ثَلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ".

يعني للمُذَكّر.

قوله: "ثلاثَ عَشَرَةَ إلى تِسْعَ عَشَرَةَ".

يعني للمؤنَّثِ. وإنَّما قالوا في المذكّرِ: (ثلاثة)، وفي المؤنَّث (ثَلاث) لأنَّه كانَ كذلِكَ قبلَ التركيبِ، فرُوعِيَ بَعْدَهُ، وإنَّما قالوا: (عَشَرَ) في المذكَّرِ، و(عَشَرَةَ) في المؤنَّثِ، لأَنَّهم كرِهُوا أَنْ يَقُولُوا في المذكّرِ: (ثلاثة عشرة). وقد امتُزِجا، فيجمعوا بين تأنيثينِ فيما هو كالكلمةِ الواحدَةِ، وإنَّما كَرِهُوا أَنْ يقولوا في المؤنَّثِ: (ثلاثَ عشرَ) على ما كانَ أَصْلُهُ في التفريقِ، لذهابِ المانعِ من التَّأنيثِ مع كونِهِ جَمَاعَةً، لأنَّهُ كانَ القِياسُ أنْ يقولوا في المؤنّثِ: (عشرة) أيضًا، ولكِنَّهُمْ راعَوا الفرقَ، فلمَّا حَصَلَ الفَرْقُ هَاهُنَا بالتَّأْنِيْثِ في (ثلاثة عشر)، أدخلوا التاء في (ثلاثَ عَشَرَةَ) على ما يقتضِيهِ أَصْلُهُ، كما تقدَّمَ.

قوله: "وتميمُ تَكْسِرُ الشِّينَ"[2].

---

[1] في الأصل: غَيرَ.

[2] وأهل الحجاز يسكّنونَها، فيقولون: (عَشْرة). ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، والأصول ٢٢٤/٢-٢٢٥.

أي: من (عشرة) في المؤَنّثِ، فتقُولُ: (ثلاثَ عشِرةَ) الى (تسعَ عَشِرةَ)، كأنهم لما كرِهُوا تَوَالي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ [٤٤و] مع الامتزاجِ بما فيه فتحةٌ، عدَلوا عن فتحةٍ إلى كسرةٍ، وفي الفُصْحَى عدَلوا من حركة إلى سكون.

قوله: "وعِشْرُونَ[1] وأخواتِها".

يعني: ثلاثينَ إلى تسعينَ.

قوله: "فيهما".

يعني: في المذكَّر والمؤنَّثِ.

قوله: "أَحَدٌ وعشرون".

يعني في المذكَّرِ.

قوله: "إحدى وعشرون".

يعني في المؤنَّثِ. غَيّروا لفظَ (واحدٍ) إلى (أَحَدٍ)، ولفظ (واحدةٍ) إلى (إحدى)، من (أحدَ عشر) إلى (أحدٍ وتِسْعِينَ).

قوله: "ثُمَّ بالعَطْفِ بِلفْظِ ما تقدَّمَ إلى تسعَةٍ وتِسْعِينَ".

يعني أنّكَ تأخذُ المفْرَدَ من العشراتِ بلفظِ ما تقدَّمَ، وتَعْطِفُ عليه ألفاظَ العُقُودِ إلى (تسعةٍ وتِسْعِينَ)، فتقولُ: (اثنانِ وعشرونَ)، و(اثنتانِ وعشرونَ) إلى (اثنَينِ وتسعينَ)، و(اثنتينِ وتسعينَ)، و(ثلاثةٌ وعشرونَ)، و(ثلاثٌ وعشرون) إلى (ثلاثةٍ وتسعينَ)، و(ثلاثٍ وتسعينَ) حَتَّى تنتهي إلى (تسعةٍ وتِسْعينَ).

[1] في الأصل: عشرون، بحذف واو العطف. ينظر : الكافية ١٦٧.

قوله: "ومائةٌ[1] وألفٌ: (مائتان) و(ألفانِ) فيهما[2]، ثُمَّ [بالعَطْفِ][3] على ما تقدّم".

يعني إذا تعدّيتَ (تسعَةً وتسعينَ) قُلْتَ: (مائة). وَتَرَكَ ما بين (المائةِ) و (المائتينِ) لأنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ بقوله: "على ما تقدَّمَ" فما بَيْنَ (المائةِ) و (المائتين) على ما تقدّم، وما بين (المائتينِ) و (الأَلْفِ) على ما تقدّمَ.

قوله: "وفي (ثَمَانِيَ عَشَرَةَ) فَتْحُ الياء"[4]

وذلك لأنّها ياءٌ قبلَها كَسْرَةٌ، وجَبَ لها الفَتْحُ، فالقِيَاسُ أن تتحمَّلهَا.

قوله: "وجاءَ إسكانُها".

وذلك على سبيلِ التَّخْفِيفِ.

قوله: "وشذَّ حَذْفُها بفتح النُّونِ".

وذلكَ لأنَّها إذا حُذفتْ للتّخْفِيفِ، فالوَجْهُ بقَاءُ الكَسْرَةِ، كما في قولك: (القاضِ) إذا حَذفْتَ الياءَ، إلاّ أنَّ الذي سَوَّغَ ذلك فيه كونُهُ مُرَكّبًا، والفتحَةُ أخفُّ[5].

[مميز العدد]

---

(1) في الأصل: مائة، بحذف واو العطف. ينظر: الكافية ١٦٧.

(2) أي: في المذكَّر والمؤنَّثِ.

(3) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ١٦٧.

(4) ينظر: المفَصّل ٢٧٠.

(5) في ث بعده: "قال:

ولقد شَرِبْتُ ثمانيًا وثمانيا   وثمانَ عشرةَ واثنتينِ وأربعا".

والبيت للأعشى، في: الشعر والشعراء ١٧٩/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: المقرب ٣٣٧.

قوله: "ومُمَيِّزُ (الثلاثة) إلى (العشرة) مخفوضٌ مجموعٌ لفظًا أو معنًى".

أمّا خَفْضُه فلأنّهم استعملوه مُضافًا، لأنَّ ما بعده هو المقصود فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصودٍ كأنَّهُ المقْصُودُ، ألاَ تَرَى أَنّه الذي يُوصفُ دُونَ الأوّلِ، في مثل قوله تعالى [٤٤ظ]: ﴿سَبْعَ بَقَرَتٍ سِمَانٍ﴾(١) [٤٤ظ]. وأمّا جمعُه فليطابق العدد في معنى جمعِهِ، فاللّفظُ نحو: (ثلاثةُ رجال)، والمعنَى نحو: (ثلاثةُ رَهْطٍ).

قوله: "إلاَّ في (ثلاثمِائةٍ) إلى (تسعِمائةٍ)، وكان قياسُه (مئاتٍ) أو (مِئِينَ)".

هذا كما ذكره، ولكنّهم كرهوا الجمع لما تكَرَّرَ فيهِ معنى التَّأنيثِ، فعامَلُوهُ بالخِفَّةِ لذلك، ألاَ ترى أنّك إذا قُلْتَ: (ثلاثمئاتِ امرأةٍ)، صار فيما هو كالاسمِ الواحدِ تأنيثانِ، وجَمْعٌ، فتركُوا جَمْعَهُ لِذَلِكَ، بخلاف: (ثلاثة رجال)، و(ثلاثة آلافٍ).

قوله: "ومميّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تسعةٍ وتسعينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ".

أمّا نَصْبُهُ فلأنّهم كرِهُوا لو أَضَافُوا في نحو: (أَحَدَ عشَرَ درهمًا)، أنْ يُصَيِّرُوا ثلاثةَ أسماءَ كالاسمِ الواحدِ، وفي العُقُودِ لمْ يُمْكِنْ. وأمَّا إفرادُهُ فلأنّه إنّما جاءَ لتبيينِ الذاتِ، والمفردُ يكفي في ذلك مع أنَّه أخفُّ.

قوله "ومميَّزُ (مائةٍ) و (ألفٍ)، وتثنيتِهما، وجمعِهِ، مخفوضٌ مُفردٌ".

أمَّا خفضُهُ فلإمكانِ إضافتهِ وأمّا إفرادهُ فلِمَا تقدَّمَ. وإنَّما قال: "وجمعِهِ" لأنَّ (المائة) في العَدَدِ لاتُجْمَعُ على مَا تَقَدَّمَ.

قوله: "وإذا كانَ المعدودُ مؤنَّثًا واللَّفْظُ مذكّرًا، أو بالعَكْسِ فَوَجْهَانِ"(٢)

(أحدُهما): أنْ تعتَبِرَ اللَّفْظَ، فتقولُ: (ثلاثةُ أشخاصٍ)، وأنت تعني النِّسَاءَ، و(ثَلاثُ أَنْفُسٍ)، وأنْتَ تعني الذكور.

---

(١) سورة يوسف ٤٣/١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٦١/٣-٥٦٣، والأصول ٤٢٨/٢-٤٢٩.

(والثاني): أنْ تعتبرَ المعنى، فتقولُ: (ثلاثُ أشخاصٍ)، و(ثلاثةُ أَنْفُسٍ)، والأوَّلُ هو الأقْيَسُ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (شَخْصٌ حَسَنٌ رأيْتُه)، وإنْ كان مؤنّثًا، و(نَفْسٌ حَسَنَةٌ رأيتُها) وإنْ كان رجُلاً، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾[1]، والمرادُ: آدمُ عليه السلام.

قوله: "ولا يُمَيَّزُ (واحِدٌ) ولا (اثنان)، استغناءً بلفظِ تمييزِه عنهما، نحو: (رجُلٌ) و(رجلانِ)، لإفادَتِهِ النصَّ المقْصُودَ بالعَدَدِ".

يعني أَنّ ألفَاظَ العَدَدِ إنّما قُصِدَ بها الدّلالَةُ على نُصُوصِيَّةِ[2] العَدَدِ، لما لم يكُنِ الجمعُ مفيدًا ذلك [٤٥و] فَلو قالوا: (رجال) لم يُعلَمْ عَدَدُهُمْ، ولو قَالُوا: (ثلاثةٌ) لم يُعْلَمْ ما هي، فلما كان قولك: (رجلٌ) و(رجلان) يُنْبئُ عن المعْنَيَيْنِ معًا، استُغنِيَ عن لفْظِ العَدَدِ مَعَهُ، فلم يقولُوا: (واحدُ رجلٍ) و(لا اثنا رجلين).

[الاشتقاق من ألفاظ العدد]

قوله: "وتقولُ في المفردِ من المتعدّد باعتبار تصييرِهِ: (الثّاني) و(الثّانية) إلى (العاشِرِ) و(العاشِرَةِ)".

ف (الثَّاني) للمذكّرِ، و(الثَّانيةُ) للمُؤَنَّثِ، وكذلك البَواقي.

قوله: "لاَغَيْرُ".

أي: لا يتعدَّى باعتبارِ هذا المعنى (العاشِرَ) و (العاشرةَ) لأنّه أُطْلِقَ باعتبارِ كونِهِ مُصَيِّرًا عددًا أقَلَّ منه بواحِدٍ إلى ذلك العددِ الذي اشتُقَّ منه، وهو من قولهم: (ثَلَّثْتُهُمْ)

---

[1] سورة النساء ٤/١.

[2] في ث: "على كميّةِ العددِ".

و(ربَّعْتُهُمْ)، وليس فيما فوقَ العشرة فِعْلٌ بمعنَى جَعَلْتُهُمْ (أحَدَ عَشَرَ) حتى يُشتَقَّ منه اسمٌ لذلك[1].

قولـه: "وباعتبـار حالـه: (الأوَّلُ) و(الثَّـاني)، و(الأُوْلى) و(الثَّانيـةُ) إلى (العاشـر) و(العاشرة)، و(الحادي عَشَرَ)، و(الحادية عَشَرَةَ)، و(الثّاني عَشَرَ)، و(الثّانية عشرة)، إلى (التاسعَ عشرَ)، و(التاسِعةَ عشرةَ)".

وذلك لأنَّ معناه واحِدٌ من جملةٍ على هذا العَدَدِ، فإذا قُلتَ: (الثَّاني) فمعناه واحدٌ من اثنين، وإذا كان كذلك استعملتَهُ فيما زادَ على العَشَرَةِ، لذهابِ المانِعِ، فتَقُولُ: (الحادِيَ عَشَرَ) في المذكَّرِ، و(الحاديةَ عَشَرَةَ) في المؤنَّثِ، وكذلك البواقي.

قوله: "ومن ثَمَّ قِيل في الأوَّلِ[2]: (ثالثُ اثنيْنِ)، أي: مصيرُهُما مِنْ ثلاثَتِهِمَا".

يعني أَنّك إذا أضفْتَهُ فَإِنَّما تُضِيفُهُ إلى عَدَدٍ أَقَلَّ مِنْهُ، فلو أضفْتَهُ إلى عددٍ أكثَرَ منْهُ، أو مُساوٍ له فَسَدَ المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلا هُوَ سَادِسُهُمْ**﴾.[3]

---

(1) هذا على مذهب الأخفش والمازني والمبرد. بينما ذهب سيبويه إلى جواز أَنْ يُتَجَاوزَ العَشَرَةَ ما هو بمعنى التَّصِييرِ، نحو: (هذا رابعُ ثلاثَةَ عشَرَ). ينظر: الكِتاب ٥٦١/٣، والمقتضب ١٨٠/٢-١٨١، والغرة المخفية ٥٦٩/٢، والمساعد ٩٨/٢-٩٩.

(2) أي: في (الاعتبار الأوّل)، وهو (التصيير).

(3) سورة المجادلة ٧/٥٨.

قوله: "وفي الثّاني[1]: (ثالثُ ثلاثةٍ)، أي: أحدُها".

يعني أنَّكَ تُضِيفُهُ إلى موافِقِه في العَدِد، لأنَّ المعنى واحدٌ منه، فلو أضفته إلى أقلَّ أو أكْثَرَ [٤٥ظ] فَسَد، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَثَةٍ﴾.[2]

قوله: "وتقولُ: (حادي عَشَرَ أحَدَ عَشَرَ) على الثّاني خاصّةً".

وذلك لما تقدَّم[3].

قوله: "وإنْ شئتَ قلتَ: (حاديَ أحدَ عَشَرَ) إلى (تاسع تسعَةَ عَشَرَ)".

أي: بحذف عَشَرَ من الأوَّل تخفيفًا.

قوله: "فَتُعْرِبُ الأَوَّلَ"[4].

وذلك لذهابِ التَّرْكِيبِ المقْتَضِي للبِناءِ فيهِ.

---

[1] أي: في (الاعتبار الثَّاني)، وهو بيان الحال.

[2] سورة المائدة ٥/٧٣ ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَثَةٍ﴾.

[3] وقال ابن الحاجب في شرحه ٨٦: "يعني أنّه إذا زاد على (العشرة) لا يُستعملُ إلاّ على المعنى الثاني على ما تقدّم، لتعذّر المعنى الأوّل، فلا يُضاف إلاّ إلى مساويه في العَدَدِ".

[4] وفي الكافية ١٦٩: "فَتُعْرِبُ الجزءَ الأوَّلَ".

[المُذَكَّر والمؤَنَّث]

قوله: "المذكّرُ والمؤنَّث. المؤنَّث: ما فيهِ علامَةُ تأنيثٍ".

فـاللَّفْظُ في نحـو قولـك: (ضـارِبَةٌ) و(ظُلمَـةٌ) و(صـحراءُ) و(ذِكـرَى)، والتقـديرُ في نحو: (أُذْنٍ) و(عَيْنٍ) فإنَّ التَّاءَ فيه مُقدَّرَةٌ لقولِكَ: (أُذَيْنَة) و(عُيَيْنَة)، ولا يُقدَّرُ إلاّ التّاءُ دُونَ الأَلِفِ.

قوله: "والمذكّرُ بِخِلافِهِ".

أي: لا تكونُ فيهِ علامةُ التَّأنيثِ.

قوله: "وعلامَةُ التَّأنيثِ: التَّاءُ، والألفُ مَقْصُورةً ومَمدُودةً".

وقد زَادَ بَعَضُهم[1] (الياءَ) في (هَذي)، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ[2].

قوله: "وهـو حقِيقـيٌّ ولفْظِيٌّ، فَالحَقِيقيُّ: مـا بإزائِهِ ذَكَـرٌ في الحيـوانِ كـ (امـرأةٍ) و (ناقةٍ)".

وذلك لأنّ (امرأةً) بازائها (رَجُلٌ) و(ناقَةٌ) بإزائها (جَمَلٌ)، ولا فَـرْقَ بين أن يكونَ فيه تاءٌ لفظِيّةٌ، أو مُقَدَّرة، كـ (عَنَاقٍ)[3].

قوله: "واللّفظيُّ بخلافِهِ كـ (ظُلْمَةٍ) و (عَيْنٍ)".

ولا فَـرْقَ بَـيْنَ أَنْ يكونَ حَيَوانًا أَو غيرَهُ، كـ (دجاجةٍ)، إذا قُصِـدَ بـهِ مُـذكَّرٌ، فإِنَّـهُ مُؤَنَّثٌ لفْظيٌّ.

---

[1] وهُمُ الكوفيون، وتابعهم الزمخشري. ينظر: المذكّر والمؤنث، لابن الأنباري ١٦٧، والمفصّل ٢٤٧.

[2] وقال ابن الحاجب في شرحه ٨٧: "وليس ذلك بحجّةٍ، لجوازِ أنْ تكونَ صيغةً موضُوعةً للمؤنَّثِ، أو تكون الياءُ بدلاً من الهاءِ في قولك: (هذه أَمَةُ اللهِ)".

[3] العَنَاقُ: الحرَّةُ، والأُنثى من المعزِ. ينظر: لسان العرب (عنق).

قوله: "وإذا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ فَبِالتّاءِ".

أي: إلى المؤنّثِ مُطْلَقًا، وإلحاقُهُمْ هذه التّاء للإيذَانِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ بأَنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ.

قوله: "وأنْتَ في ظاهرِ غيرِ الحقِيقيِّ بالخِيَارِ".

احتَرَزَ بقوله: "ظاهرِ" من المضْمَرِ، فإنها[1] تَلْزَمُ معه نحو: (العينُ أعْجَبَتْنِي)، لفواتِ الصّيغةِ الدَّالَّةِ على كونِهِ مؤنَّثًا، فإنَّ صيغةَ الضَّميرِ الرّاجِعِ إلى المؤنَّثِ في هذا المَوْضِعِ مِثْلُهُ في المذَكّر. و[احترز][2] بقوله: "غيرِ الحَقِيقيّ" من الحَقِيقيّ، فإنّها تَلْزَمُ في ظاهِرِهِ ومُضْمَرِهِ، ليُطابِقَ اللّفْظُ المعْنَى نحو: (قامتْ هندٌ)، و(هندٌ قامَتْ). وقوله: "بالخِيَارِ" [أيْ][3]: إنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أعجَبَتْني العينُ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أعجَبَني العينُ)؛ وذلك لأنَّ التأنيثَ [٤٦و] فيه لفظِيٌّ لا معنويٌّ، وفي لفظِهِ ما يُشعِرُ بهِ فاستُغْنِيَ عن إلحاقِ التَّاءِ في الفعلِ.

قوله: "وحُكمُ ظاهرِ الجَمْعِ مُطْلَقًا غير المذكّرِ السَّالِمِ حُكمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الحقِيقيّ".

يعني بقوله: "مُطْلقًا" جَمْعَ مُذَكّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، يَعْقِلُ أَوْ لا يَعْقِلُ، فلذلك تقولُ: (جاءتِ الرّجالُ، والزينباتُ، والمسْلِماتُ، والأيَّامُ)، بإثباتِ التَّاءِ في الفِعْلِ، وحَذْفِها.

---

[1] أي: التاء.

[2] زيادة يقتضيها السياق.

[3] زيادة يقتضيها السياق.

أمّا إثباتُها فلأَنّها في المعنى جماعَةٌ، وأمّا حَذْفُها فلأَنَّ تأنيثَ الجَمَاعَةِ مِنْ بَابِ التأنيثِ الَّلفظيّ. وإنّما قال: "غير المذكّرِ السّالِمِ" لأنَّهُ لو كانَ جمعَ المذكّرِ السّالم لم يَجُزْ تأنيثُهُ، لمشابهتِهِ المفْرَدَ، لا يقالُ: (جاءتِ الزيدونَ)، و(لا الزيدون جاءت)[1].

قوله: "وضميرُ العَاقِلينَ غير المذكّر السّالم: (فَعَلَتْ)، و (فعلوا)".

أمّا (فعلتْ) فلأنّها جماعَةٌ، فأُتِيَ بضميرِ الواحدِ المؤنَّثِ على تَأْوِيلِ الجماعَةِ، وأمّا (فَعَلُوا) فلأنَّهُ جَمْعٌ لِمذَكّرٍ عَاقِلٍ.

قوله: "والنّسَاءُ، والأيَّامُ: (فَعَلَتْ)، و (فَعَلْنَ)".

أمّا (فعلتْ) فلما تقدّمَ، وأمّا (فَعَلْنَ) فَلأَنَّهُ جَمْعٌ لمؤنَّثٍ أَوْ مُذكّرٍ غَيْرِ عاقِلٍ.

---

[1] هذا على مذهبِ البصريينَ، وأما الكوفيونَ فَيُجِيزُونَ أَنْ يُعاملَ جمعُ المذكّرِ السَّالِمِ معاملةَ المؤنَّثِ غيرِ الحقيقي. ينظر: توضيح المقاصد ١٤/٢، والمساعد ٣٨٨/١-٣٨٩.

[المثنّى]

قوله: "المثَنَّى: ما لحِقَ آخِرَهُ ألِفٌ، أَوْ ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها، ونُونٌ مكسورةٌ؛ ليَدُلَّ على أنَّ معه مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ"(١).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وقوله: "ليَدُلَّ ... إلى آخِرِهِ" تَنْبِيهٌ على أَنَّ الأسماءَ المشْتَرَكَةَ لاتُثَنَّى باعْتِبَارِ ما اشتركَتْ فيهِ، وإنّما تُثَنَّى باعتبارِ كلّ واحِدٍ مِنْ مَدْلُولاتها، فإِذَا قُلْتَ: (قُرْءَآن) فإِنَّما تَعْنِي به حَيْضَينِ أَوْ طُهْرَينِ، لاطُهرًا وَحَيْضًا، وكذلك (جَوْنَانِ)(٢)، وشبهُهُما، وهَذا هو المعروفُ من استقراءِ لُغَةِ العَرَبِ(٣).

قوله: "والمقْصُورُ: إِنْ كانَتْ أَلِفُهُ عن واوٍ، وهو ثلاثيٌّ، قُلِبَتْ واوًا".

ردُّوها إلى أصلِها لتعذُّرِ بقائِها ألِفًا، ألاَ تَرى أَنّه كان يؤدِّي إلى اجتماعِ السّاكنينِ(٤) في نحو: (عَصَوانِ) و(عَصَوين).

قوله: "وإلاّ فاليَاءُ".

أي: وإنْ لم يكنْ على هذه الصِّفَةِ وجَبَ قلبُها ياءً؛ لأَنّها إنْ كانت عن الياءِ فقَدْ [٤٦ظ] رُدّتْ إلى أَصْلِها نحو: (فَتَيَانِ) و(مَرْمَيانِ)، وإنْ كانَتْ عَنْ واوٍ فقَدْ غُيرّتْ إلى أخفَّ منها نحو: (مَلهيان)؛ لأنَّ حروفَ الكَلِمَةِ لما كثُرَتْ أستُثقِلَتْ.

قوله: "والمِمْدُودُ: إنْ كانَتْ همزتُهُ أَصْلِيّةً تُثْبَتُ".

وذلك لقوَّتِها بأَصَالتها نحو: (جيّاءآن).

قوله: "وإنْ كانت للتَّأنيثِ قُلِبَتْ واوًا".

---

(١) هذا خلاف المشهور عند النحويين؛ فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرينَ بَوضع واحدٍ، فَلا يُسمّون زَيدًا وإنْ اشترك فيه كثيرونَ جِنْسًا. ينظر: شرح الرضي ٤٢٣/٣.

(٢) الجونان: معاوية وحسّان بن الجون الكِنديّانِ. ينظر: لسان العرب (جون).

(٣) في ث بعده: "وقد جاء (القَمرانِ) و (العُمرانِ) وغير ذلك".

(٤) في حاشية الأصل: "وهما: الألف وعلامة التثنية".

وذلك للفَرْقِ بينها، وبين الأصليّةِ نحْو: (صَحْراوَانِ)، وخُصّتْ بالواو لأنَّها مِثْلُ الهمزةِ في الثِّقَل.

قوله: "وإلاّ فالوَجْهَانِ".

أي: وإلاّ تَكُنْ همزتُهُ أصليَّةً، ولا للتّأنيثِ فَفِيهِ الوَجْهَانِ: الإبقاءُ تشبيهًا لها بالأَصْليَّةِ، فتقولُ: (كساءانِ) و(عِلباءَانِ)[1]، و القَلْبُ تَشْبِيهًا لها بهمزةِ التّأنيثِ، فتقول: (كساوانِ) و(عِلْبَاوانِ).

قوله: "وتُحْذَفُ نُونُه للإِضَافَةِ".

وذلك لأَنَّ النُّونَ في المثَنَّى بِمثَابَةِ التَّنْوِينِ في المفْرَدِ، فكَمَا أَنَّ التنوينَ يُحْذَفُ عند الإِضافَةِ، فكذلك نونُ التّثنِيَةِ.

قوله: "وحُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ في (خُصْيَانِ) و (أَلْيانِ)".

يعني أنَّ تاءَ التَّأْنِيثِ لا تُحْذَفُ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ إلاَّ في نحو: (خُصْيَةٍ) و(أَلْيَةٍ)[2]، وهو وإنْ كان مخالِفًا للقِيَاس، فوجْهُهُ: أنّهُمَا لما كانا على حَالٍ لا يَفْتَرِقَانِ تَنَزَّلا مَنْزِلةَ ما وُضِعَ وضعًا أَوَّلاً.

---

[1] علباءآن: مثنى عِلباء، والعِلْباء: عَصَب العُنق. ينظر: لسان العرب (علب).

[2] ينظر: المقتضب ٤١/٣. ونقل الرضي في شرحهِ ٤٢٦/٣ جوازَ (خُصْيَتان) و (أَلْيَتَانِ) على القياس.

[المجموع]

قوله: "المجمُوعُ: مَا دلَّ على آحادٍ مَقْصُودَةٍ بحروفِ مفردِهِ بتَغْيِيرٍ ما".

قوله: "ما دلَّ على آحَادٍ" يَعُمُّ. وقولُهُ: "مَقْصُودةٍ بحروفِ مفردِهِ" يُخْرِجُ نحو (رَهْط)، لأنَّهُ لا مُفْرَدَ له بحروفِهِ، ونحو (تَمْرٍ) لِمَا سيأتي. وقوله: "بتغييرٍ ما" إشارةٌ إلى نحو (الفُلْك)، فإنَّ النحويين يزعُمُون أنه مُفْرَدٌ، وأَنّه يُطْلَقُ جَمْعًا، ويُقَدّرونَ الضَّمَّةَ الّتي في الجمعِ كالضَّمَّةِ التي في (أُسْدٍ)، والضّمّةَ الّتي في المفرد كالضّمَّةِ التي في (قُفْلٍ)[1].

قوله: "فنحو (تَمْرٍ)، و (رَكْبٍ) ليس بِجَمْعٍ"[2].

لأنَّها وإنْ أُطلِقَتْ على آحادٍ، فليسَتْ مقصُودةً بحروفِ مفردها كما قُصِدَ بنحو [٤٧و] (رِجَالٍ)، بل هي في وضعها كوَضْعِ (رهطٍ) و (نَفَرٍ)، وإنَّما اتُّفِق أنَّ ثَمَّ لفظًا موافِقًا للفْظٍ يُطلَقُ على مُفْرَدٍ.

قوله: "على الأصَحِّ".

إشارةٌ إلى أنَّ مِنْهُمْ مَنْ يقولُ: "إنَّه جَمْعٌ"[3]، وهُوَ وَهْمٌ، أمّا نحو: (تَمْرٍ) فلأنّه اسمُ جِنْسٍ، وأمّا نحوُ: (رَكْبٍ) فلأَنَّهُ اسمُ جَمْعٍ، والدَّليلُ على ذلك أَنَّ (فَعْلاً) ليس مِنْ أَبْنِيَةِ الجمُوعِ، وأيْضًا فإِنَّهُ لو كانَ (تَمْرٌ) جَمْعًا لـ (تَمْرة)، و (رَكْبٌ) جمعًا لـ (راكب) لوجَبَ أنْ يُقالَ في تصغيرِهما: (تُمَيْراتٌ) لا (تُمَيْرٌ)، و (رُكَيْبُون) لا (رُكَيْبٌ).

قوله: "ونحو: (فُلْك) جَمْعٌ".

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) هذا على مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب ٣/٦٢٤.

(٣) هذا رأي الأخفش والفراء في أسماء الجموع التي لها آحادٌ من تركيبها كـ (باقِر) و (رَكْب)، ورأي الفراء أيضًا في أسماء الأجناس التي لها واحدٌ من لفظها كـ(تمر) و(رُوم). ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣/١١٢، وشرح ابن يعيش ٥/٧٧، والفوائد الضّيائية ٢/١٧٩.

وذلك لما تَقَدَّمَ.

قوله: "وهو صَحِيحٌ ومُكَسَّرٌ".

وذلك لأنّه إمّا أَنْ يَسْلَمَ بناءُ واحِدِه أَوْ لاَ، إِنْ سَلِمَ فَهُوَ صَحِيحٌ، وإلاّ فَهُو مُكسَّرٌ.

قوله: "فالصّحيحُ لمِذَكَّرٍ ومُؤَنَّثٍ".

هذا كما ذكرَهُ، وسيتَّضِحُ أنَّ نحو (سِنِينَ) من الأوّل، ونحو (سُرَادِقَاتٍ) من الثَّاني.

[جمع المذكَّرِ السالم]

قوله: "المذكّرُ: ما لحِقَ آخِرَهُ واوٌ مضمُومٌ مَا قبلَها، أوْ ياءٌ مكسُورٌ ما قبلها، ونونٌ مفتوحةٌ لَيدُلَّ على أَنَّ مَعَهُ أكثَرَ مِنْهُ"[1].

وقد عرفْتَ مِنْ قبلُ هذه القيودَ، وهُوَ يُرِيدُ مِنْ جنْسِهِ.

قوله: "فإِنْ كانَ آخِرُه ياءً قبلَها كسْرَةٌ حُذِفَتْ، مِثْلُ: (قاضُون)".

وأصلُه: (قاضِيُون)، حُذفَتِ الضَّمّةُ استِثْقَالاً، فالْتَقَى ساكنانِ: الياءُ، وَ وَاوُ الجَمْعِ، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السّاكنينِ، ثُمَّ قَلَبُوا الكسْرَةَ الّتي على الضَّادِ ضَمّةً، ليُمْكِنَ النُّطْقُ بالواوِ فَصَارَ (قاضُونَ)، فإذا صِرْتَ إلى النّصْبِ والجَرِّ قُلْتَ: (قاضِينَ)، فأصْلُهُ: قاضِيين، فَصُنِعَ به نحو ما تقدَّمَ.

قوله: "إنْ كانَ مَقصُورًا حُذِفَتِ الأَلِفُ، وَبَقِيَ ما قبلَها مفتُوحًا، مثل: (مصطَفَوْنَ)".

وأصْلُهُ: (مُصْطَفَيُونَ)، تحرّكَتِ الياءُ، وانفتَحَ ما قبلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فالتقى ساكِنانِ: الأَلفُ، وحرفُ الإعرابِ، فَحُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ، فإذا صِرْتَ إلى النَّصْبِ والجرِّ قُلْتَ: (مصطفَيْنَ)، وأَصْلُهُ: مصطفَيِيْنِ. [٤٧ظ] فصُنِعَ به ما تقدَّمَ.

قوله: "وشرطُهُ إنْ كان اسمًا فمُذكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ".

هذا كما ذكره، ولذلك لم يُجمَعْ نَحْوُ (عَيْنٍ) هذا الجمعَ، لفُقْدَانِ الثّلاثِ، ولا نحو: (ثَوْبٍ)، لفقدان العلمِيّةِ والعَقْلِ، ولا نحو: (أعْوَجَ) اسمًا لفَرسٍ[2]، لعدَمِ العَقْلِ، وجُمِعَ نحو (زَيْدٌ) و (عمروٌ)، لوجودِ الشَّرائطِ الثَّلاثِ.

وإنّما قال: "مُذكّرٌ" مع أنَّ الكلامَ في المذكّرِ، ليرفَعَ وهْمَ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ نحو(طلحَةَ) داخِلٌ[3].

---

[1] أي: لِيَدُلَّ اللاحِقُ مع الملحوقِ على أنَّ مع مفردِهِ الواحدِ- من حيث معناه- أكثَرَ مِنْهُ.

[2] وهو فرس عدي بن أيوب، وقيل: اسم فَرَسٍ كان لبني هلال تُنْسَبُ إليه الأعوجيّات، وبنات أعوج. ينظر: الصحاح، ولسان العرب (عوج).

[3] خلافًا للكوفيين، وابن كيسان، فهم يجيزون جمع نحو (طلحة) جمع مذكرٍ سالما، إلاّ أَنَّ ابن كيسان يُحَرّكُ الَّلام، فيقول: (طَلَحُوْنَ). ينظر: الإنصاف ٤٠/١ (م٤)، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٤٧/١.

قوله: "وإنْ كانَ صِفَةً فمُذكّرٌ يَعقِلُ، وألاَّ (أَفْعَل- فعلاء) مثل: (أحمر)، ولا (فَعْلان- فَعْلَى) مثل: (سكْران)، ولا مُسْتَوِيًا فيهِ معَ المؤنَّثِ مثل: (جَريح) و(صَبُور)، ولا بتاءِ التَّأنيثِ مثل: (عَلاَّمَةٍ).

إنّما لم يجمعُوا (أَحْمَر) هذا الجَمْعَ، لأنّهم قَدْ جَمَعُوا (أَفْعَلَ) التّفْضِيلِ هذا الجَمْعِ، فَقَصَدُوا الفَرْقَ بين البابينِ، وكذلك (سَكْرَان) لم يَجْمَعُوهُ هذا الجمعَ فَرْقًا بينه وبينَ (فَعْلان- فَعْلانة) نحو: (ندمان)[(١)].

ونحو (جريح) و(صبُور) لأنّهم لما وافَقُوا بينَهما في المفردِ، لمْ يُخالفوا بينهما في الجَمْعِ، فَلَمْ يقُولُوا: (جَرِيحُونَ)، ولا (جَرِيحَات). ونحو: (علاَّمَة) لمكان لفْظِ التَّأنيث.

قوله: "وتُحذَفُ نُونُهُ للإِضافةِ".

وذلك لمثِلِ ما ذُكر في نونِ التَّثِنيةِ، وقَدْ تقدَّم[(٢)].

قوله: "وقد شذَّ نحو (سِنِين) و (أرَضِين)".

هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهو أنْ يُقالَ فنحو (سنَة) و (أرضٍ) عارٍ عن هذه الشروطِ، ومع ذلك فقد جُمِعَ هذا الجمع! فأجابَ بأنَّهُ شاذٌّ. وقَدْ تُكُلّفَ لوجهِ الشُّذُوذِ في نحو (سَنَة) و (قُلَة)[(٣)] بأنَّهُ تعويضٌ عَمَّا حُذِفَ مِنْهُ، وفي نحو (حَرَّة) و (إوزَّة)[(٤)] بأنّه كالتّعويضِ لما كانَتِ العيْنُ واللاَّمُ حَرْفًا مُشَدَّدًا أَشبَهَ الواحِدَ، فَصَارَ كالمحذوفِ لامُه، قال الشيخُ: "وفيهِ تَعَسُّفٌ"[(٥)].

---

(١) خلافًا لابن كيسان، فهو يجيز نحو: (أَحْمَرُون) و(سَكْرانون). ينظر: شرح الرضي ٤٤٣/٣، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه ١٢٥.

(٢) ينظر: ص ١٩٣من التحقيق.

(٣) أي: في جمعهما على: (سُنُون) و(قُلون).

والقُلَة: عودٌ يلعبُ به الصبيان. ينظر: لسان العرب (قلى).

(٤) أي: في جمعهما على: (حَرّون) و (وإوزون).

والحَرَّة: أرضٌ ذات حجارة سُودٍ نخراتٍ، كأنها أُحرِقَتْ بالنّارِ. ينظر: لسان العرب (حرر).

(٥) شرح ابن الحاجب ٩١.

[جمع المؤنَّث السالم]

قوله: "المؤنَّثُ: ما لحِقَ آخِرَهُ ألِفٌ وتاءٌ".

قال السّيّدُ ركنُ الدِّينِ: "ولا يُوجَّهُ عليه الإشكالُ بحذْفِ التَّاء، لأنّ تاءَ التَّأنْيثِ زائدةٌ"[1].

قوله [٤٨و]: "وشرطُه: إنْ كانَ صِفَةً وله مُذكَّرٌ، أنْ يكونَ مُذكَّرُهُ جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ".

وذلك إذا لمْ يكُنْ مُذكَّرُه جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، نحو: (حمراء- أحمرَ) و(سكرى- سكرانَ) و(جريحٍ) و(صبورٍ)، فَلَوْ جُمِعَ مُصَحَّحًا بالألفِ والتّاءِ لجُعِلَ للمؤنَّثِ على المذكّرِ مَزِيَّةٌ.

قوله: "فإنْ لم يكُنْ له مُذَكَّرٌ فألاَّ يكونَ مُجَرَّدًا ك (حائِضٍ)"[2].

وذلك لأنّه إذا كان مُجَرَّدًا ك (حائضٍ) كان اسمًا، لحصُولِ ذلكَ المعْنَى لا باعتبارِ الحُدُوثِ، وتأنيثُهُ باعتبارِ الحُدُوثِ كقولك: (حائضةٌ)، إذا قصَدْتَ الحدوثَ، فأرادوا أنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ البَابين[3].

قوله: "وإلاَّ جُمِعَ مُطْلَقًا".

أي: وإن لم يكُنْ صِفَةً جُمِعَ بالأَلِفِ والتّاءِ مُطْلَقًا، مِنْ غيرِ نَظَرٍ إلى شَرْطٍ مِمَّا ذُكِرَ، وذَلِكَ لأَنَّ الصِّفَةَ للمذكَّرِ والمؤنَّث على حالٍ سواءٍ، بخلافِ الأسماءِ، فإنَّ لكُلّ واحِدٍ منهَا بابًا مستقِلاً في المذكّرِ والمؤنّثِ، فلمْ يكُن بينَهُمَا رابِطٌ، فَلِذلِكَ جُمِعَتِ الأسماء [المؤنَّثةُ][4] كلُّها بالأَلِفِ والتَّاءِ. والله أعلم.

---

(١) الوافية ٢٣٥.

(٢) وفي الكافية ١٧٦: "مجرّدًا عن تاء التأنيث ك (حائضٍ)".

(٣) في ث بعده: "فبالمعنى الأول مفردُهُ (حائض) وجمعُهُ (حوائض)، وبالمعنى الثاني مفرده (حائضة) وجمعُهُ (حائضات)".

(٤) ساقطة من الأصل، وث. ينظر: شرح ابن الحاجب ٩١.

[جمع التّكسير]

قوله: "جمعُ التَّكْسِيرِ: ما تغيَّرَ بناءُ واحِدِهِ كـ (رِجَالٍ)، و (أَفْرَاسٍ)".

وهو يُفَارِقُ جَمْعَ التَّصْحِيح بذلك.

قوله: "وجمعُ القِلَّةِ: (أَفْعُلٌ) و(أَفْعَالٌ) و(أفْعِلَةٌ) و(فِعْلَةٌ)".

وذلك نحوُ: (أفْلُسٍ) و(أَثْوَابٍ) و(أَجْرِبَةٍ) و(غِلْمَةٍ)"[1].

قوله: "والصَّحيحُ".

يعني أنّه أيضاً جَمْعُ قِلَّةٍ نحو: (مُسلمينَ) و(مُسْلِمَاتٍ)[2].

قوله: "وَمَا عَدا ذَلِكَ جَمْعُ كَثْرَةٍ".

هذا كما ذكَرَهُ، والمرادُ بـ(القِلَّةِ): أَنَّهُ يُطْلَقُ على العَشَرة فَمَا دُونَهَا ظاهِراً فيهِ[3]. فلِذلك حَسُنَ (ثلاثَةُ أثوابٍ) أكثرُ من (ثلاثةِ ثيابٍ)، وقَدْ يُستَعْمَلُ كلُّ واحِدٍ منهما موضِعَ صاحبِهِ على سبيلِ الاستعارةِ كقوله تعالى: ﴿ثَلَثَةَ قُرُوءٍ﴾[4] في موضع (أَقْرَاء)، وتقولُ: (ثلاثة رجالٍ)، وإنْ لم يكُنْ مِنْ لفْظِ جَمْعِ القِلَّةِ.

---

[1] وفي ث بعده: "وقد جمعها مَنْ قال:

بأَفْعُلٍ ثم أفْعَالٍ وأفعِلَةٍ   وفِعْلَةٍ لأقلّ الجمْعِ أوزانُ"

البيت من البسيط، لم أعرف قائله، وهو بلا نسبة في: عمدة ذوي الهمم ٤٤و.

[2] وقد نُقِلَ عَنْ ابن خروف أَنّ جمعي السلامة مشتركانِ بين الكثرة والقِلّة، وقال الرضي معقباً على ذلك: "والظاهر أنّهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما". ينظر: شرح الرضي ٤٦٧/٣-٤٦٨، وتوضيح المقاصد ٣٥/٥.

[3] ينظر: التعريفات ٤٨.

[4] سورة البقرة ٢٢٨/٢ ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوءٍ﴾.

[المصْدَر]

قوله: "المصدرُ: اسمُ الحدَثِ الجاري على الفِعْلِ".

قوله: "اسمُ الحدَثِ" يعُمُّ. وقوله: "الجارِي على الفِعْلِ" احترازٌ مِنْ نحو: (وَيْح) و(وَيْل)[١]. [٤٨ظ]

قوله: "وهو مِنَ الثُّلاثي سَمَاعٌ".

ويرتقي في عَدِّ سيبويه[٢] إلى اثنينِ وثلاثينَ بناءً[٣].

قوله: "ومِنْ غيرِه قِيَاسٌ".

وذلك نحو قولك: (أَخْرَجَ إخراجًا)، و(استخرج استخراجًا)، وكذلك سائرها، إلاّ أنَّك تقُولُ مِنْ (فَعَّل): (تَفْعِيلًا)، ومِنْ (تفعّل): (تفعُّلاً)، ومِنْ (فاعَلَ): (مُفاعَلَةً) و(فِعَالاً)، ومِنْ (فَعْلَلَ): (فَعْلَلَة) و (فِعْلالاً)[٤].

قوله: "ويَعملُ عَمَلَ فِعْلِهِ ماضِيًا، وغيْرُهُ".

وذلك لأمرين:

(أحدُهما): أنَّ شبَهَهُ قويٌّ، إذْ معْنَاهُ معنى الفِعْلِ، بخلافِ اسم الفاعِلِ، فإنّه اسمٌ لمنْ قامَ بالفعلَ[٥].

(الثاني): أنَّ المصدرَ لم يُوضَعْ لزمانٍ أصْلًا، فَلَو اشتُرِطَ فيهِ ذلِكَ، لأَدَّى إلى إبْطَالِ إعمالِ القَوِيِّ مع إعمالِ الضّعِيفِ.

قوله: "إذا لم يكُنْ مفعُولاً مطلقًا".

---

(١) في ث بعده: "لأنه ليس له فِعْلٌ من لفظِهِ، فيعملُ عملَه".

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٥ – ٥٤.

(٣) قد ذُكِرَت هذه الأبنية مجملةً في: ث، نقلاً من (المفصّل) ٢٧٥.

(٤) ينظر: التكملة ٥١٤ – ٥٢٣، والمقرب ٤٩٠ – ٤٩١، وشرح المراح ٣٧.

(٥) في الأصل، وث: قام به الفِعلُ، والسياق يقتضي ما أثبتُّه.

يعني إذا لم يكن مَنْصُوبًا بفِعْلِهِ المذكورِ مَعَهُ لفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فإنْ كانْ منصوبًا بفعله فسيأتي تفصيلُه[1]، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

قوله: "ولا يتقدّمُ معمولُهُ عَلَيْهِ".

يعني أَنَّكَ لا تَقُولُ: (أعجبَني زيدًا ضَرْبٌ)؛ لأَنَّهُ مُقدّرٌ بـ(أنْ والفِعْلِ)، فكما أنّه لا يتقدّمُ معمولُ ما بَعْد (أنْ) عَلَيْها؛ لأَنَّها موصولةٌ، وكذلك هذا.

قوله: "ولا يُضْمَرُ فيه".

وذلك لأنَّهُ لو أُضْمِرَ فيهِ لأدَّى إلى الجَمْعِ بين تَثْنِيَتَيْنِ أَوْ جَمْعَيْنِ[2] في اسمٍ واحِدٍ، أو إلى إسقاطِ تَثْنِيَةِ الاسمِ وجمعِهِ المستحِقّهما هو لنَفْسِهِ، لأمْرٍ عَرَضَ له مِنْ فاعِلِهِ، وهُوَ غيرُ مستقيمٍ، ولا يلزَمُ ذلك في اسم الفاعل ونحوِهِ؛ إذْ ليْسَ له مَدْلولٌ يُغَايِرُ مدلولَ فاعِلِهِ، لأَنَّ الغَرَضَ فيه الدَّلالةُ على الفاعِلِ لا غَيْرُ، فَإذا ثُنِّيَ لمْ يُثَنَّ إلاّ باعتبار فاعِليّتِهِ، فوجَبَ فيه الإضْمَارُ لذلك، وامتَنَعَ الإضْمَارُ في المصْدَرِ لِمَا تقدَّمَ.

قوله: "ولا يلزَمُ ذِكْرُ الفاعِلِ".

وذلك لأنّه لايقعُ أحدَ جُزْءي الجُمْلَةِ، فلَمْ يُحْتَجْ إليهِ كما يُحْتاجُ إليه في الفِعْلِ، فلذَلِكَ تقولُ: (يُعجبُني ضربٌ زيْدًا) [٤٩و] وما أشبه ذلك.

قوله: "ويجوزُ إضافتُه إلى الفاعِلِ، وقد يُضافُ إلى المفعُولِ".

مثالُ الأوّلِ: (أعجَبَنِي دقُّ القَصَّارِ الثوبَ)، ومثالُ الثاني: (أعجبني دقُّ الثوبِ القصّارُ)، والأوَّلُ[3] أكْثَرُ؛ لأَنَّهُ أخصُّ بهِ مِنْ حيثُ كانَ قائمًا بهِ، بخلافِ المفْعُولِ.

---

[1] ينظر: ص ٢٠٢ من التحقيق.

[2] أي: تثنية المصدر وتثنية فاعلهِ، أو جمع المصدر وجمع فاعلهِ. ينظر: الوافية ٢٣٨.

[3] أي: إضافته إلى الفاعل.

قوله: "وإعْمَالُه باللاّم قِليلٌ[1]".

وذلك لأَنَّهُ في عَمَلِهِ مُقَدَّرٌ بـ(أَنْ والفِعْلِ)، وإذَا دَخلتِ اللاَّمُ تعذَّر ذلك؛ لامتناعِ دخولِ اللاَّمِ على الحَرْفِ.

قوله: "فأنْ كانَ مُطْلقًا فَالعَمَلُ للفِعْلِ".

وذلك نحو قولك: (ضربتُ ضربًا زيدًا)، فَ(زيدٌ) منصوبٌ بـ(ضربتُ)

قوله: "وإنْ كانَ بَدَلاً منه فَوَجْهانِ".

وذلك نحو قولك: (سَقْيًا زَيْدًا)، فـ(زيد) منصُوبٌ بـ(سَقْيًا)، مِنْ حيثُ قامَ مقامَ (سقَى) لا مِنْ حيثُ كونُهُ مَصْدَرًا، ويجوزُ أن يكونَ نَصْبُهُ بالفِعْل المحذوفِ[2].

---

(1) هذا على مذهب سيبويه ومَنْ تابعه من البصريين، ومنعه الكوفيونَ وابنُ السراج. ينظر: الكِتاب ١/١٨٩ – ١٩٠، والمقتضب ١/١٥٢-١٥٣، والأصول ١/١٣٧ – ١٣٨، والمساعد ٢/٢٣٤-٢٣٥.

(2) فيكونُ نَصْبُه بالمصدَرِ للنيابة، أو بالفعل المحذوف للأَصَالةِ. ينظر: الفوائد الضيائية ٢/١٩٢.

[اسم الفاعل]

قوله: "اسمُ الفَاعِلِ: ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لمنْ قامَ بهِ، بمعنى الحدوثِ".

فقوله: "ما اشتُقَّ من فِعْلٍ" يَعُمُّ. وقولهُ: "لمنْ قامَ بهِ" يُخرِجُ ما عدا الصِّفَةَ المشبّهَةَ من المشتقاتِ. وقوله: "بمعنى الحدوثِ" يُخْرِجُها[1].

قوله "وصيغتُهُ من الثلاثي المجرَّد على (فاعلٍ)".

وبه سُمّي لكثرةِ الثلاثيّ.

قوله "ومن غيرِهِ على صيغةِ المضارِعِ بميمٍ مضمُومةٍ وكَسرِ ما قبل آخره، مثلُ: (مُخْرِج) و (مُسْتَخْرِج)".

وذلك لأنّهم لما قَصدوا أن يكونَ في لفظهِ ما يُشعرُ بما هو مِنْهُ، جَعلوُه على صيغةِ المضارِعِ، وأمّا جعلُ الميمِ مكانَ حرفِ المضَارَعَةِ، فَلغَرضِ الفرقِ بينَ الاسمِ والفعلِ، والله أعلم.

قوله: "ويعملُ عملَ فعلِهِ".

وذلك لشَبَهِهِ بهِ من حيثُ الزِّنَةُ، ودلالتُهُ على المصدرِ، وغير ذلك[2].

قوله "بشرطِ معنى الحالِ والاستقبالِ".

وذلك ليقوَى شبهُهُ بالفعلِ لفظًا ومعنًى.

قوله: "والاعتمادُ على صاحِبِهِ، أو الهمزة[3] أو (ما)".

---

[1] في ث بعده: "لأنّها بمعنى الثبوت".

[2] في ث بعده: "كاحتماله لأحدِ الأزمنةِ، ودخولِ لام التأكيدِ عليهِ".

[3] في الأصل: والهمزة. ينظر: الكافية ١٨٠.

وذلك لأنَّهُ صفَةٌ في المعنى [٤٩ظ] فلابُدَّ مِنْ مَحْكومٍ عليه بهِ، وهو إمّا مبتَدأٌ نحو: (زيدٌ ضارِبٌ أَبُوهُ عمرًا)، أَوْ موصُوفٌ نحو: (مررت برجُلٍ ضاربٍ أبوه عَمْرًا)، أَوْ ذو حالٍ نحو: (جاءني زيدٌ ضاربًا أبوه عمرًا).

وإنّما اشتُرِطَ عند فُقْدانِ هذا الاعتمادِ أَنْ تخلُفَهُ الهمزةُ أو (ما) لأَنَّهم لم يستعملوا الصِّفَةَ قائمةً مقامَ الفِعْلِ إلاَّ في هَذينِ الموضِعَيْنِ، نحو: (أَقائمٌ الزَّيدانِ)، و(ما ذاهِبٌ أخَوَاك)[1].

وقد زَعَمَ الأخْفَشُ[2] أنّه يجوزُ: (قائمٌ الزيدانِ)، من غير اعتمادٍ، وليس بمستقيمٍ، لمخالفَةِ القياسَ والاستعمالَ، أمّا القياسُ فلأنَّ وقوعَ اسمِ الفاعل بمعنى الفِعْلِ على خلافِ القياسِ، إذِ الأصْلُ أنْ يُسْتَعْمَلَ كلُّ واحِدٍ منهما في معناه، وأمّا الاستعمالُ فلأنَّ ذلك لم يُستَعْمَلْ في كلامٍ فَصِيحٍ.

قوله: "فَإِنْ كانَ للمَاضِي وجَبَتِ الإضافَةُ معنًى".

وذلك لعَدَمِ الشَّبَهِ اللَّفْظي فلمْ يَعْمَلْ، وإنّما وجَبَتِ الإضَافةُ لأنَّهُ إذا لم يكُنْ [له][3] عَمَلٌ، وقُصِدَ إلى ذِكْرِ مفْعُولِهِ، أُضيفَ إليه كما في سائرِ الأَسْماءِ، وكانتِ الإضَافةُ معنَوِيَّةً لفواتِ شرْطِ اللّفْظِيّة، على ما تقدَّم[4].

قوله: "خِلافًا للكسائي[5]".

أي: فأنّه يُعمِلُهُ للماضي مِثْلَهُ في الحالِ، والاستِقْبَالِ، وليس بمستقيمٍ؛ لمخالفةِ القياسَ الذي ذكرناه، والاستعمالَ.

---

[1] ينظر: الكتاب ١/١٦٤ –١٦٥، والأصول ١/١٢٥–١٢٦.

[2] ينظر: المقتصد ١/٥١٢، وشرح الرضي ٣/٤٨٦.

[3] ساقطة من الأصل، وهي في: ث.

[4] أي: في باب (المجرورات).

[5] ينظر: معاني القرآن، له ١٨٥، وجُمل الزجاجي ٨٤، والإيضَاح العضدي ١٤٢.

قوله: "فأنْ كانَ [له][1] معمولٌ آخر، فبفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وذلك نحو قولهم: (زيدٌ مُعْطِي عمرٍو دِرْهَمًا أمسِ)".

وهو مما احتجَّ به الكِسائي. قال الشيخ: "وما ذَكَرَهُ من المفعُولِ الثَّاني فإنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفعْلٍ مُقَدَّرٍ دلَّ عليهِ اسمُ الفاعِلِ، فتقديره: أعطاه دِرْهَمًا، وإذا كان ذلك مُحْتَمِلًا، وَهُوَ ثابتٌ في لُغَتِهِمْ إجماعًا، وما ذكره مُحتَمِلٌ غيرُ ثابتٍ، فالمصيرُ إلى ما ذكرناه هو الوَجْهُ"[2].

قوله: "فإنْ دَخَلَتِ اللاّمُ استوى الجميعُ".

يعني الماضيَ والحالَ والاستقبالَ، فتقولُ: (مررتُ بالرّجُلِ الضّاربِ [٥٠و] أبوه زيدًا أَمْسِ)، كما تقولُ: (اليومَ، أو غدًا)، وذلك لما تقدَّم في الموصولاتِ مِنْ أنّه مَوْصُولٌ، وأَصْلُه أنْ يوصَلَ بجُمْلَةٍ فِعْليَّةٍ، وإنّما سُبِكَ الفِعْلُ باسم الفاعِلِ لأمْرٍ استحسانِيٍّ لَفْظِيٍّ، فجرَى مَجْرَى الفِعْلِ.

قوله: "ومَا وضِعَ منه للمُبَالغةِ كـ(ضَرّابٍ)، و(ضَرُّوبٍ)، و(مِضْرَابٍ)، و(عليمٍ)، و(حَذِرٍ)، مثلُهُ".

يعني مثلَ اسمِ الفَاعِلِ على حسبِ التَّفصِيلِ المتقدِّمِ، فتقُولُ: (زَيْدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمْرًا الآنَ أَوْ غدًا)، و(مَرَرْتُ بزيدٍ الضّرّابِ عمرًا أمسِ).

وإنّما عَمِلَتْ هذِهِ الصيغَةُ، وإنْ فاتَ ما ذُكِرَ مِنَ الزّنَةِ؛ لأنَّ فيها من معنَى المبالَغةِ ما يَقُومُ مَقامَ ذلك الشبَه اللّفْظيّ[3].

---

[1] ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ١٨٠.

[2] شرح ابن الحاجب ٩٤.

[3] في ث بعده: "قال: ***ضَرُوبٌ بنصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها***. ومنه: ***(إنَّه لمنْحَارٌ بَوائكَهَا)***"

(الأوّل): صَدْر بيت من الطويل، لأبي طالب، في: ديوانه (غاية المطالب) ٨٨، وعجزه:

إذا أرملوا زاداً فإنّك عاقِرُ.

(والآخر): قولٌ عن العرب. ينظر: الكتاب ١/١١٢، والمفصّل ٢٨٦.

قوله: "والمثنىَّ والمجموعُ مثلُهُ".

أي: مثلُ اسمِ الفَاعِلِ في العَمَلِ، كقولك: (الزيدانِ ضَاربانِ عمرًا)، و(الزيدون ضاربونَ عَمْرًا الآنَ أو غدًا)، كما تقدَّمَ.

قوله: "ويجوزُ حَذْفُ النُّونِ مع العَمَلِ والتّعريفِ تخفيفًا".

يعني في مثل قوله:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لا   يأتيهِمْ مِنْ ورائنا وَكَفُ(1)

وذلك لأنّه لما نُصِبَ بهِ طالتِ الصِّلَةُ، فَخُفِّفَتْ بحذْفِ النُّونِ، تشبيهًا بنونِ (الَّذينَ) في قوله:

وإنَّ الَّذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ(2)

---

(1) البيت من المنسرح، وهو مختلَفٌ في نسبتِهِ، فهو لقيس بن الخطيم، في: ديوانه ١١٥ (الحاشية)، ولرَجُلٍ من الأنصار، في: الكتاب ١٨٦/١، والإفْصَاح ٢٩٩، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، في: جمهرة أشعار العرب ٢٣٧، وفي الكتاب برواية: من ورائنا نَطَفُ.

والشاهد فيه قوله: "الحافظو عورةَ" إذ أعمل اسمَ الفاعل مع حذف نونهِ، فنصَبَ المفعول بعده، وذلك للتخفيف.

(2) البيت من الطّويل، للأشهب بن رُميلة النَّهْشلي، في: الحماسة البصريّة ٢٦٩/١، والكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: "إنَّ الَّذي" إذ حذفَ النونَ من (الذين) للتخفيف.

[اسم المفعُولُ]

قوله: "اسمُ المفعُول: ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وقَعَ عليْهِ".

قوله: "ما اشتُقَّ من فِعْلٍ" يَعُمُّ. وقوله: "لمنْ وقَعَ عليه" [يُخْرِجِ عنه باقي][(١)] المشتَقَّات.

قوله: "وصِيغَتُهُ من الثُّلاثي على (مفعُولٍ) كـ(مَضْرُوب)".

وبه سُمِّيَ لكَثرةِ الثُّلاثي في كلامِهم.

قوله: "ومِنْ غيرِهِ على صيغَةِ المضَارِعِ بميمٍ مضمُومَةٍ، وفتح ما قَبْلَ آخِرِه، كـ(مُخْرَج) و(مُستَخْرَج)".

هذا كما ذَكَرَهُ. وإنّما فُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِه، لأنَّهُ كذلكَ في مُضَارِعِهِ.

قوله: "وأَمرُهُ في العَمَلِ، والاشتراطِ كأمْرِ اسم الفَاعِلِ، مثل: (زيْدٌ مُعْطَى غُلامُه درهمًا)". [٥٠ظ]

هذا كما ذكره، وكلُّه قَدْ فُهِمَ[(٢)].

---

(١) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل، وإثباته يقتضيه السياق، وفي ث: "فقوله: "وما اشتُقَّ من فِعْلٍ" يعُمُّ المشتقات، ويخرج ما ليس بمشتقٍ. وقوله: "لمن وقعَ عليه" يُخْرِجُها".

(٢) وفي ث: "وهُو كما ذكره في الإعمالِ والاشتراطِ في اسم الفاعِل".

[الصّفة المشبّهة]

قوله: "الصِّفَة المشبَّهَةُ: ما اشتُقَّ من فَعْلٍ لازمٍ لِمَنْ قَامَ بهِ بمعْنَى الثُّبوتِ".

قوله: "ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ" يَعُمُّ. وقوله: "لازمٍ" يُخرجُ عَنْهُ اسمَ الفاعلِ المتَعَدِّيَ، واسمَ المفْعولِ المتعَدِّيَ. وقوله: "لِمَنْ قَامَ بهِ" يُخرِجُ عنه اسمَ الزَّمانِ والمكانِ ونظائرَهما ممّا اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ. وقوله: "بمعنى الثُّبُوتِ" يُخرِجُ اسمَ الفاعلِ اللازّم كـ(قائِمٍ)، فَإنّه مُشْتَقٌّ مِنْ فِعْلٍ لازمٍ، ولِكنّه ليس على معنى الثبوت، بل على معنَى الحُدُوثِ.

قوله: "وصيغتُها مُخَالِفَةٌ لِصيغَةِ اسمِ الفَاعِلِ على حَسَبِ السَّمَاع، كـ(حَسَنٍ) و(صَعْبٍ) و(شَدِيدٍ)".

هذا كما ذَكَرَهُ، ولم يأتِ منها على قياسٍ إلاَّ الألوانُ والحِلَى[1] فإنَّها أَتَتْ على (أَفْعَلَ) كـ(أبيضَ) و(أسوَد) و(أدعَجَ)[2]، وشبهِهِ.

قوله: "وتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِها".

أي: من غير شَرْطٍ في الزّمان؛ لأنَّها بمَعْنَى الثُّبوتِ، فَلاوَجْهَ لاشتراطِهِ، وأمّا الاعتمادُ فلا بُدَّ منه.

قوله: "وتقسيمُ مَسائِلِها أنْ تكونَ الصّفَةُ باللاّمِ أو مجرَّدَةً ومعمولُها مضافًا أوْ باللاّمِ أَوْ مجرَّدًا عنهما، فهذهِ سِتَّةٌ، والمعمولُ في كلّ واحِدٍ منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانِيَةَ عَشَرَ".

هذا كما ذكره، وهو واضِحٌ.

---

[1] في ث بعده: "والعيوب كـ(أجذم)".

والحِلَى: جمع (الحِلْيَة): وهي الصّفَة والصورة. ينظر: لسان العرب (حلي).

[2] الدّعَج: سوادُ العين في شِدَّةِ بياضِها، وقيل: (الأدْعَجُ) من الرّجالِ: الأسْوَدُ. ينظر: لسان العرب (دعج).

قوله: "فَالرَّفْعُ على الفَاعِليّةِ".

وذلك هو الأصْلُ في إعمالِها، إذْ لاتَقْتَضِي إلاَّ مَرْفُوعًا كفِعْلِها.

قوله: "والنَّصْبُ في المعرفة تشبيهًا بالمفعولِ[1]".

وذلك لأنَّهُمْ لما أَجْرَوهُ مُجرَى اسم [الفاعل في][2] العَمَلِ، واسمُ الفاعلِ يُضافُ إلى معمولِهِ المنصوبِ، قصَدُوا التَّخْفِيفَ بالإضَافَةِ ها هُنا، فَشَبَّهُوا مرفوعَهُ بالمَفْعُولِ فنَصَبُوهُ لِتَصِحَّ الإضافةُ إِلَيْهِ، وجَعَلُوا الصِّفَةَ في اللّفْظِ لغَيْرِهِ، فلذلك أَضْمَرُوا فيه لَفْظَ مَنْ جَرى عليه، على ما سيأتي.

قوله: "وفي النّكرةِ على التَّمْييزِ"[3].

ومنهم من يقولُ: إنَّ النَّصْبَ في الجميعِ على التَّشْبِيهِ بالمَفْعُولِ[4]، ومنهم مَنْ يقُولُ: إنَّ النَّصْبَ في الجميع على [١٥و] التّمييزِ[5]. قال الشيخ: "وليس بجيّدٍ، إذْ لم يَثْبُتْ في كلامِهم تمييزٌ منصوبٌ وهو مَعْرِفةٌ"[6].

قوله: "والجرُّ على الأضَافَةِ".

وذلك لما تقدّم[7].

قوله: "وتفصيلُها: (حَسَنٌ وَجْهِهِ) ثلاثةٌ".

أي: بالرّفعِ والنّصْبِ والخفضِ.

---

(1) ينظر: الكِتاب ٢٠١/١، والمقتضب ١٦٢/٤.

(2) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل، وهو في: ث.

(3) هذا مذهب البصريين. ينظر: المقتضب ١٦١/٤، والأصول ١٣٤/١.

(4) ينظر: شرح الرضي ٥٠٩/٣، والفوائد الضيائية ٢٠٥/٢.

(5) نُسب هذا الرأي إلى أبي علي ومن تابعَهُ، في: شرح ابن يعيش ٨٥/٦ ، ونُسب إلى الكوفيين، في: شرح الرضي ٥٠٩/٣.

(6) شرح ابن الحاجب ٩٧.

(7) في ث بعده: "مِنْ قَصْدِ التّخْفِيفِ".

قوله: "وكذلك: (حَسَنُ الوجِهِ)".

أي: بالرّفعِ والنّصْبِ والخَفْضِ.

قوله: "و(حَسَنٌ وَجْهٌ)".

بالرّفعِ والنّصبِ والخفضِ، فهذه تسعَةٌ، والصّفةُ مُجَرَّدَةٌ، ويأتي مِثْلُها والصّفَةُ باللاّم.

قوله: "(الحَسَنُ وجْهِه)".

أي: بالرّفع والنّصبِ والخفضِ.

قوله: "(الحَسَنُ الوجْهُ)".

أي: بالرّفعِ والنّصبِ والخفضِ.

قوله: "(الحَسَنُ وَجْهٌ)".

أي: بالرّفع والنّصب والخفض.

قوله: "اثنانِ منهُا[1] مُمْتَنِعَانِ، وهما: (الحَسَنُ وجهِهِ) و(الحَسَنُ وَجْهٍ)".

أمَّا الأوّلُ[2] فلأنَّ الإضَافةَ لفظيَّةٌ، ولم تُفِدِ التَّخْفِيفَ، وأمَّا الثّاني[3] فلأنّه إِضَافَةُ مَعْرِفَةٍ إِلى نَكِرَةٍ، وذلِكَ عكْسُ صُنْعِ إِضَافَتِهِمْ.

قوله: "واختُلِفَ في: (حَسَنِ وجهِهِ)".

وأَكْثَرُ النَّاسِ على إجَازَتِهَا[4]، وقَدْ توهَّمَ بَعْضُهم[5] أنّهَا مشتمِلَةٌ على إضافَةِ

---

(1) في الأصل: منهما. ينظر: الكافية ١٨٣.

(2) أي: حين تكون الصِّفَةُ باللاّم مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضميرِ الموصُوفِ.

(3) أي: حين تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير. ينظر: الفوائد الضيائية ٢/٢٠٦-٢٠٧.

(4) فسيبويه وسائر البصريين يجيزون نحو: (حسنِ وجهِهِ) على قبحٍ في ضرورةِ الشعرِ، والكوفيون يجيزونها بلا قُبح في السّعة. ينظر: الكِتاب ١/١٩٩، والمفصل ٢٩٥، وكشف المشكل ١/٤٢٧، وشرح الوافية ٣٢٩.

(5) وهو (ابن بابشاذ)، في: شرحه لجمل الزجاجي (مخطوط) ٧٧و.

الشّيْءِ إلى نَفْسِهِ، [فمنَعَها][1]، وهُوَ غيرُ مُستقيمٍ؛ لأنَّه -لو سُلِّمَ له ذلك- عامٌّ أُضِيفَ إلى خاصٍّ، كما في (خاتَمِ حديدٍ) و (كلّ الدّراهمِ).

قوله: " والبواقي مِنَ المسائل ما كانَ فيهِ ضميرٌ واحِدٌ[2] أَحْسَنُ".

وذلك لأَنَّهُ حَصَلَ فيه ما يحتاجُ إليهِ مِنْ غيرِ زِيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ.

قوله: "وما كان فيه ضَميرانِ[3] حَسَنٌ".

وذلك لما فيهِ مِنْ زيادةِ ضميرٍ، وهو مُسْتَغْنٍ بأحَدِهما، ولمْ يُقْبَحْ، لأنَّ زيادةَ الضَّميرِ لا تُخِلُّ بهِ.

قوله: "وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ".

وذلك لعُرُوِّهِ عن الضَّميرِ المحْتَاجِ إليه، كما في الصّفَاتِ[4].

قوله: "ومتى رَفَعْتَ بها فَلا ضَمِيرَ فِيْها، فَهي كالفِعْلِ".

وذلك لأَنّه لا يكُونُ مرفَوعانِ لعامِلٍ واحِدٍ، فلذلك تقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ وجُوهُهُما)، و(بِرجَالٍ حَسَنٍ وجُوهُهُمْ)، و(مَرَرْتُ [١٥ظ] برجلينِ حَسَنَةٍ جاريتُهُما)، كما تقولُ: (حَسُنَتْ)، ولو قُلْتَ: (برجالٍ حَسَنِينَ وجُوهُهُمْ)، لمْ يَجُزْ بخلاف: (حِسَانٍ وجُوهُهُم)، وقد تقدَّم[5].

قوله: "وإلاَّ ففيها ضميرُ الموصُوفِ[6]، فتُؤنَّثُ، وتُثنَّى، وتُجمَعُ".

---

[1] ساقطة من الأصل، وهي في: ث.

[2] وهذه المسائل هي: الحسنُ الوجهَ، الحسنُ وجهاً، الحَسَنُ الوجْهِ، حسنٌ الوجهَ، حسنٌ الوجْهِ، حَسَنٌ وجْهاً، حسنٌ وجهٌ. ينظر: شرح الرضي ٣/٥٠٤-٥٠٥، والوافية ٢٤٥.

[3] ومسائله هي: حَسَنٌ وجهَهُ، وحسنٌ وجهِهِ، والحسنُ وجهَهُ. ينظر: شرح الرضي ٣/٥٠٦.

[4] في ث بعده: "وذلك في أربعِ مسائلَ: الحسنُ الوجهُ، وحسنُ الوجهُ، وحسنٌ وجهٌ، والحسن وجهُ، برفع (الوجه) فيها".

[5] أي: في موضوع (النعت).

[6] أي: وإنْ لم ترفَعْ بالصّفة المشبّهةِ، بل نصبْتَ أو جَرَرْتَ.

وذلك نحو قولك: (مررتُ برجلين حَسَنَيْنِ وجوهَهُما، وبرجالٍ حَسَنِين وجوهَهم، أوْ حَسَنَي وجوهِهِمَا، وحَسنِي وجوهِهِم، وبرجُلين حَسَنَيْنِ جاريتَهُما، حَسَنَيْ جارِيتِهِمَا).

قوله: "واسمُ الفاعلِ والمفْعُولِ غيرُ المتعدِّيَيْنِ مِثْلُ الَصِّفَةِ فيما ذُكِرَ".

وَذلك نحو: (حاسِنٌ) و(مضروبٌ)، فيجُوزُ فيهِ ما جازَ في الَصّفَةِ.

والِسّرُّ فيهِ أَنَّ النَّصْبَ والخَفْضَ اللَّذَيْنِ تكثّرتْ بهما مَسَائِلُ الصّفَةِ إِنَّما جَازَ لشَبَهِها باسمِ الفَاعلِ، فإذا جازَ تَشْبِيهُ الَصِّفَةِ باسمِ الفاعلِ في ذلك، فتشبيهُ اسمِ الفاعِلِ أَجْدَرُ، وَكَذَلِكَ اسمُ الَمفْعُولِ.

[اسم التفضيل]

قوله: "اسمُ التَّفْضِيل[1]: ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لموصُوفٍ بِزِيادةٍ[2] على غيرِهِ".

قوله: "ما اشْتُق مِنْ فِعْلٍ" يعُمُّ. وقوله: "لمَوْصُوفٍ" يُخرِجُ عنه اسمَ الزمانِ والمكانِ.

وقوله: "بِزيَادة على غيرِهِ". يُفْصِلُهُ عَمَّا عداه.

قوله: "وهُوَ (أَفْعَلُ)".

يعني أنّه لا يكونُ إلاّ على هذِهِ الصِّيغَةِ، إلاَّ مَا جاءَ مِنْ نحو: (خَيْرٍ) و(شَرٍّ).

قوله: "وشرطُه أنْ يُبْنَى مِنْ ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ ليُمْكِنَ البناءُ".

هذا كما ذكره، ألاَ ترى أنَّك لو ذَهَبْتَ تَبني من (دَحْرَجَ) و (اسْتَخْرَجَ)، وما أشبَهَهُما، (أَفْعَلَ) مع المحافَظَةِ على حروفِهما لم يُمكنْ، وإنْ حَذَفْتَ فَسَدَ المعنى[3].

قوله: "ليسَ بلَوْنٍ، ولاعَيْبٍ، لأنَّ مِنهما (أفْعَلَ) لغيره".

أي: لغيرِ التفضِيلِ، وذلك أَنَّ بابَ الألوانِ والعُيُوبِ جاءتْ فيهِ الصّفَاتُ على (أفْعَلَ) من غيرِ اعتبارِ الزّيادةِ على غيرِهِ، فلو بُنِيَ منها (أفْعَلُ) التَّفْضِيلِ لأُلْبِسَ بـ(أفْعَلَ) الذي ليس للتفضِيل.

قوله: "مثل: (زيدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)".

---

[1] في حاشية الأصل: "وله شروطٌ خمسةٌ أنْ يكون له فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، ثلاثي، وأنْ يكونَ متصَرِّفاً، يُحْتَرَزُ من نحو: (ليْسَ)، وأنْ لا يكونَ ناقِصاً، يحترز من نحو: (كانَ)، وأن لا يكون نفياً، يحترز من نحو: (ماسَرّ)".

[2] في الأصل: بالزيادة، ينظر: الكافية ١٨٥.

[3] ينظر: الكِتاب ٤/٩٧.

ونُقِلَ عنِ الأخفشِ والمبرد جواز بناء (أَفْعَلَ) التّفضيل من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّتْ أو كثرتْ، كـ(استفْعَل)، و (افتَعَل)، و (انفعَلَ). ينظر: شرح ابن يعيش ٦/٩٢، وشرح الرضي ٣/٥١٦.

هذا مثالُ مَا جَمَعَ الشَّرْطَيْنِ.

قوله [٥٢و]: "فإنْ قُصِدَ غَيْرُه[١] تُوصِّلَ إليْهِ بـ(أَشَدَّ)، ونحوِه، مثل: (هو أشَدُّ منه استخراجًا، وبياضًا، وعَمًى)".

يعني أَنّك إِذَا قَصَدْتَ التَّفْضيلَ في هذهِ المعاني، بَنَيْتَ (أفْعَلَ) مِنْ فِعْلٍ يَصِحُّ بناؤه منه، ثُمَّ تأتي بمصَادِرِ تلكَ الأفعالِ فتنصِبُها على التّمييزِ، لِتَحقُّقِ مَعْنَى التَّمْييزِ.

قوله: "وقياسُه للفَاعِلِ".

وذلك لأمرين: (أحدُهما): أَنَّهُ في المعْنَى كالصِّفَة، وهي للفَاعِلِ. (والآخَرُ): أنّه في الأكثرِ لِلاَّزِمِ، فَلَوْ جُعِلَ للمَفْعُولِ لبَقِيَ أَكثرُ الأفْعَالِ عَرِيّةً عَنْهُ.

قوله: "وقدْ جاءَ للمَفْعُولِ مثلُ: (أَعْذَرَ)، و(ألْوَمَ)، و(أشْغَلَ)، و(أَشْهَرَ)".

أي: مَعْذُورٌ كثيرًا، ومَلُومٌ كثيرًا، ومَشْغُولٌ، ومَشْهورٌ كذلك[٢].

قوله: "ويُستَعْمَلُ على أحَدِ ثلاثةِ أَوْجُهٍ: مُضَافًا، أو بـ(مِنْ) أو مُعَرّفًا باللاّم".

وذلك لأنَّ الغرضَ الإتيانُ بهِ للزّيادةِ على غيرِه، فقصَدُوا إلى ذِكْرِ الغيْرِ ليُوَفّى ما يقتضيه معناه[٣].

قوله: "فإذا أُضِيفَ فَلهُ معنيانِ: أحدُهما – وهُوَ الأكثَرُ– أنْ تُقْصَدَ بهِ الزيادَةُ على مَنْ أُضيفَ إليه، فيُشتَرَطُ أَنْ يكونَ منهم، مِثْلُ: (زيدٌ أفْضَلُ الناس)".

وذلك لتحصُلَ الشِّرْكَةُ بين الجميعِ في المعنى؛ لذكْرِهِ معهم، وتمييزِهِ بالتفضيلِ بِذِكْرِ (أَفْعَل)، ولا يَلْزَمُ مِنْ دخُولِهِ في المضَافِ إِلَيْهِ التناقُضُ؛ لأَنَّهُ داخِلٌ مِنْ جِهَةِ الشِّرْكَة غيرُ داخِلٍ فيه مِنْ جِهَةِ التَّفْضِيلِ.

---

[١] أي: غَيْر الثُّلاثي.

[٢] في ث بعده: "ومنه قولهم: (أنا أَسَرّ بهذا منك) أي: مسرورٌ أكْثَرُ، وهو قليل". ينظر: المفصل ٢٩٧.

[٣] في ث بعده: "فمثال المضافِ: (زيدٌ أفْضَلُ الناس)، ومثاله مع (مِنْ): (زيدٌ أفضَلُ من عمرٍو)، ومثاله باللام: (زيدٌ الأفضل)".

قوله: "فلا يجوز: (يوسُفُ أحْسَنُ إخوتِهِ)؛ لخروجِهِ عَنْهُمْ بإضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ".

هذا كما ذكره. وتحقيقُهُ أَنَّ (إخوةً) مُضَافٌ إلى ضميرِه، فَعُلِمَ أَنَّهُ ليس فيهم، ألاَ ترى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءني إخوةُ يوسُفَ)، لم يكن (يوسفُ) من جُملتِهِم.

قوله: "والثاني: أنْ تُقْصَدَ بهِ زيادةٌ مُطْلَقَةٌ، ويُضَافُ للتّوضيحِ".

أي: لا للتفضيل على المضافِ إليْهِمْ[1].

قوله: "فيجُوزُ: (يوسُفُ أحْسَنُ إخوتِهِ)" [٥٢ظ].

وذلك لأنَّ الغرضَ ليْسَ ما تقدَّم مِنْ قَصْدِ الزّيادَةِ على مَنْ أُضِيفَ إليهِ حَتَّى يُشترَط أنْ يكونَ أَحَدَهم.

قوله: "ويُجوزُ في الأَوّلِ[2] الإفرادُ، والمطَابقةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ".

أمّا (الإفرادُ) فَلأنَّه أشبَهَ الذي بـ(مِنْ) لذكرِ المفضَّل عليهِ مَعَهُ، وأمّا (المطابقَةُ) فلأنَّهُ خالفَهُ في مجيءِ الإضَافَةِ، التي هي مِنْ خواصِّ الأسماءِ، فجَرى مَجْرَى الاسمِ.

قوله: "وأمّا الثّاني[3]، والمعَرَّفُ باللاّمِ، فلابُدَّ من المطابقةِ".

وذلك لأنَّ المعرَّفَ باللاّم بَعُدَ عَنْ شَبَهِ ما أُتي بـ(مِنْ) لقَطْعِهِ عنه وعن لفْظِ مَوْضِعِهِ يَقُومُ مقامَهُ، وكذلك المضَافُ بالمعنَى الثَّاني.

قوله: "والذّي بـ(مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لا غَيْرُ".

وذلك لأنَّهُ جارٍ مَجراهُ في الإفرادِ.

قوله: "فلا يجوزُ: (زيدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)".

---

(١) في ث بعده: "كما نقولُ: (الناقِصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان)، إذْ ليس فيهم عَدْلٌ سواهما، و(نَصِيبُ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ)". (الناقصُ) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك، و(الأشجُّ) هو عمر بن عبد العزيز، و(نصيبُ) هو نصيبُ بن رباحٍ مولى عبد العزيز بن مروان. ينظر: تاريخ الطبري ٥٩٥/٦، ١١٧/٧، والأغاني ٣١٠/١-٣١١.

(٢) أي: اسم التفضيل المضاف باعتبار الزيادة على من أُضيف إليه.

(٣) أي: اسم التفضيل المضاف الذي يُقصد بهِ زيادةٌ مطلقةٌ.

وذلك لأَنَّهُمْ لم يَأْتُوا بـ(مِنْ) إلاَّ لِبَيَانِ المفَضَّلِ عليهِ، وقَدْ عُلِمَ أنَّ اللاّمَ تُفِيدُ ذلك، لأنَّها للعَهْدِ، فَلَمْ يكُنْ للجمعِ بينَهُمَا معنًى.

قوله: "ولا (زَيْدٌ أفْضَلُ)".

وذلك لأنَّهُ لا يُفْهَمُ مَنِ الَّذِي زادَ عليه في الفَضْلِ.

قوله: "إلاّ أَنْ يُعْلَمَ".

وذلك نحو قولهم: (اللهُ أكبرُ)، وقوله تعالى: ﴿**يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾[1].

قوله: "ولا يَعْمَلُ في مُظْهَرٍ"[2].

وذلك لأَنَّه لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بمعناهُ في الزِّيادَةِ، فَلَمْ يَعْمَلْ لذلك، بخلافِ ما تقدَّم.

قوله: "إلاَّ إذا كان [صِفَةً][3] لشيءٍ، وهُوَ في المعنى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ باعتِبَارِ الأَوَّلِ على نفسِهِ باعتبار غَيْرِهِ مَنْفيًّا مثل: (ما رأيتُ رجُلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زَيْدٍ)[4]".

هذا كما ذكره. فَـ(أحْسَنُ) جارٍ على (رَجُلٍ)، وهو في المعنى صِفَةٌ لمسبَّبِهِ وهو (الكحلُ)، و(الكحلُ) مُفَضَّلٌ باعتبارِ الرَّجُلِ على نَفْسِهِ باعتبارِ غَيْرِ الرّجُلِ، وهو (عَيْنُ زيدٍ) حال كَوْنَ هذَا التَّفضِيلِ منفيًّا.

---

(1) سورة طه ٢٠/٧.

وفي ث بعد الآيةِ: "وقول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائِمُهُ أعزُّ وأَطْوَلُ".

البيت من الكامل، للفرزدق، في: ديوانه ٢/٧١٤.

(2) وقد حكى سيبويه لغةً رديئةً في جوازِ رفعِ الظاهرِ، فيقال: (مررتُ برجُلٍ خيراً منه أَبُوهُ). ينظر: الكتاب ٢/٣٤.

(3) ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ١٨٧.

(4) ينظر: المسألة الكُحْلِيّة في: الكتاب ٢/٣١، والمقتضَب ٣/٢٤٨.

قوله [٥٣و]: "لأنَّهُ بمعنىَ: حَسُنَ".

يعني أَنّ المعنى: ما رأيتُ رجُلاً حَسُن في عينِهِ الكحلُ حُسْنَهُ في عينِ زيدٍ، فقوِيَ لذلِك.

قوله: "معَ أنَّهُمْ لو رَفَعُوا لفَصَلُوا[1] بَيْنَ (أحْسَنَ) ومعمولِهِ بأجْنَبِيٍّ، وهو (الكُحْلُ)".

وذلك لأنّ (الكُحل) حينئذٍ مبتدأٌ، ولا يجوزُ الفَصْلُ بهِ بَيْنَ عامِلٍ ومعمولِهِ ولوْ قَدَّمتَ (منه) لرجَعَ الضميرُ إلى غيْرِ مذكورٍ.

قوله: "ولَكَ أنْ تقولَ: (أحسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ من عَيْنِ زيْدٍ)".

يعني أنّ لك فيما بعد المرفُوعِ عبارةً أخْصَرَ مِنْ تلك، والمعنى على ما كانَ عليهِ.

قوله: "وإنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ قُلْتَ: (ما رأيْتُ كعينِ زيدٍ أحْسَنَ فِيْهَا الكُحْلُ)".

يعني أنّ لك عبارةً ثالثةً، وهي أنْ تُقدِّم المفضّلَ عَليهِ في المعنى قَبْلَ (أفْعَلَ)، فتَسْتَغْنِي عَمَّا بَعْدَ المرفُوعِ، وجَازَتْ هذِهِ المسْأَلَةُ، وإنْ لم يكُنْ فيها فَصْلٌ ظاهِرٌ؛ لأنّها فَرْعُها، ولأنَّ الفَصْلَ فيها مُقَدَّمٌ أَيْضًا على تقديرِ رَفْعِ (أَحْسَنَ).

قوله: (مثل:

مَرَرْتُ على وادِي السِّباعِ ولا أرى ... كوادِي السّباعِ حِينَ يُظْلِمُ واديا
أقَلَّ بهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تئيَّةً ... وأخْوفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ ساريا"[2]

---

[1] في الأصل: فصلوا. ينظر: الكافية ١٨٧.

[2] البيتان من الطويل، لسحيم بن وثيل، في: الكتاب ٢/٣٢، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ١٧٢، وتحصيل عين الذهب ٢٤٦، وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٧٧٤-٧٧٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٤.
والشاهد فيهما قوله: "أقلَّ به ركبٌ" إذ رفع بأفْعَلَ التفضيل (أقلَّ) فاعلاً وهو (ركبٌ)، وقد تقدّم ذكر المفضل قبل (أَفْعَلَ)، وهذا من قبيل: (ما رأيت كعين زيدٍ أحسَنَ فيها الكحلُ). ينظر: النكت ١/٤٥٤-٤٥٥.

يعني أَنَّ هذه المسألَةَ الثالِثَةَ مِثْلُ ما أنشدَهُ سيبويه مِنْ هذَين البيتين، لأَنّه قدْ تقدَّم ذِكْرُ المفضّلِ عليه قبلَ (أَفْعَلَ) فكان مثلَ قولك: (ما رأيتُ كعين زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ)، فكذلك قوله: "ولا أرى كوادِي السباع أقلَّ بهِ رَكبٌ"، فـ(أَقَلَّ) صِفَةٌ لمفْعُولِ (أرى)، و(رَكْبٌ) فاعِلٌ مرتفِعٌ بـ(أَقَلّ) ارتفاعَ الكُحْلِ بـ(أَحْسَنَ)، ولو عَبَّرْتَ[1] بالعبارة الأولى لقُلتَ: (ولا أرى وادِيًا أقلَّ بهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ منه بوادِي السِّباع)، ولو عَبَّرْتَ بالعبارة الثانية لقُلْتَ: (ولا أرى وادِيًا أَقَلَّ به رَكْبٌ أتوه مِنْ وادي السّباع).

قال في شرح المفصل: "و(تئيّةً) إمّا مَصْدَرٌ على أصْلِهِ؛ لأنّ الإتيان [٥٣ظ] قَدْ يكونُ تئِيَّةً، أي: بتوقُّفٍ وتَحَبُّسٍ، وقَدْ يكُونُ بغيرِهِ، وإمّا مَصْدَرٌ في مَوْضِعِ الحالِ، أي: مُتَوَقِّفِينَ مَتَلَبِّثِينَ"[2].

وقال السَّيِّدُ ركنُ الدِّين: "[وَتئِيَّةً]: تمييزٌ عن (أَقَلّ)، و(أَخْوفَ) عَطْفٌ على (أقَلّ)، و(ساريا) مَنْصُوبٌ بأنَّهُ حالٌ عَنْ ضميرِ (أَخْوفَ)، أَوْ تمييزٌ بمعنى (سَرَى)"[3]. واللهُ أعْلَم.

[الفِعْل]

قوله: "الفِعْلُ: ما دَلَّ على معنًى في نَفْسِهِ مقترنٍ بأَحَدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثةِ".

قوله: "ما دلَّ على مَعْنًى" يَعُمُّ. وقوله: "في نفسِهِ" يُخْرِجُهُ عن الحَرْفِ. وقوله: "مُقْتَرِنٍ بأحدِ الأزمنة الثّلاثَةِ" يُخْرِجُ عنه الاسمَ.

وما وَرَدَ على طَرْدِ الاسم ورَدَ على عكْسِهِ، وما وَرَدَ على عكْسِهِ ورَدَ على طَرْدِهِ[1]، والجوابُ كالجوابِ[2]. والله أعلم.

---

(١) في الأصل: غيرت، وهو تحريف.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١.

(٣) الوافية ٢٥٤.

قوله: "ومِنْ خواصّهِ دخولُ قَدْ، والسّين، وسوفَ، والجوازمِ، ولحوقِ تاءِ التأنيثِ ساكنَةً، ونحو: (تاء): (فَعَلْتُ)".

أمّا (قدْ) فلِما فيها مِنْ تقريبِ الماضي من الحالِ، وذلك معنًى يَخْتَصُّ بالفِعْلِ، وأمّا (السّينُ وسوفَ) فَلأنَّهُما موضُوعانِ لتقريرِ الاستقبالِ، وأمَّا (الجوازمُ) فلأنَّهُ لا جَزْمَ في الأسماءِ، وأَمَّا (تاءُ التأنيث الساكنةُ) فلأنَّ وضْعَها لتَدُلَّ على أنَّ فاعِلَ الفِعْلِ مؤنَّثٌ، وإنَّما قالَ: "ساكنةً" احترازًا من المتحرِّكَةِ، فإنَّها تختَصُّ بالاسم، وأمّا نحو (تاء): (فَعَلْتُ)، ويعْنِي بهِ الضمائرَ المرفُوعَة البارزَةَ؛ فلأنَّ الأسماء لا مرفوعَ بارزٌ فيها لِمَا تقدَّمَ[٣].

---

[١] وفي ث: "وما ورَدَ من الاعتراض على حدِّ الاسمِ باعتبارِ طردِهِ كـ(باب الغبوق)، و(باب اسم الفاعل)، فهو واردٌ ها هُنا على حَدّ الفعل باعتبارِ عكسِهِ، وما ورَدَ على عكسِ الاسمِ كـ(المضارع) والأفعالِ غيرِ المتصرِّفةِ، وردَ على طردِ الفعلِ، والجوابُ كالجوابِ".

المرادُ بـ(الطَّرْد) أنْ تضيفَ لفظ (كلّ) إلى الحدِّ، فَتَجعلُهُ مبتدأً، وتجعل المبتدأ خبرَهُ، و(العكس) أنْ يُجعلَ المبتدأُ خبراً، والخبرُ مبتدأً مع بقاءِ النفي والإيجابِ بحالهِ، وهذه عبارةُ المنطقيين. ينظر: شرح الرضي ١/٣٨-٣٩.

[٢] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٠٠.

[٣] ينظر: ص ٢٠١ من التحقيق.

[الفعل الماضي]

قوله: "الماضي: ما دلَّ على زَمانٍ قَبْلَ زَمَانِك".

فقولـه: "مـا دلَّ علـى زمـانٍ" يعُـمّ. وقولـه: "قبـل زمانِـكَ" يُخـرِجُ عنـه الحـالَ والاستقبالَ.

قوله: "وهو مبنيٌّ على الفتحِ".

وإنّما بُنِي على حركَةٍ لأنّهُ مُشْبِهٌ للمُضَارعِ من حيثُ قيامُه مقامَ الاسمِ في قولك: (زيدٌ ضَرَبَ)، مَوضْعَ (ضاربٍ)، فلمّا أشبَهَ المعْرَبَ بُنِيَ على حركَةٍ؛ تَنْبيهًا بذلك على الشَّبَهِ، وخُصَّ بالفَتْحِ لأنَّهُ أَخَفُّ الحركاتِ.

قوله: "مَعَ غيرِ [٥٤ظ] الضَّمِيرِ المرفُوعِ المتَحَرِّكِ[(١)]".

وذلك نحو: (ضربْتُ)، و(ضربْنَا)، و(ضربْنَ)[(٢)]، سُكِّنَ آخرُه كراهَةَ اجتماعِ أَرْبَعِ مُتَحرِّكَاتٍ فِيمَا هُوَ كالكَلِمَةِ الَواحِدَةِ. وقوله: "المرفُوعِ" إحترازٌ من نحو: (ضَربَنِي). وقوله: "المتَحرِّكِ" احترازٌ مِنْ نَحْو: (ضربا).

قوله: "والواو".

وذلـك نحـو: (فَعَلُوا)، ضُـمَّ لغَـرَضِ مُجَانَسَـةِ حَرْفِ العِلَّـةِ لحركـةِ مـا قبلَـهُ، كمـا في قولك: (ضَرَبَنِي) و(ضربا).

---

(١) وضمائرُ الرفعِ المتحركةُ التي يُبنَى معها الفعلُ الماضي على السكونِ هي: تاءُ الفاعلِ، والضميرُ (نا) للفاعلين، ونونُ النسوةِ.

(٢) في الأصل: وضربْتَ.

[الفعل المضارع]

قوله: "المضَارِعُ: مَا أشبهَ الاسمَ بأحَدِ حُروفِ (نَأَيْتُ)".

قوله: "ما أشبهَ الاسمَ" يَعُمُّ. وقوله: "بأحدِ حُروفِ (نأيتُ)" يُخْرِجُ الماضِيَ، لأنَّه لم يُشْبِهِ الاسمَ بذلك.

قوله: "لوقوعِهِ مُشْتَرَكًا، وتخصِيصِهِ بالسّينِ أَوْ سَوْف".

تَبْيِينٌ للجِهَةِ التّي بها أَشْبَهَ الاسمَ، ألاَ ترى أنّك إذَا قُلْتَ: (يضرِبُ) صَلُحَ للحالِ، والاستقبالِ، فإذا قُلتَ: (سَيَضْرِبُ) تخصَّصَ، كما أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (رَجُلٌ)، فإِنَّهُ صالِحٌ لذاتِ زيدٍ وعَمرٍو، فإذا قُلْتَ: (الرجلُ) خصّصْتَهُ بالمعْهُودِ بينَك وبينَ المخاطَبِ.

قوله: "فالهمزةُ للمتكَلّم مُفْرَدًا".

وذلك نحْو: (أَنَا أقومُ).

قوله: "والنّونُ لهُ مَعَ غيرِه".

وذلك نحو: (نحنُ نقومُ)، ويدخُلُ فيهِ الواحِدُ المعظّمُ، لأنّه إنّما يتكلَّمُ عَنْهُ وعَنْ غيرِهِ في الغَالب.

قوله: "والتّاءُ للمُخَاطَبِ".

أي: على اختلافِ أحوالِهِ[1]، وذلك نحو: (أنْتَ تقُومُ)، وكذلك البواقي.

قوله: "وللمؤنّث والمؤنَّثتينِ غَيْبَةً".

وذلك نحو: (هي تَفْعَلُ) و (هما تفعلانِ).

قوله: "والياءُ للغائب غيرِهمَا".

---

[1] أي: مُذكرًا كان المخاطبُ أو مؤنّثًا، مُفْردًا، أو مثنًّى، أَوْ مجموعًا. ينظر: الفوائد الضّيائية ٢/٢٣٤.

أي: غيرِ المؤنثةِ والمؤنَّثتينِ[1]، وذلك نحو: (هو يَفعَلُ)، وكذلك البواقي.

قوله: "وحرفُ المضَارَعَةِ مضمومٌ في الرُّباعي مفتوحٌ فيما سِوَاهُ".

وأصلُه الفتحُ[2]، لأنّه أَخفُّ الحركَاتِ، وإنّما ضُمَّ الرُّبَاعيُّ خَوْفَ التِبَاسِهِ بالثُّلاثيّ، أَلاَ ترى أنَّك إذا قُلْتَ في مُضَارعِ (أَضْرَبَ): (يَضْرِبُ) بالفتحِ، وفي مُضَارع (ضَرَبَ) كَذَلِكَ، لَمْ يُعْلَمْ أَمُضَارعُ الثُّلاثيّ هو أَم [٥٤ظ] الرُّباعي، وخُصَّ [مُضَارعُ][3] الرُّباعيِّ بالضَّمِّ لانَّه أَقَلُّ، فجُعِلَ الضَّمُّ للأقلِّ، لأَنَّهُ أثْقَلُ، وَتُرِكَ الفَتْحُ للأَكْثَرِ، لأَنّهُ أَخفُّ.

قوله: "ولا يُعْرَبُ من الفِعْلِ غَيْرُهُ"[4].

وذلك لعدَمِ عِلَّةِ الإِعْرَابِ، وَإِنَّما أُعْرِبَ هذا لشَبَهِهِ بالاسم[5]، على ما تقدَّمَ.

قوله: "إذا لم يتّصلْ به نونُ تأكيدٍ".

وذلك نحو: (يضربَنَّ)؛ لأَنَّهُ لو أُعْرِبَ على ما قبلَ النُّونِ لالْتُبِسَ مَنْ هُوَ لَهُ، ولو أُعْرِبَ على النُّونِ لكانَ إِعْرَابًا على مَا أَشْبَهَ التَّنْوِينَ.

---

(1) في ث بعده: "وهو المفردُ المذكّرُ، ومثناه، ومجموعُه، ومجموعُ المؤنّثة الغائبةِ نحو:(يضرب)، و(يضربان)، و(يضربون)، و(يضربْنَ)".

(2) على لغة أهل الحجاز، وفي لغة غيرهم يُكسر حرف المضارعة إلا الياء، إذا كانَ الماضي مكسُور العين. ينظر: الكِتاب ٤/١١٠-١١١، وشرح الرضي ٤/١٤.

(3) ساقطة من الأصل، وث. ينظر: شرح ابن الحاجب ١٠١.

(4) هذا يصدق على مذهب البصريين، أما مَذهب الكوفيين فَلا، لأنّ الأمر عندهم معرب مجزومُ، كما سيأتي بيانه في موضوع (فعْل الأمر).

(5) هذا على مذهب البصريين، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعلَ المضَارعَ مُعْرَبٌ بالأصَالَةِ لا للمشابهة، وذلك لأنّه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. ينظر: الإنصَاف ٢/٥٤٩ (م ٧٣)، والتبيين ١٥٣-١٥٥.

قوله: "ولا نُونُ جَمْعٍ مُؤنَّثٍ"[١].

وذلك نحو: (يضربْنَ)؛ لأنّه لو أُعْرِبَ بالحركَاتِ، لكانَ على خلافِ قياسِهِ، ولو أُعْرِبَ بالنُّونِ لأدَّى إلى الجمْعِ بين ضَمِيرَيْنِ، أو نُونَيْنِ مَع مُخَالفَةِ أَخَواتِهِ.

قوله: "وإعرابُهُ: رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ".

ولا يدخُلُ فيه جرٌّ لامتناعِ معاني عوامل الجرِّ فيهِ، فَجُعِلَ الجزمُ عِوَضًا منه.

قوله: "فَالصَّحِيحُ المجرَّدُ عَنْ ضميرٍ بَارزٍ مرفُوعٍ للتّثْنِيَةِ والجمْعِ، والمخَاطَبِ المؤَنَّثِ: بالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ والسُّكونِ، مثل: (يَضْرِبُ)".

أي: يُرْفَعُ بالضَّمّةِ، ويُنْصَبُ بالفتْحةِ، ويُجْزَمُ بالسُّكونِ، نحو: (هو يضرِبُ)، و (لَنْ يضرِبَ)، و (لمْ يضرِبْ).

قوله: "والمتَّصِلُ به ذلك[٢]: بالنّونِ، وحَذْفِها، مثل: (يَضْرِبَانِ)، و (يضربونَ)، و (تَضْرِبينَ)".

أي: يُرفَعُ بالنُّونِ، ويُنصَبُ ويجْزَمُ بحذْفِها[٣]، نحو: (يضربانِ)، و (لن يضربا)، و (لم يضربا)، وكذلك الأخِيرَانِ. وإنّما أُعْرِبَ هذا بالنُّونِ، لأَنَّهُ وَافَقَ صُورَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ في الاسم، وأَمَّا (تَضْرِبينَ) فلِشبَهِهِ بـ(يِضْرِبَانِ) و(يَضْرِبُونَ) من حَيْثُ جاءَ الضَّمِيرُ فيه بارزًا حَرْفَ عِلَّةٍ.

---

[١] وبناء المضارع المتّصل بنون النسوة هو مذهب الجمهور –كما ذكر الرضي– وذهب ابن درستويه وابن طلحة والسُّهيلي إلى أنّ المضارعَ معربٌ مع نونِ النُّسوةِ والإعراب عندهم مُقدَّرٌ مَنَعَ من ظهورِهِ ما عَرَض فيه من الشّبه بالماضي. ينظر: نتائج الفكر ١١٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٧٥-١٧٧، وشرح الرضي ١٩/٤، ومنهج السّالك ٧.

[٢] أي: الضميرُ البارزُ المرفوعُ.

[٣] هذا على مذهبِ الجمهور، وذهب الأخفشُ وابن درستويه إلى أنَّ هذه النُّونَ ليست إعرابًا، وإنَّما هي دليلُ إعرابٍ مقدَّرٍ قبل الألفِ والواوِ والياءِ. ينظر: ارتشاف الضَّرَب ١/٤٢٠.

قوله: "والمعْتَلُّ بالواوِ والياءِ: بالضَّمَّةِ تقديرًا، والفتحَةِ لفْظًا، والحذْفِ".

وذلك مِثْلُ: (يغزو) و (يرمي)، أَيْ: يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ تقديرًا، وَينُصَبُ بالفَتْحَةِ لفظًا، وذلِكَ لمِثْلِ ما ذُكِرَ في بابِ (قاضٍ)[1]، ويُجْزَمُ بالحذفِ، لأنّه إذا لم يجدِ الجازمُ الحركَةَ [٥٥ و] حَذَفَ الحَرْفَ.

قوله: "والمعْتلُّ بالألفِ: بالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ تقدِيرًا، والحذفِ".

وذلك نحو: (يَخْشَى)، أي: يُرفَعُ بالضّمَّةِ تَقْدِيرًا، ويُنصَبُ بالفتحَةِ تقديرًا، لمثل ما ذُكِرَ في (عصا)[2]، ويجزمُ بالحذفِ لِمَا تقدّمَ.

قوله: "ويَرْتَفِعُ إذَا تجرَّدَ عِنِ النّاصِبِ والجازِمِ، نحو:(يَقُومُ زيْدٌ)".

إِشارةٌ إلى عَامِلِ رَفْعِ المضَارِعِ، وَهُوَ كونُهُ مُجَرَّدًا عنِ العَوَامِلِ اللّفظيَّةِ[3].

---

(1) ينظر: ص١١من التحقيق.

(2) ينظر ص١١من التحقيق.

(3) هذا مذهب الفراء، بينما ذهب البصريون إلى أنّ العامل هو وقوعه موقع الاسم، وذهب الكسائي إلى أنّ عامل الرفع هو حرفُ المضارعة، وذهب ثعلب إلى أنّه رُفع لمضارعته الاسم، والمختار الأوّل. ينظر: معاني القرآن، للفراء ٥٣/١، والكتاب ٩/٣-١٠، واللمع ٢١٥-٢١٦، والإنصاف ٥٤٩/٢ (م ٧٤)، ومغني ابن فلاح ١٥٥/١.

[نواصب المضارع]

قوله: "ويَنْتَصِبُ بـ(أنْ) و(لَنْ) و (إِذَنْ) و (كَيْ). وبـ(أنْ) مُقَدَّرةً بَعْدَ (حتَّى)، و (لام) كي، و (لامِ) الجُحُودِ، و (الفَاءِ)، وَ(أَوْ)".

هذا مذهَبُ البَصْرِيّينَ[1]، وعِنْدَ الكُوفيّين[2] أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ هذهِ الخمسَةِ[3] بها أَنْفُسِها. وهُوَ غَيْرُ مُسْتَقيمٍ[4].

قوله: "كَـ (أَنْ)، مِثْلُ: (أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِليَّ)، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾"[5].

وهي تَنْصِبُ مُتَحتِّمًا بشَرْطِ أَنْ لا يقعَ قَبْلَهَا فِعْلُ (عِلْمٍ) ولا (ظَنٍّ).

قوله: "والتي بَعْدَ (العِلْمِ) هي المخَفَّفَةُ من الثّقِيلةِ، ولَيْسَتْ هذِه، مِثْلُ: (عَلِمْتُ أنْ سيقومُ، وأنْ لا تقومُ)"[6].

وسيأتي تحقيقُ القَوْلِ فيها إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

قوله: "والّتي تَقَعُ بَعْدَ (الظّنِّ) فِيْهَا الوَجْهَانِ".

وذلك نَحْوُ قولهِ تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[7] قُرِئَ بالنَّصبِ على أنَّ (أنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، وبالرّفْعِ على أَنَّها مُخَفَّفَةٌ.

قوله: " و(لنْ) مثلُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾"[1].

---

[1] ينظر: الكتاب ٣/٦-٧، ١٦، والأصول ٢/١٤٧-١٥٥، واللمع ٢٢٠.

[2] ينظر: كتاب الحُلل ٩١، والإنصاف ٢/٥٥٥ (م ٧٥)، ٥٥٧ (م٧٦)، ٥٧٥ (م٧٩)، ٥٩٣ (م ٨٢)، وشرح ابن يعيش ٧/١٩-٢٠، والمساعد ٣/٧٧-٨٠.

[3] أي الخمسة الأخيرة، وسيأتي الحديث عن كلّ واحدةٍ منها.

[4] في ث بعده: "وذلك لأَنَّ هذه الخمسة أمّا حرف جرٍّ أو حرف عطفٍ...".

[5] سورة البقرة ٢/١٨٤. ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾

[6] ينظر: الكِتاب ٣/١٦٦-١٦٧، والمقتضب ٢/٢٩-٣٠.

[7] سورة المائدة ٥/٧١.

قرأ برفع (ألاّ تكونُ) أبو عمرو، ويعقوب والكسائي وخلف، وقرأ بنصبه الباقون. ينظر: السبعة ٢٤٧، والمفيد في القراءات الثمان ٢٢٥، والنشر ٢/١٩٢.

وهي تنصِبُ مُطْلَقًا.

قوله: "ومَعْنَاها نَفْيُ المستَقْبَلِ"[٢].

وَالْفَرْقُ بَيْنَهما وبَيْنَ (لا) أَنَّها آكَدُ منها تقولُ: (لا أبْرَحُ)، فإذا أَكَّدْتَ قُلتَ: (لنْ أَبْرَحَ)[٣].

قوله: "وَ(إذنْ) إذا لمْ يعتَمِدْ ما بعدَهَا على مَا قَبْلَها، وكَانَ الفِعلُ مستقْبَلاً، مثل:(إذنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ)".

هذانِ شَرْطَانِ، فإنْ فُقِدَ أحدُهُما بَطَلَ النَّصْبُ، نَحْوَ: (أَنَا إذنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ)، لأَنَّه قدِ اعتَمدَ مَا بعْدَ (إذنْ) على ما قَبْلَها، ونحو: (إِذَن أظُنُّكَ كاذِبًا)، لأنَّ (أظنُّكَ) في معنى الحالِ.

ومعناها: الجَوابُ والجَزَاءُ، تقولُ لمِنْ قالَ (أَنا آتيكَ): (إذن أُحُسْنَ إِلَيْكَ) [٥٥ ظ] فَقَوْلُك: (إِذَنْ أُحْسِنَ إِلَيْكَ) جوابٌ لقَوْله (أَنَا آتِيكَ)، وجزاءٌ على إتيانِهِ.

قوله: "وإذا وقعتْ بَعْدَ الواوِ والفاءِ فالوجْهَانِ".

هذا كما ذكَرَهُ، إلاّ أنّ الإلغَاءَ أَكْثَرُ لحصُولِ الاعتمادِ، قال الله تعالى: ﴿**وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ**﴾[٤]، وقد جاء (**وَإِذًا لا يَلْبَثُوا**) في غيرِ السبعةِ[٥]، ووجْهُهُ أنّ الفعْلَ مُسْتَقِلٌّ مَعَ فَاعِلِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلى حَرْفِ العَطْفِ المعْتَمَدِ.

قوله: " و(**كَيْ**)، مثل:(أَسْلمْتُ كي أَدْخُلَ الجنَّةَ)".

---

[١] سورة يوسف ١٢/٨٠.

[٢] ينظر: الكتاب ٣/٥، والأصول ٢/١٤٧، ومعاني الحروف ١٠٠.

[٣] في ث بعده: "وقيل: إنها للتأبيدِ". وقد نَسَبَ بعضُهم هذا القول إلى الزمخشري، ولم يصرّح بهِ، بل ذكر أنَّها تفيد التأكيد، في الكشافِ ٢/١٥٤. وينظر: الجني الداني ٢٨٤، ومغني اللبيب ١/٣٧٤.

[٤] سورة الإسراء ١٧/٧٦.

[٥] وهي قراءة أبي بن كعب. ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٧٧، والكشّاف ٢/٦٨٧.

وقد اختُلِفَ هل هي نَاصِبَةٌ بنفسِهَا، أَوْ بإِضمارِ (أَنْ)[1]؟ قال الشيخ: "والصّحِيْحُ أَنَّها نَاصِبَةٌ لحصُولِ الاتفاقِ على أَنَّها نَاصِبَةٌ في مِثْلِ قولِهِمْ: (أسلمتُ لكي أدْخُلَ الجنَّة)" [2].

قوله: "ومَعنَاها السَّببيَّةُ".

أي: كونُ مَا قَبْلَها سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا.

قوله: "و (**حتّى**) إذا كانَ مستقبَلاً"[3].

احترَزَ من الحَالِ، وسيذكُرُ حُكْمَها معه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

قوله: "بالنَّظَر إلى ما قبلَهُ".

إشارةٌ إلى أنّه لا يلزَمُ أنْ يكونَ مُتَرقَّبًا عند الإخبارِ بهِ، أَلا ترى أنَّك تقولُ: (سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدخُلَ البَلَدَ)، إذَا قَصَدْتَ إلاخبارَ عن الدُّخُولِ المترقَّبِ عْندَ ذلك السَّيْرِ.

قوله: "بمعنى:كي، وَهُوَ الغَالِبُ، أَوْ: إِلى أنْ".

قال السّيدُ رُكْنُ الدّين: "وإنّما تُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَها لكَوْنِهَا حرفَ جَرٍّ، وامتناعِ دُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ [عَلى] الفِعْلِ"[4].

قوله: "مثل:(أسلمتُ حتى أدخلَ الجَنَّةَ)"

هذا مثالها بمعنى: كي، والفعلُ مستقبلٌ تحقيقًا.

قوله: "مثل: (كنْتُ سرتُ حتّى أدخُلَ البلدَ)".

هذا مثالُها مُحتمِلَةً لأَنْ تكونَ بمعنى:كي، أَوْ: إلى أنْ، وما بعدها مُستقبَلٌ بالنّظَرِ إلى ما قبلَهَا.

---

[1] ينظر هذا الاختلافُ في: الإنصاف ٢/٥٧٠ (م ٧٨)، والجني الداني ٢٧٨.

[2] شرح ابن الحاجب ١٠٣.

[3] وفي ث بعده: "أي: تَنْصِبُ الفعلَ المستقبلَ بعدَها بإضمارِ (أنْ)". وينظر الكتاب ٣/١٧، والأصول ٢/١٥١.

[4] الوافية ٢٦٣.

قوله: "و (أَسيرُ حتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ)".

هذا مثالها بمعنى: إلى أنْ، والفِعْل مستقْبَلٌ تَحْقِيقًا.

قوله: "فإنْ أردْتَ الحالَ تحقيقًا، أو حكايةً، كانتْ حرفَ [٥٦و] ابتداءٍ".

مثالُ التَّحقِيقِ قولُك: (سِرتُ حتى أدخلُ البلدَ)، وأنت في حالِ الدُّخُولِ، ومثالُ الحكايةِ قولُك، وقد سِرْتَ ودخلْتَ: (سرتُ حتّى أَدْخُلُ البلدَ أَمْسِ).

قوله: "فترفَعُ".

وذلك لفقدِ شَرْطِ النَّصْبِ، وهو الاسْتِقْبَالُ.

قوله: "وتجبُ السَّببيَّة".

كأنَّهُمْ لما استَعْمَلُوها حرفَ ابتداءٍ، صَارَ ما بعدَها مستقلاً في الإخبار، فَأَرادُوا أَنْ يؤَكِّدُوا اتّصَالَهَا بِمَا قَبْلَها بمعْنَى السَّبَبِيَّةِ لما فُقِدَ الاتّصَالُ اللَّفْظِيُّ.

قوله: "مثل: (مَرِضَ حَتَّى لا يرجُونَهُ)".

فَالفِعْلُ هَاهُنا فِعْل حَالٍ، وما قبلَها سَبَبٌ لما بعدَها[١].

قوله: "ومِنْ ثَمَّ امتَنَعَ الرَّفْعُ في: (كانَ سيري حتّى أدخلَها)، في النَّاقِصَة".

وذلك لأَنَّكَ إذا جَعَلْتَ الفِعْلَ حالاً وجَبَ الحُكْمُ بهِ على سبيلِ الاستقلالِ، وانقطعتِ الجملةُ عمّا قبْلَها، وفي ذلكَ بقاءُ (كان) بغير خَبَرٍ، فيفْسُدُ المعنى.

قوله: "و(أَسِرْتَ حَتّى تَدْخُلَها)".

وذلك لأَنَّكَ إذا جعلته فِعلَ حالٍ، وَجَبَ أَنْ يكونَ ما قبلَها سببًا لما بَعْدَها، فتكونَ حَاكِمًا بوقُوعِ المسَبِّبِ، شاكًّا في وقوع السَّبَبِ، لأنَّك استفهمتَ عنه.

قوله: "وجاز في التّامَّةِ[٢]: (كانَ سيري حتى أدخلُها)".

---

[١] في ث بعده: "ومنه قولهم: (شربتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بَطْنَهُ)". ينظر: المفصل ٣٢٦، وشرح ابن يعيش ٣١/٧.

[٢] أي: وجازَ الرفعُ مع (كان) التامَّةِ.

وذلك لانتفاءِ المانِعِ، لأنّها لا تحتاجُ إلى خبرٍ.

قوله: " و(أيُّهم سارَ حتى يدخُلُها؟)".

وذلك لأنَّه إنَّما استَفْهَمَ عنِ السائِرِ، ولم يشُكّ في السيرِ، فالسَّبَبُ مُحَقَّقٌ.

قوله: "و(**لام كي**) مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ لأدْخُلَ الجَنَّةَ)".

ومعناها معنى (كي)، فلذلك سُميتْ (لامَ كي)، ونَصْبُ الفِعْلِ بعدها بتقدير (أنْ)، على ما تقدَّمَ.

قوله: " و(**لامُ الجُحُودِ**): لامُ تأكيدٍ بَعْدَ النَّفْي لـ(كان)، مثلُ: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**﴾"[1].

ويُفرَّقُ بينَها وبين (لام كي) بأنّ تلك للتَّعْلِيلِ، وهذه ليستْ للتَّعْلِيلِ، وبأنّ هذه لَوْ سقَطتْ لم يختلّ المعْنَى، وتلك لو سَقَطَتِ اختلَّ المعنَى، وبأنّ هذه بعد نفيٍ دخل على (كانَ) وتلك ليست كذلك.

قوله: " و(**الفاءُ**) بشَرْطَينِ[2]، (أحدُهُما): السَّببيَّةُ".

وهو [٥٦ ظ] أنْ يكونَ ما قبلَها سَبَبًا لما بعدَها، لأَنّه إنّما عُدِلَ عنِ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ ليَدُلَّ عليه[3].

قوله: "(والثّاني): أنْ يكونَ قبلَها أمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، أَوْ استفهامٌ، أَوْ نفيٌ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ عَرْضٌ".

وذلك لأنّ ما قَبْلَها لا يكونُ سَببًا لما بعدَها، إلاَّ عند تحقُّقِ أحدِ هذه الأُمُورِ، نحو: (أكرِمْني فأُحْسِنَ إليك)، أي: ليكُنْ منك إكرامٌ فإحسانٌ مني.

---

[1] سورة الأنفال ٨/٣٣.

[2] أي: وينصب المضارعُ بَعدَ الفَاءِ بإِضْمَارِ (أنْ) بشرطينِ...

[3] ينظر: الوافية ٢٦٣.

قال السّيِّدُ ركنُ الدِّين: "وإنَّما كانَ تقديرُها كذا، لأنّه لما قُصِدَ أنَّ الأوّلَ سبَبٌ للثّاني، وجَبَ إضمارُ (أنْ) ليُعْلَمَ أنَّهُ كذلك، ولما أُضْمِرَ (أنْ) كان ما بعد (الفاء) في تقديرِ المصدَرِ، وهو للعَطْفِ، فوجَبَ أَنْ يُجْعَلَ ما قبلها أَيضًا في تقديرِ المصْدَرِ، لئلاَّ يلزَمَ عطفُ الاسمِ على الفِعْل"[١].

قوله: "و(**الواو**) بَشَرْطَيْنِ[٢]: الجمعيَّةُ".

وهي أنْ يكونَ الفعلانِ متقارِنَيْنِ.

قوله: "وأَنْ يكونَ قبلها مِثْلُ ذلك".

أي: أَحَدُ الأُمُورِ السّتَّةِ، وذلك كلُّه لِمثْلِ ما تقدَّم في (الفاء). وأمثلَتُها: (أكرِمْني وأُكْرِمَك)[٣]، (لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللبنَ)[٤]، (ما تأتِيْنَا وتحدّثَنا)، (أتأتينا وتُحدّثَنا؟)، (ليْتَ لي مالاً وانفِقَ مِنْهُ)، (ألا تأتِيْنِي وتُحَدّثَني).

---

[١] الوافية ٢٦٤.

[٢] أي: ويُنصبُ المضارعُ بعد (الواوِ) بشرْطَيْنِ ...

[٣] في ث بعده: "أي: ليجتمع الإكرامانِ، قال:

فَقُلْتُ ادْعي وأدعُوَ إنّ أَنْدَى لصوْتٍ أنْ يُناديَ داعيانِ".

البيت من الوافر، لدِثار بن شيبان النّميري، في: الأغاني ٢/١٥٩، وسمط اللآلي ٧٢٦.

[٤] في ث بعده: "قال:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ".

البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، في: ديوانه ٤٠٤.

قوله: "و (أَوْ) بشرط معنى: إلى أن[1]".

وذلك في نحو قولِكَ: (لألزمنَّك أو تعطيَني حَقِّي)، وقالَ سيبويه: بمعنى: إلاّ أنْ[2]، فإذا قُلتَ بمعنى: إلى، فالكلام في النَّصْبِ بتقدير (أنْ) بعدها، على نحوِ الكلام في (حَتّى) و (اللاَّمِ)، وإنْ قُلنا: بمعنى: إلاَّ، فهي تقتضي الاسمَ.

قوله: "والعَاطِفةُ".

أي: الحروفُ العاطفةُ.

قوله: "إذا كانَ المعطوفُ عليه اسمًا".

وذلك لئلاّ يلزَمَ عطفُ الفعلِ على الاسم، كقولِها:

لَلُبْسُ عباءَ ةٍ وَتَقَرَّعَيْنِي أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفُوفِ[3]

قوله: "ويجوزُ إظهارُ (أنْ) مع (لام كي)[4]".

وذلك لغرض الفَصْلِ [٥٧و] بينهَا، وبين لامِ الجُحُودِ من أوّلِ الأمرِ.

قوله: "والعَاطفةِ".

وذلك لغَرضِ الفَصْلِ بينها، وبين العاطفةِ لصريحِ الفِعْلِ، من أوّلِ الأمرِ.

قوله: "ويجبُ مع (لا) في اللاّم"[5].

وذلك لئَلاّ تتوالى اللاَّماتُ، قاله ركن الدين[6].

---

[1] في الكافية ١٩٧ بعده: "أوْ: إلاَّ أنْ".

[2] ينظر: الكتاب ٤٧/٣.

[3] البيت من الوافر، لميسونَ بنت بَحْدل الكلبيَّة، في: شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ١٤٧٧/٣، وبلا نسبة في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضَب ٢٧/٢، وشرح اللمع ٣٦/٢.

والشاهد فيه قوله: "وتقرَّ" إذ نَصَبَ الفعلَ المضارعَ بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو التي بمعنى: مع.

[4] نحو: (جئتُكَ لأنْ تُكْرِمَني).

[5] في ث بعده: "أي: ويجبُ إظهارُ (أَنْ) مع (لا) إذا كان قبلها اللام".

[6] ينظر:الوافية ٢٦٦.

[جوازم الفعل المضارع]

قوله: "ويُجْزَمُ بـ (لَمْ) و (لما) و (لامِ الأمرِ) و(لا) في النَّهي، وكَلِمِ المجَازَاةِ، وهي: (إنْ) و(مَهْمَا) و (إذْ ما) و(حيثما) و (أيْنَ) و(متى) و(مَنْ) و(ما) و(أيّ) و(أنَّى). وأمّا مع (كيفما) و(إذا)[1] فشاذٌّ. وبـ(أنْ) مقدَّرة".

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وهي على ضربينِ: ما يجزِمُ فعلاً واحِدًا كـ(لَمْ)، وما يجزمُ فِعْلينِ كـ(إنْ)، وسيتَّضِحُ لك جميع ذلكَ إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: "فـ(**لم**) لِقَلْبِ المضَارِعِ[2] ماضيًا، ونفيِهِ".

تقولُ: (لم يَقُمْ زيدٌ)، ومعناه: ما قامَ في الماضي.

قوله: " و(**لمّا**) مِثْلُها".

أي: في ذلِكَ.

قوله: "وتختصُ بالاستغراقِ إلى حينِ وَقْتِها".

أي: إلى حينِ الكلامِ بها، فإذا قُلتَ: (نَدِمَ ولم ينفعْهُ النّدَمُ)، فلا يلزَمُ استمرارُ انتفاءِ نَفْعِ النَّدَمِ إلى حينِ الكلامِ بها، وإذا قُلت: (نَدِمَ ولما ينفعْه النَّدَمُ) لَزِمَ.

قوله: "وجوازِ حذفِ الفِعلِ".

يعني أنَّه يجوزُ أنْ تقولَ: (خرجْتُ ولما)، أي: ولما تخرجْ، ولا تقولُ: (خَرَجْتَ وَلَمْ)، كأنَّهُمْ جَعَلوا ما زَادَ عَلَيْها ينوبُ مَنابَ المحذُوفِ[3].

قوله: "و(**لام الأمر**): المطلوبُ بها الفِعْل".

---

[1] في ث: "أي: الجزمُ مع (كيفما) شاذٌّ، وأجازَهُ الكوفيون ... وكذلك (إذا) الجزمُ بها شاذٌّ، إنّما يجيءُ في الشعرِ". ينظر: الكتاب ٣/٦٠-٦١، والأصول ٢/١٩٧، والإنصاف ٢/٦٤٣ (م٩١).

[2] في الكافية ١٩٩: "لقلبِ معنى المضارِعِ".

[3] في ث بعده: "وقَدْ تكون اسمًا بمعنى (حين) ...". ينظر: الإيضاح العضدي ٣١٩، والجنى الداني ٥٣٨.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**﴾[(١)]، وهي تختصُّ بما ليسَ للمُخَاطبِ الفاعلِ[(٢)]، وأمّا نحو قراءةِ مَنْ قرأَ: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلتفرَحُوا**﴾[(٣)] فشَاذٌّ[(٤)].

قوله: "و (**لا**) **النّهي**: المطلوبُ بها التَّرْكُ".

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَلا تُسْرِفُوا**﴾.[(٥)]

قوله: "وكَلِمُ المجازاةِ تدخُلُ على الفِعلينِ لسَببيَّةِ الأوَّلِ، ومُسَبَّبيَّةِ الثّاني".

يعني بـ(سببيّةِ الأوّل) كونه سببًا للثاني، وبـ(مُسَبَّبِيَّة الثّاني) كونَهُ [٥٧ظ] مُسَبَّبًا للأوّلَ[(٦)].

قوله: "ويسمّيانِ شَرْطًا وجزاءَ".

فالشَّرْطُ الأوّلُ، والجزاءُ الثَّاني.

قوله: "فإنْ كانا مُضارِعَينِ أَوِ الأوّلُ، فالجزْمُ".

وذلك نحو: (إنْ تكرمْني أُكْرِمْكَ) أو (أَكرمْتُكَ).

قوله: "وإنْ كانَ الثَّاني[(٧)] فالوَجْهانِ".

وذلك نحو: (إِنْ أكرمْتَنِي أُكْرِمُكَ)، ويجوزُ الرفعُ، ولِكنّه قليلٌ[(٨)]. وهذا إذا كان مُجَرَّدًا عنِ الفاءِ، أَمَّا إِذا جاءتِ الفاءُ لمْ يكنْ للشّرْطِ فيهِ عَمَلٌ.

---

(١) سورة الطلاق ٧/٦٥.

(٢) وذلك لأنّ المخاطبَ الفاعلَ قَدْ خُصَّ بصيغةِ الأمرِ(افْعَلْ). ينظر: شرح ابن الحاجب ١٠٥.

(٣) سورة يونس ٥٨/١٠.
وهذه قراءة النبي ﷺ، وأُبيّ، والكسائي وغيْرهم. ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٥٧، والكشف ٥٢٠/١، والنشر ٢١٤/٢.

(٤) وقد ذهب الزمخشري في: المفصل ٣٣٩، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣، إلى أنَّ ظهور اللامِ مع الخطابِ يُعَدُّ من بابِ القِلّة.

(٥) سورة الأنعام ١٤١/٦، سورة الأعراف ٣١/٧.

(٦) في الأصل: مسببًا الأول.

(٧) أي: وإن كان الجزاءُ مضارعًا.

(٨) هذا على مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين، وعند الكوفيين يجب الرفع. ينظر: الكتاب ٦٦/٣، والأصول ١٩٢/٢، والمقتصد ١١٠٣/٢-١١٠٤، وشرح الرضي ١٥٥/٤.

[ربط جواب الشرط بالفاء]

قوله: "وإذا كان الجزاءُ ماضيًا، بغير (قَدْ) لفظًا أو معنًى، لم تَجزِ الفاءُ".

وذلك نحو قولك: (إنْ أكرمْتَني أكرَمْتُكَ) أو (لَمْ أُكْرِمْكَ)؛ كأنَّهُم لما رأوا الجوابَ يلزَمُهُ تأثيرُ الشَّرطِ فيه، لقَلبِ معناه إلى الاستِقبالِ، استغنَوا فيه عنِ الربطِ.

وإنّما قال: "بغيرِ قدْ" ليخرُجَ عنه نحوُ: (إنْ أكرمْتَني اليومَ فَقد أكرمْتُكَ أمْسِ)، لأنَّه لا يستقيمُ أنْ يكونَ للشرطِ تأثيرٌ للاستقبالِ فيه، لأنَّ الغَرضَ به الماضِي المحقَّقُ، ولذلكَ التُزِم مَعَهُ (قَدْ) لفظًا أو تقديرًا، لأنَّها لتحقيقِ أنَّ الشيءَ قَدْ وقَعَ، والمشروطُ مُترقَّبٌ.

قوله: "وإنْ كانَ مُضارعًا مثبتًا، أو منفيًّا بـ(لا)، فالوجهانِ[1]".

وذلك لصِحَّةِ تقديرِ تَأْثِيرِ الشَّرْطِ فيهما، وصِحَّةِ نَفْيِ تَأْثيرِهِ، فإن أَجريْتَ (لا) مُجرَى (لَنْ) في أَصْلِ وضْعِها تعذَّرَ تأثيرُهُ، إذ لا يجتمِعُ على الفِعْلِ حَرْفا اسِتْقبَالٍ، وإنْ قَدَّرتَها مثلَهَا في قولك: (أُرِيدُ ألاَّ تقومَ)، لمجرّدِ النَّفْي صَحَّ[2]، وكذلكَ المثْبَتُ إنْ قَدَّرْتَه الجوابَ، تحقّقَ تأثيرُ حَرْفِ الشّرْطِ فيه للاسْتِقْبَالِ، وإنْ جعلتَهُ خَبرًا لمبتدإٍ مَحْذُوفٍ تَعَذَّرَ[3]، قال الشّيخ: "ولَيْسَ بالكَثير لما يلزَمُ مِنَ الإضمارِ منْ غيرِ حاجةٍ"[4]، ومنه قراءةُ حمزة[5] ﴿**إنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾[6]، وهُوَ قليلٌ.

---

[1] أي: الإتيان بالفاء أو تركها في الجزاء. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٩.

[2] أي: صَحَّ أنْ يكونَ لحرفِ الشرط تأثيرٌ في الفعل، فيمتنع دخولُ الفاءِ.

[3] أي: تعذَّرَ تأثيرُ حرفِ الشرطِ في المضارعِ المثبتِ، فيتعيَّنُ دخولُ الفاءِ.

[4] شرح ابن الحاجب ١٠٦.

[5] حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي الزَّيَّات(ت ١٥٦هـ). تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٨٥، وفيات الأعيان ٢/٢١٦، وغَاية النهاية ١/٢٦١.

[6] سورة البقرة ٢/٢٨٢.

قرأ حمزة بكسر همزة (إنْ) وبرفع (فَتُذَكِّرُ)، وقرأ الباقون بفتح همزة (أنْ) وبرفع (فتذكِّرُ). ينظر: الكشف ١/٣٢٠-٣٢١، والمفيد في القراءات الثمان ١٩٢، والنَّشْر ٢/١٧٨.

قوله: "وإلاَّ فالفاء"[(١)].

وذلك لتعَذُّرِ تَقْدِيرِ تأثير حَرْفِ الشَّرطِ في غير القِسْمَينِ الأوّلَيْن، نحو: (إنْ قُمتُ فقمْ)، أوْ (فَلا تَقُمْ)، و(إنْ تقُمْ فزيدٌ قائِمٌ) [٥٨و] ومَا أشبَهَ ذلك.

قوله: "وتجيءُ (إذا)[(٢)] مع الجملةِ الاسميّةِ موضع الفَاءِ".

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[(٣)] بمعنى: فهُمْ يَقْنَطُونَ.

قوله: "و (إنْ) مقَدّرةً بعد الأمرِ، والنّهْيِ، والاستفهامِ، والتّمَني، والعَرْضِ[(٤)]، إذا قَصَدْتَ السَّبَبِيَّةَ، نحو: (أَسْلِمْ تدخلِ الجنّةَ)، و(لا تكفرْ تدخلِ الجَنَّةَ)".

وذلك لما عُلِمَ أنَّ هذِهِ الأمُورَ فيها مَعْنَى الطَّلَبِ، والطلبُ لا يَنْفَكُّ من سبَبٍ حاملٍ للطَّالب عَلَيْهِ، فَوُجُودُهُ مُسَبَّبٌ عنه.

قوله: "وامتَنَعَ: (لا تَكْفُرْ تدخُلِ النّارَ)، خِلافًا للكِسائي، لأَنَّ التّقديرَ: إنْ لا تكفُرْ".

وذلك لأَنَّ فِعْل الشَّرطِ يَجِبُ أَنْ يكونَ على حسبِ القرينَةِ في الإثبَاتِ والنّفي، والقَرينَةُ ها هُنا نَفْي الكُفْرِ، وأَمَّا الِكسَائي[(٥)]فاعتمد على اتِّضَاحِ المعْنَى، قال الشَيخ: "والأَوَّلُ أصْوَبُ"[(٦)].

---

(١) في ث بعده: "يعني إذَا لمْ يكُنْ الجزاء ماضيًا بغير (قَدْ) لفْظًا أَوْ معنى، ولم يكن مضارعًا مثبتًا ولا منفيًّا بـ(لا) وَجبَ دُخُولُ الفاءِ عليه". وينظر: الوافية ٢٧٢.

(٢) أي: (إذا) التي للمُفَاجأة. ينظر: التسهيل ٢٣٨.

(٣) سورة الروم ٣٦/٣٠. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٦١/٢.

(٤) وجَزْمُ المضارعِ بـ(إنْ) شرطيّةً مقدّرة بعد هذه الأمور إنّما هو على مذهبِ سيبويهِ، ومَذْهَبُ الخليل والمبرد أنّه مجزومٌ، لأنّه جوابُ الطلب لهذه الأُمورِ، فالجازمُ عندهما هو الطلبُ نفسُهُ لما قامَ مَقَامَ أداةِ الشرط. ينظر: الكتاب ٩٣/٣-٩٤، والمقتضب ٨٠/٢، ١٣٣، وشرح الرضي ١٢٢/٤.

(٥) ينظر: كتاب الحُلل ٢٧٣.

(٦) شرح ابن الحاجب ١٠٧.

[فعل الأمر]

قوله: "مثالُ الأمرِ: صيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ المخَاطَبِ بحذفِ حَرْفِ المضَارَعِة".

قوله: "صيغَةٌ يُطلبُ بها الفِعْلُ" يَعُمّ. وقوله: "من الفاعلِ" احترازٌ من نحو: (لِتُضْرَبْ). وقوله: "المخاطبِ" احترازٌ من نحو: (لِيَضرِبْ). وقوله: "بحذفِ حرفِ المضَارعَةِ" احترازٌ من نحو: (لنَضْرِبْ).

قوله: "وحُكم آخِره حُكمُ المجزومِ"[(1)].

أي: في الصُّورةِ، وذلك لموافقَتِهِ معنًى ما فيه لامُ الأَمْرِ، فلذلك تقول: (اِضربْ)، (اغزُ)، (اِرمِ)، (اخشَ)، (اضربَا)، (اضربُوا)، (اضْرِبي)، وعند الكُوفيين[(2)] أَنّه مجزومٌ[(3)]، ولَيْسَ بِشَيءٍ لزوال مُقْتَضي الإعرابِ فيهِ، وهُوَ حَرْفُ المضَارَعَةِ.

قوله: "فَإنْ كانَ بعدَهُ ساكِنٌ، ولَيْسَ برُبَاعيٍّ زِدْتَ همزَةَ وَصْلٍ".

وذلك لِيُتَوَصَّلَ بِهَا إِلى النُّطْقِ بالسّاكِنِ.

قوله: "مضمومةً إنْ كانَ بعده[(4)]ضمّةٌ".

---

(1) فهو مبنيٌّ، عند البَصريين. ينظر: الكتاب ١/١٧، والمقتضب ٢/٣، ٤٣، والأصول ٢/١٤٦.

(2) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/٤٩١، وإعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، ومسائل خلافية ١٢٤، والمجُيد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٥.

(3) وفي ث: "وعند الكوفيين أنّه مُعربٌ مجزومٌ بلامٍ مضمَرة، وذلك لأنّها قَدْ تضمر، قال:

محمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

أي: (لتَفْدِ)". والبيت من الوافر، نُسِبَ إلى أبي طالب، أو حَسَّان، أو الأعشى، في: خزانة الأدب ٩/١١، وليس في ديوان أيٍّ منهم. وهو من شواهد: الكتاب ٣/٨، وكتاب اللامات ٩٦، وشرح شذور الذهب ٢١١.

(4) في الأصل: بعدها. ينظر: الكافية ٢٠١.

أي: بَعْدَ السّاكنِ، وعلَّتُه رَفْعُ اللَّبْسِ على تَقْدِيرِ الفَتْحِ، والإتباعُ على تقديرِ الكَسْرِ، لأنَّهُمْ لو قالوا: (اَقْتُل)، لأُلْبِسَ بِفعْلِ المتَكَلِّمِ، ولَوْ قَالُوا: (اِقتُل)، لكانَ فيه ثِقَلٌ.

قوله: "ومكسورةً فيما سِواه"[1].

وذلك لأَنّهم لو ضَمُّوا في مِثْلَ: (اُضْرِبْ)، أو (اُعْلِمْ)، لأُلْبِسَ[2]، وكذلك لو فَتَحُوا، وهو جَلِيٌّ.

قوله: "نَحْو: (اُقْتُلْ)".

هذا مثالُ ما يُضمُّ، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ تكونَ الضّمَّةُ لازِمةً، فإِنْ كانَتْ عارِضَةً نَحْو: (اُرمُوا)، لم يُعْتَد بها. [٥٨ظ]

قوله: "(اِضرِبْ)، (اِعلَمْ)".

هذا مثالُ الكسْرِ، ويجري مَجراه (اِنطَلَقْ)، (اِقتَدِرْ)، وكذلك البواقي.

قوله: "وإنْ كانَ رُبَاعيًّا فَمَفْتُوْحةً مقطُوعةً".

وذلك نحو: (أَعْلِمْ)[3]، لأنّها هي الّتي حُذفتْ منَ المضارِعِ، لما زالَ المقتَضِي لحذْفِها[4] رُدّتْ.

---

[1] في ث بعده: "أي: تأتي بهمزةِ وَصْلٍ مكسورةٍ فيما سوى ما بعد السَّاكِن ضَمَّةٌ لازمةٌ".

[2] أي: لأُلبِسَ بالماضي والمضَارع في الرُّباعي لما لمْ يُسَمّ فاعله. ينظر: شرح ابن الحاجب ١٠٨.

[3] أي: أمرًا من الماضي الرُّباعي (أعْلَمَ).

[4] وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد.

[فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه]

قوله: "فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ: هو ما حُذِفَ فَاعِلُهُ".

هذا كما ذكره، وقَدْ تقدّمَ بيانُ مَا يُقَامُ مَقَامَ الفَاعِلِ في الاسم[1].

قوله: "فإنْ كانَ ماضِيًا ضُمَّ أوَّلُهُ، وكُسِر ما قَبْلَ آخِرِه".

وذلك نحو: (ضُرِبَ)، و (قُتِل)، و (دُحرِجَ)، أمّا الضَمُّ فلينَبّهُوا على أنّه منْ قَبيلِ هذهِ الصِّيغَةِ، وأَمَّا الكسرُ فلأنَّهُ لو اقتُصِرَ على الضَّمِ لأُلْبِسَ في المضَارِعِ، في نحو: (أُعْلِمُ).

قوله: "ويُضمّ الثَّالثُ مَع هَمزةِ الوَصْلِ، والثَّاني مع التّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ".

(فالأوّلُ) نحو: (أُنطُلِقَ)، و (أُستُخرِج)، ولوِ اقتُصِرَ على ضّمِ الهَمْزةِ لأُلْبِسَ بالأمرِ إذَا وصَلْتَ. (والثَّاني) نَحو: (تُعُلِّمَ)، و (تجُوهِل)، ولو اقتُصِرَ على ضم التاء لأُلْبِسَ (تُعلِّمَ) بمضَارع (عَلَّمْتُ)، و(تُجاهَل) بمضارعِ (جاهلْتُ).

قوله: "ومعتلُّ العَيْنِ الأفصَحُ: (قِيلَ) و (بِيعَ)، وجاءَ الإشمامُ، والواوُ".

أمّا الياءُ فلأنَّ أصلَه (بُيِعَ)، كَرِهُوا الكَسْرةَ على الياءِ بعد الضَّمِّ، فأسكنُوها، فلم يُمْكِنْ بقاؤُها ساكنةً مع ضمِّ ما قبلها، فكانَ الأَوْلى تَغييرُ الحركةِ لا تَغييرُ الحرفِ، لأنَّه أَقلُّ تغَيُّرًا، ولأَنّه أَخفُّ، ثُمَّ حَمَلُوا (قِيلَ) عليهِ، لأنّهما مِنْ بابٍ واحدٍ، فكَان قَلْبُ الوَاوِ إلى الياءِ أوْلى من قلبِ الياءِ إلى الواوِ، فقدْ عُلِمَ بذلك ضُعْفُ لُغةِ (بُوعَ) و(قُولَ)، لأنّهم حَمَلُوا الأَخفَّ على الأثْقَلِ.

وأمّا الإشمامُ[2] فلِلئيذانِ بأنّ الأصْلَ الضَّمُّ في أوائلِ هذه الأفعالِ.

قوله: "ومثلهُ بابُ (اختِيرَ) و(انقِيدَ)"[1].

---

[1] ينظر: ص٤٠–٤١ من التحقيق.

[2] والمراد به: أَنْ تنحُوَ بكسرةِ فَاءِ الفعل نحو الضَّمَّةِ، فتميلُ الياءَ الساكنةَ بعدَها نحوَ الواوِ قليلاً، إذ هي تابعةٌ لحركةِ ما قبلها. ينظر: المنصف ١/٢٤٩، والنشر ٢/٩٠–٩١، والدراسات اللهجيّة والصوتية ٢٣٥.

وذلك لأَنّ الأَصْلَ في قولك: (اختِيرَ): (اختُيِرَ)، وفي: (انقِيدَ): (انقُوِدَ)، فعُلِمَ أنّ (تُيِر)، و(قُوِدَ) مثلُ (بُيِعَ) و(قُوِلَ) في اقتضائه الثلاثَ اللغَاتِ.

قوله: "دون (استُخِيرَ) [٥٩و]، و(أُقِيمَ)".

وذلك لأنَّ أصلَه: (استُخْيِرَ)، و(أُقْوِمَ)، فليسَ هُوَ كالأوَّلِ[٢].

قوله: "وإنْ كانَ مُضَارِعًا ضُمّ أوّلُهُ، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ".

أمّا الضَّمُّ فلِمَا تقدّم[٣]، وأما الفَتْحُ فلأَنَّهُمْ لو اقتَصَرُوا على الضّمِّ لمْ يُفِدْ في نحو: (يُكرم).

قوله: "ومُعْتَلُّ العَيْنِ[٤] تَنْقَلِبُ فيهِ أَلِفًا".

وذلك لأَنَّها تتحَرَّكُ ومَا قبلها مَفْتُوحٌ، أَوْ في حُكْمِ المفْتوحِ فَيَجِبُ قَلْبُها أَلفًا، وكذلك معتلُّ اللاّمِ نحو: (يُغزَى) و (يُرْمَى). وأَمّا مُعْتَلُّ الفاءِ فيكونُ فيه واوٌ بكلّ حَالٍ نحو: (يُوجَل) في (يَوجل)، و (يُؤْيَس) في (يَيْأَسُ)، و (يُوعَدُ) في (يعِدُ)، و (يُوقَى) في (يقي).

---

[١] أي: أنّ بابي (افْتَعَلَ) و(انْفَعَلَ) معتلَي العين، كـ (باب الثلاثي المعتل العين)، في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما. ينظر: شرح الرضي ١٣٥/٤.

[٢] أي: ليس ذلك مثلَ (قِيلَ) و (بيعَ)، لأنَّ حرفَ العلَّةِ ها هُنا قبلَه ساكنٌ وفي الأوَّلِ مضمومٌ.

قال الرضي في شرحه ١٣٥/٤: "إنّ بابي (استفعلَ) و(أفعَلَ) معتل العين، لايجيءُ فيهما إلاّ إخلاص الكسر، دون الضّمُ والإشمامِ".

[٣] في حاشية الأصل: "وهو قصدُ التفرقة بين البابين".

[٤] في حاشية الأصل: "مثل: (يختار) و (ينقاد)".

[المتعدّي وغير المتعدّي]

قوله: "المتعَدّي وغير المتعدّي، فالمتَعدّي: ما يتوقَّفُ فَهْمُهُ على متعلَّقٍ كـ(ضَرَبَ)".

وذلك لأَنّه لا يُعقَلُ ضَرْبٌ إلاّ بتعَلُّقٍ، ويستلزمُ المتَعَلَّقَ.

قوله: "وغَيْرُ المتعدّي بخلافِهِ، كـ(قَعَدَ)".

وذلك لأَنَّهُ يُعْقَلُ من غيرِ مُتَعَلَّقٍ، وغير المتعدّي يصيرُ متعدِّيًا بأَحدِ ثلاثة أَشْياء، وهي: الهمزةُ نحو: (أَذْهَبْتُ زيدًا)، وتَضْعِيفُ العَيْنِ نحو: (فرّحْتُ زيدًا)، وحَرْفُ الجَرِّ نحو: (ذهبْتُ بِزَيْدٍ).

قوله: "والمتعدّي يكونُ إلى واحدٍ كـ(ضَرَب)".

وذلك لما تقدّمَ.

قوله: "وإلى اثنين كـ(أَعْطَى) و(عَلِمَ)".

وذلك أنَّ الإعطاءَ يَتَعَلَّقُ باعتبار عَقْليَّتِهِ بأَمْرَيْنِ: (أحدُهُمَا): المعْطَى، (والآخَرُ): الشيءُ الّذِي يُعْطاهُ، وكذلِكَ (عَلِمَ) بمعنى عَلِمَ النّسْبَةَ، فإنَّهُ يتعلَّقُ لنفسِهِ بِمَنْسُوبٍ ومَنْسُوبٍ إِلَيْهِ، لأنَّ ذلك من معقُولِ النّسَبِ.

قوله: "وإلى ثلاثةٍ كـ(أعلَمَ)، و(أَرَى)، و(أنبأَ)، و(نَبَّأَ)، و(أخبرَ)، و(خَبَّرَ)، و(حَدَّثَ)".

أمّا (أَعْلَمَ) و(أرى) فلأنّهما: (عَلِمَ) و(رأَى)، لما زِيدتْ عليهما الهمزةُ أوجبتْ لهما زيادةَ مفعولٍ، وقد أجازَ الأخفشُ[1]: (أَظنَنْتُ)، و (أحْسَبْتُ)، و (أَخَلْتُ)، و (أزعمْتُ). وأمَّا (أنبأَ وأخواتُهُ) فهي في التحقيقِ متعدّيةٌ إلى واحِدٍ، ولكنّها لما استلزَمَتْ معنى الإعلامِ أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ، لأنَّ الأَخْبَارَ المستقيمةَ إنّما تكونُ عن عِلْمٍ أو ظَنٍّ.

---

[1] ينظر: الخصائص ١/٢٧٢، والنُّكت ١/١٧٥، وهمع الهوامع ٢/٢٥٢.

قوله: "فهذه مفعولها الأولُ كمفعولِ (أعطيتُ).

يعني إنْ شئت ذكرتَه مفردًا [٥٩ظ] وإنْ شئت تركت ذكرَه مع ذكرِ ما بعده[١].

قوله: "والثاّني والثَّالثُ كمفْعولَي (عَلِمْتُ)".

يعني أنّكَ إذا ذَكَرْتَ أحدَهما فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الآخَرِ، فإِذا تركتَهُمَا معًا ساغَ، لأنَّهما في المعنى مفعُولا (علمْتُ).

---

[١] فتقول في (أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا): (أعلمتُ زيدًا)، او (أعلمتُ).

[أفعال القلوب][١]

قوله: "أَفْعَالُ القُلُوبِ: (ظَنَنْتُ) و (حَسِبْتُ) و (زَعَمْتُ) و (عَلِمْتُ) و (رَأَيْتُ) و (وجدتُ)"[٢].

فالثّلاثَةُ الأُوَلُ للظَّنِّ، والثّلاثةُ الأخيرةُ للعِلْمِ، و(زعمتُ) للدَّعْوَى.

قوله: "تدخُلُ على الجُمْلَةِ الاسميَّةِ لِبَيَانِ مَا هي عَنْهُ".

وذلك لأنَّ النّسْبَةَ قَدْ تكونُ عَنْ عِلْمٍ، وَقَدْ تكُونُ عَنْ ظَنٍّ، فإِذا قَصَدْتَ أَنَّهَا بَيَانٌ عَنْ عِلْمٍ قُلْتَ: (عَلِمْتُ) ونحْوَه، وإذا قصَدْتَ أَنَّها عن ظَنٍّ قُلتَ: (ظننْتُ) ونحوه[٣].

قوله: "فتنصِبُ الجزءيْنِ".

وذلك لأَنَّهُمَا مُتَعَلِّقَانِ لهَا كما تَنْصِبُ بـ(أَعْطَيْتُ) ونحوِ المفْعُولَيْنِ.

قوله: "ومِنْ خصائِصِها أَنّه إذا ذُكِرَ أحدُهما ذُكر الآخَرُ".

وذلك لأنّهما في المعْنَى على ما كَانَا عليهِ من مَنْسُوبٍ، ومَنْسُوبٍ إِليهِ، فلَوِ اقتُصِرَ على أحدِهما لاختلَّ المعْنىَ.

قوله: "بخلافِ (بابِ أعطيتُ)".

وذلك لأنّ مفعوليْهَا لَيسَا مَنْسُوبًا وَمَنْسُوبًا إليه، فَلِذلِكَ جَازَ ذِكْرُ أَحِدِهمَا وَتَرْكُ الآخَرِ.

قوله: "ومنها: أَنَّه يجوزُ فيها الإلغاءُ، إذا توسّطتْ أَوْ تأخّرتْ، لاستقلالِ الجُزْءَينِ كلامًا".

---

(١) وتُسمَّى أيضًا (أفعَالَ الشكِّ واليقينِ).

(٢) في حاشية الأصل: "قد تجيءُ أفعالٌ متعدّيَة إلى اثنين أصلهما المبتدأ [والخبر] وليست بقلبية نحو: (عادَ) و (ردَّ) و (تركَ). وكل ما كان في معنى (صَيَّر)"، وهذه الحاشية في المتن من (ث).

(٣) في حاشية الأصل: "لم يذكر (زَعَمْتُ) لأن الدَّعْوَى محتَملٌ أنْ تكون أيضًا على عِلْمٍ، أو عَنْ ظنّ، فترجع إلى أخواتهما".

وذلك لأَنَّ أصلَهُما المبتدأُ والخبرُ، وإنّما قال: "إذا تَوسّطتْ أو تأخّرتْ" تَنْبِيهًا على أَنّها إذا تقدَّمتْ أُعمِلَتْ لقوَّتِها بالتّقْديمِ.

قال الشيخ: "وقد نُقِلَ جوازُ الإلغاءِ مع تقدُّمِها[1]، وهُوَ ضَعِيفٌ"[2].

قوله: "بخلافِ (باب أعطيْتُ)".

وذلك لأنَّ مفعولَيْها لايستَقِلاّنِ كلامًا، لتعذُّرِ النّسْبَةِ بينَهُمَا.

قوله: "مثل: (زيدٌ عَلِمْتُ قائمٌ)".

هذا مثالُ التوسُّطِ، ومثالُ التأخُّرِ: (زيدٌ قائمٌ عَلِمْتُ).

واعلم أَنّها إذَا أُلْغِيَتْ صارَ ذكْرُها [٦٠و] كذِكْرِ الظُّروفِ في المعنى[3].

قوله: "ومنها: أَنّها تُعلَّقُ".

ومعنى (التَّعْليق): أَنْ يمْتَنِعَ إِعْمَالُها لعارِضٍ لُزُومًا بخلافِ (الإلغاءِ)؛ فإِنّ معناهُ: أَنْ يجوزَ تركُ إِعمالها، وإعمالُها، لِعَارضٍ، وهو التوسُّطُ والتّأخُّرُ[4]، على ما تقدَّمَ.

قوله: "مَعْ حرفِ الاستفهامِ، والنَّفْي، واللاّمِ"[5].

وذلك لأنَّ هذِهِ الأمورَ لا يعملُ ما قبلَها فِيَما بعدَهَا.

قوله: "مِثْلُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَك أمْ عمرٌو) ؟".

---

[1] في حاشية الأصل: "قال كعب:

أرجُو وآمُلُ أنْ تدنو مودَّتُها   وما إخالُ لدينا مِنْكِ تَنْويلُ"

وقد جاء هذا البيت في المتن من (ث)، وهو من البسيط، لكعب بن زهير، في: ديوانه ٦٢، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل ٤٣٥/١.

[2] شرح ابن الحاجب ١١١.

[3] في ث بعده: "فإذا قُلت: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فكأنّك قُلتَ: زيدٌ في ظني قائِمٌ..." وينظر: الأصول ٢٦٠/٢.

[4] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٨/٢-٦٩، ومغني ابن فلاح ٣٢٥/٣.

[5] أي: لام الابتداء.

هـذا مثـالُ الاستفهامِ، ومَعْنَاهُ: عِلِمْـتُ أحـدَهُمَا بِعَيْنِهِ عِنْـدَكَ مُبْـهَمًـا، لأنَّ المعْنَى: علمتُ جوابَ ذَلكَ، وجوابُهُ إنّما يكونُ بالتَّعْيِينِ. ومثالُ النَّفْيِ: (علمتُ ما زيدٌ بقائِمٍ)، ومثالُ اللاَّمِ: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

قوله: "ومِنْـهَا: أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يكـونَ فاعِلُها ومَفْعُولُها ضـميرَيْنِ لِشَـيءٍ وَاحـدٍ، مثل: (عَلِمْتُنِي مُنْطَلقًا)".

أي: بخـلافِ غيرِهـا مِـنَ الأَفْعَـالِ، فإنَّـه إذا كـانَ كـذلك عَـدَلُوا عَـن المفعـولِ في المضمرِ إلى لفْظِ (النَّفْسِ) مضافًا إلى ذلك المضمرِ، نحو: (ضربتُ نَفْسِي)، و (ضربتُ نَفْسَك)، لِما تقـرَّرَ في المعتَـادِ مِـنْ أَنَّ فِعْـلَ الفَاعِـلِ لا يتعلّـقُ بنفسِـهِ غالبًـا، وإنّمـا يتعلَّـقُ بغيرِهِ، فلـو قَـالُوا: (ضَـرَبْتُنِي) و(ضَـرَبْتَكَ)، لسبَقَ إلى الفَهْـمِ مـا هُـوَ الغَالِـبُ مِـنَ المغَـايرَةِ بينَهمَـا، ولم تقـوَ حركـةُ المضْـمَرِ دافِعَـةً لهـذا الإلبـاس، بخـلافِ (عَلِمْـتُ) و(ظَنَنْـتُ)، فإنّـه ليس الغالِبُ فيها التّغايُرَ، بل عِلْمُ الإنسانِ بِصفَاتِ نَفْسِهِ، وظَنُّهُ إيّاها أكثَرُ.

قال الشيخ: "وقد جاء (فَقِدْتُنِي) و(عَدِمْتُنِي) مُجراةً مُجرَى (علمتُني)، كقوله:

لقدكانَ لي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُني وعَمَّا أُلاقي مِنْهُمَا مُتزَحْزَحُ" (١)(٢)

وَهُوَ على خِلاَفِ القِياسِ المقرّرِ، وإنْ كانَ جاريًا على القياسِ الأصْلي"(١) (٢).

---

(١) البيت من الطويل، لجِرَان العَوْدِ (عامر بن الحارث النّميريّ)، يلومُ نفسَه لجمعِهِ بين ضَرَّتينِ، في: ديوانه ٤٠، ومعاني القرآن، للفراء ١٠٦/٢، وبلا نسبة في: منثور الفوائد ٣٦.

والشاهد فيه قوله: "عدمْتُني" إذ أجراه مُجْرَى أفعَالِ القلوبِ، فَجَمَعَ بين ضميري الفاعلِ والمفعولِ، وهما لواحِدٍ، وهو المتكلِّمُ.

(٢) في الأصل فوق هذا البيت بخط صغير، بيت آخر، وقَدْ ذُكِرَ بعده في (ث)، وهو:

نَدِمْتُ على ما كانَ مِنِّي فقدْتُني كما ينْدَمُ المغْبونُ حِينَ يَبِيعُ

البيت من الطويل، لقيس بن ذريح، في: ديوانه ١١٥، وبلا نسبة في: شفاء العليل ٤٠٣/١.

قولـه: "ولبعضِـها معنًى آخَـرُ يتعـدَّى بـهِ إِلى واحِـدٍ، فـ(ظَنَنْـتُ) بمعـنى: اتَّـهَـمْـتُ، و(علمتُ) بمعنى: عرفْتُ، و (رأيتُ) بمعنى: أبصرت، و (وجَدْتُ) بمعنى: أَصَبْتُ".

وذلـك لأَنّ هـذه الأفعـالَ إنّمـا تعـدّتْ [٦٠ظ] إلى مفْعُـولَيْنِ باعتبـارِ أنَّ معناهـا يقتضي منسوبًا ومنسوبًا إليه، فإذا استُعمِلَ بعضُها على معنًى آخَرٍ لا يَقْتَضِي إِلاَّ مُتَعَلَّقًا واحدًا، وجَبَ أَنْ يَخْرُجَ إلى ما يتعدَّى إلى واحدٍ.

---

(١) شرح ابن الحاجب ١١١.

(٢) في ث بعده: "وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغييرٍ".

[الأفْعالُ النَّاقِصَة]

قوله: "الأفعالُ النّاقِصَةُ".

إنّما سُمِّيَتْ ناقِصَةً لاحتياجِهَا إلى الخَبَرِ[١].

قوله: "ما وُضِعَ لتقرير الفَاعِلِ على صِفَةٍ".

وذلك نحو: (كان زيدٌ عالِمًا)، فـ(كان) جَعَلَ زَيدًا على صِفَةِ كونِهِ عالِمًا في الزمانِ الماضي.

قوله: "وهي: (كانَ) و(صَارَ) و(أَصْبَحَ) و(أَمْسَى) و(أَضْحَى) و(ظَلَّ) و(بَاتَ) و(آضَ) و(عَادَ) و(غَدَا) و(رَاحَ) و(مَا زَال) و(مَا انْفَكّ) و(ما فَتِئ) و(ما بَرِحَ) و(مَا دَامَ) و(لَيْسَ)".

ولَمْ يذكُرْ سيبويهُ[٢] مِنها، إلاّ (كانَ) و(صار) و(ما دام) و(ليس)[٣]، ثم قال: "وما كان نحوهُنَّ مِنَ الفِعلِ ممّا لا يستغني عنِ الخبرِ"

قوله: "وقَدْ جاء: (ما جاءَتْ حَاجَتَكَ)".

أي: من هذا البابِ[٤]، و (ما) إما نافيَةٌ فيكون الضّميرُ في (جَاءَتْ) عائدًا إلى مُتقدِّمٍ، وإمّا استفهاميّةٌ فيكُون[٥] لها، وصحَّ تأنيثُهُ للإخبارِ عَنهُ بالحاجةِ كَقولِهِم: (مَنْ كانتْ أُمَّكَ؟)

قوله: "و(قعَدَتْ كأنَّها حَربَةٌ)".

الضميرُ من (قعدتْ) لـ (الشَّفرةِ)، لأنّهم يقولونَ: (أَرهَفَ شَفرتَهُ حتّى قعدتْ كأنّها حَربَةٌ)[١]، أي: صارتْ[٢].

---

(١) في حاشية الأصل: "وقولُ مَن قال: (لأنّه لا مصدر لَها) فَاسِدٌ، لأنّ لها مصادرَ كغيرِها من الأفْعَالِ".

(٢) ينظر: الكتاب ٤٥/١، وقد ذكر سيبويه في الصفحة اللاحقة لذلك: (أصْبَحَ) و (أمسى).

(٣) في حاشية الأصل: "كأنّه خصَّصَها للكثرة، وأشار في كلامه إلى أنّ هذا البابَ قياسٌ".

(٤) كأنّه قال: (ما صارتْ حاجتَك؟). ينظر: الكتاب ٥٠/١، ومنثور الفوائد ٦٠.

(٥) أي: الضميرُ.

قوله: "تدخلُ على الجملةِ الاسميّةِ، لإعطاءِ الخبرِ حُكمَ مَعنَاها".

تقريرٌ لما تقدَّمَ، وتَبينٌ لمعنَى تلكَ الصِّفَةِ في أنَّها تحصُلُ للفاعِلِ على حَسبِ معنَى ذلكَ الفِعْلِ من إثباتٍ، أو نَفْيٍ، أو صَيْرُورَةٍ، أو باعتبارِ زمانٍ مخصُوصٍ، على ما سيأتي.

قوله: "فترفَعُ الأوَّلَ، وتَنصبُ الثّانِيَ".

أمّا رفعُ الأوَّل فعلى أنّه فاعِلٌ[3]، وأمّا نَصْبُ الثّاني فعلى التشبيهِ بالمفعُولِ.

قوله: "مثل: (كانَ زيدٌ قائمًا)".

والمرفوع يُسمّى اسمَها، والمنصوبُ خبرَها.

قوله: "فـ (كَانَ) تكونُ ناقِصَةً لثُبُوتِ خبرها ماضيًا دائمًا أو منقطعًا".

مثالُ الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾[4]، ومثالُ الثّاني قولُ الفقيرِ: (كانَ لي مالٌ).

قوله: "وبمعنى: صارَ".

وذلك في نحوِ قولِهِ:

بتَيْهاء قَفْرٍ والمطيُّ كأنَّها قَطَا الحَزْنِ قد كانتْ فِراخًا بيوضُها[5]. [61و]

قوله: "ويكونُ فيها ضميرُ الشَّأْنِ"

وذلك نحو قولِهِ:

إذا متُّ كانَ النّاسُ صِنفانِ[6]***: شَامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ***[1]

---

[1] ينظر: المفصل ٣٤٩.

[2] في حاشية الاصل: "وجوّز الشيخ القياس على هذين الموضعين، لأنهم قالوا:(جاءَ البُرُّ قفيزين)، والظَّاهِرُ النقصانُ". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٣- ٧٤.

[3] هكذا في الأصل وث، ولعلّ المرادَ: فعلى التشبيه بالفاعِل. ينظر: الأصول ١/٨٢، ومغني ابن فلاح ٣/٥١.

[4] سورة النساء ٤/١٣٤.

[5] البيت من الطويل، لعمرو بن أحمر الباهليّ، في: شعره ١١٩، والحيوان ٥/٥٧٥، وشرح اختيارات المفضل ٢/٨٣٤. والشاهد فيه قوله: "قد كانت فراخًا بيوضُها" إذ استعمل (كان) بمعنى: صارَ.

(٦) في الأصل، وث: (نصفان)، وهو تصحيف.

وهي في التحقيقِ الناقِصَةُ، ولكنّها جُعِلتْ قِسْمًا برأسِهِ تقريبًا على المبتدئ.

قوله: "وتَكُونُ تامّةً بِمعنَى: ثَبَتَ".

وذلك نحوُ قولِهِ تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾،[2] وسُمّيت تامَّةً لاستغنائِها عنِ الخبرِ.

قوله: "وزائدةً".

وذلك نحوُ قولِهِم: (لَمْ يُوجَدْ كانَ مثلُهُمْ)[3].

قال الشيخ: "وقَدْ قيل: إنّ قولَه تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[4] يتوجَّهُ على الخَمْسَةِ"[5].

قوله: "و (صَارَ) للانتقالِ".

وقَدْ يكونُ باعتبارِ الحقائقِ نحو: (صار الطينُ خزَفًا)، وباعتبارِ العوارِضِ نحو: (صار زيدٌ غنيًّا)، وباعتبار المكان نحو: (صار زيدٌ إلى عمرٍو).

---

[1] البيت من الطويل، للعُجير بن عبد الله السّلولي، في: شعره ٢٢٥، والكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦، والنكت ١٠٨/١. والشاهد فيه قوله: "كان الناسُ صِنْفانِ" إذ جاء اسم (كان) ضمير الشَّأنِ، وخبرُها الجملةُ الاسميَّةُ (الناسُ صِنْفانِ).

[2] سورة البقرة ٢٨٠/٢.

[3] ينظر: المقتضب ١١٦/٤.

[4] سورة ق ٣٧/٥٠.

[5] شرح ابن الحاجب ١١٢.

قوله: "و (أصْبحَ) و (أَمْسَى) و (أضْحَى) لاقترانِ مَضمُونِ الجُمْلةِ[1] بأَوْقَاتِها".

يعني أنّها تدخُلُ لِتُفيدَ أنّ الخبرَ لهذا الفاعِلِ في هذِهِ الأوقَاتِ.

قوله: "وبمعنى: صَارَ".

نحو: (أصبحَ الطينُ خزَفًا)[2]، وَقَد تقدَّمَ.

قوله: "وتكونُ تامةً".

وذلك نحوُ: (أصْبَحنا) و (أمسَيْنا) و (أضْحَينا)، أي دَخَلْنا في هذه الأوقاتِ.

قوله: "و (ظَلَّ) و (باتَ) لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بِوقتَيهِما".

وذلك [نحو][3]: (ظلَّ زيدٌ سائرًا)، أي: ثَبَتَ له ذلك في جميعِ نهارِهِ، و (بات زيدٌ سائرًا)، أي: ثَبَتَ له ذلك في جميع ليلِهِ.

قوله: "وبمعنى: صار".

في نحو قوله تعالى: ﴿**ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا**﴾.[4]

قوله: "و (مازالَ) و (ما فَتِئَ) و (ما بَرِحَ) و (ما انْفَكَّ) لاستمرار خبرها لفاعِلِها مُنْذُ قَبِلَهُ".

يعني أَنَّ معناها أنَّ هذا الخبرَ حاصِلٌ للفاعِلِ على سبيلِ الاستمرارِ مُذْ كان قَابِلًا لَهُ في المعْتَادِ، لأنّه لا يُفْهَمُ من قولِ القائِلِ: (مَا زالَ زيدٌ أميرًا) أنَّهُ كانَ كذلِكَ في أوّلِ وُجُودِهِ.

---

[1] في الأصل: بالجملة. ينظر: الكافية ٢٠٧.

[2] في ث بعده: "إذ ليس المرادُ أنَّهُ صارَ في الصُّبحِ على هذه الصِّفَةِ، قال:

ثم أضحَوا كأنَّهم ورقٌ جـ ... فَّ فألوتْ بهِ الصَّبا والدَّبُورُ"

البيت من الخفيف، لعدي بن زيد العَبَادي، في: ديوانه ٩٠.

[3] زيادة يقتضيها السياق.

[4] سورة النحل ١٦/٥٨.

قوله: "ويلزمُها النّفي".

وذلك لأنّ معناها نفيٌ، فلو استُعمِلتْ من غيرِ نَفْيٍ لانتَقَضَ المعنَى، فلمّا دخَل النّفيُ على النَّفْي صارَ المعنى الإثباتَ.

قوله: "و (مَا دَامَ) لتوقيتِ أمرٍ بمُدّةِ ثبوتِ خبرِها لفاعِلِهِ".

فإذا قُلْتَ: (أُكْرِمُكَ ما دُمتَ قائمًا) فمعناهُ: ذِكرُ توقيتِ الإكرامِ بِثُبوتِ الخبرِ لهذا الفاعِلِ.

قوله [٦١ظ]: "ومِنْ ثَمَّ احتاجَ إلى كَلامٍ، لأنّه ظرفٌ".

أي: والظّرفُ فَضْلَةٌ، فلا بُدَّ مَعهُ مِن جُملةٍ اسميّةٍ أو فعليّةٍ، لفظًا أو تقديرًا، كغيرِهِ من الفَضَلاتِ.

قوله: "و (لَيْسَ) لِنَفي مَضمُونِ الجُملةِ حالاً[(١)]، وقيل: مطلَقًا"[(٢)].

فإذا قُلتَ: (ليس زيدٌ عالما)، فمعناه حُصولُ هذه الصِّفَةِ مَنفيَّةً عنِ الفاعِلِ. قال الشيخ: "وأكثرُهُم على أنّها لنفي الحالِ"[(٣)].

قوله: "ويجوزُ تقديمُ أخبارِها كُلِّها على أسمائِها".

وذلك إذا لم يَمنعْ مَانِعٌ، نحو: (ما كان زيدٌ إلا قائمًا)، على ما تقدَّمَ.

قوله: "وهي في تقديمِها عليها على ثَلاثةِ أقسامٍ: قِسمٌ يجوزُ، وهو مِنْ (كان) إلى (راح)".

وذلك لأنّها أفعَالٌ صريحةٌ، ولا مانعَ من التَّقْدِيمِ.

قوله: "وقِسمٌ لا يجوزُ، وهو ما في أَوَّلِهِ (ما)".

---

(١) هذا مذهب أكثر النحويين. ينظر: المفصّل ٣٥٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤١٨/١، ومغني ابن فلاح ٤٤/٣.

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه، ومن تابعه. ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤، والأصول ٨٣/١.

(٣) شرح ابن الحاجب ١١٣.

وذلك لأنَّها نافيةٌ في نحو (ما زال)، فيكونُ المانِعُ ما يلزَمُ من تقديمِ (ما) في حيّزِ النّفي، ومصدريّةٌ في (ما دام) خاصّةً، فيَمْتَنِعُ، لِما يلزَمُ من تقديم (ما) في حيّز الصّلةِ على الموصُولِ.

قوله: "خلافًا لابن كيسان[1] في غير (ما دَامَ)"

أي: مما أَوَّلُهُ (ما) فلا تكونُ إلا النَّافيةَ، وَوَجْهُهُ أنّهُ امتَزجَ مع الفِعلِ، وصَارَ كأنّهُ بمعنَى: ثَبَتَ، فلا نَفيَ مُحَقَّقٌ. وأمّا (ما دامَ) فلم يُخالِفْ فيهِ لتحقُّقِ معنى المصدَريّةِ.

قوله: "وقِسْمٌ مُختلَفٌ فيه، وهوَ (لَيْسَ)".

فمن راعَى الفِعليّةَ فيه جوَّزَ التّقديمَ[2]، ومن راعَى معنَى النّفي مَنعَهُ[3]. قالَ الشيخ: "والصَّحِيحُ الأوَّلُ لما ثَبَتَ في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾[4]،وإذا تقدّم معمولُ العاملِ جازَ تقديمُ العامِلِ أيضا"[5]. والله أعلم.

---

(1) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم(ت ٢٩٩هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٤٣، وإنباه الرواة ٣/٥٧. وينظر رأيه في: الإنصاف ١/١٥٥ (م١٧)، والتوطئة ٢١٤.

(2) كالفارسي في: الإيضاح العضدي ١٠١، وابن جني في: اللُّمع ٩٨، والزمخشري في: المفصَّل ٣٥٦.

(3) وهم الكوفيون، ووافقهم ابن السَّرَّاج، وصوّبه عبد القاهر، والأنباريُّ، وابن مالك. ينظر: الأصول ١/٨٩-٩٠، والمقتصد ١/٤٠٨، والإنصاف ١/١٦٠ (م١٨)، والتسهيل ٥٤.

(4) سورة هود ١١/٨. وينظر: المجيد في اعراب القرآن المجيد ٨.

(5) شرح ابن الحاجب ١١٤.

[أَفعَالُ المقاربة]

قوله: "أفعَالُ المقاربة: ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخَبَرِ رجاءً، أو حُصولاً، أو أخذًا فيه".

هذه الأفعال في التَّحْقيقِ من أخواتِ (كان)، لأنّها داخِلةٌ في حَدِّها، وإنّما بُوِّبَ لها، لالتزامِهِم في خَبرِها [٦٢و] أنْ يكونَ فعلاً مُضارعًا لغَرَضٍ، وقد جاءَ قولُه:

وما كِدْتُ آيِبَا[١]

على الأَصْلِ.

قوله: "فالأوَّلُ: (عَسَى)".

يعني ما وُضِعَ لدنوِّ الخبرِ رجاءً.

قوله: "وهو غَيرُ مُتصرِّفٍ".

وذلك لتضمُّنِهِ معنى الإنشاءِ، فأشبَهَ الحرفَ، من حيثُ أَنَّ معاني الإنشاءِ أَصْلُها أنْ تكُونَ بالحُرُوفِ.

قوله: "تقولُ: (عَسَى زيدٌ أن يخرُجَ) و (عَسَى أنْ يخرُجَ زيدٌ)".

إنّما كرَّرَ التّمثيلَ ليُريَكَ أنّ لها استعماليْنِ:

(أحدهما): أنْ تقولَ: (عسى زيدٌ أنْ يخرُجَ)، فَتذكُرُ لهَا مرفوعًا ومَنصوبًا، ويُشترَطُ في مَنصُوبِها أنْ يكُونَ (أنْ) مَع الفِعلِ تقريرًا لمعنَاهَا في التَّرجِّي، لأنّه لا يكونُ إلاّ في المستَقبلِ.

(والثاني): أنْ تقولَ: (عسى أنْ يَخرُجَ زيدٌ)، فَتجعَلُ ما كانَ مَنصوبًا في مَوضِعِ رفعٍ.

قوله: "وقد تُحذَفُ (أنْ)".

---

[١] جزء بيتٍ من الطويل، لتأبَّطَ شرًّا، في: ديوانه ٩١، وهو بتمامه:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا وكم مِثْلِها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

وهو له أيضًا في: الخصائص ٣٩٢/١، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ٨٣/١.

والشاهد فيه مجيءُ خبرِ (كاد) اسمًا مفردًا وهو (آيبًا) على الأصْلِ، وإنْ كانَ غيرَ مستعمَلٍ.

وذلكَ تشبيهًا لها بـ (كادَ)، لمشابَهَتِها لها في بابِ المقارَبَةِ، كما شُبِّهَتْ (كادَ) بِهَا في جوازِ إدخَال (أنْ)[1].

قوله: "والثّاني: (كادَ)".

يعني ما وُضِعَ لدُنوِّ الخبرِ حُصُولاً.

قوله: "تقولُ: (كادَ زيدٌ يجيءُ)".

وذلك إذا أرَدْتَ أنّ دنُوَّ المجيء قَدْ حَصَلَ. والتَزَمُوا في خَبرِها أنْ يكُونَ فِعْلَ حَالٍ تقريرًا لما يَقْتَضيهِ مَعناهَا مِن مُقارَبَةِ الحُصُولِ.

قوله: "وقَدْ تَدخُلُ (أنْ)".

وذلك في نحوِ قولِهِ:

قَدْ كادَ من طولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا[2].

وقَد تقدَّمَ وَجْهُهُ.

قوله: "وإذا دَخَلَ النّفيُ على (كاد) فهي كالأفعالِ على الأصح"[3].

وذلك لعلمِنا بالاستقراءِ أنَّ كلَّ فِعلٍ لم يدخُلْ عليه حرفُ نفيٍ فمعناهُ على حَسبِ ما وُضِعَ له، فإذا دَخَل عليه النّفيُ كانَ نَفْيًا لذلك المعنى عَمَّن نُسِبَ إليه، فوجَبَ أنْ يَندَرِجَ (كادَ) في هذا الأمرِ العامِّ المعلومِ مِن لُغتِهِمْ.

قوله: "وقيل: يكون للإثبات"[4].

أي: ماضيًا كانَ أو مستَقبلاً، أمَّا في الماضي فَلِقولِهِ تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[5] وقَد ذَبَحُوا، وأمّا في المستقبَلِ فتخطئة [٦٢ظ] الشعراء ذا الرُّمَّةِ في

---

[1] في ث بعده: "قال:

عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فيهِ يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ".

البيت من الوافر، لهُدبَة بن الخَشْرَمِ العُذريّ، في: شعره ٥٤، والكتاب ١٥٩/٣، واللمع ٢٤٢.

[2] رجزٌ لرؤبة في: ملحق ديوانه ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٣، وشرح ابن يعيش ١٢١/٧.

والشاهد فيه مجيء خبر (كاد) مُقترنًا بـ (أنْ).

[3] ينظر: شرح ابن يعيش ١٢٤/٧، والايضاح في شرح المفصل ٩٣/٢-٩٤.

[4] ينظر: شرح الرضي ٢٢٣/٤، والتّاج المكلل ٣١٠و.

[5] سورة البقرة ٧١/٢.

قوله: **إذا غيّر الهجرُ... البيت**[١].

ولا حُجَّةَ لهم في الآيَةِ، لأنَّ المعنى أنّهم ما قاربُوا أنْ يَفعَلوا قبلَ الذّبحِ، وَلا في البيت لأنّ المعنى نَفيُ مُقاربةِ التغيُّرِ، وهو أبلغ مِن نفي نفس التَّغيُّرِ.

قوله: "وقيل: يكونُ في الماضي للإثباتِ، وفي المستقبَلِ كالأفْعَالِ، تَمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾،[٢] وبقولِ ذي الرُّمَّةِ:

إذا غَيَّرَ الهَجرُ المحِبينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ" [٣]

وقَد فُهِم جوابُه ممّا تقدَّمَ.

قوله: "والثَّالثُ: (طَفِقَ) و (جَعَلَ) و (كَرِبَ) و (أخَذَ)".

يعني ما وُضِعَ لدنُوِّ الخَبَرِ أخذًا، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: جَعَل زيدٌ يقولُ، فَمَعناهُ أخَذَ في القولِ، وكذلك البواقي.

قوله: "وهي مثلُ (كادَ)".

يعني في الاستعمالِ بالفِعلِ المضارعِ مِن غيرِ (أَنْ).

قوله:"و (أَوْشَكَ)".

ظاهرُهُ أنّها من قبيلِ الثّالثِ، وذَكَرَ في (شَرحِ المفصَّلِ): "أنّ معنَاهُ مَعنَى (كادَ) في [إثْبَاتِ] قُربِ الحُصُولِ"[٤].

قوله: "وهي مثلُ (عسى) و (كاد) في الاستعمالِ"[٥].

وذلك لأنّهم يقولونَ: (أَوْشَك زيدٌ أن يجيءَ) و (أوشَكَ أنْ يجيء زيدٌ) و (أوشكَ زيدٌ يجيءُ).

---

(١) سيأتي بتمامه بعد قليل.

(٢) سورة البقرة ٧١/٢.

(٣) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة، في: ديوانه ٤١٨ برواية:

إذا غيّر النأيُ المُحِبِّينَ لم أجِدْ رسيسَ الهوى من ذِكرِ مَيَّةَ يَبْرحُ

وهذه الرواية لا شاهد فيها، وله أيضا في: دلائل الإعجاز ٢٦٧، والمفصّل ٣٥٩.

والشاهد فيه أنّ النفي إذا دخل على (كاد) في المستقبل فهو كبقيّة الأفْعَالِ.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢-٩٦.

(٥) أي: تستعملُ على المذهبين في (عسى): بإثباتِ (أنْ)، وحذفِها، وتُسْتَعملُ مثلَ (كاد) بالفعلِ المضارعِ من غيرِ (أنْ). ينظر: شرح ابن الحاجب ١١٥.

[التَّعَجُّب]

قوله: "فِعْلا التعجُّبِ: ما وُضِعَ لانشاءِ التَّعَجُّبِ".

فعلى هذا قولُكُ: (تَعَجّبتُ) ونحوُه، مما ليس بإنشاءٍ، ليس من هذا البابِ.

قوله: "وهي صيغتانِ[1]: (ما أفعَلَه)، و (أفْعِلْ بهِ)".

هذا كما ذكرَهُ، وقَد يُزادُ (فَعُلَ)[2]، نحو: (ضَرُبَ زيدٌ). والله أعلمُ.

قوله: "وهي غيرُ متصرّفةٍ"[3].

وذلك لأنّها لما تضمَّنَتْ معنى الإنشاء أشبهتِ الحرفَ، فامتنعتْ مِنْ التَّصَرُّفِ لِذلِكَ، كـ (عسى).

قوله: "مِثل: (ما أحسَنَ زيدًا)".

هذا مثالُ (ما أفْعَلَهُ).

قوله: "و(أحْسِن بزيدٍ)".

هذا مثال (أفعِلْ بهِ).

قوله: "ولا يُبْنَيانِ إلاّ مِمّا يُبنَى مِنهُ (أفْعَلُ) التَّفضيلِ".

وذلك لأنّهم لما قصَدُوا المبالغَةَ بالتَّعجُّبِ أجرَوهُ في ما جرى فيه (أفعَلُ) التفضيل، لاتفاقِهما في المبالغَةِ.

قوله: "ويُتَوصَّلُ في الممتَنِعِ بِمِثلِ: (ما أشدَّ استخراجَهُ) و (أشدِدْ باستخراجِهِ)" [٦٣ و].

---

[1] وفي الكافية ٢١١: "وله صيغتان".

[2] ينظر: معاني القرآن، للأخفش ٣٩٣/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٧٩/١- ٥٨١.

[3] في الكافية ٢١١: "وهما غير متصرفين".

وذلك كما قالوا:(زيدٌ أشدُّ استخراجًا)، وشبهه.

قوله: "ولا يُتصرَّفُ فيهما بتَقديمٍ، ولا تأخيرٍ، ولا فَصْلٍ".

يعني أنّه لا يجوزُ أن تقولَ: (زيدًا ما أحْسَنَ)، ولا: (ما زيدًا احسَن)، ولا (بزيدٍ أحْسِنْ)، لِمَا تضمّنتهُ من معنى الإنشاءِ الموجِبِ لعدَمِ التَّصرّفِ.

قوله: "وأجَازَ المازِني[1] الفَصْلَ بالظَّرفِ".

وذلك لأنّه سُمِعَ عَنهُم:(ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يصدُقَ)[2].

قوله: "و (ما) ابتداءٌ نكرةٌ عندَ سيبويه[3]، ما بعدها الخبرُ".

وأصلُهُ عنده: شيءٌ حَسَّن زيدًا، كما تقول:(أمرٌ أقعَدَهُ عن الخُروجِ)، بمعنى: ما أقعَدَهُ عنِ الخُرُوجِ إلاّ أمْرٌ. ويَرِدُ عليه أنّ استعمالَ (ما) بمعنى: شَيءٍ، مُبْتدأً لَمْ يَثبُتْ.

قوله: "موصُولةٌ عند الأخفش[4]، والخَبرُ محذوفٌ".

وأصلُه عندَه: الذي حَسَّن زيدًا شيءٌ، فَحُذِفَ الخَبرُ. ويَرِدُ عليهِ أن الحذفَ خلافُ الأصلِ.

وقالَ بعضهُم[5]: استفهاميّةٌ. ويردُ عليه أنّهم لا ينقُلونَ من إنشاءٍ إلى إنشاءٍ. والله أعلم.

---

(1) والفراء والجرمي والفارسي وغيرهم. ينظر: المسائل المشكلة ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة ٢٦٨/١، والمفصّل ٣٦٨، والتوطئة ٢٤٧، وشرح الرضي ٢٣٢/٤- ٢٣٣.

(2) ينظر: المفصَّل ٣٦٨.

(3) ينظر: الكتاب ٧٢/١-٧٣.

(4) ينظر: معاني القرآن، له ٣٨/١، والأصول ١٠٠/١.

(5) وهو الفراء وابن درستويه. ينظر: معاني القرآن، للفراء ١٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، والجنى الداني ٣٣٥.

قوله: "و (به)[1] فاعِلٌ عند سيبويه"[2].

وذلك لأنّ أَصْلَه عندَهُ: أحسَنَ زيدٌ، أي: صارَ ذا حُسْنٍ. قال الشيخ: "وفيه شُذوذانِ، (أحدُهما): استعمالُ الأمرِ بمعنى الماضي، (والآخَرُ): زيادةُ الباءِ في الفَاعِلِ"[3].

قوله: "فلا ضميرَ في (أفْعِلْ)".

وذلك لأنّ (بزيدٍ) عِندَهُ[4] فَاعِلٌ.

قوله: "مَفعولٌ عند الأخفش"[5].

وأصلهُ عندَه: الأمرُ لكلِّ أحدٍ بأن يجعَلَ زيدًا حَسَنًا أو كريمًا، أو مَا أشبهَهُ، وهو اختيارُ الزمخشري[6].

قوله: "والبَاءُ للتّعدِيَةِ".

وذلك إذا قُدِّرتِ الهمزةُ للصَّيرورةِ، مِثلُها في: (أَغَدَّ البَعيرُ) إذا صارَ ذا غُدَّةٍ، لأنّه حِينئذٍ لازِمٌ.

قوله: "أو زائدةٌ".

---

[1] أي: في صيغة (أفعِلْ بهِ).

[2] لم أقف على رأيه في الكتاب، وهو في: شرح ابن يعيش ١٤٧/٧، ونسبه العلوي إلى جماهير البصريين، في: المنهاج ٢٢٦.

[3] شرح ابن الحاجب ١١٦.

[4] أي: عند سيبويه.

[5] ينظر: التوطئة ٢٤٧.

[6] أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي(ت ٥٣٨هـ). تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٦٥/٣-٢٦٦، ووفيات الاعيان ١٦٨/٥-١٧٤. وينظر اختياره في: المفصل ٣٦٧.

وذلك إذا قُدِّرَتِ الهمزةُ للتّعديةِ[1]، فتكونُ مثلَها في قوله تعالى: ﴿**وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ**﴾[2].

قوله: "ففيهِ ضميرٌ".

أي: للفَاعِلِ [٦٣ظ] إلاَّ أنّه جرى مُستترًا للواحدِ، والاثنينِ، والجَمَاعةِ، لأنّه جَرَى مَجْرى المثَلِ، فاغتُفِرَ الإفرادُ لذلك.

---

(١) هذا عند ابن السراج وأبي علي، وصرّح به ابن جني وعبد القاهر. ينظر: الأصول ١/١٠١، والإيضاح العضدي ٩١-٩٢، والمنصف ١/٣١٧، والمقتصد ١/٣٧٦.

(٢) سورة البقرة ٢/١٩٥.

[أفعَالُ المدحِ والذَّمِّ]

قوله: "أفعالُ المدح والذَّمِّ: ما وُضِعَ لإنشاءِ مَدْحٍ أو ذمٍّ".

فَعَلَى هَذَا لَيْسَ مثلُ قولك: (مَدَحْتُه)، و لا (ذممْتُه)، و لا (كَرُمَ)، و لا (لَؤُم)، من هذا البابِ.

قوله: "فَمِنهَا: (نِعْمَ) و (بِئْسَ)"[1].

وفي كلِّ واحِدَة منهما أربعُ لُغَاتٍ[2]: (فَعِلَ)، (فَعَلَ)، (فِعِلَ)، (فِعْلَ) وهي أكثرُهُن.

قوله: "وشَرطُهُمَا أنْ يكونَ الفاعِلُ مُعرّفًا باللاَّم، أو مضافًا إلى المعرّفِ بهِ".

وذلك لما فيه من الإبهامِ أوَّلاً، والتفسيرِ ثانيًا، فيكونُ أوقَعَ في النفسِ، قال الشيخ: "ولَيْسَ التَّعريفُ في فاعلِهِ بتعريفٍ واحدٍ مَعهُودٍ، وإنَّما هُوَ لتعريفِ المعهُودِ في الذِّهْنِ، وذلك مُبْهَمٌ، ومِن ثَمَّ تَوهَّمَ كثيرٌ من النَّحويينَ أنَّهُ للعُمُومِ"[3].

قوله: "أو مُضمرًا مُميّزًا بنكرَةٍ مَنصُوبةٍ[4]، أَوْ بـ (مَا) مثل: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[5].

وذلك لأنّهم لما جوَّزُوهُ لواحدٍ في الذهنِ من الجِنْسِ، جوَّزُوهُ لمَمْدُوحٍ مَعهُودٍ في الذِّهْنِ ومُبْهَمٍ، فأضْمَرُوه لذَلِكَ، ثم فَسَّروهُ، إمَّا باسمِ جنسٍ لما قَصَدُوا إضمارَ

---

[1] هذا مذهبُ البصريين والكسائي، وذهب الفَرَّاء وتلميذُه الأحمرُ، إلى أنَّهما اسمانِ. ينظر: الكتاب ٢/١٧٥-١٧٦، ومعاني القرآن، للفرّاء ١/٢٦٨، ٢/١١٩، ١٤١-١٤٢، والإنصاف ١/٩٧ (م١٤).

[2] ينظر: الأصول ١/١١١، وشرح عيون الإعراب ٨٣.

[3] شرح ابن الحاجب ١١٦.

[4] نحو: (نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ).

[5] سورة البقرة ٢/٢٧١. ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾.

واحدِهِ، وإمّا بـ (ما) بمعنى: شيءٍ[1]، وهو راجعٌ إلى ذلك.

قوله: "وبعد ذلك المخصُوصُ".

أي: بالمِدْحِ أو الذَّمِّ.

قوله:"وهُوَ مُبتدأٌ ما قبلَهُ خَبَرُهُ".

كأنَّ الأصْلَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، واستُغْنِيَ عنِ العائدِ إلى المبتدإ، لما ذُكِرَ ظاهرًا، كقوله:

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا[2]

في معنى: يَسْبِقُهُ شيءٌ.

قوله: "أو خَبرُ مبتدإٍ مَحْذُوفٍ"[3].

كأَنَّهُ لما قِيلَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ)، سُئِل عن تَفْسِيرِهِ، فقيلَ: (هو زيدٌ)، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ، فالأوَّلُ على كلامٍ واحدٍ، والثَّاني على كلامينِ.

قوله: "مثل: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)".

هذا مثال (نِعْمَ) والفاعلُ باللاَّمِ، ومثالُها وهو مُضَافٌ إلى المعرَّفِ باللاّم: (نِعْمَ غلامُ الرجل زيدٌ)، ومثالها [٦٤و] وهو ضميرٌ: (نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ)، وكذلك (بِئْسَ)

---

[1] فتكون (ما) في هذا التقدير نكرةً غيرَ موصوفةٍ في موضعِ نَصْبٍ على التمييز، والفاعلُ مُضْمَرٌ، وهذا مذهب بعض البصريين، وذهب سيبويه إلى أنَّ (ما) هاهُنا معرفةٌ تامَّةٌ بمعنى: الشيء، وهي الفاعِلُ، وذهب الفراءُ والفارسيُّ إلى أنَّها موصولة بمعنى: الذي، فاعلُ (نِعم) أو (بئس)، والجملَةُ بعدَها صِلَتُهَا. ينظر: الكتاب ١٥٦/٣، والمسائل المشكلة ٢٥١، وشرح الرضي ٢٥٠/٤، والجنى الدّاني ٣٣٦.

[2] البيت من الخفيف، لعدي بن زيد العبادي، في: ديوانه ٦٥، ولسوادة بن عدي، في: الكتاب ٦٢/١، ولسوادة أو لأمية بن أبي الصلت، في: تحصيل عين الذهب ٨١، ولسوادة أو لعدي، في: لسان العرب (نغص). والشاهد فيه وَضْعُ الاسمِ الظاهرِ (الموت) مقامَ المضمرِ، إذِ الأصلُ أنْ يقولَ: يَسبِقُهُ.

[3] ينظر: الأصول ١١٢/١، والإيضاح العضدي ٨٧.

تقـول: (بِـئْسَ الرّجُـلُ زيـدٌ)، (بِـئْسَ غـلامُ الرّجُـل زيـدٌ)، (بـئس رجـلاً زيـدٌ)، ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا**﴾[1]. قال الشيخ: "ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) فيهِ بمعنَى: الَّذي"[2].

قوله: "وشرطُهُ مُطَابقَةُ الفَاعِلِ".

أي: شـرطُ المخصُـوصِ أنْ يكـونَ مطابقـاً للفاعِـلِ في إفـرادِهِ، وتَثنيتِـهِ، وجَمْعِـهِ، وتـذكيرِهِ، وتأنيثِهِ، لأنّـهُ في المعنى تَفسيرٌ لـه، فلـذلك تقـولُ: (نِعْـمَ الرجُـلُ زيـدٌ)، و(نِعْـمَ الرّجُلانِ الزيدانِ)، و(نِعْمَ الرّجالُ الزّيدونَ)، وكذلكَ المؤَنَّثُ.

قوله: "و ﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ**﴾[3] وشَبَهُهُ مُتَأَوَّلٌ".

وفي تأويلِهِ وَجْهَانِ:

(أحدُهُمَا): أنْ يكونَ المضافُ محذوفًا، كأنَّ أَصْلَهُ: بِئْسَ مَثلُ القَومِ مَثلُ الَّذِينَ، فَحَذَفُوا المضافَ، وأقيمَ المضافُ مُقَامَهُ.

(والثاني): أنْ يكونَ (الَّذينَ) صفةً لـ (القَومِ)، ويكُونُ المخصُوصُ بالذَّمِّ محذوفًا، كأنّهُ قيلَ: بِئْسَ مَثلُ القَومِ المكذّبينَ مَثَلُهُم.

قولـه: "وقـد يُحـذَفُ المخصُـوصُ إذا عُلِـمَ، مثـل: ﴿**نِعْـمَ العبـدُ**﴾[4] و ﴿**فـنِعْمَ الماهِدُونَ**﴾"[5].

وذلـك لأنّـه قَدْ عُلِمَ مـن السِّياقِ أنَّ المرادَ: نِعْمَ العبـدُ أيوبُ، و فَنِعمَ الماهِـدُونَ نَحْنُ.

---

[1] سورة البقرة ٢/٩٠.

[2] شرح ابن الحاجب ١١٧.

[3] سورة الجمعة ٦٢/٥. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٣.

[4] سورة ص ٣٨/٤٤،٣٠.

[5] سورة الذاريات ٥١/٤٨.

قوله: "و (سَاءَ) مِثلُ (بِئْسَ)".

يعني أنَّها تُستَعْمَلُ استعمالَها وبمعنَاها، وإنْ كانَتْ تَقَعُ في الإخبارِ، كقولِكَ: (ساءني ذلكَ)، وهو نَقيضُ (سَرَّني)، وقَدْ حُمِلَ قولُهُ تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾[1] على أنَّها بمعنى: بِئْسَ، وقُدِّرَ مُضافٌ محذوفٌ ليُطابِقَ المخْصُوصُ الفاعلَ، فقيلَ التقديرُ: ساءَ مثلاً مثلُ القومِ.

قوله: "ومنها: (حبَّذا)".

وأَصْلُهُ (حَبُبَ)، فأُدْغِمَ.

قوله: "وفاعِلُهُ (ذا)"[2].

وهو وإنْ كانَ مِنْ ألفاظِ الإشارةِ لمْ يُرَدْ بهِ مُشَارٌ إليه بعينهِ، وإنَّما أُرِيدَ به مُشارٌ إليهِ في الذِّهْنِ، كما قيل في (الرّجُلِ) في قولهم: (نِعْمَ الرَّجُلُ).

قوله: "ولا يتغيَّرُ".

أي: بتَثنِيَةٍ ولا جَمْعٍ ولا [٦٤ظ] تذكيرٍ ولا تأنِيثٍ؛ كأنَّهُمْ عامَلُوهُ مُعامَلَةَ المضْمَرِ في (نِعْمَ)، لما لم يكُنْ ظاهِرًا، فَجَعَلُوا للظَّاهِرِ على غيرِهِ مَزيَّةً في المطابَقَةِ.

قوله: "وبَعدَهُ المخصُوصُ، وإعرابُهُ كإعرابِ مخصُوصِ (نِعْمَ)".

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وقَدْ تقدّم[3].

---

[1] سورة الأعراف ١٧٧/٧. وينظر: معاني القرآن، للأخفش ٣١٥/٢.

[2] وهذا اختيار كثير من النحويين، منهم الفارسي وتابعه الزمخشري والخوارزمي. ينظر: المسائل المشكلة ٢٠١، والمفصّل٣٦٥، والتخمير ٣٢١/٣-٣٢٣، والمنهاج ٢٤٤.
وذهب الخليلُ وسيبويه ومَنْ تابَعَهُمَا إلى أَنَّ (حبَّذا) كلمةٌ واحدةٌ مبتدأٌ، و (زيدٌ) خبرُها في نحو: (حبَّذا زيدٌ). ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ٤٣/٢، واللمع ٢٣٩.
وذهبَ بعضُ البصريين، وقيل: الأخفشُ، إلى تغليبِ معنى الفعليَّةِ. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢-٣٨٤، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٣.

[3] وفي ث: "كما مَرَّ إمَّا مبتدأٌ ما قبلَه خبرُهُ، أو خَبَرُ مبتدإٍ محذوفٍ".

قولـه: "ويجُـوزُ أنْ يقَـعَ قبـلَ المخْصُـوصِ، وبعـده تمييـزٌ، أو حَـالٌ علـى وفـقِ مَخصُوصِهِ"[1].

وذلك نحو: (حبَّذا رجُلاً زيدٌ)، و(حبَّذا زيدٌ رَجُلاً)، و(حَبّذا راكبًا زيدٌ)، و(حبَّذا زيدٌ راكبًا).

وإنَّمـا لم يلتزِمُـوا التَّمييـزَ في (حَبَّـذا) والتزمُـوهُ في (نِعْـمَ) إذا كـان الفاعِـلُ مُضـمرًا لأمرَينِ:

(أحـدُهما): أنَّ الفاعِـلَ هاهُنـا لـهُ لفـظٌ يَخُصُّـهُ، بخلافِـهِ في (نِعْـمَ)، فَجُعِـلَ لغـيرِ الملفُوظِ بهِ مزيَّةٌ في البَيانِ.

(الثـاني): أنَّهُـمْ لـو لم يُميِّـزوا في (نِعْـمَ) لأُلْـبِسَ الفاعـلُ بالمخصُـوصِ في كثيرٍ مـن المواضِعِ، وذلك في مِثلِ قَولِهِم: (نِعْمَ رَجُلاً السُّلْطَانُ)، فَلو ذَهَبْتَ تَحْذِفُ (رَجُلاً) لم يُدْرَ هلِ السُّلْطَانُ فاعِلٌ أو مَخْصُوصٌ.

---

[1] فمتى كان المنصوبُ بعد (حبذا) جِنسًا فهو تمييزٌ مقدَّرٌ بـ (مِنْ)، ومتى كان مشتقًّا فهو حَالٌ مقدَّرٌ بـ (في). ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٤.

[الحُروفُ]

قوله: "الحرْفُ: ما دلَّ على معنًى في غَيرِهِ".

قوله: "ما دَلَّ على مَعنًى" يَعُمُّ. وقوله: "في غيرِهِ" يُخرِجُ عَنه الاسمَ والفِعلَ.

قوله: "ومِن ثَمَّ احتاجَ في جزئِيّتِهِ إلى اسمٍ أو فِعلٍ".

أي: ومِنْ أَجْلِ أنّهُ يدُلُّ على معنًى في غيرِهِ لم يكُن بُدٌّ من ذِكْرِ مُتَعلّقِهِ، وهو إمّا اسمٌ نحو: (إنّ زيدًا قائمٌ)، أو فِعلٌ نحو: (قَد قامَ زيدٌ)، فلا يستَقِلُّ جُزْءًا إلاَّ باسمٍ أو فِعلٍ.

[حروف الجرّ ومعانيها]

قوله: "حروف[1] الجرّ: ما وُضِعَ للإفضَاءِ بِفعلٍ، أو معناهُ، إلى ما يَلِيهِ".

يعني بـ (فعلٍ أو شِبهِهِ). نَحْوَ: (مَرَرتُ بزيدٍ)، و(أنا مارٌّ بِزَيدٍ)، و (معناه) نحو: (هذا في الدّارِ أبُوكَ)، فإنّ العاملَ فيه ما في (هذا) [٦٥و] من معنى الإشارةِ، قال الشيخ: "عَمِلَ ذَلِكَ في الجَارِّ [والمجرورِ] على نحوِ عَمَلِهِ في الظّرْفِ والحَالِ"[2].

قوله: "وهي: (مِنْ) و(إلى) و(حَتّى) و(في) و(الباءُ) و(اللاَّمُ) و(رُبَّ) و(واوُ القَسَمِ) و(تاؤها) و(عَنْ) و(على) و(الكافُ) و(مُذْ) و(مُنذُ) و(حاشَى) و(عدا) و(خلا)".

فالعَشَرةُ الأُوَلُ لا تكونُ إلاّ حَرفًا، والخمسَةُ التي تَلِيها تكونُ حَرفًا واسمًا، والثّلاثةُ البواقي تكونُ حَرفًا وفِعْلاً.

قوله: "فـ (مِنْ) للابتداءِ".

---

(١) في الاصل: حرف. ينظر: الكافية ٢١٥.

(٢) شرح ابن الحاجب ١١٨.

وذلك في نحو قولك: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ)، وتعرفُها بما يَصلُحُ لها انتهاءٌ، وقد تجيءُ مُستَبعدًا فيها ذلكَ، لعدَمِ القصدِ إليه، كما في (أعوذُ باللّه من الشّيطانِ الرجيمِ).

قوله: "والتَّبيينِ".

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ الأَوْثَنِ**﴾ [1]، وتَعْرِفُها بأنْ تَجْعَلَ مكانَها (الَّذي) فَيستَقيمُ المعنى.

قوله: "وزائدةٌ في غيرِ الموجَبِ"[2].

وذلك نحو: (ما جاءني مِن أحدٍ)، و(هَل جاءكَ مِن أحَدٍ؟)، وتعرفُها بأنَّكَ لَو حَذْفتَها لبقِيَ أصلُ المعنَى على حالِهِ.

قوله: "خلافًا للكوفيين[3]، والأخفش"[4].

أي: فإنّهُم يُجَوِّزونَ زيادتَها في الواجِبِ.

قوله: "و (قد كانَ مِن مَطَرٍ)، وشِبْهُهُ مُتأوَّلٌ".

وذلك أنّهُ يحتَمِلُ أنْ يكونَ المعنى: قَد كانَ شيءٌ مِن مَطَرٍ[5]، إمّا للتّبعيضِ، وإمّا للتّبيينِ، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾[6] يجوزُ أنْ تكُونَ فيهِ للتبعيضِ.

قوله: "و (إلى) للانتهاءِ".

وذلك نحو: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ**﴾ [7].

---

[1] سورة الحج ٣٠/٢٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٤١/٢.

[2] هذا على مذهب سيبويه ومن تابعه. ينظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والأصول ٤١٠/١، والجنى الداني ٣٢١.

[3] ينظر: شرح الوافية ٣٨١، ورصف المباني ٣٩١.

[4] ينظر: معاني القرآن، له ٩٨/١-٩٩.

[5] ينظر: المفصّل ٣٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ١٤٤/٢، ورصف المباني ٣٩١.

[6] سورة نوح ٤/٧١. وينظر: تفسير الطبري ٥٧/٢٨، والبحر المحيط ٢٨٠/١٠-٢٨١.

[7] سورة البقرة ١٨٧/٢.

قوله: "وبمعنى: مَعَ، قليلاً"[1].

وذلك نحو: ﴿**ولا تَأْكُلُوا أَمْوَلَهُمْ إِلَى أَمْوَلِكُمْ**﴾[2].

قوله: "و (حتّى) كذلك".

يعني أنّها بِمَعْنَى الانتهاءِ[3].

قوله: "وبمعنَى: مع، كثيرًا".

وذلك نحو: (أكلتُ السمكةَ حتّى رأسِها)، و(نمتُ البارحةَ حتَّى الصَّباحِ).

قوله: "وتختَصُّ بالظَّاهِرِ".

وذلك لأنَّهُ لم يُنقلْ عَنهُم خِلافُهُ، ولو كان جائزًا لنُقِل، وحِكْمَةُ [٦٥ظ] تَركِ استعمالِهِ كراهِيَةُ إبقاءِ أَلِفِها، أو تغييرِها[4]، مع الاستغناءِ عنها بـ (إلى).

قوله: "خلافًا للمُبرّدِ".

يعني أنّ المبرّد[5] أجازَ نحو: (حتّاه)، مُحتجًّا بأنّها حرفٌ كـ (إلى)، فدخلتْ على المضمرِ مِثلَها[6]، والجوابُ ما تقدّمَ.

قوله: "و (في) للظَّرْفِيَّةِ".

وذلك نحو: (جَلسَ في المسجدِ).

---

[1] ينظر: معاني الحروف ١١٥.

[2] سورة النساء ٢/٤. وينظر: معاني القرآن، للأخفش ٢٢٤/١.

[3] في ث بعده: "نحو قوله تعالى: ﴿**فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ**﴾". سورة الصافات ١٧٤/٣٧.

[4] في الأصل: (وتغييرُها). ينظر: شرح ابن الحاجب ١١٩.

[5] رأيه ليس في (المقتضب) ولا في (الكامل)، وهو في: النكت ٦٧٠/١، وشرح ابن يعيش ١٦/٨، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٦/١.

[6] في ث بعده: "وأنشد:

فلا واللهِ لا يُلفِي أُناسٌ ... فَتًى حَتّاكَ يابنَ أبي زيادِ".

البيت من الوافر، لم أعرفْ قائله، وهو في: المقرب ٢١٣، وجواهر الأدب ٤٠٨، ورصف المباني ٢٦١ برواية: يا ابن أبي يزيد.

قوله: "وبمعنى: على، قليلاً".

وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿**وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[1]، وقد قيل: إنّها على بَابِها، وإنّما قُصِدَ المبالغةُ في الاستِقْرَارِ، وهو قولُ الزمخشري[2].

قوله: "و (الباءُ) للإلصَاقِ".

وذلك نحو: (مررتُ بزيدٍ)، أي: التصقَ مُرُورِي بالمكانِ الذي يُلابِسُهُ.

قوله: "والاستعانَةِ".

وذلك نحو: (كتبتُ بالقَلَمِ).

[قوله]: "والمصَاحَبةِ".

وذلك نحو: (اشتريتُ الفرسَ بِسَرْجِهِ ولِجَامِهِ).

قوله: "والمقَابَلةِ".

وذلك نحو: (بِعتُ هذا بهذا).

قوله: "والتَّعدِيَةِ".

وذلك نحو: (خرجتُ بزيدٍ).

قوله: "والظرفيَّةِ".

وذلك نحو: (جَلستُ بالمسجدِ).

قوله: "وزائدةٌ في الخبرِ، في الاستفهامِ والنّفِي قياسًا".

وذلك [نحو][3]: (هلْ زيدٌ بقائمٍ؟)، و(ما زيدٌ بقائمٍ).

قوله: "وفي غيرِهِ سماعًا، مثل: (بِحَسْبِكَ زيدٌ)، و(أَلْقَى بيدِهِ)".

---

(1) سورة طه ٢٠/٧١.

(2) ينظر: المفصّل ٣٨١.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

وهو المبتدأُ، والمفعُولُ[1].

قوله: "و (اللاَّمُ) للاختِصَاصِ".

وذلك نحو: (جاءني أخٌ له، وغُلامٌ له).

قوله: "والتّعليلِ".

وذلك نحو: (جِئتُكَ للسَّمْنِ).

قوله: "وزائدةٌ".

وذلك نحُو قولِه تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[2].

قوله: "وبمعنى: عَنْ ، مع القولِ".

وذلك في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[3] أي: عن الَّذِينَ آمَنُوا.

قوله: "وبمعنى: الواوِ ، في القَسَمِ للتَّعَجُّبِ".

وذلك نحو قوله:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بهِ الظَّيَّانُ والآسُ[4]

قوله: "و (رُبَّ) للتَّقليلِ"[5].

---

[1] في ث بعده: "ومنه ﴿كفى باللهِ﴾، وهو الفاعلُ". سورة النساء ٤/٦. وآيات أُخَر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦١٣.

[2] سورة النمل ٢٧/٧٢. وفي ث بعدها: "بمعنى: ردفكم". وينظر: شرح ابن الحاجب ١٣٠.

[3] سورة الأحقاف ٤٦/١١.

[4] البيت من البسيط، وهو مختلفٌ في نسبتِهِ، فهو لمالك بن خالد الهُذلي، في: ديوان الهذليين ٣/٢، والصدر فيه برواية: **والخُنْسُ لن يُعجِزَ الأيام ذو حَيَدٍ**، ولمالك بن خويلد الخُناعي، في: شرح أشعار الهذليين ١/٤٣٩، ولأميَّة بن أبي عائذ، في: الكتاب ٣/٤٩٧، ولأبي ذؤيب، في: النكت ١/٤٧٤، ولعبد مناة الهذلي، في: شرح ابن يعيش ٩/٩٨، وبلا نسبة في: شرح الرضي ٤/٣٢٥ برواية: (تاللَّهِ) مكان (للَّهِ).
والشاهد فيه قوله: "للهِ يبقى" إذ جاءت اللاَّمُ في القَسَمِ بمعنى: الواوِ.

[5] هذا عند أكثر النحويين. ينظر: الأصول ١/٤١٦، واللمع ١٥٠، والمفصّل ٣٨٢.

هذا كَمَا ذكرهُ، وقِيلَ: إنَّها للتَّكْثيرِ[1]. والله أعلم.

قوله: "لها صَدْرُ الكَلامِ".

وذلك لأنّ معناها معنى الإنشاءِ في التقليلِ، مثل (كَمْ) في التكثيرِ، فوجَبَ أنْ يكونَ لهَا صدرُ الكلامِ كغيرِهَا مِمَّا فيهِ معنى الإنشاءِ.

قوله: "مختصَّةٌ بنكرةٍ موصوفَةٍ على الأصَحِّ" [٦٦و].

وذلك لأنَّ وَضْعَها لتقليلِ نوعٍ من جنسٍ، فإذا ذكرتَ النّكرةَ دلّ على الجنسِ، وإذا خَصَّصتَهُ بِصفَةٍ، وَفَّرْتَ عليها مَا تَقتَضيهِ مِن نوعٍ مِن جِنسٍ. وإنَّما قال: "على الأصحّ" لأنّ في وجُوبِ الصفةِ خِلافًا[2]، والأظهرُ وجوبُهُ، قاله ركنُ الدّينِ[3].

قوله: "وفِعْلُها مَاضٍ محذُوفٌ غالِبًا"[4].

وذلك لأنّ المعنَى على تَقليلٍ مُحقّقٍ، فلا يكونُ فعلُه إلاّ ماضيًا، وإنّما حُذِفَ غالبًا لما كانَ معلومًا، كما حُذِفَ مُتَعلِّق الباءِ في (بسم اللهِ) لما عُلِم.

قوله: "وقَد تَدْخُلُ على مضمرٍ مُبْهَمٍ مُمَيِّزٍ بنكرةٍ منصوبَةٍ".

وذلك نحو: (رُبَّهُ رجُلاً).

قوله: "والضّميرُ مُفْرَدٌ مُذكّرٌ".

وذلك لأنّه ضميرٌ لمقدَّرٍ ذِهْنيٍّ، فَيَجِبُ إفرادُهُ، كضميرِ (نِعْمَ)[5].

---

(1) وهذا ظاهر كلام سيبويه، وأيَّدَهُ ابنُ درستويه وابنُ مالك. ينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، والتسهيل ١٤٧، ومغني اللبيب ١٨٠/١.

(2) فقد ذهب ابنُ السرَّاج وأبو علي الفارسيُّ ومن تابعهما إلى وجوبِ وصْفِ مجرورِ (رُبَّ)، وذهب الأخفشُ والفراءُ والزجّاجُ إلى أنّه لا يلزمُ وصفُه، وهو ظاهرُ كلام سيبويه. ينظر: الكتاب ١٠٨/٢، والأصول ٤١٨/١، والإيضاح العضدي ٢٥٠، وارتشاف الضرب ٤٥٧/٢.

(3) ينظر: الوافية ٣٠٣.

(4) ينظر: الأصول ٤١٧/١.

(5) هذا مذهب البصريين. ينظر: الأصول ٤١٩/١، والإيضاح العضدي ٢٥٣، والمقتصد ٨٣٣/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/٤.

قوله: "خِلافًا للكوفيين[1] في مُطابقَةِ التّميزِ".

وذلك لأنّهُ عِندَهُم إضمَارٌ لمتقَدِّمٍ[2].

قوله: "وتَلحقُهَا (ما) فَتدخُلُ على الجمل".

وذلك لأنّ التّقليلَ قَد يكُونُ في نِسبَةٍ مَخصوصَةٍ، فتوصّلوا في إدخال حرفِ التّقليلِ على النّسبَةِ بـ (ما)، فقالوا: (رُبّما قام زيدٌ)، و(رُبّما زيدٌ قائمٌ).

قوله: "وواوُها تدخُلُ على نَكِرَةٍ مَوصوفَةٍ"[3].

وذلك في نحو قوله:

وَبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ[4].

وقَد قيل: إنّ الواو عاطِفةٌ، والجرُّ بعدها بتقدير (رُبَّ)[5]. والله أعلم.

قوله: "واو القَسَمِ إنّما تكونُ عند حَذْفِ الفِعل".

أي: فلا تقولُ: (أقسِمُ واللهِ)، كما تقولُ: (أُقسِمُ بالله)، ويلزَمُ من مجيئها حذفُ الفِعلِ.

قوله: "لغير السؤال".

احترازٌ من نحو: (بالله أخبرني)، فإنّ الواو لا تُستعمَلُ فيه.

قوله: "مُختصّةٌ بالظّاهِرِ".

---

(1) ينظر: الأصول ٤٢٢/١، وارتشاف الضرب ٤٦٣/٢.

(2) في ث بعده: "فتقولُ على الأوّلِ: (رُبّه رجلاً، أو رجُلينِ، أو رجالاً)، و(رُبّه امرأةً، وامرأتين، ونساءً)، وعلى الثاني: (رُبّه رجلاً)، و(ربهما رجلين)، و(ربهم رجالا)، وكذلك الباقي". ينظر: الأصول ٤١٩/١.

(3) أي: الجرّ هاهنا بـ (واوِ رُبَّ) نَفْسِها. وهذا مذهبُ الكوفيينَ والمبرد. ينظر: الإنصاف ٣٧٦/١ (م٥٥)، وارتشاف الضرب ٣٦٢/٢.

(4) رجزٌ لجِرَان العَوْدِ في: ديوانه ٩٧، برواية: ***بسابساً ليس بها أنيسُ***. وبعده: ***إلاَّ اليعافيُر وإلاَّ العيسُ***.
وبلا نِسبة في: الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٤١٤/٤، وتحصيل عين الذهب ١٧٩.
والشاهد فيه قوله: "وبلدَةٍ" إذ جاءتْ الواو واوَ (رُبَّ)، ومجرورُها نكرةٌ، موصُوفةٌ بقوله: "ليس بها أنيسُ".

(5) هذا مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين. ينظر: الكتاب ٢٦٣/١، والأصول ٤٢١/١، والإيضاح العَضُدِي ٢٥٤.

يعني أنّها لا تُستعملُ في المضمرِ، فلا تقولُ: (وَكَ) كما تقول: (بِكَ).

قوله: "و (التَّاءُ) مثلُها".

أي: فيما ذُكِرَ[1].

قوله: "مُخْتَصَّةٌ باسمِ اللهِ تعالى".

فلا تقولُ: (تَزَيدٍ) ولكن: (تاللهِ)، وقد روى الأخفشُ[2]: (تَربِّ الكَعْبَةِ).

قوله: "و (الباءُ) أعمُّ مِنهُما في الجَميعِ"[3].

وذلك لأنّها أصْلٌ، وهما فرعَانِ عنها، فلذلِكَ تقولُ: (أَقْسَمتُ باللهِ)، و(باللهِ أخبرني)، و(بزَيدٍ)، و(بِكَ لأفعَلنّ).

قوله: "ويتلقَّى القَسَمُ[٦٦ظ] باللاَّم، وإنَّ، وحرفِ النَّفِي".

وذلك لأنّهُم قَصَدُوا إلى أنْ يُبيِّنُوا أنّ هذا هو المُقْسَمُ عليهِ مِن أوَّلِ الأمرِ، وهو يعني القَسَمَ الذي لغيرِ السُؤَالِ، وأمّا القَسَمُ الذي للسؤالِ فَلا يتلقَّى إلاّ بما فيهِ معنى الطَّلبِ، نحو: (باللهِ أخبرني)[4].

فـ (اللاّمُ) نحو: (لزيدٌ قائمٌ)، و(لأَفْعَلنَّ)، و (إنَّ) نحو: (إنَّ زيدًا لقائِمٌ)، و (حروفُ النفي) نحُو: (ما زيدٌ بقائمٍ)، و(لا يقومُ زيدٌ).

قوله: "ويُحْذَفُ جوابُهُ إذا اعتَرَضَ".

وذلك نحو: (زيدٌ- واللهِ- قائمٌ)، لأنه اعتَرَضَ بينَ المبتدإ والخَبرِ، وهي في المعنَى المقسَمُ عليهِ، فاستُغنِيَ عن إعادتِهِ.

---

[1] أي: مثلُ الواوِ في اشتراطِها حذفِ الفِعْلِ، وكونِها لغيرِ السّؤالِ.

[2] ينظر: المقتصد ٨٣١/٢، والمفصّل ٤٨٥.

[3] في ث بعده: "يعني: أعمُّ من الواوِ والتاءِ، لأنّها تكون مع الفعل ومع حذفه، ومع السؤالِ وغيرِهِ، ومع الظاهرِ وغيرِهِ..." ينظر: شرح ابن الحاجب ١٢١.

[4] في ث بعده: "و(هل قام زيدٌ؟)، قال: ***بدينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليْكَ نُعْمَى***".

هذا صدر بيت من الطويل، لقيس بن الملوح، في: ديوانه ٢٢٢ برواية: (لَيْلَى) مكان (نُعْمَى)، وعجزه:

قُبيلَ الصُّبحِ أو قَبَّلْتَ فَاهَا.

قوله: "أو تَقَدَّمَهُ ما يدُلُّ عليهِ".

وذلك نحو قوله: (زيدٌ قائمٌ واللهِ)، لأنَّ المقْسَمَ عليه في المعنى هو ما تقدَّم[1].

قوله: " و (عن) للمجاوزة".

وذلك نحوُ: (رمَى عنِ القَوسِ).

قوله: "و (على) للاستعلاء".

وذلك في نحوِ قولِك: (جلستُ على الحائطِ).

قوله: "وقَد يكونانِ اسمينِ بدخُولِ (مِن)".

وذلك في نحوِ قولِه:

ولقَدْ أراني للرِّماحِ دريئةً   مِنْ عَنْ يَمِيني مَرَّةً وأمامِيَ[2].

أي: مِن جَانِبِها. وقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[3]

أي: مِن فَوقِهِ، لما ثَبتَ مِنْ أنَّ حروفَ الجَرِّ لا تدخُلُ إلاّ على الاسم.

قوله: "و (الكافُ) للتشبيهِ".

وذلك في نحو قولِكَ: (زيدٌ كعمرٍو).

قوله: "وزائدةٌ".

---

[1] وفي ث: "ما تقدّمَهُ، فاستُغنِيَ عن إعادَتِهِ".

[2] البيت من الكامل، لقطري بن الفجاءة، في: ديوانه ضمن (ديوان الخوارج) ١٧١، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ١/١٣٦، وبلا نسبة في: مغني اللبيب ١/١٩٩.
والشاهد فيه مجيء (عَن) اسمًا مجرورًا بـ (مِنْ).

[3] البيت من الطويل، لمزاحمِ بن الحارثِ العقيلي، في: شعره ١٢٠، وأدب الكاتب ٥٠٤، والأزهية ٢٠٣. ونُسِبَ إلى كعب بن زهير، في: النكت ٢/١١٣٣ برواية: (خِمْسُها) مكان (ظِمْؤُها)، و (بِزَيْزَاء) مكان (ببيداء).
والشاهدُ فيه مجيءُ (على) اسمًا مجرورًا بـ (مِن).

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، لأنَّ المعنى: ليس مِثلَه شيءٌ.

قوله: "وقد تكونُ اسمًا".[2]

وذلكَ في مثلِ قولِهِ:

يضحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المنْهَمِّ[3]

أي: عَن مِثلِهِ، لما تقدَّمَ.

قوله: "و (مُذْ) و (مُنْذُ) في الزَّمَانِ للابتداءِ في الماضِي".

وذلك في نحوِ قولِكَ: (ما رأيتهُ مُذْ سَنةِ كذا)، أي: ابتداءُ ذلك مِن هذه السَّنةِ، فهي للابتداءِ في الزّمانِ مثل (مِن) في غَيرِهِ، وهل تَجيءُ (مِن) في الزَّمانِ أَوْ لا؟ أجَازَهُ الكوفيّون[4]، ومنعَهُ البَصريُّونَ[5] (٦٧و] وتأوَّلوا (مِن) [في][6] نحو قوله تعالى:

---

[1] سورة الشورى ١١/٤٢.

[2] في الكافية ٢١٨ بعده: "وتختَصُّ بالظّاهر".

[3] رجز للعجّاج، في: ملحق ديوانه ٣٢٨/٢، وقبله: ***بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جَمٍّ***.

وهو بلا نسبة في: المفصّل ٣٨٥، وشرح ألفية بن مُعطِي ٣٨٩/١.

والشاهد فيه مجيءُ الكافِ اسمًا بمعنى (مِثل)، لِدُخُولِ حرفِ الجرِّ عليه (عَنْ).

[4] ينظر: الإنصاف ٣٧٠/١ (م٥٤)، وارتشاف الضَّرَب ٤٤١/٢. وأجازه الأخفش أيضاً، في: معاني القرآن ٣٣٧/٢.

[5] نصّ سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٤، على أنّها تكونُ لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ. وينظر: الأصول ٤٠٩/١، والإنصاف ٣٧٠/١ (م٥٤)، وارتشاف الضرب ٤٤١/٢.

[6] زيادة يقتضيها السياق.

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1] بأنّ المعنى: مِن تأسيسِ أوّلِ يوم، قالَ الشيخ: "ولا حَاجَةَ إلى التّأويلِ"[2].

قوله: "والظّرفِيَّةُ في الحاضِرِ، مثل: (ما رأيتُهُ مُذْ شهرِنا ومُذ يومِنا)".

هذا كمَا ذَكَرَهُ، وهي مِثل (في)[3].

قوله: "و (حاشَى) و (عدَا) و (خَلا) للاستثناءِ".

وذلك في نحوِ قولِكَ: (فَجَرَ القومُ حاشَى زيدٍ)، و(قَامُوا عدَا زيدٍ، وخَلا عمرٍو)، على ما تقدَّم[4].

[الحروفُ المشبّهة بالفعل]

قوله: "الحروفُ المشبَّهةُ بالفِعلِ: (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) و(ليتَ) و(لعَلَّ)".

ووجْهُ شبَهِهَا بالفِعلِ المتعدِّي أنَّها تقتضِي أمرَينِ كما أنَّ الفِعلَ المتعدّي يَقْتَضِي أمرَيْنِ: فاعلاً ومفعولاً، ولأَنَّها على ثلاثةِ أَحْرُفٍ فصاعِدًا، [و][5] مَبنيّةٌ على الفتحِ كالأفعَالِ.

قوله: "لها صَدْرُ الكَلامِ".

وذلك لأن كُلاًّ مِنهَا يَدُلُّ على قِسْمٍ من أقسَامِ الكلامِ، وذلك يَقتضِي التّقديمَ، ليتحَقَّقَ المخاطَبُ المعنى مِن أوَّلِ الأمرِ فيَبني عليهِ، ولو لم تُقدَّمْ لَبقيَ في حَيْرَةِ جوازِ التّقديراتِ.

---

[1] سورة التوبة ٩/١٠٨.

[2] شرح ابن الحاجب ١٢٢.

[3] وفي ث: "كما تقولُ: (في شهرِنا) و(في يومِنا)، ويُعرفُ الحاضرُ بالإضافةِ إلى ضميرِ المتكلِّمِ أو الإشارةِ أو نحوِ ذلك".

[4] أي: في موضوع (المستثنى).

[5] زيادة يقتضيها السياق.

قوله: "سوى (أَنَّ) فهي بِعَكْسِهَا".

أي: لا يكونُ لها صَدْرُ الكَلاَمِ(١).

قوله: "وتَلْحَقُها (ما) فتُلغَى".

وذلك لأنّها حينئذٍ تخرُجُ عن شبَهِ الفِعْلِ.(٢)

قوله: "على الأفصحِ".

إشارةٌ إلى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ النَّصْبُ، في مِثلِ قولِهِ:

قالتْ ألاَ لَيتَما هذا الحَمامُ لَنا — إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ(٣)

وَحُملتِ البواقي عليهِ، لأنّه بابٌ واحِدٌ.

قوله: "وتَدخُلُ حينئذٍ على الأفعَالِ".

وذلك في نحوِ قولِكَ: (إِنَّما قَامَ زيدٌ)، و(إِنَّما يقُومُ [زيدٌ])(٤).

قوله: "فـ (إنَّ) لا تُغَيِّرُ مَعنَى الجملةِ".

وذلك لأنَّها إنَّما تدخُلُ لمجرَّدِ التأكيدِ، والجملةُ على ما كانَت عليهِ من الاستقلالِ.

قوله: "و (أنَّ) مَع جُملتِها في حُكْمِ المفردِ".

وذلك لأنَّها تجعلُ الجملةَ بتأويلِ مصدرٍ مِن خبَرِها، أو مَا في حُكْمِهِ، فافتقرتْ إلى جُزْءٍ آخَرٍ تكونُ بهِ كلامًا، نحو: (أعجَبني أنّ زيدًا قائمٌ).

---

(١) في ث بعده: "الكونها وما بعدها معمولاً لعاملٍ قبلَها إنْ لم تكُنْ مبتدأةً، ولوجَبَ تقديمُ خَبَرِها إنْ كانتْ كذلك، وقد تقدَّمَ ما يَرْشِدُ إلى ذلك في المبتدإ".

(٢) في ث "بعده: "لأنّ (ما) لا تلحقه، ويبتدأ بعدها الكلام...".

(٣) البيت للنابغة الذبياني، في: ديوانه ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٢/٢.

والشاهد فيه جوازُ إعمالِ (لَيْتَ) التي اتصلتْ بها (ما)، وعدمُ إعمالها، إذ رُوي (الحَمَامُ) بالرفع والنصب.

(٤) في ث بعده: "قال:

أعِدْ نَظَرًا يا عَبدَ قَيسٍ لعَلّما — أضاءتْ لكَ النَّارُ الحمارَ المُقَيَّدَا"

والبيت من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٢١٣/١ برواية: فَرُبَّما أَضَاءَتْ.

قوله: "وَمِن ثَمَّ [٦٧ظ] وجَب الكَسْرُ في مَوضِعِ الجُمَلِ، والفتحُ في مَوضعِ المفردِ".

أي: ومِن أجلِ أنَّ المكسورةَ تبقى مَعها الجملةُ على فائِدَتِها، والمفتوحةُ تَقْلِبُها إلى حُكْمِ المفردِ وجَبَ الكسرُ في مَوضعِ الجُمَلِ، والفَتْحُ في موضِعِ المفردِ.

قوله: "فكُسِرَتِ ابتداءً، وبعدَ القولِ، وبعد الموصُولِ".

وذلك في نحو قولِكَ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(قال: إنّ زيدًا قائمٌ)، و(جاءني الّذي إنّ أباهُ عالمٌ)، لأنَّهُ لا يقَعُ هذه المواقِعَ إلاّ الجُمَلُ[1].

قوله: "وفُتِحَتْ فاعِلةً، ومفعُولةً، ومُبتدَأةً، ومُضافًا إليها".

وذلكَ في نحوِ قولِكَ: (أعجَبَني أنَّ زيدًا قائمٌ)، و(كرِهْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)، و(عندي أنّ زيدًا قائمٌ)، و(عَجِبْتُ مِن أنَّ زيدًا قائمٌ)، لأنّهُ لا يَقعُ هذه المواقعَ إلا المفرداتُ.

قوله: "وقالوا: (لولا أَنَّكَ)، لأنَّه مبتدأٌ".

يُريدُ أنَّ ما بعدَ (لولا) مِن (أَنَّ) واسمها وخبرِها إنَّما هو في مَوضِعِ المبتدإِ[2]، ولا يُقَدَّرُ جُملةً مُستقِلَّةً، فتُكْسَرُ لأنَّه لو كانَ كذلكَ لكانَ يَجِبُ عندَ حَذفِها أَنْ تقولَ: (لولا زيدٌ قائمٌ).

قوله: "و (لو أَنَّك)، لأنَّه فاعِلٌ".

وذلك لأنَّ التقديرَ: لو ثَبَتَ.

قوله: "فإنْ جَازَ التَّقْدِيرانِ جازَ الأَمْرَانِ، مثل: (مَنْ يُكْرِمْني فَإِنِّ أُكْرِمُه)"[3].

---

[1] في ث بعده: "لأنّ المفتوحَةَ لا يُبتدأ بها، والصِّلةُ لا تكونُ إلاَّ جملةً...".

[2] قد تقدَّمَ ذِكْرُ الخلافِ في الاسم المرفوع بعد (لولا) في باب (المبتدإ والخبر).

[3] هذا مثال جاءت فيه (إنّ) بعد فاءِ الجزاءِ فيجوزُ فتح همزة (إنَّ) وكسرِها لجوازِ التقديرينِ، وكذلك الحال بعد (إذا) الفجائية كما في البيتِ الآتي.

إنْ أَرَدْتَ: (فأنَـا أُكْرِمُـه) وجَـبَ الكَسْـرُ، وإنْ أَرَدْتَ: (فَجـزاؤُهُ إكرامِـي) وجَـبَ الفَتحُ.

قوله: "

وَكُنْتُ أَرَى زيدًا كما قِيلَ سَيِّدًا   إذا أَنَّه عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ" [١]

إنْ أُرِيدَ (إذا هو عبد القفا) كُسِرَتْ، وإنْ أريدَ (إذا عُبودِيَّتُهُ حاصِلَةٌ) فُتِحُتْ.

قوله: "وشِبْهُهُ".

إشارةٌ إلى أنَّه قَدْ يجيءُ غيرُ هذا، ومنه: (أوّلُ ما أقُولُ: أنّي أحمدُ الله)[٢]، والله أعلم.

قوله: "ولذلِكَ جازَ العَطْفُ على اسمِ المكسورةِ لفظًا أو حُكمًا بالرَّفعِ".

أي: ولأنَّ المكسورةَ لا تُغيِّرُ جازَ العَطْفُ على اسمِهَا، لأنَّها لما لَم تُغيِّرِ المعْنَى صَحَّ أنْ تُقَدَّرَ كالمعدُومِ.

قوله [٦٨و]: "مِثلُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)".

هذا مثالُ المكسورةِ لفظًا، ومثالُ المكسورةِ حُكمًا قولك: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو)، لأنَّ (أنَّ) هاهُنا وما عَمِلتْ فيهِ بتأويلِ الجُمْلَةِ[٣].

قوله: "ويُشْتَرَطُ مُضِيُّ الخبرِ[٤] لفظًا أو تقديرًا".

مثالُ الأوَّلِ ما تقدَّمَ، ومثالُ الثَّاني قولُك: (إنَّ زيدًا وعمرٌو قائِمٌ).

---

[١] البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣، والمفصّل ٣٩١، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٨. والشاهدُ فيهِ جوازُ فتحِ همزةِ (إنَّ) وكسرها بعد (إذا) الفجائية.

[٢] ينظر: الإيضاح العضدي ١٣٠-١٣١.

[٣] في ث بعده: "من جهة أنَّ (عَلِمتُ) تقتضِي منسوبًا ومنسوبًا إليه، فهي وما بَعْدَها في موضِعِ مفعولَي (عَلِمْتُ)".

[٤] أي: ويُشترَط في العَطفِ على اسم (إنّ) مضي الخبر.

قوله: "خِلافًا للكوفيّينَ"[1].

فإنّهم يُجِيزُونَ نحو: (إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ)، وهو فاسِدٌ، لِمَا يؤدِّي إليهِ من كونِ الخَبَرِ الواحدِ معمُولاً لـ (أنَّ) غيرَ معمولٍ لـ (إنَّ)، لأنّهُ مِن حيثُ هو خَبرٌ عَن اسمِ (إنَّ) مَعمُولٌ لـ (أنَّ)، ومِن حَيثُ أنّهُ خَبرٌ عَنِ المعطُوفِ على المحلِّ معمولٌ للابتداءِ[2].

قوله: "ولا أثَرَ لكَونِهِ مَبْنِيًّا".

وذلك لأنَّ ما ذُكِرَ مِنَ المانِعِ قائِمٌ فيهِ.

قوله: "خلافًا للمبرّدِ[3] والكِسائي[4]، في مثل: (إنَّكَ وزيدٌ ذاهبَانِ)".

وحُجَّتُهُما أنّهُ قَدْ سُمِعَ عَنهُمْ، وهُو مَردودٌ لمِخالفَتِهِ القياسَ، واستعمالَ الفُصَحَاءِ، وقَدْ ذكَرَ سيبويه أنَّه ممَّا يَغْلَطُ فيه بَعْضُ العَرَبِ[5].

قوله: "و(لكنَّ) كذلكَ".

يُرِيدُ فيما تقدَّمَ مِن أحكامِ العَطْفِ على المحلِّ[6].

قوله: "ولذلِكَ دخَلتِ اللاَّمُ مع المكسُورةِ دُونَها".

أي: ولأنَّ المكسورةَ لا تُغيِّرُ المعنَى، دَخلَتْ لامُ الابتداءِ مَعَها دونَ المفتوحةِ.

قوله: "على الخَبَرِ".

---

[1] قد صرَّحَ الفراءُ في (معاني القرآن) ٣١١/١ أَنَّ المجيزَ لذلكَ هو الكسائي، ثم قال: "إنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍ عندي".

[2] هذا على مذهب البصريين، أمَّا عند الكوفيينَ فلا يلزمهم ذلك لأنّ خبر (إنّ) عندهم معمول للابتداء لا لـ (إنّ). ينظر: الأصول ١٣٠/١، والإنصاف ١٧٦/١ (م٢٢)، وشرح الكافية الشافية ٤٧١/١.

[3] يُفْهَمُ من كلامِ المبرد في المقتضب ١١١/٤-١١٢ أنَّه يذهبُ مذهبَ سائرِ البصريين.

[4] أي: إنّ الكسائي يُجيزُ العطفَ على محلِّ (إنْ) قبلَ تمامِ الخبرِ إذا كانَ اسمُها مبنيًّا. ينظر: الإنصاف ١٨٦/١ (م٢٣)، والمنهاج ١٦٧، وفي الأصول ٢٥٦/١: إنَّ المجيزَ لذلك هو الفراءُ.

[5] ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

[6] وفي ث: "أي: مثل (إنّ) المكسورة في جوازِ العَطْفِ على محلِّ الاسمِ بعد مُضِي الخبرِ لفظًا أو تقديرًا، نحو: (مَا خَرجَ زيدٌ لكنّ بكرًا خارجٌ وعمرٌو)..." وينظر: الكتاب ١٤٥/٢.

وذلكَ نحو: (إنَّ زيدًا لَقَائِمٌ).

قوله: "وعلى الاسمِ إذا فُصِلَ بينَهُ وبَينَها".

وذلك نحو: (إنَّ في الدَّارِ لَزيدٌ). وإنَّما قال: "إذا فُصِلَ بينَهُ وبَينَها" لأنَّهما لما اتَّفَقَا في مَعنَى التأكيدِ لَم يَجمَعُوا بينَهُما.

قوله: "أو على ما بينهما".

وذلك نحو: (إنَّ زيدًا لفي الدَّارِ جَالِسٌ).

قوله: "وفي (لكنَّ) ضَعيفٌ"[1].

وذلك في نحو قوله:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لعَميِدُ[2].

ويَنبَغي أن يُقدَّرَ، أَصْلُهُ: (ولكنْ إنّني)، فَنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى ما قبلَها، ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ الأُولَى[3] كراهةً لاجتماعِ النُّونَاتِ[4]، فبقي: (ولكنَّي).

قوله: "وتُخَفَّفُ المكسُورَةُ فيلزَمُها اللاّمُ".

---

[1] وقد ذهب الكوفيونَ إلى جوازِ دخولِ اللاّمِ في خبرِ (لكنَّ)، وذهب البصريون إلى عدَمِ الجوازِ. ينظر: الإنّصاف ٢٠٨/١-٢٠٩ (م٢٥)، والمساعد ٣٢٢/١.

[2] عجز بيت من الطويل، لم أعرف قائله، وصدرُه: ***يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلَى عواذِلِي***.

وهو من شواهد: معاني القرآن، للفرّاء ٤٦٥/١، برواية: (لكميدُ)، وكتاب اللاّمات ١٥٨، وكتاب الحُلل ١٨٢، ورصف المباني ٣١٠.

والشاهد فيه دخولُ لامِ الابتداءِ على خبرِ (لكنَّ)، وهذا جائزٌ عند الكوفيين.

[3] في حاشية الأصل: "نون (لكن)".

[4] في الأصل فوقه بخط صغير: "الأربع".

وذلك للفَرْقِ بينَها وبينَ النَّافيةِ، [٦٨ظ] قال الشيخُ: "وكانَ مُقتضَاهَا إذا عملتْ ألاّ يَلْزَمَهَا اللاّمُ، لأنَّ الفَرْقَ يحصلُ بالإعمالِ، ولكنَّهم جَعَلُوا البابَ كُلَّه واحِدًا، ولأنّ كثيرًا من الأسماءِ لا يَظْهَرُ فيهِ الإعْرَابُ"[1].

قوله: "ويَجُوزُ إلغَاؤُها"[2].

وذلك لنُقْصَانِ شَبَهِهَا بالفِعْلِ.

قوله: "ويجوزُ دخولُها على فعلٍ من أفعالِ المبتدإ"[3].

وذلك لأنَّ المقتضى موفَّرٌ عليها؛ إذِ الاسمانِ بَعدَها مذكُورَانِ، أَلاَ ترَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (إنْ كانَ زيدٌ لقائِمًا)، فمعناه: إنْ زيدٌ لقائِمٌ.

قوله: "خِلافًا للكوفِيِّين في التَّعْمِيمِ".

يعني أنّ الكوفيين[4] عمّمُوا جوازَ دخولِها على الأفعالِ، وأنشدوا:

باللهِ ربِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[5]

ولَيسَ بِشيءٍ لخُرُوجِه عَن القياسِ واستعمَالِ الفُصَحَاءِ.

قوله: "وَتُخَفّفُ المفتوحةُ فَتَعملُ في ضميرِ شأنٍ مُقدَّرٍ".

---

[1] شرح ابن الحاجب ١٢٥.

[2] فالبصريُّون ذهبوا إلى جوازِ إعمالِ (إنِ) المكسورةِ المخفَّفَة، وذهب الكوفيُّون إلى المنْعِ، لأنها بالتخفيفِ قد زالَ شبهُهَا اللفظيُّ بالفعلِ، لكونها صارت على حَرْفَينِ. ينظر: الإنصاف ١/١٩٥ (م٢٤).

[3] في ث بعده: "وذلك نحو قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَفِلِينَ﴾**." سورة يوسف ٣/١٢.

[4] ينظر: المفصّل ٣٩٥، والتوطئة ٢١٨.

[5] البيت من الكامل، لعاتكة بنت زيد، في: الأغاني ١١/١٨، برواية: هَبَلَتْكَ أُمُّك، وبلا نسبة في: المسائل المشكلة ١٧٨ برواية: (لفارسًا) مكان (لمسلمًا)، و (حلَّتْ) مكان (وجبتْ)، والمنصِف ١٢٧/٣، والمقرب ١٢٤، برواية: شُلَّتْ يمينُك.

والشاهد فيه قوله: "إنْ قتلتَ لمسلمًا" إذ جاء بعد (إنِ) المخفَّفةِ من الثقيلة فعلُ ماضٍ غير ناسخٍ، وهو (قَتَلْتَ)، وهذا شاذٌّ عند البصريين، وقياسٌ عند الكوفيين.

وذلكَ لانّهُ قَد ثَبَتَ أَنَّ المكسورةَ إذا خُفِّفَتْ جازَ إعمالُها نحو: ﴿وإنْ كلاًّ لمّا ليُوَفينَّهُم﴾[١] مع كَونِها أبْعَدُ عَن شَبَهِ الفعلِ، فـ (أنْ) بجوازِ العَملِ أَجْدَرُ، ولَم يَأتِ مَلْفُوظًا فَقُدِّرَ.

قوله: "فَتَدْخُلُ على الجملةِ مُطلقًا".

أي: بخلافِ المكسُورَةِ، فالاسميَّةُ نحو: (عَلِمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ)، والفعليَّةُ نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٢].

قوله: "وشَذَّ إعْمَالُها في غَيرِهِ".

أي: في غَيرِ ضَميرِ الشَّأْنِ، كقولِهِ:

فَلَوْ أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَألتِني ... فِراقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صَديقُ[٣]

قوله: "ويَلزمُها مَعَ الفِعلِ (السِّينُ)، أو (سوفَ)، أو (قَدْ)، أو (حرفُ النّفي)، أو (لو)".

وذلك لأنَّهُم قَصَدوا الفَرْقَ بينَها وبينَ المصدريَّةِ النَّاصبةِ للفِعْلِ[٤].

قوله: "(كأنَّ) للتَّشبيهِ".

وذلك في نحوِ قولِكَ: (كأنَّ زيدًا الأَسَدُ)، وقد زعَمَ بَعْضُهم[٥] أنَّها مركَّبةٌ من

---

[١] سورة هود ١١/١١١.

قرأ نافع وابن كثير وأبو بكرٍ بإسكانِ النّونِ المخفَّفةِ: (إنْ) وقرأ الباقونَ بتشديدِها: (إنّ). ينظر: النشر ٢/٢١٨.

[٢] سورة المزّمّل ٧٣/٢٠.

[٣] البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو من شواهد: المصنف ٣/١٢٨، والإنصاف ١/٢٠٥ (م٢٤)، وشرح ابن يعيش ٨/٧١.

والشاهد فيه قوله: "أنْكِ" إذ جاء اسم (أنِ) المخفّفةِ ضميرًا بارزًا، وهو الكاف، وهذا شاذٌّ.

[٤] في ث بعده: "وقال الزمخشري: تعويضًا عمّا ذهب منها". ينظر: المفصل ٣٩٥.

[٥] وهو الخليل ووافقه الزمخشري. ينظر: الكتاب ٣/٥١، والمفصل ٣٩٨.

كافِ التَّشبيهِ و (أنَّ)، وعند الشيخ[1] أنَّها غيرُ مركَّبةٍ. والله أعلم.

قوله: "وتُخَفَّفُ فتُلغَى".

وذلك نحو قولِهِ:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللّونِ كأنْ ثدياهُ حُقّانِ[2]

قوله: "على الأفصَح".

إشارةٌ إلى أَنَّه قَدْ جاءَ الإعمالُ، ومِنهُ:

كأنْ وريدَيهِ رشاءَا خُلْبِ[3].

قوله: "(لكنَّ) للاستدراكِ، تتوسَّطُ بينَ كلامَيْنِ مُتغايرَيْنِ".

يعني أنّ المُعْتَبرَ التَّغايرُ المعنويُّ لا اللَّفظِيُّ، تقُولُ: (ما جاءَ زيدٌ لكنَّ عمرًا قَدْ جاءَ)، فالتَّغَايرُ هاهُنا حاصِلٌ لفظًا ومعنًى، وتقولُ: (سافرَ زيدٌ لكنَّ عمرًا حاضِرٌ)، فالتَّغايرُ هاهُنا حاصِلٌ معنًى لا لفظًا، ونحوه: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ**﴾[4].

قوله: "وتُخَفَّفُ فتُلْغَى".

وذلك كما في أخواتِها[5].

قوله: "ويجوزُ معها الواوُ".

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿**ولكنِ الشياطينُ كَفَرُوا**﴾[6] في قراءةٍ، كأنّك

---

(1) ينظر: شرح ابن الحاجب ١٢٥.

(2) البيت من الهزج، لم أعرف قائله، وهو من شواهد: الكتاب ١٣٥/٢، والمنصف ١٢٨/٣، وتخليص الشواهد ٣٨٩. والشاهد فيه قوله: "كأنْ ثدياه حُقّانِ" إذ خُفّفَتْ (كأنْ) وبطل عملها.

ويُروى البيت: "كأنْ ثدييهِ حُقَّانِ" على الإعمالِ. ينظر: المنصف ١٢٨/٣.

(3) رجزٌ لرؤبة في: مُلحق ديوانه ١٦٩، وبلا نسبة في: الكتاب ١٦٤/٣٠، ورصف المباني ٢٨٦، والجنى الداني ٥٢٣.

والشاهد فيه اعمال (كأنِ) المخفّفة، إذ ذكرَ معها اسمَها وخبرَها، كما لو كانت مشدَّدةً، والأفصحُ إلغاؤها.

(4) سورة الأنفال ٤٣/٨، وفي ث بعد الآية: "لأنّ المعنى: ولكنَّ الله ما أراكهم كثيرًا".

(5) ونُقِلَ عن يونس والأخفش جوازُ إعمالِ (لكنْ) مخفَّفةً. ينظر: شرح الرضي ٣٩٢/٤، والمساعد ٣٢٨/١.

(6) سورة البقرة ١٠٢/٢.

قرأ بتخفيفِ نونِ (لكنْ) ورفع ما بعدها ابنُ عامر وحمزة والكسائي، وقرأ الآخرون بتشديد نون (لكنّ)، ونصب ما بعدها. ينظر: معاني القراءات ٦٠، والمبسوط ١٣٤، والبدور الزاهرة ١١٤.

قُلت: واستدرِك، ولَم يُجِزْهُ بعضُهُم[1].

قوله: "(لَيتَ)" للتَّمنِّي".

وذلك في نحوِ قولهِ تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[2].

قوله: "وأجَازَ الفرّاءُ[3]: (لَيتَ زيدًا قائِمًا)".

وذلك لأنَّها بمعنَى: أتمنَّى، ويلزمُهُ مِثلُهُ في: (كأنّ) و (لعَلّ)، ولا قائلَ به، وأجازَهُ الكِسَائي[4] على إضمَارِ (كانَ). وَهوَ مَردُودٌ، لأنّ إضمارَ (كان) ليسَ بقياسٍ.

قوله: "(لَعَلّ) للترجّي".

وذلك في نحو قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[5]، فيه تَرَجٍّ للعبادِ. والله أعلم.

قوله: "وقَد شَذَّ الجرُّ بها"[6].

وذلك في نحو قوله:

لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[7].

قال الشيخ: "ولعلّهُ وهمٌ، أو قَصدٌ للحكاية"[8].

---

(1) أي: لم يُجِزْ بعضُهم ذكرَ الواوِ مع (لكِن) المخفّفةِ، لامتناعِ دُخُولِ حرفِ العطفِ على مثلِهِ، وهذا مذهب الكسائي والفراء وأبي حاتم. ينظر: معاني القرآن، للفراء ٤٦٥/١، والبحر المحيط ٥٢٤/١، والجنى الداني ٥٣٣.

(2) سورة الأنعام ٢٧/٦.

(3) ينظر: المفصّل ٤٠٠.

(4) ينظر: الأصول ٢٥٨/١.

(5) سورة الشورى ١٧/٤٢.

(6) والجرُّ بـ (لعل) لغةُ عقيلٍ. ينظر: التسهيل ٦٦.

(7) عجز بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنويِّ، في: الأصمعيات ٩٦، وصدرُهُ:

فقلتُ ادعُ أخرَى وارفَعِ الصَوتَ دعوَةً

وهو له أو لسهل الغنوي، في: الاقتضاب ٣٩٩/٣، برواية: (رفعةً) مكان (دعوةً)، و (لعلَّ أبا المغوارِ)، وبلا نسبة في: كتاب اللامات ١٣٦، ومعاني الحروف ١٢٥، ومغني اللبيب ٣٧٧/١.

والشاهد فيه قوله: "لعلَّ أبي" إذ ورَدَتْ (لعَلَّ) حرفَ جرٍّ، على لغة عقيلٍ.

(8) شرح ابن الحاجب ١٢٦.

[الحروف العَاطفة]

قوله: "الحروفُ العَاطِفَةُ: (الواوُ) و(الفاءُ) و(ثُمَّ) و(حتَّى) و(أَوْ) و(إمّا) و(أَمْ) و(لا) و(بلْ) و(لكنْ)".

هذا كما ذكرَه، إلاَّ أنَّ أبَا عليّ[1] لا يعدُّ (إمَّا) مِنهَا، لتقدُّمِها على المعطوفِ عليهِ، ودخولِ الواوِ عليها. والله أعلم.

قوله: "فالأربَعةُ الأُوَلُ للجَمْعِ".

أي: تَجْمَعُ بينَ الثَّاني والأوَّلِ في الحُكمِ الحاصِلِ للأوَّلِ، نحو: (جاءني زيدٌ وعمرٌو)، و(جاء زيدٌ فعمرٌو)، و(جاءَ زيدٌ ثُمّ عمرٌو)، و(جاءَ القومُ حتّى عمرٌو)، ثُمّ إنّها تَفترِقُ بَعدَ ذَلك. [٦٩ظ].

قوله: "فـ (الواوُ) لجمعٍ مُطلقٍ لا تَرتيبَ فيهِ".

هذا هو مذهبُ المحقِّقِين[2]، والذي يدلُّ عليهِ قوله تعالى: ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾[3]، وقال في مَوضعٍ آخرَ: ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**﴾[4]، ولو كانتْ للتَّرتيبِ لتناقَضَ.

قوله: "و (الفَاءُ) للتَّرْتيبِ".

أي: مِن غَيرِ مُهْلَةٍ، والمعتَبرُ في ذلك العَادَةُ والعُرْفُ.

قوله: "و (ثُمَّ) مثلُها بمُهْلَةٍ".

أي: مثلُ (الفاءِ) إلاَّ أنَّها تُفيدُ التّراخِيَ.

قوله: و (حتَّى) مثلُها".

---

[1] ينظر: الإيضاح العضدي ٢٨٩.

[2] ينظر: الكتاب ٤٣٧/٢، والمقتضب ١٠/١، والأصول ٥٥/١، والغُرَّة المخفيَّة ٣٨٢/١.

[3] سورة البقرة ٥٨/٢.

[4] سورة الأعراف ١٦١/٧.

أي: مثلُ (ثُمَّ) في كونِها للتَّرتيبِ والمهْلَةِ. قال السيد ركن الدين: "لكنْ زَمانُ مُهْلَتِها أَقَلُّ مِن زَمانِ مُهلَةِ (ثُمّ)، فهي واسطةٌ بين (الفاءِ) و (ثُمَّ)" [1].

قوله: "ومعطوفُها جُزءٌ مِن متبوعهِ ليُفيدَهُ قوّةً أو ضَعفًا".

وذلك نحو: (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ)، و(قدم الحاجُّ حتَّى المشاةُ)، لأنّ الغَرَضَ كونُه غايةً لذلِكَ، وبيانُ مُخالفَتهِ[2] للأَوَّلِ في المهْلَةِ.

قوله: "و (أَوْ) و (إمّا) و (أم) لأحدِ أمرين مُبْهمًا".

ف (أَوْ) و (إمّا) للشَّكِّ في الخَبرِ، نحو: (جَاءني زيدٌ أو عمرٌو)، وفي الأمرِ للتَّخْييرِ فيمَا أَصْلُهُ المنعُ، نحو: (خُذْ إمَّا هذا وإمَّا ذاكَ)، والإباحَةِ فيما ليس كذلك، نحو: (جَالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرينَ).

قوله: "و (أَمِ) المتَّصِلَةُ لازمةٌ لهمزةِ الاستفهامِ، يَليها أحَدُ المسْتَويَينِ، والآخَرُ الهمزةَ بعدَ ثبوتِ أحدِهما لطلَبِ التَّعيينِ"[3].

وذلك في نحوِ قولِكَ: (أَمِسْكٌ عِندَك أَمْ كافُورٌ؟)، لأنَّ المعنَى أنَّ الحُكْمَ ثابِتٌ لأحَدِهما، إلاّ أنّك لا تعلَمُهُ بِعينِهِ، فأنتَ تَسألُ عنِ التَّعيينِ.

قوله: "ومِن ثَمَّ لم يَجز[4]: (أرأيتَ زيدًا أَمْ عمرًا؟)".

وذلك لأنَّه لم يلِهَا أحَدُ المستوَيينِ، والآخرُ الهمزةَ، والصَّوابُ: (أزيدًا رأيتَ أم عمرًا؟)، كأنَّهم قصَدوا الإيذَانَ مِن أوّلِ الأمرِ، بِتبيينِ الأمْرَينِ المطلوبِ تَعيينُ أحدِهما.

قوله: "ومِن ثَمَّ كان جوابُها بالتَّعيينِ دُونَ (نَعَم) أو (لا)".

---

[1] الوافية ٣١٩.

[2] في الأصل: مخالفة.

[3] في ث بعده: "يعني أنّ (أمِ) المتَّصلةَ لا تقعُ إلاّ في الاستفهامِ مع الهمزةِ يليها أحَدُ المستويينِ، ويلي الآخرُ الهمزةَ بعد ثبوت أحدهما...". ينظر: الوافية ٣١٩.

[4] وفي الكافية ٢٢٦: "ومن ثَمّت ضَعُفَ...".

وذلك لانَّ الحُكمَ معها [٧٠و] معلومٌ، بخلافِ (أَوْ) و (إمَّا) فإنَّ الجوابَ المطابِقُ فيهما إذا قَالَ: (أَمِسْكٌ عندَكَ أو كافورٌ؟): (نَعَم) إنْ كان عندك أحدُهما، و (لا) إن لم يكُن.

قوله: "والمنقَطِعةُ كـ (بَلْ) والهمزةِ"[١].

وقَد يُقال: إنّها بمعنى الهمزةِ خاصَّةً[٢]، والله أعلم.

قوله: "مِثلُ: (إنَّها لإَبِلٌ أَمْ شاءٌ)"[٣].

وذلك إذَا قَصَدْتَ الإضرابَ عِنِ الإخبارِ الأوَّلِ، واستئنافِ سؤالٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: بَلْ أهِيَ شاءٌ؟ وقَد تكونُ أيضًا مع الاستفهامِ.

قوله: "و (إمَّا) قبلَ المعطوفِ عليه لازمةٌ مع (إمَّا)[٤] جائزةٌ مع (أو)".

وذلك نحو: (جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو)، و(جاء إمَّا زيدٌ أو عمرٌو)، كأنَّهُم قصَدوا أن يبيِّنُوا من أوَّلِ الأمْرِ أنَّ الحُكمَ ثابِتٌ لأحَدِ الأمرَينِ.

قوله: "و (لا) و (بلْ) و (لكنْ) لأحَدِهِما مُعيَّنًا".

فـ (لا) تُثبِتُ الحُكْمَ لـلأوَّلِ دُونَ الثَّاني. و (بـلْ) للإضْـرَابِ عَـنِ الأوَّلِ نحـو: (جاءني زيدٌ بَلْ عمرٌو)، إذا وَقَعَ الإخبارُ عَن زيدٍ غَلَطًا، وكذلك: (ما جاء زيدٌ بل عمرٌو)، إلاَّ أنَّهُ يحتَمِلُ إثباتَ المجيءِ لـ (عمرٍو). و (لكنْ) للاستدراكِ، نحو: (ما جَاءني زيدٌ لكن عمرٌو).

قوله: "و (لكنْ) لازِمَةٌ للنَّفي".

وذلك لأنَّ المرادَ عَطْفُ المفرَدِ، ووضعُهَا للمُغايَرةِ بَينَ ما قَبلَها ومَا بَعدَها، والمفرَدُ لا يكونُ نَفيًا، لأنَّ النَّفيَ مَخصُوصٌ بالجُمَلِ.

[حروفُ التّنبيهِ]

---

[١] أي : إنَّ (أَمِ) المنقطعة تُقَدَّر بـ (بَلْ) و (الهمزة)، نحو: (هل عندك زيدٌ أم عندك عمْرو؟)، أي: بل أعندك عمْرٌو؟. وهذا عند البصريين مطلقًا. ينظر: الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢، والجنى الدّاني ٢٢٥.

[٢] ينظر: شرح ابن الحاجب ١٢٧.

[٣] ينظر: الكتاب ١٧٢/٣، والغرّة المخفيّة ٣٨٧/١.

[٤] أي: مع (إمّا) العاطفة يَلزَمُ أنْ تكونَ قبلها (إمّا) أُخرى.

قوله: "حروفُ التّنبيهِ: (أَلاَ) و(أَمَا) و(ها)".

وإنّما جيءَ بِها في الكَلامِ لئلاَّ يَفُوتَ الغَرضُ على تقديرِ أَنْ يكُونَ المخاطَبُ غافِلاً، ولهَذا اختُصَّتْ بأوائِلِ الكلام[1].

فمثال (ألاَ) قوله:

أَلاَ كُلُّ شيءٍ مَا خَلا اللهَ باطِلُ　　　وكلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ[2]

ومثال (أمَا) قوله:

أَمَا والذي أبكى وأضحَكَ والذي　　　أَماتَ وأحيَا والذي أَمْرُهُ الأمرُ[3]

ومثال (ها) قوله:

ها إنَّ تاعِذْرَةٌ إنْ لَمْ تكنْ قُبِلَتْ　　　فإنّ صَاحِبَها قَد تاهَ في البَلَدِ[4]

[٧٠ظ] وكُلّها تختصُّ بالمركَّباتِ إلاَّ (ها) فإنَّها تجيءُ في أسماءِ الإشارةِ[5]، نحو (هذا)، وقد تقدَّمَ.

[حروفُ النّداء]

---

(١) في الأصل: الكلم، والتصويب من (ث).

(٢) البيت من الطويل، للبيد، في: شرح ديوانه ٢٥٦، وشرح ابن يعيش ٧٨/٢، وبلا نسبة في: اللمع ١٤٧.والشاهد فيه مجيء (ألا) حرفَ تنبيهٍ.

(٣) البيت من الطويل، لأبي صَخْرٍ الهذلي، في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وبلا نسبة في: المفصل ٤١٠، ومغني اللبيب ٧٨/١.

والشاهد فيه مجيء (أمَا) حَرفًا للاستفتاح والتّنبيه قَبلَ القسم، وهذا كثيرٌ. ينظر: المعجم المفصل٣٧٧/١.

(٤) البيت من البسيط، للنابغة الذّبياني، في: ديوانه ٢٨، وشرح ابن يعيش ١١٣/٨، برواية: إلاَّ تكنْ نَفَعَتْ، ومثله في: الجنى الداني ٣٤٩، والعجز فيه: ***فإنَّ صاحَبها مشاركُ النكدِ***.

والشاهد فيه مجيء (ها) حرف تنْبيهٍ، وقد جاء مع غيرِ ضميرِ الرفعِ المنفصلِ، وهذا قليلٌ. ينظر: المعجم المفصّل ٢٦٨/١.

(٥) في ث بعده: "والضمائرِ، كقولك: (هذا) و(هذه) و(ها أنا) و(ها هو ذا)".

قوله: حروفُ النِّداءِ: (يا) أعمُّها".

يعني أنّها تقعُ في القريبِ والبَعيدِ.

قوله: "و (أيَا) و (هَيَا) للبَعيدِ، و (أيْ) و (الهَمزةُ) للقريبِ".

هذا كمَا ذَكَرَهُ، إلاّ أنَّ الهمزةَ للأقرَبِ[1].

[حروفُ الإيجاب]

قولـه: "حـروفُ الإيجـابِ: (نَعَـمْ) و(بَلَـى) و(أيْ) و(أجَـلْ) و(جَـيْرِ) و(إنّ). فـ (نَعَمْ) مُقَرِّرةٌ لما سبقَها".

أي: مِنْ كلامٍ موجَبٍ، أو منفيٍّ، استفهامًا كانَ أَوْ خبرًا، تقولُ لمن قال: (قامَ زيدٌ)، أو (أقامَ زيد؟): (نعَم)، أي: قد قام، وتقُولُ لمن قال: (لم يقم زيدٌ)، أو (ألَم يقمْ زيدٌ؟): (نَعَم)، أي: لم يَقُمْ.

هذا وَضْعُها لُغَةً، وإن كانَ العُرْفُ على خِلافِهِ، أَلاَ تَرَى أَنَّه لو قالَ بعد قوله: (أليسَ لي عندك كذا؟): (نَعَمْ)، لألْزَمَهُ القاضي ذلِكَ، تغليبًا للعُرْفِ.

قوله: "و (بلى) مُختصَّةٌ بإيجابِ النَّفي".

أي: استفهامًا كانَ أو خبرًا، تقولُ [لمن][2] قال: (لم يقُم زيدٌ)، أو (ألَم يقُم زيدٌ؟): (بلى)، أي: قَد قَامَ.

قوله: "و(إيْ) إثباتٌ بعدَ الاستفهام، ويلزمُها القَسَمُ".

---

[1] وقد زادَ بعضُ النحويين (آ)، (آي)، (وا) في نداء البعيد. ينظر: المقتضب ٢٣٣/٤، والمقتصد ٧٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣.

[2] زيادة يقتضيها السياق.

وذلك نحو قولِك لمن قال: (أقامَ زيدٌ؟):(إيْ واللهِ)، و(إيْ لَعَمْرِي).

قوله: "و (أجَلْ) و (جَيْرِ)[1] و (إنَّ) تصديقٌ للمُخْبِرِ".

وذلك نحو قولك في جوابِ مَن يقول: (قام زيدٌ):(أجَلْ) أو (جَيرِ)، وكقولِ ابنِ الزّبيرِ[2] لمن قال له:(لَعَنَ اللهُ نَاقةً حَمَلَتْني إليكَ): (إنَّ وَصَاحِبَها)[3].

قال السّيدُ ركنُ الدينِ: "والمرادُ بـ (المخبِرِ) في قوله: "تصديقٌ للمُخْبِرِ"، هو المتكلِّمُ أخبرَ بخَبرٍ، وإلاّ لم تَقَعْ تَصديقًا للدُّعاءِ"[4]. والله أعلم.

[حروفُ الزّيادة]

قوله "حروفُ الزّيادةِ: (إنْ) و(أنْ) و(مَا) و(لا) و(مِن) و(الباءُ) و(اللاَّمُ)".

وإنّما سُمِّيت حروفَ زيادةٍ لأنّها تقعُ زائدةً، لا لأنّها لا تَقَع إلاّ زائدةً.

قوله: "فـ (إنْ) مع (ما) النّافية".

وذلكَ نحو قولِه:

ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بهِ   كَاليومِ هانئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[5] ***[٧١و]***

قوله: "وقَلَّت مع [ما][6] المصدريَّةِ، و (لما)".

---

[1] إنّ اعتبار (جيرِ) حرف إيجابٍ بمعنى (نَعَمْ)، إنّما هو على رأي أبي موسى الجزولي من المتأخرين. ينظر: رصف المباني ٢٥٢.

[2] عبد الله ابن الزبير بن العوام، صحابيٌّ، قُتِلَ بمكّةَ سنة ٧٣هـ. تنظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣٢٩/١، وتاريخ الخلفاء ٢١١.

[3] قال ذلك عبد الله بن الزبير، ردًّا على فَضالة بن شَريك الوالبي، وقصَّتُهما في: الأغاني ٦٥/١٢، وعبَث الوليد ٥٠.

[4] الوافية ٣٢٣.

[5] البيت من الكامل، لدريد بن الصِّمَّة، في: ديوانه ٢٤، وإصلاح المنطق ١٢٧، ولباب الآداب ٤٢/٢. والشاهد فيه قوله: "ما إنْ رأيتُ" إذ جاءت (إنْ) زائدةً بعد (ما) النافية، لتأكيدِ النفي.

[6] ساقطة من الأصل. ينظر: الكافية ٢٣٠.

وذلـك نحـو: (انتَظـرني مـا إنْ جلَـسَ القَاضـي)، أيْ: مُـدَّةَ جُلوسِـهِ، و (لما إنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ).

قوله: "و (أنْ) مع (لما)".

وذلك في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**﴾[1].

قوله: "وبَينَ (لَوْ) والقَسَم".

وذلكَ نحو قولِكَ: (واللهِ أنْ لو قُمْتَ لَقُمتُ).

قوله: "وقَلَّتْ مع الكافِ".

وذلكَ في نحوِ قولِه:

وَيومًا تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأنْ ظَبيَةٍ تَعطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[2]

قوله: "و (مَا) مَع (إذا)، و (مَتَى)، و (أيّ)، و (أيْنَ)، و (إنْ) شرطًا".

وذلك نحو: (إذا مَا تُكرِمُني أُكْرِمُكَ)، و (مَتَى ما تُكْرِمْني أُكرمْكَ)، و ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[3]، و (أينَما تكُنْ أكُن) و ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَ مِن الْبَشَرِ أَحَدًا**﴾[4].

وإنّما قال: "شَرطًا" لأنّها كُلُّها تُستعْمَلُ شَرطًا، وغيرَ شرطٍ، وزيادَةُ (ما) فيها مُختصّةٌ بأنْ تكُونَ شَرطًا.

---

(1) سورة يوسف ٩٦/١٢.

(2) البيت من الطويل، وقد اختُلِفَ في نسبتِهِ كثيرًا، فهو لعلباء بن أرقم، في: الأصمعيات ١٥٧، ولباعث بن صريم اليشكري، في: الكتاب ١٣٤/٢، ولأرقم بن علباء، في شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ٢٥٢/١، ولزيد بن أرقم، في الإنصاف ٢٠٢/١ (م٢٤)، برواية: ويومًا تلاقينا، ولكعب بن أرقم، في: لسان العرب (قسم)، ولراشد بن شهاب اليشكري أو غيره، في: خزانة الأدب ٤١١/١٠.

والشاهد فيه قوله: "كأنْ ظبيَةٍ" على رواية الجرِّ، إذ جاءت (أنْ) زائدةً بين الجارِّ والمجرورِ، والتقدير: كظبيةٍ.

(3) سورة الإسراء ١١٠/١٧.

(4) سورة مريم ٢٦/١٩.

قوله: "وبَعضُ حُروفِ الجَرِّ".

وذلك نحو قولِه تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَقَهُمْ**﴾[1]، و ﴿**ممّا خَطَايَاهُمْ**﴾.[2]

قوله: "وَقلَّت مع المضافِ".

وذلك نحو: (غَضِبتُ مِن غيرِ مَا جُرمٍ)[3].

قوله: "و (لاَ) مع الواو بَعدَ النَّفي".

وذلك نحُو: (مَا جَاءنِي زيدٌ ولا عمرٌو).

قوله: "وبَعدَ (أنِ) المصدريَّةِ".

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ**﴾ [4].

قوله: "وقلَّتْ قَبلَ (أُقسِمُ).

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾ [5].

قوله: "وشذَّتْ مَعَ المضَافِ".

وذلكَ في نحو قولِه:

في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَر[6].

و (الحُور): جمع (حائِر)، من (حارَ) إذا هَلَكَ، قاله ركنُ الدِّينِ[7].

قوله: "و(مِنْ) و(الباءُ) و(اللاّمُ) تقدَّمَ ذِكْرُها".

أيْ: في بابِ حروفِ الجرِّ، وكذلك الكافُ.

---

[1] سورة النساء ٤/١٥٥، وسورة المائدة ٥/١٣.

[2] سورة نوح ٧١/٢٥. وهذه قراءة أبي عمرو، والقراءة المشهورة: (مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ). ينظر: النشر ٢/٢٩٢.

[3] في ث بعده: "أي: مِن غيرِ جُرْمٍ".

[4] سورة الأعراف ٧/١٢.

[5] سورة الواقعة ٥٦/٧٥.

[6] رجَزٌ للعجّاج في: ديوانه ١/٢٠، والأزهيّة ١٦٣، وبلا نسبة في: الخصائص ٢/٤٧٩.

والشاهد فيه زيادة (لا) بينَ المضاف والمضاف إليه في قوله: "في بئرِ لا حُورٍ".

[7] ينظر: الوافية ٣٢٥.

[حرفا التفسير]

قوله: "حَرفَا التّفسيرِ: (أَيْ) و (أنْ)".

ف (أَيْ) في نحو قولِك إذا فسَّرتَ قولَه تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[١]، أي: من قومِهِ، ومنه:

وَترمِينَني بالطّرفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِينَني لكنَّ إيَّاكِ لا أقلي [٢]

قوله: "و (أنْ) مُختصّةٌ بِمَا في مَعنَى القَولِ".

وذلك في نحوِ قولِه تعالى [٧١ظ]: ﴿وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَاإِبْرَهِيمُ﴾[٣]، ولا يُفسَّرُ بها نَفْسُ القَوْلِ، خِلافًا لبَعضِهِم[٤].

[حروف المصدر]

قوله: "حروفُ المصدرِ (ما) و (أنْ) و (أنَّ)، فالأوَّلان للفعليَّةِ".

أي: يختصَّانِ بالجملةِ الفعليَّةِ، يَدخُلانِ عليها فَيُصيِّرانِها في تأويلِ مُفْرَدٍ مُؤَولٍ بِمَصْدَرِ الفِعْلِ، تقول: (أعجَبني ما صَنَعْتَ)، أي: صُنعُكَ[٥]، و (أعجَبني أنْ خَرجتَ)، أي: خُرُوجُك.

قوله: "و (أنَّ) للاسميّةِ".

---

[١] سورة الأعراف ١٥٥/٧.

[٢] قال الفرَّاء، في: معاني القرآن ١٤٤/٢: "وأنشدني أبو ثروان: وترمينني... الخ، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني الحروف ٨٠، والمفصَّل ٤٢٧، والجنى الداني ٢٥٠.

والشاهد فيه مجيء (أَيْ) حرفَ تفسيرٍ للجملةِ (ترمينَني بالطرفِ) بالجملةِ (أنتَ مُذْنِبٌ).

[٣] سورة الصَّافَّات ١٠٤/٣٧. وفي الأصل: (ناديناه) مكررة.

[٤] وهو الزمخشري. ينظر: الكشاف ٦٩٤/١-٦٩٥.

[٥] وفي ث بعده: "وعليه: *يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَب اللّيالي وكانَ ذهابُهُنَّ لَه ذهابا*"

البيت من الكامل، لم أعرف قائله، وهو من شواهد: المفصّل ٤٢٩، والجنى الداني ٣٣١.

أي: تختصُّ بالجملةِ الاسميّةِ، تدخُلُ عليها فتَقلِبُها إلى تأويل مُفْرَدٍ مؤوَّلٍ بمصْدَرٍ لخبرِها، أو مَا في مَعناهُ، فالأوَّلُ نحو: (يُعجِبُني أنَّك قائمٌ)، أيْ: قِيَامُك، والثّاني نحو: (يُعجِبُني أنّ زيدًا أخُوكَ)، أيْ: أُخُوَّةُ زَيدٍ، فإنْ تعذَّرَ ذلك فالكَونُ نحو: (أعجبني أنَّ هذا زَيدٌ)، أيْ: كَونُهُ زيدًا.

[حروف التَّحضِيض]

قوله: "حروفُ التَّحضِيضَ: (هَلاَّ) و(أَلاَ) و(لَولا) و(لَوما)".

تدخلُ على المضارِعِ بِمعنَى طَلَبِه، والحضِّ عليه، وَعلى الماضِي بِمعنَى اللَّومِ على تَرْكِهِ، وَلا يُلام على تَرْكِهِ إلاّ وهُو مطلوبٌ.

قوله: "لَهَا صَدْرُ الكَلامِ".

وذلك لأنَّها تَدُلُّ على قِسْمٍ من أقسَامِهِ.

قوله: "وتَلزَمُ الفِعلَ".

وذلك لأنّها لطَلَبِهِ، فأشبَهَتْ لأمَ الأمرِ.

قوله: "لَفظًا أو تَقديرًا".

اللَّفْظُ نحو: (هَلاّ فَعلتَ كذا)، والتّقديرُ في نحو: (هلاَّ زيدًا ضربتَه)، أي: هلاَّ ضربتَ زيدًا ضربتَهُ، على ما تقدّم[1][2].

---

[1] أي: في موضوع (ما ينتصبُ على شريطة التفسير).

[2] في ث بعد ذلك: "فمَتَى وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ قُدِّر له رافعٌ أو ناصبٌ، قال سيبويه: وتقول: (لولا خيرًا منك)، و(هلاّ خيرًا من ذلك)، أي: هلاّ تفعل خيرًا من ذلك، قال: ويجوزُ رفعه على معنى: هلاّ كان منك خيرٌ من ذلك...". ينظر: الكتاب ١/٢٦٨.

[حرف التوقُّع]

قوله: "حرفُ التَّوقُّع (قَد)".

سُمِّيَ حرفَ تَوقُّعٍ، لأنَّهُ إنَّما يُخبَرُ به من يُتَوَقَّعُ الإخبارُ بِجُملتِهِ، كقول المقِيم: (قَد قَامَتِ الصّلاةُ)، وحرفَ تَقريبٍ لأنّهُ يُقَرِّبُ الماضِيَ من الحالِ.

قوله: "وفي المضَارعِ للتّقليلِ".

وذلك نحو: (إنّ الكذوبَ قَد يَصدُقُ)، وهي في نحو قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ**﴾[1]، للتَّحقِيقِ.

[حرفا الاستفهام]

قوله: "حَرفَا الاستفهام: (الهمزةُ) و(هَلْ)".

تَدخُلانِ على الجُملةِ الاسميَّةِ والفِعليَّةِ، وبَعضُهم يَزيدُ (أَمْ)[2]، والأولى عَدُّها في حروفِ العَطْفِ.

قوله: "لهُمَا صَدرُ الكَلامِ".

وذلك لأنّهُمَا يدُلانِ على قِسمٍ من أقسامِهِ، وهُوَ الاستِفهَامُ.

قوله: "تقولُ: (أزيدٌ قائمُ؟)".

هذا مثالُ دُخُولِ الهمزَةِ [٧٢و] على الاسمِيَّةِ، ونحوه: (أزيدٌ قامَ؟) إلاَّ أنَّ تقديرَ الاسمِ هَاهُنَا مَعمُولاً لفِعلٍ مَحذوفٍ أَحْسَنُ من جعلهِ مبتدأً، لِما تقدَّمَ من أنَّ الاستفهامَ بالفِعلِ أَوْلَى.

قوله: "و(أقامَ زيدٌ؟)".

هذا مثالُ دُخُولِ الهمزةِ على الفِعليَّةِ، نحوهُ: (أيقومُ زَيدٌ؟).

---

(١) الأحزاب ١٨/٣٣.

(٢) في مغني اللبيب ٦٦/١: "وزعم أبو عبيدة أنّها [أمْ] قَد تأتي بمعنى الاستفهام المجرّدِ".

قوله: "وكذلك (هَلْ)".

فالاسمِيّةُ نحو: (هَلْ زيدٌ قائمٌ؟) ولا يَجوزُ: (هَل زيدٌ قامَ؟) إلاّ عَلى شُذُوذٍ لِمَا ثَبتَ مِنْ أَنَّ أصلَها أَنْ تكونَ بمعنَى (قَدْ)[١]. وإنَّما جازَ: (هلْ زيدٌ قائمٌ؟) حملاً لها على الاسمِيَّةِ الصَّرِيحَةِ، وأمّا هَذِهِ فَالوَجهُ: هَل قَامَ زيدٌ؟.

قوله: "والهَمزَةُ أعَمّ"[٢].

يُرِيدُ أنَّها تُستَعملُ فِيما لَم تُستَعمَلْ فيه (هَلْ).

قوله: "تقولُ: (أزيدًا ضربْتَ؟)".

أي: فتُوقِعُ بعدَها الاسمَ، ولا تقولُ: (هَل زيدًا ضربتَ؟) لما تقدَّم.

قوله: "و(أتَضربُ زيدًا وهو أخوكَ)".

أي: فتَستَعمِلُها لإثباتِ ما دَخَلت عليهِ على وجهِ الإنكارِ دُونَ (هَل).

قوله: "و(أزيدٌ عندك أم عمرٌو)".

أي: فَتستَعمِلُها لإثباتِ ما دَخَلت عَليهِ، على وجهِ طَلَبِ التَّعيينِ، دُونَ (هَلْ).

قوله: "و ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ**﴾[٣]، و ﴿**أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ**﴾[٤]، و﴿**أَوَمَنْ كَانَ**﴾[٥]، دونَ (هَلْ)".

أيْ: فَتُدْخِلُها على حُرُوفِ العَطفِ، وذلك كُلُّه لأنَّها الأَصْلُ، ولأنّها أَخْصَرُ مِن (هَلْ)[٦].

---

[١] ينظر: الكتاب ١٩٨/٣، والجنى الداني ٣٤٠.

[٢] وفي الكافية ٢٣٥: "أعَمُّ تَصرُّفًا".

[٣] سورة يونس ٥١/١٠. ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ**﴾.

[٤] سورة هود ١٧/١١. ﴿**أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ**﴾.

[٥] سورة الأنعام ١٢٢/٦. ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾.

[٦] في ث بعده: "واعلمْ أنّ الهمزةَ قَد تُحذَفُ إذا دَلَّ عليها دليلٌ، قال:

لَعمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنتُ داريا — بِسَبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ؟"

والبيت من الطويل، لعُمر بن أبي ربيعة، في: شرح ديوانه ٢٦٦، برواية: ***فَواللهِ ما أدرِي وإنّي لحاسِبُ***.

[حروفُ الشَّرط]

قوله: "حُرُوفُ الشَّرط: (إنْ) و(لو) و(أمّا)".

وعِنَد سيبويه[1] أنّ (إذْمَا) أيضًا حَرفُ شَرطٍ، وقَدْ تقدَّم[2].

قوله: " ولها صَدرُ الكَلامِ".

وذلك لأنَّها دَلَّتْ على قِسْمٍ من أقسَامِهِ.

قوله: "فـ (إنْ) للاستقبالِ"[3].

أي: تَجعَلُ الفِعلَ لهُ، وإن كانَ مَاضِيًا نحو: (إنْ أكرَمْتَنِي)، ومعناه: إنْ تكرمنِي، وأَمَّا قولُهُم: (إنْ أكرَمتَنِي اليَومَ فَقدْ أكرَمتُك أمسِ)، فعلى معنى: إنْ أكرمتَنِي اليومَ يكُنْ سببًا للإخبار بذلك.

قوله: "و (لَو) للمُضي".

أي: وإنْ دخلتْ على المضارع نحو: (لو تُكْرِمُني أُكرمُك)، قالَ الشيخُ: "وقَد زَعمَ الفَرَّاءُ[4] أنّها تُستَعملُ في الاستِقبالِ كـ (إنْ)، وليس بواضِحٍ"[5].

قوله: "ويلزمانِ[6] الفعلَ لَفظًا أو تَقديرًا".

---

[1] ينظر: الكتاب ٣/٥٦.

[2] أي: في موضوع (جوازم الفعل المضارع).

[3] في الكافية ٢٣٦ بعده: "وإنْ دَخَل على الماضي، و (لو) عَكْسُهُ".

[4] ينظر: المفصَّل ٤٣٩، والمنهاج ٧١٦.

[5] شرح ابن الحاجب ١٣١.

[6] أي: (إنْ) و (لَو).

فَـاللَّفظُ واضِـحٌ، والتقـديرُ نحـو [٧٢ظ]: ﴿وَإِنْ أَحَـدٌ مِـنَ الْمُشْـرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١]، و ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٢]، فإنَّ (أَحَدٌ) و (أَنتُمْ) فاعلانِ لفعلينِ محذوفينِ على ما تَقدَّمَ[٣].

قوله: "ومِنْ ثَمَّ قيلَ: (لَو أَنَّكَ) بِالفَتحِ، لأنّه فَاعِلٌ".

وذلكَ في نحوِ قولِكَ: (لَو أَنَّكَ انطلقْتَ لانطلقتُ)، لأنّ المعنى: لو ثَبَتَ أنّك انطلقتَ، ولكنَّهُ حُذِفَ، لأنَّ ما في (أنَّ) مِن مَعنَى الثُّبُوتِ يُفسِّرُه، فهو في المعنى مِثلُ: لَو زيدٌ ثَبتَ.

قوله: "و (انطلقتَ) بالفِعلِ في موضعِ (مُنطلق)، ليكونَ كالعِوَضِ".

يعني أنهم التزموا هاهنا أن يكون الخبرُ فعلاً، نحو: (انطلقتَ)، ليكونَ كالعِوَضِ من لفظِ الفِعلِ المفسَّرِ نحو: (ثَبَتَ).

قوله: "فإن كانَ جامِدًا جازَ لِتعذُّرِهِ".

وذلك نحو: "(لَو أنّهُ حَجَرٌ لكانَ جمادًا)، لأنَّ (الحجرَ) جامدٌ، فتعذَّرَ الإتيانُ بالفِعْلِ[٤].

---

[١] سورة التوبة ٦/٩.

[٢] سورة الإسراء ١٠٠/١٧.

[٣] وفي ث: "فسَّرهما الظاهرُ على ما تقدَّم".

[٤] في ث بعده: "قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾. سورة لقمان ٢٧/٣١".

[اجتماعُ الشَّرطِ والقَسَمِ]

قوله: "وإذا تقدَّم القَسَمُ أوَّلَ الكلامِ على الشَّرطِ لزِمَهُ المِضِيُّ[1] لفظًا أو معنًى، وكانَ الجَوابُ للقَسمِ لفظًا ومعنًى، مثل: (واللهِ إنْ أتيتَني، أو إنْ لم تَأتِني، لأُكْرِمَنَّكَ)".

أمَّا لُزُومُهُ المِضيّ فلأنّهم لما جَعلُوا آخرَ الكَلامِ للقَسَمِ بطَلَ عَمَلُ الشَّرطِ فيه، فَقصَدوا إلى أنْ يأتُوا بالشّرطِ على وَجهٍ لا يكونُ للحرفِ فيه عملٌ، ليتَطابَقا، وأمَّا كونُ الجوابِ للقَسَمِ لفظًا ومعنًى، فلأنّ تقديمَه يدلُّ على العِنايةِ بِهِ، فكانَ جَعلُهُ لَهُ أَوْلَى.

قوله: "وإنْ توسَّطَ[2] بتقدُّمِ الشَّرْطِ أو غيرِهِ جَازَ أَنْ يُعتَبَرَ وأَنْ يُلْغَى، كقولك: (أنَا واللهِ إنْ تأتِني آتِك)، و(إنْ أتَيتَني لآتِيَنَّكَ)".

أمّا اعتبارُه مع تَقدُّمِ الشَّرطِ فلإمكانِ اعتبارِهما مَعًا، فلذلكَ تقولُ: (إنْ أتيتني فواللهِ لآتِينَّكَ)، فَتوفَّرَ على كلِّ واحدٍ منهما[3] ما يقتضِيه، وأمَّا الغاؤُهُ فلأنَّ الشَّرطَ لَمَّا تقدَّمَ عليهِ، دَلَّ على الاعتناءِ بهِ، فجازَ جَعلُ آخِرِ الكلامِ له، فَتقُولُ: (إنْ أتيتني واللهِ لآتِكَ).

وأمّا اعتبارُهُ مع تقدُّمِ غيرِ الشَّرطِ فَلِجَعْلِك (واللهِ) ابتداء جملةٍ [٧٣و] هي ومَا في حَيّزِها خبرُ المبتدإ، وأمَّا إلغاؤه فَلِجَعْلِك الشَّرطَ والجزاءَ خَبرَ المبتدإ، فيصيرُ مِثلَ: (زيدٌ- واللهِ- قائمٌ)[4].

---

[1] أي: لَزِمَ القَسَمُ أنْ يكونَ الشَّرطُ الواقِعُ بعدَه فِعلاً ماضيًا.

[2] أي: القَسَمُ.

[3] أي: الشّرط والقَسَم.

[4] في ث بعده: "فتقول: (أنا-والله-إنْ تأتِني آتِكَ)".

قوله: "وتقديرُ القَسَمِ كاللَّفظِ، مثل: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا﴾"[(١)].

ولذلك لم يجئ جوابُه إلاّ على جوابِ القَسَمِ.

قوله: "و﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾"[(٢)].

وذلك لأنَّ آخِرَ الكَلامِ يَدلُّ عَلى تَقديرِهِ، حيثُ قالَ: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

قوله: "و(أمَّا) للتَّفْصِيلِ".

يعني أنَّ وضعها على أنْ تُفصَّلَ بها نِسَبٌ، إلاّ أنَّهُم لم يلتزِمُوا ذِكْرَ المتعدّدِ، فَقد تُذكَرُ، ولا يُذكَر بَعدَها أمرٌ آخَر، ولكن يُفْهَمُ أنّه تُرِكَ لأمْرٍ، كقولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[(٣)]، ولم يذكرْ بعدَ ذلك (أَمَّا) أُخرَى.

قال الشيخ: ولما لزِمَتْهَا الفاءُ عُلِمَ بذلك أنَّها كالشَّرْطِ، وأنَّ القَصْدَ أنَّ هذا مُستلزِمٌ هَذا الحُكْمَ، كاستلزامِ الشّرطِ الجزاءَ، فَعَلى هذا تَقديرُهُم إيّاها بـ (مَهْمَا)[(٤)] ليسَ بِحَقيقَةٍ، وإنّما هُوَ تمثيلٌ[(٥)].

قوله: "والتُزِمَ حَذفُ فِعلِهَا"[(٦)].

وذلك للتّنبيهِ على أنّ المقصودَ بِهَا حُكمُ الاسمِ الواقعِ بَعدَهَا.

قوله: "وعُوِّضَ بينَهَا وبَينَ فَائِها جُزءًا مِمّا في حَيّزِهَا".

أي: في حَيّزِ الفَاءِ، ألاَ ترى أنّك إذا قُلتَ: (أمّا زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، فكأنّكَ [قلتَ][(٧)]: مَهْمَا يكُنْ من شيءٍ فزيدٌ مُنطَلِقٌ.

---

(١) سورة الحشر ١٢/٥٩. ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾.

(٢) سورة الأنعام ١٢١/٦. ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

(٣) سورة آل عمران ٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤.

(٥) ينظر: شرح ابن الحاجب ١٣٢.

(٦) في ث بعده: "والتُزِم حَذفُ الفِعلِ الداخلِ عليه (أمّا)".

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

قوله: "وهُوَ مَعمُولٌ[1] لِمَا في حَيِّزِهَا[2] مُطلقًا[3]، مثل: (أمَّا يَومَ الجُمعَةِ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ)".

أي: فإنَّ (يومَ الجمعة) مَعمولٌ لـ (مُنطَلِق)[4].

قوله: "وَقِيلَ: هو معمولُ المحذوفِ[5] مُطلقًا"[6].

فإذا قُلتَ: (أمَّا يَومَ الجمعةِ فزيدٌ مُنطَلِقٌ)، فكأنّك قُلت: (مَهما تَذكُرْ يومَ الجمعةِ فزيدٌ مُنطلِقٌ). قَالَ الشيخ: "وليسَ بشيءٍ، لأنّه يُوجِبُ جَوازَ الرَّفعِ بتقديرِ: مَهْمَا حَصَلَ"[7].

قوله: "وَقيلَ[8]: إن كانَ جائزَ التقديمِ فَمِنَ الأوَّلِ[9]، وإلاَّ فَمِنَ الثَّاني"[10].

يعني أنَّ هؤلاءِ فَصّلوا فوافَقُوا الأوَّلَ في نحو: (أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلِقٌ)، ووافَقُوا الثَّاني في نحو: (أمّا يَومَ الجُمعَة فإنّي مُنطلِقٌ)، لأنّ (إنّ) لا يَعمَلُ ما بعدَها [٧٣ظ] فيما قَبلَها، وهذا يلزمُهُم مِثلُهُ في الفاء، لأنّها أيضًا لا يعمَلُ ما بعدها فيما قبلهَا، فإن زعمُوا أنّهُ خُولِفَ هذا الأصلُ في الفاءِ لِغرضِ ذِكرِ المقصُودِ مُقدّمًا، فلا بُعدَ أيضًا أن يُخالَفَ في غيرِها لِغَرَضٍ.

---

[1] في الأصل: وهو مفعول. ينظر: شرح ابن الحاجب ١٣٢، وهذه الجملة ليست في الكافية ٢٣٦.

[2] أي: في حيّزِ الفاءِ.

[3] أي: سواء كان ما بعد الفاء شيءٌ يجبُ له صَدْرُ الكلام كـ (إنّ) و (ما) النافية، أو لم يكنْ. ينظر: شرح الرضي ٥١٢/٤.

[4] نسب الجامي هذا الرأي إلى سيبويه، في: الفوائد الضيائية ٣٨٨/٢، ولم أقفْ عليه في الكتاب.

[5] أي: معمولُ الشرطِ المحذوفِ قبلَ الفاءِ.

[6] نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد، في: الأمالي الشجرية ٣٤٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٩، ولم أجد في (المقتضب) أو (الكامل) ما يؤيّد ذلك.

[7] شرح ابن الحاجب ١٣٢.

[8] القائل المازني. ينظر: شرح الرضي ٥١٣/٢، والفوائد الضيائية ٣٨٩/٢.

[9] أي: عندما يكونُ المتوسّطُ جزءَ الجزاء قُدِّم على الفَاءِ.

[10] أي: عندما يكون المتوسّطُ معمول الشرط المحذوف. ينظر: الفوائد الضيائية ٣٩٠/٢.

[حرفُ الرَّدْع]

قوله: "حَرفُ الرَّدعِ: (كلاّ)".

تقولُ لمن قالَ:(فلانٌ يبغضُكَ)، وشِبهَهُ: (كَلاّ)، أي: ليسَ الأمرُ كذلك رَدعًا له، وتَنبيهًا على الخطأ فيهِ، قالَ الله تعالى: ﴿**رَبِّي أَهَـنَنِ. كَـلاَّ** ﴾[1]، وقَد تأتي بَعدَ الطَّلب لنفي الإجابَةِ كقوله تعالى: ﴿**كَـلاَّ**﴾ بعدَ قولِه تعالى: ﴿**رَبِّ ارْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ**﴾[2].

قوله: "وبِمعنَى: حقًّا".

وذلك في نحوِ قولِه تعالَى: ﴿**كَلاَّ إِنَّ الإِنسَـنَ لَيَطْغَى**﴾[3]، ويجوزُ أَنْ تكونَ في هذا[4] الوجهِ اسمًا بُنِيَ لموافَقَتِهِ للحَرفِ في لفْظِهِ، إلاّ أنَّ النَّحويينَ حكمُوا فيها بالحَرفيّةِ لما لما فَهِمُوا مِنْ أَنَّ المقصُودَ تحقيقُ الجملةِ، كالمقصُودِ بـ (أَنَّ).

---

[1] سورة الفجر ٨٩/١٦-١٧.

[2] سورة المؤمنون ٢٣/٩٩-١٠٠.

[3] سورة العلق ٩٦/٦.

[4] في الأصل: هذه.

[تاء التأنيث السَّاكنة]

قوله: "تاءُ التأنيثِ السَّاكنةُ: تَلحقُ المِاضِيَ لتأنيثِ المسنَد إليه، فإنْ كان ظاهِرًا غيرَ حقيقيٍّ، فمُخَيَّرٌ"[1].

هذا قَدْ تقدَّمَ.

قوله: "وأمّا إلحاقُ عَلامةِ التَّثنِيَةِ والجَمْعَينِ، فَضَعيفٌ".

مِثلُ: (قامَا الزّيدانِ)، و(قَاموا الزيدونَ)، و(قُمْنَ النساءُ)، فهذه على ضَعْفِها[2]، لا يَنبَغي أن تُقَدَّرَ ضَمائرَ لما يلزَمُ من تقديمِ المضمرِ على مَا يعُودُ عَليهِ مِن غَيرِ فَائِدةٍ، ولذلك حَمَلَها النّحويُّون على أنّها حُروفٌ أُتِيَ بِهَا للدَّلالَةِ عَلى أَحوالِ الفَاعِلينَ، كما أُتِيَ بتاءِ التّأنيثِ للدَّلالَةِ عَلى حالِ الفَاعِلِ.

---

(1) في ث بعده: "إنَّما قال: "الساكنةُ" احترازًا من المتحركةِ، نحو: (قائمة)، فإنَّها تلحقُ الاسمَ، وإنّما قال: "الماضي" لأن هذه التَّاء لا تلحقُ غيرَهُ منَ الأفعَالِ، وقَد تقدَّمَ ذلِكَ في (المذكَّرِ والمؤنَّثِ)".

(2) في ث بعده: "نحو: (أكلوني البَراغيثُ)". وهذه لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة. ينظر: الكتاب ٣/٢٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/٧٠٦.

[التّنوِينُ]

قوله: "التَّنوِينُ: نُونٌ ساكِنَةٌ تَتبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ، لا لتأكيدِ الفِعْلِ".

فقوله: "نونٌ" يَعُمُّ. وقوله: "ساكنةٌ" احترازٌ من المتحرِّكَةِ[1]. وقوله: "تَتبَعُ حركَةَ الآخِرِ" احترازٌ مِمَّا ليسَ كَذلِك[2]. وقوله: "لا لتأكيدِ الفِعلِ" لئلاّ يَدخُلَ فيهِ نَحْوُ: (اضرِبَنْ).

قوله: "وهو للتَّمْكِينِ، والتَّنكِيرِ، والعِوَضِ، والمقَابَلةِ، والتَّرنُّمِ".

فـ(الأوَّلُ): كُلُّ تَنوينٍ دلَّ على أمكَنِيّةِ الاسمِ الدّاخلِ عَليهِ، نحو: (زيدٍ) و(رَجُلٍ).

(والثَّاني) [٧٤و]: ما دَخَل للدّلالةِ على أنّهُ غيرُ مُعيَّنٍ، نحو: (سيبويه وسيبويهٍ آخَرُ).

(والثَّالثُ): ما لَحِقَ عِوضًا مِن المضافِ إليهِ، نحو: (يومَئِذٍ)[3].

(والرَّابع): ما يُقابِلُ نونَ الجَمْعِ، ولا يَكُونُ إلاَّ في جمعِ المؤنَّثِ، نحو: (مسلماتٍ).

(والخامسُ): ما يلحَقُ آخِرَ الأبياتِ، والأنْصَافِ المصرَّعَةِ لتحسينِ الإنشَادِ، كقوله:

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[4]

وكذلك:

---

[1] في ث بعده: "في نحو: (حَسَنٌ) و(يفعلانِ)".

[2] في ث بعده: "[نحو]: (مِنْ) و(لدُنْ) و(لم يَكُنْ)".

[3] في ث بعده: "و(حينئذٍ)، وقدْ يكونُ عِوَضًا من غير ذلك كما في (جوارٍ) على مذهب سيبويه". ينظر: الكتاب ٣/٣١٠.

[4] رجزٌ لرؤبة، في: ملحق ديوانه ١٨١، وقبله: ***تقولُ بنتي قَدْ أنَى إناكَا***. وله أيضًا في: الكتاب ٢/٣٧٥، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٧١.
والشاهد فيه قوله: "عساكَا" إذ لحِقَ آخرَ الرجزِ تنوينُ التّرنُّمِ.

مِن ذِكرى حَبِيبٍ ومنزِلٍ[1]

فإن لحِقَ قَافِيةً مُقيَّدةً سُمِّيَ الغَالي[2] لِقلَّتِهِ، نحو:

وقاتِمِ الأعمَاقِ خاوِي المُخْتَرقٍ[3].

بفتحِ القَافِ وكَسرِها، قال الشيخ: "والظَّاهِرُ أنَّ الفَتحَ أولَى"[4].

قوله: "ويُحذَفُ مِنَ العَلَمِ مَوصُوفًا بـ (ابن) مُضافًا إلى عَلَمٍ".

وذلك لغَرضِ التَّخفِيفِ فيما كَثُرَ استعمالُه نحو: (هذا زيدُ بن عمرٍو). وأمّا نحو:

جَارِيَةٌ مِن قَيْسٍ بن ثَعلَبة[5]

فَضرورَةٌ. والله أعلم.

---

[1] جزءُ بيتٍ من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ٨، وهو بتمامه:

قَفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوملِ

وله أيضًا في: الأزهيّة ٢٥٣، وبلا نسبة في: رصف المباني ٤١٦.

والشاهد فيه مجيءُ تنوينِ الترنُّمِ آخِرِ الصَّدْرِ (ومَنْزِلٍ).

[2] سَمّاه الأخفَشُ، وجعله تنوينًا سادسًا. ينظر: رصف المباني ٤١٧، والجنى الداني ١٧٨.

[3] رجزٌ لرؤبة، في: ديوانه ١٠٤، وبعده: ***مُشتَبِه الأَعْلامِ لَمّاع الخَفَق***.

وله أيضًا في: الخصائص ٣٢٢/٢، وبلا نسبة في: الكتاب ١١٠/٤.

والشاهد فيه قوله: "المخترَقٍ" إذ لحِقَ القافيةَ المقيَّدَةَ التنوينُ مع اقترانِ الكلمةِ (بأَلْ)، وهذا ما يُسَمَّى بالتنوينِ الغالي.

[4] شرح ابن الحاجب ١٣٣.

[5] رجزٌ للأغلب بن عمرو العجلي، في: ديوانه ضمن (شعراء أمويون) ١٤٨/٤. وبعده:

قَبَاء ذات سُرّة مُقعَبَة.

وله أيضًا في: الكتاب ٥٠٦/٣، وبلا نسبة في: معاني القرآن، للفراء ٤٣٢/١، والخصائص ٤٩٣/٢. والشاهد فيه تنوين (قيسٍ) وهو علمٌ موصوفٌ بـ (ابن) مضافٌ إلى علمٍ، وذلك ضرورةٌ.

[نونُ التأكيد]

قوله: "نونُ التأكيدِ".

قالَ في شرحِهِ: "هي النُّونُ الَّتي تَلْحَقُ آخرَ صِيغَةِ الأَمْرِ والمضارعِ لتأكيدِهِ"[1].

قوله: "خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشدَّدَةٌ مفْتُوحَةٌ".

والفرقُ بينَهُمَا أنَّ التأكيدَ بالخفيفةِ كالتأكيدِ باسمٍ، والتأكيد بالمشَدّدةِ كالتأكيد باسمينِ.

قوله: "مع غيرِ الأَلِفِ".

راجعٌ إلى المشدَّدَةِ لأنَّهَا مفتُوحَةٌ، إلاَّ في نحوِ: (اضربانِّ) و (اضربنانِّ)، فإنَّها تُكْسَرُ تشبيهًا لها بنونِ التثنيةِ[2]،لوقوعِها بعدَ الألِفِ.

قوله:" تَخْتَصُّ بالفِعلِ المستَقْبَلِ في الأمرِ، والنَّهي، والاستِفهامِ، والتَّمنِّي، والعَرْضِ، والقَسَمِ".

وذلك لما في هذهِ الأمُورِ مِنْ مَعنَى الطَّلبِ[3].

قوله: "وقَلَّتْ في النَّفْي".

وذلك لعُرُوِّهِ عَن مَعنَى الطَّلبِ، وإنَّما دَخلَتْ فيهِ تشبيهًا له بالنَّهْي.

قوله: "ولزِمَتْ في مُثبَتِ القَسَمِ".

يعني في جَوابِ القَسَمِ، لتقريرِ كَونِهِ جوابًا بها[4]، ويُفهَمُ مِنهُ أَنَّها في غيرِهِ لا تَلزَمُ.

---

[1] شرح ابن الحاجب ١٣٣.

[2] في نحو: (الزيدانِ).

[3] في حاشية الأصل: "وقدْ تدخلُ الماضيَ إذا تضمَّن الدعاء، نحو قوله:

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا   لولاكِ لم يكنْ للصَّبابةِ جانحُ"

البيت من الكامل، لم أعرف قائله، وهو من شواهد: شفاء العليل ٢/٨٨١.

[4] وفي ث: "أي: في جوابِ القَسَمِ المضارعِ المثبتِ، لتقريرِ أنَّه جوابُ القَسَمِ".

قوله [٧٤ظ]: "وَكَثُرَتْ في مثل: (إمَّا تَفعلَنَّ)"[١].

وذلك لأنّهُمْ لما أكَّدُوا الحَرفَ بِما رَأوا أنَّ تأكيدَ ما هو المقصودُ أَوْلَى[٢].

قوله: "وما قَبلَهَا مَع ضَميرِ المذَكَّرِينَ[٣] مَضمُومٌ".

وذلكَ لأنَّ فيه ضميرًا بارِزًا، هو واوٌ مضمومٌ ما قَبلَهَا، فإذا لَقِيَتِ النُّونَ ساكنةً، حُذِفَتِ الواوُ على أَصْلِ التقاءِ السَّاكنينِ.

قوله: "وَمَع المخاطبَةِ مَكسُورٌ".

وذلك لأنَّ الضَّميرَ الذي فيه (ياءٌ) سَاكِنةٌ مكسورٌ مَا قَبْلَهَا.

قوله: "وَفيما عَدَاه مَفتُوحٌ".

وهو المفردُ المذكَّرُ، والتَّثنِيةُ، وجمعُ المؤنَّثِ[٤]، أمّا في المفرد المذكَّرِ فلأنّها مَعهُ كالمركَّبِ، فقَصدُوا الخِفَّةَ، وأمَّا في التَّثنِيةِ وجَمعِ المؤنَّثِ فَلأجلِ الأَلِفِ.

قوله: "وتَقولُ في التَّثنِيةِ وجَمعِ المؤنَّثِ: (اضْرِبَانِّ) و(اضْرِبْنَانِّ)".

أي: بإثباتِ الألفِ، لأنّهُم لو ذهبُوا يحذفُونَ ألفَ التَّثنِيةِ لأدَّى إلى اللَّبسِ بينَهُ وبين الواحِدِ، ولو ذهبوا يَحْذِفُونَ أَلِفَ الفَصْلِ لوقعوا فيما فرُّوا منه مِنَ الجمعِ بينَ النُّونَاتِ.

---

[١] في ث بعده: "أي: كثُرَتْ زيادةُ نونِ التأكيدِ على الفِعْلِ إذا زِيدَتْ (ما) على حرفِ الشرطِ، وذلك لأنّهم لما أكّدوا الفِعل أيضًا، إذ هو بالتأكيدِ أولى، لأنَّه المقصُودُ".

[٢] في حاشية الأصل: "وقَد تدخُل نُونُ التأكيدِ اسمَ الفاعلِ، نحو قوله:

أرأيتَ إنْ جاءت به أُمْلُودا مُرجَّلاً ويلبَسُ البُرودا

أقائلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودا".

هذا رجزٌ لرؤبة، في: ملحق ديوانه ١٧٣.

[٣] وهو الواو، في نحو: (اضربوا)، تقول: (اضربُنّ).

[٤] في ث بعده: "نحو: (اضرِبَنَّ) و (اضربانِّ) و (اضرِبنَانِّ)".

قوله: "ولا تَدْخُلُهُما الخَفيفَةُ".

أي: لا يُقالُ: (اضرِبَانْ)، ولا (اضرِبنَانْ)، لأنّهُم لو حَرَّكُوا النُّونَ أَخْرَجُوها عن وَضْعِها، ولو بقّوها ساكِنَةً جَمَعُوا بين السَّاكِنينِ. وإنَّما جمعُوا بين الألفِ وبينَ النُّونِ المشدَّدةِ، لأنَّها مُشدَّدةٌ، وقَد جمعُوا بين الساكنينِ إذا كانا على هذا الحَدِّ، كـ (الضَّالِّين)[1].

قوله: "خِلافًا ليُونُسَ"[2].

أي: فإنّهُ أجازَ إدْخَالَ النُّونَ الخفيفةَ عليهِمَا، وجَمعَ بين السّاكنينِ، وهُوَ رَدِيءٌ.

قوله: "وهُما في غيرِهما مع الضّميرِ البارزِ كالمنفَصِلِ".

أي: والنُّونانِ في غيرِ التَّثنِيَةِ والجمعِ المؤنَّثِ مع الضَّميرِ البارزِ[3] كالكلمةِ المنفصلةِ، فَيجِبُ أن يُعْطَى آخِرُ الفِعْلِ مِن ضَمٍّ أو كسرٍ أو سُكونٍ، ما هُوَ في حُكمِ الكَلِمَتَينِ المنفصِلَتَيْنِ إذا اجتمعَتا.

قوله: "فإنْ لم يكُنْ فَكالمتَّصِلِ".

أي:فإن لم يكُنْ [٧٥و] ضميرٌ بارزٌ كانتِ النُّونُ مع الفِعلِ كالجُزءِ مِنه[4].

قوله: "ومِن ثَمَّ قِيلَ: (هَلْ تَرَينَّ، وتَرَوُنَّ)".

أي: فكُسِرتِ الياءُ في الأوَّلِ، وضُمَّتِ الواوُ في الثَّاني، لأنَّ ذلك حُكْمُ مثلهما في المنفَصِلِ نحو: (أخْشَيِ القومَ)، و(اخشَوُا القومَ).

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾. سورة الفاتحة ٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، وفي الإنصاف ٦٥٠/٢ (م٩٤)، وشرح الرضي ٥٣٤/٤ أنّه مذهبُ يونس والكوفيين.

(٣) في ث بعده: "وهو الواوُ والياءُ".

(٤) في ث بعده: "وهو في الواحد المذكّر".

قوله: "(وتريَنَّ، واغزوَنَّ)".

أي: فَـرُدّتِ الألـفُ إلى أصـلِها في الأوَّلِ، وأُعيـدَتِ الـواوُ المحذوفـةُ في الثـاني، وفتحتَا لأنّ ذلك حُكمُ مَثلِهِما في المتَّصلِ نحو: (اخشيَا) و (اغزوَا).

قوله: "و(اغزِنَّ، واغزُنَّ)"[1].

أي: فَحُـذفتِ اليـاءُ مـن الأوَّلِ، والـواوُ مـن الثَّـاني، لأنَّ ذلـك حُكـمُ مِثلِهِمَـا في المنفَصِلِ، نحو: (اغزِي القومَ) و (اغزُوا القومَ)[2].

قوله: "والمخفَّفَةُ تُحْذَفُ للسّاكِنِ".

وذلـك لأنّ إثباتَها يؤدِّي إلى أحدِ محذُورَينِ: إمَّا تحريكهَا، أو اجتماع السَّـاكنينِ، فلـذَلك تقُـولُ في: (اضـربَنْ) إذا لاقَـى مثـلَ (القـوم): (اضـربَ القَـومَ). وإنَّمـا لم يُحرِّكُوهـا بالكَسْرِ لأنَّهُم قَصَدوا إلى أَنْ يكونَ للنُّونِ اللاَّحِقَةِ للاسمِ على اللاّحقة للفِعلِ مَزيّةٌ[3].

قوله: "وفي الوَقفِ".

وذلك إذا انكسرَ مَا قبلَها، أو انضمَّ[4]، كأنّهُم شَبَّهُوهَا بالتَّنوينِ.

قوله: "فيُرَدُّ ما حُذِفَ".

أي: لأجلِهـا، مِـن حَـرفِ عِلَّـةٍ أو حـرف إعـرابٍ، لأنّهُـم قَـدَّروها كالمعدُومَـةِ مـن أصلِها لكونِها غيرَ لازمةٍ، بِخلافِ التَّنوينِ، في نحو (قاضٍ)، فإنَّ الفصيحَ بقاءُ حُكْمِهِ، وإن حُذِفَ لفظًا، لأنَّه لازِمٌ.

---

[1] أي: في أمرِ المخاطبة، وأمرِ جماعةِ الذكور.

[2] ينظر: شرح الرضي ٥٣٥/٤.

[3] في ث بعده: "قال:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تَر كَعَ يومًا والدَّهْرُ قد رفَعَهْ".

البيت من الخفيف، للأضبط بن قريع، في: شرح ديوان الحماسة، للمرْزوقي ١١٥١/٣، والحماسة الشجريَّة ٤٧٤/١.

[4] نحو: (اضرِبِنْ) أو (اضرِبُنْ)، فنقول عند الوقف: (اضربي) أو (اضربوا)، بِرَّدِ المحذوفِ. ينظر: الموفقي في النحو ١٢٣.

قوله: "والمفتُوحُ مَا قَبلَها تُقلَبُ ألِفًا".

وذلك نحو قوله:

ولا تعْبدِ الشَّيطَانَ واللّه فاعْبُدا[1].

لِمَا تقدَّمَ مِن أنّها مُشَبَّهَةٌ بالتّنوينِ. والله أعلم.

* * *

وافق الفراغُ مِن نَساخَةِ التّعليقِ المباركِ يومَ الخميسِ من العشر الأولى من شهر صفر من سنة ثلاث عشرة[2] وثماني مائة، وذلك بخطِّ مالِكها أفقرِ عبيد اللهِ وأحوَجِهم إليه: عبدِ الله بن محمَّد بن أحمد بن يحيى بن حبيبٍ.

وصلى الله على محمدٍ وآلِه.

---

(1) عجز بيت من الطويل، للأعشى، في: ديوانه ١٣٧ برواية: ***والله فاحمدا***، وصدره:

وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ.

وله أيضًا في: الكتاب ٥١٠/٣، والأزهية ٢٨٥، وبلا نسبة في: الممتع في التصريف ٤٠/١. وتختلف هذه المصادر في رواية صدر البيت، وكلها من قصيدةٍ واحدةٍ في الديوان.

والشاهد فيه قوله: "فاعبدا" إذ أبدلَ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ ألفًا في الوقفِ.

(2) في الأصل: ثلاثة عشر.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

ص (٣٨)	
نِعْمَ الْعَبْدُ (٤٤،٣٠)	٢٦١
الشورى (٤٢)	
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (١١)	٢٧٣
لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ (١٧)	٢٨٣
الجاثية (٤٥)	
إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ*وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ*وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٣،٤،٥)	١٣١
الأحقاف (٤٦)	
وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ (١١)	٣٦٨
محمد (٤٧)	
فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً (٤)	٥٦
ق (٥٠)	
لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ (٣٧)	٢٤٨
الذاريات (٥١)	
أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ (١٢)	١٧٥
فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ (٤٨)	٢٦١
القمر (٥٤)	
إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩)	٧٥

البروج (٨٥)	
إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثُمَّ لم يَتُوبُوا فَلَهُم عذابُ جهنَّمَ (١٠)	٤٧
الغاشية (٨٨)	
إنّا إليْنَا ايَابَهُم (٢٥)	٥٠
الفجر (٨٩)	
رَبِّي أهَنَنِ كَلاّ (١٧،١٦)	٣٠١
كَلاّ إذا دُكَّتِ الأرضُ دكًّا دكًّا (٢١)	٥٦
الليل (٩٢)	
والَّيْلِ إذا يَغْشَى	١٧٤
العلق (٩٦)	
كَلاّ إنَّ الإنْسَانَ لَيَطْغَى (٦)	٣٠١
بالنَّاصِية ناصِيةٍ كاذِبةٍ (١٦،١٥)	١٣٦

فهرس القراءات القرآنية[١]

[١] ما بين قوسين قراءة حفص.

فهرس الأقوال والأمثال

لم يوجدْ كان مثلُهم.	**٢٤٨**
ما أحسنَ بالرجلِ أنْ يصدقَ	**٢٥٦**
ما جاءتْ حاجتَك؟	**٢٤٦**
ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً.	**١٣١**
هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَبا.	**٨٩**

فهرس الأشعار[1]

[1] رتبتُ القوافي بحسب الروي، ورتبتُ القوافي ذات الروي الواحد بحسب الحركة: الساكن اولاً، فالمفتوح، فالمضموم، فالمكسور، ثُمّ رتبتُ القوافي ذات الروي الواحد بحسب البحور: الطويل، المديد، البسيط، الوافر، الكامل، الهزج، الرمل....

فهرس الأرجاز

الرجز	القائل	الصفحة
جَارِيَةٌ من قيسٍ بن ثعلبَةْ	الأغلب العجلي	٣٠٤
كأنَّ وريدَيه رشاءا خُلْبِ	رؤبة	٢٨٢
قَدْ كادِ من طولِ البِلَى أنْ يمصحا	رؤبة	٢٥٣
أَقْسَمَ باللّه أبو حفصٍ عُمَرْ	عبد الله بن كيسبة	١٣٧
في بئرِ لا حورٍ سَرَى ومَا شَعَرْ	العَجَّاج	٢٩١
وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ	جِرَانُ العَودِ	٢٧٠
جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط	العجَّاج	١٢٥
وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقنْ	رؤبة	٣٠٤
يا أبتا عَلَّك أو عَسَاكَا	رؤبة	٣٠٣
يضحكنْ عَنْ كالبَردِ المنْهَمِّ	العجَّاج	١٧٣

فهرس الأعلام

فهرس المذاهب النحوية

فهرس الكتب

فهرس اللُّغات

فهرس الأماكن

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع[1]

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة

١. ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه: د. طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد، ١٩٧٤م.

٢. ابن الخشاب، حياته ونحوه: د. علي عبود الساهي، مطبعة الجامعة، بغداد، (د. ت).

٣. أبو الحسن ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.

٤. أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

٥. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: الدمياطي البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد، ت ١١١٧هـ، وضع حواشيه الشيخ: أنس مهرة، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٦. أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، اعتنى بنشره: فرينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٧. أدب الكاتب: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، تحقيق: محمد الدَّالي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٨. ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٤٠٩هـ= ١٩٨٤- ١٩٨٩م.

[1] المعلومات التامّة عن اسم المؤلف وسنة وفاته، تذكرُ عند وروده أوّل مرّة فقط، فإذا تكرَّر وروده، وضعتُ بين معقوفتين [رقمَ] وروده أوّل مرّة، ليسهل على القارئ الرجوع إلى تلك المعلومات.

٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: الشوكاني، محمد بن علي، ت ١٢٥٠هـ، تحقيق: أبو مصعب، محمد بن سعيد البدري، ط (١)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٠. الأزهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد، ت ٤١٥هـ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

١١. أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله،محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، ط (١)، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٢. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

١٣. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

١٤. إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، ت ٢٤٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، ط (٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٥٦م.

١٥. الأصول في النحو: ابن السرَّاج، محمد بن سهل، ت ٣١٦هـ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٦. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة، ١٣٦٠هـ= ١٩٤١م.

١٧. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت).

١٨. الأعلام: خير الدين الزركلي، ت ١٩٧٦م، ط (٤)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.

١٩. الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، ت ٣٥٦هـ، تحقيق: لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت، (د. ت).

٢٠. الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، [١٢]، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٧م.

٢١. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: الفارقي، الحسن بن أسد، ت ٤٨٧هـ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٢. الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ، تحقيق: د. أحمد الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨م.

٢٣. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: البطليوسي، أبو محمد، عبد الله بن محمد، ت ٥٢١هـ، تحقيق: أ. مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، مصورة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٢٤. الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، أبو جعفر، أحمد بن علي، ت ٥٤٠هـ، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

٢٥. الأمالي: القالي، إسماعيل بن القاسم، ت ٣٥٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).

٢٦. الأمالي الشجريَّة: ابن الشجري، هبة الله بن علي، ت ٥٤٢هـ، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).

٢٧. أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى، علي بن الحسين، ت ٤٣٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

٢٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.

٢٩. الإنتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب: أبو الحسن، علي بن عدلان، ت ٦٦٦هـ، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، [١٢]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

٣١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٦)، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
٣٢. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط (١)، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٩= ١٩٦٩م.
٣٣. الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، بغداد، ١٩٨٢م.
٣٤. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ= ١٩٥٩م.
٣٥. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، [٨]، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
٣٦. البداية والنهاية: ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي، ت ٧٧٤هـ، مطبعة السعادة، مصر، (لا، ت).
٣٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، [٩]، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).
٣٨. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله،ت ٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د. ت).

٣٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، [٢٠]،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، (د. ت).

٤٠. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، ت ١٢٠٥هـ، تحقيق: عبد الستار فراج وآخرين، الكويت، ١٣٨٥- ١٤٠٨هـ= ١٩٦٥- ١٩٨٨. صدر منه (٢٦) جزءاً.

٤١. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م، ترجمة: أ.د. عبد الحليم النجار وآخرين، الهيأة العامة المصريّة للكتاب، ١٩٧٩م.

٤٢. تاريخ الأمم والملوك: الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٣. تاريخ الخلفاء: السيوطي، [٢٠]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٤. تاريخ اليمن: الواسعي، عبد الواسع بن يحيى، ط (٢)، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٤٧م.

٤٥. التبصرة والتذكرة: الصيمري، عبد الله بن علي، ت في القرن ٤هـ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، ط (١)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٤٦. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي، مصر، ١٩٧٦م.

٤٧. التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، [٤٦]، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦هـ، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط (١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م.

٤٩. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، [٣١]، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط (١)، المكتبة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

٥٠. التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب): صدر الأفاضل الخوارزمي، القاسم بن الحسين، ت ٦١٧هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٥١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

٥٢. التعريفات: الشريف الجرجاني، علي بن محمد، ت ٨١٦هـ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د. ت).

٥٣. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن): الطبري،[٤٢]، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٥٤. التكملة: أبو علي الفارسي، [٣٢]، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٥٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط (٢)، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، (د. ت).

٥٦. التوطئة: أبو علي الشلوبيني، عمر بن محمد، ت ٦٤٥هـ، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، (د. ت).

٥٧. التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤هـ، عنى بتصحيحه: أوتوبرتزل، مكتبة المثنى بغداد، (د. ت).

٥٨. الجامع الصغير في النحو: ابن هشام الأنصاري، [٣١]، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٥٩. الجمل في النحو: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت ٤٧١هـ، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٨٢هـ= ١٩٧٢م.

٦٠. الجمل في النحو: الزجاجي، [٣٤]، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

٦١. جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي، محمد بن أبي الخطاب، ت أواخر القرن ٤هـ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٣م.
٦٢. جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، ت ٣٩٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط (٢)، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
٦٣. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، [٥٥]، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.
٦٤. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الأربلي، علاء الدين بن علي، ت في القرن ٨هـ، تحقيق: د. إميل يعقوب، ط (١)، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١م.
٦٥. حاشية الصبان عل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبَّان، ت ١٢٠٦هـ، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت، (د. ت).
٦٦. الحجَّة في القراءات السبع: ابن خالويه، [١٦]، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدّم له: د. فتحي حجازي، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
٦٧. حُجَّة القراءات: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت ٤٠٣هـ، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
٦٨. الحجَّة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، [٣٢]، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جوجاتي، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
٦٩. حروف المعاني والصفات: الزجاجي، [٣٤]، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، أربد، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٧٠. حلية الأولياء: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣٨م.
٧١. الحماسة: البحتري، الوليد بن عبيد، ت ٢٨٤هـ، اعتنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، (د. ت).
٧٢. الحماسة البصريَّة: صدر الدين بن أبي الفرج البصري، ت ٦٥٩هـ، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٧٣. الحماسة الشجريّة: ابن الشجري، [٢٦]، تحقيق: الملوحي والحمصي، دمشق، ١٩٧٠م.

٧٤. حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول: الحبشي، عبد الله بن محمد، ط (٢)، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ١٩٨٠م.

٧٥. الحيوان: الجاحظ، عمرو بن بحر، ٢٥٥هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (١)، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

٧٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٧٧. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، ط (٤)، مصورة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٧٨. دراسات في التراث اليمني: الحبشي، [٧٤]، دار العودة، بيروت، ١٩٧٧م.

٧٩. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

٨٠. الدّرة الفاخرة في الأمثال السائرة: الأصفهاني، أبو عبد الله، حمزة بن الحسن، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٧١م.

٨١. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية: الشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت ١٣٣١هـ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط (١)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨١م.

٨٢. دلائل الإعجاز: الجرجاني، [٥٩]، تحقيق: د. رضوان الداية ود. فايز الداية، ط (٢)، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٨٣. الدولة الرسولية في اليمن: مجهول، تحقيق: صدر الدين أحمد، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٥٩م.

٨٤. الديباج المذهب في معرفة أعيان من ذهب: اليعموري، ابن فرحان، ت ٧٩٩هـ، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٨٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، ط (١)، مؤسسة إيف، بيروت، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٨٦. ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن (دراسات في الأدب العربي): جوستاف جرونيام، ترجمة: د. إحسان عبّاس، ط (١)، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

٨٧. ديوان أبي قيس بن الأسلت: تحقيق: حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة، (د. ت).

٨٨. ديوان الأسود بن يعفر النهشلي: تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ط (١)، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

٨٩. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): شرح وتعليق: د. محمَّد محمَّد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز، (د. ت).

٩٠. ديوان الأغلب العجلي، ضمن (شعراء أمويون): تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ط (١)، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٧م.

٩١. ديوان الإمام علي بن أبي طالب، دار المنار، القاهرة، (د. ت).

٩٢. ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.

٩٣. ديوان أميّة بن أبي الصلت: جمعه: بشير يموت، ط (١)، بيروت، ١٩٣٤م.

٩٤. ديوان تابّط شرًّا (ثابت بن جابر): تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م.

٩٥. ديوان جِرَان العود النميري (عامر بن الحارث): صنعة: أبي جعفر محمد بن حبيب، ت٢٤٥هـ، رواية أبي سعيد السكري،[٨٥]، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ط (١)، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

٩٦. ديوان جرير بن عطيّة: شرح: محمد بن حبيب، [٩٥]، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، (د. ت).

٩٧. ديوان حسان بن ثابت: شرحه وكتب هوامشه: أ. عبد أ. مهنا، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٩٨. ديوان الحماسة: أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ت ٢٣١هـ، برواية: أبي منصور الجواليقي، موهوب بن أحمد، ت ٥٤٠هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، بغداد، ١٩٨٠م.

٩٩. ديوان ذي الرمَّة: شرح: الإمام أبي نصر، أحمد بن حاتم الباهلي، ت ٢٣١هـ، تحقيق: د. عبد القدوس صالح، ط (٢)، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

١٠٠. ديوان رؤبة بن العجّاج، ضمن (مجموع أشعار العرب): تصحيح: وليم بن الورد، ط (٢)، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٢هـ= ١٩٨٠م.

١٠١. ديوان الطرماح بن حكيم: تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٨م.

١٠٢. ديوان طفيل الغنوي: تحقيق: عبد القادر أحمد، ط (١)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨م.

١٠٣. ديوان العباس بن مرداس: تحقيق: يحيى الجبوري، ط (١)، مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٦٨م.

١٠٤. ديوان عبيد بن الأبرص:تحقيق: د. حسين نصار، ط (١)، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٧م.

١٠٥. ديوان العجّاج (عبد الله بن رؤبة): رواية: الأصمعي، ت ٢١٦هـ، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د. ت).

١٠٦. ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.

١٠٧. ديوان عمرو بن معد يكرب: صنعة: د. هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٠م.

١٠٨. ديوان عنترة بن شداد: تحقيق: محمد سعيد مولوي، ط (٢)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

١٠٩. ديوان الفرزدق: تعليق: عبد الله الصاوي، ط (١)، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ= ١٩٣٦م.

١١٠. ديوان قطري بن الفجاءة، ضمن (ديوان الخوارج)، تحقيق: نايف معروف، ط (١)، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣م.

١١١. ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط (٢)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.

١١٢. ديوان قيس بن ذريح= قيس ولبنى: جمع وتحقيق: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، (د. ت).

١١٣. ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى): جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة، (د. ت).

١١٤. ديوان كعب بن زهير: تحقيق: علي فاعُور: ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧م.

١١٥. ديوان المرار الفقعسي، ضمن (شعراء أمويون): تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ط (١)، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٧م.

١١٦. ديوان مسكين الدارمي (ربيعة بن عامر): جمع وتحقيق: د. خليل إبراهيم العطيّة ود. عبد الله الجبوري، ط (١)، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٧٠م.

١١٧. ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

١١٨. ديوان نهشل بن حَرِّي: تحقيق: د. حاتم الضامن، ضمن (مجلة كلية أصول الدين)، العدد (١)، بغداد، ١٩٧٥م.

١١٩. ديوان الهذليين: تصحيح: أحمد الزين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٢٠. ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري: جمع وتحقيق: عبد القدوس صالح، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

١٢١. الذيل على الروضتين: أبو شامة، ت ٦٦٥هـ، تصحيح: محمد زاهد الكوثري، الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٧م.

١٢٢. الرّدّ على النّحاة: ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، ت ٥٩٢هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٢٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط (٢)، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
١٢٤. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط (٢)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
١٢٥. زهر الأكم في الأمثال والحِكم: اليوسي، الحسن بن مسعود، ت ١١٠٢هـ، تحقيق: حميد آدم ثويني وكامل سعيد عواد، ط (٢)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٤م.
١٢٦. الزّيديّة، نشأتها ومعتقداتها: الأكوع، إسماعيل بن علي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٣م.
١٢٧. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د. ت).
١٢٨. سرّ صناعة الإعراب: ابن جني،[٧٧]، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٢٩. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز، ت ٤٨٧هـ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦م.
١٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
١٣١. شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥هـ، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ١٩٧٩م.
١٣٢. شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، [١٧]، تحقيق: أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤م.

١٣٣. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت ٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١٤)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٤م.

١٣٤. شرح اختيارات المفضّل: الخطيب التبريزي، أبو زكريا، يحيى بن علي، ت ٥٠٢هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط (٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٣٥. شرح أشعار الهذليين: صَنَعهُ: أبو سعيد السكري،[٨٥]، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، راجعه: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (د. ت).

١٣٦. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، المسَمَّى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك): الأشموني، علي بن محمد، ت ٩٠٠هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م.

١٣٧. شرح ألفية ابن معطي: ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة، ت ٦٩٦هـ، تحقيق: علي بن موسى الشوملي، ط (١)، مطبعة الفرزدق، الرياض، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٣٨. شرح التسهيل: ابن مالك، [٥١]، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ط (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

١٣٩. شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ، بهامشه حاشية ياسين بن زيد الدين، ت ١٠٦١هـ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د. ت).

١٤٠. شرح الجمل: ابن هشام الأنصاري، [٣١]، تحقيق: علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٤١. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٤٢. شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أحمد بن محمد، ت ٤٢١هـ، نشر: أحمد أمين وعبد السلام محمّد هارون، القاهرة، ١٩٥١هـ= ١٩٥٣م.

١٤٣. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: د. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط (٤)، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٨م.

١٤٤. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق: د. إحسان عباس، ط (٢)، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.
١٤٥. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترباذي، محمد بن الحسين، ت ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
١٤٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، [٣١]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، (د. ت).
١٤٧. شرح شواهد الإيضاح: ابن بَرّي، عبد الله، ت ٥٨١هـ، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٤٨. شرح شواهد المغني: السيوطي، [٢٠]، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).
١٤٩. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ابن مالك، [٥١]، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، ط (١)، لجنة إحياء التراث في وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٧م.
١٥٠. شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسين علي بن فضَّال، ت ٤٧٩هـ، تحقيق: د. حنّا جميل حدَّاد، ط (١)، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.
١٥١. شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد، ت ٥٧٧هـ، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط (١)، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.
١٥٢. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الانصاري، [٣١]، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، ط (٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
١٥٣. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترباذي، [١٤٥]، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
١٥٤. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، [٥١]، تحقيق: د. أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
١٥٥. شرح اللمع: ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي، ت ٤٥٦هـ، تحقيق: د. فائز فارس، ط (١)، الكويت، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

١٥٦. شرح المراح في التصريف: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، ت ٨٥٥هـ، تحقيق: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.

١٥٧. شرح المفصّل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، دار صادر، بيروت، (د. ت).

١٥٨. شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب، [٣٣]، دار الطباعة العامرة، الأستانة، ١٣١١هـ.

١٥٩. شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت ٤٦٩هـ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط (١)، الكويت، ١٩٨٤م.

١٦٠. شرح الهاشميات: نشر: محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدّن الصناعية، مصر، (د. ت).

١٦١. شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، [٣٣]، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٦٢. شعر العجير السلولي: صنعة: محمد نايف الدليمي، ضمن (مجلة المورد)، المجلد (٨)، العدد (١)، بغداد، ١٩٧٩م.

١٦٣. شعر عمرو بن أحمر الباهلي: تحقيق: حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت).

١٦٤. شعر مزاحم العقيلي: تحقيق: د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم الضامن، ضمن (مجلة معهد المخطوطات)، المجلد (٢٢)، الجزء (١)، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٦٥. شعر هُدْبَة بن الخَشْرَم العُذري: جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.

١٦٦. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، ط (٢)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٩م.

١٦٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، ت ٧٧٠هـ، تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي، ط (١)، المكتبة الفيصليَّة، مكة المكرّمة، ١٤١٦هـ= ١٩٨٦م.

١٦٨. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيَّة: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، ت نحو ٤٠٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط (٤)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٦٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).

١٧٠. الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد: كمال الدين الأدفوي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية، ١٩٦٦م.

١٧١. الطبقات الكبرى: ابن سعد، أبو عبد الله محمد، ت ٢٣٠هـ، دار صادر، بيروت، (د. ت).

١٧٢. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، مصر، ١٩٧٣م.

١٧٣. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ط (١)، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

١٧٤. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة البحتري: أبو العلاء المعري، ت ٤٤٩هـ، ط (٨)، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٧٥. عشرة شعراء مُقلُّون: صنعة: د. حاتم صالح الضامن، دار الحكمة، الموصل، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

١٧٦. العقود اللؤلؤيّة في تاريخ الدولة الرسوليّة: الخزرجي، علي بن الحسن، ت ٨١٢هـ، تصحيح: محمد بسيوني، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، ١٩١١م.

١٧٧. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني: يحي بن الحسين بن قاسم، ت١٠٩٩هـ، تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٧٨. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، ت ٨٣٣هـ، بعناية: ج. برجستراسر، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

١٧٩. الغرَّة المخفيَّة في شرح الدّرّة الألفيَّة: ابن الخباز الموصلي، أحمد بن الحسين، ت ٦٣٩هـ، تحقيق: حامد محمد العبدلي، ط (١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٨٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكاني، [٩]، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).

١٨١. الفصول الخمسون: ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د. ت).

١٨٢. فهرس مخطوطات دار الكتب المصريَّة: تصنيف: فؤاد سيد، القاهرة، ١٣٨٢هـ= ١٩٦٢م.

١٨٣. فهرس مخطوطات مكتبة الاسكندرية: جمع وترتيب: محمد بشير الشندي، المطبعة المصرية الكبرى، ١٩٥٤م.

١٨٤. فهرس مخطوطات مكتبة الاوسكوريال: مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي.

١٨٥. فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف، بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد: د. أحمد عبد الرزاق الرقيحي وآخرين، وزارة الأوقاف والإرشاد، صنعاء، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

١٨٦. فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السليمانية، إعداد: محمود أحمد محمد، وزارة الأوقاف، بغداد، (د. ت).

١٨٧. فهرس مخطوطات مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، إعداد: محمد سعيد المليح وأحمد عيسوي، منشأة المعارف، الاسكندرية، (د. ت).

١٨٨. الفهرست: النديم، محمد بن اسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

١٨٩. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين الجامي، عبد الرحمن بن أحمد، ت ٨٩٨هـ، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٩٠. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، ط (٢)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٣م.

١٩١. قُرّة العيون بأخبار اليمن الميمون: ابن الديبع الزّبيدي، عبد الرحمن بن علي، ت ٩٤٤هـ، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط (٢)، ١٩٨٨م.
١٩٢. الكافية في النحو: ابن الحاجب، [٣٣]، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط (١)، مكتبة دار الوفاء، جدّة، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.
١٩٣. الكامل في اللغة والأدب: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، (د. ت)
١٩٤. الكتاب: سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
١٩٥. كتاب الأمثال: الأصمعي، عبد الملك بن قُريب، ت ٢١٦هـ، جمع وتحقيق: د. محمد جبار المعيبد، ط (١)، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ٢٠٠٠م.
١٩٦. كتاب الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسي، [٢٣]، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
١٩٧. كتاب اللامات: الزجاجي، [٣٤]، تحقيق: د. مازن المبارك، ط (٢)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
١٩٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، [١١]، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).
١٩٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ت ١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
٢٠٠. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
٢٠١. كشف المشكل في النحو: الحيدرة، علي بن سليمان، ت ٥٩٩هـ، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط (١)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.
٢٠٢. الكواكب الدريّة على متممة الأجروميَّة: الأهدل، محمد بن أحمد، ت في القرن ١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

٢٠٣. لباب الآداب: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، ت ٤٢٩هـ، تحقيق: د. قحطان رشيد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.

٢٠٤. لباب الإعراب: الأسفراييني، تاج الدين، محمد بن محمد، ت ٦٨٤هـ، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٢٠٥. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، (د. ت).

٢٠٦. لمع الأدلَّة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، [١٢]، تحقيق: د. عطيّة عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٣م.

٢٠٧. اللمع في العربيّة: ابن جني، [٧٧]، تحقيق: حامد المؤمن، ط (١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٠٨. المؤتلف والمختلف: الآمدي، الحسن بن بشر، ت ٣٧٠هـ، مطبوع مع (معجم الشعراء)، ط (٢)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢٠٩. ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، إبراهيم بن السري، ت ٣١١هـ، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٢١٠. المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران الأصبهاني، أحمد بن الحسين، ت ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٠م.

٢١١. المتبع في شرح اللمع: العكبري، [٤٦]، تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد الزّوي، ط (١)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م.

٢١٢. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنّى، ت ٢١٠هـ، تحقيق: سزكين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤م= ١٩٦٢م.

٢١٣. مجالس ثعلب: أبو العباس، أحمد بن يحيى، ت ٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر، (د. ت).

٢١٤. مجالس العلماء: الزجاجي، [٣٤]، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط (٢)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

٢١٥. مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت ٥١٨هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢١٦. مجموع بلدان اليمن وقبائلها: القاضي الحجري، محمد بن أحمد، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، ط (٢)، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٢١٧. المحاجاة بالمسائل النحويّة: الزمخشري، [١١]، تحقيق: د. بهيجة باقر الحسني، دار التربية، بغداد، ١٩٧٣م.

٢١٨. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ابن خالويه، [١٦]، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م.

٢١٩. المخطوطات اللغويّة في مكتبة المتحف العراقي (دار صدام حاليًا): أسامة ناصر النقشبندي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٦٩م.

٢٢٠. المدارس الإسلامية في اليمن: الأكوع، إسماعيل بن علي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

٢٢١. المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، ط (٢)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٢٢٢. المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ط (٣)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.

٢٢٣. المذكَّر والمؤنَّث: أبو بكر بن الأنباري، [١٢٤]، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، ط (١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

٢٢٤. مراتب النحويين: أبو الطيب، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار الفكر العربي، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٢٢٥. مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع: البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن ابن عبد الحق، ت ٧٣٩هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط (١)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٤م.

٢٢٦. المرتجل: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، ت ٥٦٧هـ، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

٢٢٧. المزهر في علوم اللغة: السيوطي، [٢٠]، مطبعة علي محمد صيمح، مصر، (د. ت)

٢٢٨. مسائل خلافيّة في النحو: أبو البقاء العكبري، [٤٦]، تحقيق: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، حلب، (د. ت).

٢٢٩. المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات)، أبو علي الفارسي، [٣٢]، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٣٠. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، [١٣٣]، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٣١. المستقصى من أمثال العرب: الزمخشري، [١١]، ط (١)، مطبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية، حيدر الدكن، الهند، ١٣٨١هـ= ١٩٦٢م.

٢٣٢. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، [٢٠٠]، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٢٣٣. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: الحبشي، [٧٤]، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢٣٤. معاني الحروف: الرماني، أبو الحسن، علي بن عيسى، ت ٣٨٤هـ، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط (٢)، دار الشروق، جدة، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٣٥. معاني القراءات: الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٢٣٦. معاني القرآن: الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ، تحقيق: د. فائز فارس، ط (٢)، الكويت، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢٣٧. معاني القرآن: الفرّاء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٣٨. معاني القرآن: الكسائي، علي بن حمزة، ت ١٨٩هـ، أعاد بناءه وقدّم له: د. عيسى شحاتة، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٣٩. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، [٢٠٩]، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢٤٠. معجم الأدباء: الحموي، شهاب الدين، أبو عبد الله، ياقوت، ت ٦٢٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

٢٤١. معجم البلدان، الحموي، [٢٤٠]، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.
٢٤٢. معجم الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران، ت ٣٨٤هـ، تحقيق: كرنكو، ط (٢)، مطبعة القدسي، القاهرة، ١٩٨٢م.
٢٤٣. معجم القراءات القرآنيّة: د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم، منشورات أسوة، إيران، (د. ت).
٢٤٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد البكري، [١٢٩] ، تحقيق: مصطفى السقا، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٤٥. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
٢٤٦. معجم المدن والقبائل اليمنيّة: إبراهيم أحمد المقحفي، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥م.
٢٤٧. المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية: د. إميل بديع يعقوب، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٢٤٨. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
٢٤٩. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، وآخرين، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
٢٥٠. المغني في النحو: ابن فلاح اليمني، تقي الدين أبو الخير منصور، ت٦٨٠هـ، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط (١)، ١٩٩٩م.
٢٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، [٣١]، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط (٦)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٥٢. المفصّل في صنعةِ الإعراب: الزمخشري، [١١]، قدَّم له وبوَّبه: د. علي بو ملحم، ط (١)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٥٣. المفضليات: المفضل الضبي، أبو العباس، ت ١٦٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط (٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

٢٥٤. المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة: العيني، [١٥٦]، مطبوع مع (خزانة الأدب)، دار صادر، بيروت، (د. ت).

٢٥٥. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، [٥٩]، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٥٦. المقتضب: المبرد، [١٩٣]، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٢٥٧. المقتطف من تاريخ اليمن: القاضي الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم، ط (٢)، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٥٨. المقرّب: ابن عصفور، [١٤١]، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦م.

٢٥٩. الممتع في التصريف: ابن عصفور، [١٤١]، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط (٤)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٦٠. منثور الفوائد: أبو البركات الأنباري، [١٢]، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط (١)، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٢٦١. المنصف: ابن جني، [٧٧]، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط (١)، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ= ١٩٥٤م.

٢٦٢. منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحويّة: عبد الأمير الورد، ط (١)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ودار التربية، بغداد، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٢٦٣. منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك: أبو حيان، [٨]، تحقيق: جليزر، نيوهافن، ١٩٤٧م.

٢٦٤. الموفقي في النحو: أبو الحسن بن كيسان، محمد بن أحمد، ت ٢٩٩هـ، تحقيق: د. هاشم طه شلاش ود. عبد الحسين الفتلي، ضمن (مجلة المورد)، المجلد (٤)، العدد (٢)، ١٩٧٥م.

٢٦٥. الميسَّر في القراءات الأربع عشرة: محمد فهد خاروف، ط (١)، دار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٢٦٦. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، ت ٥٨١هـ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، (٢)، دار الرياض، ١٩٨٤م.

٢٦٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٤٧هـ، دار الكتب المصرية، (د. ت).

٢٦٨. النحاة والحديث النبوي: د. حسن موسى الشاعر، ط (١)، وزارة الثقافة والشباب، عمّان، ١٩٨٠م.

٢٦٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، [١٢]، تحقيق: د. عطية عامر، استكهولم، ١٩٦٢م.

٢٧٠. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، ط (٥)، دار المعارف، مصر، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

٢٧١. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، [١٧٨]، قدم له: علي محمد الضباع، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٢٧٢. نفح الطيب: التلمساني، أحمد المقرى، ت ١٠٤١هـ، نشر: أحمد فريد رفاعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢٧٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، [٤٨]، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٧٤. النوارد في اللغة: أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، ت ٢١٥هـ، ط (٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

٢٧٥. نور القبس من المقتبس: اليعموري، يوسف بن أحمد، ت ٦٧٣هـ، تحقيق: زلهايم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م.

٢٧٦. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي، إسماعيل باشا، ت ١٣٣٣هـ، مكتبة المثنى، بغداد، (د. ت).
٢٧٧. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، [٢٠]، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٧٨. الوافية في شرح الكافية: ركن الدين الاستراباذي، الحسن بن محمد، ت ٧١٥هـ، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
٢٧٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ت).
٢٨٠. اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة: م.ب. بيوتروفسكي، تعريب: محمد الشعيبي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٧م.

ثالثاً: المخطوطات والرسائل العلميَّة

٢٨١. ابن هطيل اليمني وجهوده النحويَّة: شريف النجار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٧م.
٢٨٢. الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح الكافية: النجراني، إسماعيل بن أحمد ابن إبراهيم، ت ٧٩٤هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، برقم ١٧٨٩ (جديد).
٢٨٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: النشَّار، عمر بن القاسم الأنصاري، ت ٩٠٠هـ، دراسة وتحقيق: د. عبد الحسين عبد الله محمود، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.
٢٨٤. التاج المكَلَّل بجواهر الآداب على المفصّل في صنعةِ الإعراب: ابن هطيل اليمني، علي بن محمد بن سليمان، ت ٨١٢هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة الأوقاف، بالجامع الكبير بصنعاء، نحو ١٧٦٨.

٢٨٥. التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، [٨]، الجزء الأول، دراسة وتحقيق: وليد محمّد السراقسبي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١هـ.

٢٨٦. الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التبريز، الجنداري، أحمد بن عبد الله، ت ١٣٣٧هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، تاريخ وتراجم ٢٥٢٤.

٢٨٧. شرح التسهيل: المرادي، [٥٥]، دراسة وتحقيق: حسين تورال، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧١م.

٢٨٨. شرح جمل الزجاجي: ابن بابشاذ، [١٥٩]، مخطوط مصوّر على الميكروفيلم بالمجمع العلمي العراقي، برقم ١١٠٦.

٢٨٩. شرح كافية ابن الحاجب: ابن فلاح اليمني، [٢٥٠]، دراسة وتحقيق: محمد الطيب محمد الإبراهيم، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٢٩٠. طبقات الزيديَّة: إبراهيم بن قاسم بن محمد، ت ١١٥٣هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، تاريخ وتراجم ٢٦٧٤.

٢٩١. عمدة ذوي الهِمَم على المحْسِبَةِ في علمي اللسان والقلم: ابن هطيل، [٢٨٤]، مخطوط محفوظ في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، ١٩٧٤ نحو.

٢٩٢. مجمع البحور ومطلع البدور: ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح بن محمد، ت ١٠٩٢هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة الأوقاف بصنعاء، ١٧٩٤ نحو.

٢٩٣. المجيد في إعراب القُرآن المجيد: السفاقسي، إبراهيم بن محمد، ت ٧٤٢هـ، من أول سورة هود إلى آخر سورة النمل، دراسة وتحقيق: طلعت صلاح الفرحان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٢٩٤. المستطاب في تاريخ علماء الزيديَّة الأطياب: يحيى بن الحسين، [١٧٧]، مخطوط محفوظ في مكتبة الهيأة العامة للآثار بصنعاء، تاريخ وتراجم ١٧٧.

٢٩٥. المفيد في القراءات الثمان: الحضرمي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، ت ٥٦٠هـ، دراسة وتحقيق: محمد أحمد يوسف الصماتي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأنبار، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٢٩٦. منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: الرصَّاص، أحمد بن محمد بن علي، ت في القرن ٩هـ، دراسة وتحقيق: فطوم على حسن الأهدل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٦م.

٢٩٧. المنهاج في شرح جمل الزجاجي: العلوي، يحيى بن حمزة، ت ٧٤٩هـ، دراسة وتحقيق: هادي عبد الله ناجي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

MA'OUNAT AL-TALIB ALA AL-KAFIYA FEE NAHO IBN AL-HAJIB LE ALI BIN MUHAMMAD BIN SULAIMAN BIN HOTAIL DIED IN (812 A.H)

Study and Investigation

A Thesis
Submitted to the Council of the College of Education Ibn-Rushd, University of Baghdad in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic Language & Literature

By
Ali Qaeed Abdo Sinan

Supervised by
Prof. Dr. Qais Ismaeel Al-Awsi

2002 **1423**

Abstract

This thesis included the study and investigation of (Ma'ounat Al-Talib on Al-Kafiya in Ibn AL-Hajib Grammar) put into two parts: the first part: the study part, the second part (Investigation part) followed by the indexes.

Before The study part there is the introduction and the study followed by the end. The researcher appointed the motivations make him chosen this subject and the most important problems faced the researcher, at the end the researcher put down the most important conclusion abstracted from this study.

The study part consist of six chapters: the first one about Ibn Hotail life into three sections; the first section about Ibn Hotail period (political and ideological while the second section about Ibn Hotail life (in general and scientific) the third section about his books and the famous men in Yemen at his period.

The second chapter deals with the book (Ma'ounat Al-Talib) and the opinion of Ibn Hotail in three sections; the first section about the importance of (Al-Kafiya) and its influence in Grammar teaching in Yemen, the second section on the name of the book and its relation to Ibn Hotail, the purpose of its writing and its method and references and its scientific value. The third section about his opinion in Basraeen and Kofeyeen doctrine, and his opinion in grammar men like: Ibn Al-Hajib, sebaway, Al-Farra, Al-Akhfash,and Al-Mubarad.

The Third chapter, Ibn Hotail opinion of the principles of grammar into three sections; the first section his opinion from hearing the second from measurement the third from the vowels .

In the Forth chapter there is a balance between the book (Ma'ounat Al-Talib) and (explanation of Ibn Al-Hajib) through the features which they agree about them or differs about them, also in three sections.

The Fifth chapter a balance between (Ma'ounat Al-Talib) and (explanation of Tha) in three sections.

While the sixth chapter about the book's copy the origin and the curriculum of investigation.

The most important conclusion as follows:

1- Ibn Hitail made a good abstract to useful speech from Ibn Al-Hajib explanation in relation to Al-Kafiya expressions.
2- Ibn Al- Hajib personality did not reveal strongly in this book.
3- The book in accurate analysis and depended on illustration procedures in explanation.
4- It found by many evidences there is no relation to Ibn Hotail in explanative (Tha).

محتويات الرسالة